



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
مهدى لقوى للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

دراسة في التحضر والجريمة في الإقليم المصرى
مرتكبو الحريق المد

المقالات

- | | |
|-----------------------|---|
| الدكتور عل أحمد راشد | معام النظام العقابي الحديث |
| الدكتور أحمد الشريف | التحليل السيكلوجى للخطوط |
| الدكتور مصطفى موفى | الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين |
| الأستاذ جان بيناتيل | البحث في الجريمة من الاتجاه العلمى إلى الاتجاه الإكلينيكي (بالفرنسية) |
| الدكتور أحمد فهمى رجب | البغاء والأمراض السرية (بالإنجليزية) |

الأبواب

دراسات . آراء . كتب . أنباء . أحكام . جرائم



المجلة الجنائية القوسية

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

- ١ دراسة في التضرر والجريمة في الإقليم المصري
٢١ مرتكبو الحريق العمد

مقالات :

- ٥٣ معالم النظام العقابي الحديث
٧١ التحليل السيكلوجي للخطوط
٨٩ الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجنائين
١٤٨ البحث في الجريمة من الاتجاه العلمى إلى الاتجاه الإكلينيكي (بالفرنسية)
١٤٢ البقاء والأمراض السرية (بالإنجليزية)

دراسات :

- ٩٦ الاتجاه البيولوجي في تفسير الجريمة

آراء :

- ١٠٤ اقتراح تعديل نص المادة ٦٢ عقوبات مصرى

كتب :

- ١٠٩ الجانح الحدث

أنباء :

- ١١٩ بحوث
١٢١ نشرعات
١٢٤ أنباء موجزة

أحكام :

- ١٢٧ مناهة مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة ومبادئ أخرى متصلة بالسببية وتقدير العقوبة

جرائم :

- ١٣٤ مجرمات البيجيم

دراسة في التحضر والجريمة في الإقليم المصري

قام بهذه الدراسة - كفريق - أعضاء قسم بحوث الجريمة بالمعهد
القوى للبحوث الجنائية . وقد قام الدكتور محسن عبد الحميد بالعمليات
الإحصائية الفنية .

تعريف ظاهرة التحضر :

إن معنى ظاهرة التحضر هو أسلوب أو مجموعة أساليب الحياة التي توجد
عادة في الحضر . ويقصد بالحضر في الإقليم المصري المحافظات وعواصم المديريات
وبنادر المراكز فيما عدا محافظات أقسام الحدود . أما الريف فهو ما ليس
كذلك^(١) . ويلاحظ أنه يطلق على عواصم المديريات - عادة - اسم البلدر .
أما بنادر المراكز فتعني البلدة التي أنشئ فيها المركز فعلا دون القرى والكفور
والنجوع والنواحي التابعة له فإن هذه الأخيرة تدخل في نطاق المناطق الريفية .
ومعنى هذا أن الحضر في الإقليم المصري يحده التقسيم الإداري الذي تهيمن
عليه وزارة الداخلية .

وقد أمكن استخلاص بعض الاعتبارات المتباينة التي أخذت بها وزارة
الداخلية عند إنشاء المراكز الجديدة في السنوات العشر السابقة . ويمكن
حصرها فيما يلي :

- ١ - قرب مجموعة القرى المحيطة بالمنطقة المقترح إنشاء مركز جديد فيها
وبعد هذه القرى من المراكز القديمة المطلوب فصلها عنه .
- ٢ - سهولة المواصلات بين هذه القرى بعضها بعضاً وبينها وبين المركز
المقترح إنشائه لوقوعه في منطقة متوسطة بينها .

٣ - احتياجات الأمن العام بسبب زيادة عدد الحوادث والجرائم في المنطقة التي سيتنوم فيها المركز المقترح .

٤ - ظهور الصناعة وإنشاء مصانع في المنطقة وما يتبع ذلك من هجرة العمال إليها وتزايد عدد السكان وإقامتهم في المنطقة وفي الكفور والقرى المجاورة .

٥ - ازدياد الحاجة إلى الخدمات العامة المتنوعة ، وزيادة النشاط الاقتصادي بوجه عام والحركة التجارية بوجه خاص . ويسبق هذا كله كثرة مصالح الأفراد والهيئات وزيادة العلاقات وتشابكها سواء في النطاق الداخلي بين المركز وتوابعه ، وفي نطاق أوسع أى بين المركز والسلطات الأخرى في المديرية أو الوزارة في العاصمة .

٦ - زيادة العمران واتساع رقعة المساكن في المنطقة .

٧ - ما يقتضيه هذا كله أو بعضه من ازدياد أعباء الأعمال الإدارية والمالية الخاصة بجميع الضرائب والعوائد . . . إلخ مما يقتضى إنشاء جهاز منظم يتوفر فيه بعض المميزات من تقسيم العمل والتخصص والكفاية لتنظيم هذه الجوانب الإدارية والمالية وهذا إلى جانب الاعتبارات الداخلية العامة والاعتبارات المالية .

تحديد المناطق الحضرية في الإقليم المصرى :

وعلى ضوء ما سبق تيسر لأعضاء الفريق تحديد المناطق الحضرية في الإقليم المصرى ، أى المناطق التى حددت لأغراض إدارية وسياسية فى الغالب ، وليست على أساس سكانى أو اجتماعى ومع ذلك فلم تتضمن هذه الدراسة كل المناطق الحضرية فى الإقليم المصرى . فقد دعت الضرورة إلى الاختصار على ٢٣ منطقة حضرية فقط . وذلك لوجود الإحصاءات الجناحية عن المناطق الحضرية الأخرى متداخلة مع إحصاءات بعض المناطق الريفية . والمناطق الحضرية التى تشملها هذه الدراسة هى :

المحافظات : القاهرة - الإسكندرية - بورسعيد - الإسماعيلية - السويس .

الوجه البحرى : بندر بها - بندر دمنهور - بندر طنطا - كفر الزيات -
بندر المحلة الكبرى - بندر كفر الشيخ - بندر شبين الكوم -
بندر الزقازيق - بندر المنصورة - بندر دمياط .

الوجه القبلى : بندر الجزيرة - بندر بنى سويف - بندر الفيوم - بندر المنيا -
بندر أسيوط - بندر سوهاج - بندر قنا - بندر أسوان .

وقد اعتبرت المناطق الباقية مناطق غير حضرية بصفة عامة . وتمتاز المناطق
التي حددتها الدراسة كمناطق حضرية عن المناطق الأخرى بكثافة السكان حيث
أن متوسط كثافة السكان بها فى تعداد عام ١٩٤٧ هو ٦٣٨٥ نسمة فى
الكيلو متر المربع بينما متوسط كثافة السكان بالإقليم المصرى كله هو ٥٤٠ نسمة
فى الكيلو متر المربع .

اتجاهات الجريمة فى الإقليم المصرى :

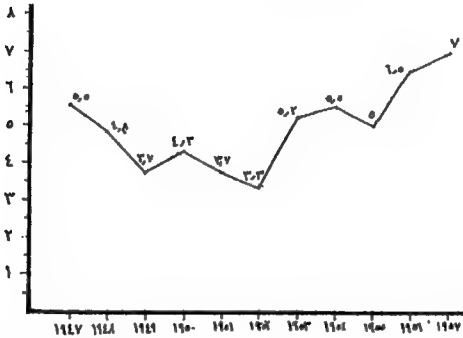
اعتمدت هذه الدراسة على إحصاءات وزارة العدل ، لما توفر فيها من
تحديد وتعريف للجرائم المختلفة كما جاءت بالقانون الجنائى المصرى ، ومن
استمرار لنفس التبويب والتصنيف للبيانات المختلفة فى المدة الزمنية المحددة
لهذه الدراسة .

ويتبويب البيانات التى أمكن الحصول عليها من إحصاءات وزارة العدل
وتحليلها وحد أن :

١ - نسبة الجنايات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان ، خلال المدة
من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٧ أخذت فى الانخفاض ثم بدأت فى
الارتفاع . فنجد أن هذه النسبة قد أخذت فى الانخفاض تدريجياً من عام
١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٢ ، (من ٥,٥ إلى ٣,٣) إذا ما استثنينا عام ١٩٥٠ الذى
ارتفعت فيه النسبة إلى ٤,٣ ، وأنها أخذت فى الارتفاع تدريجياً فى عام ١٩٥٣
إلى عام ١٩٥٧ (من ٥,٢ إلى ٧) إذا ما استثنينا عام ١٩٥٥ الذى انخفضت
فيه النسبة إلى ٥ وذلك كما يوضحه الرسم البيانى رقم (١) .

رسم بياني رقم (١)

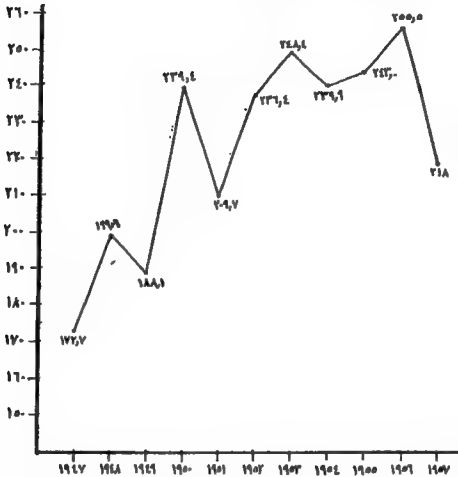
نسبة الجنائيات لكل عشرة آلاف نسمة من السكان
خلال إحدى عشر سنة (١٩٤٧-١٩٥٧)



٢- نسبة الجنح لكل عشرة آلاف نسمة من السكان تأرجحت بين الانخفاض والارتفاع النسبي خلال المدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٧ مع ميلها إلى الارتفاع بصفة عامة . لو استثنينا الارتفاع الشديد لهذه النسبة في أعوام ٤٨ ، ٥٠ ، ١٩٥٣ والانخفاض الشديد في عام ١٩٥٧ لوجدنا أن هذه النسبة في ارتفاع مطرد كان على أشده في المدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٣ حيث أخذ الارتفاع بعد ذلك في الزيادة التدريجية وذلك كما يوضحه الرسم البياني رقم (٢) .

ولكى يمكن مقارنة اتجاه الجنائيات والجنح مجتمعة بالرسم خلال المدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٧ كان لابد من وضعها على مقياس موحد . لهذا فقد حسب متوسط الجنائيات ومتوسط الجنح خلال هذه المدة واعتبر كرقم قياسي مساوياً ١٠٠ ، ويعتبر أخذ المتوسط كرقم قياسي أفضل من اعتبار عدد جرائم عام ١٩٤٧ رقماً قياسيماً لأن هذا العام لا يعتبر طبيعياً بالنسبة لعدد الجرائم .

رسم بياني رقم (٢)
نسب الجنج لكل عشرة آلاف نسمة من السكّات
خلال إحدى عشرة سنة (١٩٤٧-١٩٥٧)

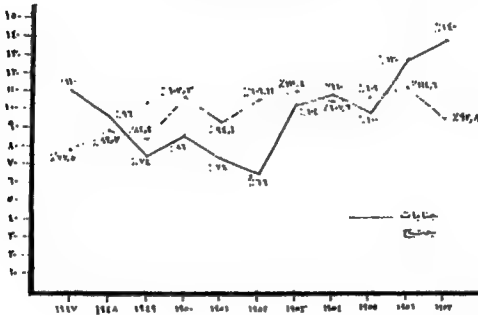


وبحساب عدد الجنائيات والجنج منسوبة إلى الرقم القياسي لكل خلال المدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٧ وبتمثيل الناتج بالرسم (الرسم البياني رقم ٣) يتضح الآتي :

١ - إن الجنائيات بدأت في الزيادة عن متوسطها خلال هذه المدة ابتداء من عام ١٩٥٣ وكانت أبعد ما تكون عن هذا المتوسط بالانخفاض في عامي ٤٩ ، ١٩٥٢ وأبعد ما تكون بالارتفاع عنه في عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ وكان أقصى انخفاض في عام ١٩٥٢ (٦٦) وأقصى ارتفاع في عام ١٩٥٧ (١٤٠) بمعنى أن انحرافات الجنائيات عن متوسطها خلال هذه المدة كان أكبر من انحرافات الجنج .

٢- إن الجنج بدأت في الزيادة عن متوسطها خلال هذه المدة ابتداء من عام ١٩٥٢ وكانت أبعد ما تكون عن هذا المتوسط بالانخفاض في عامي ٤٧ ، ١٩٤٩ وأبعد ما تكون بالارتفاع عنه في عام ١٩٥٦ ، وكان أقصى انخفاض في عام ١٩٤٧ (٧٧,٥) وأقصى ارتفاع في عام ١٩٥٦ (١١٤,٦) الجنايات . بمعنى أن انحرافات الجنج عن متوسطها خلال هذه المدة كان أقل من انحراف الجنايات .

رسم بياني رقم (٣)
اتجاه الإجماري في الإقليم المصفي
طبقاً لتصرفات الغيابات شهرية ومبني على متوسط عدد الجرائم الحقيقية خلال أحد عشر شهراً
مستمرة قياساً بمساوية ١٠٠
(١٩٤٧ - ١٩٥٧)



اتجاهات الجريمة وعلاقتها بالتحضر في الإقليم المصري :

يتضح من إحصاءات تعداد السكان في الإقليم المصري خلال الخمسين عاماً الماضية أن هناك زيادة مستمرة في نسبة سكان الحضر إلى جملة السكان ، فبناء على تعدادات أعوام ١٩٠٧ ، ١٩١٧ ، ١٩٢٧ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ كانت نسبة الزيادة في عام ١٩١٧ - ١٩٪ وعلى التوالي ٢١٪ ، ٢٥٪ ، ٣١٪ وقد مرت النسبة بـ ٣٣٪ في عام ١٩٥٧ . ويلاحظ أن أكبر زيادة في نسبة سكان

الحضر إلى جملة السكان قد حدثت خلال المدة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٧ :
وبتحليل ومقارنة الإحصاءات الجنائية للمناطق الحضرية التي حددتها هذه
الدراسة بباقي مناطق الإقليم المصرى التي اعتبرت (تجاوزاً) مناطق غير
حضرية انضمت الفروق الآتية بالنسبة لجرائم الجنايات (جدول رقم ١) :

١- إن حجم الجرائم في المناطق الحضرية يزيد على حجم الجرائم في
المناطق غير الحضرية . فمن الإحصاءات الجنائية لعام ١٩٤٧ اتضح أن بين
كل ١٠٠ ألف من السكان ترتكب نحو ٧٨ جنابة في المناطق الحضرية بينما
ترتكب نحو ٤٦ جنابة في المناطق غير الحضرية . وترتكب ٣٦٢٤ جنحة
في المناطق الحضرية بينما ترتكب ١٣٢٣ جنحة في المناطق غير الحضرية .

٢- إن جرائم العنف المرتكبة ضد الأشخاص لأسباب انتقامية (الجنايات
منها) تقل في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية . فمن الإحصاءات
الجنائية لعام ١٩٤٧ اتضح أن بين كل ١٠٠ ألف من السكان ترتكب ١٢ جنابة
قتل وشروع في قتل وضرب أفضى إلى موت بينما ترتكب ١٩ جنابة في المناطق
غير الحضرية .

٣- إن جرائم الانتقام بالحرق العمد أو قتل مزروعات أو تسميم مواشى
تقل هي الأخرى في المناطق الحضرية (٣ جنابات لكل ١٠٠ ألف من السكان)
عنها في المناطق غير الحضرية (٦ جنابات لكل ١٠٠ ألف من السكان) .

٤- إن جرائم السرقة (الجنايات منها) تزيد في المناطق الحضرية
(٩ جنابات سرقة وشروع في سرقة لكل ١٠٠ ألف من السكان) عنها في
المناطق غير الحضرية (٦ جنابات) .

٥- إن جرائم الرشوة والتروير والاختلاس تزيد بشكل كبير في المناطق
الحضرية (٩ جنابات لكل ١٠٠ ألف من السكان) عنها في المناطق غير
الحضرية (جنابتان) .

٦- إن جرائم الفسق وهتك العرض (الجنايات منها) تزيد بكثير في
المناطق الحضرية (٤ جنابات لكل ١٠٠ ألف من السكان) عنها في المناطق
غير الحضرية (٦ جنابة) .

٧- إن جنایات العود تزيد في المناطق الحضرية (٩ جنایات لكل ١٠٠ ألف من السكان) عنها في المناطق غير الحضرية (جنایة واحدة) .

جدول رقم (١)

ما يخص كل ١٠٠ ألف من السكان من جرائم الجنایات موزعة حسب المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في الإقليم المصرى - عام ١٩٤٧

نوع الجرائم	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية	القطر كله
١- قتل	٧,١٠	٩,٩٤	٨,٨٨
٢- شروع في قتل	٤,١٨	٧,٥٦	٦,٤٥
٣- ضرب أفضى إلى موت	,٩٦	١,٦١	١,٣٩
٤- ضرب	٧,٥٠	٨,٥٠	٧,٩٥
٥- سرقات	٧,٧٦	٥,٣٧	٥,٧٨
٦- شروع في سرقة	١,١٠	٠,٨٣	٠,٨٧
٧- حريق عمد وتقليع مزروعات وتسميم مواشى	٢,٨٤	٥,٩٢	٤,٩٤
٨- فسق وهتك عرض	٣,٧٢	,٦٥	١,٤٠
٩- رشوة وتزوير واختلاس	٩,٣٤	١,٩٥	٣,٧٣
١٠- عود	٨,٧٠	١,٤٧	٣,٢٣
جملة الجنایات	٧٧,٨٢	٤٥,٦٦	٥٢,٠٧

واتضح الفروق الآتية بالنسبة لجرائم الجنح جدول رقم (٢)

- ١ - إن جميع أنواع جرائم الجنح (باستثناء جنح تسميم المواشي وإتلاف المزروعات) تزيد في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية .
- ٢ - إن أكبر الفروق التي توجد في جرائم الجنح بين المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية تنحصر في الآتي :

- (أ) تزيد جنح السرقات (١٠٢٥ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (١٩٩ جنحة فقط) .
 - (ب) تزيد جنح التشرد (١٤٦ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (١٦ جنحة فقط) .
 - (ج) تزيد جنح النصب وخيانة الأمانة (١٣٩ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (٧١ جنحة فقط) .
 - (د) تزيد جنح الضرب (٧٦٣ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (٢٤٢ جنحة) .
 - (هـ) تزيد جنح القتل الخطأ (١٥ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (٥ جنح) .
 - (و) تزيد جنح الهروب من المراقبة (٧٣ جنحة لكل ١٠٠ ألف من السكان) في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية (١١ جنحة) .
- من هذا يتضح أن جرائم الجنايات والجنح تزيد بصفة عامة - على الرغم من بعض الفروق - في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية .

جدول رقم (٢)

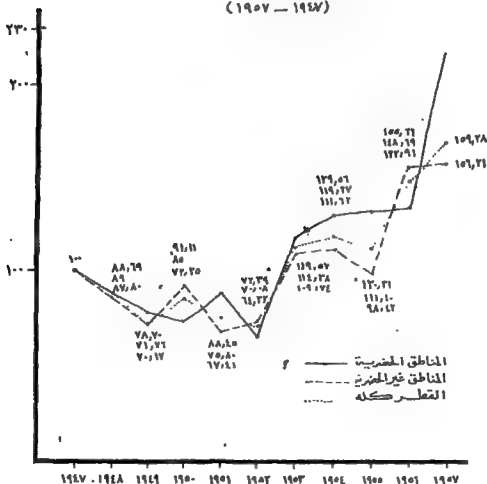
ما يخص كل ١٠٠ ألف من السكان من حرائم الجنح موزعة حسب المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في الإقليم المصري عام ١٩٤٧

نوع الجرائم	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية	القطر كله
١ - هروب من المراقبة	٧٢,٤٦	١٠,٩٦	٢٧,٤٥
٢ - تعد ومقاومة	٧٥,٠٨	٢١,٤١	٣٤,٠٦
٣ - تزوير	٣,٨٦	٢,٨٠	٢,٩٧
٤ - قتل خطأ	١٤,٥٠	٥,٤٣	٧,٥١
٥ - ضرب	٧٦٢,٨٦	٢٤٢,٣٢	٣٥٦,٦٦
٦ - إصابة خطأ	٢٨٤,٥٢	٥١,٤٩	١٤٧,٩١
٧ - هتك عرض وفعل فاضح	٤,٥٦	٣٧	١,٣٨
٨ - قذف وسب	٣٤,٣٤	٤,٨٤	١٢,٠٥
٩ - سرقات	١٠٢٤,٥٦	١٩٩,٠٧	٣٩٨,٤١
١٠ - نصب وخيانة	١٣٩,٢٦	٧٠,٥٩	٨٥,٢٥
١١ - تسميم مواشى	٥٠	١,١١	٩٢
١٢ - إتلاف مزروعات	١,٩٤	١٧,٤٣	١٢,٩٤
١٣ - انتهاك الملكية	٥,٤٠	١,٦٣	٢,٥٢
١٤ - تشرد	١٤٥,٧٢	١٥,٥٨	٤٧,٥٦
١٥ - رشوة	٤,٤٦	٧٥	١,٦٥
جملة الجنح	٣٦٢٤,٤٢	١٣٢٣,٣٨	١٨٥١,٣٨

ولمحاولة معرفة اتجاه الجريمة في المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية خلال المدة من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٥٧ ، اعتبرنا عام ١٩٤٧ بالنسبة للجنايات والجنح كأساس للمقارنة مساوياً ١٠٠ . وقد اتضح من اتجاه الجنايات خلال هذه المدة (الرسم البياني رقم ٤) الآتي :

١ - إن جرائم الجنايات بصفة عامة أخذت في الانخفاض تدريجياً (بالنسبة لعام ١٩٤٧) حتى عام ١٩٥٢ وكانت نسبة انخفاض الجنايات في المناطق غير الحضرية أكبر من نسبة انخفاضها في المناطق الحضرية باستثناء عامي ١٩٥٠ و ١٩٥٢ .

رسم بياني رقم (٤)
اتجاه الجنايات في المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في الأقليم المصري
على أساس اعتبار عدد الجنايات خلال عام ١٩٤٧ مساوياً ١٠٠
(١٩٥٧ - ١٩٤٧)



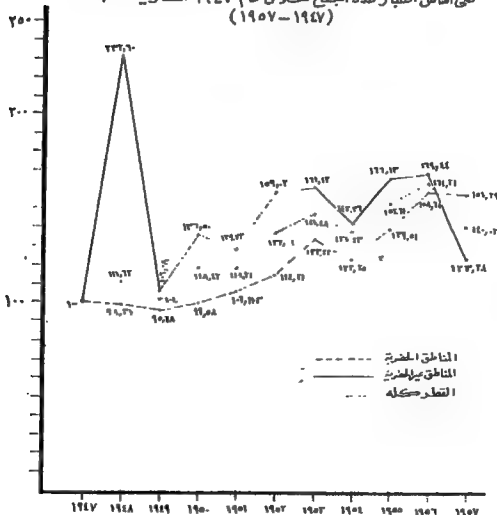
٢ - بدأت جرائم الجنایات بصفة عامة في الزيادة ابتداء من عام ١٩٥٢ الذي زادت فيه بشكل كبير حوك الانخفاض التدريجي إلى ارتفاع تدريجي عن أساس المقارنة بالنسبة لجرائم عام ١٩٤٧ .

٣ - كانت زيادة جرائم الجنایات بنسبة أكبر في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية باستثناء عام ١٩٥٦ .

٤ - يتضح من هذا أن جرائم الجنایات بصفة عامة أكثر ميلا للارتفاع بشدة في المناطق الحضرية عنها في المناطق غير الحضرية ، بينما نجد أن العكس هو أن جرائم الجنایات تميل إلى الانخفاض بشدة في المناطق غير الحضرية عنها في المناطق الحضرية .

رسم بياني رقم (٥)

اتجاه الجنح في المناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية في إقليم المري
على أساس اعتبار عدد الجنح خلال عام ١٩٤٧ مستويًا ١٠٠
(١٩٥٧ - ١٩٤٧)



وقد اتضح من اتجاه الجنح خلال هذه المدة (رسم بياني رقم ٥) الآتي :

١ - إن جرائم الجنح بصفة عامة أخذت في الارتفاع التدريجي ابتداء من عام ١٩٤٩ وانخفضت بشكل كبير في عام ١٩٥٧ .

٢ - إن جرائم الجنح في المناطق غير الحضرية كانت أكبر في ارتفاعها التدريجي عن ارتفاع جرائم الجنح بالمناطق الحضرية وأن انخفاضها في عام ١٩٥٧ كان أكبر من انخفاض المناطق الحضرية .

٣ - يتضح من هذا أن جرائم الجنح بصفة عامة أكثر ميلا للارتفاع بشدة في المناطق غير الحضرية عنها في المناطق الحضرية كما أنها أكثر ميلا للانخفاض بشدة عنها في المناطق الحضرية .

طبيعة الجرائم :

تمت دراسة طبيعة الجرائم أو أنواعها بالنسبة للإقليم المصري بصفة عامة وبالنسبة للمناطق الحضرية والمناطق غير الحضرية التي حددتها هذه الدراسة .
فتدل لإحصاءات عام ١٩٤٧ على أن بين كل ١٠٠ ألف من السكان ترتكب ٥٢ جنائية ، ١٨٥١ جنحة .

وأكثر أنواع الجنايات ارتكاباً هي :

١ - القتل (٩)

٢ - الضرب (٨)

٣ - الشروع في القتل (٦)

٤ - السرقات (٦)

٥ - الحريق العمد وتقليع مزروعات وتسميم مواشى (٥)

وهي جميعاً ما عدا السرقات تعتبر من الجرائم الانتقامية .

وأكثر أنواع الجنح ارتكاباً هي :

١ - السرقات (٣٩٨)

٢ - الضرب (٣٥٧)

٣ - إصابة خطأ (١٤٨)

٤ - نصب وخيانة الأمانة (٨٥)

ومقارنة الإحصاءات في عام ١٩٥٧ بالنسبة لعام ١٩٤٧ (جدول رقم ٣)
يتضح ما يأتي :

١ - إن الجرائم ضد النفس (قتل وشروع في قتل وضرب أفضى إلى موت وضرب) انخفضت في عام ١٩٥٧ عنها في عام ١٩٤٧ وكانت نسبة النقص في هذه الجرائم أكبر في المناطق الحضرية (- ٢٢ %) عنها في المناطق غير الحضرية (- ١٥ %) وكانت جرائم الضرب والشروع في القتل هي أكثر أنواع هذه الجرائم انخفاضاً في المناطق الحضرية كما كانت جرائم الضرب المفضى إلى موت هي أكثر أنواع هذه الجرائم انخفاضاً في المناطق غير الحضرية ، بينما نجد أن نسبة النقص في جرائم القتل كانت متقاربة في كلا المنطقتين (١٢ % ، ١١ %) مع وجود زيادة في جرائم الشروع في قتل بنسبة ٥ % في المناطق غير الحضرية .

٢ - إن الجرائم ضد الممتلكات (سرقاات وشروع في سرقاات وحرق عمد وتسييم مواشى وتقليع مزروعات) انخفضت في عام ١٩٥٧ عنها في عام ١٩٤٧ وكانت نسبة النقص في هذه الجرائم أكبر في المناطق غير الحضرية (- ٥٣ %) عنها في المناطق الحضرية (- ٢٧ %) .

٣ - إن الجرائم الجنسية (فسق وهتك عرض) انخفضت في عام ١٩٥٧ عنها في عام ١٩٤٧ ، وكانت نسبة النقص في هذه الجرائم متقاربة في كل من المناطق الحضرية (- ٢٧ %) والمناطق غير الحضرية (- ٢٨ %) .

٤ - إن الجرائم ضد المصلحة العامة (رشوة وتزوير واختلاس) ارتفعت بشكل كبير في عام ١٩٥٧ عما كانت عليه في عام ١٩٤٧ وكانت نسبة الزيادة في المناطق الحضرية (٨٣٧ %) أكبر منها في المناطق غير الحضرية (٤٤٢ %) وكانت هذه النسبة أكبر ما تكون في جرائم الاختلاس وجرائم الرشوة .

٥ - إن جرائم العود قد انخفضت بشكل واضح في عام ١٩٥٧ عما كانت

عليه في عام ١٩٤٧ وكانت نسبة الانخفاض في المناطق الحضرية (- ٥١ ٪) أكبر منها في المناطق غير الحضرية (- ٤٣ ٪) .

جدول رقم (٣)

نسبة النقص أو الزيادة في بعض جرائم الجنايات المختلفة
في عام ١٩٥٧ بالنسبة لعددتها في عام ١٩٤٧

تصنيف الجرائم	أنواع الجنايات	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية
جرائم ضد النفس	قتل	١٢ - ٪	١١ - ٪
	شروع في قتل	٢٤ - ٪	٥ - ٪
	ضرب أفضى إلى موت	٢١ - ٪	٢٩ - ٪
	ضرب	٣٠ - ٪	٢٥ - ٪
	سرقا	٢١ - ٪	٣٨ - ٪
جرائم ضد الممتلكا	شروع في سرقا	١٠ - ٪	٦٠ - ٪
	حريق عمد وتسميم مواشى	٥١ - ٪	٦٢ - ٪
	وتقليع مزروعات		
الجرائم الجنسية	فسق وهتك عرض	٢٧ - ٪	٢٨ - ٪
جرائم ضد المصلحة العامة	رشوه	٨٨٢ - ٪	٥٤٠ - ٪
	تزوير	١٥ - ٪	٢٥ - ٪
	اختلاس	١٦٤٤ - ٪	٧٦٠ - ٪
جرائم العود	العود	٥١ - ٪	٤٣ - ٪

أما بالنسبة لأنواع جرائم الجنح (جدول رقم ٤) فنجد :

١ - إن أكبر زيادة بالنسبة لجرائم الجنح بالمناطق الحضرية كانت جنح هتك العرض والفعل الفاضح (+ ٢٣٦ ٪) وجنح القذف والسب (٥٦ ٪)

وجنح التشرد (٤٧٪) مع أن هذه الجنح قد تقصت في المناطق غير الحضرية .

٢- إن أكبر انخفاض بالنسبة لجرائم الجنح في المناطق الحضرية كانت جنح تسميم المواشى وإتلاف المزروعات (٤٠٪) وجنح التعدى والمقاومة (٩-٪) وجنح القتل الخطأ (٨-٪) وجنح السرقات (٧-٪) مع نقص هذه الجنح في المناطق غير الحضرية باستثناء جنح التعدى والمقاومة التى زادت بنسبة ٣,٣٪ في المناطق غير الحضرية .

جدول رقم (٤)

نسبة النقص أو الزيادة في بعض جرائم الجنح المختلفة
في عام ١٩٥٧ بالنسبة لعددتها في عام ١٩٤٧

أنواع الجنح	المناطق الحضرية	المناطق غير الحضرية
تعد ومقاومة	٩,٤٣-٪	٣,٣٪
قتل خطأ	٨,١٤-٪	٦,٤٤٪
ضرب	١٦,٨٣٪	٢٣,٤١٪
اصابة خطأ	٩,٦٧٪	١٣,٠٤٪
هتك عرض وفعل فاضح	٢٣٥,٤٩٪	١٦,٦٧٪
قذف وسب	٥٥,٨٥٪	١١,٢٧٪
سرقة	٧,٣٤-٪	٩,٦٨٪
تسميم مواشى وإتلاف مزروعات	٤٠-٪	١,٢١٪
تشرد	٤٦,٥١٪	١١,٨٦٪

سياسات الوقاية من الجريمة التي لها علاقة بعملية التحضر :

لم تأل الجهات المعنية بالجريمة - حكومية كانت أو أهلية - جهداً في أن تتعاون في سبيل كفالة أمن المجتمع واستقراره .

وأهم ما تهدف إليه سياسات الوقاية من الجريمة هو الاهتمام بترية جيل من الأحداث والشبان الأسوياء . وهذا ما تحاول القيام به وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالاشتراك مع وزارتي التربية والتعليم والصحة ، عن طريق دعم الأسرة التي هي المجتمع الأول الذي يعيش فيه الحدث أو الشاب . وعن طريق مواجهة مشكلة البطالة ومشكلة شغل أوقات الفراغ .

وتهم وزارة التربية والتعليم بنشر الخدمة الاجتماعية في مدارسها . وتحاول عن طريق ذلك حل المشاكل الفردية والجماعية للطلبة في المدارس قبل أن يستفحل خطرهما عن طريق مكاتب الخدمة الاجتماعية المدرسية وتطبيق فن خدمة الجماعة .

ولا يقتصر الأمر على السياسات الخاصة بدعم الأسرة وتقوية دور المدرسة الوقائي ومواجهة مشكلة البطالة وتيسير شغل أوقات الفراغ بأساليب إيجابية مجدية . بل نجد أن وزارة الداخلية قد عنيت بأن تزيد فاعلية وسائلها في منع الجريمة والكشف عن المجرمين ، فطبقت نظماً حديثة كان لها أثر كبير في الكشف السريع عن المجرمين والقبض عليهم وفي الوقاية من الجريمة على وجه العموم .

فقد كونت الوزارة فرقاً خاصة لمكافحة سرقات المساكن والمتاجر هدفها مراقبة حركات أفراد العصابات والمفرج عنهم من السجن وذوي النشاط الضار . وتتعاون هذه الفرق مع فرق المطاردة التي تقوم بملاحظة حالة الأمن بالمدينة . وقد زودت المباحث الجنائية بكثير من الأجهزة الحديثة كما تمت التدابير للتوسع في الإحصاء الجنائي والخرائط البوليسية . وقد أدخلت الوزارة المكتب الفني للتسجيل الإجرائي ، كما أنشأت بوليس النجدة . أما مصلحة تحقيق الشخصية فقد تزايد نشاطها فصدر قانون البطاقات الشخصية وأدخل نظام البصمة الواحدة . وهناك بعض الهيئات الأهلية التي تقوم بدور الوقاية من الجريمة بطريق مباشر أو غير مباشر ومنها الاتحاد العام لرعاية الأحداث الذي يهدف إلى رعاية الأحداث والعناية بالطفولة بوجه عام . وهو يشرف على المؤسسات الأهلية التي

تؤدي خدمات وقائية كالمؤسسات التي تشرف على الأنشطة الشعبية والمحلات ،
والمؤسسات التي تنشئ دور الحضانة وترعى الملاجئ .

وقد احتاجت سياسة التخطيط التي تسير عليها الدولة سواء في مجالات
الإنتاج أو في مجالات الرعاية الاجتماعية والدفاع الاجتماعي ، أن تنشئ أجهزة
تخطيطية عليا تهدف إلى رسم السياسة العامة والتنسيق بين الجهود وحصر
الإمكانات والمصادر الطبيعية والبشرية .

ولهذا كان طبعاً أن تنشئ الدولة جهازاً لسد الفراغ الكبير في مجال الدراسة
العلمية لشئون الجريمة والعقاب وهو المعهد القوي للبحوث الجنائية .

URBANIZATION AND CRIME IN EGYPT

It has been recognized, for some time, that urbanization with its impersonal relationships, its conflicting value-systems, its rapid change, its unconventional behaviour and other factors is more conducive to crime than the relatively simple rural mode of life.

In this study, the members of the Crime-Section of the Institute have tried to describe statistically the relationship, if any, between urbanization and crime in general, in Egypt.

DEFINITIONS :

By urbanization or urban life, we mean the mode or the modes of life that are usually found in urban centers. The Egyptian urban centers, by definition, are the governorates, capitals of provinces and all areas where the "markazes" proper are situated. The governorates of Frontiers Districts are excluded.

We may observe that an urban centre is usually and arbitrary created by the Ministry of Interior for administrative and political purposes rather than ecological and social ones.

This study has adopted the legal definition of crime as given by the Egyptian Penal Code.

URBAN CENTERS STUDIED :

Twenty three urban centers were studied. These centers were alone chosen, because of their conformity to the official definition, as well as, the availability of the needed criminal statistics about them.

TRENDS IN CRIME IN GENERAL :

All statistics appeared in the study have been taken from the Ministry of Justice, Statistical Department.

For reasons of comparisons, the study has only dealt with two types of crime, i e, felonies and misdemeanors.

TRENDS IN CRIME WITH RELATION TO URBANIZATION :

Data on this subject were collected in respect to the twenty

three urban centers alone. The remain areas of the country were, arbitrary, considered rural.

Data were analysed with relation to the size of crime and the difference of its rate.

NATURE OF CRIME :

The nature of crime has been studied with relation to the country in general and the chosen urban centers in particular

POLICIES FOR THE PREVENTION OF CRIME :

Most of the efforts concerning this field, whether governmental or non-governmental have been, concisely, mentioned. No appraisal of these efforts has been given.

مرتكبو الحريق العمد *

تقدم م . يشو M. Pichaud يبحث للحصول على درجة الدكتوراه عن مرتكبي جريمة الحريق العمد بين أغسطس سنة ١٩٥٠ إلى سبتمبر سنة ١٩٥٦ الذين أودعوا بمركز التوجيه في فريس Centres d'Orientation de Fresnes فيفرنسا وعددهم مائة وواحد وخمسون. وقد ألقى عن بحثه هذا محاضرة لنشرها فيما يلي .

قبل أن أصل إلى دراسة النتائج التي أسفر عنها هذا البحث ، أبين ما قمت به من تصنيف للجرائم الحريق العمد . وقد صنفتها طبقاً لما بدا لي أنه الباعث الرئيسي للجريمة وذلك لوضوح أن الباعث على جريمة الحريق العمد لم يكن واحداً بين الحالات جميعاً .

وبعد أن أعدت تبويب هذه الحالات المختلفة -- حسب ما بدا لي أنه الباعث على الجريمة -- استطعت أن أبوب هذه الحالات طبقاً للقائمة الآتية :

- ٨٠ - حالة حريق عمد كان الباعث عليها الانتقام .
- ٥ - حالات حريق عمد كان الباعث عليها الثأر السياسي .
- ١٨ - حالة حريق عمد كان الباعث عليها السكر .
- ٩ - حالات حريق عمد كان الباعث عليها إخفاء جريمة سطو أو سرقة أو نصب .
- ٢ - حالة حريق عمد كان الباعث عليها قتل شخص آخر .
- ٨ - حالات حريق عمد كان الباعث عليها إخفاء جريمة قتل .
- ٩ - حالات حريق عمد كان الباعث عليها الحصول على التعويض التأميني .
- ١ - حالة حريق عمد كان الباعث عليها التخويف وهذه حالة مستقلة .
- ١ - حالة حريق عمد يمكن اعتبارها عملاً من أعمال الإرهاب . وقد وقعت في الهند الصينية إذ ارتكبتها جاويز قدم فيها بعد لمجلس عسكري .
- ٢ - حالة حريق عمد كان الباعث عليها الرغبة في السجن .

* مترجم عن النشرة التي تصدرها الجمعية الدولية للعلوم الجنائية - العدد الصادر في الفترة الأولى لسنة ١٩٥٨ . وراجع الترجمة الأستاذ محمد خيرى الباحث الأول بالمعهد .

٦ - حالات حريق عمد اعتبرتها في حكم الحرائق التي ترتكب بسبب جنون الحريق .

١ - حالة حريق عمد ارتكبها ولد صغير يمكن إلحاقه بالفئة السابقة .

٣ - حالات حريق عمد لم يكن الباعث عليها سوى الاتفاق .

٢ - حالة حريق عمد وصفتها بأنها *Stare rei* في هاتين الحالتين اشعل مقترفا الجريمة النار في ممتلكاتهما الخاصة دون أن يكون لهما من وراء ذلك مصلحة ولم يكن الباعث عليها واضحاً تماماً . وربما كان الباعث هو الانتحار بطريق الحريق .

- وأخيراً ٤ حالات حريق عمد يمكن أن نصفها في « حرائق منوعة » لأن الباعث على ارتكاب الجريمة لم يكن محدداً .

وسأذكر سريعاً لحضراتكم السبب في اختياري لهذه التصنيفات الخمسة عشر ، أما بالنسبة لحرائق العمد بسبب التآمر فليست هناك مشكلة ، إذ أن الرغبة في الانتقام هي العامل الواضح . وتشمل هذه الفئة وحدها ٥٣,٣٠٪ من حالات الحريق العمد . وتنشأ هذه الرغبة في الانتقام في أغلب الأحوال من خلاف أو نزاع شخص مع شخص . وتعتبر هذه الرغبة عن نفسها بوجه عام برد فعل عنيف ضد هذا الشخص عن طريق اشعال الحريق . وهذا في رأيي إذن هو نمط الحريق العمد .

وتتصل الحالات الخمس الخاصة بالحريق العمد بقصد الانتقام السياسي بطررف خاصة وغير عادية ، أكثر من اتصالها بشخصية مرتكبها . وهذا أمر لا نزاع فيه .

ومن بين هذه الحالات الخمس ثلاث حالات ارتكبها - بعد حركة التحرير - أفراد من هيئات المقاومة ضد أشخاص من الذين تعاونوا مع الأعداء أثناء احتلال النازي لفرنسا . فهل نرجع ذلك إلى مجرد الانتقام أم إلى الانتقام السياسي ؟ هذا ما يصعب تحديده . واثنان من هذه الحالات قد ارتكبتا ضد شخصين معادين لحزب من الأحزاب . وهو حزب يساري متطرف . بعد ذلك ، نجد عدداً من جرائم الحريق العمد الباعث عليها السكر .

وهنا لا يمكن أن نصف تماماً هذا الحريق بأنه حريق عمد ارتكبه هؤلاء الجانحين بقدر كاف من السهولة . وبينما ظهر لى أن الثمانين حالة التي كان الباعث عليها الانتقام في حالة خفيفة من السكر ، فقد اكتشفت هنا أن مشعل الحريق بسبب السكر كانوا من الجانحين الذين اقترفوا جريمتهم تحت تأثير السكر وحده وليس بأى قصد آخر . فحالة السكر الخفيفة هذه تقرب من الحالة غير العادية . ومن المفيد أن أبين هنا أنى لم أختَر من حالات الحريق التي سببها السكر ، إلا الحالات التي يكون فيها السكر وحده هو التفسير لارتكاب الجريمة . ففي حالات كثيرة من جرائم الحريق وخاصة من الجرائم التي سببها الانتقام كان الجانح في حالة خفيفة من السكر كذلك ، وليس الإفراط وحده في تعاطي الخمر بكاف لتفسير هذه الجرائم ويؤكد هذا رأى أطباء الأمراض العقلية والنفسية ، إذ يقررون أن لا وجه لتخفيف مسئولية الجانح إلا إذا كان الفعل قد تم في حالة سكر باثولوجية وبصفة خاصة ، إذا كان صادراً عن حالات ارتباك مصاحبة إما لهذيان حاد أو لسكر غير عادى . وتظهر حالة الارتباك هذه بصفات قريبة جداً من الصرع ، حيث تكون القدرات الأساسية للفرد قد اضطربت ، وتأثر الذهن تأثيراً عميقاً . وهنا ما يحدث في معظم حالات السكر .

ومن بين حالات الحريق العمد الثمانية عشر حدد أطباء الأمراض العقلية والنفسية أربعة عشر منها تصلح حالاتها لتخفيف مسئولية فاعليها بنسب متفاوتة . أما بالنسبة للحالات الأربع الأخرى فقد انتهى الأطباء فيها إلى إلقاء المسئولية الكاملة لفاعليها . ولكن محاكم الجنايات قدرت أن السكر وحده هو التفسير الوحيد للجريمة .

وسأتحدث إليكم الآن عن جرائم الحريق التي يكون الباعث عليها التغطية أو التويه أو أن تكون وسيلة للقتل . وقد لاحظت وجود جريمتين من جرائم الحريق العمد تسبب مرتكبوها في إحداث الوفاة . وهذا أمر يدعو إلى التساؤل .

ففي الحالة الأولى كلف هذا التدبير حياة امرأة شابة أراد زوجها الغيور التخلص منها . أما في الحالة الثانية فقد كاد يقضى الحريق على زوجين شابين

وظفلهما لو لم يسارعا بالحرب .

أما حالات الحريق العمد التي ارتكبت كوسيلة للقتل فهي أكثر انتماء إلى جرائم القتل منها إلى جرائم الحريق - ولذا فقد ميزت بينهما لأن الجريمة الأصلية تبدو هنا أنها القتل حيث لم يكن الحريق إلا وسيلة لارتكابه ومن ثم يجب دراسة شخصية هؤلاء الجانحين باعتبارهم قاتلين أكثر من اعتبارهم مشعل حرائق .

ومع ذلك فلم يكن في المستطاع استبعاد هاتين الحالتين إذ أن أحد أركان الجريمة قد توافر بالحريق .

وبالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت النار في ثمانى حالات لإخفاء جريمة أكثر خطورة وهي جريمة القتل ومن بينها خمس جرائم تنسم بالنذالة ارتكبت أثناء السطو على المنازل والمحلات التجارية .

وفي ثلاث حالات أخرى من جرائم القتل مخفية تحت ستار الحريق : واحدة منها هي جريمة قتل والدين وأخ ارتكبتها ولد صغير في ثورة من الغضب الشديد . أما الحالة الثانية فجريمة ارتكبتها شخص قتل عشيقته وكان واقفاً تحت وطأة الغضب الشديد أيضاً . والثالثة حالة زوج يائس قتل زوجته وفشل في الانتحار .

ونتيجة لذلك وعلى الرغم من تشابه الوقائع في هذه الحالات الثمانية يبدو أنه من الصعب الآن تحديد أسبابها على وجه الدقة . على أنه يمكن القول بأننا هنا أزاء أُنْدال وُقُتلة ، لكل منهم دافع مختلف لارتكاب جريمة القتل ، ولا يمكن المقارنة بينهم إلا في كونهم مشعل حرائق - بصفة إضافية - . أما الجريمة الرئيسية التي ارتكبتها كل منهم فقد كان القتل فيها الأمر الرئيسي ولم يكن الحريق إلا شيئاً إضافياً .

ونجد نفس هذه الفكرة الخاصة بالجريمة الإضافية (الجريمة التابعة أو اللاحقة) في تسع من حالات الحريق العمد التي ارتكبت لإخفاء وقائع سطو أو سرقة أو نصب . وكانت خشية الجانح أن يكشف أمره هي التي دفعته إلى ارتكاب عمل أكثر خطورة من العمل الذي كان يريد إخفاءه

وهو العمل الذى لا تكون له نتائج واضحة كالخريق نفسه سواء من ناحية الضرر الذى يقع على الخفى عليه أو العقوبة الجنائية التى تقع على الجانيح . ولنتحدث قليلا عن جرائم الخريق العمد التسع التى ارتكبت بقصد الحصول على قيمة التأمين . وهنا أيضاً نجد أن سمة هؤلاء الجانيحين هى القصد فى خيانة أمانه الشركة المؤمن لديها بإلهاها أن الخريق غير مفتعل ، مما يوضح أهمية مشعل الخريق إلى حد ما ، فهم أيضاً ينتمون أكثر ما ينتمون إلى فئة النصايين . ففعل الخريق ذاته ليس هو الصفة التى تميز هذا الفعل بل أن ما يتصف به هذا الفعل هو رغبة الحصول على المال ، والواقع أن جميع هؤلاء الجانيحين تقريباً كانوا قد رفعوا قيمة تأميناتهم ارتفاعاً ملحوظاً وكانوا يريدون الاستفادة من ذلك .

وثمة حالتان أخريان غريبتان إلى حد ما سبق أن أشرت إليهما ولكنهما مع ذلك متصلتان جداً بشخصية هؤلاء الجانيحين كما أوضحت هنا . وهاتان الحالتان لشخصين أضرموا النار بقصد دخول السجن فقط ، إذ اقتنع الأول بمعيشة مريحة نسبياً داخل السجن . أما الثانى فقد اقنع نفسه بأن حالته المادية تتحسن بدخول السجن باختياره .

ولكى نفهم دافع هذا السلوك يجب أن نعرف أن ظروف حياة هذين الشخصين لم تكن ظروفًا موائمة . هذا ويمكن أن نتخيل بصورة أوضح كيف أمكن أن يبلو لهما أن مصيرهما قد يتحسن بهذه الطريقة . كما يجب ملاحظة أن هذين الخريقين قد أضرموا فى موسم كانت درجة الحرارة فيه منخفضة نسبياً إذ كان ذلك فى شهرى نوفمبر وديسمبر ، وهو ما يفسر فعلهما تفسيراً معقولاً . وعلى أى ، فإن هذا الفعل يدل على تهافت حكمهما . وعلى ذلك فإنه يبلو من الممكن أن نقول أن هاتين الجريمتين تقربان من الحرائق التى يكون الدافع لها الانتقام .

وقد صنفنا فى فئة الجرائم التى يرتكبها مجانين إشعال النار ست حالات . ومن الواضح أن فاعلى هذه الحرائق الست ، يبلو أنهم يشبهون فى سلوكهم إلى حد كبير سلوك مجانين إشعال النار . ولكنى أحرص أن أوضح أن أطباء

الأمراض العقلية والنفسية لم يفصلوا بصفة نهائية في أن جنون حب إشعال النار كان الدافع الوحيد للجريمة . هذا بالإضافة إلى أنه لو كان هؤلاء الجانحين مرضى حقيقة يجنون إشعال النار لكان من المحتمل أن يقتلوا من أحكام القضاء الرادع لكونهم مصابين باضطرابات عقلية شديدة وهي الاضطرابات التي تعنى من المسؤولية المرضى المصابين بها . ولم تكن الحالة هنا كذلك .

ولهذا لم آخذ كلمة *pyromanic* بمعناها المستعمل في الطب العقل بل كدافع للفعل المرتكب . وفي الواقع فقد تبين في كل من هؤلاء الجانحين الأعراض المعروفة لهذه الفئة من مشعل الحريق بصورة أقل حدة ولكنها ليست أقل دلالة ، وفي كل حالة كان المرتكب يحس لذة خاصة لا تتصل فقط بإشعال النار بل في مشاهدتها . وتمتد هذه اللذة حتى إطفائها أيضاً ، وهذا يفسر ما وجدناه بينهم من عدد كبير من رجال المطافئ المتطوعين . ومن بين هذه الجرائم الست كان فاعلو أربعة منها من رجال المطافئ المصابة بشخصياتهم — ولا شك — باضطرابات وظيفية ، وقد التحقوا بفرقة المطافئ لإرضاء لميولهم لأهلية النار .

وهذا هو السبب الذي من أجله صنف في هذه الفئة مشعل النار هؤلاء ، الذين يبدو أنهم غير أموياء بصفة خاصة ، وفي الواقع فإن الدافع لهذه الحرائق يبدو أنه جنون إشعال النار بالمعنى الواسع .

ولن أتحدث عن جرائم الحريق بالاتفاق . فلها ثلاث حالات خاصة تمت بطريق الاتفاق والتي اضطرت أن أصنفها في فئة مستقلة لأنني لم أستطع أن أكتشف شيئاً آخر غير الاتفاق ودون أن يكون لهم من وراء ذلك أى دافع ، ولما كان من الصعوبة اكتشاف الدافع فلم نتمكن إلا من إقرار حالة الاتفاق .

ونتحدث بعد ذلك عن الحرائق التي ترجع إلى دوافع مختلفة أو غير معلومة . فقد ذكرت لكم منذ برهة حالتي حريق *Suae rei* تسبب فيها شخصان أضرموا النار في عمارتين يملكانهما ويبنيا نجد أن أغلب حرائق الممتلكات الخاصة كان الباعث عليها الحصول على قيمة التأمين ، فإننا لم نجد في هاتين

الحالتين باعث من هذا القبيل ، وذلك من واقع محضر الهمة الموجهة لهما .
ومن المحتمل جداً أن تكون إحدى هاتين الحالتين حالة انتحار بالحريق
لأن مشعل ، الحريق — وقد خاف من النار — استطاع الهرب من مكان
الحريق .

وهناك أربعة حالات غير محددة النوافع اطلاقاً .
وقد قمت بالدراسة الآتية بعد هذا التصنيف ، لقد أعدت تصنيف
جميع جرائم الحريق المختلفة في ثلاث فئات رئيسية :
فئة الجرائم التي تعود بمنفعة لمرتكبها .
فئة الحرائق التي لا تعود بمنفعة لمرتكبها .
فئة الحرائق التي لها مظهر مرضى .

وقد أدرجت في الفئة الأولى جميع الجرائم التي كان الدافع لها المنفعة ،
سواء كانت مادية أو معنوية . وقد أضفت إليها :
— الجرائم الخمس التي كان الباعث لها الانتقام السياسى إذ يبدو أنها
ضد حزب لخلمة حزب آخر أو ضد أشخاص .
— حريقين كان الباعث لهما القتل لأن مرتكبيهما ظناً أن من مصلحتهما
اجتناب اكتشاف جريمتيهما .

— جرائم الحريق الثمانية التي كان الباعث لها إخفاء جريمة قتل . والجرائم
التسع الأخرى التي كان الباعث لها إخفاء سرقة أو سطو أو احتيال .
— جرائم الحريق التسع التي كان الباعث لها الحصول على قيمة تأمين ،
وحريق واحد آخر لتهديد دائن لا يريد سداد ما عليه من دين وذلك لغرض
مالى فقط .

— وأخيراً الجريمتين اللتين كان الباعث لهما رغبة دخول السجن لأن
مرتكبيهما كان لهما مصلحة في ذلك .

تتألف الفئة الأولى إذن من ٣٦ من الجناه كانت جرائمهم ذات صلة
شديدة بمصلحتهم بصفة أساسية ، وتمثل هذه المجموعة ٢٤ ٪ من مشعل
الحرائق .

وتتسمى إلى الفئة الثانية - أى التى لا تعود جرائمهم بمنفعة لمرتكبها -
الثمانون حالة التى كان الباعث لها الانتقام ، وإلى يمكن أن نضيف إليها :
حالة ارباب واحدة . وثلاث جرائم بالاتفاق دون أن تكون لها هدف نفعي
ظاهر . وتمثل هذه الفئة ٥٦٪ من مشعل الحريق العمد .

وأخيراً يمكننا أن نضيف إلى الفئة الثالثة وهى فئة الجرائم التى لها مظهر
مرضى واضح تماماً أو غير واضح تماماً : الجرائم الثمانى عشرة التى ارتكبت
تحت تأثير السكر التام والجرائم الست التى ارتكبت بسبب ذهان الناوأواليرومانيا
وحالتى حريق ارتكبهما أطفال وحالتى الحريق sac rei للأسباب التى
بينها ، وتمثل هذه الفئة الأخيرة ١٨٪ من المجموع الكلى أما ٢٪ الباقية
فتمثل الحالات الأربع المختلفة التى اضطرت إلى تركها ، وبناء عليه فإن
هذه الفئات الثلاث المختلفة إختلافاً واضحاً تسمح لنا بتقرير ما يأتى :

تشمل الفئة الأولى أفراداً لا يمكن فقط اعتبارهم مرتكبى جرائم حريق
عمد ، لأن جرائم الحريق التى ارتكبوها يشوبها - نوعاً ما - نقص ، فما هى
إلا جرائم مضافة إلى جريمة أخرى ، ربما تعكس الشخصية الحقيقية للمجرم ،
ولذا كان على أن أقبل بجزء ، النتائج التى أسفرت عنها الإحصائيات
الخاصة بهم .

وليس أقل وضوحاً أن جميع الأشخاص الذين ارتكبو جرائم حريق
لتغطية سرقة أو احتيال للحصول على قيمة تأمين يمكن أن يكونوا أصلاً لصوباً
أو نصابين قبل أن يكونوا مشعل حريق . والفكرة هنا هى نفس الفكرة التى
سبق أن أشرنا إليها وهى أن شخصياتهم لا يمكن أن تلحق إلا بصفة ثانوية
بمشعل النار .

وتشمل الفئة الثالثة الحالات المرضية وهى الحالات التى وإن لم يكن مرضها
مرضاً حاداً فهى على الأقل حالات مرضية خطيرة خطراً كافياً ، يتطلب فى
كثير من الأحيان علاجها علاجاً طبياً عقلياً نفسياً ، مما يدعونا إلى تقرير
أن ارتكاب جريمة كالحريق - فى هذه الحالة - لا تستحق وصفها بالجرائم
العمد إلا تجاوزاً .

وعلى العكس ، فإن الفئة الثانية هي التي اهتمت بها كثيراً عن غيرها لأنها تمثل جملة مشعل الحريق العمد ، والتي تزودنا دراساتها بنتائج أكثر وثوقاً . وتشمل هذه الفئة الجانحين الذين ارتكبوا فعلهم بقصد الانتقام وهم الغالبية العظمى والأكثر تحيزاً لشخصية مشعل الحريق .

وبعد أن قمت بمراجعة مختلف اللوائح التي تدفع على ارتكاب جرائم الحريق العمد سأحدث الآن عما أسفر عنه بحثي من نتائج .

وسأعرض أثناء عرضي الموجز إلى عمل مقارنة بين الأرقام الناتجة من جملة حالات الحريق وبين تلك التي تتعلق بصفة خاصية بالتأمين حالة من جرائم الحريق العمد الانتقامي التي بدت لي أكثر أهمية من غيرها من حيث شخصية مشعل الحريق العمد .

ولنتكلم أولاً عن أعمار الفاعلين وقت ارتكاب الجريمة . ولن أعرض عليكم جميع الأرقام بل التي لها دلالة أكثر من غيرها والنتيجة العامة هي أن النسبة المثوية الأعلى تقع بين سن العشرين والثلاثين . ومن ثم فهي مطابقة للنسبة المثوية لمركبي الجريمة في الإجرام عموماً والواقع أن ٤٠ ٪ من مشعل الحريق قد ارتكبوا جريمتهم بين هذين السنين وبينما ينتهي الخط البياني بين سن الثلاثين والخامسة والثلاثين فإنه يرتفع بين الخامسة والثلاثين والأربعين ثم يهبط ببطء شديد لينتهي فيما بعد إلى السبعين . وتبلغ نسبة من يبلغون الستين من العمر ٧ ٪ تقريباً وهي نسبة مرتفعة إذا قيست بنسبة الجرائم التي يرتكبها من في هذا العمر . ضد الأفراد وهي نسبة لا تتجاوز ٢,٥ ٪ .

فجريمة الحريق العمد إذن — خلافاً لمعظم الجرائم الأخرى — يمكن أن يرتكبها أشخاص مسنون . وتفسير ذلك يسير إذا لاحظنا أن إشعال الحريق لا يحتاج إلى قوة جسمية كبيرة ، ولأحظنا كذلك سهولة امتداد الحريق . ونستطيع أن نذكر أيضاً ناحية الإنتقام والحقد التي تعتمل في نفسية الفرد وهي الناحية التي يتميز بها بعض الجانحين الشيوخ .

وتكتمل هذه الحقائق وتزداد قوة ، بدراسة بعض حالات الحريق الانتقامي . وفي الواقع أن خمسين في المائة من مشعل الحريق تبلغ أعمارهم أكثر من ٣٥

سنة . ويصعد الخط البياني بعد هبوطه عند سن الأربعين فجأة ، بين سن الخامسة والأربعين والخمسين وبين سن الخامسة والستين والسبعين . أما من يبلغون من العمر الستين عاماً فأكثر ، فتصل نسبتهم إلى ٩ ٪ .
ويلاحظ المسيو كانا الذى أجرى دراسة فى نفس الموضوع أن "قمة المنحنى البياني بالنسبة لجرائم الحريق أعلى قليلاً (من حيث العمر) من أكبر سن بالنسبة للجريمة بصفة عامة" وينتهى إلى القول بأن "الحريق العمد نمط من الجريمة ينساق فيه المرء فى سن متأخرة عن بقية الجرائم الأخرى كما يستمر الفرد فى ارتكابها لمدة أطول ."

وقد توصلت إلى نفس النتائج التى وصل إليها المسيو كانا .
والآن لتتكلم عن مهن مشعل الحرائق العمد وقت ارتكابهم للجريمة .
وقد سجلت هنا أيضاً بعض الأرقام ، ولكن الذى يثير الاهتمام بصفة خاصة — هو ملاحظة ارتفاع عدد العمال الزراعيين لأول وهلة سواء فى الفئة العامة (٣٨ ٪ من المجموع) أو فى فئة جرائم الحريق الانتقام (٤٩ ٪ تقريباً) .
وفضلاً عن ذلك فإن النسبة فى البيئة العمالية كبيرة : فنسبة العمال اليدويين وعمال المباني والعمال الفنيين مرتفعة . فإذا أنعمنا النظر فى المشكلة نصل إلى الجلول التالى :

فإن ١٥١ حالة حريق عمد تبلغ النسب المئوية كالتالى :

المهن الريقية :

— ٥٧ ٪ من مجموع الحالات .

— ٦٨ ٪ من مجموع الحالات التى كان الباعث عليها الانتقام .

المهن العمالية :

— ٣١ ٪ من مجموع الحالات .

— ٢٥ ٪ من مجموع الحالات التى كان الباعث عليها الانتقام .

التجارة والحرف :

— ٨ ٪ من مجموع الحالات .

— ٣,٧ ٪ من مجموع الحالات التى كان الباعث عليها الانتقام .

مهن أخرى :

— ٤٪ من مجموع الحالات .

— ٢,٥٪ من مجموع الحالات التي كان الباعث عليها الانتقام .

يتضح مما تقدم أن نسبة المتتمين إلى المهن الزراعية نسبة مرتفعة حيث تبلغ نسبتها من ٥٧٪ ومن ٦٨٪ . وقد جمعت العمال والمستغلين الزراعيين معاً لأن هذه الفئة الأخيرة هي من صغار المزارعين أو الملاك الذين يعيشون عادة حياة بائسة فلا يكاد يبلغ ما يملكون إلا حقلاً أو بقرة أو حصاناً .

ونسبة المهن العمالية نسبة كبيرة كذلك : ٣١٪ و ٢٥٪ بالنسبة لحالات الانتقام واعتقد أن هؤلاء يتدرجون جميعاً تحت فئة البروليتاريا .

فإذا جمعنا المهن الزراعية والمهن العمالية ، لحصلنا على نسبة عالية جداً تصل إلى ٨٨٪ من الحالات المائة وواحد وخمسين و ٩٤٪ من حالات الانتقام ولا يتبقى إذن إلا عدد قليل يمثل المهن الأخرى .
على أن هناك نتيجتين تفرضان نفسيهما :

الأولى أن البيئة الريفية تلأثم جريمة الحريق العمد . والناحية الأخرى أن هذه الجريمة يرتكبها أفراد مركزهم الاجتماعي منخفض .

وتؤكد هذه النتائج نفس النتائج التي وصلت إليها دراسة المسيو كانا . فإنه وجد أن ١٣٧ من بين ٢٣٧ محكوم عليهم يتتمون إلى البيئة الزراعية أي ما يقرب من ٥٨٪ وأشير هنا إلى أن دراسة المسيو كانا توقفت في عام ١٩٥٠ بينما بدأت دراستي منذ هذا التاريخ حتى أكتوبر عام ١٩٥٦ وهذا يدل على أن الشخصية الاجتماعية لمشعل الحريق لم تتغير تغيراً جوهرياً .

وبعد ذلك قمت بدراسة مساكن مشعل الحريق وقت ارتكاب جريمتهم . وهذه الدراسة تؤيد ما أوضحته آنفاً فقد أكدت الأرقام التي أوردتها في الجلول بسهولة ، الطابع الريفي للحريق العمد ، حيث إن نسبة سكان المدن من هؤلاء أقل من الثلث في الـ ١٥١ حالة و ١٢,٥٪ في حالات الحريق التي كان الباعث

عليها الانتقام . وإذن فإن الغالبية الكبرى من الجانحين كانت من سكان الريف وقت ارتكاب الجريمة وهي تتألف أولاً من العمال الزراعيين والمستقلين الزراعيين أنفسهم ومن عدد لا بأس به من العمال الذين يذهبون إلى المدينة للعمل كعمال بلويين ولكنهم يسكنون في الريف . وهذا يسمح لنا أن نؤكد أن الحريق العمد جريمة ريفية في المحل الأول . وفي الحالات التي يكون الفاعل فيها أحد سكان المدن يلاحظ أن مرتكبها هم الذين أنكرت عليهم صمة مشعل الحريق العمد وخاصة عند ما تكون هناك جريمة قتل أو محاولة للحصول على قيمة تأمين . وهكذا تبين أن جميع جرائم الحريق العمد وكذلك الحرائق الانتقامية - جميع هذه الجرائم تقريباً - يرتكبها الذين يقطنون الريف وهم يمثلون ٨٧,٥% من الحالات .

أما بالنسبة للظروف العائلية وقت ارتكاب الجريمة فإن الحقيقة الظاهرة جلياً التي يمكن أن أشير إليها : ارتفاع نسبة الذين يعيشون حياة منفردة . فإن ما يقرب من النصف منهم من العزاب . وربما لاثير هذه الحقيقة أية أهمية لو كانت جريمة الحريق قد ارتكبها شبان صغار . لكننا لاحظنا على العكس ، أن أعمار مشعل الحريق كانت أكثر ارتفاعاً بالنسبة لبقية الجرائم . وهكذا تكون حالة العزوبة هنا هي الحالة الوضعية بالنسبة للظروف العائلية . ولو أضفنا إلى هذه الفئة الأرامل والمطلقين لأرتفعت النسبة إلى ٦٠% وهي نسبة قريبة جداً من النسبة التي أوردتها المسيو كانا في حراسته ، إذ يذكر المسيو كانا أن من بين ٢٣٦ محكوم عليه وجد ١٣٨ يعيشون بمفردهم أي ٥٨,٥% وقد شملت هذه الفئة الأفراد المتفصلين تماماً عن زوجاتهم ولا تربطهم بهن أية صلة ، إذ يجب ضمهم إلى فئة الأفراد الذين يعيشون على إنفراد . وهكذا يصل العدد إلى ١٠٠ جانح أي الثلثين وهم يمثلون عدد الأفراد الذين تفككت عرى أسرهم أو الذين لا أسرة لهم على الإطلاق .

أما عن حالات الحريق التي كان الباعث عليها الإنتقام ، فالأمر هنا أكثر وضوحاً . فثلاثة أرباع الجانحين كانوا يعيشون بمفردهم وقت ارتكابهم الجريمة . ومن ثم يمكننا أن نرى أن انعدام البيئة العائلية ذو أثر مباشر على

السلوك الإجرامى لمشعل الحريق . وتنطق الأرقام مؤكدة هذه الفكرة . ويمكننا أن نقرر أن وجود زوجة في المنزل يحول دون ظهور الكوامن العدوانية .

وإذا لاحظنا عدد أطفال مشعل الحريق فيتضح لنا أن هذا العدد لادلالة له . فالنسبة المثوية للأفراد الذين لا أولاد لهم نسبة مرتفعة لاشك فيها ولكن لما كان العزاب قد أدرجوا في هذه الفئة ، فإن الفكرة تفقد دلالتها . فإذا طرحنا من السبعة وثمانين شخصاً الذين لا أولاد لهم : ٦٩ أعزباً لبقى لدينا ١٨ جامعاً متزوجاً لا أولاد لهم وقت ارتكاب الجريمة أو ما يوازي أكثر من ٢٣٪ من عدد الذين لهم أو كان لهم في وقت ما أسرة .

أما بالنسبة لحالات الحريق الانتقامى فإن النسبة ترتفع أكثر قليلا : حيث تصل إلى أقل من ٢٨٪ وهي تقرب من نسبة الجناح بصفة عامة وبالرغم من ذلك ، يمكننا أن نلاحظ أن قليلا منهم ذوو أسر أفرادها عديلون ، وهؤلاء يمثلون ١٠٪ وهم بعكس مقترى الجرائم الجنسية وبالقيااس إلى عامة الجانحين ، يأتون في ذيل القائمة من حيث عدد أفراد الأسرة .

أما من حيث فصول السنة التي ارتكبت فيها الجريمة فيظهر من الإحصاء تزايد الحرائق في فصلي الصيف والخريف ففي هذين الفصلين وخاصة في فصل الصيف يزداد ارتكاب الحرائق . وفيما يلي بيان بالأرقام :

في الربيع :

— ٢٨ حالة حريق من مجموع قدره ١٥١ حالة ،

— ١٦ حريق كان الباعث عليها الانتقام .

في الصيف :

— ٥٥ حالة حريق من مجموع قدره ١٥١ حالة ،

— ٢٧ حريق كان الباعث عليها انتقام .

في الخريف :

— ٢٦ حالة حريق من مجموع قدره ١٥١ حالة ،

— ٢٣ حريق كان الباعث عليها انتقام .

في الشتاء :

— ٣٠ حالة حريق من مجموع قفله ١٥١ حالة ،

— ١٤ حريق. كان الباعث عليها الانتقام .

ومن الواضح أن النهار أطول في الصيف ، كما أن الجو مناسب . والحرارة تدفع الناس إلى الإكثار من شرب الخمر . ويجب ملاحظة أن من بين جرائم الحريق العمد الثمانية عشرة وسببها السكر : عشرة منها ارتكبت بين شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر . وهذا مما يمكن أن يرجح الفكرة السابقة . وأخيراً ، ولما كان فصلا الصيف والخريف هما أكثر فصول السنة إنتاجاً للزراعة ، فإن هذا الرأي يصدق — بصفة خاصة — على حالات الانتقام . حيث المحاصيل في المخازن ومقادير الحبوب كبيرة . ولذا فكلما استطاعت الحرائق أن تشيع غليل مرتكبيها فإن الخسائر تزداد فداحة . وهذا فإن شهور أغسطس وسبتمبر وأكتوبر هي الشهور التي يفضلها مشعلو الحريق لارتكاب جرائمهم .

وقد أرجح المسيو كانا أهمية خاصة لشهر أغسطس ، وهي أهمية واضحة وضوحاً كافياً لكي نسجلها . يقول "إن الحرائق تكثر في هذا الشهر بسبب طول النهار وكثرة المصالح الزراعية وزيادة حرارة الجو وما يترتب عليها من إكثار في شرب الخمر وكذا بسبب وفرة المحاصيل في الأجران والمخازن" .

ما هي أكثر ساعات النهار ملائمة لارتكاب هذه الجريمة :

إن ساعة ارتكاب الجريمة ليست هي منتصف الليل كما يقال غالباً ولكننا نجد أن الحرائق العمد ترتكب في أغلب الأحوال ابتداء من الساعة التاسعة ليلاً حتى منتصف الليل .

ومن بين ١٢٧ حالة حريق أحصيتها ارتكبت ٨٥ منها بين التاسعة مساءً ومنتصف الليل وهذا ما يقابل نسبة مئوية تعادل ٦٥٪ .

وتبدو هذه الظاهرة بشكل أوضح فيما يتعلق بحالات الحريق الانتقامي إذ تبلغ نسبة الجرائم التي ترتكب بين التاسعة مساءً ومنتصف الليل ٧٠٪ . وعلى العكس من ذلك ، نجد أن هذه الجريمة يكاد يكون وقوعها منعزلاً

فما بين الخامسة صباحاً والخامسة مساء . وهنا أيضاً يصل المسبوقا الذي أخذت عنه هذه المقارنة ، إلى نتائج مشابهة . وهو يفسر هبوط نسبة الحرائق بعد منتصف الليل بسبب إغلاق الحانات .

ومن ثم يتضح أن جرائم الحريق العمد جرائم ترتكب ليلاً وأن غالبيتها يتم بين التاسعة مساء ومنتصف الليل وأن لها طابعاً خاصاً يميزها عن جرائم السرقة التي ترتكب في وضوح النهار غالباً ، أو عن الجرائم التي تقع بعد منتصف الليل كجرائم السطو بصفة خاصة .

ما هي المناطق التي ترتكب فيها جرائم الحريق أكثر من غيرها ؟ لقد وضع المسبوقا تقسماً جغرافياً اقتبسته منه في تصنيف الحرائق في المناطق المختلفة الهامة . ويستخلص من هذا التصنيف أن هناك مجموعتين من المقاطعات الادارية تتفوقان تفوقاً مطلقاً من حيث عدد الحرائق العمد . وهاتان المجموعتان تقعان في غرب فرنسا وشمالها . لماذا ؟ لأنهما تقعان في مناطق زراعية بحتة ولأن شرب الخمر أكثر انتشاراً فيهما من المناطق الأخرى وهذا هو السبب عموماً الذي نعطينه تفسيراً لهذه الظاهرة .

إما فيما يختص بطبيعة الأشياء التي يضرر فيها النار فقد أدهشني كثرة عدد الأماكن المسكونة التي أضربت فيها الحريق وبلغ عددها ٤٨ ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن مجرم الحريق العمد لا يرتكب جريمته تحت تأثير السكر أو الانتقام أو الغضب فحسب وإنما كذلك بقصد إلحاق الضرر بالمجنى عليه ، وربما أيضاً لمحاولة القضاء عليه إذ أنه يرتكب جريمته ليلاً في أغلب الأحيان . وهذا ما يظهر لنا جانباً جديداً عن شخصية مشعل الحريق ، وهو جانب الخبث .

أما فيما يختص بالأشياء الأخرى التي يضرر فيها النار فهي - بصفة خاصة - لوائح الاستثمارات الزراعية مثل : الحظائر ومخازن الغلال والمحاصيل . وفي هذا ما يؤيد مرة أخرى الطابع الريفي لجريمة الحريق العمد .

ويشير المسبوقا بحق إلى أن حرائق الحظائر قد حلت محل حرائق الزرائب نتيجة لتغير طرق الزراعة ، فإن الحظيرة يوضع بها الآن - كما

هو معروف — الآلات الزراعية .

فإذا ما أعدنا تصنيف طبيعة الأشياء التي يضرهم فيها النار — في بعض فئات — كالأماكن المسكونة ، ومبان غير مسكونة ، والطواحين والمحاصيل المخزونة ، والغابات والأخشاب ، والأحراش ، أمكننا أن نستخلص بعض الأرقام الهامة . فمن بين ١٥١ حالة ٨٠٪ منها خاصة بممتلكات ريفية . وترتفع هذه النسبة إلى ٩٠٪ إذا اعتبرنا حرائق الانتقام وحدها . وهذه نسبة عالية جداً .

ما نوع العلاقة التي تربط المحنى عليه بالجائع بصفة عامة ؟ إنها البيئة الاجتماعية التي يحاط بها الجائع وتشمل الأسرة والجيران وأصحاب العمل . وهذه بعض الأرقام .

فبالنسبة لحالات الانتقام مثلاً من بين الـ ٨٠ حالة انتقام :

— ٣٥ من المحنى عليهم أصحاب أعمال .

— ٢٥ من المحنى عليهم من الأقارب .

— ١٦ من المحنى عليهم من الجيران .

— ٤ من المحنى عليهم لهم علاقة عمل بالجائع .

إن دائرة المحنى عليهم ضيقة جداً ، وتقع في جيرة الجائع مباشرة .

وقد قمت بعد ذلك بدراسة صغيرة لمعرفة الزمن الذي مضى بين يوم ارتكاب الجريمة ويوم القبض عليه .

ومن المهم أن نشير إلى أنه من بين الـ ١٥١ حالة أمكن القبض على ٩٨ منها خلال ثلاثة أيام من ارتكابهم للجريمة وهذا يعادل ٦٥٪ أما عن مشعل الحرائق يقصد الانتقام فقد أمكن القبض منهم على ٥٧ منهم خلال نفس الفترة المقترحة أى بنسبة ٧١٪ . فلو أخذنا عدد الحالات التي تم القبض عليها والتي تمت خلال فترة أسبوع من تاريخ وقوع الحريق — وهذه مدة قصيرة نسبياً — لوجدنا أن الأرقام كالآتي : ١١٤ بالنسبة لمشعل الحريق العمد أى بنسبة ٧٦٪ و ٦٤ بالنسبة لحالات الانتقام أى بنسبة ٨٠٪ .

ومن ثم فإن ثلاثة أرباع مشعل الحريق تم اكتشافهم والقبض عليهم في

الأسبوع الذى تلا ارتكابهم للجريمة . ولهذا فإن مشعل الحريق العمد هو من ذلك النمط من الجانحين الذين يسهل اكتشافهم . وهذا هو ما يبلو لى على الأقل .

ما هى طبيعة الأحكام الصادرة ضدهم ؟
مرة أخرى نقول أن هذه المسألة متفاوتة نوعاً . فإننا نجد أن أكبر نسبة مثوية هى عقوبة الحبس الإفرادى والتي تتراوح بين عشر سنوات وخمس سنوات لمجموع الحالات البالغ عددها ١٥١ حالة أى بنسبة مثوية تبلغ ٤٣,٣٪ بينما تبلغ النسبة المثوية للحالات الانتقام ٤٧,٥٪ .

وبالنسبة للاشغال الشاقة نجد أن النسبة هى ٣٠٪ فى حالات الانتقام . وتبلغ النسبة المثوية لعقوبات السجن ٢٠٪ .
هذه هى الأرقام إجمالاً الخاصة بطبيعة الأحكام الصادرة ضد هؤلاء الجانحين .

بعد ذلك أجريت إحصاء يربى إلى معرفة مقلار الأحكام الصادرة فى جرائم مماثلة وعقدت مقارنة مع حرائق مماثلة نظرت أمام محاكم جنابات مختلفة .

إلا أنه مما يبعث على الدهشة أن نجد اختلافات يبلو أنه لا يمكن تفسيرها . ويمكن أن نفترض ابتداءً أن هيئة محلفين مؤلفة من أهل الحضر تختلف اختلافاً بيناً عن هيئة المحلفين من الريف . فوجدت مثلاً ولداً ساذجاً أضرم ناراً فى كومة من القش، قد أصدرت هيئة المحلفين عليه حكماً بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ، فى حين أن جانحاً آخر فى حالة مماثلة حكم عليه بستين سجن فقط . ومن المحتمل أن هيئة المحلفين الأولى كانت تضم بين أعضائها غالبية من الفلاحين .

ما هى سوابق مشعل الحريق العمد ؟
لم ألاحظ فى أول الأمر إلا عدداً قليلاً من لم أكثر من سابقة واحدة : ٣ فقط من ال ١٥١ . فإذا كانت هناك عدة أحكام سابقة قد صدرت فإن طبيعة هذه الجرائم تكاد تكون واحدة دائماً : وكانت الأغلبية لجريمة السرقة .

على أننا لم نحصى أيّاً من الحالات الخاصة بالعود .
والواقع أن النسبة المثوية للعائدين ضعيفة نسبياً ، ولكنها أكثر قلة بصفة عامة بالنسبة لمرتكبي جرائم الاعتداء على الأموال ، والتي تبلغ ٧٠٪ ولكنها تماثل بمائلة كبيرة النسبة المثوية الخاصة بجرائم الاعتداء على الأشخاص والتي تبلغ ٣٧,٣٪ . أما في حالات الإنتقام فقد أحصينا ٣٠ عائداً أى بنسبة قدرها ٣٧,٥٪ مقابل ٥٠ جانحاً ارتكبوا جريمتهم لأول مرة . وقد وجد أن عدد العائدين في مجموع الجانحين البالغ قدره ١٥١ جانحاً : ٥٤ عائداً أى بنسبة ٣٦٪ مقابل ٩٧ جانحاً ارتكبوا جريمتهم لأول مرة .

ومن ثم فليست هناك نتيجة خاصة يمكن استخلاصها من هذه الأرقام .
والآن أريد أن أتناول نواحي كثيرة أخرى ، تتعلق بصفة خاصة بالحالة العقلية والعيوب الوراثية وبيئة الطفولة والوسط الاجتماعي والأدمان على الخمر :
ذلك لأنها تكشف عن أمور كثيرة .

ونبدأ بالعيوب الوراثية لمشعل الحرائق العمد . ما هي المعلومات التي يمكن أن نستملها من الأرقام التي أوردتها ؟
أن نسبة الآباء والأسلاف المحجود عليهم أو المنتحرين . ولو أنها لا تتجاوز ٨٪ إلا أنها نسبة لا يجب إغفالها . ومن هذه الناحية وحدها يمكننا أن نستنتج أن مشعل الحريق ليست بهم عيوب وراثية . لكن إدمان الخمر يرفع هذه النسبة ، إذ أن أكثر من ثلث عدد أسلاف مشعل الحريق كانوا من المسلمين . وهو أكثر العيوب إنتشاراً كما أنه يكشف عن الوسط البدائي والضار الذي نما فيه الجانح .

إن وجود هذه العيوب الوراثية هو عامل أول هام للجنح ، ولكن إذا كان هذا العامل يكفي لتفسير الجنح في بعض الحالات ، فن المؤكد أنه ليس العامل الوحيد بالنسبة لجميع الحالات إذ أن ٨٤ من مشعل الحريق الذين فحصت حالاتهم لم يتأثروا بهذه العيوب الوراثية . بل أنه من الممكن أن يكونوا قد تلقوا تربية سوية .

هذا إذن ما يمكن أن نقرره .

فقد وجدنا أن هناك عناصر أخرى غير عيوب الوراثة شجعت على السلوك المنحرف مثل بيئة الطفولة التي لا يمكن تجنبها . وقد استخلمت هنا المعلومات الواردة في الاختبار الطبي النفسى والذي يكشف عن وجود سوابق عائلية . وكذا المعلومات الواردة في البحوث الاجتماعية والخاصة بالسنتين أو الثلاث سنوات الأولى للشخص المختبر .

ويتضح من الأرقام أن البيئة الحتمية كانت بيئة سوية في أغلب الحالات . ففي الحالات التي كان الدافع لها الإنتقام أو غير الإنتقام ، تبلغ نسبة الأسر السورية ٦٠ ٪ . وبناء على ذلك فليس من الممكن من وجهة النظر هذه أن نتحدث عن أسباب نفسية وجنائية لتفسير اضطراب الشخصية .

إن ١٨ ٪ فقط من مشعل الحريق كانوا ذوى طفولة مبكرة بائسة إما لأن والديهم كانوا منفصلين أو لأنه قد قام بتربيتهم غير والديهم أو أنهم قد عهد بهم إلى مؤسسات خيرية لرعاية الطفولة . أما باقى النسبة المثوية فقد شملت أولئك الذين فقدوا آباءهم أو أمهاتهم أو الذين كان والداهم مرضى وهى ١٥ ٪ فى الحالة الأولى و ٩ ٪ فى الحالة الثانية .

ويمكن أن نقول بوجه عام أن هذا العامل ليس عاملا محددًا . لنفحص الآن عدد الأطفال فى الأسرة الأصلية (أى أسرة الأبوين) . لو أقمنا فاصلا بين الأسر التى عدد أطفالها أقل من خمسة وتلك التى يبلغ عدد أفرادها خمسة فأكثر — وهى الأسر التى يمكن اعتبارها كثيرة الأطفال — لوجدنا أن هذه الأخير تمثل ٤٦ ٪ من الجانحين فى معظم الحالات و ٤٩ ٪ بالنسبة لحالات الانتقام .

وإذا لم نستطع أن نقرر أن غالبية مشعل الحريق تأتى من الأسر الكثيرة العدد ، إلا أنه من المهم مع ذلك أن نلاحظ أهمية هذا العامل الذى ربما كان هو السبب الأصلى للجريمة ، إذا أخذنا فى الاعتبار : أن الأسرة المكوّنة من خمسة أطفال فأكثر ، أقل عدداً بالقياس إلى غيرها . ومع ذلك فهى تمثل نسبة قدرها ٤٦ ٪ .

بعد ذلك انتقلت إلى أرقام إحصائية خاصة بالأسر الفرنسية . فبناء على

هذه الإحصائيات الخاصة بالسكان التي تشمل البلاد الفرنسية كلها - نجد أن ١,٢٥٪ من الأسر الفرنسية تتكون من ٨ أطفال فأكثر . على أن هذه الدراسة توضح أن ما يقرب من ١٥٪ من مشعلى الحريق قد أتوا من أسر تتكون من أكثر من سبعة أطفال .

وقد أوضحت الحالة الاجتماعية المنخفضة لجميع هؤلاء الجانحين تقريباً ، وكذا الأحوال المادية التي عاش فيها والداهم والتي ازدادت شدة بسبب العدد المتزايد من الأطفال الذين أهملت تربيتهم . وتؤكد هذه الحقيقة بأهمية ما يترتب على وفاة أخوة أو أخوات لهم في سن صغيرة ، فقد أحصيت ٥٠ أسرة توفى فيها طفل أو أكثر قبل أو بعد مولد الطفل الذي أصبح جانحاً في المستقبل وتبلغ نسبة هذه الحالات الثلث . وهذا برهان على ظروف الحياة المتعسة في مثل هذه البيوت ، وعلى قلة استعداد آبائهم على أن يتيحوا لأبنائهم ظروفًا معيشية ملائمة .

ويمكننا إذن أن نقرر أن نمو الشخصية في كثير من الحالات يتجه اتجاهًا سيئًا طبقاً لما تكون عليه حالة الأسرة التكوينية .

ما هو نوع التربية التي تلقاها مشعلو الحريق ؟

من الدراسة التي أجراها المسيو كانا عن جرائم الإعتداء على الأشخاص استخلص أن ثلث مرتكبي هذه الجرائم نشأوا في أوساط ملائمة ، وأن الثلثين الآخرين كانت طفولتهم مضطربة . ويمكننا أن نثبت نفس هذه النتيجة فيما يتعلق بمشعلى الحريق . ولكن ثبات أنواع الفئات التي ينلججون تحتها هو الذي ليس واحداً ، بمعنى أنه بالنسبة لمشعلى الحريق فإن بيئة الإدمان على الخمر هي التي لها أهمية أكبر ، في حين أنه بالنسبة لمرتكبي جرائم الاعتداء على الأشخاص تكون الأهمية للوسط الأسرى السيئ أو للأسرة المفككة أكثر ما تكون الأهمية لبيئة يلعب أفرادها على الخمر .

وهكذا يمكننا أن نصنف مشعلى الحريق وفق تربيتهم إلى فئتين : فئة تضم من استطاعوا أن يتلقوا قدرًا تربويًا كافيًا وعددهم كبير نسبياً فإن ثلثهم أو ٣٣٪ منهم تربوا في بيئة ملائمة . وتضم الفئة الثانية أولئك الذين نشأوا في

أمر لم تحصل إلا على قسط تافه أو معلوم من التربية . وبناء على هذه الملاحظة في وسعنا أن نؤكد أن البيئة الأسرية الحسنة ، أكثر ملائمة لنمو الشخصية السوية من البيئة الأسرية المضطربة التي تتيح الفرصة للجناح . ولكن هذه النتيجة نتيجة عامة . ومن جهة النظر هذه يختلف مشعلو الحريق قليلا عن الجانحين عموماً .

ما هي بيئة الجانح وقت ارتكاب الجريمة ؟

من الممكن أن يكون لنا حق الاعتقاد ابتداءً أن البيئة التي كان يعيش فيها مشعل الحريق وقت ارتكاب الجريمة قد لعبت دوراً رئيسياً ، وأن الغالبية العظمى من الجانحين تأتي من هذه البيئات ذات العقليات الضعيفة . لكن الأرقام لا تثبت هذا لأن أقل نسبة مئوية هي نسبة أولئك الأفراد الذين يتمتعون إلى البيئات الأكثر سوءاً حيث تصل هذه النسبة إلى ٣١٪ فإن ٤٧ شخصاً كانوا يعيشون في بيئة ضارة ويخالطون فيها أهل السوء ويعانون من فسق الزوجة ومن المنازعات المستمرة . . الخ . وينتمي ثلث الجانحين إلى هذه الفئة . أما الثلث الآخر فعلى العكس : فإنه يأتي من بيئة ملائمة ذات سلوك حسن إما لأن السجين كان يعيش بين أبوين مشهود لهما بحسن السمعة أو لأنه تزوج من امرأة لطيفة المعشر ومجدة أو لأنه إذ يعيش بمفرده كان يخاطب أصدقاء ذوى سلوك حسن . ويمثل الثلث الأخير من مشعل الحريق هؤلاء الذين لا مأوى لهم أو أسرة أو أصدقاء .

ومن ثم فلدينا ثلاث فئات متساوية من مشعل الحريق : فئة تنتمي إلى بيئة فاسدة وأخرى تنتمي إلى بيئة طيبة وثالثة بلا مأوى أو أسرة .

وهنا أيضاً لا يبدو أن البيئة تلعب الدور الذي قد نعطيه لها ، وعلى العكس فهناك نقطة هامة يجدر ملاحظتها . وهي النتائج التي ترتب على الوحدة القاسية بالنسبة لمشعل الحريق الذين أدرجتهم في فئة الذين لا مأوى لهم . فإن بعضاً من مشعل الحريق هؤلاء غير متلائمين اجتماعياً نتيجة لشقاء الحياة الزوجية . وفي عدد كبير من الحالات التي فحصت ، وقع الحريق عقب وفاة الزوجة مباشرة أو انفصام الروابط الزوجية .

وترتب على ذلك عزلة قاسية ، صعب على الشخص التغلب عليها ،
فبحث عن سُلوى . وقد وجدها في الشراب .

وبناء عليه فما لا جدال فيه أن شقاء الحياة الزوجية كان له آثار ضارة على
مشعل الحريق .

وخاتمة القول فإن وجود البيئة أو عدم وجودها وقت ارتكاب الجريمة قد
يفسر الحريق ولكنه في أغلب الحالات لا يبلو أنها تلعب الدور الذى
قد نطله .

وسأتحدث في كلمة قصيرة عن مسكن مضرى الحريق ومستوى معيشتهم .
لم أتمكن من الحصول إلا على معلومات قليلة في هذا الشأن . ولكن يجب أن نذكر
بصفة خاصة — إذا تركنا جانباً الحالات التى لم يتمكن من الحصول على
معلومات عنها — أن حوالى ٧٠٪ من مشعل الحريق الإنتقامى يعيشون في
مستوى معيشى منخفض ، أو إنهم يقيمون في أكواخ أو في مساكن غير
مريحة أو مكتظة .

هذا هو ما يمكن استخلاصه من الأرقام . إنها نتيجة عامة عن مسكن
ومستوى معيشة مشعل الحريق . وبالنسبة لحالات الحريق الإنتقامى يمكننا
أن نلاحظ عدم وجود جانحين يتمتعون بقسط من الثراء أو بالإقامة في مسكن
فخم على الإطلاق .

ثم أعود إلى إدمان الخمر إنه يلعب دوراً رئيسياً في جرائم الحريق العمد ،
كما يمكننى أن أؤكد إنه لولا وجوده ، لكانت الجريمة أقل انتشاراً إلى حد
بعيد .

ومع ذلك فالخمر — من ناحية — يؤدي وبدرجة كبيرة إلى إضعاف العقل
وإضعاف سمة الخمول العقلى والبلاهة على شخصيته ، ذلك الطابع الذى
نجد كثيراً لدى مشعل الحريق . ومن ناحية أخرى يظهر أثر الخمر وقت
تنفيذ الجريمة ، حيث يساعد على الفعل نتيجة لإثارة وقتية ينقاد مشعل الحريق
في أثنائها إلى ارتكاب عمل أحمق يكون الحريق أبرز مثل على هذا الفعل .
ويبدو أن شرب الخمر من السهات الأكثر شيوعاً والمميزة لشخصية

مشعل الحريق ، إذ أن أكثر من نصف حالات الحريق أو بمعنى آخر ٥١٪ منها تكشف عن وجود حالة تسمم كحولى لدى المجرم ، تتفاوت من حيث الشدة ولكنها حالة تظهر دائماً . ونجد أن النسبة في حالات الحريق الانتقامى كبيرة جداً كذلك ، إذ تصل إلى ٧٠٪ وهى تمثل ٥٦ حالة انتقام من بين ٨٠ حالة انتقام .

ودرجة الإدمان على الخمر متفاوتة . وهى عامة ثلاث لترات من النبيذ الأحمر فى المتوسط يومياً ، بالإضافة إلى كمية من المشروبات الفاتحة للشهية . على أنه ليس من النادر أن نجد جانبين ترتفع الكمية التى يتعاطونها يومياً إلى عشرات لترات مثلاً .

وهنا نجد تشابهاً محسوساً بين شخصية مشعل الحريق وبين شخصية مرتكبى جرائم الجنس الذين هم أيضاً وإلى حد بعيد ملمنوا خمر . ولو أن الجرائم مختلفة فإن الفاعلين الذين يرتكبون هذه الجريمة أو تلك ، يتشابهون من حيث إفراطهم ، الأمر الذى هو مصدر ونتيجة لضعف عقولهم ولا أخلاقيتهم .

ويمكن أن نلاحظ أنه بين الملمنين على الخمر نجد العدد الأكبر من مشعل الحريق العمد ، وهو عدد كبير بالنسبة لمرتكبى الجرائم الأخرى ما عدا مرتكبى الجرائم الجنسية .

وقد اطلقت على قسم من دراسى اصطلاح *Caractérologie* (العلم المختص بالطباع) وربما لم يكن الاصطلاح صالحاً ولكنه يتعلق هنا بمعلومات جمعها من البحوث الاجتماعية .

أما المعلومات التى جمعها قسم المساعدات الاجتماعية عن طريق أسرة الجانيح أو الجيران فإنها متضمنة فى البحث الاجتماعى الذى أشرت إليه . وتزودنا هذه البيانات فى معظم الأوقات بمعلومات هامة وحية عن شخصية الجانيح . ومن الواضح أنها نتائج لا تقوم على أسس علمية وإنما هى تقارير عن حياة السجين قبل ارتكاب الجريمة . وتساعد هذه المعلومات على تبين اتجاهه نحو من يحيطون به . وكثيراً ما تلقى الضوء على جوانب محددة من شخصيته . ولهذا حاولت أن أستخلص منها بعض نتائج عملية إن لم تكن نظرية .

وقد أدرجت في فئات أربع السمات الرئيسية لطباع مشعل الحريق ،
وقد أدخلت في الاعتبار آراء الأسرة وأصحاب العمل الحاليين أو السابقين .
ويمكن أن نصنف أربع فئات رئيسية تطابق المظاهر الأكثر بروزاً
لطباع الأفراد :

أولاً : مشعلو الحريق الذين أجمع أهل القرية التي كانوا يعيشون فيها
على أن طباعهم حسنة ، ويبلغ عدد هؤلاء ٥٨ حالة من الـ ١٥١ حالة مشعل
الحريق أى ما يعادل ٣٨,٥٪ و ٢٧ حالة حريق انتقامى أى ما يعادل ٣٣,٧٪
لأنهم جاثونون حَكَمَ أهل القرية عليهم بحسن الطباع دون تحفظ . وهؤلاء يكونون
أكثر قليلاً من ثلث المجموع . وهم معروفون بهلوثهم واعتدال مزاجهم وبأنهم
ذوو مروءة . ويمثلون من حيث النمط الرجل الطيب الذى يقدره الناس لاعتدال
مزاجه ورغم ميله قليلاً إلى شرب التبذ . ويصعب تفسير فعل هؤلاء الأفراد ،
حتى أن أصحاب الأعمال على استعداد للمغفرة عن هذا الفعل عند خروجهم
من السجن . ونحن نعزو هذه التصرفات عادة إلى الإفراط في شرب الخمر
الذى يساعد على إذكاء الشعور بالضغينة تجاه المخنى عليه .

ومن ثم تكون الفئة الأولى هي فئة الأشخاص سليمى النية .
أما الأشخاص الذين ينضون تحت الفئة الثانية فليست لهم نفس هذه
السمعة . لأنهم جميعاً من ذوى الطبع العنيف الحقود وما يترتب عليه من قسوة
وتهور . وهذه هي الأرقام : من مجموع الحالات البالغ قدرها ١٥١ يبلغ
عدددهم ٦١ فرداً أى بنسبة قدرها ٤٠,٥٪ وفى حالات الحريق الانتقامى يبلغ
عدددهم ٣١ فرداً أى بنسبة ٣٨,٨٪ وهذه الفئة هي أهم الفئات وأكثرها إرهاباً
للسكان . فهم يخشون عنفهم وغضبهم . ويصبحون أشخاصاً غير مرغوب فيهم
في محيطهم وخاصة بعد ارتكاب جريمة الحريق ، ويوجد أكبر عدد من
العائدين في هذه الفئة .

الفئة الثالثة : وتتكون من يميلون إلى الإنطواء والخبث ، والذين يعيشون
وحدهم (بمفردهم) والذين يؤثر حياة العزلة ، والذين يضمرون أحقاداً خفية
تظهر في يوم من الأيام على شكل الحريق العمد . وهذه هي الأرقام التالية

على ذلك : ٣٤ حالة من مجموع قدره ١٥١ أى بنسبة قدرها ١٦٪ و ١٨ حالة انتقام أى بنسبة ٢٢,٥٪ وهؤلاء الآخرون يمثلون ما يقرب من ربع عدد الجانحين فى حالات الحريق الانتقاص، والغالبية منهم من المسجونين السابقين أو المبعدين أو من المحاربين الذين اشتركوا فى الحرب الأخيرة ثم عادوا بثوب من الصمت والكراهية والغیظ .

أما الفئة الأخيرة وهى أقل الفئات أهمية فتشمل المتفطرسين : وهم عبارة عن ثمانية أشخاص من المجموع ، البالغ قدره ١٥١ حالة أى يمثلون نسبة قدرها ٥ ٪ منهم ٤ من مشعلى الحرائق الانتقامية بنسبة قدرها ٥ ٪ أيضاً . ولم أجد صفة لهم أكثر بروزاً من التكبر والعجرفة وهم عبارة عن أشخاص أشعلوا النار فى ممتلكاتهم للحصول على تعويض لعدم نجاحهم فى الحياة . وبسبب هذا الفشل فقد حاولوا استعادة ما فقلوه من أموال لم يستطيعوا أن يكسبوها .

وهكذا يمكننا أن نصنف هؤلاء الجانحين إلى فئتين رئيسيتين :
الفئة الأولى وهى الأقلية وتشمل ذوى الطبع الحسن الذين لم تكن أخلاقهم لتنبئ عن ارتكاب جريمة كهله .

والفئة الثانية وهى الفئة الأكثر أهمية وتمثل ٥٦٪ من مجموع الحالات و ٦١٪ من حالات الانتقام وهم الذين يتميزون بطبع قاس عنيف ، الأمر الذى يفسر فعلهم أو هم أولئك الذين كانوا يبعثون عما يشئ غلهم الدفين . وثمة مظهر آخر لشخصية مشعل الحريق يبدو إذا نظرنا إليهم أيضاً من ناحية دراسة حالاهم العقلية .

إن التقرير الطبى النفسى الذى وضعه مركز التوجيه هام من هذه الناحية . فنحن نجد أولاً فئة مكونة من ضعاف العقول والمتخلفين ، وقد أضفت إلى هذه الفئة من ظهرت عليهم الشيوخوخة قبل الألوان لتشابه الشيوخوخة بالضعف العقل . وهذه الفئة أكبر من أية فئة أخرى من فئات المحرورين . وتبلغ نسبتها ٢٥٪ بالنسبة لمشعلى الحريق الانتقامى ، بينما لا تبلغ إلا ١٥٪ فى حالات القتل و ٩,٥٪ فى حالات الضرب والتعدى الذى يفضى إلى إصابات .

والفئة الوحيدة التي تقرب نسبتها من نسبة ضعاف العقول هي فئة مرتكبي الجرائم الجنسية .

وضعاف العقول بتعبير دارج — هم من يطلقون عليهم « بلهاء القرية » وضعيفو الإرادة وهم جميعاً من الرقيقين الذين تقرب عقلياتهم من البلاهة . ولما كانوا بصفة عامة ممن تقل لديهم ناحية الاستثارة ، فإنهم يؤلفون جميعاً تقريباً جزءاً من الفئة الأولى وهي « *Caractérologique* » ولكنهم لما كانوا ميالين للمشروبات الكحولية وكانوا غير أسوياء عادة ، فالحريق بالنسبة لم ننتيجة السكر كما أنه نتيجة لدافع فطرى للانتقام بلا سبب . وقد لاحظ الإخصائيون فيما يتعلق ببعض منهم علامات التخلف أو سمات مورفولوجية تجعلهم من مجموعة ذوى الضعف العقلى الجسيم .

وبدرجة أقل ولكنها هامة كذلك ، تظهر نفس السمات لدى جميع الأفراد الذين شملتهم فئة الأشخاص غير المهذب الطبع ولكنهم ليسوا ضعاف العقول . وحالتهم العقلية ولو أنها ليست مصابة من الناحية الباثولوجية كحالة الأفراد السابقين إلا أنها ضعفت كثيراً لانعدام تهذيب الشخصية ونشوتها التي تجعل منهم أشخاصاً ذات نفسيات غير سوية بالإضافة إلى مظاهرنقص لديهم . إن ذكاهم لم ينم إلا قليلاً . فهم إناس خام ومعظمهم ريفى النشأة منطوين فى بيتهم البدائية . ولهذا فهم قليلو التطور .

وقد ضخم هؤلاء الجانحين عدد ضعاف العقول . ومن ثم فقد ارتفعت نسبة مشعلى الحريق من ذوى العقول الناقصة إلى ٤٣٪ من مجموع الحالات وإلى أكثر من ٥١٪ فى حالات الانتقام وهي زيادة إذا قيست بفئات غيرهم من المحرّمين . وهذه علامة مميزة جداً لشخصية مشعلى الحريق الذين هم بالإضافة إلى ذلك من كبار مدمنى شرب الخمر .

ولهذا السبب لم أصادف فى ال ١٥١ حالة حريق ، التي اختبرتها سوى ١٩ جانحاً كانت السمة الوحيدة التي تميزهم هي إدمان شرب الخمر . ولكن هذه الحالات — بوجه عام — تنصف بالإدمان على الخمر والضعف العقلى معاً .

أما فئة مختل الشعور والمتقلبين والمصابين بالبارانويا وسواهم من غير المتلائمين مع المجتمع فتتألف نواة من عناصر أكثر تعقيداً . وتشأ هذه الاضطرابات النفسية هذه ، في كثير من الأحيان ، عن أصل وراثي سيكوباتي . ومن ثم فإن الوراثة تلعب دوراً هاماً في هذه العيوب . وفي أغلب الحالات نجد ظاهرة عدم الاستقرار والميل إلى الكآبة والتهور والسلوك اللاجتماعي . ولكنها فئة أقل أهمية بالنسبة لمرتكبي الجرائم بصفة عامة . ومع ذلك فهي تشمل على ٣٠٪ من مجموع الجانحين وعلى أقل قليلاً من هذه النسبة أى ما يعادل ٢٧,٥٪ بالنسبة لمشعل الحريق الانتقائي . وتعتبر نسبة مختل الشعور هنا قليلة إذا قيست بمرتكبي الجرائم بصفة عامة . فإن الذين قاموا بدراسات على الجرائم التي ترتكب ضد الأشخاص ، قد لاحظوا وجود نسبة قدرها ٤٥٪ من مختل الشعور بين مرتكبي جرائم القتل والضرب والتعدي الذي يقضى إلى إصابات يينا لم أجد بينهم سوى نسبة ٣٠٪ من مشعل الحريق .

إن مرتكبي الجرائم الجنسية وحدهم هم الذين يشلون عن القاعدة ، وتشابه نسبتهم مع نسبة مشعل الحريق وهكذا يمكننا أن نقسمهم إلى ثلاث فئات رئيسية :

١ - ضعاف العقول من الناحية الباثولوجية ، وغير مهذب الطبع ،

٣ - المصابون بخلل عقلي نتيجة إدمان الشراب دون أن يكونوا مصابين باضطرابات طبيعية من نوع آخر .

٣ - الأشخاص الذين حالهم العقلية سوية . وهؤلاء عددهم قليل إذ يبلغ عددهم ٢٢ من بين ١٥١ حالة أى بنسبة ١٤,٥٪ ومن هؤلاء سبعة من مشعل الحريق الانتقائي أى بنسبة ٨,٧٪ وهذه نسبة ضعيفة جداً .

وسأذكر لكم مثلاً دقيقاً من الناحية العملية . فقد أجرى مركز التوجيه الكهربائي على ٣١ من مشعل الحريق ظهر منه أن خط ذبذبات أربعة منهم فحسب يعد عادياً . أما الباقون وعددهم ٢٥ الذين فحصوا بنفس الطريقة فقد ظهر أن هذا الخط غير عادى . فقد كان أما مضطرباً بدرجات متفاوتة ، وإما عديم الذبذبات أو شاذاً بشكل واضح . وتؤكد هذه الدلالات التي

ذكرتها الطبيعة غير السوية لغالبية مشعل الحريق .

وسأذكر لكم أيضاً النتائج التي وصل إليها المسيو كانا من دراسته ، فقد اعترف بعدم كفاية البيانات التي استطاع الحصول عليها في هذا الشأن . والحق أن سجلاته كانت ناقصة فإنه بحث في ٢٠٪ من السجلات ووجد أنه غير ملون بها إلا حالة واحدة من حالات النقص العقلي . ومع ذلك فقد انتهى إلى القول بأن "نسبة غير الأسوياء من الناحية العقلية في فئة مشعل الحريق في هذه الفئة تتجاوز بشكل ملحوظ نسبة المحكوم عليهم غير الأسوياء عقلياً بالقياس إلى جملة المحكوم عليهم جنائياً ."

ولإيكم الآن ناحية خاصة بالمستوى العقلي لمشعل الحريق من وجهة النظر الفنية النفسية . وقد رجعنا مرة أخرى إلى تقرير وضعه مركز التوجيه وهو يتعلق بالمتوسط العقلي للأشخاص الذين أجرى اختبارهم في المركز ، وبفضل الاختبارات التي أجراها الفنيون النفسيون أمكنهم الوصول إلى تحديد هذا المتوسط ، الذي يستند إلى الفهم العملي أو النظرى للمشاكل الصغيرة التي تعرض على المساجين ، والتي يتصرف كل منهم إزاءها على نحو مختلف حسب درجة ذكائه .

وهذا المتوسط ضعيف . فقد ذكر الفنيون السيكلوجيون أن ٨٢ مشعل حريق أى بنسبة ٥٤٪ من مجموع الحالات وعددها ١٥١ حالة مستواهم العقلي أقل من المتوسط . وبالنسبة لحالات الانتقام فقد بلغ عددهم ٤٦ أى بنسبة ٥٧,٥٪ أما ذوى الذكاء المتوسط فيبلغ عددهم ٥٥ أى بنسبة ٣٦,٦٪ من مجموع الحالات الـ ١٥١ كما يبلغ عددهم ٢٩ أى بنسبة ٣٦,٣٪ بالنسبة لحالات الانتقام . أما الذين بلغوا مستوى عالياً من الذكاء فكانوا ١٤ فرداً من بين العدد الكلى البالغ قدره ١٥١ أى بنسبة ٩,٣٪ وخمسة أفراد أى بنسبة ٦,٢٪ بالنسبة لحالات الانتقام . والمستوى العقلي لهؤلاء الأفراد أعلى من المتوسط الذى قدر على أساس متوسط جميع الحالات التي تم اختيارها .

وهذا يؤيد نتائج اختبار الحالة العقلية لمشعل الحريق التي تتميز عادة بالضعف والعقم الذهنى . ومن ثم فإن غالبية مشعل الحريق معدومو الحيلة .

وعندما يكونون على شيء من الخيال فإن هذا الخيال يجعلهم يقدمون على أفعال تستهجنها الأخلاق .

أما عن درجة ثقافة مشعل الحريق ، فإن من الواضح أنها ليست مرتفعة . وإنى أقرر أن الأمر هنا يتعلق بثقافة هؤلاء الأفراد وقت أن عرضت حالاتهم على المركز التوجيهي . وليست الثقافة التي حصلوا عليها عندما كانوا تلامذة بالمدارس .

وقد دهشت للغاية إذ وجدت أن الغالبية الكبيرة منهم من الأميين وذوي التعليم الضحل ومن الذين يبلغ مستواهم التعليمي أقل من شهادة إتمام الدراسة الابتدائية وتبلغ نسبتهم ٧٧٪ من مجموع الحالات كما تصل إلى ٨٢٪ بالنسبة لمرتكبي الحريق الانتقامي .

والأميون - وأغنى بهم من لا يعرفون القراءة والكتابة - يحتلون وحدهم مكاناً هاماً ، إذ تصل نسبتهم إلى ١٥٪ من مشعل الحريق و ٢٣,٧٪ بالنسبة لحالات الانتقام وتنفق هذه النسبة نسبة مرتكبي الجرائم الجنسية الذين لا تصل الأمية بينهم إلى أكثر من ١٧٪ وهؤلاء درجة ثقافتهم أقل بكثير من بقية الجانحين .

وتصدق نفس هذه الملاحظة على كل من كان تعليمه ضحلاً . وقد سجل الفنيون السيكولوجيون في المركز التوجيهي - بصفة عامة - العبارة الآتية : « يعرف القراءة والكتابة ويلم بالحساب لاحتياجاته العادية » . ولذلك فتعليمهم إذن ضحل ونسبة هذه الفئة ٦٢٪ من مجموع الحالات كما تصل إلى ٥٨,٧٪ بالنسبة لحالات الانتقام .

وعلى العكس فإن عدد مشعل الحريق الذين لديهم درجة من التعليم تصلح لأن تقارن بالدرجة التي يعطيها مركز التعليم الابتدائي عدد تافه . فن بين ١٥١ حالة نجد ٣٠ مشعل حريق أي بنسبة ٢٠٪ و ١٢ بالنسبة لحالات الانتقام أي بنسبة ١٥٪ .

يقابل هذا أن العدد الكلي للأميين بالإضافة إلى من كان تعليمهم ضحلاً يرتفع إلى ١١٦ من ١٥١ وإلى ٦٦ بالنسبة لحالات الانتقام .

وإن نسب من وصل تعليمهم إلى أكثر من الشهادة الابتدائية ، نسب

نافذة : ٢٪ منهم من مستوى كفاءة التعليم الأولى . وأخيراً نجد حالة واحدة من مستوى البكالوريا وحالة أخرى تلتى صاحبها تعليماً عالياً . وهذه أذن حالات شاذة .

وقد سبق أن أجرى مسيو كولى - مدير المركز - دراسة مقارنة فى عام ١٩٥٤ على عدد من الجانحين أورد فيها احصائيات تثبت أن بين مرتكبي الجرائم ضد الأشخاص يوجد عدد لا بأس به من الأفراد الحاصلين على كفاءة التعليم الأولى : ففى مقابل ١١٪ من الحاصلين على هذه الشهادة العلمية توجد نسبة تتراوح بين ٨,٥٪ من الأميين سواء أكان ذلك فى حالات السرقات البسيطة أم السرقات الـ *qualifiés*

وهكذا يتضح لكم الفرق الهائل حين نجد أن النسبة قد بلغت ٣٣,٧٪ من مشعلى الحريق من الأميين .

ويتضح من كل هذا أن وضع مجرى الحريق العمد من هذه الناحية يأتى فى نهاية درجات السلم الجنائى . ولأنهم أقل ذكاء فأنهم كذلك أقل ثقافة وتعليماً . وقد سعدت حين وجدت ما يؤكد هذه الملاحظة فى الدراسة التى تحدثت فيها عن مرتكبي الجرائم ضد الأشخاص . وقد أوضح أصحاب هذه الدراسة أن المختالين يأتون من حيث الترتيب فوق اللصوص بينما يأتى مرتكبو الجرائم الجنسية فوق مشعلى الحريق العمد .

وفىما يتعلق بالماضى المهين لمشعلى الحريق ، نجد أنه ماض مهين سليم بصفة عامة ، وأن اتجاههم فى عملهم اتجاه حسن . وقد استطعت أن أجمع نتائج لا بأس بها بفضل الاستبانات التى أجرتها المشرفات الاجتماعيات سواء لدى أصحاب الأعمال أو والالدين ، مما ورد ذكره فى البحث . وقد أوضحت هذه الاستبانات أن ١٥٪ من هؤلاء يعتبرون من العناصر الطيبة وهى نسبة لا يمكن إهمالها إذا قيست بالمجموع الكلى .

ومع ذلك فإن أعلى نسبة تبدو فى فئة الجيدين من الموظفين وتبلغ ٤٣٪ من مجموع مشعلى الحريق و ٣٥٪ بالنسبة لحالات الانتقام ، فإذا أضفناهم إلى مجرى الفئة الأولى أى فئة العناصر الطيبة جداً ، حصلنا على النسب التالية

على التوالي : ٥٨% و ٥٠% .

وعلى عكس بعض الجانحين الآخرين ، الذى تنعكس عقليتهم الإجرامية على صميم حياتهم المهنية لا يبدو أن مشعل الحريق العمد يتميزون بطريقة ظاهرة على مجموع السكان العاملين . بل لأنهم عادة من العاملين المجددين .

وأرد الآن أن أخلص النتائج التى حصلت عليها :

بالنسبة لحملة الجرائم الأخرى باستثناء الجرائم المحلة بالآداب العامة ، فإن الحريق من فعل رجال هم كبار السن نسبياً ، فإن كثيراً منهم — كما ذكرت — تتجاوز أعمارهم سن الخامسة والثلاثين وبعضهم من أبناء الستين .

أما المهنة التى يمارسونها فليست من النوع الذى يتطلب أى مؤهل . ولكن يجب ملاحظة أن قليلا من مشعل الحريق لا يملكون وسائل للعيش ، وأن جميعهم يظهرون عدم استقرار فى أعمالهم بدرجة ملحوظة .

وحقيقة أخرى أنه من بين ٨٠ مشعل حريق انتقائى يقيم ثمانية منهم فى مدن صغيرة وقيم ٧٠ منهم فى الريف مما يدل على أن الجريمة ، جريمة ريفية ، فى الحل الأول .

وقد تبين فى معظم الحالات ، إنه ليس لمشعل الحريق مأوى إما لأنهم منفصلون عن زوجاتهم وإما لأنهم يعيشون فى عزلة .

ويرتبط بذلك إنه إذا أخذنا متوسط عدد الأطفال الذين يعولهم مجرم الحريق ، فإننا نجد أن هذا المتوسط أقل بكثير من متوسط عدد الأطفال فى جملة الأسر الفرنسية .

أما عن وقت ارتكاب الجريمة ومكانها والظروف التى وقعت فيها فيمكننا استخلاص النقاط الثلاث الآتية :

١ — الحريق يضر بصفة خاصة أثناء الصيف بين التاسعة ومنتصف الليل بصفة عامة .

٢ — يغلب وقوع الحرائق فى مناطق الغرب والشمال وهى مناطق زراعية تنفثى فيها عادة شرب الخمر .

٣ — وأخيراً يتناول الحريق القيم المنقولة بصفة خاصة .

وأضيف إلى ذلك : أن الحريق العمد يتم في الغالب دون اتفاق ودون أعداد كبير . ويوجد عدد قليل من العائدين بين مشعلى الحريق . ومن ثم فهم يختلفون من هذه الناحية عن بقية الجانحين الذين نجد أن معظمهم من ذوى السوابق .

وتلعب عادة شرب الخمر في هذا الشأن دوراً رئيسياً سواء كانت عاملاً وراثياً أو عاملاً مكتسباً .

وتشير الإحصاءات إلى أن فئة مشعلى الحريق تضم أكبر عدد من مدمنى الخمر بين المحكوم عليهم بعقوبات طويلة . وفضلاً عن ذلك فإن عدداً كبيراً من الحرائق ترتكب تحت تأثير الخمر .

ولعدد إنخوة وأخوات مشعلى الحريق أهميته عادة . هذا على الرغم من وجود نسبة كبيرة من وفيات الأطفال بينهم . ويجرمو الحريق العمد في مجملهم تركوا دون رعاية وحرروا من أى تعاليم ، وهم - بصفة عامة - أشخاص يعيشون بمفردهم وذوى تعاليم أولى ، كما أنه كثيراً ما يكون مستوى عقلهم دون المتوسط .

وفيما يتعلق بحالتهم العقلية فإنهم عامة عديمو المسؤولية بدرجات متفاوتة وينتج هذا النقص العقلى عادة عن ضعف جسمى أو تخلف يظهر على شكل أعراض *desmorphiques* . ويزيد إدمانهم على شرب الخمر عدم توازنهم . ومن ناحية الطبع يمكن أن نقسم مشعلى الحريق العمد إلى قسمين كبيرين : (أ) ذوو الطبع القاسى العنيف ، ويمكن إرجاعهم إلى نمط الإنبساطين . (ب) الفئة الثانية وهم الإنطوائيون والاثام الذين يمكن إرجاعهم إلى نمط الإنطوائيين .

والخلاصة : اعتقد أنه يمكن القول بأنه يبدو أن للعوامل الذاتية دوراً أكبر من العوامل الاجتماعية الصرفة في نشأة السلوك الإجرامى في الحريق العمد .

معالم النظام العقابي الحديث

للدكتور علي راشد

اتجه الدكتور علي راشد أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائي بكلية الحقوق بجامعة عين شمس ، إلى الاهتمام بدراسة مسائل العقاب دراسة علمية ، كما قام في السنتين الأخيرتين بإلقاء محاضرات علم العقاب على طلبة معهد العلوم الجنائية بجامعة القاهرة . وقد أتاحت له رحلاته العلمية في الخارج فرص دراسة بعض هذه المسائل على الطبيعة وهو في المقال التالي يعرض الاتجاهات العامة في النظام العقابي الحديث .

نريد بالنظام العقابي مجمل السياسة التي تنظم حياة المسجونين . فهو إذن مجموعة المبادئ أو القواعد والأنظمة أو الاتجاهات التي تقوم عليها السياسة العقابية من الناحية التطبيقية ، أى من ناحية التنفيذ ، وذلك على اعتبار أن العقوبة السالبة للحرية هي نموذج العقاب في العصر الحاضر .

ومن أبرز ظواهر السياسة الاجتماعية في الثلث الثاني من هذا القرن العشرين ذلك الاتجاه - في النطاق العقابي - نحو هجر فكرة العقاب ذاتها تدريجياً ، أو التهوين من شأنها ، ومحاولة رد المجرم إلى الخطيئة الاجتماعية بتقويمه وإعداده للتألف الاجتماعي عن غير طريق العقاب . ويعبر عن هذا المعنى المزدوج اصطلاحاً بأخذ يحتل مكان الصدارة في مفردات اللغة العقابية هو قولهم « معاملة المجرمين أو المذنبين . وهو اصطلاح بلغ من نفوذه أن احتل بمقدار النصف مكاناً في العنوان الذي اتخذته القسم الاجتماعي بمنظمة الأمم المتحدة لنشاطه في المجال العقابي وهو « توقي الجريمة ومعاملة المجرمين » .

وهدفنا من هذا البحث هو محاولة رد هذه الظاهرة إلى أصولها العلمية الصحيحة بقصد استظهار حقيقة معالم النظام العقابي الحديث . وفي هذا فائدة مزدوجة هي من ناحية تجنب الأخطاء الشائعة في فهم الكثيرين حول حقيقة النهضة الإصلاحية التي عمت النظم العقابية في كل دول العالم المتحضر في

السنوات الأخيرة ، ومن ناحية أخرى تجنب كل اندفاع خطر — من جانب واضعى السياسة العقابية فى الدولة — فى تيارات قد تبدو لإصلاحية أو تقدمية ، بينما هى لاتستند إلى أساس علمى مكين .

وقد يبدو "موضوع هذا البحث متعارضاً مع طبيعة النظم العقابية وكونها نظماً نسبية تتشكل وفقاً لظروف كل بيئة أو مجتمع ، وأن ما يصلح منها فى زمان أو مكان بعينه قد لا يصلح فى زمان أو مكان آخرين . والواقع أن هذه حقيقة ثابتة ومعترف بها من أصحاب الرأى فى هذا المجال كافة . ولا يتعارض معها إلا محاولة تقييد النظام العقابى بقوالب أو صيغ بعينها ، وهو ما لم يخطر لنا على بال . وإنما غرضنا من هذا البحث هو أن نستظهر المبادئ أو النظريات أو التيارات الكلية التى تهيمن على النظام العقابى الحديث فى أى بلد متحضر كان .

(١) أسس النظام العقابى الحديث وأصولها الفلسفية

ترجع النهضة فى المجال العقابى إلى أواخر القرن الثامن عشر ، عندما هب المفكر الإنجليزى (هوارد) يدعو إلى إصلاح حال السجون والأخذ بيد نزلائها لرفع مستواهم من الناحيتين المادية والخلقية . ثم تبعه فى حركته هذه كثيرون كان أبرزهم من المعاصرين له الفيلسوف الإنجليزى (جيريمى بنتام) ، والسياسى الفرنسى اللاهية (أونورى دى ميرابو) .

ولكن هذه النهضة لم تتخذ طابعاً علمياً فلسفياً إلا ابتداء من الثلث الثانى من القرن الماضى . وذلك عندما وجه فريق من أعلام المدرسة التقليدية الجديدة جل اهتمامهم إلى العناية بالسجون ، وهم من اصطلاح على تسمية حركتهم هذه « بالمدرسة العقابية » . وكان أنشطهم فى المجال العلمى (شارل لوكا) الذى كان مفتشاً عاماً للسجون فى فرنسا . وتنحصر أسس السياسة العقابية عند هذه المدرسة فى أن العقاب جزاء مؤلم تقتضيه العدالة ، وله وظيفة نفعية هى مكافحة الإجرام عن طريق المنع ، وتجب العناية فى هذا الخصوص بالمنع الخاص ، أى منع المجرم نفسه من العودة إلى الاجرام وذلك عن طريق التوقيم الذى يعده للاندماج

في المجتمع إن كان صالحاً لذلك . ويجب الاعتماد في التقويم والتربية وبت
العادات الحميدة على الشعور الديني من ناحية وعلى العمل من ناحية أخرى .
ويتم ذلك كله في نطاق الحبس الانفرادي المنظم .

ثم جاءت المدرسة الوضعية في النصف الثاني من القرن الماضي وعلى رأسها
الدكتور (سيزارى لومبروزو) ، وشملت عنايتها النطاقين الجنائي والعقابي ولكن
على نهج خاص بها مستمد من فلسفتها الواقعية التي انتهت إلى إنكار فكرة العقوبة
أو العقاب وأصولها الفلسفية المتركة في نظرية المسؤولية الأخلاقية ومبدأ أن الأصل
في الإنسان أنه حر مختار . أما السياسة الجنائية عند المدرسة الوضعية -- ولا يقال
لها هنا السياسة « العقابية » -- فإن أخص ما يميزها فكرة « تدابير الأمن » ،
وهي التي تحل عند هذه المدرسة محل فكرة العقوبة ، وتقوم على فلسفة جد
مختلفة قوامها أن الجريمة إنما هي نتاج عوامل شتى لا دخل لاختيار المجرم
فيها ، أو أن دور هذا الاختيار فيها ضئيل ولا ينبغي أن يحسب له حساب
أو أن يقام له وزن عند رسم سياسة تهدف إلى مكافحة الإجرام . فالعبرة إذن
في مثل هذه السياسة إنما تكون بالخطر الذي تنبئ عنه حالة المجرم ، وهدفها
يجب أن يكون أولاً هو حماية المجتمع من ذلك الخطر باتخاذ تدابير الأمن
الملائمة ، وذلك بغض النظر عن نوع الجريمة أو درجة مسؤولية المجرم ، وثانياً هو
مكافحة الإجرام عن طريق المنع الخاص بتقويم المجرم نفسه كالمدرسة العقابية ،
ولكن عن غير طريق العقاب بل عن طريق تدابير الإصلاح المجردة من فكرة
الألم المقصود .

فالمدرسة التقليدية الجديدة إذن سياسة عقابية ، هدفها من جهة العقاب
بمعناه الحقيقي وذلك على اعتبار أن المجرم يستحق هذا العقاب عدالة ، وهدفها
من جهة أخرى مكافحة الإجرام بتقويم المجرم ذاته عن طريق العقوبة . أما
المدرسة الوضعية فلها سياسة جنائية لا عقابية ، هدفها من ناحية حماية المجتمع
من الخطر الإجرامي بتدابير لا تنطوي قصداً على معنى العقاب لأنها تنظر إلى
المجرم على اعتباره ساقطاً أو مريضاً لا على اعتباره مذنباً مستحقاً لعقاب أو
جزاء ، وهدفها من ناحية أخرى مكافحة الإجرام عن طريق تقويم المجرم ذاته

في نطاق التدابير المرصودة أصلاً لاتقاء خطره . ويمكننا هنا أن نلاحظ في سر وجه الاتفاق في سياسة كل من هاتين المدرستين . فكلاهما تجعل شخص المجرم نفسه محور سياستها من حيث مكافحة الإجرام ، وتسعى كل منهما إلى تقويمه وإعداده للتألف الاجتماعي . ولكن من الواضح أنه اتفاق في الهدف فحسب ، أما الوسائل فإنها بطبيعتها مختلفة لأنها صادرة عن مبدئين فلسفيين على طرفي نقيض .

كان ذلك هو الموقف الفلسفي في ختام القرن الماضي . وهو يتلخص في الصراع بين فكرة العقوبة أو العقاب الراسخة حينئذ في التشريعات وفي التطبيقات العملية ، وبين فكرة التدابير الوقائية مع تيار الفلسفة الوضعية . وكانت هذه الفلسفة الجديدة من القوة بحيث كادت تقتلع فكرة العقوبة من جذورها ، لولا أن المعاصرين من أنصار المدرسة التقليدية عالجوا الأمر بحكمة وبراعة بالغتين ، ولجأوا إلى خطة التوفيق بين الفلسفتين المتنازعتين . وكانت أولى وأبرز مدارس هذه الخطة البارعة ذلك « الاتحاد الدولي للقانون الجنائي » الذي أنشأه في سنة ١٨٨٠ الأساتذة فون ليست (جامعة برلين) وفان هاميل (جامعة أمستردام) وأدولف بريتز (جامعة بروكسل) . وقد كان أصرح ما عبر به ذلك الاتحاد عن خطة التوفيق التي أنشئ لحسابها ذلك القرار الذي أصدره مؤتمره الدولي المنعقد في بروكسل سنة ١٩١٠ ، حيث أوصى بالجمع بين العقوبات والتدابير الوضعية في سياسة العقاب ومكافحة الإجرام بالنسبة إلى طوائف معينة من المجرمين ، كالأحداث المشردين ومعتادى الإجرام والشواذ العقليين . وبهذا ألف الاتحاد الدولي بين كل من الفلسفة التقليدية والفلسفة الوضعية ؛ فبالعقوبات تستوفى أغراض العدالة ، وبالتدابير تتحقق الغايات النفعية سواء من حيث حماية المجتمع من أكثر طوائف المجرمين خطراً عليه أو من حيث علاج وتقويم المجرمين أنفسهم . وهكذا نجحت خطة التوفيق التي بدأها الاتحاد الدولي للقانون الجنائي ، والتي استمرت حتى أيامنا هذه ، في كسر شوكة الثورة الوضعية وهدأته تيارها الجارف ، ونجحت بالتالي في إنقاذ مبدأ العقوبة الذي كاد أن يمحوه ذلك التيار . ومن هنا يمكن أن نقرر في اطمئنان أن مبدأ العقاب ما زال أحد أسس النظام العقابي الحديث .

ولكن نتائج حركة التوفيق بين الفلسفتين المتعارضتين لم تقف عند هذا القدر . فإن من أبرز ما أنتجته هذه الحركة كذلك أن امتدت نظرية التفريد إلى الناحية التنفيذية ، أى إلى النظام العقابى . فبعد أن كان التفريد بحسب الأفكار التقليدية مقصوراً على الناحيتين القانونية والقضائية ، بدأ الاهتمام بشخص المجرم يتخذ بتأثير المدرسة الوضعية طريقاً واقعياً عملياً . فانتقل التفريد بذلك إلى نطاق المعاملة التى يلقاها المجرم عند تنفيذ العقاب . والواقع أن فكرة التفريد التنفيذى تكاد تختلط بلور التدابير الوضعية فى النظام العقابى الحديث . ويمكن اعتماداً على هذا أن نقرر أن التفريد التنفيذى للعقاب هو فى نتائج خطة التوفيق نصيب المدرسة الوضعية الذى يقابل من حيث القيمة مبدأ العقوبة باعتباره نصيب المدرسة التقليدية .

كذلك كان من نتائج التوفيق أن برزت خطة مكافحة الإجرام عن طريق تقويم ذات المجرم فى الصورة الواقعية التى تمتاز بها سياسة المدرسة الوضعية . فمن المحقق أن النظام العقابى الحديث لم يعد يعتمد فى تقديم المجرم على فكرة العقوبة التى تمهد السبيل إلى التكفير والتطهير والتوبة كما كان الشأن فى كل النظم العقابية التى قامت على فلسفة المدرسة التقليدية الجديدة والمدرسة العقابية المشتقة منها . بل المشاهد فى النظم العقابية الحديثة أن التقويم اتخذ طابعاً واقعياً اجتماعياً ، فأصبحت وسيلته هى تهيئة البيئة والظروف الواقعية التى من شأنها إعداد المجرم للآلاف الاجتماعى ، وأصبحت غايته هى رد المجرم إنساناً اجتماعياً ومواطناً صالحاً .

ب — مظاهر النظام العقابى الحديث من الناحية الواقعية :

تلك إذن هى أسس النظام العقابى الحديث وأصولها الفلسفية . وهى كما يستخلص مما تقدم ثلاثة جوهرية : (١) مبدأ العقاب ، (٢) خطة التفريد التنفيذى ، (٣) خطة التقويم الواقعى . وفيما يلى نستعرض هذه الأسس الثلاثة تباعاً لنكشف عن مظاهر كل منها فى التطبيق العملى .

١ - مبدأ العقاب :

صور العقاب ووظيفته : ما زال العقاب إذن من معالم النظام العقابي أو السياسة الجنائية في العصر الحاضر . ولا ريب في أن صورته المثلى هي العقوبة السالبة للحرية التي تنفذ في السجون أو ما إليها من المنشآت العقابية . وهي الصورة التي أوحى في الأصل ومنذ نهاية القرن الثامن عشر بحركة الإصلاح في النطاق العقابي ، تلك الحركة التي اتصلت حلقاتها منذ ذلك التاريخ حتى أيامنا هذه .

ولئن كانت صورة العقاب لم تتغير منذ نيف وقرنين من الزمان فإن وظيفته في عصرنا الحاضر لاشك قد تغيرت . ذلك أن معاني التكفير والتطهير والتوبة والإرهاب قد فقدت وزنها القديم تحت وطأة الثورة الوضعية . ولم يعد يبرر العقاب من المعاني القديمة إلا فكرة العدالة والجزاء التي ما زالت راسخة في النفوس . ولكن يضاف إلى ذلك أو ييحي قبله أن العقاب سيظل ضرورة نفعية اجتماعية ، لأن الحياة في المجتمع قائمة على ضرورة مراعاة واحترام عدد من المبادئ والنظم المتعارف عليها بين الجميع ، ولا سبيل إلى ضمان احترامها ومراعاتها إلا إذا كان هناك جزاء ينتظر المخالف أو الخارج على تلك المبادئ والنظم . فوظيفة العقاب لا تخرج إذن في نظمنا الحالية عن هذين المعنيين . والغلبة في واقع الأمر للمعنى الثاني ، أي ضرورة تعزيز المبادئ وتدعيم النظم الاجتماعية . وعلى كل حال فن الواضح أن كلا المعنيين ملحوظ فيه الناحية العامة دون الناحية الفردية أي ناحية المحرم ذاته .

حدود العقاب : ما دامت أغراض التكفير والتوبة والإرهاب قد جرفها تيار الفلسفة الوضعية ، وارتضى ذلك أصحاب مذاهب التقريب والتوفيق في مقابل إنفاذ مبدأ العقاب ذاته في حدود المبررات الاجتماعية السابقة ، إذن لم يعد هناك موجب ولا مبرر لذلك العقاب الغليظ الفج الذي كان يستهدف الإيلام بقصد

التكفير والتخويف . هذا إلى أن خطة التقويم الواقعي الممهّد للتأكف الاجتماعي ، التي كانت بدورها وليدة التوفيق بين الفلسفتين التقليدية والوضعية على ما بينا فيما تقدم ، لا تتسق بداهة مع أى عقاب ينطوى على القسوة أو القمع والإرهاب . فإن شيئاً من هذا القليل من شأنه لا محالة تعطيل كل مجهود تبذله الإدارة العقابية في سبيل تقويم المجرم وإعداده للانتماج في المجتمع . لأن نجاح مثل هذا المجهود مرهون بمساهمة إيجابية من جانب المجرم نفسه ، ولا ريب في أن كل مزيد من الشقاء يقتل عند المجرم أية رغبة في هذه المساهمة لما يغرسه في نفسه من الحقد والكراهية .

فالعقاب المعتدل هو إذن القدر اللازم والكافي في آن واحد لبلوغ الغايات المرجوة منه وفقاً لما تقدم بيانه . ويتمثل هذا القدر على أكمل صورة في مجرد سلب الحرية . ومجرد سلب الحرية لاشك عقاب ، لما يجلبه من آلام نفسية وغير ذلك من صنوف الإيذاء . فلا ينبغي إذن أن يتبع في تنفيذ هذه العقوبة من الوسائل أو الأوضاع ما يزيد في شقاء المحكوم عليه وآلامه عن القدر الذي يؤدي إليه مجرد سلب الحرية ، أو ما يتسبب في تلف صحته البدنية أو النفسية أو العقلية ، كالقيد بالأغلال والأصفاد الحديدية ، أو التشغيل في الأعمال المضنية .

ويتفرع على تحديد مقدار العقاب على النحو المتقدم عدة نتائج بالنسبة لأسلوب التنفيذ ، كضرورة الإقلاع عن وسائل العنف والإيذاء البدني والإهانة أو التحقير التي جرت بها تقاليد السجون منذ كانت ، وعدم اللجوء إلى الحبس الانفرادي نهائياً إلا في حالات الضرورة القصوى ، بل والحدول عن ذلك الطراز في هندسة السجون الذي أريد به أن يلقي على جوها سحاً قائمة من الرهبة والكآبة ، وغير ذلك مما لا يتسع المجال هنا للإفاضة فيه .

ولكنني حريص هنا على تسجيل نتيجة أخرى هامة مترتبة على حصر العقاب في حدود معلومة ، وتعد في الواقع من أبرز معالم النظام العقابي الحديث . تلك هي ضرورة استبعاد عقوبة الأشغال الشاقة وما يجر إليه هذا الاستبعاد من توحيد العقوبة السالبة للحرية . ولا بد لفهم هذه النتيجة من الناحية الفلسفية

المنطقية من تتبع الأسس التي قام عليها تدرج العقوبة السالبة للحرية بحسب الشدة أو القسوة إلى درجات تجيء على رأسها عقوبة الأشغال الشاقة . فقد كانت التشريعات التقليدية — وما زال عدد كبير منها يضم التشريع الجنائي المصري — تنوع العقوبة السالبة للحرية بحسب مقدار الشدة إلى درجات تصل إلى ثلاث في الغالب ، هي — كما في التشريع المصري مثلاً — الأشغال الشاقة والسجن والحبس . وكان هذا التدرج مفهوماً وسائفاً في بداية الاعتماد على العقوبة السالبة للحرية كعقاب أساسي عام . ذلك لأن وظائف العقوبة ، سواء منها الأخلاقية أو النفعية ، كانت تقتضي الإيلاء أملاً في التكفير والتوبة من ناحية ، أو الإرهاب والتخويف والردع من ناحية أخرى على ما هو معلوم . ولكن مجرد سلب الحرية لا ينتج وحده من الألم ما يني بكل هذه الأغراض . فلم يكن بد من إضافة عنصر آخر إلى سلب الحرية يصلح لإحداث هذا الألم المنشود . ومن هنا كان الاعتماد على « الشغل » أو العمل المضني ، الذي كان هو في ذاته أحدث صورة انتهت إليها العقوبة البدنية عندما بدأت تشيع العقوبة السالبة للحرية . ولما كان مقتضى العدالة وفكرة الجزاء في العقاب هو ضرورة تناسب درجة العقوبة مع درجة الجرم مادياً ومعنوياً ، لذلك كان من المنطقي أن تدرج العقوبة السالبة للحرية على أساس تفاوت المدة من ناحية وتفاوت درجة مشقة العمل من ناحية أخرى .

تلك إذن هي الاعتبارات التي قام عليها تدرج العقوبة السالبة للحرية والتي اقتضت بالضرورة وجود عقوبة الأشغال الشاقة في قصة هذا التدرج . وهي كما يتضح مما تقدم لا نخرج عن تحري الألم والمشقة في العقاب لغايات التكفير والتخويف ، واتخاذ « العمل » وسيلة لإحداث هذا الألم أى باعتباره جزءاً متمماً للعقوبة السالبة للحرية . ولكننا نبينا فيما تقدم أن الألم لم يعد ملحوظاً في العقاب لأسباب فلسفية واجتماعية نفعية . كما أننا سنتبين فيما بعد أن العمل العقابي هو في ذاته الدعامة الأولى في خطة التكوين والإعداد للتألف الاجتماعي . والنتيجة المنطقية لكل هذه المقدمات هي إذن ضرورة استبعاد عقوبة الأشغال الشاقة من النظام العقابي .

ويلاحظ بعد هذا أنه إذا ما مجردت العقوبة السالبة للحرية من العمل الشاق لم يبق هناك محل للتدرج هذه العقوبة ، لأنها وحدها وبجردة عن أى عنصر إضافي لا تحتل في ذاتها التدرج أو التفاوت من حيث القيمة العقابية . وغاية ما في الأمر أنها تظل صالحة للتفاوت من حيث المدة ، وهذه ميزة يمكن الاستفادة منها متى أريد للعقاب أن يكون متناسباً مع درجة الجرم مادياً أو معنوياً . فكان إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة يستتبع بقوة الواقع توحيد العقوبة السالبة للحرية . وهذه النتيجة تعد أيضاً من معالم النظام العقابي الحديث ، وإن كانت في الواقع تكاد تكون متلازمة مع إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة ، ومن ثم فليس لها كيان مستقل .

٢ - خطة التفريد التنفيذي :

نظرية التفريد بصفة عامة هي طابع النهضة العقابية منذ نيف وقرن من الزمان . والكلام في التفريد يصح إرجاعه في الواقع ولو في صورة مقننة إلى المدرسة التقليدية الجديدة في الثلث الأول من القرن الماضي . فإلى هذه المدرسة يعود فضل نقل العناية في سياسة العقاب إلى شخص مرتكب الجريمة بعد أن كان الاهتمام كله مركزاً على صلب الجريمة ذاتها كواقعة . ولكن الاهتمام بشخص المجرم عند المدرسة التقليدية الجديدة لم يكن يعنى أكثر من جعل العقوبة من حيث نوعها ومقدارها بحيث تلائم حالة كل مجرم وظروفه الخاصة من شتى النواحي ، وهذا عمل القاضي في الغالب ، ويجوز أن يتولاه الشارع في بعض الأحوال . فالتفريد وفقاً للمعنى في التقليدي هو إذن تفريد قضائي أو تشريعي .

وأكن الذي يميز النظام العقابي الحديث هو تسرب فكرة التفريد إلى الناحية الواقعية في تنفيذ العقوبة السالبة للحرية ، أى إلى النظام العقابي ذاته . ويرجع الفضل في ذلك بداهة إلى المدرسة الوضعية ، التي عنت بتصنيف المجرمين إلى طوائف أو مجموعات تبعاً لما هدى إليه البحث العلمي الواقعي وما أسفرت عنه التجربة والملاحظة في تحديد أسباب الإجرام ودوافعه ، ثم رسمت لكل طائفة ما يلائمها ، لا من العقاب نوعاً ومقداراً ، ولكن من التدابير الملحوظة فيها

أولا حماية المجتمع من خطر المجرم نفسه إن قامت دلائل على خطورته ، ثم محاولة تقويمه وإصلاحه إن كان يرجى منه شيء من ذلك .

ويبدأ التفريد التنفيذي للعقوبة السالبة للحرية بتصنيف المحكوم عليهم بها ، ثم يتلو ذلك توجيه كل طائفة متجانسة منهم نحو المنشأة العقابية التي تلائمها . وليس التصنيف في ذاته إجراء جديد في النظام العقابي أو من مبتكرات المدرسة الوضعية . فإنه من أول المبادئ التي نادى بها المصلحون منذ نهاية القرن الثامن عشر . ولكن الجديد فيه هو الاعتبارات التي يقوم عليها والغايات التي يهدف إليها ، مما أوجب أن يسبق التصنيف إجراء آخر على أكبر جانب من الأهمية ، هو الملاحظة المتضمنة فحص كل محكوم عليه واختباره من شتى النواحي في منشآت تعد لذلك خصيصاً وتعرف بمراكز الملاحظة . وتعتبر هذه المراكز وما تقوم به من أجل ما يميز النظام العقابي الحديث . ويكمل نظام الملاحظة هذا نظام آخر لا يقل شأناً هو نظام تخصيص السجون أو المنشآت العقابية . هاتين الفكرتين ، أى الملاحظة والتخصيص ، هما عنوان نظرية التفريد التنفيذي في النظام العقابي الحديث . وفيما يلي نتناول كلا منهما بشيء من الإيضاح .

فكرة الملاحظة الممهدة للتصنيف -- كانت ضرورة تصنيف المسجونين على رأس ما ينادى به المصلحون في النطاق العقابي منذ بدء النهضة العقابية في أواخر القرن الثامن عشر . ولكنه كان تصنيفاً يراد به تحقيق أغراض عامة صحية وأخلاقية . ومن أجل هذا فإنه كان يبنى بصفة أصلية على اعتبارات الحالة الصحية والجنس والسن ، يضاف إلى ذلك ما تقضى به الاعتبارات المصلحية أو الإدارية من ضرورة الفصل مثلاً بين المحبوسين احتياطياً والمحكوم عليهم ، أو الفصل بين الخطرين الذين يحتاجون إلى احتياطات خاصة وغيرهم ممن لا خطر منهم ، أو بين من يعملون في الصناعات والحرف داخل الورش ومن يعملون في الزراعة ، وهكذا .

ولكن الجديد في التصنيف في النظام العقابي الحديث هو أنه صار الدعامة الأولى التي لا غنى عنها لتطبيق فكرة التفريد التنفيذي للعقاب . ولا يتأتى تطبيق هذه الفكرة إذا اقتصر الأمر على الاعتبارات العامة المتقدمة ، لأن

التفريد قائم على ضرورة مراعاة اعتبارات متصلة مباشرة بشخص المسجون وحالته الخاصة . ومن هنا نشأت ضرورة الملاحظة السابقة على التصنيف بقصد فحص المحكوم عليهم واختبارهم من شتى النواحي لتحديد حقيقة حالة كل منهم وتقرير نوع المعاملة التي تلائمه .

ولا ريب في أن علم العقاب الحديث قد أفاد في مجال الملاحظة الممهدة للتصنيف من خطة البحث العلمي التي سبق أن نادى المدرسة الوضعية بوجوب إتباعها في دراسة وفحص المجرمين لتحرى دوافعهم إلى الإجرام وذلك تمهيداً للقضاء عليها . وقد ساعد على الإفادة من هذه الخطة على نطاق واسع في أيامنا تقدم عدد من العلوم والدراسات الحديثة مثل علم النفس والطب النفسى والبحث الاجتماعى والتوجيه المهني وغير ذلك .

وقد أدخلت فكرة الملاحظة الممهدة للتصنيف بالفعل أهمية بالغة في كثير من النظم العقابية الحالية ، إلى حد أن أعدت لها مراكز إما ملحقة بالسجون والمنشآت العقابية كما في بلجيكا ، وإما مستقلة تماماً في منشأة خاصة بها كما في إيطاليا . وقد أتاحت لي فرصة زيارة منشأة نموذجية لهذا النوع الأخير هي منشأة (ريبيا) في روما ، ويقال لها « المعهد القوي للملاحظة » . وقد أعد هذا المعهد إعداداً فنياً كاملاً ، وجهز بأحدث الأجهزة العلمية لفحص المحكوم عليهم فحصاً شاملاً من النواحي العضوية والمرضية (الباثولوجية) والعصبية والنفسانية . فهو في الواقع عيادة فنية كاملة للفحص من هذه النواحي جميعها . ويتولى هذا المعهد فحص كل محكوم عليه في إيطاليا بعقوبة تزيد مدتها على ثلاث سنين فحصاً طبياً نفسانياً اجتماعياً بمعرفة الإخصائيين في كل ناحية من هذه النواحي ، وذلك بقصد تحديد ما يلائم حالته من المنشآت العقابية لقضاء مدة عقوبته ، وبقصد إخضاعه من ناحية أخرى لأنجع الإجراءات الطبية والتربوية التي من شأنها تقويمه وإصلاحه . ويمكن القول أن المعهد القوي للملاحظة بمنشأة ريبيا في روما هو الأداة العملية الفنية لتطبيق خطة التفريد التنفيذي للعقاب إلى أبعد مدى مستطاع . والواقع أنه قد بلغ من أهمية هذا المعهد وكمال إعداداته الفني أن اتخذته الأستاذ الدكتور (بنينو دي توليو)

مدير معهد الانثروبولوجيا الجنائية بجامعة روما مقراً رئيسياً للنشاط العلمي والتعليمي لهذا المعهد ولمدرسة علم الإجرام الإكلينيكي التي أسسها حديثاً تحت إدارة المعهد وإشرافه .

فكرة تخصيص السجون : تعتبر فكرة تخصيص السجون من أبرز مستحدثات علم العقاب . وهي لاشك نتيجة لازمة عن خطة التفريد التنفيذي التي هي طابع النظام العقابي الحديث . فهي تعني تنوع السجون أو المنشآت العقابية على نحو يسمح بتفريد معاملة كل طائفة من المسجونين تجمعها وحدة الحالة وفقاً لما تنتهي إليه نتائج الفحوص والاختبارات التي تقوم بها مراكز الملاحظة . واضح إذن ذلك الارتباط الوثيق بل التلازم بين نظام السجون الخاصة أو المتخصصة ونظام مراكز الملاحظة .

وقد أخذت فكرة السجون الخاصة سبيلها في كثير من النظم العقابية الحديثة في أوروبا وأمريكا ، ولكنها في الغالب ما زالت تطبق في نطاق المنشآت العقابية القائمة وبخطى ويّدة . ذلك أن تحقيق هذه الفكرة في الصورة المثلى يقتضي تكاليف باهظة ويتطلب إعداداً فنياً دقيقاً ، ولا يتأتى مواجهة كل هذه المطالب دفعة واحدة بطبيعة الحال .

ومن أبرز نماذج السجون الخاصة تلك المنشآت التي تعد لإيواء المسجونين الذين تجمعهم الحاجة إلى عناية طبية على الأخص من النواحي النفسانية أو العصبية أو العقلية . وقد اتفق على أن زرت منشأة من هذا القبيل في بلدة (تورناي) بلجيكا ، وتدعى « منشأة الدفاع الاجتماعي » ، وهي منشأة خصصت لإيواء المحكوم عليهم بنوع من الحبس أو الاعتقال الوقائي تطبيقاً لقانون الدفاع الاجتماعي الصادر في بلجيكا سنة ١٩٣٠ لمواجهة مشكلة الجناة من الشواذ سواء أكانوا من المعتوهين أم كانوا من طائفة من يقال لهم « أنصاف المجانين » . والواقع أن هذه المنشأة تجمع قليلا من مظاهر السجن وكثيراً من مظاهر الملجأ أو المستشفى . وقد نظمت بطبيعة الحال على نحو يسمح بتوزيع التزلاء على الأقسام مختلفة تبعاً لحالة كل . فهناك قسم خاص بالخطرين وله مظهر السجن

إلى حلما ، وقسم لمن تقتضى الحال وضعهم تحت الملاحظة ، وقسم لعديمي الصلاحية جثامياً وعقلياً وله مظهر ملجأ العجزة ، وأقسام أخرى متعددة للصالحين للعمل تراعى فى توزيعهم عليها اعتبارات أخرى كالتى تتصل بالسلوك والناحية الخلقية أو تتصل بمقدار ما يوحىه النزىل من الثقة . وأكثـر ما يضىـى على هذه المنشأة صفة الملجأ أو المستشفى هو ذلك الجـو الطـبى المستـمد من صفة القائمين على إدارتها . فـدير المنشأة ومساعدوه كلهم أطباء من المتخصصين فى الأمراض العقلية والعصبية والنفسية . وفيما عدا بعض الموظفين الإداريين وبعض الفنيين فى الصناعات التى يزاولها النزلاء بداخل المنشأة ، فإن الحراس أو القائمين على ملاحظة النزلاء هم فى الأغلب الأعم من المرضى الأشداء .

هذا نموذج لمنشأة أعدت لإعداداً خاصاً لتأوى المسجونين من الشواذ أو المرضى . أما من عداهم من المسجونين العاديين فإن أظهر ما نصادفه من السجون الخاصة المعدة لإيواء طوائف متجانسة منهم تلك المنشآت التى يقال لها « السجن المفتوحة » وهى سجون خلت من الأسوار والحواجز والحراس ، وصار كل الاعتماد فيها على الثقة فى النزلاء ، وهى ثقة أوحى بها نتائج الملاحظة السابقة على التصنيف . ولهذا النوع من المنشآت تطبيقات صريحة فى كثير من الولايات المتحدة الأمريكية وفى عدد من دول أوروبا . ومن النماذج التى شاهدتها فى بلجيكا منشأة تعرف « بمركز مارنيف العقابى - المدرسة » ؛ وهى عبارة عن أحد قصور النبلاء فى القرن الماضى تحيط به مساحات كبيرة من الحدائق والغابات والأراضى الزراعية التابعة له . وقد أضيفت إلى القصر المباني اللازمة للمرافق المختلفة عندما اتخذ فى فترة من الزمن مقراً للمدرسة . فلما تسلمته إدارة السجون ليكون مركزاً عقابياً لم تدخل عليه ولا على ملحقاته شيئاً من التغييرات التى تضى على طابع السجن ، فبقى كما كان بغير أسوار ، وبقيت النوافذ واسعة لا تغطيها القضبان أو الأسياخ الحديدية . هذا إلى أن الغرف التى يبيت فيها النزلاء أقرب ما تكون إلى غرف فنادق الدرجة الثالثة فى بلجيكا . غير أنه لا يقبل فى مركز (بارنيف) إلا المحكوم عليهم المبتدئين ، وذلك بعد قصائهم فترة من الزمن فى أحد مراكز الملاحظة وإجراء اختيار دقيق لاختيار

الصالحين منهم بمعرفة هيئة فحص مختصة . ويقوم النظام في هذه المنشأة أساساً على الثقة في المحكوم عليه وعلى ارتضائه مختاراً الخضوع لقواعد السلوك في داخلها . أما المعاملة فتقوم ببداية على فكرة الإعداد للتآلف الاجتماعي ، ولما أسس ثلاثة هي التكوين الأخلاقي والإعداد المهني والتعليم والتثقيف العام ، ويلعب النشاط الرياضي والنشاط الكشفي بخاصة دوراً خطيراً في هذه المنشأة .

هذان هما أظهر أنواع السجون أو المنشآت الخاصة في النظام العقابي الحديث ، أثرتانها بالذكر لأنهما من بين معالم هذا النظام . فهناك بطبيعة الحال منشآت أخرى خاصة ، كتلك التي تعد لإيواء طائفة العائدين أو المعتادين ، والإصلاحيات أو المدارس الإصلاحية المختلفة المخصصة لإيواء الأحداث ، ولكن هذه المنشآت لا تعد في الواقع من مميزات النظام العقابي الحديث ، لأنها عرفت وجرت منذ أواخر القرن الماضي .

٣ - خطة التكوين الواقعي :

كانت فكرة تكوين المجرم عن طريق العقاب من أخص ما ميز ذلك الاتجاه الذي اشتق من المدرسة التقليدية الجديدة منذ منتصف القرن الماضي والذي صار يعرف في مصطلحات علم العقاب بالمدرسة العقابية . وكان التكوين عند هذه المدرسة يعتمد على العمل من ناحية وعلى الشعور الديني من ناحية أخرى . فلما هبت الثورة الوضعية في أواخر القرن الماضي كانت فكرة تكوين المجرم كوسيلة للمنع الخاص في مكافحة الإجرام إحدى النقاط النادرة التي التفت عندها هذه المدرسة الواقعية مع المدرسة التقليدية الجديدة . ولهذا فقد تلقفت مذاهب التوفيق الفكرة وجعلتها جوهر سياستها في التوفيق بين المدرستين المتعارضتين في النطاق العقابي ، وكان من نتيجة فرط العناية بها أن تحولت العقوبة السالبة للحرية إلى ما يشبه تدابير الأمن والإصلاح الوضعية .

وخطة التكوين الواقعي في النظم العقابية الحديثة تصدر عن فكرة أساسية هي ضرورة استخدام المدة التي يقضها المجرم داخل السجن في إعداداته للاندماج في المجتمع الحر فيما بعد . ولا سبيل إلى بلوغ هذه الغاية إلا إذا توافرت للحياة

داخل السجن الظروف الواقعية التي من شأنها أن تجعل المجرم قادراً على مواجهة الحياة الحرة في المجتمع الخارجى . ومن هنا كان قوام خطة التقويم الواقعى هو محاولة تزويد المجرم داخل السجن بكل ما كان ينقصه ليكون إنساناً اجتماعياً صالحاً ، من عناية صحية وتربوية ، وتعليم وتثقيف ، وتدريب على مهنة أو حرفة وتعويد على العمل ، وتنمية للشعور بالمسئولية والإحساس بالواجبات الاجتماعية والعائلية ، وهكذا .

ومن الواضح أن التقويم على هذا النحو يتنافى تماماً مع تلك الوسائل التقليدية التي كان يراد بها أن ترضى على السجن بجراً من الوحشة والرغبة والكآبة بقصد الوصول إلى التكفير والتوبة كما كانت تقضى بذلك نظرية المدروسة العقابية التقليدية . ومن أجل هذا نجد أن الاتجاه الحديث في نظام معاملة المسجونين هو حصر الفوارق بين الحياة داخل السجن والحياة في المجتمع الحر في أضيق نطاق مستطاع ، أى في النطاق الذى تمليه ضرورات الإدارة وحفظ النظام والآداب العامة داخل المنشأة العقابية .

ولا ريب في أن العمل العقابى يلعب في خطة التقويم الواقعى الحديثة دوراً يختلف كثيراً عما تصوره فقهاء المدروسة العقابية التقليدية عندما جعلوا العمل من دعائم التقويم . فالذى لا شك فيه الآن أنه لا ينبغي أن تكون للعمل في السجن أبة غاية أو صفة عقابية ، وهذا خلافاً لما كانت عليه نظرة المدروسة التقليدية إلى العمل . وعلى العكس أصبحت للعمل في المنشآت العقابية وظيفة إنسانية اجتماعية نافعة للمسجون والمجتمع في الوقت معاً . ذلك أنه أصبح الدعامة الأولى في التقويم الخلقى اللازم لإعداد المجرم للاندماج في الهيئة الاجتماعية ، لأنه متى انطبع في نفس المجرم السجن حب العمل واحترامه شعر هو بمنزلة الآدمية وارتدت إليه الثقة في نفسه فانعكس ذلك على خلقه وسلوكه فاستقام حاله وأصبح مهيباً لذلك الاندماج المنشود . يضاف إلى ذلك أنه صار من المتعين أن ينظم العمل في المنشآت العقابية وفقاً لذات الأمسس والاعتبارات التي تراعى في تنظيمه خارج هذه المنشآت في الحياة الحرة وذلك سواء بالنظر إلى حقوق

المسجون العامل المترتبة على العمل أو إلى جو العمل وظروفه وأساليبه الفنية . وقد أصبح ذلك أمراً لازماً لأن للعمل في النظام العقابي الحديث غاية اجتماعية معلومة كما قلنا ، ولابد لبلوغها من تعويد المسجون على العمل في ظروف تماثل أو تقارب الجو الذي سينتقل إليه بعد الإفراج عنه .

كلمة ختامية :

تلك إذن هي أبرز معالم النظام العقابي الحديث . ومن الحق أن نقرر في ختام هذا العرض الموجز لها حقيقة هامة هي في الوقت ذاته إجمال في كلمات لتطور النهضة العقابية في مدى قرن من الزمان وذلك أن الأسس الثلاثة التي يقوم عليها النظام العقابي الحديث تستمد أصولها من مبادئ المدرسة العقابية التقليدية كما أوضحنا ذلك في أكثر من مناسبة . وكل ما هنالك أن هذه المبادئ أخذت بتأثير المدرسة الوضعية وبفعل مجهودات التوفيق الدائبة منذ أواخر القرن الماضي اتجاهات جديدة واقعية في التطبيق العملي . وهنا تجب الإشارة إلى أن الفضل الأكبر في بلوغ هذه النتائج الباهرة يرجع إلى مجهودات « اللجنة الدولية الجنائية والعقابية » التي رسمت في مؤتمراتها الاثني عشر كل خطوط تلك السياسة العقابية الحديثة . وليس هنا مجال تعقب مجهودات هذه اللجنة في رسم خطوط تلك السياسة في دأب وأناة مثاليين خلال ثمانين عاماً تقريباً ، وإن كان هذا الموضوع وحده خليفاً بدراسة مستفيضة ممتعة . ولكني أجد من المتعين أن أسجل في هذا المقام فضل هذه اللجنة في وضع دستور النظام العقابي الحديث فيما يعرف « بمجموع القواعد الدنيا لمعاملة المسجونين » ذلك الدستور الذي أقره أخيراً في (جنيف) سنة ١٩٥٥ المؤتمر الدولي الأول للأمم المتحدة في شأن الوقاية من الجريمة ومعاملة المجرمين . والواقع أنه ليس فيما أشار إليه هذا البحث من أفكار أو مبادئ أو أنظمة أو اتجاهات شيئاً أغفله ذلك الدستور الذي وضعت اللجنة مع ذلك مشروعه الأول في سنة ١٩٢٩ ، أي قبل نصف وربع قرن من الزمان .

FEATURES OF CONTEMPORARY PENAL SYSTEM

It was only in the 1830's that the correctional movement in the penal field began a philosophic and somewhat scientific approach. That was when the neo-classical school adopted a penal policy that aimed toward punishment based on justice on one hand and crime prevention by reforming the criminal on the other.

Then came the Italian or positive school of penology during the second half of the 18th century. Lead by Cesare Lombroso, the opponents of this school rejected the idea of punishment and its philosophic grounds of "free will" and "moral responsibility". They believed in the "protection of society" from the criminal's danger by certain "security measures" that fit the offender's situation rather than fitting the nature or degree of his crime. Like the classical leaders, they aimed towards prevention of crime, but unlike them they adopted methods, of correction that are not punitive in nature.

The positive philosophy became so strong that it was about to eradicate the idea of punishment from its roots except that the contemporary leaders of the classical school were wise enough to plan an adjustment between the two conflicting philosophies. This plan was adopted by the International Union of Criminal Law which recommended in its 1910 conference a penal policy based on both "punishment" and "positive measures", and aiming at crime prevention in regard to certain kinds of offenders such as juvenile vagrants, habitual criminals, and mentally abnormals. Thus by "punishment" justice takes place and by "positive measures" (security measures) both protection of society and rehabilitation of criminals can be realized. Besides, as a result of this adjustment the individualistic theory was extended to be applied to the treatment of criminals while serving their punishment.

In short, we can generally say that the contemporary penal system is based on three essential grounds: 1. the goal, kind, degree, and function of punishment; 2. the idea of individual treatment; and 3. the idea of reforming the criminal and preparing him to fit in, and mix with the free society.

The functions and objectives of punishment at the present time are quite different from those prior to the appearance of the

positive philosophies. Under the influence of the positive school, the earlier ideas of retribution, purification, penitence, and deterrence lost their value. The only justification for "punishment" that remained from the old philosophies is the idea of justice and social control that aims at the reinforcement of the social systems.

Individual treatment, the second basic principle of the present correctional philosophy, was also introduced by the positive school which initiated the classification of prisoners into different kinds or groupings depending upon the result of a realistic scientific research. For each group then, pertinent methods and procedures of treatment and rehabilitation should be planned. Besides, the idea of individual treatment involves the diversification of the correctional institutions in such a way that allows for individual treatment for each group of prisoners of similar situation. These situations of prisoners are determined by tests and investigations given at the observation centers in preparation for classification.

Then comes the training and qualifying stage during which the criminal is prepared to fit in the outside society by providing him in prison with all the care he needs to become a good citizen. This care should be covered by the prison program in respect to health, education, vocational training, teaching, recreation, social reeducation, and perhaps psychotherapy.

It should be mentioned here that such progressive approaches in the modern correctional policy is largely due to the efforts and activities of the International Committee of Criminology and Penology. This committee has the credit of building up the constitution of the contemporary penal system which is known as the "Standard Minimum Rule for the treatment of prisoners". This constitution was approved by the "First United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders" in Geneva, 1955.

التحليل السيكلوجي للخطوط

وتطبيقاته الاجتماعية

للدكتور أحمد الشريف

حصل الدكتور أحمد الشريف على بكالوريوس في العلوم عام ١٩٤٤ وعمل بقسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي بالقاهرة ثم التحق بجامعة جوهانزبرج بألمانيا حيث أمضى أربع سنوات حصل بعدها على درجة دكتوراه الفلسفة . وكان موضوع تخصصه هو تحليل الخطوط العربية واللاتينية وسيكلوجيتها . وهو في هذا المقال يعرض لتعريف هذا العلم الحديث ويذكر بعض تطبيقاته الاجتماعية .

مقدمة تاريخية :

كتب لا فاتر^(١) كتابه ١٧٧٥ - ١٧٧٨ المعنون « قطع فسيولوجية للتوسع في معرفة الأشخاص والتجيب إليهم » يتضمن بين أبوابه باباً خاصاً ينوه فيه إلى الجرافولوجيا دون أن يذكر أية طريقة معينة .

وكلمة جرافولوجي ترجع إلى كلمة graphein باللغة اليونانية ومعناها يدفن أو يكتب والمقطع logia معناه مدرسة أو نظرية .

وقد استعملت الكلمة لأول مرة عندما نشر ميشون^(٢) في سنة ١٨٧٢ كتابه المعنون "Système de Graphologies" ومنذ ذلك الحين أصبحت كلمة جرافولوجي تشير في مدلولها إلى دراسة الخط كظاهرة لتشخيص أخلاق الكاتب وشخصيته ، فهي لا تتعدى معنى التحليل السيكلوجي للخطوط .

وابتدأت المدرسة الفرنسية بما يعبر عنه بالعلامات أو المميزات الثابتة Signes fixes ، فبعض المميزات الخطية المعينة يمكن ترتيبها مع بعض الصفات الأخلاقية . وذلك نتيجة كثير من المشاهدات الإحصائية . وإذا كان ميشون

Lavater (١)

Abé Jean H. Michon (٢)

لم يعطنا نظاماً واضحاً ، فإن تلميذه كرييه بجامان^(١) الذى اتبع نفس الطريق قد قسم المميزات الفردية إلى ثمانى عشرة مجموعة مثل علامات الإرادة والإحساس . . . إلخ ، ولكن سرعان ما تبين عجز هذا المقياس .

وكانت المدرسة الألمانية هى أول من أرجع المميزات الخطية إلى ديناميكية الحركة وبذلك أوجدت الرابطة بين بعض المميزات الجرافولوجية وبعض الحالات النفسية المعنية . فجورج ماير ولدفع كلاجس^(٢) هما أول من اتجه إلى هذه الناحية إذ على يدهما أصبحت الجرافولوجى ما هى إلا علم التعبيرات "Ausdruckswissenschaft"

وفى سنة ١٨٩٥ كتب الفسيولوجى ولهم براير^(٣) فى مقاله تحت عنوان «سيكولوجية الكتابة» معطياً البرهان بالتجربة أن الكتابة باليد إن هى إلا كتابة بالمخ Gehirnschrift ، حيث أن المميزات الخطية ثابتة فى جميع حالات كتابة معينة سواء أكانت صادرة عن اليد اليمنى أو اليد اليسرى أو بالقدم أو بالفم ، فكان بذلك أول من فسر الديناميكية فى الخطوط .

وكل ذلك نشر بجورج ماير فى سنة ١٩٠١ كتابه «الأصول العلمية لعلم الجرافولوجيا» واتخذ الحركة فى الكتابة كدعامة أولى حيث نسب الصور الخطية إلى بعض الظواهر الحركية .

وأول من وضع أساساً منتظماً لعلم الجرافولوجى هو لودفيج كلاجس . فكللاجس يرجع إلى الحركة التى يتميز بها كل فرد عن الآخر فى تعبير وجهه أو حركاته وطريقة مشيته ، فنحن جميعاً نعرف على الأشخاص من مسافات بعيدة من طريقة سيرهم ، فالمشى إذن عبارة عن حركة معبرة Ausdrucksbewegung والكتابة هى أيضاً حركة معبرة . ولقد أرجع كلاجس العناصر الصورية إلى مميزات معينة إذ تعرف حالياً ٢١ زوجاً من المميزات ، فكل خط يحتوى على الأقل على مميزة من كل زوج من هذه المميزات .

Grépieux Jamin (١)

Ludwig Klages (٢)

Wilhelm Preyer (٣)

بمعنى أن يكون الخط مثلاً كبيراً أو صغيراً فإذا كان الخط كبيراً فهو إما كبير جداً أو متوسط الكبر أو كبير فقط (هذا ما يعبر عنه بدرجة وضوح الميزة) وطبيعي بالنسبة لجميع المميزات الأخرى .

فكبر الخط في الخطوط السريعة له مدلول مختلف عن الكبر في خط بطيء السرعة ، وكذلك في خط ممثلي* وفي خط نحيل وفي الخطوط المرتبطة وأيضاً في الخطوط المنفكة . وكل مميزة يمكن تقدير مدلول صفاتها بالنسبة لقاعدتين هما : قاعدة التعبير *Ausdrucks princip* وقاعدة التصوير *Darstellungsprincip* .
والأولى تنص على أن أى فعل نفساني يصطبغ بحركة جسمية مماثلة — بمعنى أنه في كل حركة صادرة عن إنسان ما تنصب فيها الحالة النفسية وقت صدورها — أى أن الحركة في نوعها إنما تتأثر بالحالة النفسية وقت صدورها سواء كانت حالة عادية أو حالة نفسية غير عادية (مثل الغضب والارتجاج) صورة (ا) .
أما قاعدة التصوير فتتنص على أن التعبير الذي تعطيه كتابة ما إنما يرجع إلى الأسباب التي أوجدت هذا التعبير ، ويمكن وضع القاعدة بصورة أخرى وهي إن كل حركة إرادية صادرة عن شخص ما فإنما تحددها الصور النموذجية اللاشعورية بمخيلة الشخص الكاتب ، فنحن نملك صوراً هادية *Leitbilder* أو صوراً نموذجية — صوراً مرغوبة أو نعلمح فيها هي التي تؤثر من بعيد أو قريب على حركتنا وهذا التأثير يظهر في الكتابة — صورة « ب » .

وعلى ذلك فإننا نرى في الحركة الناحية الديناميكية وفي الشكل الناحية الستاتيكية في الخطوط إذ يمتد إلى المميزات الشكلية بعض الخواص الكلية فالصورة الهادية *Leitbilder* تشير إلى المكونات الرئيسية للحبوية والناحية العقلية .
فنحن نرى الخطوط كصور ثابتة في توزيع فراغ محدود وفي نفس الوقت تنبئ لنا صورة في التكوين النفساني للشخص الكاتب .

وتنقسم الجرافولوجيا إلى قسمين أصامين :

(ا) الجرافولوجي النظرية وهذه تبحث في القوانين والعوامل الخطية المختلفة .

(ب) الجرافولوجى العملية وهى تعالج المعانى الخطية .

وسنتناول بالبحث الفقرة « ب » وهى الخاصة بالمعانى الخطية — ونترك الناحية النظرية فى هذا المقال . وتقدم عملية الشرح الوصفى للخط عملية ما يشير إليه من معان وصفات . أما عملية الشرح فهى تشمل ناحيتين الأولى وصف التعبيرات العامة الخاصة التى تظهر على الخط مثل صفات الانسيابية ، الوضع ، الاضطراب . فهى بدورها تعتبر تعبير الخط كوحدة عامة . أما الناحية الثانية فهى الخاصة بوصف العناصر الخطية وهى المعبر عنها بالمميزات الخطية والتى نتخذ فيها المقياس كأساس للتحديد Schriftmerkmale ولهذا يختلف العلماء فى تقسيم مراتب المميزات والنقط الأساسية للخواص الكلية . فكل وانسكات يقسمان الخواص الكلية إلى : خواص الحركة والشكل والاتساع ، أما المميزات فعماد تقسيمها هو العرض والارتفاع والمساحة والعمق . فى حين أن هيس وفلتش يقسمان رتب المميزات إلى مميزات الحركة ومميزات الشكل ومميزات توزيع الاتساع فهما بذلك يجمعان بين العناصر الخطية التى تعتمد على القياس وتلك الخواص العامة التى لا تعتمد على القياس .

الخواص الكلية :

قبل الكلام عن المميزات الفردية يجدر بالذكر أن نشرح ثلاثاً رئيسية فقط تؤثر على مدلول المميزات الفردية وتدخل ضمن الخواص العامة وهى :

١- المدلول المزدوج

إن لكل ميزة خطية مدلولاً معيناً إلا أن هذا المدلول قد يحتمل تسببه عن معنى مزدوج والفضل فى تلك الظاهرة إنما يرجع إلى كلاجس « فكل فعل إنسانى يمكن تغييره إلى عاملين ، فقد يلجأ الإنسان لفعل ما نتيجة للدافع الغريزى Antrieb أو نتيجة لعدم وجود موانع Hemmungslosigkeit . فقد يلجأ الشخص للعدول عن فعل ما لوجود مانع لذلك Hemmung أو ضعف غريزى

Antriebschwache . وعلى ذلك فإن الميزة الخطية قد تشير إلى دلائل مختلفة كأن تشير مثلاً إلى المقدرة على التحكم Selbstbeherrschung أو إلى البرود الشعورى Gefühlskalte وسرعة الحيرة مثلاً Erregbarkeit قد تكون نتيجة رتبة الحساسية Feingefühl أو سرعة الانفعال Empfindlichkeit

٢ - الإيقاع Rhythm

الكتابة عبارة عن حركة تغير إتجاهها وتوقفها باستمرار ، وهذا التغير والتوقف يتماثل تتابعه زمنياً ، وهذا التابع المتماثل الترتيب زمنياً هو ما يعبر عنه بالإيقاع ، والإيقاع يسيطر على العالم العضوى الذى تساهم فيه الحركة الإنسانية وكذلك الحركة الكتابية يظهر الإيقاع إنما فى الحركات المهابطة والصاعدة فى تكوين الحروف المتوسطة كحرفى i.m.

وبجانب الإيقاع فى الحركة الكتابية يوجد الإيقاع الشكلى حيث تتناسق الأشكال بالنسبة لبعضها أولاً وكذلك الاتساق بين التدفق الحركى والتكوينات الشكلية فتندمج الحركة فى الشكل اندماجاً تاماً .

أما الطبقة أو المرتبة الثالثة للإيقاع فهو الإيقاع التوزيعى وهو المعبر عنه بالتوزيع العام . واستعراض هذه المراتب الثلاث للإيقاع يكون الإيقاع العام فهو لا يقاس ولكنه يتحقق بالحركة وبالشكل وهناك كثير من الخواص التى تحدد الإيقاع من عدمه مثل الانسيابية فى الحركة ومرونتها وتذبذبها وعلى العكس من ذلك الحركة الجامدة وغير المرنة والمهزوزة والميكانيكية .

والإيقاع فى علم الجرافولوجيا له من الأهمية المكانة الأولى . فهو الخيط الأساسى فى التعرف على المعانى الخطية إذ يعكس مظاهر الحركة العضوية فى الإنسان ويتوغل فى أعماقه ليظهر مقدار حيويته من قوة ومرونة .

فالإيقاع فى الضمط يشير إلى قوة الإرادة وقوة التحمل فى الحياة والإيقاع فى التوزيع يشير إلى مقدار العلاقة بين الإنسان ومجتمعته وما يحوطه .

والإيقاع الشكلى يشير إلى القدرة على التعبير إلى أبعد ما تحمله هذه الكلمة

من معنى مثل الشعر أو الموسيقى . . . إلخ .

أما الإيقاع العام فيعطينا فكرة عامة عن الشخص وعن التنازع الداخلي لإحساساته وقوتها أو مقدار توازنها . والإيقاع قد يعاق أو يتمزق أو يتوقف أو يتصلب .

فالأول يظهر كثيراً في خطوط الأشخاص المتفهمين في حين أن الأخير يظهر بوضوح في خطوط الأشخاص البدائيين على أن الإيقاع الكامل الخالي من العيوب يتندر وجوده كما تنذر وجود الشخصية المثالية المترنة .

٣ - المستوى الكتابي Formniveau

وهو المعبر عنه بالتحديد القيمي للخط . ويعرف الخط بأنه ذو مستوى عال عندما تظهر المقدرة على الحياة قوية (في الحركة وفي الشكل) وأنه ذو مستوى منخفض إذا ما ظهر على عكس ذلك .

وهذا التعريف إنما يرجع إلى كريبه بجامان حيث حاول بطريقة غير منتظمة أن يضع كل شخص في مجموعة حتى يمكن حصر مدلول المميزات الخطية ، أما كلاجس فقد قسم المستوى إلى خمس رتب .

ولإذا كان بوقال^(١) يرجع إلى المدرسة الفرنسية إلا أنه ينتقد تعريف المعنى المزدوج والمستوى الكتابي ويقول أن هذين التعريفين هما مرض الجرافاوجيا ويستعيز عنهما بقياس درجة التجمد Versteifungsgrad في الكتابة .

ولا أريد أن أنقل القارئ إلى تفصيلات هو في غنى عنها حالياً فالصعوبة في مستوى الكتابة أنه لا يقاس ولكنه مسألة تقديرية تحتاج إلى كثير من طول المران والمهارة . وللتغلب على هذه الصعوبة في البحث العلمي فإن كل مميزة خطية تفحص بإيقاعها بغض النظر عن المستوى الكتابي وهي الطريقة التي

أدخلها ملروانسكرات^(١) ، وهذه ترجع إلى الوراء إلى المدرسة الفرنسية واصطلاح الانفراد النوعي Eigenartsbegriff والمفهوم تحت هذا الاصطلاح الطريقة الشخصية التي يلجأ إليها الكاتب من حيث الحركة الكتابية وأشكال الحروف التي يتخذها دون النظر إلى مميزاتها والطابع الشخصي يظهر بوضوح في الشكل ، ولذلك فيمكن التفرقة بين الأشكال الحركية والأشكال لذاتها . فالحركة والشكل هما العاملان اللذان يساهمان في الكتابة .

وفي الحركة تظهر القوة والغزارة والمرونة . فالقوة إن هي إلا مجموع الثقل والسرعة والغزارة في الحركة فهي مقدارها أما المرونة فتتوقف على الإيقاع .

وعلى ذلك فلم تلجأ إلى المقياس الحجمي بالمرّة — فكل المميزات السابق ذكرها في مجموعها تعطينا المقياس الكمي للخط Quantitat .

أما المقياس النوعي Qualitat للخطوط فهو مقدار الحقيقة في الكتابة Echtheit ومدى النجاح في التكوين الشكلي للحروف وهذه يمكن قياسها بالنسبة للشخص بمدى إنحراف كتابته عن القاعدة الكتابية التي يستخدمها .

رتب المميزات الخطية :

بعد ذكر الخواص الكلية والإيقاع فنحن في مركز يسمح لنا بالتكلم عن المميزات والعناصر المميزة في الخطوط أو بمعنى أصح إلى تحديد الكتابة .

والعوامل التي تشترك في عملية الكتابة تنقسم إلى :

١ — المؤثر الحركي .

٢ — القاعدة الكتابية أو مجموعة الحروف وأشكالها النموذجية .

٣ — مدى تأثير المساحة المكتوب عليها .

ويمكن ترتيب المميزات الخطية إلى :

(١) المميزات الحركية وتشمل حجم الكتابة وسرعة الكتابة والضغط

والاتساع وبناء الجرة وطريقة سيرها وإتجاهها وكذلك الاتصال .

(ب) المميزات الخاصة بالشكل وتشمل الربط وأشكال الإتصال ونوع الجرة ومقدار غزائتها .

(ج) المميزات الخاصة بالتقسيم الفراغى وتشمل الهوامش والمسافات بين الأسطر بعضها البعض والمسافات بين الكلمات وكذلك إتجاه الأسطر .

وبعد هذه المقدمة الطويلة نجد أنفسنا أمام الأساس الذى وجدت من أجله الجرافولوجيا وهو مدلول المميزات الخطية ونحن لا نود أن نسهب الكلام فى هذه الناحية . فمثل هذا الغرض هناك كثير من الجداول المسماة المميزات وجداول المعانى والتي تعطى لكل مدلول موجزاً قصيراً . وإنما نخص بعض المميزات على سبيل المثال فقط :

الكبر : الكتابة صغيرة الحجم تشير إلى الرقة فى حين أن الكتابة الكبيرة تشير إلى إتساع الأفق .

الكتابة المتسعة تشير إلى أن الكاتب ينطلق إلى الخارج ويميل إلى النشاط والكتابة الضيقة تشير إلى ضيق الأفق والانطواء على النفس والحاوية فى النظر والتعمق .

الانتظام فى الكتابة Regelmassigkeit يشير إلى الإدراك وكثرة الخطط والوصول إلى الهدف والكتابة الغير المنتظمة وعدم الاكتراث واللاهدفية .

السرعة : النشاط (إذا كانت مصحوبة بالانتظام) وحب العمل أما السرعة مع تبسيط الشكل فتشير إلى الاضطراب الداخلى .

البطء : الكسل وضعف النشاط .

الضغط : إذا كان واحد التوزيع فيشير إلى الحيوي والنشاط وإذا اصطحب بانتظام الكتابة فيشير إلى قوة الإرادة ، أما إذا اصطحب مع الكتابة غير المنتظمة فإنه يشير إلى الاكتئاب وعدم المبالاة .

والضغط الضعيف يشير إلى الضعف بصفة عامة وسرعة التأثير والرقعة وإذا اصطحب بعدم الانتظام في الكتابة فإنه يشير إلى السطحية في الحكم على الأمور.

اتجاه الأسطر :

الأسطر المستقيمة : وتشير إلى الإرادة وضبط النفس كما أنها قد تشير إلى الحياة ذات اللون الواحد .

الأسطر الصاعدة : تشير إلى التفاؤل — حب التسلية — السهولة .

الأسطر المرجحة : وتشير إلى الديبلوماسية والردود — التهور .

الأسطر المائلة : التعب — الانهيار — الملل .

عملية التشخيص :

إن أول خطوة في التشخيص هي تسجيل المميزات حيث لا يكتفى بتسجيل المميزات والعناصر الفردية للخطوط ولكن يجب أن تسجل المميزات بكل دقة وينظام ثابت تبعاً للحركة والشكل والتوزيع . وبذلك يمكن للمرء أن يتعرف على المميزات الغالبة كما يستطيع المرء أن يربط العناصر بالخواص الكلية . ولقد نص هيس R. Heiss على أن أي تحليل لا يعتمد على الخواص الكلية لا يصح أن يعول عليه بالمرة . ولقد حذر أيضاً على — إنسكات هو الآخر أن يعدد الفاحص بعض الصفات مثل الأمانة والحياة . . . إلخ . فيصبح بذلك التقرير مجموعة من الصفات التي لا تشير إلى شيء . فالصفات يجب ربطها ببعضها ومدى تعارضها بالنسبة لبعضها ولأي غرض يعمل التحليل (مثلاً كالسؤال عن

مدى صلاحية شخص لوظيفة معينة يشترط للمثا بعض الصفات الخاصة
أو الزواج .. إلخ) .

ولقد سبق التنويه في مبدأ الكلام أن المدونة الفرنسية قد اتخذت من
كل رسم معين مدلولاً خاصاً بجامداً والاعتقاد بأن لكل عنصر أو ميزة خطية
مدلولاً لصفة خاصة . ذلك هو الخطورة كل الخطورة . فالحقيقة الواضحة أن
الميزة الخطية ما هي إلا جزء من الخط بأكمله تكفى لتبرير ذلك .

تطبيقات علم الجرافولوجيا :

كما يعددها هـ - شنيكرت^(١)

١ - كوسيلة في أبحاث الصفات karakter forschung والتشخيص
السيكولوجي

٢ - كأساس لأعمال فحص الخطوط الجنائي .

٣ - وسيلة في الأعمال الجنائية :

(أ) لتتبع آثار الجناة .

(ب) كوسيلة مساعدة في التحقيق الجنائي .

(ج) كوسيلة للحكم على شخصية الجناة أو المتهمين وأحياناً الشهود فيما

يختص بالحالات النفسية المعينة التي تهدف للتفسير بعض أدلة
الاثام .

٤ - كوسيلة مساعدة لاختيار الأشخاص ومدى صلاحيتهم لوظيفة ذات
شروط معينة .

٥ - في بعض المسائل العامة ذات الأهمية الخاصة مثل اختيار دراسة معينة
أو عمل معين - الزواج والتربية .

٦ - للحكم على بعض الخطوط الباتولوجي وأسبابها .

٧ - كوسيلة مساعدة لتفسير بعض المشاكل الخاصة بالوراثة كالتوائم مثلا.

٨ - كعامل مساعد لبعض مسائل الحياة الحيوية مثل حالات العلاج الطبي . . . إلخ ، ومنذ أمد طويل لجأت الصناعات الألمانية والشركات الكبيرة وكذلك المكاتب الحكومية إلى الجرافولوجيا للإستدلال على الصفات العامة للأشخاص وفي ملء الوظائف أما في الميادين الجنائية فلها المقام الأول فقد لجأ إليها حديثاً القضاء لتفسير بعض الظواهر الغامضة .

والأمثلة القليلة الآتية توضح لنا ما للجرافولوجيا من أهمية في الناحية الجنائية - فكثيراً ما توجد في إحدى الجنائيات قصاصة من الورق (من الجاني) عليها بعض العبارات من هنا أو هناك . أو توجد بعض كتابة خارجية عن حدود اللياقة من شتائم . . . إلخ على بعض الحيطان أو الأراضي أو كتابة تهديد .

في جميع هذه الحالات ينقص الدليل الأولي للتعرف على الجاني وبمساعدة الجرافولوجيا يمكن وضع الأصابع الأولى ، فيمكن معرفة مقدار الناحية أو الدرجة الثقافية للصورة الكتابية إذا ما كان الكاتب شخصية ذات ذكاء عال أو شخصاً معدوم الذكاء أو تحديد ما إذا كان الكاتب من فئة الناس الذين يتمتعون بنشاط أو من عديمي النشاط وكذلك في بعض الأحيان الناحية الحرفية كطبقة التجار مثلاً - أو كتابة المراهقين وعلينا هنا ألا ننسى ما لكتابة المسنين من مميزات خاصة تظهر بكتاباتهم من ارتعاش وخلافه يستطيع بها المرء تحديد ما إذا كان الجاني كبير السن أو على العكس من ذلك . أما العلامات الباثولوجية فلها مقامها الخاص في فحص الوصايا . ففي كل هذه الحالات التي لا يقبض فيها على الجاني أو الجننة الذين يستطيعون الكتابة ولم يتعرف عليهم تلعب الجرافولوجيا دوراً فعالاً . فهي تساعد على التعرف على الجننة وتتبع خطواتهم وكأساس لوضع الخطط والتكتيكات العلمية فتوفر بذلك كثير من العناء أو المجهودات الضائعة .

ونحن نترك الإسهاب في هذه الناحية إلى فرصة أخرى لضيق المكان هنا

أما فيما يختص بالبور الذى تلعبه الجرافولوجيا فى التحقيقات النيابية حينما يريد المحقق التصصى عن الحقيقة ، فإن العوامل الآتية هى التى تختص بذلك :

١ — الطاقة المقاومة die Widerstandsenergie

٢ — قوة الذكاء المضادة die Widerstandsintelligenz

٣ — الحياة الشعورية das Gefuhlsleben

وتعرف الأولى بمقدرة الشاهد أو المتهم بالاحتفاظ بقواه كاملة للرد على أسئلة المحقق بكل تحفظ وهى على خلاف قوة الإرادة المضادة Widerstandswillen فالأخيرة حالة دقيقة لا يمكن التعرف عليها من الخطوط فى حين أن الطاقة المقاومة تظهر فى الصور الكتابية يستدل على ذلك من وجود أو اختفاء بعض المميزات الكتابية الخاصة .

أما قوة الذكاء المضاد فهى ما يعرفه ماينرت^(١) كل الخواص والمميزات التى بوجودها أو بانعدامها يتأثر المستوى العقلى للشخص . فهى قوة ذكاء المتهم وقدرته على الحكم بمدى ما تلعبه أقواله أو إدعاءاته وهل تجد صدق لتصديقها من عدمه . وهذه ليست بالسهولة بمكان لتحديدتها فى الكتابة مثل العامل الأول .

أما الفصلية الثالثة ، وهى الحياة العاطفية للشخص ويدخل تحنها أيضاً مدى اتساع الخيال (القوة التصويرية) وهذه لها أهميتها فى وضع صيغ الأسئلة الموجهة للمتهم وأخيراً فى تقدير حكم المحكمة بالنسبة لعقوبة المتهم حيث يدخل عامل قوة التأثير .

وهنا يذكر ماينرت أن المحقق يأخذ صورة واضحة عن المتهم وأخلاقه أفضل بكثير من النظر فى الملفات فقط فهو يؤكد مدى ما ألقته الجرافولوجيا فى مات من الحالات من خدمات فى السير فى التحقيق ويذكر كثيراً من الأمثلة التى نحن فى غنى عنها حالياً .

هذه هى صورة موجزة عن علم نشأ فى وسط أوروبا منذ سنين عديدة أما تطبيقها فيما يختص بالخطوط العربية فىإنى أتركها حالياً لمجال أوسع فى القريب العاجل إن شاء الله .

Ihre Vorträge sind wenig anmutigend, es ist sehr bedauerlich, daß Ihre Ermittlungen schon als abgeschlossen gelten sollen

١ - صورة لكتابة ذات مستوى ثقافى عالى - قوة الذكاء المضاد عالية

Kommen Sie jede auffällige Benachrichtigung bitte, es steht ganz auf dem Spiel

٢ - صورة لكتابة ذات مستوى ثقافى منخفض - قوة الذكاء المضاد ضعيفة

*Morgen Montag wird kein Krieg abgefeuert
Mein Kopfschmerz wurde verursacht durch die
Gehirnleistung für solche Missionen für Nichtstun.*

٣ - الكاتب قوى الإرادة - قوة الطاقة المضادة واضحة يلاحظ قوة الضغط
فى الكتابة والجرات غير مهذبة والروابط زاوية الشكل - الكاتب يميل إلى
برود الشعور .

*und alles Gute für die weiteren
Lebensjahre wünscht Ihnen*

٤ - بالرغم من اتساع الكتابة يلاحظ الضغط الخفيف - الجرة من النوع
النائم وهى لشخص ضعيف الإرادة قليل الطاقة المقاومة يميل إلى العاطفة والتسامح

Ich bestreite gerne die Aussage Ihrer verehrten Vortrags-
leitung und bitte mich mit Ihnen über die großen Folgen
die die in der letzten Rede und Thesen ausgesprochenen
۹ - كتابة لشخص أنهكت أعصابه نتيجة المرض والشيخوخة .

Dr.
Carl Bräuer d. J. m. H.
Bräuer

۱۰ - كتابة لشخص ينتهى إلى فئة رجال الأعمال .

meinem Leben. Ich habe schon
versucht mich mit Ihnen und
mit mal mehr aufzuklären
in der Familie ist alles noch

۱۱ - كتابة يظهر فيها الطابع المدرسي - الكاتب ضمن فصيلة الشباب .

*nißte ist verfahren, daß ich persönlich
 bin und auf eine langjährige Erfahrung
 2. Wartung besitze. Anträge kann ich.*

١٢ - تظهر علامات الشيخوخة في بعض الحروف مثل حرف B وحرف P
 وفي امتداد جرات الحروف إلى أسفل يظهر تحت الميكروسكوب الوقفات
 بجوار بعضها كأشبه ما يكون بعقد متصل مثل هذه الصفات إن وجدت في
 خطاب تهديد مثلا - لا يبحث عن الجاني في هذه الحالة بين الأشخاص
 متوسطي العمر أو الشباب فالحظ ينسب إلى مسن .

*die Rechte falls Postkarte
 angedruckt, hat bestimmt.
 die eigene vomerische Rechte
 in der Lage sein zu machen
 einem liegt friedlich in*

(١) خط معبر طبيعي ذو حركة سريعة دون توقف (قاعدة التعبير
 في الحركة) .

*manne Anfertigung von
 manne von gut manne
 Punkte sind die in der
 1/100. 600. 2/100 die 1/100
 und manne auf manne*

(ب) خط يمثل قاعدة التصوير حيث تغلب الأشكال على الحركة .

mal können. mit der
 und meine liebe, selbst kommen kann ich
 sorgen, diese
 werden im Sinne der
 nicht immer möglich sein wird, und
 bestehen keine Zweifel dass
 mit dem mit dem
 auf nicht von einem leichten Tiffen
 zu gelben kommen kann.

(ج) بین طريقة إتصال الحروف في عشرة خطوط مختلفة تتخذ شكلاً
 واحداً وهي الجارلان (U)

المراجع

- Grünwald, Gerhard : Graphologische Studien Zürich (1954).
- Klages, Ludwig : Graphologie. Quelle & Meyer, Heidelberg, 4. Auflage (1949).
- Klages, Ludwig : Grundlegung der Wissenschaft vom Ausdruck 7. Auflage, Bouvier, Bonn (1950).
- Müller-Enskat, Alice : Theorie und Praxis der Graphologie Bd I Greifen Verlag (1949).
- Pfanne, H.: Wesen und Wert der Graphologie Greifen Verlag Rudolstadt (1956).
- Pophal, R.: Die Handschrift als Gehirnschrift Rudolstadt (1949).

الاستجابات المتطرفة

لدى مجموعة من الأحداث الجماعية

للكاتبة د. سوزان

مقدمة :

في دراسة سابقة (٢) للاستجابات المتطرفة الصادرة عن مجموعة من الأحداث الجماعية ردأ على بنود اختبار الصداقة الشخصية (١) تبينت النتائج الآتية * :

(١) لا يوجد فرق جوهري بين متوسط الاستجابات المتطرفة لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(ب) متوسط الاستجابات المتطرفة الإيجابية يفوق متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية لدى الجانحين . والفرق بينهما جوهري .

(ج) لا فرق بين متوسط الاستجابات المتطرفة الإيجابية وبين متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(د) لا يوجد فرق جوهري بين متوسط الاستجابات المتطرفة الإيجابية لدى الجانحين ومتوسط هذه الاستجابات لدى أفراد المجموعة الضابطة .

(هـ) متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية لدى الجانحين أقل من متوسط هذه الاستجابات لدى المجموعة الضابطة . والفرق بينهما جوهري .

وكان من الأسباب الداعية إلى الحذر في قبول هذه النتائج أن المجموعة الضابطة لم تكن معادلة للمجموعة التجريبية من حيث المستوى الاجتماعي

* أمكن تطبيق الاختبار المستخدم في هذه الدراسة على عينة الجانحين بفضل جهود الأستاذين مصطفى حنين مدير دور التربية وأحمد خليل الإخصائي الاجتماعي . وكذلك بفضل تعاون السادة أعضاء هيئة التدريس بالدور . كما أمكن تطبيق الاختبار على المجموعة بفضل تعاون الأستاذ يوسف فهمي .

الاقتصادى . ومع ذلك فإن هذا المتغير لا يمكن إغفاله ونحن بصدد موضوع الإستجابات المتطرفة . فقد تبين فى بحث سابق (١) أن الفرق بين متوسط الاستجابات المتطرفة لدى مجموعتين متعادلتين فى الجنس والسن والدين تنتمى إحداهما إلى الطبقة المتوسطة العليا وتنتمى الثانية إلى الطبقة المتوسطة الدنيا ، تبين أن الفرق بينهما جوهري فيما وراء مستوى ٠.٠٠١ (ت = ١٢.٥) . لذلك كان لا بد من إعادة إجراء التجربة بمجرد أن تسنح الفرصة بالتوصل إلى مجموعة ضابطة يتوفر فيها شرط معادلة المجموعة التجريبية فيما يتعلق بالمستوى الاجتماعى الاقتصادى ، بالإضافة إلى التعادل فى سائر المتغيرات التى ثبتت أهميتها ، لنرى إلى أى مدى تظل النتائج السابقة ثابتة . وهذه هى مشكلة البحث الذى نحن بصدده .

إجراءات البحث :

(أ) المجموعة التجريبية : فى خلال ديسمبر ١٩٥٨ أمكن تطبيق اختبار « الصداقة الشخصية » على مجموعة تتألف من ٣٢ جانباً من نزلاء دور التربية بالحيرة . تتراوح أعمارهم بين ١٤ - ٢٠ سنة بمتوسط قدره ١٨ سنة تقريباً ، وهم جميعاً من الذكور المسلمين . وقد طبق الاختبار بنفس الطريقة التى طبق بها فى الدراسة السابقة دون إحداث أى تغيير فى التعليقات . وكان بعض الأفراد يحتاجون إلى شرح بعض بنود الاختبار أحياناً ، مثل « الانتهازية » و « حب الغير » . . . إلخ . فكان يُراعى عندئذ تقديم هذا الشرح بطريقة موضوعية لا تنطوى على أى إحاء بالاتجاه الذى ينبغى أن تتجه إليه الإجابة .

(ب) المجموعة الضابطة : أمكن تطبيق الاختبار فى خلال شهر ديسمبر أيضاً على مجموعة من الفتيان ممن يترددون على محلة الرواد بالقلى ، ومحلة الرواد بمصر القديمة . وكانت المجموعة تتألف من ٤٩ مراهقاً من الذكور المسلمين ، تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٠ سنة بمتوسط قدره ١٧ سنة تقريباً . وبالنظر فى مهن الآباء فى المجموعتين التجريبية والضابطة يتضح أنها تميل إلى التجانس . ومن أمثلة هذه المهن فى مجموعة البانحين : سمكرى عربى ، نساج ، صول

في السجون ، جنائى ، خضير ، بناء ، نجار ، قهوجى . . . إلخ . ومن أمثلة
المهن السائدة بين آباء المجموعة الضابطة : طاه ، عامل تنظيم ، عسكرى
بوليس ، قهوجى ، منجد ، مقرأ ، نقاش . . . إلخ . ويتضح من هذه
الأمثلة أن مهن الآباء في المجموعتين لا تكاد تختلف فيما بينها من حيث وضعها
في سلم المركز الاقتصادى الاجتماعى .

نتائج البحث ومناقشتها :

جدول (١) : الاستجابات المتطرفة لدى المجموعتين التجريبية والضابطة .

المجموعة	الاستجابات المتطرفة (± 2)		الاستجابات المتطرفة الإيجابية		الاستجابات المتطرفة السلبية	
	*ع	*ع	ع	ع	ع	ع
المجموعة التجريبية	٣٧,٦	١٠,٦٢	٢٥,٧	١٠,٢٩	١١,٩	٧,٠٣
	٣٧,١	١٠,٧٨	٢١,٨	٩,٢٣	١٥,٣	٧,٠٧

م = المتوسط الحسابى .

ع = الانحراف المياري .

جدول (٢) : مستوى دلالة الفروق بين متوسطات الاستجابة المتطرفة .

النسبة المئوية	أطراف المقارنة
٠,٢١	الاستجابات المتطرفة للمجموعة التجريبية - الاستجابات المتطرفة للمجموعة الضابطة
١,٧٤	الاستجابات المتطرفة الإيجابية للمجموعة التجريبية - الاستجابات المتطرفة الإيجابية للمجموعة الضابطة
٠,٢١٢	الاستجابات المتطرفة السلبية للمجموعة التجريبية - الاستجابات المتطرفة السلبية للمجموعة الضابطة
٠,٠٦,١٨	الاستجابات المتطرفة الإيجابية للمجموعة التجريبية - الاستجابات المتطرفة السلبية للمجموعة التجريبية
٠,٠٣,٩	الاستجابات المتطرفة الإيجابية للمجموعة الضابطة - الاستجابات المتطرفة السلبية للمجموعة الضابطة

• الفرق جوهري فيما بعد مستوى ٠,٥ % .

•• الفرق جوهري فيما بعد مستوى ٠,١ % .

بالنظر في الجلولين ١ و ٢ يتضح بوجه عام أن نتائج البحث السابق (٢) لا تزال ثابتة على ما هي عليه . فالفرق بين متوسط الاستجابات المتطرفة عامة لدى المجموعتين التجريبية والضابطة ليس له أية دلالة إحصائية . وهو ما كشفت عنه الدراسة السابقة . وبالمقارنة بين الاستجابات المتطرفة الإيجابية والسلبية بين المجموعتين وداخل كل مجموعة على حدة يتضح أن التطرف السلبي لدى المجموعة الضابطة يفوق التطرف السلبي لدى المجموعة التجريبية ، والفرق بينهما ذو دلالة إحصائية فيما بعد مستوى ٥ ٪ بقليل . وقد استخدمنا هنا اختباراً ذا ذيلين لتضييق فرصة التحقق أمام الفرض الذي نحاول تقديمه . ومن الجلي أن الفرض الذي يثبت رغم تضييق الفرص أمامه يكون له وزن كبير . أما الفرق بين التطرف الإيجابي لدى المجموعتين فليس له دلالة إحصائية ولو أن مجموعة الجانحين تميل إلى أن تفوق المجموعة الضابطة ، وتلك نتيجة مماثلة للنتيجة التي ظهرت في البحث السابق . بل إن حجم النسبة الحرجة للفرق بين متوسط التطرف الإيجابي يكاد يكون واحداً في البحثين .

وبالمقارنة بين التطرف الإيجابي أو التطرف في القبول وبين التطرف السلبي أو التطرف في الرفض يتضح أنه يمتد في اتجاه واحد داخل كل من المجموعتين* . فكلتا المجموعتين أقل تطرفاً في الرفض منها في القبول . والفرق في الحالتين جوهري . إلا أن الفرق في حالة المجموعة التجريبية يفوق كثيراً مثيله في المجموعة الضابطة . فهو يبلغ في الحالة الأولى حوالى ستة أضعاف خطئه المعيارى ، في حين أنه يبلغ في الحالة الثانية حوالى ثلاثة أضعاف خطئه المعيارى . من ذلك يتضح أن نتائج هذا البحث تتفق إلى حد كبير مع نتائج البحث السابق . غير أن هناك بعض مواضع للاختلاف بين نتائج البحثين وهي جديرة ببعض التعمق في مناقشتها .

أولاً : يختلف متوسط الاستجابات المتطرفة عامة عند الجانحين في هذا

* بحساب معامل ارتباط بيرسون بين الاستجابات المتطرفة الإيجابية والسلبية لدى الجانحين اتضح أنه - ٥٢٩٠ . كما اتضح أنه في حالة المجموعة الضابطة يبلغ - ١٨٠٥ . وهو في الحالتين ارتباط غير جوهري . وعلى ذلك فقد اعتبرنا المتوسطين في داخل كل من المجموعتين غير مترابطين .

البحث عنه في البحث السابق . فهو يبلغ ٣٧,٦ استجابة متطرفة في هذا البحث
 في حين أنه بلغ ٢٩,٩ في البحث السابق . مع أن المجموعتين اللتين طبق
 عليهما الاختبار متجانستان من حيث السن والجنس والدين والمركز الاقتصادي
 الاجتماعي لمهن الآباء ، وهما مستمدتان من المؤسسة نفسها . والراجح أن سبب
 هذا الاختلاف هو أن بعض أفراد المجموعة التجريبية في البحث السابق اشتركوا
 كأعضاء في المجموعة التجريبية في هذا البحث وهو ما لم يكن من الممكن
 تحاشيه لأسباب عملية متعددة . ويبدو أنه لا بد من افتراض هذا السبب رغم
 انقضاء ما يزيد على ستة شهور بين إجراء البحثين . وتدل نتائج بعض التحليلات
 الأولية على أن لهذا القرض درجة من الصحة . ففي محاولة لتطبيق الاختبار على
 مجموعة من طلبة الجامعة مرتين متتاليتين يفصل بينهما أسبوع حصلت المجموعة
 على متوسط قدره ٢٨,٩ استجابة متطرفة عامة في المرة الأولى و ٣١,٣ في المرة
 الثانية . ومن الممكن افتراض أن هذا الانخفاض دليل على ارتفاع مستوى التوتر
 النفسي العام الذي ينتاب الشخص نتيجة لما يشعر به من ضجر أو ملل وهو
 يواجه نفس الموقف مرتين دون أن يفهم المقصود من ذلك بوضوح .

ثانياً : يختلف نمط الاستجابات المتطرفة الإيجابية والسلبية لدى المجموعة
 الضابطة في هذا البحث عنه في البحث السابق . فعلى حين حصلت المجموعة
 الضابطة في البحث السابق على متوسطين متماثلين تقريباً للتطرف الإيجابي
 والسلبي ، نجد أن المجموعة الضابطة حصلت في هذا البحث على متوسط
 للتطرف الإيجابي أعلى بكثير من متوسطها في التطرف السلبي . ولما كان الفرق
 الرئيسي بين المجموعتين الضابطتين يتمثل في المركز الاقتصادي الاجتماعي لكل
 منهما ، فمن الواضح أن هناك ارتباطاً بين انخفاض المركز الاقتصادي الاجتماعي
 للمجموعة وبين ضعف ميلها إلى التطرف في الاستجابة بالرفض .

يبدو إذاً أن النتيجة الرئيسية للبحث السابق بحاجة إلى تعديل على النحو
 الآتي :

(١) إن انخفاض الميل إلى الاستجابة المتطرفة السلبية يظهر في الجماعات

السوية التي تنتمي إلى مركز اقتصادى اجتماعى منخفض .

(ب) وعند الجانحين — الذين ينتمون إلى مركز اقتصادى اجتماعى منخفض — يتضاءل هذا الميل إلى الاستجابة السلبية المتطرفة ، أكثر من ذلك بكثير .

ثالثاً : يختلف متوسط الاستجابات المتطرفة عامة عند المجموعة الضابطة فى هذا البحث عن مثيله فى البحث السابق . فى هذا البحث حصلت المجموعة الضابطة على متوسط قدره ٣٧٫١ فى حين أن المجموعة الضابطة فى البحث السابق حصلت على متوسط قدره ٣١٫١ . وهذه النتيجة تؤيد النتيجة التي كشفت عنها بحث سابق (١) حيث أن المجموعتين تختلفان فى المركز الاقتصادى الاجتماعى .

تلخيص :

أعيد تطبيق اختبار « الصداقة الشخصية » على مجموعة من الجانحين (ن = ٣٢) ومجموعة ضابطة (ن = ٤٩) تعادل مجموعة الجانحين من حيث السن والجنس والدين والمركز الاقتصادى الاجتماعى .

وبالمقارنة بين الاستجابات المتطرفة لدى المجموعتين تبين أنه لا فرق بينهما فى الإستجابات المتطرفة عامة . إلا أن المجموعة الضابطة تفوق المجموعة الجانحة فى متوسط الاستجابات المتطرفة السلبية .

وقد قورنت نتائج هذا البحث بنتائج البحث السابق (٢) وتبين أن النتائج الرئيسية للبحث السابق ظلت ثابتة فى هذا البحث . ونوقشت مواضع الاختلاف .

EXTREME RESPONSE SETS AND DELINQUENCY. II.

By

M. I. SOUEIF

M. A., Ph. D., Dip. Psych.

Faculty of Arts — Cairo University

A *Personal Friends Questionnaire* (1) was administered to a group of 32 delinquents detained in special "Boys' Training Schools" at Giza. Their ages ranged from 14 to 20 years with a mean of 18 years. The questionnaire was also administered to a control group of 49 subjects whose ages ranged from 15 to 20 years with a mean of 17 years. The two groups were also equivalent regarding sex, religion and socio-economic status, the two groups being Moslem males mostly belonging to the lower-lower class.

The same two main hypotheses which were tested in a previous investigation (2) were reconsidered for testing. As to the mean scores for extreme responses the two groups obtained almost identical mean scores. With regard to the pattern of extreme responses (i.e. how much positive and how much negative) the two groups differed from each other. Delinquents were less negativistic than controls ($t = 2.12$). The positive means obtained by the two groups were not significantly different from each other though delinquents obtained a higher mean ($t = 1.74$). Positive and negative extreme scores within each group were not significantly correlated. Delinquents obtained a mean positive extreme response score of 25.7 (± 10.29) and a mean negative extreme response score of 11.9 (± 7.03). The corresponding means for controls were 21.8 (± 9.23) and 15.3 (± 7.07). For delinquents the difference between the two means was about six times its standard error. For controls the difference between the two means was about three times its standard error.

On the whole the results of the present investigation are in line with the results previously demonstrated.

مراجع البحث

1. Soueif, M.I. "Extreme response sets as a measure of intolerance of ambiguity", *Brit. J. Psychol.*, Aug. 1957.

٢ - سويف (مصطفى) « الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين » المجلة الجنائية القومية ، نوفمبر ١٩٥٨ .

دراسات

ينشر هذا الباب ملخصاً للبحوث والدراسات الهامة سواء ما جرى أو ينشر منها في الجمهورية العربية المتحدة أو في الخارج .

الاتجاه البيولوجي في تفسير الدعارة

للدكتور زين الماين سليم

الباحث بالمعهد القوي للبحوث الجنائية

(٢ - ٢٦٨) أيدت هذا الرأي حيث انتهى هو الآخر من دراساته العديدة التي أجراها في إيطاليا إلى القول : « بأن المرأة الفاسدة ما هي إلا « مجرم » من نوع خاص ، وإن الدعارة في رأيها تكون نوعاً أو شكلاً خاصاً من أشكال التزعة الإجرامية . ثم يقرر بأن سلوك البغي ينطبع عليه الجنوح والانحراف بصفة عامة . ويقول بأنه إذا كان هناك من يقرر بوجود الكثير من البغايا من لم يحدث لمن إن ارتكبن جرماً أو اقترعن إثماً خلافاً لغيرهن للدعارة ، فإن ذلك يعود غالباً لضعفهن الجسدي وتختلفهن الذكائي وإمكانية حصولهن على ما يردن أو يرشطن بمسائل أخرى هي أسهل في طيبتها من أتباع طريق الجريمة . ويستطرد فيرى قائلاً أن ذلك هو السبب الذي ييسرن تلقائياً عن ارتكاب الجريمة ، ويجعلن في غير حاجة إلى اتباع وسائلها وبالتالي يحصل عدد المجرمات منهن أقل عدداً من الرجال المجرمين .

وعلى وجه العموم فقد انتهى علماء المدرسة العضوية في إيطاليا إلى الربط بين المجرم بالتكوين والعامل بالتكوين born Prostitute وخلصوا من عديد أبحاثهم ودراساتهم في هذا الصدد إلى أن بينهما كثيراً من أوجه الشبه في السمات الذاتية من الوجهات التشريحية والفسيولوجية والنفسية .

وهذه هي أهم الصفات المشتركة - العضوية والنفسية - التي لاحظها كل من لوبير وزو وفيريو

تلعب النظرية البيولوجية في تفسير الدعارة إلى أن المرأة الفاسدة قد أهلت في الواقع وأعدت سلفاً لهذا المستقبل الانحرافي عن طريق تكوين جسمي خاص Physical constitution يميزها عن غيرها ، وبما الحالة الاقتصادية أو الثقافية أو الحضارية إلا مجرد مشيرات أو منبهات لهذا الاستعداد أو الميل التكويني الكامن .

وقد نشأت هذه النظرية عند ما لاحظ بعض الباحثين من المدرسة الإيطالية في أوائل القرن التاسع عشر أنه في معظم المائلات التي ينحرف رجالها فطرياً نحو السلوك الإجرامي ، ينحرف نساءها بدورهن وبالفطرة أيضاً نحو الدعارة .

ولم يمض وقت طويل حتى جذب هذا الرأي أنظار العلامة داجدال Dagdale فقام بدوره بعدة دراسات إحصائية وأخرى تبشيرية على بعض المائلات الشهيرة ، أهمها ما أجراه على عائلة الجوك - The Jukes ، حيث وجد أن الأغلبية من أفراد الأسرة في عدة طبقات من الأجيال هم من معتادي ارتكاب الجرائم ؛ في حين إن الأخوات البنات كن من معتادات ممارسة الدعارة ، بل وبين المصبرات على ارتكاب الأفعال الفاضحة العلنية وتعدش الآداب في الأماكن العامة^(١) .

وفي النهاية خلص داجدال من أبحاثه في هذا الصدد إلى تعميم يقول فيه : « بأن الدعارة ما هي إلا الجانب الأخرى من التزعة الإجرامية . » والمدير بالذكر أن أبحاث فيري (Ferri)

داخل النظرية البيولوجية تدور كلها حول تفسير الدعارة على أساس استمداد المرأة التكويني لأن تكوين داعة . وهذا الاستمداد التكويني يرتكز في الاتجاه الأول على وجهات النظر الارتدادية ، في حين يرتكز في الاتجاه الثاني على نوع التكوين الجنسي لدى المرأة ، أما الاتجاه الثالث فيرتكز على الضعف والتخلف العقل الذي يصيب المرأة ويجعلها عرضة للاستهواء والانقياد .

أولاً : الاتجاه البيولوجي الذي يقوم على وجهات النظر الارتدادية :

يقوم هذا الاتجاه الذي كان أول من تزعمه لويبروزو على أن الداعرات ما هن إلا نسوة غير عاديات من الوجهة التكوينية الضعوية حيث تكون لهن سمات خاصة انعطافية تجعل لديهن استعداداً ولادياً لأن يكن عاهرات .

وقد نادى بهذا الاتجاه الكثير من العلماء والباحثين في أوروبا بعد أن تحقق لديهم وجود الشذوذ الجنسي التكويني لدى الداعرات .

من ذلك أن هوتشينسون (W. Hutchinson) قام بدراسات إحصائية واسعة النطاق أجراها في كل من لندن وباريس وفيينا ونيويورك وشيكاغو وفيلاديلفيا حيث خلص منها إلى أن المتوسط العام للتكامل الجسدي وجمال الهيئة في كل مجموعة من الداعرات قام ببحثها يكون أقل بكثير من نظيره في أي مجموعة أخرى من النساء .

أما في إيطاليا نفسها فقد قام فورزا ساري (Fornasari) (٢ - ٢٧٧) ببحث انثروبولوجي دقيق ، أجراه على ٨٧ عاهراً إيطالية ، مع مقارنتهن بمجموعة ضابطة من نسوة عاديات غير عاهرات من نفس السن ومكان التنشئة ، فوجد أن النساء الماهرات من المجموعة الأصلية يتبين عموماً بأنهن من نوع ودي عضوياً Lower Type كان يكون لهن

Lombroso & Ferrero على كل من المحرم بالتكوين والماهر بالتكوين ، حيث وجد أن كلا منهما يتميز بها (٢ - ٢٦٧) :

١ - نفس النقص في نمو الجسم وفي عدم تكامله العضوي .

٢ - نفس النقص والقصور في وظائف الأعضاء وفي كفايتها الفسيولوجية .

٣ - نفس النقص في الحاسة الأخلاقية - (Moral Sense) .

٤ - نفس الاضطراب العسبي والفكري والعاطفي وعدم الاتزان الانفعالي .

٥ - نفس عدم الإكثار والاندفاع وقصر النظر وعدم التحير وقسوة القلب وتسميره .

٦ - نفس الميل المبكرة نحو الشر والذاتل وعدم المبالاة بالقضائيات وبالفجور الاجتماعي مع الميل إلى العنف والتسفف في الأعمال .

٧ - نفس الميل نحو الممارسات الرخيصة ووسائل التهلكة والسكر والبريد والجنون نحو الفروج مع الزهو والتفاهل والاعتداد الشديد بالنفس .

٨ - نفس روح الاستخفاف وسحب الكسل والحمول .

٩ - نفس انعدام الإحساس بالحياء وعدم التورع والجلف والجساسة .

١٠ - هذا فضلاً عن الشراهة الجنسية التي لا حد لها والتي قد يتخذ التعبير عنها صورة عنيفة أو صورة فاضحة مخلة بالحياء أو صورة فسادية انقلابية كالجنسية المثلية .

وما أن ظهرت هذه الآراء في إيطاليا حتى كان لها صدى كبير في جميع أنحاء أوروبا حيث وجدت لها كثيراً من المؤيدين والمعارضين على السواء ، كان من نتائجها أن ظهرت اتجاهات مختلفة داخل النظرية البيولوجية في تفسير الدعارة .

وهناك حتى الآن ثلاثة اتجاهات رئيسية

الصفات الارتدادية والانحلالية بين الناعرات .
هذا في إيطاليا وأمريكا ، أما في روسيا فقد
قامت الدكتورة بولين تارنوفسكى Pauline
Tarnowsky (٢ - ٢٧٧) بأول وأهم بحث
على الماهرات في روسيا ، حيث استخدمت
طريقة المقارنة بواسطة المجموعة الضابطة ، كما
أنها أجرت بحثها على النسوة اللاتي مارسن الدعارة
لمدة طويلة ، وحصرت نطاق بحثها في ٥٠ حالة
من فزلاء بيوت الدعارة في بترسبرج ،
اخترتهن عشوائيا من بين البنات التي ثبت لها
استمرارهن للدعارة مدة لا تقل عن سنتين .

وفي نفس الوقت قامت بولين بفحص ٥٠
امرأة من النسوة الروسيات اللاتي عاهرات كجموعة
ضابطة ، اخترتهن عشوائيا أيضا ولكن على
أساس أن يكن بقدر الإمكان من نفس السن
ومن نفس مكان التنشئة ومن نفس مقدار العمر
المعقلى . . . وأخيرا انتهت بولين من بحثها إلى
ما يأتي : -

١ - أظهرت مجموعة الماهرات علم تناقص
نسي في شكل وتركيب الجمجمة .

٢ - أظهر الفحص المصغرى أن حوالي ٨٤ ٪
من الماهرات مصابات بأشكال ومحات
مختلفة من الانحطاط الجسدى والانحلال
المصغرى Physical degeneration كعدم
تناقص تركيب الجسم والوجه وشذوذ نمو
الأسنان والتكوين والأذنين ... إلى آخره -
وذلك مقابل وجود هذه السمات والأشكال
بنسبة بسيطة جداً في المجموعة الضابطة .

وما يجدر ذكره أن الباحثة وجدت أن معظم
هؤلاء البنات المصابات بالنقص المصغرى والقصور
الجسدى قد انحدرن أصلاً من آباء كانوا مدمنين
على الخمر ، في حين كان الباقي منهم من
الأولاد الآخرين لمائلات كبيرة انحدرت من
أجداد مرتدى التكوين المصغرى - degenerate
Parents أو بمعنى آخر « أنهم كن نتاج

رأس صغير نسبياً ووجه مستطيل مع تضخم في
التكوين وشذوذ في نمو الفكين ورتة في الشفتين
وبروز الجبهة وانحدارهما واستناد في شعر
الحاجبين إلى أن يتصلا في معظم الأحيان .

هذا إلى جانب الصغر في حجم الأذنين
والطول الزائد في الأيدي والأقدام . كما أنه وجد
أنه : « عند تساوى الأطوال بين نساء مجموعة
الماهرات والمجموعة الضابطة تكون الماهرات أثقل
وزناً . . . وأنه عند تساوى السن تكون الماهرات
أقصر قامة . . . »

كما أن العلامة الإيطالي اردو Ardu
(٢ - ٢٧٨) يقرر أنه لاحظ من بحثه الذي
أجره سنة ٧٤ بغيا بمساعدة الأستاذ جيوفاني نيني
- Prof. Giovannini أن الداعرات في تورين
Turin ينشئن فحش للشذوذ والانحلال المصغرى
وإن هذا الشذوذ يكاد يتركز في وجود بعض
صفات المذكورة كتوزيع الشعر على الصدر
والأطراف والعانة وكذلك في ضمور حلمة
الثدي واتساع الجبهة والوشم Tattooing .
وهي نتيجة اتفقت مع عدة أبحاث وملاحظات
توصل إليها لوبروزو من قبل واستخلص منها
أن ١٥ ٪ من النسوة المولاهر عندهن ميل
واستعدادات وجولية Virile disposition مقابل
وجود هذه الميول والاستعدادات عند ٦ ٪ فقط
من النسوة العاديات .

ولعل الذى العريف الذى يستحق النظر هو
أن اسكاريللا Ascarilla (٢ - ٢٧٨)
اكتشف في أوائل القرن الحالى أن بصمات
أصابع البنات اللاتي قام يفحصهن في إيطاليا هي
من النوع البسيط الارتدادى .

وقد اتفق أيضاً كل ذلك في مفسونه مع نتائج
البحث المستفيض الذى أجره الدكتور ثالبيت
في أمريكا مع الدكتور هاريت الكسندر
H. Alexander والدكتور كيومان - J. Kiernan
على البنات المتهافتات المعليات في دور الإصلاحات
بمدينة شيكاغو ، حيث انتهوا إلى تقضى

قبل بمضى العلماء والباحثين الذين أكلوا بدورهم وجود نوع راق من الداعرات ذا صفات جسمية وعقلية متكاملة ليس فيها أى انحلال أو ارتداد أو شذو . وكان على رأس هؤلاء العلامة موراسو Moraso (٢ - ٢٧٤) الذى رفض بشدة جميع وجهات النظر الارتدادية أو الانحلالية عند الداعرات . . . وقرر أنه - بنأى على أبحاثه وتجرباته الطويلة فى هذا الصدد - صادف أنوعاً من البيايا كن على قدر كبير من الجمال والتكامل الجسدى ، وذكر على وجه التحديد نوعاً من ذا صفات جمالية عالية يعرف فى إيطاليا باسم *Prostituta di Alto bordo* حيث يقرر أنه لم يرى فيها أى سمات ارتدادية أو انحطاطية سواء من الوجهة الجثمانية أو الخلقية . ولكنه يذكر أن الشيء الوحيد الغير القابل للمادى الذى لاحظته حين أنهن كن على درجة كبيرة من الروفة أو الشرارة الجنسية . وأكد أن هذه الشرارة الجنسية تمتد شيوها أيضاً بين النوع المنحط من الداعرات .

وتقريب مدام كريك *Mrs. Crik* (٢ - ٢٧٤) - وهى إحدى الثقافات الإنجليز فى أبحاث الدعارة - رأى موراسو السابق وتقرر أنها استخلصت من أبحاثها ودراساتها العديدة فى هذا المجال أن النسوة اللاتي يقبض عليهن عادة من الداعرات يمثلن فى الواقع أسوأ وأسط نوع فى محيط الدعارة . . . وأن هناك أنواعاً أخرى راقية تمتاز بالذكاء والجمال الجسدى وبرقة الماطفة وسمه الخلقة . ولعل هذا جميعاً - فى رأيها - يطعن فرصة أكبر فى علم القبح عليهن ، كما أن هذا الطلو فى صفاتهن يجعلهن فى العادة غير قابلات بما يكن عليهن من مركز اجتماعى قد يساوى أو يجمع بينهما وبين غيرهن من النسوة الاضطاز أو الأجلاف ، لذلك يكن ذاتيات الرغبة تنير وضمن الاجتماعى ويتطلعن إلى مركز أعلى يجعلهن يتمتعن بوسائل الأبهة والزيينة وللمنة الحديثة ، وهو مما يعيزهن عن النسوة دونهن

لمورثات تالفة وفسادة الأصل *degenerate genes* مما يدل على أن هذا الانحلال والتقص العضوى كان وراثياً .

هذا فى روسيا ، أما فى ألمانيا فيقرر بونهور *Bonhoeffer* (٢ - ٢٧٧) أنه لاحظ كذلك شيوخ الانحطاط الجسدى والشذو الوراثى بين الداعرات الألمانية . ومن أهم أبحاثه فى هذا الصدد أنه قام بفحص ١٩٠ حالة من البيايا الموجودات بسجن برسلوفوجد أن ١٠٢ منهن كن مصابات بقائص عضوية ويصوب وراثية ، ويظهرن كان لهن والد أو والدان من مدنى الخمر أو المخدرات .

أما فى فرنسا فيقرر هافلوك ايليس (٢ - ٢٧٦) أنه فى محاولة لحصر المتناقص العضوية ونسبة الجمال والحيوية بين داعرات فرنسا - حيث أجرى فحصاً عضوياً دقيقاً على مجموعة تتكون من ألف بقى - وجد أن ٧ ٪ فقط منهن كن على قدر من الجمال والحيوية ، فى حين أن الباقى أمكن أدراجهن فى أربعة مراتب متدرجة من التبحر وضمن التكامل الجسدى . ثم يقرر ايليس أنه على العموم تبين أن معظم الدراسات الاحصائية الحديثة تنهى إلى أن الملاصع المتكاملة والوجوه النضرة الجميلة والأجسام المتناسقة تكاد تكون كلها نادرة الحدوث بين الداعرات .

أما فى إنجلترا فيقرر لين (*Lane*) الباحث الإنجليزى الشهير (٢ - ٢٧٤) أنه استخلص من ملاحظاته كضابط كبير فى بوليس لندن ، وكذلك من دراساته العديدة التى قام بها فى مجال الدعارة ، أن البناء ما هو فى الواقع إلا عرض من أمراض الانحلال العضوى والخلل الثقلى والانحطاط الخلقي ، وهى السمات التى يمتاز بها أيضاً - فى رأيه - المهجرون المعتادون على الجريمة .

والواقع أن هذا الاتجاه المتطرف فى تفسير الدعارة قد تعرض لكثير من النقد اللاذع من

ويؤيده في ذلك وإسيورسكي Raciborski الذي يقرر أنه استخلص من أبحاثه العديدة على الكثير من داءات فرنسا أنه يوجد فقط بينهن عدد قليل جداً ممن دفهن الشوق والتهمج الجنسي إلى ممارسة الدعارة .

وفي ذلك الصدد يقرر أيضاً الدكتور بيرج Bergh (٢ - ٢٦٩) - وهو حجة في أمراض الشلوذ التشريحي - إن الشلوذ التشريحي للأعضاء التناسلية الثانوية للأثني ، وهي التي ثبت علمياً - على حد قوله - أن نموها بدرجة غير عادية يكون علامة من علامات الميول الشهوانية الشديدة ، لم يلاحظ بصفة عامة شيوعها أو وجودها بين الداعرات .

وبذلك فهو يمارض فكرة أن الدافع الجنسي النيف هو الذي يدفع بالمرأة إلى طريق الدعارة .

ومن هذا الفريق المراض أيضاً كومنج Commenge الفرنسي الذي يعلن أنه لا يترقب مطلقاً بأن الرغبة الجنسية أو تمنى المقاومة هي من ضمن الأسباب الرئيسية التي تدفع بالنساء إلى ممارسة الدعارة ، ولو أن ذلك - في رأيه - يكون من الجهة المقابلة هو الدافع الرئيسي الذي يدفع بالرجال إلى مواقفه الداعرات وإلى التعامل المستمر معهن .

ويقرر كومنج أنه استقى الآلاف من داءات فرنسا حول هذا الموضوع فوجد أن قليلاً جداً ممن هن اللاق اعترفن له باتباع طريق الدعارة لإشباع حاجتهن الجنسية (٢ - ٢٦٩) . ومن جهة أخرى هناك الكثير من العلماء والباحثين ممن يؤيدون الرأي الأول الذي يقول بزيادة الدافع الجنسي لدى الداعرات :

فيقول الدكتور تيت IV. Tait (٥ - ١٦) ، على سبيل المثال في ذلك الصدد ، أنه تبين أن الكثيرات من الماهرات في إنجلترا على درجة كبيرة من الشهوانية الجنسية ، وأهن مصابات بتضخم كبير في الرغبة الجنسية ، وأن هذه

جبالاً ، ويسهل من سقوطهن كضحايا وفرائس طيلة العطفة الأعين منهن اجتماعياً . . .

كما يمترض بعض الباحثين على ما يقال من انخفاض المستوى الجمالي للبائيات بقولهم إن جمال البغي ومظهر تكاملها وإغرائها الجسدي غالباً ما يكون قد أصابه التلف أو دب فيه الفساد والطب أو طرأت عليه مظاهر الخشونة والفظافة من جراء احتراق المرأة لهذه المهنة الشاقة .

ولكن يرد على ذلك الفريق الثالث بنظرية الارتداد بقولهم : ما الرأي إذن في التناقض النسوية والتركيبات الجسدية الشاذة الولادية Congenital Physical abnormality التي كشفت عن وجودها الفحص الطبي الدقيق بين عدد كبير من الداعرات ؟ ؟

ثانياً : الاتجاه الذي يقوم على نوع التكوين الجنسي لدى المرأة :

الواقع أن التكوين الجنسي للمرأة والمشكلة الجنسية عمياً تحتل مكاناً كبيراً في النظرية البيولوجية للدعارة ، وكانت ولا زالت محل جدل كبير بين الكثير من العلماء والباحثين ، فالبعض يؤكد أن الدافع الجنسي النيف لدى المرأة هو الذي يدفعها إلى طريق الدعارة . في حين أن البعض الآخر - على العكس من ذلك - يذهب إلى أن المرأة الماهر تكاد تكون في الواقع مجردة من الدافع الجنسي ، وأن البرود الجنسي Frigidity يكاد يكون هو السائد بين الداعرات - (٤) .

ويؤيد العلامة ميريك Merrick (٢ - ٢٦٨ ، ٢٦٩) هذا الرأي الأخير بنماً على بحث واسع النطاق قام به في لندن على ستة عشر ألف عاهر ، حيث انتهى منه إلى أنه وجد أن عدداً قليلاً جداً ممن كان زيادة الدافع الجنسي عنهن هو الدافع إلى ممارسة الدعارة .

و « بنت ساعها » فلا يتم خلالها أى توافق أو انسجام عاطفى .

ويذكر إيليس أنه لاحظ أن الكثير من الداعرات المحترفات اللاتي لا يظهرن أى حمية جنسية مع عملائهن ، يظهرن هذه الحمية بشدة بل ويطلقن لما الثان مع عشيق أو محبوب لمن . كما أنه يقرر أنه تبين من بعض دراساتهن أن البنى لا تشمر عادة بالإثارة الجنسية مع شخص غريب عنها ، كما أن حالة الإشباع الجنى أو الأراجازم لا تحدث عندها إذا جامعها شخص أجنى لا تعرفه . ولكن إذا حدث وأظهر لها هذا الشخص المميل قدرأ ولو بسيطاً من الود والتعطف والمشاشر الراقية ، خلاف التصرفات الشهوانية المحضة ، فلها في هذه الحالة تطلق الثان لمشاشرها الجنسية لتصل إلى أقصى مراتب الإشباع والتعجب الغير المصطنع . وهذا غير ما يلجأ إليه بعض محترفات هذه المهنة من الحركات والأصوات والمشاشر الكاذبة والمواطف المفصلة ليجرد الإرضاء التمثيل لعملائهن حتى يعودوا إليهن بالذات دون غيرهن من البنات .

والجدير بالذكر أن كلا من الدكتور ماكس ماركوس Max Marcuse والعلامة هيرشفيلد Hirschfeld (٢ - ٢٧١) ، (٢٧٣) قد أبدا هذا القول بشدة مقررين أن مشاعر البنى للوقاع الجنى تزيد لدرجة كبيرة مع شخص صطوف ، وإن كثيراً من خطابات البنات لمشاقهن المفضلين كانت تفيض بالحب والخيال والحنين الجنى والتشوق الشهوانى .

هنا وهناك فريق آخر من الباحثين لا يوافق كلية على ما سبق مقررأ إنه لمن البعث الذى لا طائل من ورائه محاولة قياس المواقف أو المشاعر الجنسية لدى الداعرات بعد احترافهن ، خاصة عن طريق ما يبدو عليهن من رضا أو إشباع أثناء عملية الوقاع الجنى ، وذلك لأن التريزة الجنسية عندهن تكون في الغالب قد انحرفت أو

الحالة كانت هى الدافع الرئيسى في الكثير من الأحيان لمن على احتراف الدعارة . وبمصادقاً لذلك يذكر تيت أنه وجد أن عدداً كبيراً من النساء المتزوجات في أدنبره ، ممن يعشن في ظروف مواتية وبمرحة ومكتلة اقتصادياً بل ومن اللاتي انجبن أطفالاً ، وجدهن يمارسن للدعارة خارج منازل الزوجية ، وأنهن يكن على علاقة جنسية مستمرة ومنظمة مع أشخاص غرباء .

ويؤيد الكثير من الفئات رأى نيت هنا مقررين أنه إذا كانت معظم الداعرات لا يبدن فعلا هذه الرقية الجنسية الشديدة فإن ذلك يرجع في الواقع إلى كونهن يقاومن بحيلة ومشقة صنف وضروب هذه المهنة الشاقة مما يجعل إظهارهن لمشاشرهن الجنسية من الصعوبة بمكان .

ولذلك فإن ما يقوله به الفريق الثانى المعارض من وجود برود جنسى لدى الداعرات وأنهن لا يستجبن جنسياً إلى عملائهن عند الموافقة - حيث لا يحدث لمن عادة حالة الإشباع الجنى أو الأراجازم Orgasm - فذلك يرجع أصلاً - في رأى الفريق المؤيد - إلى أن هؤلاء النسوة من الداعرات المحترفات يكن متخفات من الوقاع الجنى ، وبالتالي لا تكون استجابتهن الجنسية بالأمر السهل ولا تتم بالسرعة العادية ، ثم أنهن يكن من جهة أخرى غير راضيات أو متكالبات على العملية الجنسية بمثل رغبة وتكالب عملائهن على هذه العملية ، فتكون النتيجة النهائية أن لا يحدث التجاوب الجنى بين الطرفين .

وفى ذلك الصدد يقرر هافلوك إيليس (٢ - ٢٦٨ - ٢٧١)) إن الشيء الذى لا يمكن التغاضى عنه هو أن المرأة ذات المواقف المعيقة لا يمكن في الواقع أن تستجوب أو تتعبرها العلاقات السطحية السريعة الزوال والتي تتم بالمواقف المباشرة السريعة أثناء ممارستها للدعارة ، حيث الغالب أن ممارسات الدعارة تكون طارئة

والذي يقرره ميوزوفى هذا الصدد هو أن هناك نوعاً من التخلّف العقلى كثيراً ما يكون متشعباً بين اللاداعات ويحطهن عرضة للأستواء والافتقار . ويذكر أن المرأة التى تفرط فى عرضها أو تعطى بكارتها أو تهمل علريتها فى سبيل عرض زائل ، أو فى مقابل أجر بخس - مهما كبر - لى امرأة حرقاء قليلة الذكاء .

ويقول كونج Commenge (٧ - ١٠١) العالم الفرنسى ، إن كل خبراته وأبحاثه فى باريس قد أكدت آراء لوبيروزوفى فى هذا الموضوع . فلقد قام هذا العالم بدراسات إحصائية وأخرى تنبئية واسعة النطاق فى معظم أنحاء فرنسا بفرض التصرف على ظاهره البغاء فيها ، كما قام بدراسة تاريخ حالة الكثير من اللاداعات حيث لاحظ أن معظمهن كن لا يعرفن أو يدركن كيف يميزن بين ما ينفعهن وما يضرهن ، كما أنهن كن لا يعرفن معنى الحياء أو الحشمة منذ سنّ حياتهن الأولى . كما كان لا يتحررن أى انفعال أو خجل برؤية أنفسهن عرايا بل على العكس كن يجهن لذة كبيرة فى ذلك . كما أنهن كن يطلقن لأنفسهن العنان فى الشهوات والملاذات بدون أدنى تأمل أو تردد أو تفكير ، وبطريقة تكاد تكون حيوانية محضة فيها تهور وانطلاق وعدم اكتراث . وفى ذلك يذكر كونج على سبيل المثال حالة فتاة جاوزت الخامسة عشرة من عمرها كانت تعيش مع أبوين موسرين يوفران لها كل ما يلزم لها من الحاجات المادية ، ومع ذلك فقد فقدت بكارتها فى لقاء عابر مع رجل عرض عليها ثلاثة فرنكات .

كما يذكر حالة فتاة أخرى ضحبت بعفريتها فى مقابل كوب من البيرة ، مع أنها كانت تعيش فى وفد مع والدين موسرين ، ثم ما لبثت هذه الفتاة بعد ذلك أن اندثقت فى تيار الدعارة .

كما يذكر كونج حالات أخرى كثيرة لفتيات من هذا القبيل يفقدن بكارتهن لقاء شيء

اقتلبت أو تضمنت بأى طريقة من الطرق (٦ - ٩٢ - ١٠٢)) ويضربون مثلا على ذلك أنهم لاحظوا أن العادة السرية والجنسية الفعلية منتشرتان بين اللاداعات فى كل مكان ، وأن الإرضاء والإشباع الجنسى عند هؤلاء لا يمكن أن يصل منتهاه إلا بممارسة أيا من العمليتين الشاذتين السابقتين .

وفى ذلك أيضاً يقرر هافليك إيليس أنه تبين من الدراسات الإحصائية أن عملية السحاق تكاد تكون متفشية بين اللاداعات فى معظم البلدان ، ويغلب وجودها فى فرنسا عن غيرها من الدول ، حيث يفضلها كثرة البنات عن عملية الجماع العادى مع الرجال .

ويبدو فعلاً أن هذه الظاهرة الشاذة تكاد تكون عالمية فى وجودها وانتشارها بين اللاداعات أكثر من سواهن من نساء العالم ، فقد وجدت أيضاً أنا رولنج Anna Ruling (٢ - ٢٧٣) الباحثة الألمانية الشهيرة إن أكثر من ٢٠ ٪ من اللاداعات فى ألمانيا يمارسن الجنسية المثلية . ويقول أنا رولنج أنها يسألن من السبب الذى دفعهن إلى ممارسة للدعارة كانت معظم الإجابات تنصق فى أنهم اتخذن الدعارة مجرد مهنة تدر عليهن دخلاً يتعيشن منه ، فى حين أن مشاعرهن الجنسية لا يمكن إشباعها إلا مع صليقه من نفس الجنس .

وفى ذلك الصدد أيضاً يقرر هامر Hammer (٢ - ٢٧٣) أنه وجد أن ٢٣ من بين ٢٥ عاهر من كن يلجأ إلى إصلاحيات برلين يمارسن كلا من الجنسية المثلية والعادة السرية .

ثانياً : الاتجاه الذى يقوم على الضعف والتخلّف العقلى :

يمتدّد الكثير من العلماء والباحثين إن الدعارة لا تقوم أصلاً إلا على أساس من اليأس والتهلكة الخلق .

صحة هذه الاتجاهات ، ولكن فظراً لأن المادة البشرية التي كان يتناولها البحث أو يجرى عليها الفحص قليلة ومحدودة ، فلم يمكن حتى الآن لمؤلفي البحوث أن يتوصلوا إلى نتيجة حاسمة أو إلى تعميمات محددة بصدد هذا الموضوع . بل الأسوأ من ذلك أن بعضهم كان يتحول إلى نتائج مضطربة انسياقاً وراء حالات معينة تلعب فيها الصدفة والموامل البيئية والمهنية دوراً كبيراً . ولا يجب أن يغرب عن بلدنا على أية حال ، إن في أنماط الحياة الخاصة التي تميز فيها الداعرات ما يطبعهن بطابع خاص يحكم احترامهن للمهنة ، وهي حالة قد ينتج عنها عدة صفات ومميزات اكتسابية ليست في الواقع ولادية ولا وراثية .

كما أنه ليس غريباً عنا أن مشكلة الدعارة ليست من البساطة بحيث نرجعها إلى عامل واحد - أيما كان هذا العامل - بل هي حقيقة لوضع خاص وعوامل متعددة ، داخلية وخارجية تجتمع وتتفاعل في ظروف معينة ، قسمهم كلها في دفع المرأة إلى احترام الدعارة .

نافه أو وعد كاذب ، بنفس النظر عن حالتهن المادية والاجتماعية .

وهي كلها حالات أن ذلك على شيء فإنيما نمدل - في رأي كوينج - على مدى القصور في الإدراك العقل الذي يتغشى بين هذا النوع من النساء ، وهو ما يتماشى مع آراء لوبروزو في ذلك الموضوع .

هذا ويؤيد هذا الرأي أيضاً الكثير من العلماء الألمان وعلى رأسهم برونر الذي يقرر أنه وجد أن نسبة كبيرة من الداعرات اللاتي قام بفحصهن في سجن برسلو بألمانيا مصابات بحالة ظاهرة من الضعف العقل *foeble-mindedness* والتخلف الذكائي (٢ - ٢٧٧) .

وبعد فهذه هي الاتجاهات الرئيسية لتفسير الدعارة داخل النظرية البيولوجية ، وهي الاتجاهات التي ما زالت الجدل محتشاً حولها ، وهو مما دعى بعض الباحثين في يومنا هذا إلى القيام ببند من البحوث الميدانية المستفيضة في مجال الدعارة ، وذلك لبحث واستقصاء مدى

المراجع

1. Dagdale, R. L., "The Jukes", A Study in Crime, Pouperrim, Disease & Heredity; 4th ed., N. Y., 1884.
2. Havelock Ellis, "Studies in the Psychology of Sex," Vol VI. Phila., 1931.
3. Woods Hutchinson, "The Economics of Prostitution", Amer. Gyns. & Obst. Journal, 1895.
4. Iwan Block, "The Sexual Life of our Time", London, 1930.
5. W. Tait, "Magdolenism in Edinburg," 1942.
6. Frank S. Capris, "Female Homosexuality," N.Y. 1958.
7. Commengc, "Prostitution Clandestine," 1897.



يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من
آراء فيما تنمض له المحلة من موضوعات .
والآراء التي تنشر تعبر عن رأى كاتبها .

اقترح تعديل نص المادة ٦٢ عقوبات مصرى

المستشار محمد فتحى

الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية — جامعة القاهرة

أو المولى التي تنشأ عنها هذه الظاهرة ولكن
يبدو أن المشرع إنما قصد بذلك استبعاد حالات
فقد الشعور أو الاختيار التي قد تنشأ عن
أسباب أو عوامل للمهم دخل في أحداثها أو
ظروف اختارها بنفسه ولعل من أبرز الأمثلة
لذلك حالة تماطى المخدر اختياراً وهي التي نص
عليها المشرع صراحة في الفقرة الثانية من المادة
٦٢ ، أو حالة الانسلاخ في عصاة إجرامية أو
منظمة سياسية إرهابية تكوّن أعضاؤها على
ارتكاب جرائم معينة بوسائل تسليح حرية
الاختيار ، ولكن من المستبعد أن يكون الشارع
قصد أن يستثنى من حكم الإغفاء المنصوص
عليه في المادة المذكورة الحالات المرضية التي
يثبت طبيًا أنه يعرّب عليها فقدان الشعور أو
الاختيار أيًا كان نوع المرض بما في ذلك
المرض النفسى بطبيعة الحال .

ولعل الذي حدا بالمشرع إلى عدم النص على
المرض النفسى صراحة كعامل من عوامل فقد
الشعور أو الاختيار أسوة بالمرض العقلى راجع
إلى أحد اعتبارين: الاختيار الأول أن المشرع
حينما قام بوضع نص المادة ٦٢ عقوبات في سنة
١٩٠٤ — أى منذ أكثر من نصف قرن —
نقل عن تشريعات أجنبية ولم يكن معروفًا في
الأساط العلمية وقتئذ أن الأمراض النفسية قد
يعرّب عليها فقدان الشعور أو الاختيار

تنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات المصرى
على أنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو
الاختيار في حله أثناء ارتكاب الفعل إما بخنوع
أو عاة في العقل وإما لغيبوبة ناشئة عن مواد
مضرة أيًا كان نوعها إذا أعطها قهراً عنه أو
على غير علم منه بها .

وبالتأمل في هذا النص يرى أن سبب الإغفاء
من العقاب راجع إلى انعدام الركن المسمى
الجريمة وهو الركن الذى يقوم على توافر
عنصرى الإدراك والإرادة لدى الفاعل وقت
ارتكاب الفعل ، وقد عبر الشارع عنها
بمظهرها الخارجى — ألا وهو الشعور بالنسبة
للإدراك وحرية الاختيار فى العمل بالنسبة
للإرادة — ومن ثم يتضح أن المادة ٦٢ عقوبات
لم تخرج من كونها تطبيقاً للمبادئ العامة للقانون
وتمشية مع هذه المبادئ وإنما الذى يستوعب
النظر في عبارة النص المذكور كون الشارع
تصدى لذكر الأسباب التي قد تنشأ عنها حالة
فقد الشعور أو الاختيار كأن أوردتها على
سبيل المحصر ألا وهي الخنوع والباهة العقلية ثم
تماطى المخدر ، وهو تحديد كما ييلو لا مبرر
له إذ المبرة في انتفاء المسئولية الجنائية بتوافر
الظاهرة التي يبنى عليها انعدام الركن المسمى
الجريمة ألا وهي حالة فقد الشعور أو فقد
الاختيار في العمل ، بغض النظر عن الأسباب

أثبت العلم بما لا يدع مجالاً للشك أنها في بعض الحالات قد تؤثر في ملكتي الشعور والاختيار أثراً لا يقل عن أثر الأمراض العقلية أو عن فعل المخدر إن لم يفقه شدة أحياناً بحيث يتعلم الشعور أو تنسل الإرادة ، بدليل حوادث الانتحار المفاجئة والتي ترجع إلى عوامل نفسية بحتة .

وبما أنه متى وضح أن حكم الإغفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٦٢ عقوبات مستمد من المبادئ العامة للقانون التي تحرم العقاب دون توافر الأركان الثلاثة الأساسية التي سبقت الإشارة إليها مجتمعة بما في ذلك الركن المعنوي بطبيعة الحال، فإنه ينبغي على ذلك أنه إذا ثبت أن حالة مرضية لا تدخل الجاني فيها أيما كان نوعها يقترب عليها فقدان الشعور أو الاختيار في العمل وقت وقوع الفعل - أعني انعدام الركن المعنوي للجريمة - وجب على القاضي منطقياً أن يطبق حكم الإغفاء المنصوص عليه في المادة ٦٢ عقوبات دون التقيد بنوع المرض جسمياً أو عقلياً أو نفسياً مادام النفس العلية قد أثبت أنه السبب في فقد الشعور والاختيار.

وبما هو جدير بالذكر أن طائفة من الأحكام التي أصدرتها محاكم الجنايات تدل على مسايرتها للنهضة العلمية الحديثة في تفسير نص المادة ٦٢ عقوبات حيث اعترفت بأثر الملل والآفات النفسية صراحة في المسؤولية الجنائية ، فأصدرت محاكم الجنايات في العهد الأخير أحكاماً بعضها موضوعية وبعضها تهديدية، تضمنت مبادئ صريحة في الاعتراف بأثر الملل والآفات النفسية في المسؤولية الجنائية . وهناك بعضها على سبيل المثال :

١- الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة في القضية رقم ١١٢٩ سنة ١٩٤٦ عابدين وإتهم حسين توفيق أحمد وآخرين بقتل المرحوم أمين عثمان مع سبق الإصرار والقرص

كالمرض العقل سواء بسواء ، والاعتبار الثاني أن المشرع عند ما ذكر عبارة « علة في العقل » التي أوردتها مجلة الجنون في المادة ٦٢ عقوبات لم يتصد لتعريف كلمة العقل ولم يحدد مدلولها عداً بل أطلق معناها لحكمة مقصودة وهي ترك باب الاجتهاد مفتوحاً أمام القاضي حتى يتسنى له متابعة التطورات العلمية التي قد تحدث مستقبلاً في تفسير معنى العقل وما قد يمرض له من ماهيات أو آفات ، وهو تحفظ حكيم من جانب المشرع المصري ويدل على الحساسة وبعد النظر ، فإنه منذ أن كشف علم النفس الحديث عن الجانِب الاشموري من الطبيعة البشرية والمسمى اصطلاحاً بالعقل الباطن في أوائل القرن العشرين بمعرفة مدونة التحليل النفسي بزعامة العلامة زجمند فرويد وأبناء مدرسته طفرت دراسات الطب النفسي والعقل طفرة واسعة كان لها أثر ملحوظ في فهم الطبيعة البشرية في حالتي الصحة والمرض على وجهها الصحيح ، فقد أثبت العلم أن عقل الإنسان أو جهازه النفسي المفكر يشمل نوعين من التفكير أحدهما إرادي أو شعوري ويسمى بالعقل الظاهر وثانيهما لا إرادي أو لا شعوري ويسمى بالعقل الباطن . وكل من هذين القسمين متم للآخر ويكفان وحدة لا تقبل التجزئة ، مثل الجهاز النفسي أو العقل في ذلك مثل الجهاز العصبي بشقيه الإرادي وغير الإرادي ، وقد أثبت العلم أن العقل الباطن أخطر شأناً وأبلغ أثراً في أعمالنا وتصرفاتنا من العقل الظاهر فلذا ما أبطل هذا الجهاز الخطير بعماءة أو آفة نفسية كان لها أثرها البالغ في مظاهر حياتنا الشمورية واعتبرت في نظر العلم علة في العقل لما ينشئ عليها من تشويه أو اضطراب ملحوظ في ملكات العقل الظاهر يبدو واضعاً في تصرفات المريض وأساليب تفكيره .

فالأمراض النفسية وخاصة ما يرجع سببها إلى ظاهرة الانفصال العقل Mental dissociation

غير نفسى للكشف على عبد الفتاح حسين ثروت أحد المتهمين في هذه القضية لفحص حالته النفسية وبيان أثرها في مسئوليته الجنائية .

٤- الحكم التمهيدى الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ١٦ فبراير سنة ١٩٥٣ في قضية الجنائية رقم ١٥٠٦ سنة ١٩٥١ عابدين المتهم فيها محمد إبراهيم المصرى وآخرين يقتل حسنية على عماره عمداً مع سبق الإصرار بتدب غير نفسى لفحص المتهم المذكور لبيان حالته النفسية في وقت ارتكاب الجريمة وهل كان مصاباً ببله نفسية وعلى أثرها - إن كانت - على مسئوليته الجنائية .

فهذه الأحكام وما مثلها تدل دلالة واضحة على مدى مسؤولية القضاء المصرى لتطورات الحديثة في الطب العقل والنفس ومبلغ تقديره للحقائق العلمية التى كشفت عنها جهود رجال العلم والباحثين في الطبيعة البشرية وأسراها وبخاصة في ميدان الجريمة .

ولكن لما كان نص المادة ٦٢ بوضه الحالى يكتشفه بعض التموض من ناحية الأمراض النفسية التى يثبت طبياً أنه يترب عليها فقدان الشعور أو الاختيار وهل تعتبر عاهة في العقل بالمعنى الذى قصده القانون ؟ وإن بعض المحاكم قد التيس عليها هذا القصد فذهبت في تفسيره إلى المنى الضيق الذى يحمل السابعة العقلية مقصورة على حالات المرض العقل أو الجنون الجزئى دون الأمراض النفسية بشئ أنواعها ضاربة صفحاً عن جميع النظريات العلمية الحديثة في تفسير كلمة العقل وفهم مدلولها العلمى وبالتالى إدراك حقيقة ما يصيبه من آفات أو عاهات على وجهها الصحيح فإنه أصبح لزاماً على المشرع المصرى أن يمد النظر في عبارة المادة ٦٢ عقوبات وأن يعدل نصها بحيث يرفع كل لبس أو غموض من حيث مطابقتها للمقتضى العلمية

والى حكم فيها بمعاقبة المتهم بمشر سنوات أشغال شاقة أخذاً بنظرية المسئولية المحدودة بناماً على ما أظهره الفحص الطبى من إصابة المتهم بالحالة النفسية المعروفة باسم الشخصية الملتة « أو الشخصية السيكوباتية » .

٢- الحكم الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ في قضية الجنائية التى كان متهماً فيها محمود حسين سعيد زيهيم وحسن عبد الحافظ يقتل المرحوم أحمد الحازندار وكيل محكمة استئناف مصر عمداً مع سبق الإصرار والترصد ، وطبقت فيها المحكمة المادة ١٧ عقوبات على الرغم من عدم توافر الظروف المخففة أخذاً بنظرية المسئولية الجزئية بناء على ما أظهره الفحص النفسى من إصابة المتهمين ببلل وأفات نفسية وثقلية لم تبلغ درجة الجنون . وقد ذكرت المحكمة في أسباب حكمها ما نصه :

« وصحيح وأن كان القانون المصرى لا يجرىء المسئولية فلما مسئولية تامة وإما انعدام المسئولية لصداة إلا أنه يجب على القاضى أن يبحث حالة المتهم المائل بين يديه من جميع وجوها بغض النظر عن شخصية المجنى عليه ووقع الجريمة إذا طلب منه ذلك لأن المفروض أن كل متهم مائل ويؤاخذ بفعله وأمراض العقل والنفس وما إليها استثناء بحيث ينه عليها وعليه تحقيقها كما يجب عليه أن يساير العلم الحديث في تطوره وفيما استحدثته من الأبحاث في علم العقل وعلم النفس حتى يأتى حكمه مطابقاً للمدل في أسس معانيه » .

٣- الحكم التمهيدى الصادر من محكمة جنايات القاهرة بتاريخ ٦ مارس ١٩٥١ في قضية الجنائية رقم ٤١ سنة ١٩٤٩ مصر القديمة الخاصة بالشروع في قتل الأستاذ حامد جودة رئيس مجلس النواب السابق وقتل آخر بتدب

الحديث فسادها ، إذ أن هناك كثيراً من الحالات المرضية التي تعتبر وسطاً بين القتل السليم والقتل المريض والتي تجعل عنصر الإدراك وعنصر الإرادة لدى المتهم ميباً بحيث تصبح المساواة بين الشخص المريض والشخص السليم من الآفات والمعاملات في المسؤولية الجنائية ظالماً صارخاً وفيه مجافاة صريحة للمبادئ العامة للعدل وينطق القانون ، ولعل من أبرز هذه الحالات حالة المصابين بمرض الشخصية السيكوباتية أى الشخصية الممتلئة أو حالة الصمم البكم بالولادة ، أو المصابين بالقزامة النفسية المعبر عنها أحياناً بالطفولة النفسية أو العجاجة الوجدانية وما إلى ذلك من الآفات والمعاملات .

فجميع هذه الحالات وما شاكلها التي كشف العلم عن حقيقتها المرضية لرجل القانون وبلى أثرها في المسؤولية الجنائية لابد وأن يتناولها التشريع المصري بحكم خاص لتتشى مع منطلق العدالة والمبادئ العامة للقانون وسق لا يفق المشرع المصري موقف الجرم والتخلف في مسابقة النهضة العلمية الحديثة وقد سبقنا إليها بعض البلاد الغربية وبعضها نقل عنها التشريع المصري قديماً فنصوصه الحالية وغيرها من البلدان التي أدخلت تنجيه نحو الاعتراف صراحة بأثر الأمراض النفسية في المسؤولية الجنائية وكذلك فيما يختص بنظرية المسؤولية المخففة أو المملودة التي توجب على القاضي تخفيف العقاب بحكم القانون ، مثال ذلك :

المادة ٨٩ من القانون الإبطال الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

المادة ١١ من القانون السوري الصادر في ٢١ ديسمبر ١٩٣٧ .

المادتين ١٧ و ١٨ من القانون البولوني الصادر في سنة ١٩٣٢ وهو من أحدث التشريعات .

وسايرته التطورات الحديثة في الطب العقل والنفس وبخاصة إذا ما روي أن النص المذكور وضع في عام ١٩٠٤ الذي مضى على وضعه أكثر من نصف قرن .

و بما أنه علاوة على ما تقدم فإن التشريع القائم تكلم عن الحالات التي يترتب عليها انتفاء المسؤولية الجنائية انتفاء تاماً بحيث يعتبر المتهم إما غير مسئول وإما مسئول بمسؤولية كاملة لا وسط بينهما في حين أنه من المقرر علمياً أن هناك حالات من المرض العقل أو المرض النفسي لا ينضم فيها الشعور أو الاختيار انضماماً تاماً ولكنها تؤثر فيه تأثيراً ملحوظاً الأمر الذي يجعل المتهم شبه معذور ولكنه يعتبر مع ذلك مسئولاً مسؤولية محدودة أو جزئية تستوجب تخفيف العقاب .

هذا مع ملاحظة أن المسؤولية المخففة ليست غريبة على تفكير المشرع المصري بل سلم بها في حالات أخرى متصلة بغير حالات المرض العقل اعتبرها تؤثر في الركن المعنوي للجريمة تأثيراً جزئياً فصلها من مخففات العقاب بحكم القانون مثل صغر السن ، وتجاوز حق الدفاع الشرعي ، ومفاجأة الزوج زوجته متلبسة بجريمة الزنا ، والقتل أو الإصابات الخطأ . فكلها من الحالات التي راعى الشارع فيها تأثير ملكي الإدراك والإرادة تأثيراً جزئياً دون اندماهما فخفض العقاب نسبياً .

وليس هناك أي مبرر أو أية حكمة مفهومة لإغفال الشارع النص على حالات المسؤولية المخففة بسبب المرض العقل إلا اعتباراً واحداً وهو الفكرة الخاطئة التي كانت سائدة في الأوساط العلمية في ذلك الحين الذي صدر فيه التشريع حيث كان يظن أن الإنسان إما أن يكون عاقلاً وإما أن يكون مجنوناً لا وسط بينهما .

يبد أن هذه النظرية المتبعة التي تقوم على وضع حد فاصل بين العقل والجنون قد أثبت العلم

فإذا لم يكن فقد الشعور أو الاختيار في العمل المنصوص عليهما في الحالات المنظم ذكرها تماماً يعتبر التهم مسئولاً مسئولاً محدودة . ويتخفف عنه العقاب » .

وقد روعي في إضافة عبارة « أية حالة مرضية » للفقرة الأولى من المادة ٦٢ عقوبات لكي تشمل أية حالة مرضية أيما كان نوع المرض وأيما كانت طبيعته حتى ولو كان جسدياً لكي لا يتقيد القاضى بحالات مرضية معينة دون حالات أخرى قد يشبث طبيياً أنها تؤثر في ملكى الشعور والاختيار حتى ولو كانت جسمانية كحالات الصم البكم بالولادة التي ورد ذكرها صراحة في المادة ١٣ من القانون السوري ، طالما أن الإعفاء من العقاب أو تخفيفه مرجعه إلى انعدام الركن المعنوي للجريمة كلياً أو جزئياً بغض النظر عن العوامل أو الأسباب المسببة لذلك وهي أسباب كما هو مفهوم بداهة خارجة عن إرادة الفاعل بحكم طبيعتها المرضية .

والمادة ١١ من قانون العقوبات السوري الصادر في أول ديسمبر ١٩٣٢ . وجميع هذه النصوص دوت في مذكرة ملحقة بهذه المذكرة . وما تقدم ، يتضح بجلاء حاجة المشرع المصرى إلى وجوب تعديل نص المادة ٦٢ عقوبات تعديلاً يتماشى مع التطورات العلمية الحديثة في الطب العقل والنفس وحتى لا يكون التشريع القائم فيه مجافاة للحقائق العلمية ، وحتى يكون لمحنة النقص حق الرقابة قانوناً على الأحكام التي يبلو فيها قصور في تطبيق مبادئ العدالة .

وهذا هو التعديل المقترح :

« لا عقاب على من يكون فاقد للشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما لجنون أو عاهة عقلية أو نفسية أو أية حالة مرضية . ولما للفيضية نافذة من عقاقير غشوة أيا كان نوعها إذا أخذها قهراً عنه أو على غير علم منه بها .



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل
لأحدث وأهم الكتب الجنائية والتنبؤية بما يظهر
أو يرسل المجلة من مؤلفات .

الجناح الحدث^(١)

The Young Delinquent

سير سيرل بيرت Sir Cyril Burt

نشرته جامعة لندن عام ١٩٢٥ ، الطبعة التاسعة ١٩٥٥

تتمتع إزاء مثل هذه الحالات (يلاحظ أن بيروت
هو أول أخصائي حاول علاج الجنائحين بلندن
سنة ١٩١٤) . . . وقال أن وضع سياسة علاج
للجناح لا بد أن تسبقها معرفة عوامله .

(٢) دراسة ديناميات الجناح مرتبطة
بمشكلة فهم الجريمة عند البالغين .

(٣) سهولة جمع البيانات الوافية من
الحدث الجناح بحيث تصبح مادة طيبة لبحث
علمي دقيق .

(٤) أحداث اليوم مجرماً اللد (فإن
أغلب المجرمين بالمادة، يثبت الإحصائيات أن
بداية حياتهم الإجرامية كانت قبل سن الواحد
والعشرين) .

(٥) إطراد زيادة حالات الجناح كما
تنبأها الإحصائيات الرسمية وبوجه خاص في
المنطقة الشرقية للندن . هذه المنطقة أصبح كل
طفل من ثلاثمائة يقف أمام محاكم الأحداث -
هذا يرفع عدم تمثيل هذه الإحصائيات الواقع .
فإن أغلب الحالات التي عرضت عليه لم تتم على
الإطلاق أمام المحاكم رغم أنها تقف خلال
الأسبوع الواحد أكثر من قبل إجراء .

١ - اتجاه الباحث في الدراسة :

الاتجاه الذي تبناه الباحث وسأول تحقيقه
في هذه الدراسة هو الاتجاه التكامل ، (يعتبر
بيرت من مؤسسي الاتجاه للتكامل في الدراسات
الجنائية) .

٢ - الفرض :

عوامل الجناح عوامل عديدة (اجتماعية
وبولوجية ونفسية ، وهي عوامل دينامية
متكاملة) .

٣ - هدف البحث وفرضه :

يتناول البحث شقين :

١ - للكشف عن عوامل الجناح .

٢ - وضع خطة علاج للجناح في ضوء هذه
العوامل .

٤ - مبررات البحث :

(١) بدأت مشكلة بحث عوامل الجناح
بوضوح أمام الباحث من خلال المشكلة المعقدة
فقد بدأ الكتاب بعرض حالة جيري التلميذ القتال
وبدا يتصل من السياسة العلاجية التي يمكن أن

(١) قام بهذا المرض والتعليق عليه الأستاذ يوسف عز الدين صبرى الباحث المساعد بالمعهد
القوى للبحوث الجنائية .

٥ - مجال البحث :

يتناول البحث دراسة للأحداث الجانحين في حدود مجتمع لندن - يلاحظ أنه قدم خريطة للندن مبيناً عليها المناطق التي يزداد فيها عدد الجانحين (ما بين ١٩٢٢ ، ١٩٢٣) (ارجع لصفحة ٧١) .

٦ - ارتكاز البحث :

يرتكز البحث على صينة ممثلة *Representative*

لمجموعتين :

(أ) مجموعة تجريبية : ويبلغ عددها مائتين حالة حدث جانح - أسقط منها ثلاث حالات نظراً لنقص البيانات التي يمكن أن تفرغ إحصائياً . ولذلك أصبح مجموع الحالات هو ١٩٧ حالة (١٢٣ ولداً ، ٧٤ بنتاً) اختارها من المجموعة التي أشرف هو بنفسه على دراستها أثناء عمله كشرط على حيادة بلدية لندن ودرست دراسة وافية من جميع النواحي الطبية والنفسية والاجتماعية .

(ب) مجموعة ضابطة : مجموعة من الأسوياء يبلغ عددها مائتين حدث غير جانح من نفس السن ومن نفس الطبقة الاجتماعية ، ويمشون في نفس الشارع وطلاب في نفس مدارس فئة الطلبة الجانحة (بالمجموعة التجريبية) .

مصادر المجموعة التجريبية :

١ - الألفال المحوّلون للقيادة من جهة محكمة الأحداث .

٢ - الألفال المشكّلون المحوّلون من هيئات العناية بالطفولة .

٣ - الألفال المحوّلون من جهة نظار المدارس والآباء والحمايات الخاصة بالأحداث .

٧ - المدة التي استغرقها البحث :

عشرة أ طم .

٨ - تعريف الجانح :

الطفل الذي يقترب ذنوباً ، يعاقب عليها القانون بالجس أو بالأشغال الشاقة بالنسبة للشخص البالغ (مثل هذه الأفعال : السرقة والتخريب إلخ) ، مضافاً إليها هذه الأفعال السيئة التي يقتصر القيام بها الطفل كالمحروب من المدرسة أو الخروج على طاعة الوالدين ، هذا بجانب بعض التصرفات السلوكية الشاذة التي لم يتعرض لها القانون ، يبد أنها تستلزم تدخل الإخصائي النفسي كحالات الكذب، المبالغ فيه أو التصرفات الجنسية الشاذة ومنها الاستمنااء المفرط *Excessive Masturbation* . ويقول بيرث أنه من الصعوبة وضع خط واضح بين السلوك الجانح وبين السلوك الغير الجانح أو بمعنى آخر بين السلوك السوي والسلوك غير السوي . وأن الجانح في أصوله ليس سوى مفهوم اجتماعي أكثر منه مفهوم سيكولوجي .

٩ - تعريف الحدث :

يبدأ بعرض التعريف القانوني للحدث ولكنه ينتقد هذا التعريف قائلاً بأن هذا التحديد التصني التام على أساس العمر الزمني ، لا يقبله الأخصائي النفسي والاجتماعي ، فإن ما يحتمل هو درجة النمو الواقعية *actum* *development* التي تجعل شخصاً ما طفلاً ، وتجعل شخصاً آخر حدثاً ، وتجعل شخصاً ثالثاً بالفاً وإذا أردنا أن نضع مقياساً لهذا التحديد ، فإن سيلينا هو مقياس العمر العقلي لا الزمني . فن نستطيع أن نجعل العمر الزمني - كما يرى القانون - المقياس لتحديد المسؤولية الجنائية . ومع ذلك فقد كانت أعمار فئة البحث ما بين ١٨ عاماً ، ٧ أعوام (والنسبة للبنات) وما بين ١٨ ، ٥ أعوام (بالنسبة للذكور) وكان نصف الفئة تقع أعمارهم ما بين ١٢ ، ١٥ عاماً

يوجد قبل إنساني وليد اللحظة الراهنة ، وإنما له يلموه التامة . فسلوك الجائع أو ما هو عليه الآن هو ثمرة عمليات طويلة ومعقدة من النمو ولذلك يجب أن ننظر إليه من خلال قوى عديدة متفاعلة .

أهم مصادر المعلومات عن ماضيه : تقرير مدرسي ، تقرير من المحكمة أو من المؤسسات ، والمهينات ، سجلات طبية خاصة بحالته الصحية منذ طفولته ، معلومات من الوالدين (الوالدان من المصادر المهمة في فعل التفجوات التي يجب أن تكون متصلة ، كما أن الحدث نفسه يعتبر مصدراً مهماً إذ أن سرده لقصة حياته لما معنى دينامي .

فن خلال هذه المصادر العديدة (الوالدان ، المدرسين ، صاحب العمل ، المحكمة ، المؤسسات ، النوادي ، المستشفيات . . الخ) يمكن أن نعطينا أساساً ثابتاً لتاريخ حياة الحدث .

(ج) ما يمكن أن ينتظر لمستقبل الحدث : إن نظرة الإخصائي النفسي يجب أن تتجه إلى الأمام من خلال الوقائع الحالية . فإذ التنبؤ بماذا يمكن أن يجعل الطفل الجائع مواظاً صالحاً ، على قدر من الأهلية تكافئ معرفتنا ، بما يجعل الولد جائعاً ؟ (بمعنى ارتباط مشكلة العلاج بمشكلة فهم العوامل المسببة للجنح) . بيد أن الإنسان ليس كوكباً يمكن التنبؤ على وجه التحديد بمستقبل سلوكه وتصرفاته في ضوء سجل ميوله الماضية ومواقفه الحالية . ولكن العلم الإنساني يجب ألا يقف ، وإنما يجب أن يبدل من مناهجه باستمرار حتى يصل إلى تحقيق توقعاته .

ومع ذلك يجب أن ينظر الباحث إلى الحالة من خلال ثلاثة اتجاهات : (١) دراسة استرجاعية ، (٢) ومن خلال المواقف الحالية (٣) ومن خلال التكهّن بتصرفاته المستقبلية

١٠ - منهج البحث :

قال بيرت في بداية عرض منهجه أن هناك فرقاً كبيراً بين منهج القائلين في اتجاهه إلى الفعل الإجرائي ومصر مجال بحثه حوله ، وبين منهجه هو من حيث اتجاهه نحو الحدث نفسه والكشف عن عوامل الجتاح سواء أكانت بمثابة في تكوينه كفرد أو في بيئته ، والتفاعل بينهما .

أما الوسيلة التي تنبأها في البحث فهي دراسة الحالة دراسة كاملة .

عل أن تتضمن هذه الدراسة الموقف السيكلوجي بكل جوانبه مع دراسة مفصلة وكاملة لماضي الحدث وحاضره ومستقبله .

(١) الموقف الخاص بخاص الحدث : ويشمل

١ - الفعل الإجرائي : لا يمتد في دراسة الفعل الإجرائي تصانيفه الصورية ولكن ما وراء هذا الفعل . ومن الأمثل علم إغفال وجهة نظر الحدث نفسه إزاء مخالفته لقانون . . فن مهمة الباحث أن يكشف عن مشاعر الحدث وأفكاره ورواياته في لحظة اقترافه الفعل الإجرائي .

٢ - شخصية الحدث المللب : وتدرس شخصية الحدث من الوجهة البيولوجية والبيئية ومن الوجهة النفسية وذلك بتطبيق عدة اختبارات خاصة بذلكاته وبقدراته وبسببته - مضافاً إليها الكشف عن عاداته وميوله وانفعالاته . . الخ .

٣ - بيئة الحدث الجائع : من الواجب دراسة الوضع الاجتماعي للحدث ككل ، ومن جوانبه الثقافية والمادية . فثلاً منها : المنزل الذي يعيش فيه ، زملاء اللعب ، مدى إشراف والديه عليه ، دخل الأسرة ، المثيرات التي تجلبه إليها . . فهذه البيانات الاجتماعية على جانب كبير من الأهمية تعادل أهمية البيانات الخاصة بالحدث . ومن تفاعل الجانبين الشخصي والبيئي (أي العوامل الشخصية والاجتماعية) يمكن إلقاء الضوء على حقيقة الموقف . (ب) التاريخ الماضي للحدث المللب : فلا

(مزدحمة) (عدم وجود إمكانيات الراحة)
 (ب) قصور العلاقات الأسرية : وفاة
 الأب ، انفصال مع وجود الرابطة الزوجية ،
 طلاق ، وفاة الأم ، غياب طويل للوالدين ،
 حياة مع معارف ، أو محسسات ، بديل والدين
 طفل غير شرعي ، الطفل الوحيد .

(ج) قصور نظم التأديب :
 (د) فساد الأسرة : اللاأخلاقية ، الاتحاد
 الغير منتظم ، تناول المخدرات والكحول ، السراك ،
 سوء التربية ، الإهمال ، تشجيع السلوك الإجرامي
 معرفة إخوان السوء ، سلوك قاسد . . . إلخ .

٢ - خارج المنزل

(أ) إخوان السوء من نفس العمر :
 زملاء من نفس العمر وليسوا أشرافا في نشاطهم ،
 إخوان السوء في المحسسات ، التكدير والإزعاج . . .
 إلخ .

(ب) شروط خاصة بوقت الفراغ :
 الإفراط في إمكانيات قضاء الفراغ أو قصور
 هذه الإمكانيات عمليا .

(ج) شروط العمل : عدم ملائمة المدرسة
 عدم ملائمة العمل ، التسلل .

٣ - الشروط الجسدية والصحية :

(أ) ارتقائية .

(ب) مرضية (باثولوجية) .

٤ - الشروط السيكولوجية :

(أ) عوامل ذهنية : (عقلية)

ذكاء عام (وحالات القصور
 العقلية والبلاهة إلخ)

١ - فطرية : قدرات خاصة (انتباه ، ذاكرة
 قصور ، قدرة لفظية ، حساسية
 يديوية)

في حدود الإسكان . على أنه من واجبتنا أن ننظر
 إلى الطفل كما هو ، كإنسان له وحدته ،
 بمكوناته ومكوناته ، وبتاريخ حياته ، له
 مجتمعه الخاص به ، وله مشاكله الخاصة به .
 ولكننا لا نقف عند حدود الحالة ، فيدراسة
 مجموعة حالات وباختلاف ظروفهم ، نتقف
 عند شيء من وراثتها ، سنبين أن نفس الملل
 ونفس الواقع ونفس السوائل تتكرر على وجه
 يمكن أن يريته الباحث التليق .

١١ - مادة البحث :

سنحاول أن نضع هنا تخطيطاً وصفاً لأهم
 البنى التي قام بدراستها وبين حامل الارتباط بينها
 وبين الجناح ، دون أن نرجع إلى تفاصيل
 البنى الفرعية لأن هذا يستلزم كتيباً صغيراً إذ
 تناول يبعث أكثر من مائة وسبعين شرطا له فاعلية
 في السلوك الجانح ، ومع ذلك سنعرض هذه البنى
 في صورة متكاملة تتفق مع نظريته في الشخصية :

١ - الشروط الوراثية :

(أ) جسمية : البدن ، الروماتيزم ،
 الزهري ، الصرع ، كوريا ، الإفراط في إفراز
 الدرقية .

(ب) عقلية : القصور العقلي ، البلاهة
 الوراثية ، التأخر العقلي .

(ج) (مع عوارض مرضية) الجنون ،
 عوارض سيكوباتية ، قصور مزاجي .

(د) مزاجية : (مع عوارض خلقية)
 اضطرابات جنسية ، مزاج حاد ، حب امتلاك
 تبوّل ، انتحار ، إدمان خمر .

٢ - الشروط البيئية : ١ - داخل المنزل

(أ) الفقر ومساكناته : ظروف البيت
 (فقير جداً ، ب) (فقير ج ، د) (في
 راحة اقتصادية ه ، س) (ميسرة و ، ي)

٣ - تهدف مادة الكتاب إلى شقين - فيما قد
وضحتنا :

الشق الأول : هو للكشف عن عوامل الجناح
وبيئنا من خلال الخطوط العامة لمادة الكتاب أنه
حاول أن يدرس شخصية الحدث من خلال جميع
شروطها ومقوماتها . . . وقد كان يورت يحاول
حينما يتعرض لأي شرط من هذه الشروط أن
يقدم لها دراسة نظرية للفهم سبقوه أو عاصروه
في الربط بين هذا الشرط وبين السلوك الإجرامي
وقد كان هذا من أسباب ضخامة الكتاب إلى
الحال الذي يصحرفه Textbook in Criminology
بجانب أنه بحث ميلاني .

أما الشق الثاني : فهو البحث عن طرق
لعلاج الجانحين ، وهو يطبق نظريته أو نتائجها
في عرض الكتاب ، فقد يكون العامل الأكبر
الرئيسي Major الجناح هو أحد هذه العوامل
ومن ثم تختلف طرق علاج الحالة باختلاف
سيطرة العامل الرئيسي أو الترتيبي ، لهذا فقد
كان يقدم طرق العلاج عقب عرض كل شرط من
الشروط.

ونظراً لأن العرض هنا لا يكفي لبيان وسائل
العلاج المعقدة التي تتعلق بكل شرط من
شروط الجناح ، فإننا سنكتفي في الشق الثاني
البحث ببيان التوصيات العامة في نتائج البحث .

١٢ - نتائج البحث :

أ - فيما يتعلق بعوامل الجناح

(١) تعدد العوامل المساهمة :

Multiplicity of contributory factors

- إن الفعل الإجرامي لا يمكن أن يعزى إلى
عامل واحد ، كما أنه لا يمكن أن يعزى إلى
عاملين أو ثلاثة ، أنه ينبع من منابع عديدة
مختلفة .

- وطبيعة هذه العوامل ، واختلاف تجمعها

ثقافة عامة (المستوى الثقافي
العام)
٢ - مكتسبة : مهارات ومعارف مهنية وتعليمية
خاصة .

(ب) عوامل وراثية

(١) انفعالات عامة .
(٢) نماذج مزاجية خاصة .
(٣) فرائز وانفعالات أكثر تخصصاً :
جنس وجوع وحس امتلاك ،
إثبات الذات ، غضب وخوف
وحس إلخ .

(١) اتجاه خلق عام (المواطنف)
شاملة العادات والاهتمامات .
(٢) عقد خاصة (حالات صراع
وتصاحب) .

ملحوظات :

١ - تتكامل جميع هذه الشروط في فردية
Unique من الوجهتين الكيفية والكمية إذ أن
عوامل الشخصية عوامل دينامية متكاملة .

٢ - نلاحظ أن يورت يستخدم اصطلاح
شروط conditions والفرقة بين العوامل
والشروط تفرقة اصطلاحية فحسب - فيما يقول
الدكتور سويف - وأن الفرض منها تيسير
عملية التحليل العلمي التي تهدف أساساً إلى عزل
متغيرات المجال لإمكان تحديد العلاقات القائمة
بينها من ناحية والقائمة أيضاً بينها وبين الكل
الذي يضمها .

(العوامل أكثر نسبة للظاهرة من الشروط
وبالتالي يمكن اعتبار العوامل الأسباب المباشرة
والشروط الأسباب الغير مباشرة . أو الشروط
بيئة يتم فيها فعل العوامل)

تختلف لحد كبير من حالة لأخرى .

— وأنه من الصعوبة وضع أتمام معية لأحداث الجانحين ، بحيث يمكن وضع حدث منطبق تحت فئة ذات طبيعة متجانسة .

— فشل التفسيرات التي قاسها لنا علماء الإجماع حينما عزوا الجناح لعوامل لا تزيد على عدد أصابع اليد ، بل غالب فریق منهم حينما عزوه لعامل واحد .

— إن الجرعية نتيجة لمؤثرات كثيرة ، وكم من الأسباب المختلفة يمكن أن يميز إليها الجناح وقد تبين هذا من الأرقام التي أوضحتها في الفصل السابقة فيما يتعلق بمرت — إذ عدد أكثر من ١٧٠ سبباً مبرراً ، وقال أن كل هذه يمكن أن تدفع إلى سوء السلوك لدى الطفل .

(٢) اختلاف العوامل الرئيسية (الرجعية) :

— في دراسة أي حالة ومن خلال تجميع العوامل العديدة المساهمة ، نجد عاملاً يقف باعتباره أكثر العوامل تأثيراً في تعيين السلوك . فالشخصية هي ميدان لصراع عدة عوامل ، وأن لكل عامل أثراً ترجيحياً في تعيين السلوك غير الاجتماعي . وفقاً لهذا الموقف وطبقاً لتاريخ شخصية الحدث وتكوينه وتربيته يزداد الأثر الرجعي لهذا العامل دون غيره (ويسمى يرت هذا العامل ذا الأثر الرجعي في تكوين السلوك الجانح بالعامل الأكبر أو الرئيسي Major Factor) .

— ففي كثير من الحالات يكون النظر إلى عامل واحد رئيسي لمحبب هو عمل مشكوك فيه وغير مقبول ، والاتجاه إلى تقسيم الشروط المسببة للجناح إلى عامل رئيسي بجانب عوامل صغرى Minor Factors هو مجرد تقسيم ظاهري يساعد على فهم الحالة .

ولكن مهما حاولنا حصر أنفسنا في العوامل الرئيسية فسوف نجد أنفسنا نواجه جنوداً طويلاً

من العوامل كل يقوم بدوره في السلوك اللاعقلاني ... ومن الممكن أن نحدد من الشروط ما يبلغ من السنين شرطاً كل يقوم — في لحظة أو أخرى — بدور السبب الرئيسي للجناح . وكشفت نتائج البحث أن العوامل الرئيسية Major وأضحت في حوالي ٩٦ ٪ من الحالات .. بينما سجلت العوامل الثانوية حوالي ٨٥٠ مرة في المائة حالة ، ويلاحظ أنها كانت أوضح في حالات البنات منها في حالات الأولاد .

— وفي المتوسط ، كل طفل جانح ، سلوكه نتيجة لتسعة أو عشرة شروط ، أحدها يعمل كعامل ذي أثر ترجيحي ، بينما تساهم بقية الشروط معاً في دفع الحدث إلى الجريمة .

— أتمام هذه الشروط أبعد من أن تتعلق بأسر الجانحين ، فإن نفس ظروفهم الأسرية لوحظت في الفترة القصيرة بحوالي ٣٢٠ مرة في كل مائة حالة أي بحوالي ٣ لكل حالة ، وهذا في مقابل ٩ لكل حالة من الفئة الجانحة . فالأطفال الذين يعيشون في نفس الطبقة الاجتماعية من الجانح إذ أن تدفعهم الجناح هذه الظروف . — ولذا كفاية ، يجب أن يكون عدد العوامل وعملية التجميع بينها وتكاملها ، يجعل الجناح نتيجة محتملة .

— إذا استطعنا أن نحدد هذه العوامل المسيطرة وذات الأثر الرجعي لكل حالة . أمكننا أخيراً — بصورة نسبية دون شك — أن نصف الأحداث الجانحين . ومن خلال هذا التصنيف النسبي يمكننا أيضاً أن نضع سياسة علاجية .

(٣) الأهمية النسبية للعوامل الوراثية وغير الوراثية :

— من بين المشكلات العديدة لتمايل جناح الأحداث ، مشكلة الأهمية النسبية للوراثة والبيئة . . ولكن ليس هناك غط فاصل بين ما هو نظري وما هو مكتسب .

- ليست بطريق مباشر كالقول باستعداد إجرائي - ولكن بطريق غير مباشر من خلال الشروط الجبلية كالبلاعة أو التمس العقلي .

- أما فيما يتعلق بالشروط البيئية ، فإن الشروط التي في خارج الأسرة والمثل هي أقل أهمية من التي في داخلها . وفيما يتعلق بالشروط التي في داخلها ، فإن الشروط للمادية (كالفقر مثلا) أقل أهمية من الشروط الأخلاقية كالتأديب وقيادة قيم الرذيلة بيد أن أهم هذه الشروط هي (علاقة الطفل بأبويه) . . . أما التصور الجسمي فإن أهميته تصل تقريباً إلى نصف أهمية العوامل السيكولوجية والبيئية .

- وإذا نظرنا إلى العوامل الكبرى (الرئيسية) في دراسة الحالات فإن الاستدلالات تشير في نفس الاتجاه . وسنجد أن هناك أربعة عوامل تعتبر أهم العوامل :

(١) البلاعة العقلية (في الشروط الشخصية الفردية) (٢) عدم الاستقرار الوجداني (في الشروط الوجدانية) (٣) الحماية الأسرية (في الشروط الاجتماعية) (٤) نوع الصداقة والزملاء (خارج المنزل) . هذه العوامل اعتبرت العوامل ذات الأثر التوجيهي في أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع الحالات .

ب - فيما يتعلق بالعلاج :

- خضعت مجموعة الحالات لدراسة تتبعية ورقابة ما بين ٣ سنوات و ١٠ سنوات .

- يمكن القول بأن سرقة موضوعاً ، لن تصل إلى المرحلة السلبية الحقيقية ما لم تكن قائمة على أساس من التنبؤ للمقبل (صفحة ٦٠٩) وإنعذه القضية يجب أن نحقها فدراساتنا الإجرائية . . .

- ورغم أن لكل حالة ظروفها فإن نتائجنا يجب ألا تقف عند حدود الحالات الجزئية (الأفراد) ، وإنما يجب أن تشمل

- ولكي أتقن أسلوباً على هذه المشكلة فقد حاولت أن أفرز الحالات التي تكون العوامل الرئيسية أو الصغرى منها ، عوامل ذات نمط وراثي . ووصلت في النهاية إلى تقسيم الحالات وللأسباب إلى ما هو متسلط ونشأ أثر توجيهي وراثي ، وما هو اكتسافي .

- وتبين أن العوامل الوراثية - سواء أكانت رئيسية أو صغرى - وجدت بحوالي ٢٤٩ مرة في كل مائة حالة . بينما وجدت بحوالي ٧٢ مرة في كل مائة حالة من الفئة الغير جاتمة .

- ومن خلال نظرنا للعامل الرئيسي الوراثي ، وجد أنه ٣٦ ٪ من حالات الأولاد ، وبين حالات ٤١ ٪ لدى البنات . . . ومن ثم فإن مساهمة الشروط الفطرية في خلق الجناح لها بدون شك فاعليتها وأهميتها .

- وإذا أضفنا للشروط الوراثية حقها فن واجبنا أن نحلي للشروط البيئية حقها أيضاً . . . إذ بينت الدراسة أن عدداً كبيراً من الجناحين (ما بين ٦٠ ٪ و ٦٥ ٪ من مجموع الحالات) كان سلوكهم المضاد للمجتمع يرجع إلى مشاكل تتعلق بظروف يتسم . . . ومن هنا نصل لنتيجة مهمة تقول (أن العوامل الوراثية هي في أغلب الحالات ليست سوى عوامل صغرى في ديناميات الجناح) .

- ثم لحس يبروت نتائج بحثه في جدول أحصائيات مبيناً معامل الارتباط بين الجناح وبين عوامله . . . وقال أن الاستدلال المهم من هذه النتائج هو :

(إن كل العوامل : وراثية ، وبيئية ، وسيكولوجية ، ذات معامل ارتباط إيجابي بالجناح . ولكن لا يمكن أن تكون أحد هذه العوامل بمفرده على جانب كبير من الارتباط ، بحيث يصبح هو العامل الوحيد أو الأهم في تحليل الجناح)

- وفيما يتعلق بالشروط الوراثية فلها تعمل

الحاجات المختلفة التي يمانها الأحداث على اختلاف ظروفهم وقدراتهم . فیتصنيف الحالات ویتصنيف المؤسسات العلاجية يمكن أن يوجه الحدث إلى المكان الذي يناسب إمكانياته وحاجاته . وفيما يتعلق بالرعاية اللاحقة يكون من الخطورة أن يلقى الحدث في بيئته الأصلية بمجتمعها مرة أخرى ، فإن هذا مضيعة للمجهود . . .

(٥) ولا زلنا في حاجة إلى كثير من المعرفة الخاصة بموامل الجناح وبمقاييس وسياسة العلاج . ولن تأتى هذه المعرفة إلا عن طريق تأسيس معاهد وبعثات بحوث جنائية ، ويجب أن تكون ثمرة هذه البحوث في خدمة السلطات التنفيذية التي على صلة مباشرة بالجانسين .

(٦) وأخيراً ، يجب أن يهدف المجتمع إلى المنع بقدر ما يهدف إلى العلاج فسياسة الإسكان والعلاج الطبي ، والتعليم ، والدراسة السيكولوجية المنظمة للأطفال المدارس وتنظيم الظروف الاقتصادية والظروف الصناعية ، وزيادة وسائل قضاء الفراغ ، والبحوث العلمية لمشاكل الطفولة وغير ذلك .

المشكلة ككل . . . ولذا حاول وضع مبادئ عامة لمنع الجريمة ، ويمكن تلخيصها :

(١) دراسة وعلاج الأطفال الذين يكشفون عن ميل جرمي في سن مبكرة (مسئولية الآباء ، مسئولية المدرسين ، مسئولية صاحب العمل إلخ) .
(٢) عدم تناول مشكلة الجناح من خلال زاوية واحدة أي من خلال اهتمام رجل البوليس أو محكمة الأحداث . . . وإنما هي ظاهرة تلمس كل جوانب الحياة الاجتماعية والخمسة الاجتماعية فكل من له صلة بحياة الطفل يجب أن يعمل من أجل بناء حياة طيبة له .

(٣) يجب أن يتناول الحدث كشخص له وادته ، وله تكوينه الخاص ، وله مشاكله التي يمانها . . . وأن تسير عملية إعادة التكوين في ضوء مقومات شخصيته . . . وعلى المحكمة أن تضع نصب عينها أن تكون سياستها متجهة لا نحو العقاب وإنما نحو العلاج .

(٤) يجب أن تسير خطة العلاج لا في ضوء طيبة الفعل الإجرامي ، ولكن في ضوء طيبة التوالم التي أدت إليه .

و يجب أن تقام المؤسسات المختلفة التي تشيع

تعليق

فلسفة المناهج في الدراسات الإنسانية من تقدم ، واستجاب إلى الدعوة التي ظهرت في بداية القرن العشرين إلى مفهوم الوحدة Unity للعمليات النفسية . . . وهكذا نظر للمشكلة من خلال أكثر من عامل . وهنا يمكن القول بأن بيرت كان من أوائل اللين وجهوا الباحثين إلى أهمية الدراسات التكاملية في ميدان البحوث الجنائية . ومن حق الباحث علينا أن نكشف عن مجهوده الذي حمله على عاتقه بمفرده ، وكان لنجاحه المضطرب في تناول المشكلة ووضع أساليب علاجية لمواجهة الحالات التي عرضت عليه بمبادته في بلدية لندن ، أن أفتح المستوفين

حينما أحاول فقد أي إنتاج إنساني أضع في خفي دائماً عبارة جان سارتر من النقد « يجب أن ننظر إلى المؤلف من خلال عصره . . . وأن نحول المفاهيم التي استخدمها إلى مفاهيم عصرية » .

ولعلني هنا أيضاً أنظر إلى بيرت ومؤلفه في ضوء هذا التوجيه الصادق . فبيرت قد أخرج لنا مؤلفه في عام ١٩٢٥ وبعد عشرة أعوام قضاه في بحثه الميداني الإحصائي هذا . فكان هذا من أوائل الباحثين في ميدان جناح الأحداث على أساس من الدراسة الميدانية . وقد كان على درجة كبيرة من سعة الأفق بعد ما أحرزته

الوجهة التكاملية .

ولا نستطيع أن نقول بيوت الآن من بعض ما أثبتته العلم الحديث من الخطأ الذي شاع في عصر بيوت وأخذ به في بحثه ، وشال ذلك وضه إيمان الخمر والزهرى والميل للانتحار تحت الشروط الوراثية .

ونضيف لهذا أخذنا بنظرية مكسوجيل وديفر في الفرائز ، ومحاولة الكشف عن معاملات ارتباط بين هذه الميول - واعتبارها ميولا غريزية - بمحاولة هذه قد أضفت على بحثه الطابع الاستاتيكي وقضت على ما كان يبينه في الوصول إلى الاتجاه التكامل الليناي .

ثم أن بيوت حينما أتى إلى نظريته في تعدد العوامل ، أعلى الأهمية في تفسير الحالة إلى العامل الأكبر Major Factor ذا الأثر الترجيبي وأغلبه بفكرة تغليب هذا العامل على العوامل الصغرى Minor Factors قد تجعل نظريته تقرب من النظريات القائمة بعامل واحد .

نقد نظرية تعدد العوامل عند بيوت :

- ١- النظريات الاجتماعية أو الفردية تحاول أن تصل إلى مرحلة التعميم Generalization بإيجاد تفسير عام للسلوك الجانح . بينما نجد أن مدرسة تعدد العوامل تؤكد بأن الفعل الإجرائي هو نتاج عدد كبير من العوامل المختلفة ، وإن هذه العوامل - بصورتها الحالية - لا يمكن أن تنظم تحت قضايا عامة لا يعضها الاستثنائات في تفسير الظاهرة الإجرامية ، وإن كان هذا ممكن مستقبلا . ولهذا فهم يشكون في إيجاد نظرية علمية للفعل الإجرائي . ومن ثم فإن من الممكن أن نحكم على نظرية تعدد العوامل بأنها ليست نظرية علمية على أساس أن من شروط النظرية العلمية أن تصدق على جميع الحالات بدون استثنائات بينما نظرية تعدد العوامل تنظر

بضرورة الاهتمام بصميم عيادات الأحداث الجانحين .

وبيوت في بحثه ، يطبق نظريته التي يترجمها بإنجلترا ، في تحليل العوامل Factor Analysis ونظريته في عوامل الشخصية نظرية تؤكد فاعلية العوامل المديدة المساهمة في تشكيلها ، فهو يرى أن الشخصية في حالتها السواء والانحراف لا بد من دراستها في المجال الاجتماعي .

ولقد استطاع بيوت في بحثه هذا أن يقضي على نظرية الاستعداد الإجرائي الموروث وهو لا ينكر فاعلية الشروط الوراثية ، ولكن هذه الشروط تعمل بطرق غير مباشر من خلال الشروط الجلمية .

وكشفت دراسة بيوت عن أهمية الموقف الأسري في الجناح ، ولذلك نجد كثيراً من أصحاب نظرية التحليل النفسي يحاولون الاستفادة من بياناته الإحصائية لتبرير موقفهم في إعطاء الحياة الأسرية الميكرو كل أهمية في خلق السلوك الجانح (غريد لاندر - ١٩٤٩) .

على أن المفاهيم التي حول علمها بيوت في دراسته لم تكن محددة تماماً ، ومن الأصول الأول للبحث العلمي أن يوضح الباحث المفاهيم التي يستعملها . . . فثلا لو تعرضنا لتقسيمه للطبقات الاجتماعية بلندن ، فإننا نراه يقيم هذا التقسيم على أساس من مفهوم الفقر وهو تقسيم قاصر ، حول فيه على تقسيم شارل بوث في كتابه (الحياة والعمل في لندن - ١٨٨٩) . وحتى لو سلمنا - جدلا - بقيمة تقسيم شارل ، فإنه لا بد وأن يكون النظام الاجتماعي لمجتمع لندن قد أصابه التغيير في أثناء إجراء بحثه .

وغل على بحث بيوت الطابع السيكلوجي ، وكان من حقّه أن يقول في مقالة كتابه بأنه دراسة في علم النفس الجانح . ولما كان قد حاول أن يطبق نظريته في الشخصية ، فإننا نستطيع القول بأنها دراسة في علم النفس الجانح من

مجموعة من المتغيرات . . فنظرية تمدد العوامل نجد فيها العوامل لم تختلط بالأسباب ، ولكن كل عامل يفترض أيضاً بأنه يتضمن في ذاته القدرة على إنتاج الجريمة ، وهي محاولة تقرب من التفسير بعامل واحد .

ويهتم كوهين على كونه التفسير الجناح يقع في حدود الحالة بقوله : طفلان ارتكبا جريمة في وقت واحد . وكان أحدهما طويل الساقين ، والآخر قصير الساقين ، فاستطاع الأول أن يهرب من يد البوليس وظل معتبراً أمام المجتمع طفلاً سوياً . . . بينما الآخر أصبح في نظره طفلاً جانحاً ، وفي ضوء نظرية تمدد العوامل التي تهتم بدراسة كل العوامل (جسمية انثروبيترية ، سيكولوجية إلخ) هل سنعتبر قصر الساقين من عوامل الجناح ؟ !

وبمع ذلك ، إذا كان كوهين يتخذ مثل هذا الموقف المهادي لنظرية ، فإننا - في البحث العلمي النزيه - فلنتمس بطريق الحقيقة ، وبتسع هنا أفقنا إلى الأخذ بمواضع التضييق في كل اتجاه ، ونظرية تمدد العوامل قد وضعت أساساً لهذه المحاولة : محاولة جمع كل البيانات الموضوعية عن المادة البشرية عسى أن تصل في المستقبل إلى التفسير الشامل لكل اتجاه .

لحالة باعتبارها وحدة لها مقوماتها ونظريتها ، وأن التفسير يقع في حدود الحالة ببيان أكثر العوامل ترجيحاً وأى العوامل مساهمة .

وأصحاب هذه النظرية يشيرون بالاعتزاز بمفهومهم ويشيرون إلى التفسيرات النفسية الأفضى التي تدور حولها المدارس الأخرى ، فإذا وجه إلحاح النقد في عدم الوصول لمرحلة التعميم العلمية أجابوا : بأننا نأمل في الوصول إلى نظرية متكاملة Integrative مستقبلاً عن طريق تنظيم هذه العوامل المتعددة في ضوء قضايا عامة لا يتخللها حالات الاستثناء الحالية ، لهما معنا الآن هي جميع أكبر قدر من البيانات الواقعية التي يمكن التوصل إليها ، وموقفنا هذا أجلى من المحاولات العميقة لدى المدارس الأخرى التي تحبس نفسها داخل نظرية عامة تفسر الحالات الفردية .

ويرد كوهين على موقف أصحاب هذه النظرية قائلاً بأن هناك خطأ في الفهم بين معنى التفسير بعامل واحد والتفسير على أساس النظرية أو النسق من النظريات التي تصدق على كل الحالات وتصل لمرحلة التعميم العلمية . فإن نظرية واحدة كهذه لا تفسر الجريمة من خلال عامل واحد ولكنها تفسرها عادة من خلال

بحوث مشكلة تعاظم المخدرات

واقتماش الوعي القوى في البلاد .

. وقد قامت الهيئة المشكلة لقيام هذا البحث بالمعهد بصياغة مبدئية للمشكلة من حيث حلولها . وستوياتها . وقد انضمت النقاط الآتية :

١ - اهتمت الهيئة أساساً بالنتشار الحشيش ، أما سائر المخدرات كاللأفيون والمخدرات البيضاء فمع أن اللجنة لن تغفل الإشارة إليها فلن تجعلها بؤرة اهتمامها ولن توليها من الاهتمام فسطاً يعادل ما توليه الحشيش. وقد بنت الهيئة رأيها هذا على أساس ما تشير إليه التقارير السنوية لنقص مكافحة المخدرات من ضخامة مشكلة الحشيش في الإقليم المصري بالنسبة إلى مشكلة أي مخدر آخر . ولما كان الهدف الأخير لهذا البحث هدفاً اجتماعياً تطبيقياً ولا يقتصر أمره على مجرد المعرفة فقد رأت هيئة البحث أن تركز اهتمامها حول الحشيش بما يتفق وطبيعة ذلك الهدف .

٢ - انتهت الهيئة إلى أن دراسة المشكلة لا بد وأن تكون ذات شعبتين : إحداها دراسة نظرية للإعلام بالأراء والنظريات التي طرحت في موضوع المخدرات بوجه عام ، وذلك لاستشارة القروص التي من شأنها أن تساعد اللجنة في تكوين الإطار النظري الذي لا بد منه لكي نستطيع أن نذكر دلالة الحقائق الإحصائية

يقوم المعهد القوى بالبحوث الجنائية حالياً بدراسة علمية لمشكلة المخدرات في الإقليم المصري . ومشكلة المخدرات من أقدم مشاكلنا الاجتماعية لما لها من آثار سيئة في الإنتاج القوى واقتصاديات البلاد . يجانب ما يترتب على التعاظم من تدهور خلق وعقل ومعى . ولقد عقدت عدة مؤتمرات دولية منها مؤتمرات لاهى سنة ١٩١١ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤ ثم أعلنت الحرب المالية الأولى فتأخر العمل حتى انتهت الحرب ، فمعد مؤتمراً جنيف سنو ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، وتكونت بعد الحرب المجلس الثانية لجنة تسمى لجنة المخدرات الدولية وبدأت أعمالها بملك سكسس وهي تعدد مؤتمراتها سنوياً .

وقد تعرض لهذه المشكلة في مصر كثير من المهتمين والمشتغلين بالمسائل الاجتماعية ، كما هي المشرع المصري بوضع تشريعات تحكم زراعة المخدرات أو الاتجار فيها أو تعاظمها منذ زمن بعيد .

وقد أخذ المشرع المصري يعدل في النصوص ويغير في القوانين حتى أصبحت شاملة لكل أنواع المخدرات إلى جانب أنه تدرج بالمعقوبة صعوداً حتى وصل بها إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وذلك في المرسوم بقانون رقم ٣٥١ سنة ١٩٥٢ . ومع ذلك فلا تزال المشكلة قائمة ونتاجها السيئة جاثمة يستفصل أمرها رغم ازدهار النهضة الاجتماعية

نطاق ضيق وتتمثل فيها كفاءة أدوات البحث المختلفة ، وتجرى عليها التمهيدات التي تنضج ضرورة إجرائها .

٥ - واندثرت الهيئة - بعد هذا كله - إلى تأليف أسطورة البحث المسمى الاستطلاعي التي كان لابد للتمكن من تأليفها من استبار عدد من الحالات بل جمع بعض البيانات التمهيدية للاعتناء بها في صياغة بنودها حتى تكون هذه البنود مبنية على أساس من الواقع لا من تصورات عدد من الأفراد ، وقد اسفرت دراسة الهيئة عن مشكلات تتصل بصدق الاسطورة ودرجتها ثباتها .

٦ - استقر رأي الهيئة على أن تكون هيئة البحث الاستطلاعي ٥٠٠ حالة من المتعاملين المتكاملين وقت إجراء البحث . وسيبدأ العمل الميداني في غضون هذا الشهر .

٧ - تقرر أن تؤلف الهيئة مقيماً للاتجاهات الاجتماعية نمو الحشيش ومتاعليه على أن يطبق على نطاق واسع في قطاعات المجتمع المختلفة (هيئة عشوائية) وذلك للنظر في العلاقة بين درجة التحيز الاجتماعي وبين مدى انتشار التعامل في كل من هذه القطاعات .

والتجريبية التي تصل إلى الكشف عن من خلال الشعبة الثانية وهي شعبة الدراسة الميدانية .

٣ - كذلك اتضح لهيئة البحث أن الدراسة الميدانية لابد وأن تضي في أكثر من مستوى واحد ، فن ناحية دراسة مسحية هدفها الوقوف على مدى انتشار التعامل ، تعامل الحشيش بوجه خاص ، بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، بحيث تنتهي إلى ما يشبه « البروفيل » للمجتمع المصري من حيث انتشار التعامل بين فئاته ، كما تنتهي إلى الكشف عن بعض التغيرات المصاحبة لتذبذبات هذا الانتشار .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى دراسة معمقة تجريبية في بعض جوانبها ولغذاء الدراسة هدفان : أحدهما الكشف عن بعض التغيرات المصاحبة للتعامل والتي هي أغنى من أن تبرزها الدراسة المسحية التي لا مناص من أن تظل على السطح إلى حد ما ، والثاني الكشف عن آثار التعامل في الوظائف النفسية والبيولوجية للتعامل.

٤ - استقر رأي الهيئة على القيام بدراسة استطلاعية للجانبين المسمى والمتفق من البحث لتكون هذه الدراسة بمثابة تجربة تجرى على

تشريعات

مشروع القانون الوقائي السويدي

“Protective code”

هي الاستقرار على مجموعة من التدابير يقتضي مبدأ تقرير العقاب أن تكون متنوعة ، ويطلب المطلق أن تكون متنسقة يجمعها أساس مشترك من سياسة عقابية تعترف بالتقدم الحديث في فلسفة العقاب وسياسة الدفاع الاجتماعي التي تجعل المجتمع والأفراد هدفين متلازمين لها .

ويسير المشروع السويدي تحقيقاً لذلك، شوطاً بعيداً في سبيل إقامة نظام عقابي يلغي التفرقة التي قامت طويلاً في الفقه الجنائي بين العقوبات وبين تدابير الأمان (security measures) ولذلك لا يستعمل لفظ عقوبة ولا لفظ تدابير أمان وإنما يستعمل لفظاً الفقه السويدي (Påföljd). يمكن ترجمته بلفظ «عاقبة» (consequence) ويستعمل فيما يلي لفظ «تدبير» لهو له وشيوعه .

ويرتبط بذلك مباشرة موقف المشرع من مشكلة المسؤولية الجنائية : فهو يتجاهل فكرة المسؤولية ويؤسس نظام التدابير المقرر فيه، على أن يكون من يخالف القانون ويكون في حاجة إلى معاملة خاصة، تيسر له المعاملة المناسبة والتي تباعد بينه وبين ارتكاب جرائم أخرى في المستقبل . ويظهر ذلك بوضوح خاص في شأن شواذ العقل الذين تؤسس التدابير المقررة لهم في المشروع على فكرة العلاج وحده ، فيضج المشروع تحت تصرف القاضى مجموعة من التدابير يختار منها ما يناسب الحالة المروضة عليه سواء كانت حالة مرض عقل أو ضعف عقل أو مجرد شذوذ . وتختلف هذه التدابير

نشرت وزارة العدل السويدية تقريراً بالإنجليزية بهذا العنوان ، كتيب الأستاذ ثورستن سيلين Thorsten Sellin الأستاذ بجامعة بنسلفانيا الأمريكية ، بعد أن اشترك في أعمال اللجنة التي وضعت هذا المشروع وعززته بتقرير مفصل عن أعمالها وعن المشروع وعن الأبحاث التي أسس عليها .

وقد شكلت هذه اللجنة في سنة ١٩٣٨ ، باسم لجنة قانون العقوبات Penal Code Commission لتقوم بوضع نظام جديد للتدابير أو الجزاءات (sanctions) التي تطبق على مرتكبي الجرائم ، في حين كانت قد شكلت لجنة أخرى في السنة السابقة (١٩٣٧) ليبحث التشريع الخاص بالجرائم المختلفة وسميت لجنة القانون الجنائي Criminal Law Committee

وكان على رأس لجنة قانون العقوبات الدكتور كارل شيلتر الذي سبق أن كان وزيراً للعدل ورئيساً للمحكمة العليا بجنوب السويد . والدكتور شيلتر صيغ دافع في أبحاث العقاب عامة فضلاً عن أثره المعروف به في تطور نظم العقاب في السويد خاصة .

وقد قدمت اللجنة تقريرها في نهاية عام ١٩٥٦ مع مشروع قانون تقوم وزارة العدل السويدية بدراسة مع المشروع الذي قدمت لجنة القانون الجنائي لاستصدار التشريع اللازم بشأنهما .

المميزات العامة للمشروع :

المشكلة الأساسية التي واجهها المشروع

شروط الاختبار القضائي ومقتى وقرارات المحجز في مؤسسة وغير ذلك مما هو من اختصاص لجنة الإشراف .

التدابير المنصوص عليها في المشروع :

يضع المشروع أمام القاضى ستة أنواع مختلفة من التدابير هذا ما نص عليه من أنواع المعاملة الخاصة في فصل خاص وأحال فيها إلى أوجه الرعاية المنصوص عليها في (١) قانون رعاية الأحداث (٢) قانون مقاومة المسكرات Temperance Act (٣) قانون الصحة العقلية فضلاً عما نظم في هذا الفصل أيضاً من الرعاية الصحية العقلية *open psychiatric treatment* وتشير فيما يلى إلى أهم ما ورد في المشروع خاصاً بكل من التدابير الستة الأصلية فيه :

أولاً : الحكم المشروط Conditional sentence

يمثل نظام الحكم المشروط في السويد إلذار المحكوم عليه بأن يسلك سلوكاً مستقيماً أو يراعى شروطاً معينة في خلال فترة محدودة فإن أخل بذلك أعيدت محاكمته لتوقيع جزاء آخر . ويفصل المشروع بين الحكم المشروط وبين نظام الاختبار القضائي ، ويقصر الشروط التي تفرض في الحكم على بعض أنواع محددة لا تخرج عن :

- ١ - السليق القويم ، ولا يخل بهذا الشرط إلا ارتكاب جريمة جديدة .
- ٢ - دفع غرامة تحدّد في الحكم حتى ولو لم يكن منصوباً على هذه العقوبة في شأن الجريمة موضوع القضية على وجه الخصوص .
- ٣ - دفع التمييز المدنى ، ويبتصر تمكين المتهّم من اللّقاء به أحد مبررات قضاء المحكمة بحكم مشروط لأن احتفاله بحريته يتيح له فرصة أكبر للوفاء به .

ما بين الإيداع في مستشفى للأعراض العقلية والناية الطبية النفسية بغير تحفظ (أى مع الحرية) والوضع تحت الاختبار القضائي ، والحكم بغرامة ، والإفراج غير المشروط . أما إذا كانت حالة المتهّم تتطلب إجراءً أكثر حزماً وكانت جرمته على درجة من الجسامة فإنه يمكن الحكم عليه بالإيداع الوقائي (protective internment) أو بالتدريب الوقائي (protective training) وهو خاص بالشبان إذا كانت سنهم تسمح بذلك .

ويرتبط بفلسفة المشروع من جهة أخرى ويتفق مع احتوائه على «عواقب» لاحتمالات ، أنه وسع من اختصاص بعض السلطات الإدارية في القيام بمسؤولية ترتيب تلك العواقب - وذلك كما في حالة مجالس المؤسسات وصلتها في تقرير الإفراج تحت المراقبة parole ، ومجالس الشبان في شأن المحكوم عليهم من الشبان بالتدريب الوقائي ، ومجالس المحجز الوقائي للشواذ والمالدين ومجالس رعاية الأحداث في سلطاته القريفة التي يتمتع بها في النظام السويدي ، ولجنة الإشراف (supervision committee) التي تقوم بمسبب تنفيذ أحكام الاختبار القضائي (probation) ومراقبة المنرج عنهم (parolees) والتي ينقل إليها المشروع السلطة التي للمحاكم حالياً في تحديد شروط الاختبار القضائي ومراقبة تنفيذها والأمر بتنفيذها . على أنما شرح يراعى دائماً الاحتفاظ بالمعصر القضائي على رأس تلك اللجان أو ممثلاً فيها على الأقل .

ويكفل هذا المسلك في المشروع كذلك ما ذهب إليه من النص على حقوق المحكوم عليهم في اللّقاء في قرارات الجهات المشرفة على تنفيذ التدابير المختلفة التي تمس حالتهم من حيث الإفراج الشرطى والوضع تحت نظام المراقبة (إذا كان الحكم بالسجن) أو من حيث

وكا تشرف على تنفيذ الاختبار التقضائي
« لجنة الإشراف » وعلى نظام الأحداث « لجنة
رعاية العقوبة »، يشرف « مجلس الشباب » على
تنفيذ الأحكام الصادرة بالتدريب الوقائي

رابعاً : الإيداع الوقائي Protective internment

وضع المشروع هذا التدبير ليطبق في
حالات شلوح المقل والمائدين . وقد سبق السويد
أن أصدرت قانوناً خاصاً للشلوح والمائدين في
سنة ١٩٢٧ يحدد تدابير خاصة لكل فئة على
حدة . أما المشروع الجديد فيضع نظاماً واحداً
للفئتين ، هو نظام الإيداع الوقائي الذي يحكم به حل
من ترى المحكمة بالنظر إلى حالته الإجرامية
والعقلية وسلوكه وظروف حياته أنه يلزم إصدار
حكم عليه بغير محدد المدة لمنه من التدرى في
سلوكه إجراء خطير . وتحدد المحكمة حداً أدنى
لمدة الإيداع لا يقل عن سنة ولا يزيد على
اثني عشرة سنة .

ويشرف على تنفيذ أحكام الإيداع
الوقائي « مجلس الإيداع » ولهذا المجلس بالنسبة
للأحكام الصادرة بهذا التدبير ، سلطة مماثلة
لسلطة « مجلس الشباب » في شأن أحكام
التدريب الوقائي .

خامساً : الغرامة

لا يحدث لمشروع إلا تغييراً طفيفاً في
نظام الغرامة . ويمتاز نظام الغرامة السويدي
بوجود ما يسمى « بالغرمة اليومية » (day-fine)
وهو نظام يقصد به التوفيق بين الرغبة في جعل
الغرمة متناسبة مع ثروة المحكوم عليه ودخله
والزاماته أو بين المحافظة على شكلية المساواة
بين العقوبات التي تقع من نفس الجريمة
وبالتناسب مع جسامتها فيحكم في ظل هذا النظام
على متهمين بنفس المدة من « أيام الغرامة »

ثانياً : الاختبار التقضائي Probation

أصبح هذا التدبير في المشروع مستقلاً
عن الحكم المشروط وتأخذ مكانه بين التدابير
المختلفة التي نص عليها - على قدم المساواة
معها باعتباره « عقوبة » من العقوبات التي تترتب
على الأفعال الإجرامية .

وفي المشروع فصوص تسمح للمحكمة بأن
تقضى بإيداع المحكوم عليه في مؤسسة اختبار
(probation institution) مدة شهرين قبل
بده فترة الاختبار وهي ثلاث سنوات ، والفرص
من ذلك هو الحصول في الأحوال المناسبة على
ميزة العقوبة السالبة الحرية لمدة قصيرة وهي تنبيه
المحكوم عليه إلى خطورة ما ارتكب وإعادته
إلى صوابه .

ويتميز هذا التدبير في ظل النظام الجديد
كذلك بأنه فيلجأ إلى الشروط العامة لسلوك المحكوم
عليه المنصوص عليها في القانونين - لا يحدد
القاضي شروط أخرى وإنما يحدد المحكوم
عليه إلى « لجنة الإشراف » السالف الإشارة
إليها - وهذه اللجنة تحدد كل الشروط والأوضاع
التي تقتضيها حالة المحكوم عليه الخاصة . كما
أن لها مدة الاختبار المحددة في القانونين وذلك
في حدود خمس سنوات وما فوق كل ذلك أن تأمر
بحبس المحكوم عليه لمدة لا تقل عن أسبوع ولا
تزيد على أسبوعين إذا رأت أن حالته العقلية
أو ظروفها أخرى تجعل ذلك ضرورياً لتقويمه
وبذلك تقوم اللجنة بوظيفة « محكمة المراقبة »
التي تقوم بها محاكم أول درجة في النظام الحالي .

ثالثاً : التدريب الوقائي Protective training

وهو تدبير خاص للشبان الذين يقل سهم
عن ٢١ سنة ويحل بملك عمل النظام الحالي
لسجون الشبان وهو نوع من العقوبة غير
معدة للمدة .

على أنه يجب الإفراج تحت المراقبة *on parole* بعد مضي خمسة أسداس المدة المحكوم بها وذلك للمحكوم عليهم بستة أشهر فأكثر . كما يمكن النظر في الإفراج عنهم بعد مضي ثلثي المدة إذا رأى ذلك مجلس المؤسسة التي يتخذ فيها الحكم .

ويضع المشروع على عاتق مدير المؤسسة مسئولية إعداد السجين من أول الأمر لمواجهة الفترة التالية للإفراج عنه ، وذلك بأن يبدل الجهد للوصول إلى إيجاد عمل أو وسيلة للمعيشة مناسبة له وتساعد على أن يحيا حياة شريفة . ولدير المؤسسة أن يستعين في ذلك بالأشخاص والمهنيات المتخصصة في هذا الشأن للوصول إلى النتيجة المأمولة .

ويضع كل منهما ميثاقاً يختلف عما يلغمه الآخر متادباً لظروفه الخاصة .

سادساً : السجن

وحدة المشروع نوصي العقوبة السالبة للحرية اللذين يمرنهما التشريع السويدي الحال بين السجن السيطر والسجين مع الأشغال الشاقة واستبدل بهما « عاقبة » واحدة احتفظ لها باسم « السجن » ونص على أن تنفذ في مؤسسة الرعاية الوقائية (*institution for protective care*) وهو الاسم الجديد « للسجن » في ظل المشروع الجديد .

ولا تقل مدة الحكم بالسجن من شهر ولا تزيد على عشر سنين ، أو يكون لدى الحياة .

أنباء موجزة

من السكان ، بينما تبلغ النسبة ٤٢,٨ الوفاة التي ترجع إلى الحوادث ، أما الوفاة بسبب السل فتأتي في المرتبة الثالثة حيث تبلغ ٢١,٣ وقد أوضح هذا الطبيب كذلك أن مجموع حوادث الانتحار في اليابان تبلغ ٢٢ ألف حادثة ، وأن ٢٤٪ منها يرتكبها الشباب في السن التي أشرنا إليها .

وقد قارن بين نسبة الوفاة الراجعة إلى مختلف الأسباب فوجد :

أن الانتحار يأتي في المرتبة الثالثة بالنسبة لأسباب الوفاة محمواً بعد السل والحوادث وذلك لمن تتراوح أعمارهم بين ٢٥ - ٣٤ عاماً .

كما وجد أن نسبة الانتحار تهبط تدريجياً كلما ارتفع السن حتى تصل هذه النسبة إلى

تعالم كوفوشيبوس والانتحار^(١) :

تدل الإحصاءات السنوية في اليابان على أن نسبة الانتحار مرتفعة ارتفاعاً شديداً فن كل ١٠٠ ألف من السكان يقبل على الانتحار سنوياً ٢٤,٢ ، بينما تهبط هذه النسبة إلى ١٠,٢ في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك طبقاً لآخر إحصاءات نشرت . وقد أثار أحد الإحصائيين المعروفين في ميدان الطب العقل بمدينة طوكيو (الدكتور تاكاياما) - آثار الانتباه إلى إحصاءات أخرى أكثر حولا من الإحصاءات السابقة إذ أوضح أن الانتحار هو السبب الأول لوفاة الشباب اللذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٢٤ عاماً ، فإن نسبة الانتحار بينهم تبلغ ٤٠,٨ لكل ١٠٠ ألف

(١) من مجلة « تايم » الأمريكية الصادرة في ٢٦ يناير ١٩٥٩ في باب « الطب » صفحة ٤٤ .

قد حاولوا الانتحار مرة واحدة على الأقل ، إلا أنه يجب أن الأحداث المتطرفين نادراً ما يقبلون على الانتحار أو حتى التفكير فيه وذلك لأنهم يتغنون عن إحباطهم بارتكاب أفعال إجرامية ضد المجتمع .

العدالة الاجتماعية والطب العقلي (١) :

نال الدكتور فيليب روش Ph. Roche جائزة من الجمعية الأمريكية للطب العقل من دراسة في العلاقة بين القانون الجنائي والطب العقل .

وقد نشر هذا البحث بعنوان (عقل المجرم) . وكشف الدكتور روش عن مدى الصراع الذي يحدث حيناً يتقابل القانون كنظام أخلاق والطب العقل كاتجاه علمي في ساحة القضاء .

وكان من بين النتائج التي انتهى إليها الدكتور روش أن وظيفة الطبيب العقل في العدالة الجنائية تحتاج إلى إعادة تأكيدها . وقال إن من الواجب ألا يقتصر دور الطبيب العقل في الفحص أثناء مرحلة المحاكمة ، وإنما يجب أن يمتد إلى كلا المرحلتين السابقة على المحاكمة والتالية .

المرتبة العاشرة من بين أسباب الوفاة لمن تتراوح أعمارهم بين ٥٥ - ٦٤ عاماً .

ويرجع هذا الطبيب الإحصائي أسباب وجود رغبة الموت لدى الشباب الياباني إلى ما تنصف به العقليّة اليابانية التي أثرت فيها تعاليم كوفوشوس ، وهي تعاليم تتصل أكثر ما تتصل بالطاعة العمياء لكبار السن والرؤساء ، ويرى هذا العالم أن هذه التعاليم قد أفستها أسرة نوكوجاوة شوجونات التي حكمت اليابان من ١٦٠٣ - ١٨٦٨ ، بطريقة متعمدة ، وذلك بهدف المحافظة على النظام الطيقي المغلق الجامد .

ويلاحظ هذا العالم أن هذه الطاعة العمياء لا زالت تلقن لشباب اليابان حتى اليوم ، ويقول : بينما تلعب تعاليم كوفوشوس دوراً هاماً كعامل أساسي يؤثر في تكوين اللاشعور لدى الشباب الياباني إلا أنها تتعارض بشدة مع شعورهم بالرغبة في سلوك يتمشى مع منهج الطرق الغربية الحديثة .

ويوضح هذا الطبيب كذلك نقطة بارزة تتصل بظاهرة الانتحار فكما ارتفع مستوى التعليم بين شباب اليابان ، ارتفعت نسبة الانتحار ، وذلك لأن التعليم يساعد على الشعور بالإحباط بصورة حادة ، فقد وجد أن ٤٠ ٪ من طلبة الجامعات والمدارس الثانوية باليابان

الكشف عن بصمات الأصابع

بواسطة اختبار النيهيدرين^(١) :

أمكن لأستاذين في الكيمياء — Oden Bengt Von Hofsten ، Svante أو بسالا بالسويد اكتشاف طريقة جديدة للكشف عن بصمات الأصابع . وهذه الطريقة تعتمد على اختبار مادة النيهيدرين (Ninhydrin) المستخدم في الكشف عن الأحماض الأمينية على ورق الترشيح .

ومنذ اتباع هذه الطريقة يجب استعمال الملقط حتى عليه تجنب حدوث بصمات أصابع غير مرغوب فيها وفي رأيها أن هذه الطريقة ستكون مناسبة للكشف عن بصمات الأصابع على الورق والمواد المشابهة وهو هنا يقدم لنا بعض النتائج التي حصل عليها من تطبيق اختبار النيهيدرين في هذا المجال .

عند تداول قطعة من الورق باليد يترك الشخص بصمات أصابعه عليها وأثر هذه البصمات يعتمد على عوامل كثيرة منها الحال الفسيولوجية للشخص ومدة تماس الأصابع مع الورق أو المواد المشابهة الأخرى وعوامل أخرى غير منظورة . وأن البصمة العادية تحتوي على حوالي ٩٨,٥ - ٩٩,٥ في المائة ماء والباقي مواد عضوية وأخرى غير عضوية ومن الطبيعي أن الماء يتبخر تاركاً خلفه تخليط البصمة التي تحتوي مواد دهنية وأملاح وأحماض أمينية وهذه الأخيرة معروفة بتفاعلها مع مادة

النيهيدرين وتطلى عندئذ لونا أحمر Pink . وإذا كان الورق يحتوي على أحماض أمينية قابلة للذوبان في الماء (وقد وجد فيه حوالي عشرة أحماض أمينية منها على الأقل) لذلك يجب أن يكون الأصبع مبتلا أو أن تكون الورقة متدلة حتى يمكن للأصبع أن يترك بصمة يمكن رؤيتها بوضوح بعد تفاعلها مع مادة النيهيدرين

وتظهر بصمات لأصابع الموجودة على قطعة الورق برشها بمحلول النيهيدرين في الأسيتون (٢ ٪) ثم تجفيف الورقة في فرن حرارة ٨٠ ° مئوية لمدة ثلاث دقائق يسمى اللون الأحمر بمرور الوقت حيث تم عملية الإظهار التي تبلغ أقصاها بعد يوم أو يومين من التفاعل . ويجب عدم لمس قطعة الورق باليد بعد معالجتها بمحلول النيهيدرين حتى لا تتسج بصمات جديدة وهذه الظاهرة معروفة للمشتغلين في فصل الأحماض الأمينية بطريقة الكروماتوجراف وقد لوحظ أنه في حالة وجود أي مذيب مثل الماء فإنه يتكون عند ملاسة الورقة بالأصابع بقع حمراء باهتة بدون خطوط واضحة وكذلك أمكن ملاحظة هذه البقع في حالة ملاسة الورق الجاف .

وقد أمكن إظهار بصمات أصابع على أنواع كثيرة مختلفة من الورق وبعضها لم يس من مدة طويلة . وقد أمكن إظهار البصمات على صفحة من كتاب في القواعد الفرنسية لم يستعمل منذ اثني عشرة سنة وقد أمكن مقارنة البصمات الموجودة به بأخرى حديثة لصاحب الكتاب وكانت المقارنة واضحة .

ينشر هذا الباب تعليقات لأساتذة القانون
الجنائي على أهم الأحكام المتصلة بمقانون
العقوبات ومقانون الإجراءات الجنائية الصادرة
من محاكم الجمهورية العربية المتحدة .

مناط مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة ومبادئ أخرى متصلة بالسببية وتقدير العقوبة

الشغل وتأييده فيها عدا ذلك بالنسبة لهذه
التهمة بلا مصروفات . فقرر المتهمة والنيابة
العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .
وبحسبنا العليا بعد إذ استعرضت واقعة
الدعوى وما قضى به ابتدائياً واستثنائياً على
النحو الأكف ذكره قررت ما يلي ما نقله
بتمامه تقريباً لفرط ما يثيره من مبادئ جنائية
أساسية مما سنحتاج إليه في تعليقاتنا عليه :
« وبما إنه وإن كان الأصل في المسائل
الجنائية أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذي
ارتكبه أو اشترك في ارتكابه متى وقع ذلك
الفعل ، لأن طبيعة المسئولية الجنائية كما هي
معرفة به في القانون - تأبى أن يتحمل المتهم
مسئولية نتائج غير مقصودة للمأثمة - إلا أن
الشروع وقد توقع هونفسه حصول هذه النتائج
وفقاً للمجرى المادى للأمر يخرج عن ذلك
الأصل ويجعل المتهم مسؤولاً عن النتائج المحتملة
لعمله متى كان في مقدوره ، أو كان من
واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة
الفاعل لا بد وأن تكون قد توحيته نحو الفعل
ونواتجه الطبيعية . فخصمت قانون المادة ٤٣ من
العقوبات على ما يأتي « من اشترك في جريمة
فدأه عقوبتها ، ولو كانت غير التي تسد
ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل
نتيجة محتملة للتحرير أو الاتفاق أو

اتهمت النيابة العامة متحماً بأنه :
أولاً : جرح المني عليها عمداً ولم يقصد من
ذلك قتلها بل حقها بمحنة تحوى على مادة
البسطين وهو غير مصرح له بمزاولة مهنة الطب
فخلت لما صدقة عصبية على الوجه المين
بتقريرى الصفة التشريعية والمعامل الكيماوية
عما أدى إلى موتها وكان ذلك مع سبق الإصرار
وثانياً : زاول مهنة الطب بأن أبهى مشورة
طبية ووصف دواء وعالج المني عليها سالفه
الذكر بأن حقها بمحنة تحوى على مادة
البسطين ووضع دواء في أذنها وهو غير مصرح
له بمزاولة هذه المهنة قانوناً وطلبت عقابه بالمواد
١/٢٣٦ - ٢ من قانون العقوبات و ١٠ /
١ - ٣ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ .

وبحكمة بليس الجزئية قضت حضورياً
أولاً ببراءة المتهم من التهمة الأولى . وثانياً بحبس
التهمة شهرين مع الشغل وكفالة ٥٠٠ قرش
لوقوف التنفيل عن التهمة الثانية ونشر الحكم على
نقطة التهمة .

استأنفت النيابة وكلتا المحكومات على
هذا الحكم . وبمحكمة الإستئناف قضت
حضورياً بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به
بالنسبة للتهمة الأولى وبتعليقه بالنسبة للتهمة
الثانية والاكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع

المساعدة التي حصلت .

حساسية المخني عليها ، وهي حساسية خاصة بحجم المخني عليها - كاسته فيه - وليس هناك أية مظاهر خارجية ترم عنها أو تدل عليها - ولم يتحوص لها الطلب حتى اليوم فلا سلطان له عليها ، فسلك المتهم فيها هو مسلوك الطبيب بيمينه ، وما كانت النتيجة لتتنير لو أن الذي تولى إجراء عملية الحقن هو أحد الأطباء فوقه منها بموقف الطبيب أشبه - فهما يتبادلان في علم الاستدلال على وجود تلك الحساسية قبل عملية الحقن ، وفي علم إمكان ملافاة أثرها ، بل وفي علم توقع النتيجة لبعدها عن المألوف الذي يفصح أن يفترض منه توقعها باعتبارها من النتائج المحتملة - متى كان هذا مقروفاً فإن المحكة لا تكون قد أخطأت إذ هي لم تحمل المتهم المسؤولية عن وفاة المخني عليها ، إلا أن هذا النظر لا يترتب عليه براءة المتهم من التهمة الأولى جملة ، بل كل ما ينتج عنه هو أن لا يسأل عن النتيجة وتظل مسئوليته قائمة في خصوص إحداث الجرح البسيط . . . ولذا فإنه يكون من المصين وضماً للأموال في نصابه نقض الحكم في تلك الحدود وموافقة المتهم عن التهمة الأولى بوصفها جنحة ضرب بسيط معاقب عليها بالمادة ١/٢٤٢ من قانون العقوبات .

وما كان هذا كله ، وكانت الجريمةتان قد وقعتا بفعل واحد - وهو إجراء عملية الحقن وإن تلمحت أوصافه القانونية مما يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً لفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة إحداث الجرح فإن نقض الحكم في التهمة الأولى يستوجب إعادة النظر في العقوبة الأصلية المحكوم بها في الجريمة الثانية ، وعلى هذا الأساس ترى المحكة تعليل العقوبة وجعلها الحبس لمدة ثلاث

« وهذه المسادة وإن وردت في باب الاشتراك إلا أنها جاءت في باب الأحكام الابتدائية فدل الشارع بذلك وبعبارة الصريحة المطلقة أنها إنما تقرر قاعدة عامة هي أن تحديد مناهج تقدير الاحتمال إنما يكون بالنظر إلى الجريمة التي اتجهت إليها إرادة الفاعل أولاً وبالذات ، وما يحتمل أن ينتج عنها عقلاً وبحكم المجرى العادي للأموال - هذا النظر يؤكد أنه أن تنصوص على ما جاء في القانون المدني بشأن التصويض لم تغفل للدائن إلا المطالبة بما لحقه من غسارة وما فاتته من كسب بشرط أن يكون هذا نتيجة طبيعية لنسب الوفاء بالالتزام أو لتأخر في الوفاء به (المادة ٢٢١ من القانون المدني) .

« وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النص أنه روعي فيه أن عبارة النتيجة الطبيعية آمن في الدلالة على المقصود من عبارة « النتيجة الحادثة المباشرة » التي استعملها التقنين المصري القديم في المادة ١٢٩/١٧٩ مما مفادها بطريق الاقتضاء أنه إذا كانت النتيجة لا طبيعية ولا محتملة بسبب تدخل عامل شاذ وغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يسأل الجاني إلا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت إرادته إليها إلا أن يفرض الشارع المسؤولية المحتملة فرضاً ويلقبها على عائق المخني بنص صريح كما هو الحال في المواد ١٢٦ ، ١٦٨ ، ٢٥٧ من قانون العقوبات وغيرها .

« وبقي كان هذا مقروفاً وكان الثالث من الأوراق أن وفاة حدثت نتيجة هبوط القلب المفاجيء عقب إعطاء حقنة البنسلين لسبب

بأركانها ، والعلل بأن القانون يعاقب عليها ، وهو ما يعبر عنه بالقصد الجنائي العام .
فهذا الجرح عدلى لا شبهة في ذلك ، ولكن النتيجة التى تحققت ليست هى مجرد المساس بسلامة جسم الجاني عليه أو بصحته ، بل تعدت ذلك إلى وفاته ، رغم أن الجاني لم يرد هذه النتيجة الجديدة ، وإلا لو كان قد أرادها لكأنت الواقعة قتلا عمداً . ولكنه في نفس الوقت لم يحط ليحول وقوع هذه النتيجة وإلا لما أقدم على إسطاء الحقنة ، أو على وجبه عام ارتكاب فعل الجرح أو الضرب .

ونطاق مسئولية المتهم عن النتائج الجديدة في هذا النوع من الجرائم ليس هو ما توقعه فعلا منها ، وما لم يتوقعه . بل إن الشارع جعله مشتملا في هذا النوع الاستثنائي الشاذ من الجرائم عن النتائج المحتملة لعمله متى كان في مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد توجهت نحو الفعل ونتائجه الطبيعية ، على حد تعبير هذا الحكم . أو على حد تعبير الفقه السائد أن المعار ينبغي أن يكون هنا موضوعيا لا شخصيا ، ومطلقا لا نسبيا ، فلا يغفلون من جان إلى آخر . ولكن تشديد المسئولية في هذا النوع من الجرائم بحسب جسامته النتيجة لا يعد تطبيقا لقاعدة عامة ، بل هو استثناء من قاعدة أصلية هي أن الجاني لا يسأل عن نتيجة إلا إذا أرادها فعلا . وإرادة أمر أقوى من مجرد توقعه وتغنى عنه . والاستثناء لا يكون إلا بنص صريح على نحو ما نصت المواد ٤٣ ، ١٢٦ ، ١٦٨ ، ٢٥٧ وهو ما أشار إليه هذا الحكم ، فضلا عن المادة ٢٣٦ التى أرادت لها التنبية أن تحكم واقعة الدعوى ، حين رأت المحكمة العليا أن المادة ٢٤٢ دون غيرها هى التى تحكمها .

ولا كانت المسئولية عن النتيجة المحتملة

شهور عن التمتين . (١)

هذا القضاء لمحتنا العليا يثير المسائل الهامة الآتية :

— نطاق مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة لفعله ، وهل ينضج تقدير هذه النتائج لضابط شخصي أم موضوعي ؟

— تقدير رابطة السببية بين الجرح العدلى والوفاة في جناية الجرح المفضى إليها ، من حيث قيامها أو انقضاءها بتدخل سبب أجنبي هو في واقعة الدعوى القوة القاهرة أو الحادث العجائى .

— تقرير وحدة السببية في التطلعين الجنائي والمضى أم علم وحدتها ؟

— حتى المحكمة العليا في تعديل العقوبة المحكوم بها عند إلغاء الحكم المطعون فيه ولو إلغاء جزئيا بشأن الوصف الإجترابا لاتباع متى كانت العقوبة الأولى تشمل في نطاق الوصف الجديد .

والمبادئ الثلاثة الأولى متصلة بقانون العقوبات ، وأما المبدأ الأخير منها فهو إجرائي صرف . ولا غنى عن التمرس لما جميعها لتقدير قيمة هذا القضاء وهو ما ستفعله تباعا

أولا : نطاق مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة :

جريمة الجرح المفضى إلى الموت جريمة عدلية ، أو هى بالأدق جريمة متعمدة قصد الجاني *délit preter-intentionnel* . والركن المسمى في هذا النوع من الجرائم مزيج من عمد وإهمال . ففيه تنصرف إرادة الجاني ابتداء إلى تحقيق واقعة معينة مع الإحاطة

(١) نقض ٢٥ يونيو سنة ١٩٥٧
مجموعة أحكام النقض السنة الثامنة رقم ١٩٤

ص ٧١٧ .

يكن في وضع الإدراك الآدى أن يتوقعه ،
وإذا أمكن توقعه فإنه لا يمكن مقاومته .
وقد أشار حكم التقص هذا إلى توافر
الركنين المطلوبين في أيهما : وهما عدم إمكان
التوقع من جانب *imprévisibilité* ، وعدم
إمكان الدفع من جانب آخر *irrésistibilité* .
وقد عبر عن استحالة التوقع في واقعة الدعوى
بعدم إمكان الاستدلال على وجود الحساسية
لمادة البنسلين بروكاين قبل عملية الحقن ،
ثم « بعدم توقع النتيجة لبعثها عن المألوف الذى
يصح معه افتراضها . . . » . كما عبر عن
عدم إمكان المقاومة أو الدفع « بعدم إمكان
ملافاة أثر هذه الحساسية . » وأن النتيجة
« ما كانت لتنتج لو أن الذى تولى إجراء
عملية الحقن هو أحد الأطباء ، فوقف المتهم
سها بحرف الطيب أشبه » .

وبذلك يكون هذا الحكم قد أسند الوفاة
إلى سبب أجنبي عن فعل المتهم ، وهو إعطاء
الحقنة بغير أن يكون مرصصاً له في ذلك .
والسبب الأجنبي هنا هو حساسية المحنى عليها
لمادة البنسلين بروكاين ، وهى حساسية طبيعية
ليست من فعل الإنسان ، ولا تنزى إلى خطأ
من المتهم أو من غيره . فهى من صور القوة
القاهرة - أو الحادث الفجائى - لا شبهة في
ذلك من الناحية الفنية . ولذا انتهى الحكم -
على أساس من الصواب - إلى تأييد حكم محكمة
الموضوع بدرجةها في شأن نفي قيام السببية بين
وفاة المحنى عليها ، وبين فعل المتهم رغم أنه فعل
خاطئ لا شبهة فيه من الناحية القانونية
لانتفاء الترخيص المتهم بعمل الحقن ، فضلاً
عن قيامه بوصف هذا الدواء بالذات للمحنى
عليها . ولذا اعتبرت الواقعة جنحة جرح عملى
لاجرح أقصى إلى الموت . ذلك حين أن محكمة
الموضوع - بدرجةها - أغفلت واقعة الجرح
كلية فقصت براءة المتهم من التهمة الأولى ،
وهو ما راجعها فيه المحكمة العليا مصححة هذا

تخضع لضابط الموضوعى العام في تقدير السببية
وهو إمكان التوقع بحسب السير العادى للأمر
فإن السببية تكون في هذا النوع من الجرائم
متوافرة طبقاً لهذا الضابط ، أما إذا انتفت
انفتت أيضاً المشعولة عن النتيجة المشددة
في جرم الضوابط العامة لبقاء السببية أو انقطاعها
وكان انقطاعها في واقعة هذه الدعوى هو
وحده الأمر الذى أدى إلى اعتبارها جنحة جرح
بسيط طبقاً للمادة ٢٤٢ عقوبات ، لا جنحية
جرح مقص إلى الموت طبقاً للمادة ٢٣٦ على
ما أرادت النية وهذا ما يطرق بنا إلى
تناول المبدأ الثانى الذى شيد عليه هذا القضاء .

ثانياً : لماذا انقطعت السببية في واقعة

الدعوى بين الجرح العملى وبين الوفاة ؟

اتخذ الجرح العملى في واقعة هذه الدعوى
صورة إعطاء حقنة الملقى عليها من شخص
غير مرصص له بإعطائها أى خارج نطاق
الإباحة . ثم توفيت المحنى عليها فور أخذ
الحقنة ، ومع ذلك اعتبر القضاء الابتدائى
والاستثنائى والعالى المتهم غير مسئول عن
الوفاة . . . لماذا ؟

العبارات التى استعملها المحكان الابتدائى
والاستثنائى ليست أماناً . أما العبارات التى
استعملها حكم التقص فلا تنصرف إلى شيء قدر
انصرافها إلى توافر القوة القاهرة أو الحادث
الفجائى ، رغم علم المتحدثين عن أيهما صراحة .
واستعملنا حرف العطف « أو » بين القوة
القاهرة والقاهرة والحادث الفجائى ، وبغير تحديد
لأيهما ، على أساس أننا أمل إلى رأى من
يرى أيهما يشيران إلى شيء واحد فحسب لا إلى
شيئين سواء من حيث الشروط المطلوبة فهما
ألم من حيث الأثر المترتب عليهما . فهما
يغلان في النهاية - على حد تعريف الفقيه
للرومان إيليان *Ulpian* - « كل ما لم

ينافره . أو أنه يحسن أن يكون الأمر كذلك . بل إن قضاء الجنائي حين يترجم في ضوابط السببية أيا كان نطاقها نفس الحلول المدققة يكون جديراً بالتأييد لا بالاعتراض . ولو قال بشير ذلك لما تأملت حلوله مع مبادئ الحجية ، وهي صريحة في معنى الربط بين قواعد الإسناد في النطاقين ، لا تترك مجالاً لتأويل مخالف ، مهما تدخل من حويل أجنبية بين نشاط الجنائي والنتيجة المطلوب العقاب عليها .

والربط بين ضوابط الإسناد في النطاقين مما لم يميز هذا القضاء لمحكنتا العليا ، بل كان فيه صريحاً واضحاً عندما أشار إلى المادة ٢٢١ من القانون المدني وإلى ما جاء في مذكرتها الإيضاحية من أنه روي أن عبارة « النتيجة الطبيعية » أسمن في الدلالة على المقصود من عبارة « النتيجة الحالة المباشرة » التي استعملها التفتين المدني القديم في المادة ١٢١ / ١٧٩ ، مما مفاده بطريق الاختصاص أنه إذا كانت النتيجة طبيعية ولا محصلة بسبب عامل شاذ وبغير مألوف بين الفعل والنتيجة فإن الرابطة تنعدم ولا يحال الجنائي إلا عن جريمة الضرب أو الجرح وحدها التي اتجهت إرادته إليها ولعل هذا القضاء من أوضح الأحكام الجنائية في التصير عن رغبة الربط بين ضوابط الإسنادين الجنائي والمدني .

رأياً : هل كان في محله تعديل العقوبة

المحكوم بها ؟ .

إذا كان هذا القضاء لمحكنتا العليا قد تم تناقيداً تاماً بالنسبة لأجزائه الثلاثة لاقتفاء الذكر فإنه في جزئه الأخير يبدو في غير محله . فهو قد ألغى حكم البراءة الصادر من محكمة الموضوع بالنسبة لهمة الجرح العمدى ، واعتبر الواقعة جنحة جرح بسيط طبقاً للمادة ١/٢٤٢ من

الخطأ في تطبيق القانون الموضوعي .

ثالثاً : وحدة السببية في النطاقين الجنائي

والمدني أم عدم وحدتها ؟

السببية رابطة مادية أو موضوعية لا تختلف من حيث طبيعتها في النطاق الجنائي عنه في المدني . والقانون المصري لم يترك مجالاً يذكر للاجتهاد في هذا الشأن بعد إذ جعل الحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم المدنية فيما يتعلق بطوق الجريمة وأيضاً استنادها إلى فاعلها (٤٥٦ إجراءات) . يستوى في ذلك إسناد وقوع الفعل المادي إلى فاعله ، أم إسناد النتيجة النهائية إلى هذا الفعل . فالتصير لم يفرق بين الإسنادين في موضوع حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية ، وما كان له أن يفرق .

ولما فإنه إذا فرض أن حكمت المحكمة الجنائية باعتبار وصف الواقعة جرحاً بسيطاً ، وأدانت المتهم بهذا الوصف نافية لتوافر السببية بين الجرح والوفاة مثل توافر القوة القاهرة أو الحادث الفجائي كما حصل في واقعة الدعوى هنا ، تعذر على المحكمة المدنية أن تعارض في ذلك وتعتبر المدعى عليه مسئولاً عن وفاة المني عليه ، فتخفى بالتصويص على هذا الأساس الجديد ، لأن من رآها مثلاً هو علم توافر أيهما في نفس واقعة الدعوى . والحل لا يتغير أيضاً إذا قرر القاضي الجنائي قيام السببية بين الجرح والوفاة مثل انتفاء أحد شرطي القوة القاهرة أو الحادث الفجائي . فلا يمكن للقاضي المدني أن يقتضى على خلاف ذلك ، ويقرر انتفاء السببية لتوافر شرطي القوة القاهرة أو الحادث الفجائي .

فرض كهذا يكنى - على صورته لقول بأنه لا محل للتقرير بأن لقانون المدني في شأن السببية حكم ، ولقانون الجنائي حكم

الحل الأسمى للعقوبة فيها عن هذه المادة الأخيرة بفقرتها .

وثانها جواز الجمع فيها بين الحبس والعقوبة حين لا يجوز ذلك طبقاً للمادة ٢٤٢ . بل إن الجمع بين الحبس والعقوبة في المادة ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ وجوب في المود فإذا روي أن المتهم كان قد أدين فعلاً أمام محكمة الموضوع بدرجة بالوصف الأشد ، وقدرت له العقوبة على هذا الأساس لتبين أن نقص الحكم في هذه الحدود في غير محله ، بما ترتب على ذلك من إعادة المحاكمة العليا النظر في العقوبة المحكوم بها ، وتقدير عقوبة جديدة ولا شك أن هذا الخطأ أدى إلى أن يكون خطأ مادياً ، فهو لا يمثل مسألة غلطية ولا يتضمن مهلاً^١ ، على أية حال .

ثانياً : أن نظرية العقوبة المبررة *La peine* استثنائية حسبما أشارت إليها المادة ٤٣٣ إجراءات - وطبقاً للحدود التي رسمها قضاء النقض المستقر - كانت تكفي وحدها لسهولة دون إعادة تقدير العقوبة ، حتى مع التسليم جدلاً بسلور خطأ من محكمة الموضوع في تطبيق القانون .

في واقعة هذه الدعوى قضت المحكمة الاستئنافية بتعديل الحكم الابتدائي القاضي بحبس المتهم شهرين مع الشغل إلى شهر واحد مع الشغل . وذلك عن تهمة تعاطي مهنة الطب على خلاف القانون . وهذه العقوبة كان يمكن الحكم بمثلها لو كانت محكمة الموضوع قد طبقت المادة ١/٢٤٢ دون المادة ١٠ من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ - وفي تقدير هذه العقوبة لم تتعد محكمة الموضوع لا يجد أدنى منها من الزول عنه ، ولا يجد أقصى منها من تجاوزه ، بل كانت بعيدة عن الحدين سأ فلا محل لأن يقال من ثم إن المحكمة العليا أن تعيد النظر في تقدير العقوبة المقضى بها

قانون العقوبات وهو ما لا اعتراض لنا عليه ، ولكنه استلزم بمقتضى إلى القول بأن جنحة الجرح البسيط هذه ، وبنسبة مزاولة مهنة الطب على خلاف القانون ، قد وقعتا بفعل واحد هـ إجراء عملية الحقن وإن تعددت أوصافه القانونية مما يقتضي اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها طبقاً للفقرة الأولى من المادة ٢٢ من قانون العقوبات وهي هنا عقوبة إحداث الجرح - فإن نقص الحكم في التهمة الأولى يستوجب إعادة النظر في العقوبة الأصلية المحكوم بها في الجريمة الثانية . وعلى هذا الأساس ترى المحكمة تعديل العقوبة وجعلها الحبس لمدة ثلاث شهور عن التهمتين^٢ . وهذا الجزء الأخير من الحكم قد جانب الصواب فيما يلي :-

أولاً : أنه مع التسليم بأن فعل إصطاد الحقنة لسيئ عليها يكون حالة تعدد معنوي ، أو تعدد أوصاف قانونية على حد تعبير الحكم ، بين جريمة تعاطي مهنة الطب على خلاف القانون وجريمة الجرح المبدئي ، فتكون المبررة بالنال بالوصف الأشد طبقاً لما نصت عليه المادة ٢٢/١ عقوبات - إلا أن الوصف الأشد هو وصف تعاطي مهنة الطب على خلاف القانون - لا وصف إحداث الجرح المبدئي ، هل غير ما ذهب إليه الحكم . فعقوبة الجرح المبدئي طبقاً للمادة ١/٢٤٢ التي طبقها المحكمة العليا هي الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات . حين أن عقوبة ممارسة مهنة الطب بغير ترخيص هي - طبقاً للمادة العاشرة من القانون رقم ٤١٥ لسنة ١٩٥٤ - الحبس مدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تزيد على مائتي جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين . فالعقوبة الأخيرة أشد من الأولى لسببين ، أولاً ارتفاع الحد الأقصى للحبس فيها عن الحد الأقصى في المادة ٢٤٢ فقرة أولى وارتفاع

(م ١٢٢/ع ١) . فقل أى أساس يعاد
تقدير العقوبة المحكوم بها استئنافياً مع أنها
على أية حال مبررة بل من النصين . النص
الذى طبق فصلاً ، والنص الذى كان ينبغي
تطبيقه حسبما انتهى إليه هذا القضاء ؟ . . .
فإعادة تقدير العقوبة بصورة هذا القضاء
تبدو لنا محل نظر - إن تشديداً أو تخفيفاً -
وسواء أكان الظن من النيابة وحدها ، أم منها
ومن المتهم معاً .

رؤف عبيد

أستاذ بكلية الحقوق جامعة عين شمس

استئنافياً ، فجعلها ثلاثة بشهور بعد شهر
واحد .

ولا يرد على هذا بأنها أصبحت بعد نقض
الحكم - فى حدود ما قضى به استئنافياً من براءة
المتهم عن تهمة الجرح العمدى - إزاء تهمتين هما
هذه التهمة ، وتهمة تعاطى مهنة الطب على
خلاف القانون ، بعد تهمة واحدة محكوم بها
استئنافياً ، هي هذه التهمة الأخيرة . فالحالة
حالة تعدد أوصاف قانونية على ما أشير إليه
ففس حكم النقض ، وما كان يمكن الحكم فيها
على أية حال بأكثر من عقوبة الوصف الأثقل

مجهرات النجوم^(١)

« من الجرائم ما تطوى صفحته بسلور الحكم ومن الجرائم ما تجرى فيه التحقيقات وتصدر الأحكام ولا توضع - مع كل ذلك - كل النقاط على كل الحروف . وهنا في جريمة سرقة بنك البحث كل جهنم وانتهى القضاء إلى حكمه . ولكن السؤال الساخر يتراقص دائماً : ما الذي حدث فعلاً . . وأين الحقيقة ؟ »

وفي دقائق كان الجناة قد استقلوا عربتهم حاملين القيمة الدسمة من المجهرات .
وعاد أغاخان وزوجته إلى الفيليا حيث أبلغوا البوليس تليفونياً بالحدث ، وفي الحال كان بوليس الريفيروا يسد جميع المنافذ حول المنطقة بحثاً عن الجناة إلا أنهم كانوا قد اختفوا تماماً .

وأعاد أغاخان وزوجته تفاصيل ما حدث على مسامع رجال البوليس ، وأعطت البيجوم أوصاف تفصيلية للمسرقات .

وبعد أربع ساعات من وقوع الجريمة عثر البوليس على العربية مهجورة بالقرب من شاطئ البحر في « كان » ، ويدخلها يديه وقفاز يحمل ما يشير إلى أنه بيع في مرسيليا مما قوى الشبهة لدى رجال البوليس في أن الجناة يتجهون إلى عصابة كورسيكية الأصل مقرها مرسيليا يعتقد البوليس أنها ارتكبت خمس سرقات كبرى في الريفيروا في العامين السابقين واتجه رجال البوليس أول الأمر إلى اعتقال سائق العربية الكاديلك التي كان يستقلها أغاخان وزوجته وظل يستجوبه أربع ساعات متوالية وأخيراً أطلق سراحه .
وأخذ رجال المباحث الجنائية يعملون طوال

كانت الريفيروا الفرنسية تلهث تحت وطأة موجة عاتية من الحرارة ، عندما كانت إحدى السيارات الفخمة تغادر فيلا « ياكيمور » الفخمة بالقرب من مدينة « كان » ، وتنساب في دلمو صوب الشاطئ .

كانت السيارة تقل أغاخان وزوجته البيجوم في طريقهما إلى مطار « ليس » ، حيث كانا يزعمان السفر على متن طائرة خاصة إلى « دوفيل » لزيارة للتزلج الأكبر لأغاخان وزوجته نجمة السينما الشهيرة « ريتاهيوارث » .

ولم تكن الكاديلك قد قطعت في طريقها أكثر من مائة ياردة ، حين دوى صوت انفجار دلمو ، واستأذ الجو برذاذ أسود كثيف . . . ومن سيارة أخرى انفض أربع رجال يرتدى كل منهم حلة زرقاء اللون ونظارة سوداء ، وكان ثلاثة منهم يحملون بنادق توى ، وأدخلوا سابلون أبواب العربية الكاديلك آمرين سائقها بالوقوف رافضاً يديه إلى أعلى ، وتقدم قائمهم ضابطاً زائد بنفقيه صوب صدر أغاخان محملاً لإياه من إبداء أية مقاومة وأمره بتسليم عليه المجهرات التي كانت تحملها البيجوم والتي تبلغ قيمة محبوبيهما مائتان وثلاثة عشر ألفاً من الجنيهات .

(١) قام بطليخيس وقائع هذه القضية الأستاذ على حسن فهمي الباحث المساعد بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

مباشرة إلى القلعة التي يستأجرونها ، حيث توضع المجهيزات في إزاء مدد لذلك يجب في الحقيقة ، على أن يتركز الجنّة في أماكن مختلفة بعض الوقت حتى تبدأ الأحوال . فعلا تم تنفيذ ذلك ، إلا أن زعيم العصابة هذا عاد بعد يومين ونشأ الحقيقة بحثاً عن الممرقات وأخذها لنفسه دون باقي أفراد العصابة وفر هارباً .

وبعد ساعتين من تلك الاعترافات التفصيلية تمكن البوليس من القبض على « بندي » و « متولبي » ، أما « فسيلفي » و « ليكا » فلم يمتد لها البوليس على أثر .

وكان « ليكا » مروعاً بالخطورة لدى دوائر البوليس فضلاً عن تخصصه في إثبات علم وجوده على مسرح الجرائم التي يتهم بارتكابها ، ففي ١٩٢٤ حكم عليه غيابياً لاستيلائه على سمولة قطار من الذهب تقدر قيمتها بمحلى مائة ألف جنيه ، ولكنه سلم نفسه فجأة إلى البوليس وتمكن من إثبات وجوده بمكان آخر وقت وقوع الجريمة وبذلك أطلق سراحه . وعندما اعتقلته حكومة فيشي خلال الحرب تمكن من الحرب ، ولكنه عاد بعد أيام إلى المعتقل ليساعد على الحرب أحد المعتقلين اللذين ولد بهم صله ويدعى « بيير بيرو » وهو أحد أبطال المقاومة الشعبية أثناء الحرب والذي تولى منصب مدير الأمن قبل حادث السطو على البيجوم بيضه أشهر .

ولكن المسألة التي سيرت البوليس طويلاً ، هي أن الجريمة دبرت - فيما يبدو - على ضوء أدق التفاصيل والبيانات الدقيقة عن تحركات أفغان وبيجاد سفره ، ومن هنا بدأ البوليس أن ثمة مصدرًا متصلًا بأفغان هو الذي زود أفراد العصابة بكافة المعلومات والبيانات .

ولقد دلت التحريات على أن ثمة شاباً فرنسياً من أصل اسكوتلندي وراه تلك الجريمة . وفي ٢٠ يناير ١٩٥٠ تمكن بوليس « ستراسبورج »

الليل في رفع بصمات الأصابع التي وجدت على أبواب القرية ومضاهاتها ببصمات بعض أفراد عصابة مرسيليا المشار إليها . وفي صباح اليوم التالي حضر جورج فالتين رئيس البوليس السري الفرنسي ليشرف بنفسه على التحقيق ، واستدعى سائق القرية الكاديلك وعرض عليه عدة صور لبعض أفراد العصابة ، تعرف عليها .

وفي العاشر من أغسطس أي بعد أسبوع من الحادث أعلن مسؤولا التين أنه تم التعرف على زعيم العصابة ويدعى « روجر سيناندي » وهو شاب فرنسي جرى أسره الذين أصبله الرأس قوى البنية .

ومن المحتمل - نتيجة لتسرب الأنباء إلى الصحافة - أن يكون المتهم قد تمكن من الهرب إلى جنيف حيث وردت بعض الأنباء تفيد ذلك

وسرت عدة شهور دون أن يكون ثمة أمل في القبض على الجنّة . وفي تلك الفترة كان رجال البوليس السري يبدلون جهوداً كبرى ، واستطاعوا - في تكتم شديد - أن يبدلوا علاقاتهم بالكثيرين من أفراد العصابات في مرسيليا .

وفي يناير ١٩٥٠ تمكن البوليس من القبض على « بارتلي روبرتي » و « فرانكو سانا » في إحدى حانات مرسيليا وأفضى المتهمان أسماء زميلتهما لرجال البوليس ، وذكر أن خطة السطو وضمت قبل الحادث بأربعة أشهر ، وأن الجنّة استأجروا ثيلاً تطل على فيلا ياكيمور التي يقطنها أفغان ، وفي الليلة السابقة على الحادث تجمعوا في الفيلا المستأجرة وكانوا

- كما زعموا - « روجر سيناندي » واثنتين من الكورسيكيين هما « جاك بندي » و « بول متولبي » وآخر من مرسيليا يدعى « شارل فسيلفي » والزعيم الحقيقي للعصابة « بول ليكا »

وهو رجل كورسيكي شديد اللباس يتمتع بذلكه حاد ويمزى إليه جميع كافة البيانات والتفاصيل ووضع التخطيط الكامل للجريمة . وكانت خطته تتلخص في عودة الجنّة بعد الحادث

وفي المحكمة أدل «فرانسوا ساذ» بتفصيلات دقيقة عن دوره في ارتكاب الجريمة . وذكر أنه كان من المتفق عليه ألا يلقى أحد أي أذى بأغاخان أو بزوجته ، ولما سئل عما إذا كان قد هدد المحيى عليهم أجاب : « نعم ، ولكن في أدب جم » كما ذكر أنه اضطر إلى إسناد التهمة إلى عدد من زملائه المزعومين تحت تأثير إكراه البوليس .

أما شريكه الأصغر « بارتلى روبرى » فقد أدل بأقوال أثارت القهقش والكثير من الأقاويل حول مسلك البوليس الفرنسى ، إذ قرآن ثمة مفاوضات أجريت - بعد القبض عليه - بين البوليس الفرنسى وبين أفراد العصابة حول استرداد المجهزات . ونزل المسألة التي كانت تحظى باهتمام بالغ من الكثيرين ، هي القبض على الكولونيل واطسون . فهل كان هذا الرجل ذو الماضي المجيد رأساً للعصابة الكورسيكية كما ذكر الادعاء ، أم أن الأمر لا يتخلو من خطأ ارتكبه البوليس بالقبض عليه . ولقد حاول « روبرى » أن يلقى بعض الضوء على تلك المسألة الشائكة إذ أكد أنه ورط « واطسون » باعتراقاته التي أدل بها البوليس تحت الضغط والإكراه ، وأبلى روبرى أسفه لأنه تعرف على صورة واطسون من بين الصور التي عرضها البوليس عليه وذكر أن صورته كانت غير واضحة .

وعتما أدل الكولونيل واطسون بشهادته استعرض أمجاده الحربية وذكر أن ماضيه الحربى يمنه من الاشتراك في مثل تلك الأعمال الإجرامية وأقسم بشرفه العسكرية على صدق ما يقول . ولم ينكر واطسون أن خادماً سابقاً عنده التحقت بخدمة «أغاخان» قبل الحادث ببضعة أشهر وأنه قابليها بالقرب من ثيلا «ياكيمور» قبل الحادث بيوم واحد ، وأنها أخبرته أنها ستفادر إلى دوڤيل في معية

عاصمة الأناضول من القبض على الكولونيل ل. جورج واطسون ، وهو محارب فرنسى في الحسين من عمره ، اشترك مع الخلفاء في غزو شمال أفريقيا عام ١٩٤٢ . وقال عدة أرومة لشجاعته وتضحياته . وذكرت زوجة الكولونيل « واطسون » في التحقيق أنها علمت أن خادماً سابقاً لهم التحق بخدمة أغاخان منذ بضعة أشهر .

وبعد ستة أيام من القبض على الكولونيل « واطسون » تلقى بوليس ماربيليا مكلمة تليفونية من مجهول عثر على أثرها على أكثر من نصف المجهزات المسروقة في أحد أركان إدارة البوليس بماربيليا واتخذت الصحافة من ذلك الحادث مادة لتشهير بسمعة البوليس الفرنسى ، إذ زعمت أن استرداد تلك المجهزات كان بناء على اتفاق وصى سرى بين البوليس من جهة وبين وسطاء العصابة من جهة أخرى ، ولغت الصحافة لصداقة القديمة بين مسيو بيرو مدير الأمن وبين « بول ليكا » زعيم العصابة ، عما أدى بوزير الداخلية إلى إيقاف مدير الأمن عن عمله . كما تمكن البوليس من القبض على « باتستيل » وهو جواهرى وجدت في حوزته ماسة ضخمة اعتقد البوليس أنها من المجهزات المسروقة .

وفي يناير التالى سلم « فينيلوف » نفسه للبوليس ، « فينيلوف » هو أحد أفراد العصابة الذين كان يمد البوليس في البحث عنهم ، إلا أنه سرعان ما أفرج عنه بكفالة بعد سلسلة من الصعقات .

وبعد أربع سنوات تقريباً من أحداث السطوبات محاكمة المتهمين أمام محكمة الخنايا في « إكس آن » ، وكان ثمة ثلاثة مجاكين غيبائياً هم « بول ليكا » زعيم العصابة و « سينافى » و « بول منولوى » . وشهدت البيجوم المحاكمة أما أغاخان فكان قد دعى لشهادة إلا أنه لم يتمكن الحضور لمرضه .

كافة أعماله الرسمية .

وحاول مسيو « بيرو » مدير الأمن السابق أن يتخذ سمته ، فقد مؤثراً جدياً خارج المحكمة : وذكر أنه لم يقصد تمجيد اشتراك « ليكا » في الجريمة ، وإنما قصد أن تمة أتماماً خلقية فاضلة تسود العلاقات بين المجرمين ، وأنه - أثناء اعتقاله - عرف في « ليكا » شخصاً يقلص كلمته .

وفي ١٨ يوليو ١٩٥٣ أصلدت المحكمة حكمها ويقضى ببراءة الكولونيل واطسون و « شارل فينسلي » وحكت غيابياً بالأشغال الشاقة مدى الحياة على « بول ليكا » و « سيناندي » و « موندولين » ، كما حكمت بالأشغال الشاقة لمدة عشرين سنة على « ساذ » و بالأشغال الشاقة لمدة ثمان سنوات على « بندق » و بالسجن ست سنوات على « روبرق » و لمدة خمس سنوات على « باتسنيالي » .

وأعلنت المحكمة أنه لا يوجد تمة ما يشير إلى أن مسيو « بيرو » مدير الأمن كان وراء الحادث .

ولكن هل يمكن القول أن حوادث القضية انتهت عند هذا الحد ؟ الواقع أن أحداً لا يستطيع القول بهذا إذ أن ظهور زعيم المصاية أو أى من المتهمين الآخرين قد يثير وقائع ذات أهمية بالغة .

أخاغان يوم الحادث إلا أنها لم تذكر له شيئاً عن الرحلة . وذكر الكولونيل « واطسون » أنه ليس من المستبعد أن يكون بعض أفراد المصاية قد سمع ما دار بينه وبين الخادم من حديث .

وعندما بدأ شهادة البيجوم أشارت إلى « فرانسوا ساذ » وذكرت أنه هو الذى أخذ منها حقيبة المجهيزات ، وفقت البيجوم ما ذكره الدفاع من أن الرجال الثلاثة كانوا يستعملون بنادق خشبية مقلدة .

وعندما جاء دور شهادة مسيو فالتين رئيس البوليس السرى ، حدث ما لم يكن متوقفاً إذ « لبيم مسيو فالتين رئيسه السابق » مسيو « بيرو » هجوماً عنيفاً واتهمه بأنه المنظم الرئيسى للمصاية كما أفهمه بأنه يتعامل فى السوق السوداء ، وأكد أن يلقى المجهيزات التى لم ترد فى حوزة مسيو « بيرو » لا « بول ليكا » .

وكانت فضيحة كبرى وأذن الموقف بالانفجار ، وقام مسيو « بيرو » وأكد أن مسيو « فالتين » يكيل له التهم لأنه لم يوافق على اعتماد نفقات البوليس السرى للباهظة ، ولم ينكر « بيرو » أنه فعلاً يعرف « بول ليكا » جيداً وأن « ليكا » يعرف معنى الشرف كما لا يعرفه « الشرفاء » . وهنا ثار الحاضرون ، بل إن القاضى نفسه لم يستطع أن يثني امتناعه . وفى نفس الليلة أصدر وزير الداخلية قراراً بإيقاف مسيو « بيرو » عن

Table II.

To show the number of venereal disease admitted
to Kasr El Aini Hospital in the last four years

<u>Disease</u>	<u>1953</u>	<u>1954</u>	<u>1955</u>	<u>1956</u>
Chancre	4	3	5	9
Secondary early syphilis	9	7	5	15
Chronic syphilis	20	14	32	51
Ch. gon.	126	115	50	236
Non specific Urethrites	205	396	432	316
Lymphogranuloma ven.	—	1	—	1
Chancroid	—	1	1	2
Percentage of W R +	10%	9%	12.9%	14%

Table I.

To Show The Percentage of W R + Cases in the
Last Five Years

V. D. CLINIC	1932			1933			1934			1935			1936		
	No. of cases ex- amined	No. of W R +	Per- centage	No. of cases ex- amined	No. of W R +	Per- centage	No. of cases ex- amined	No. of W R +	Per- centage	No. of cases ex- amined	No. of W R +	Per- centage	No. of cases ex- amined	No. of W R +	Per- centage
Port Said	1870	227	12 %	2668	535	18 %	2901	321	14 %	2494	364	15 %	4077	765	18 %
Minya	1963	174	14.18%	1562	222	16.9 %	1283	133	11.7%	1427	106	8.4%	2339	170	8.04%
Subag	2012	362	14 %	2466	536	21 %	2866	546	19 %	3322	509	15 %	2505	403	15 %
Gulsa	1091	165	15 %	1349	133	9 %	1262	73	6 %	1029	76	7.2%	1669	123	7.5 %
Suez	1395	333	26.7 %	1948	410	23.9%	1008	233	23 %	1037	262	25.2%	1024	294	28.7 %
Hod el Marout/Cairo	2808	322	11.5 %	2817	605	1.5 %	2134	209	9.8%	1749	300	20.7%	1721	165	9.5%
Anyout	3008	698	13 %	5343	959	18 %	4163	792	19 %	3711	474	12 %	3826	492	15 %
Tanta	2431	321	13 %	2606	451	17 %	2339	330	13 %	3116	412	13 %	2816	285	10 %
Matrouh	1533	335	22.9 %	1537	346	22.2 %	1359	227	16.9%	1880	266	15.7%	2030	310	15.2%
Damanhour	1205	270	22.4 %	2315	206	8.9%	1633	237	14 %	2725	282	10.2%	2388	183	6 %
Aswan	1376	191	12.1 %	1944	84	5.7 %	1233	235	19 %	1543	278	18 %	1404	223	16 %

problems with their children. It is quite possible for a girl to reach womanhood without any acquaintance with sexual libido, pregnancy, menstrual cycle and its relation to the sexual impulse. The whole problem requires laborious studies on scientific basis to clarify the fundamental causes of prostitution.

Fortunately the National Institute of Criminology is studying the problem of prostitution from its social, physical and mental points of view. Collaboration of sexologists with the institute is cordially encouraged.

I suggest that certain measures should be taken to minimise the risk of spread of infection of venereal diseases.

These measures may be classified to :

A. MEDICAL

1. Mass improved serological tests must be done and especially to prostitutes arrested.
2. Positive cases must be energetically treated.
3. Contacts must be traced, examined and treated if necessary.

B. EDUCATIONAL

1. Doctors should be encouraged to specialise in venereal diseases and post graduate studies must be available to them.
2. Allocation of enough funds for sex-education and research work on sexology and venereal diseases.

C. SOCIAL

The collaboration of the venereal specialists with the National Institute of Criminology to solve the problem of Clandestine prostitution.

and hence the well known observation nowadays met with, that penicillin has lost most of its magic effect against venereal diseases. Prostitutes also use penicillin to hide the apparent signs of the disease so that they will be able to carry on with their profession. Clinical examination of such a prostitute will not reveal in the majority of cases, the presence of the disease and thus repeated clinical, bacteriological examinations must be done before excluding venereal infection. To confirm the above mentioned observations the venereal section in the Faculty of Medicine Cairo University with the collaboration of the Venereal Department in the Ministry of Public Health, has made statistics (Table I and II) which definitely show that the decline in the incidence of venereal diseases in Egypt has definitely stopped and on the contrary there is a tendency to rise again. This is the present situation of the incidence of venereal diseases in the country. The arrest in the decline and the increase in the number of venereal diseases lately observed have their significance. Venereal diseases might flare up at any moment. It seems that syphilis is preparing for a deadly blow in the second round of the fight and we must be prepared from now to combat this obstinate enemy and to try to eradicate venereal diseases from the country.

I believe that the problem of prostitution must have the upperhand in our anti-venereal campaign. Writers on the subject of prostitution in the past have differed widely in their attempts at arriving at a definition of what constitutes a prostitute. Some of them classed as prostitutes all women who were guilty of intercourse out of wedlock. Nowadays prostitution is defined as the habitual yielding by a woman of her body to several men in succession for money. Realizing the fact that a prostitute constitutes a potential focus for the spread of venereal diseases, social workers are concentrating their efforts on studying the problem in detail. Investigations are made to solve the problem on scientific basis.

I believe that lack of sexual education is one of the fundamental causes of prostitution. A good deal of the disastrous results of prostitution can be avoided if sexual education is given to children at the proper age and in the proper way. In the upbringing and education of children sex has always presented a problem of such immensity. The problem is that sex cannot be ignored. The danger associated with the denial of the importance of sex education is the risk of it being turned into wrong channels. In our country, with so relatively few exceptions, people do not discuss sexual

PROSTITUTION AND VENEREAL DISEASES

A. F. BAGAB

Professor of Venereal Diseases
Faculty of Medicine, Cairo University.

Prostitution in the past was regulated and controlled by the state. Regular medical inspection was performed for the detection of venereal diseases. Any prostitute who was found infected was retained and treated in hospital. Lately official prostitution has been abolished, but prostitution still exists. It exists not because it is impossible to suppress it in the sense that murder, robbery, or infanticide is suppressed, but because no really thorough attempt has ever been made at its suppression. Clandestine or secret prostitution is more dangerous than official prostitution. Most venereal specialists expected a sharp rise in the incidence of venereal diseases after the abolition of official prostitution in Egypt. The introduction of penicillin in the treatment of venereal diseases has changed the aspect of the problem. It was thought beforehand that venereal diseases are going to be eradicated from the country within few years from the introduction of penicillin in the treatment of venereal diseases. Actually there was a sharp decline in the incidence of venereal diseases during the years 1951 and 1952. Acute syphilis became rare, and acute gonococcal urethritis diminished.

Unfortunately however this decline did not continue in the following years, and now after seven years of laborious fight against venereal diseases, reports from all over the world indicate that there is a general rise in the incidence of venereal diseases. Acute syphilis started to reappear and acute urethritis is continuously increasing. It seems that secret prostitution plays a very important role in the spread of the infection. Realizing the value of penicillin in the treatment of venereal diseases secret prostitutes started to treat themselves, without any medical supervision. The result was that under such incomplete treatment the symptoms of the disease disappear but the disease will remain dormant and hidden in her tissues. Thus the prostitute will constitute a potential danger and a permanent source of infection. If such a prostitute transfer the infection to a male partner, the infecting microorganisms are found to be resistant to treatment,

organisation méthodologique de la criminologie inspirée par celle de la médecine. Comme en médecine, on retrouve en criminologie la distinction bien connue entre les disciplines fondamentales et la clinique. Les disciplines fondamentales de la criminologie (biologie, psychologie, sociologie criminelles) sont utilisées par la criminologie clinique dans le cadre de la pénologie pour faire diminuer les délits comme la clinique médicale utilise la biologie, la physique, la chimie et l'hygiène pour faire diminuer les maladies.

• • •

البحث في الجريمة

من الانجاء العلمى الى الانجاء الاكلينيكى

للاستاذ جاك بيناتيل

السكرتير العام للجمعية الدولية للعلوم الجنائية

وقد وضع منذ وقت مبكر أن هذا التنسيق يجب أن يبدأ في مرحلة البحث نفسه بحيث يقول الباحثون المنتهون إلى هذه العلوم القيام بالبحث على مستوى الفريق مما يسهل العمل في مرحلة مقارنة النتائج وتنسيقها .

وظهر بعد ذلك أن هذا النوع من البحث يستدعي عملاً إكلينيكيًا يتناول الحالات نفسها بادئاً بمرحلة الملاحظة ثم مرحلة التفسير التي تسمح بالتشخيص واقتراح العلاج ثم مرحلة التجريب التي تؤدي إلى اختبارات مدى صحة التشخيص والعلاج .

لقد تبلور الاتجاه العلمى في دراسة الجريمة في فروع ثلاثة من العلم هي : البيولوجيا الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي وهي تستند إلى العلوم الأساسية البيولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع . وكل من هذه الفروع تسمى الجريمة من وجهة النظر التي يختص بها .

وقد ظهرت الحاجة إلى إيجاد التآلف بين هذه الاتجاهات العلمية الثلاثة بحيث تنسق النتائج التي تفرع عنها كل منها وتواجه بعضها البعض الآخر وتقارن في سبيل الوصول إلى فهم متكامل للمشكلة .

l'accent sur "la nécessité de traiter l'examen du criminel, comme l'examen d'un sujet quelconque pour lequel un médecin doit donner un avis. Cet avis comporte un diagnostic, un pronostic et éventuellement un traitement. C'est ce qu'il est constant d'appeler la clinique"¹.

La criminologie clinique s'organise méthodologiquement à la façon de la clinique médicale. Mais elle n'est pas une clinique médicale, elle est une clinique multidisciplinaire dont le but ultime est le reclassement social des délinquants.

Pratiquement, c'est l'intégration de l'examen médicopsychologique et social dans le cadre de la pénologie qui permet à la criminologie clinique de se réaliser. "Les sciences pénitentiaires a noté M. Paul Cornil, procèdent par expérience pratique... Les administrateurs pénitentiaires travaillant en contact direct avec les individus qu'ils traitent, sont obligés de modifier leurs méthodes selon les résultats qu'ils obtiennent et qu'ils constatent sous une forme tangible"². Au demeurant, la situation de traitement pénal et pénitentiaire constitue une situation analogue à une situation de laboratoire, et, de ce fait l'expérimentation est naturelle en criminologie.

Mais, jusqu'à ces derniers temps, une telle situation expérimentale n'a pu être expédiée que superficiellement, puisqu'aussi bien on avait négligé le travail préliminaire, d'observation et d'interprétation cliniques. Observation et interprétation assurées en ayant recours à la méthode clinique sont indispensables pour que l'expérimentation pénale et pénitentiaire puisse avoir une signification.

En bref, la criminologie appliquée s'efforce sur la base d'un examen médico-psychologique et social (*observation*) de dégager les données susceptibles de permettre un diagnostic criminologique, un pronostic social, un traitement (*interprétation*). Alors la porte sera ouverte à la mise en oeuvre du traitement (*expérimentation*), où l'interprétation sera vérifiée et contrôlée. Ce contrôle et cette vérification réalisées par une observation continue se prolongeant tout au long de l'œuvre de traitement permettront parfois de formuler une nouvelle hypothèse, qui, engendrera l'exécution d'un nouveau traitement et ainsi de suite.

Ainsi, l'existence de la criminologie appliquée suppose une

(1) G. Heuyer. Le problème du pronostic en criminologie. Conférences du Ier Cours International de Criminologie p. 189 et s.

(2) P. Cornil. Message. Revue Internationale de Droit Pénal. 1954. P. 9.

des délinquants et la prévention du crime. Mais force est de reconnaître que, jusqu'à ces derniers temps, les solutions apportées à ces problèmes ont été inspirées par des considérations n'ayant avec les données de la criminologie scientifique qu'un lien assez lâche.

Lorsqu'on aborde ces problèmes on rencontre inévitablement la science pénitentiaire. Ce terme de "science pénitentiaire" apparaît, spontanément aux alentours de 1880. Jusqu'alors on rencontre surtout, les expressions d'études, systèmes, questions pénitentiaires. Les Congrès Pénitentiaires Internationaux de Londres (1872) et de Stockholm (1878), ceux de Rome (1885), Saint Pétersbourg (1890), Paris (1895), Bruxelles (1900), Budapest (1905), Washington (1910), Londres (1925) ont prouvé la vitalité de la science de l'emprisonnement.

Cette science de l'emprisonnement ou science pénitentiaire ne devait pas tarder à s'élever au rang de pénologie ou science de la peine. La transformation se fit insensiblement au cours des Congrès Internationaux. Elle fut consacrée à Prague en 1930, où le Congrès prit le nom de Congrès Pénal et Pénitentiaire. Ce nom fut gardé par les Congrès de Berlin (1935) et La Haye (1950) organisés par les soins de la Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire.

A l'heure actuelle une nouvelle évolution s'amorce mais n'est pas achevée. La Commission Internationale Pénale et Pénitentiaire, organisme intergouvernemental chargé d'assurer la permanence des Congrès Internationaux et l'exécution de leurs vœux, a été absorbée par la Section de Défense Sociale de l'Organisation des Nations Unies. Ce service international a organisé en 1955 à Genève un Congrès Mondial sur la prévention du crime et le traitement des délinquants et édité une Revue Internationale de Politique Criminelle. Ces réalisations attestent qu'un courant nouveau traverse ces matières sous l'influence de la criminologie scientifique.

La question qui se pose aujourd'hui est de déterminer la nature du lien qu'il faut nouer entre la criminologie scientifique et la pénologie. Ce lien, c'est la criminologie clinique ou criminologie appliquée qui va le fournir.

4. La clinique (du grec cliné lit) — écrit M.D. Lagache — c'est à la lettre l'art d'examiner le malade au lit, de poser un diagnostic et un traitement²¹. De son côté M.G. Heuyer met

(1) D. Lagache. Psychologie clinique et délinquance juvénile. Revue de l'Education Surveillée No. 3 juillet-août 1946, p. 30 et s.

fournies par les criminologies spécialisées dans le cadre d'ensemble de la criminologie synthétique. Il s'agit dans cette perspective de coordonner, comparer, confronter les résultats obtenus dans chaque discipline fondamentale. Pour ce faire, l'on s'efforce généralement de rapprocher les données dégagées par les criminologies spécialisées en ce qui concerne les manifestations, les causes, les conséquences et les remèdes de la criminalité.

Il est certain que le travail ainsi effectué a surtout une valeur propédeutique, pour reprendre une formule du criminologue italien A. Niceforo. Mais la qualité des synthèses ainsi effectuées dépend étroitement de l'habileté technique des auteurs. En fait, le plus grand arbitraire préside à la détermination des données sélectionnées dans les diverses sciences criminologiques. Elle est largement tributaire des traditions nationales et des tendances personnelles des auteurs.

Mais, quelles que soient les imperfections des solutions adoptées, ce qui subsiste, en dépit de la facilité des critiques qui peuvent être dirigées contre ces tentatives, c'est l'affirmation d'une orientation générale tendant à dépasser les horizons limités des criminologies spécialisées, à exprimer concrètement la complexité et l'unité profondes de l'objet de la criminologie. Le crime est commis et la réaction sociale est subie par le même homme criminel.

Il est rapidement apparu qu'il ne suffisait pas d'ébaucher, à partir des disciplines fondamentales, une criminologie synthétique. L'idée a été avancée que la recherche scientifique en criminologie devait elle-même être placée sous le signe de la synthèse, afin de faciliter les systématisations ultérieures. Pour promouvoir une collecte des matériaux de base dans une perspective synthétique, on a songé à l'organisation d'un travail en équipe au niveau des disciplines fondamentales.

Dans ce travail en équipe, a précisé le II^{ème} Congrès International de Criminologie (Paris 1950) "les chercheurs des diverses disciplines unissent leurs efforts d'investigation portant sur un problème précis, chacun apportant sa compétence spécialisées pour l'aborder et tous les membres de l'équipe se mettent d'accord sur une division du travail et sur des principes de base".

Ce travail en équipe est essentiel pour "la fertilisation mutuelle des idées" qui ne saurait être obtenue par le travail individuel. C'est dire, que les spécialistes des diverses disciplines ne deviennent, en vérité, des criminologues que sur le plan de la synthèse.

3. Ces études de criminologie scientifique ne sauraient se désintéresser des problèmes sociaux impliqués par le traitement

d'Anthropologie Criminelle disparurent avec la guerre, mais la Belgique sauva la criminologie de langue française par sa Revue de Droit Pénal et de Criminologie. Mais il fallut attendre vingt ans pour que le problème criminologique fut à nouveau posé sur le plan international. C'est en 1934, en effet, que M. Benigno di Tullio créa la Société Internationale de Criminologie. Le Ier Congrès International de Criminologie eut lieu à Rome en 1938.

Le mouvement criminologique ne devait pas être toutefois totalement arrêté pendant la guerre 1939-1945. Parallèlement au Ier Congrès International de Criminologie s'était tenu à Buenos-Aires en 1938 le Ier Congrès Latino-Américain de Criminologie. En 1941, le IIème Congrès Latino-Américain de Criminologie eut lieu à Santiago. Puis en 1947 s'ouvrait à Rio de Janeiro le Ier Congrès Pan-Américain de Criminologie où M. Benigno di Tullio lança, pour la première fois, l'idée d'un Institut International de Criminologie et où M. Leonidio Ribeiro fit admettre qu'un IIème International de Criminologie devait être organisé à Paris. Pendant que l'organisation de ce IIème Congrès International se poursuivait, un IIème Congrès Pan-Américain de Criminologie eut lieu à Mexico en 1949¹.

Le même année à Paris la Société Internationale de Criminologie devait être réorganisée. L'année suivante se tint à la Sorbonne le IIème Congrès International de Criminologie, sous la présidence de H. Donnedieu de Vabres, et la création d'un Institut International de Criminologie fut alors décidée. La nomination d'une commission scientifique internationale de criminologie et l'organisation de Cours Internationaux de Criminologie constituent les premières pierres de cet édifice. Il a été officiellement consacré à Londres en 1955, à l'occasion du IIIème Congrès International de Criminologie. La Société Internationale de Criminologie publie, par ailleurs, un Bulletin.

2. La criminologie scientifique est constituée par le faisceau des sciences criminologiques ou criminologies spécialisées. Elles se sont individualisées en tant que biologie criminelle, psychologie criminelle, sociologie criminelle, dans le cadre de la biologie, de la psychologie, de la sociologie générales.

Ces disciplines fondamentales de la criminologie scientifique n'étudient chacune dans son domaine propre qu'un des aspects du crime et des réactions qu'il entraîne. Aussi bien, depuis longtemps, s'est-on préoccupé de regrouper les données analytiques

(1) L. Jimenez de Asua, *Tratado de derecho penal*. Tome II p. 261 et s.

DE LA CRIMINOLOGIE SCIENTIFIQUE A LA CRIMINOLOGIE CLINIQUE

Par

JEAN PINATEL

Secrétaire Général de la Société Internationale
de Criminologie

1. "Une science — disait Joly qui fut le premier professeur de science criminelle et pénitentiaire de l'Université de Paris — se fonde sans la permission de personne"¹. De fait, la criminologie s'est fondée sans la permission de personne grâce aux travaux de trois savants italiens : Cesare Lombroso (1836-1909), médecin militaire d'origine juive, créateur de l'anthropologie criminelle dont l'ouvrage "L'homme criminel" paru en 1876 est fondamental, Enrico Ferri (1856-1929), professeur de droit et sociologue, auteur de la fameuse "Sociologie Criminelle" parue en 1881 sous le titre "Les nouveaux horizons du droit pénal" Raffaele Garofalo (1851-1934), magistrat dont la "Criminologie" publiée en 1885 est célèbre.

Cette science jeune a déjà une histoire, attestée par le développement depuis 1885 des Congrès Internationaux d'Anthropologie Criminelle, ce terme d'anthropologie criminelle adopté pour rendre hommage à Lombroso a recouvert, en fait, tous les aspects scientifiques de l'étude du phénomène criminel. De même les Archives d'Anthropologie Criminelle publiées à Lyon par Lacasagne ont été de véritables Archives de Criminologie.

Aussi bien jusqu'en 1914, la criminologie s'est-elle développée sous le nom d'anthropologie criminelle à travers les Congrès de Rome (1885), Paris (1889), Bruxelles (1892), Genève (1896), Amsterdam (1901), Turin (1906), Cologne (1911). La guerre de 1914 devait interrompre ce mouvement.² En France, les Archives

(1) H. Joly. Rapport au Congrès Pénitentiaire International de Saint Pétersbourg, 1890 Actes, Tome 2, p. 459 et s.

(2) Le VIII^{ème} Congrès International d'Anthropologie Criminelle devait se tenir à Budapest du 14 au 20 septembre 1914. Parmi les thèmes qui devaient être traités, on relève celui de "L'état dangereux du point de vue médical et juridique", avec comme rapporteurs : A. Schaffenburg (Cologne), Comte de Glaspach (Prague), O. Kinberg (Stockholm), Friedmann (Budapest). Voir Revue de Droit Pénal et de Criminologie (1914-1919) p. 565.

THE NATIONAL INSTITUTE OF CRIMINOLOGY — CAIRO.

BOARD OF DIRECTORS

Chairman

Mr. Hussein El-Shafci *Minister of Social Welfare and Labour.*

Members

Mr. Hafiz Sabeck *General Prosecutor.*

Mr. Aly I. El Zamzamy *Director-General, Administration of Courts,
Ministry of Justice.*

Mr. Ibrahim Mazhar *Assistant Under-Secretary of State,
Ministry of Social Welfare and Labour.*

Mr. Abd El-Aziz Mcfreh *Deputy-General, Department of Public
Security, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad Z. Shoukry *Director-General, Prison Department,
Ministry of the Interior.*

Dr. Mahmoud M. Moustafa *Dean of the Faculty of Law, Cairo
University.*

Dr. Aly A. Rashed *Professor, Faculty of Law, Ein Shams
University.*

Dr. El-Said M. El-Said *Rector of Cairo University.*

Mr. Mahmoud I. Ismail *Counsellor, High Court of Cassation.*

Mr. Mohamad Fathy *Professor, Institute of Criminal Science,
Cairo University.*

Dr. Mohamad Zaki *Ex. Director-General, Identification De-
partment, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad M. Khalifa *Counsellor, Director of the National
Institute of Criminology.*

<p><i>Editor-In-Chief</i> Ahmad M. Khalifa <i>Director, The National Institute of Criminology</i></p> <p style="text-align: center;">*</p> <p><i>Executive Officer</i> Mohsen A.E. Ahmed <i>The Technical Secretary of the Institute</i></p>	<p>The National Review of Criminal Science 15, Kasr-el-Aly Str., Garden City, Cairo</p> <p style="text-align: center;">* *</p> <p><i>Issued three times yearly</i> March-July-November</p>	<p>Annual Subscription <i>Three issues</i> Fifty Piasters</p> <p style="text-align: center;">* * *</p> <p><i>Single Issue</i> Twenty Piasters</p>
--	--	--

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
**The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo**

RESEARCH

Urbanization and Crime in Egypt
Les Auteurs des Incendies Volontaires

ك. د.

ARTICLES

- | | |
|---|-------------------------|
| Features of Contemporary Penal System | <i>Dr. A.A. Rashad</i> |
| The Psychology of Handwriting | <i>Dr. A. El Sheraf</i> |
| Extreme Response Sets and Delinquency II. | <i>Dr. M.J. Sousif</i> |
| De la Criminologie Scientifique à la Criminologie
clinique | <i>M. Jean Pinatel</i> |
| Prostitution and Venereal Diseases | <i>Dr. A.F. Ragab</i> |

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المعهد القومي للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

وضع العمل في السجن من الاقتصاد القوي
صور إجرام الأحداث في مصر

المقالات

الدكتور محمد سليمان

الدكتور أحمد الشريف

الدكتور زكريا العاصي

فئات الدم الأربع الأصلية

سيكولوجية الخطوط العربية والخطوط اللاتينية

طريقة لتقدير كميات أشباه القلويدات السامة

والمخدرة في عينات حالات التسمم

الأبواب

دراسات . آراء . كتب . أبناء . أحكام . جرائم



المعهد القومى للبحوث الجنائية القاهرة

مجلس الإدارة

الرئيس :

السيد الوزير حسين الشافعى

الوزير المركزى للشئون الاجتماعية والعمل

الأعضاء :

- ١ - النائب العام الأستاذ حافظ سابق
 - ٢ - متنبو وزارت الشئون الاجتماعية والعمل والمدل والداخلية اللواء عبد العزيز مفرح
 - ٣ - وكيل وزارة المدل المساعد للطب الشرعى
 - ٤ - المدير العام لمصلحة السجون
 - ٥ - المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية
 - ٦ - متنبو الجامعات
 - ٧ - أعضاء بمصتقم الشخصية
 - ٨ - مدير عام المعهد
- المدير العام لإدارة المحاكم بوزارة المدل
وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل
الوكيل العام للأمن العام بوزارة الداخلية
- الأستاذ علي إبراهيم الزمى
الأستاذ إبراهيم مظهر
الأستاذ عبد العزيز مفرح
-
الأستاذ أحمد زكى شكرى
.....
- الدكتور محمد محمد مصطفى
الدكتور على أحمد راشد
الدكتور السيد مصطفى السيد
الأستاذ محمد إبراهيم اسماعيل
الأستاذ محمد نصحي
الدكتور محمد زكى
الأستاذ أحمد محمد خليفة
- عبد كلية الحقوق - جامعة القاهرة
الأستاذ بكلية الحقوق - جامعة عين شمس
مدير جامعة القاهرة
مستشار محكمة النقض
الأستاذ بمعهد العلوم الجنائية - جامعة القاهرة
المدير العام لمصلحة تحقيق الشخصية سابقاً

<p>الاشترك السنوى خمسون قرشاً مصرياً عن ثلاث أعداد</p> <p>شهر العدد عشرون قرشاً مصرياً</p>	<p>المجلة الجنائية لقومية ٥ اشباح القصر العالى - جمارك بيتى - القاهرة</p> <p>تصدر ثلاث مرات فى العام مارس . يوليو . نوفمبر</p>	<p>رئيس التحرير أحمد محمد خليفة مدير المعهد</p> <p>سكرتير التحرير دكتور محسن عبد الحميد السكرتيرة لى للنقد</p>
--	--	--

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

مبحث : صفحة

وضع العمل في السجون من الاقتصاد القوي ١٤٩

صور إجرام الأحداث في الإقليم المصري ١٧٧

مقالات :

فئات الدم الأربع الأصلية ١٩١

سيكولوجية الخطوط العربية والخطوط اللاتينية ٢١٣

طريقة لتقدير كميات أشباه القلوويات السامة والمخدرة في عينات حالات التسمم ٢٩٤

دراسات :

المسئولية الجنائية والحالة العقلية ٢٦٣

كتب :

التنشئة في المدينة ٢٧٣

كتب ونشرات أهديت للمعهد ٢٧٧

أنباء :

مؤتمرات وفلوات علمية ٢٧٨

أنباء مميزة ٢٧٩

أحكام :

المسئولية الجنائية عن أخطاء المدم والبنه ٢٨٢

جرائم :

خطأ مفاجئ منجمع ٢٨٩

وضع العمل في السجن من الأخصاء القوي وسكافاة المسجونين على عمليهم

قام بهذه الدراسة كفريق أعضاء قسم بحوث
العقاب بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

أولاً - أهداف العمل في السجن المصرية ونظمه وبرامجه
المتبعة في سبيل إحياء عمل السجن :

تهدف برامج العمل المتبعة في سجون الاقليم المصري حالياً إلى تحقيق غرضين
أساسيين :

الغرض الأول : ينصب على تنفيذ نصوص قانون العقوبات تلك النصوص
التي ما زالت تأخذ بفكرة العمل العقابي المرقق والمذل واعتباره جزءاً لا يتجزأ
من العقوبة .

الغرض الثاني : يدور حول محاولة إيجاد أنواع من العمل المفيد هدفها
إحياء عمل المسجونين عن طريق استخدامهم في أداء أنواع متعددة من الصناعات
والحرف والأعمال الزراعية وأعمال الصيانة والإعاشة لسد احتياجات السجون
والمسجونين ولتدريبهم وإعدادهم لمواجهة أعباء الحياة بعد تركهم السجن وعودتهم
إلى مجتمعاتهم .

بالنسبة للغرض الأول فإن قانون العقوبات ينص في المادة ١٤ منه
على وجوب تشغيل المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة في أشق الأشغال التي
تعيها الحكومة مدة حياته إذا كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إذا
كانت مؤقتة .

وتعني المادة ١٥ من قانون العقوبات المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة
من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم، والنساء من مثل هذه الأعمال الشاقة
التي قصد بها مجرد الإيلام البدني ، إذ تنص على قضاء هؤلاء مدد عقوباتهم

في أحد السجون العمومية حيث يكلفون بالأعمال التي يقوم بها المحكوم عليهم بعقوبة السجن .

وتنص المادة ١٦ والمادة ١٩ من قانون العقوبات على وجوب تشغيل المحكوم عليه بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس مع الشغل داخل السجن أو خارجه في الأشغال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه .

وجاءت المادة ٦٦ من لائحة السجون الصادرة في عام ١٩٠١ تنص على أن أنواع الأشغال التي يشتغل فيها المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل تكون بقرار يصدر من وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحقانية ولقد صدر هذا القرار في ٢٤ يونيو ١٩٠١ ونص فيه على أن الأشغال في السجون على ثلاث درجات سواء للمحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل .

ولقد حدد هذا القرار أشغال المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة على الوجه التالي :

الدرجة الثالثة : المحاجر والنحت والشحن والتفريغ ونقل الأحجار والأتربة والرمال وتكسير الزلط ورفع المياه بالشواذيف أو السواقي وغرلة الغلال وتخزينها.
الدرجة الثانية : تكسير الأحجار وصنع الجير والطوب وعجن الخبز وغسل الملابس والحدادة والنسيج والبناء وتنظيف حجرات السجن وغيرها .
الدرجة الأولى : فلاحه البساتين وتنظيف الأحواض والحياكة والنجارة والخراطة والسمكرية والسروجية ونقش الصوف والمكوى وتبييض النحاس والنقش والسبك وما أشبهه .

كما حدد هذا القرار أشغال المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل على الوجه التالي :

الدرجة الثالثة : نقل الأتربة وجلب المياه بالمضخات وتكسير الأحجار وزراعة الجنائن وغسل الملابس وطحن الحبوب ونقل الأحجار والجير والرمل وعمل الجير والحمة والنسيج .

الدرجة الثانية : كالحدادة والبناء والنجارة والصياغة وشغل الجوارب والمنافض واللبد وما شاكلها .

الدرجة الأولى : الخياطة وغزل الصوف والطهي وكى الملابس وتجليد الكتب والأشغال الخفيفة بالحدائق ونظافة الشبايك ومساعدة المرضى بالمستشفى . . إلخ ومن الملاحظ أنه قد روعي في اختيار معظم الأعمال التي يكلف بها المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة وكذا المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو عقوبة الحبس مع الشغل ، وخاصة أعمال الدرجة الثالثة ، تحقيق الهدف المقصود من المادة ١٤ من قانون العقوبات . ولذلك جاءت تلك الأعمال ذات طبيعة عقابية قاسية تسبب للمسجونين الكثير من الإرهاق والإيلام البدني . كما أن قسوة تلك الأشغال لا ترجع فقط إلى ما تنسم به من إرهاب وإيلام جسدي ولكن قسوتها ترجع بالمثل إلى ما يتعرض له المسجونون من أخطار غير محدودة نتيجة القيام بها . وإلى أن هذه الأعمال وغيرها من أعمال الدرجتين الأخيرتين يتم بوسائل بدائية تجعل القيام بها نوعاً من أنواع التعذيب الصارخ ، هذا علاوة على أن الأعمال المخصصة للمحكوم عليهم بعقوبة السجن والحبس مع الشغل لا تختلف كثيراً عن الأعمال التي يقوم بها المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة وخاصة في الدرجتين الثانية والأولى .

كما أن هذه الأشغال في مجموعها لا يتضمن تنظيم برامجها - فيما مضى - أى معنى تأهيلي لها . سيما وأن بعضها لا يحتاج إلا إلى مجهود بدني فقط ، ولا تحقق لا الفائدة الربوية ولا الفائدة الإنتاجية الاقتصادية السليمة بالقياس إلى ما تتكلفه من مجهود بشري ضخم وإلى ما تحققه الشركات والأفراد الذين يقومون بنفس الأعمال خارج السجن من أرباح نتيجة لاستخدامهم الآلات الميكانيكية وتنظيمهم للعمل على أسس سليمة .

كما يتبين بوضوح اتجاه قانون العقوبات نحو أخذه بمبدأ العمل العقابي بصورته البدائية التقليدية من نص المادة ١٩ منه التي جعلت الحبس على نوعين : حبس بسيط وحبس مع الشغل - إذ يعنى ذلك جعل العمل صورة من صور تغليب العقوبة .

ولما كانت الأهداف التي تهدف إليها برامج التشغيل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالقيم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السائدة بالمجتمع بمعنى تغيرها تبعاً لتغير تلك القيم لذلك فإن تقصينا تلك البرامج من الناحية التطبيقية يشير إلى أن الأنماط العقابية الصرفة التي كانت تسير عليها في السجون المصرية منذ نصف

قرن مضى قد أخذت تبتعد تدريجياً عن قسوتها السابقة تبعاً لتغير قيمنا الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ؛ حتى إننا نجد أن السجون قد أخذت تبتعد تدريجياً ببرامج تشغيل مسجونيه عن بعض تلك الأعمال التي لم يكن يقصد بها سوى الإيلام البدني، كما أدخلت بعض الأعمال التي لم يكن لها وجود من قبل على الرغم من اضطرابها إلى الإبقاء على أشغال المحاجر وأعمال النحت والشحن والتفريغ . . . إلخ لإصرار المشرع المصري على الإبقاء على عمل المسجون كجزء لا يتجزأ من العقوبة . كما نجد أن مصلحة السجون قد أخذت تهمل تدريجياً الكثير من برامج العمل التي لم يعد لوجودها من معنى ، مثال ذلك جلب المياه بالمضخات وإدارة السواقي بدل اللواب وصناعة اللب . . . إلخ وجاءت نصوص لائحة السجون الصادرة بالقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ خير دليل على ما سبق التنويه عنه .

وعلى العموم فإن برامج العمل التي يلحق بها نزلاء السجون قد أصبحت خلال السنوات الأخيرة قاصرة على :

أولاً : بالنسبة لمن يلحقون بالدرجة الثالثة الإدارية :

يعمل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الملحقين بالدرجة الثالثة في الأشغال الآتية وما يماثلها :

(١) أشغال المحاجر والنحت . (٢) الشحن والتفريغ .

(٣) عمل الجير . (٤) استصلاح الأراضي البور والأعمال الزراعية .

ويعمل المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو الحبس مع الشغل الملحقين بالدرجة الثالثة بالأشغال الآتية أو ما يماثلها :

(١) الحفر واستصلاح الأراضي والأعمال الزراعية . (٢) البناء وأعمال

العمارة . (٣) الشحن والتفريغ . (٤) المغسل . (٥) أعمال الخبز .

(٦) النسيج . (٧) المعاونة في مكافحة الأمية . (٨) الأشغال الخارجية .

ثانياً : بالنسبة لمن يلحقون بالدرجة الثانية الإدارية :

يعمل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الملحقين بالدرجة الثانية في الأشغال الآتية وما يماثلها :

(١) تكسير الأحجار للنحت . (٢) أشغال الخبز . (٣) المفسل .
(٤) الحدادة . (٥) النسيج . (٦) البناء وأعمال العمارة . (٧) نشر
الأخشاب . (٨) المخازن . (٩) المصبنة .

ويعمل المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو الحبس مع الشغل الملحقين بالدرجة الثانية في الأشغال الآتية أو ما يماثلها :

(١) الحدادة . (٢) البناء وأعمال العمارة . (٣) النجارة .
(٤) الأحبال . (٥) السروج . (٦) النقش . (٧) الصباغة .
(٨) النسيج . (٩) عمل المقاطف والحصر والأكياس . (١٠) عمل
القورش . . . (١١) أعمال الخبز . (١٢) المعاونة في مكافحة الأمية .
(١٣) الأشغال الخارجية .

ثالثاً : بالنسبة لمن يلحقون بالدرجة الأولى الإدارية :

يعمل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة الملحقين بالدرجة الأولى في الأشغال الآتية وما يماثلها :

(١) الجنانين . (٢) أعمال النظافة الداخلية . (٣) التريزة .
(٤) النجارة . (٥) الخراطة . (٦) السمكرة . (٧) الغلايات .
(٨) السروجية والخزنجية . (٩) نقش الصوف . (١٠) الخوص والحصر .

ويعمل المحكوم عليهم بعقوبة السجن أو الحبس مع الشغل الملحقين بالدرجة الأولى في الأشغال الآتية أو ما يماثلها :

(١) التريزة . (٢) غزل الصوف . (٣) المطايخ . (٤) كي
الملابس . (٥) أعمال النقش . (٦) التجليد . (٧) أشغال الجنانين .
(٨) أعمال النظافة الداخلية . (٩) النسيج . . (١٠) المعاونة في مكافحة
الأمية . (١١) الأشغال الخارجية .

ويجوز تشغيل مسجونى الدرجة الثالثة في أى عمل من أعمال الدرجتين

الثانية والأولى إذا دعت حاجة العمل إلى ذلك باعتماد من مدير عام السجن .
والمسجونون أرباب السوابق في السجن العمومية متساوون مع غيرهم من
المحكوم عليهم بالسجن أو بالحبس مع الشغل في الأشغال التي تطلب منهم ،
غير أنهم لا يلحقون ببعض الأشغال التي يخشى من استخدامها لإمكاناتها
وأدواتها فيما يضر بأمن السجن والتحفظ به .

أما المحكوم عليهم بالحبس البسيط فلا يشتغلون إلا في تنظيف الغرف
المخصصة لهم ، ويجوز إعفاؤهم من ذلك أيضاً تبعاً لعاداتهم وأحوالهم المعيشية
خارج السجن ، على أن يدفع الواحد منهم مقابل ذلك خمسة قروش يومياً ،
كما أنه يجوز تشغيلهم في الأشغال التي تتفق مع حالتهم متى طلبوا ذلك .
والمحبوسون احتياطياً يتساوون مع المحكوم عليهم بالحبس البسيط في الأشغال .
ويعني جميع المسجونين إجمالاً في أيام الجمع والأعياد والعطلات الرسمية من
جميع الأشغال إلا ما كان منها خاصاً بالنظافة وإعداد الطعام .

هذا ولم يقتصر التطور والتغير على ما سبق الإشارة إليه ولكنه امتد بالمثل
— من الناحية العملية — إلى طريقة إلحاق المسجونين بالدرجات الثلاث لبرامج
العمل المتنوعة كما امتد إلى مدد بقاء المسجون بها فتغيرت مع تغير القيم الاجتماعية
والثقافية والاقتصادية فبعد أن كان المتبع أن يترك إلحاق المسجون بالعمل كلية
في يد مدير السجن أو مأموره وفق احتياجات ومقررات الورش وأشغال السجن
المختلفة دون نظر إلى رغبة السجين وميوله أو عمله السابق أصبح تصنع المسجونين
يتم اليوم عن طريق لجنة خاصة تراعى في قراراتها إلحاق المحكوم عليهم في
الصناعات التي كانوا يزاولونها أو يرغبون في تعلمها على قدر المستطاع عملياً .

وبعد أن كان المتبع قديماً أن يلحق السجين بعد الحكم عليه بأشغال الدرجة
الثالثة فالثانية ويمكث كل منهما ٣٧٥ يوماً إذا كان محكوماً عليه بالسجن
أو بالحبس مع الشغل ، وأربعة أمثال هذه المدة إذا كان محكوماً عليه بالأشغال
الشاقة ثم يلحق بالدرجة الأولى ويبقى بها حتى تنتهي مدة حكمه ، وبعد أن كان
تعيين نوع العمل الذي يكلف به المسجون متروكاً لتقدير مدير السجن وحده
وحاجة الورش المختلفة للأيدي العاملة من المسجونين ، كما سبق أن نوهنا ،
أصبح المتبع عملياً وجوب أن يمضي المحكوم عليه بالحبس مع الشغل في الدرجة
الثالثة مدة سنة كاملة ثم ينقل إلى الدرجة الثانية ويقضى بها سنة أخرى ، وبعد

ذلك ينقل إلى الدرجة الأولى .

أما المحكوم عليه بعقوبة السجن فيجب أن يمضى فى الدرجة الثالثة مدة تعادل ربع مدة الحكم بحيث لا تقل عن سنة ولا تزيد عن ثلاث سنوات ثم ينقل إلى الدرجة الثانية ويقضى بها سنة واحدة وبعد ذلك ينقل إلى الدرجة الأولى .

أما المحكوم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة فيستمر فى الدرجة الثالثة ربع المدة المحكوم بها عليه على ألا تقل عن سنتين ولا تزيد على أربع وبعد انقضائها ينقل إلى الدرجة الثانية ويستمر فيها ثلاث سنوات ثم ينقل بعدها إلى الدرجة الأولى كما ترك تعيين نوع العمل إلى لجنة خاصة تراعى العمل الذى كان يزاوله المسجون قبل سجنه والعمل الذى يرغب فى تعلمه واحتياجاته السجن وذلك على قدر المستطاع عملياً ، مع مراعاة القيود الإدارية الموضوعة لإلحاق المسجونين بالأعمال التى ما زالت تقوم أساساً على طول مدة الحكم وعدد السوابق واحتياجات السجن أكثر من قيامها على أساس رغبة المسجون وقدراته وميوله واحتياجاته للافتقار إلى جهاز سليم للتصنيف العلمى .

هذا ومن المعلوم أنه لا يمكن أن يسند إلى المسجون أى عمل إلا إذا كان متفقاً مع حالته الصحية أى أن الدرجات الثلاث السابقة الذكر لا تطبق عليه إلا إذا كان صحيح الجسم قوى البنية .

ومع أن الفرق لا يكاد يكون كبيراً بين الأعمال المخصصة للمحكوم عليه بالأشغال الشاقة والمخصصة للمحكوم عليه بالسجن أو بالحبس مع الشغل ، فإنه يجوز تشغيل الأول فى أشغال الآخر متى رأى ذلك طبيب السجن .

وإجمالاً يمكن القول بأن المشرع المصرى قد أخذ أخيراً فى هجر فكرة العمل العقابى بصورته التقليدية التى لم تكن تبغى سوى الإيلام والإيذاء متوسماً فى ذلك قواعد الإصلاح المعاصر وما اتفق عليه من توصيات فى مؤتمر جنيف عام ١٩٥٥ ، تلك التوصيات التى تعتبر قواعد للحد الأدنى فى معاملة المسجونين ، وأصبح يرى وجوب جعل العمل أداة للتنشئة الاجتماعية وتأهيل المسجون وإعدادة مهناً لكسب عيشه بعد إخلاء سبيله . ولذلك نجد هذا الاتجاه واضحاً فيما جاء بالمذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم المسجون إذ نصت على أن « شغل وقت المسجون داخل السجن أمر بالغ الأهمية إذ به يتم التحكم فى توجيه نشاطه وتصعيد رغباته المكبوتة وتعويدته على التألف

الاجتماعى ، بل إن حرمان المسجون من العمل يزيد فى شقائه وينخر فى كيانه وبياعد بينه وبين المجتمع .

غير أن هذا الاتجاه المحمود لم يجر بعد مجرى التنفيذ لعدم صلور اللائحة الداخلية لهذا القانون .

ومما يزيد هذا الاتجاه الجديد تأكيداً ما استقر عليه رأى اللجنة القائمة الآن بتعديل قانون العقوبات من إلغاء عقوبة الأشغال الشاقة والأخذ إلى حد كبير بمبدأ توحيد العقوبات السالبة للحرية .

أما بالنسبة للغرض الثانى الذى تهدف إليه برامج العمل بالسجون فعلى الرغم من أن عنصر العقاب ما زال ملموساً إلى حد ما فى كثير من تلك البرامج عملاً بالنظرية القديمة التى تقول بأنه ما دامت إحدى وظائف السجن هى العقاب والردع وجب أن يكون العمل شاقاً وملاً وكرهاً ، إلا أن الاتجاه الذى أخذ يسيطر تدريجياً على المشرع وعلى المسئولين بالسجون قد عمل على اندثار تلك النظرية شيئاً فشيئاً وأصبح عنصر التقويم والتأهيل هو العنصر السائد اليوم مما دفع القائمون على أمر السجون إلى محاولة العمل على أن تجمع برامج تشغيل المسجونين بين الإنتاج والنفع وبين التدريب على أعمال قد يستفيدون منها بعد إخلاء سبيلهم . وعلى هذا الأساس قام نظام الدرجات الإدارية الثلاث وربط بينها وبين برامج الأعمال التى يكلف بها نزلاء السجون (وفق ما سبق إيضاحه عند الكلام عن الغرض الأول) . وعلى هذا الأساس أوجد فى كل سجن ورشة أو أكثر للإنتاج وتدريب المسجونين على صناعات وحرف يدوية وميكانيكية مختلفة كالغزل والنسيج وأعمال الغززية والمكوجية والنجارة والحدادة والبرادة وأعمال السباكة والخراطة وعمل الماشى وصناعة الأحذية . . . إلخ كما تبع لكل سجن تقريباً قطعة من الأرض الزراعية يقوم المسجونون بزراعتها لإنبات ما يحتاجه كل سجن من خضر ويبيع الزائد للجماهور .

وجاء نص المادة ٢٠٦ من النظام الداخلى للسجون الصادر عام ١٩٢٥ مؤيداً لهذا الاتجاه التقويمى التأهيلي إذ تقرر هذه المادة أن المسجونين الذين ليست لهم سوابق ، والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل أو بالسجن لمدة أكثر من سنة

يلحقون بحرف في ورش السجون تتفق مع حالة معيشة كل منهم . كما أن الكتاب اللورى رقم ٤١ (إدارة شئون المسجونين) بتاريخ ٣١ مارس سنة ١٩٥٣ الصادر لجميع السجون والليانات الذى وحدت بمقتضاه نظم تصنيع جميع فئات المسجونين أوجد من القواعد ما يضمن تعلم المحكوم عليهم المدد طويلة صناعة أو حرفة يتعيشون منها بعد خروجهم من السجون، وعهد باختيار نوع العمل الذى يكلف به السجين إلى لجنة خاصة تراعى قدراته وميوله وعمله السابق واحتياجات السجن ما يؤيد أيضاً هذا الاتجاه . وكذلك فإن فترة الانتقال التى نصت عليها المادة ١٨ من القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ والتى تقضى بأنه إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه فى السجون على أربع سنين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال وتحدد اللائحة الداخلية مدة هذه الفترة وكيفية معاملة المسجونين خلالها ، وتهدف من بين ما تهدف إليه فترة الانتقال هذه إلحاق المسجون بعمل يتناسب مع ما كان يزاوله بالخارج قبل سجنه بقدر الإمكان وفى هذا ما فيه من إحياء لعمل السجين أضف إلى ذلك ما تسعى إليه مصلحة السجون حالياً من محاولات لتنظيم ورشها ومصانعها ومزارعها وبرامج العمل فيها تنظيمياً يتمشى مع الأسس المعترف بها فى تنظيم وإدارة الورش والمصانع والمزارع بالمجتمع الحر حتى لا يجد المخرج عنهم صعوبة فى الحصول على أعمال يتعيشون منها ، وحتى يصبحوا مصدراً لأيد عاملة جديدة تساهم فى بناء الاقتصاد القومى . وذلك على الرغم من الصعاب المالية التى تعترضها لتحقيق ما تسعى إليه .

وعلاوة على كل ذلك فإن كثيراً من السجون المصرية قد خطت خطوات واسعة نحو التطور ببرامج الهوايات إلى برامج للتدريب والتأهيل تساهم مساهمة ملموسة فى الاستحواذ على اهتمام وميول الكثير من المسجونين وتقدم بالكفاية المهنية التى تساعد على كسب معاشهم فى المجتمع من طريق شريف . وتستعين إدارات السجون فى تحقيق هذه الغاية بالفنيين من المصلحة ومن بعض الهيئات الأخرى كالجامة الشعبية ومن بين تلك الأعمال والحرف التى أوجدت كهوايات ، واستخدمت كأداة للتأهيل المهنى ، حرفة النقش على النحاس والخشب والتطعيم بالصدف وتجليد الكتب وعمل الألبومات وصناعة الجلود وتصليح الساعات وصنع لعب الأطفال والرسم بالزيت وصناعة الأثاث المعدنى وميكانيكا السيارات وصناعة البلاستيك والكتابة على الآلة الكاتبة ونحو ذلك .

وإجمالاً يمكن القول بأن برامج العمل بسجون الإقليم المصرى تقوم أساساً وفق نظام يجمع بين نظام الاستهلاك الحكوى State use system ونظام الاستهلاك العموى Public account system بمعنى أن الدولة تشتري المواد الأولية وتكلف المسجونين بصناعتها تحت إشرافها لغرض إنتاج منتجات خاصة باستهلاك السجون واستهلاك بعض الجهات الحكومية الأخرى، وعرض بعض تلك المنتجات فى السوق الحر لبيعها للجمهور. ولذلك روى فى تنظيم وتوزيع الأعمال التى يكلف بها نزلاء السجون أن تحقق نوعاً من الاكتفاء الذاتى للمصلحة عن طريق صناعة ما تحتاج إليه المصلحة وفروعها وما يحتاج إليه النزلاء والموظفون من ملابس وأدوات أخرى منوعة ، وإنتاج بعض ما تحتاج إليه المصالح الحكومية الأخرى من منتجات ، وكذا إنتاج وعرض منتجات محددة فى السوق الحر لاستهلاك الجمهور . ونظمت ورش السجون ومصانعها بما يتمشى مع هذا الاتجاه . كما يظهر هذا الاتجاه واضحاً بالنسبة لنواحى النشاط الزراعى الذى يقوم به المسجونون فنجد أن زراعة الخضروات والمحاصيل موجودة فى جميع السجون تقريباً لسد حاجة تلك السجون منها وبيع الفائض للموظفين والجمهور .

وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم برامج الأعمال الإنتاجية التدريبية التى يقوم بها نزلاء السجون المصرية إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : خاص ببرامج الأعمال الصناعية أو شبه الصناعية .

القسم الثانى : خاص ببرامج الأعمال الزراعية .

وتشتمل برامج أعمال القسم الأول على غزل الخيوط ، وصناعة النسيج ، وأعمال التريزة ، وصناعة الصابون ، وصناعة قطع غيار الآلات الميكانيكية ، وأشغال الحدادة ، والبرادة والخراطة والسمكرة ، والنجارة ، والسروجية والأحذية ، وصناعة المكائس والمماشى والأبسطة الليف ، وصناعة الأحجار . . . ونحوها ، ولقد بلغ الإنتاج من تلك الصناعات خلال عام ٥٧ / ١٩٥٨ وقيمتها بالجنيهات المصرية على الوجه التالى :

١ - صناعة غزل الخيوط القطنية بمصنع الغزل بالقناطر الذى ينتج الخيوط التى تستعمل بورش النسيج بالسجون ولقد أنتج المصنع

١١٣٥٠٠ كيلو جراماً من خيوط المغزل قيمتها ٥٣٣٥٤ جنياً مصرياً .

٢ - صناعة النسيج بورش السجون لنسج الأقمشة من الخيوط التي ينتجها مصنع الغزل لاستعمالها في عمل ملابس المسجونين ولقد بلغ إنتاج ورش النسيج ٨٢٠٧٤ متراً قيمتها ١٤٦٥٥ جنياً مصرياً وذلك بخلاف ما تنتجه هذه الورش من أقمشة وفوط وبشاكير تباع للجمهور بغرفة المبيعات .

٣ - صناعة الرززية التي تشتمل على تفصيل وحياكة ملابس المسجونين الداخلية والخارجية وملابس الحراس والجند والمرضين بورش الرززية بالسجون ، ولقد بلغ إنتاج هذه الورش ١٠٦٨٦٩ قطعة من ملابس المسجونين ، ٢٢٧٠٣ قطعة من ملابس الحراس والجند والمرضين قيمتها جميعها ٤٦٩٥٦ جنياً مصرياً .

٤ - صناعة النجارة التي تتضمن تشغيل جميع ما يلزم المصلحة وفروعها ووحدات التعليم بها من أثاث ومكاتب وما أشبه ، بورش النجارة بالسجون المختلفة ولقد بلغ إنتاج هذه الورش ٦٣٢٩ قطعة أثاث من مكاتب ودواليب ... إلخ قيمتها ٥٢٠٥ جنياً مصرياً .

٥ - صناعة الجلود التي تشتمل على صناعة السروج وصناعة الأحذية والشنط والمحافظ والمهمات الجلدية الأخرى وتتضمن قيام ورش السجون بصناعة كل ما تحتاج إليه المصلحة من سروج لحيواناتها وكذا ما تحتاجه المجالس البلدية والمصالح الأخرى ، والقيام بصناعة المهمات الجلدية اللازمة لرجال المصلحة العسكريين وأحذيتهم وأحذية المسجونين ، كما تقوم تلك الورش بصناعة الحجاب والمحافظ والأحذية لبيعها في السوق الحر عن طريق غرفة المبيعات بالمصلحة وقد بلغت قيمة المنتجات الجلدية ٧٣٣٩ جنياً مصرياً .

٦ - صناعة الصابون ويقوم مصنع الصابون التابع للمصلحة بصناعة الصابون العادى والمالح اللازم للجيش، وكذلك الصابون اللازم للمسجونين والعساكر والجمهور ، ولقد بلغ إنتاج مصنع الصابون ١٤٨٠ طناً من الصابون النوع قيمتها ٦٤٠٨٤ جنياً مصرياً .

٧ - صناعة المماسح والأبسطة الليف، وتقوم ورش السجون بصناعة الأبسطة

الليف وبماسح الأرجل للمصالح الحكومية وللجمهور ، ولقد بلغ إنتاج هذه الورش ٣١٠٦ متراً من الأبسطة الليف و ١٢٩٧ مساحة للأرجل للمصالح الحكومية و ٥٣٣ متراً من الأبسطة الليف للجمهور قيمتها جميعها ٩٣١٣ جنيهاً مصرياً .

٨ - صناعة المكائس وتقوم ورش السجون بصناعة المكائس اللازمة لمصلحة السجون وفروعها وتختلف الوزارات والمصالح الأخرى والسوق الحر ولقد بلغ إنتاج هذه الورش ٤٣٤١ مكنسة قيمتها ٥٢١ جنيهاً مصرياً .

٩ - صناعة الأحجار وتقوم ورش إيمان طره وأبي زعبل بقطع الأحجار الجيرية والبازلت من المحاجر التابعة لها وتهذيبها وصناعتها لسد حاجة المصلحة والمصالح الحكومية الأخرى، وكذا سد حاجة المقاولين من الأهالي وذلك بخلاف صناعة التماثيل من الحجر الجيري والبازلت وأدوات المكاتب من الألبستر ، ولقد بلغت قيمة منتجات تلك الورش ٣٦٥٧٣ جنيهاً مصرياً .

١٠ - صناعة قطع الغيار اللازمة للآلات الميكانيكية بمصلحة السجون وتقوم ورش إيمان طره بتلك الصناعة ، ولقد بلغ إنتاجها ١٧٧٣ قطعة قيمتها ٣٦٣٩ جنيهاً مصرياً .

ويتم التصرف في المنتجات السابق الإشارة إليها على أساس استيفاء ما تحتاج إليه مصلحة السجون وفروعها منها، ثم تلبية طلبات المصالح الحكومية الأخرى وهذه ملزمة بشراء بعض هذه المنتجات من مصلحة السجون وفقاً لنص المادة ٨ من القرار الوزاري رقم ١٥ لسنة ١٩٥٨ التي تقضي بأن « تتولى مصلحة السجون توريد جميع أنواع الفرش والمشايات وبماسح الأرجل . . . إلخ . ويجب مخاطبتها قبل الإعلان عنها في المناقصات » ، كما تباع بعض هذه المنتجات للجمهور عن طريق غرفة المبيع بالمصلحة .

وتضمن المنتجات التي تباع للمصالح الحكومية باحتساب ثمن الخامات المتداخلة فيها ثم يضاف إليها نسبة مئوية مقررة للربح على الوجه المبين بعد :

المكائس ، النسيج ، تماثيل طره ، سروجية ، ترزية ٢٠ ٪

٢٥ %	الماسح والأسطة، الليف والأحذية
٣٠ %	أشغال التجارة والاسترجية والسمكرية
٦٠ %	نحت أبنى زعبل والأعمال الميكانيكية

أما بالنسبة للمنتجات والتشغيلات التي تباع للجمهور بفرقة المبيعات فتشتمل على أساس احتساب ثمن الخامات مضافاً إليها الأرباح المقررة كالمنتج بتشغيلات المصالح الحكومية ثم يضاف إليها علاوة أخرى تجعل سعرها متفقاً مع سعر السوق الحر .

وتشرف الإدارة الصناعية بمصلحة السجون فنياً على إعداد وتنفيذ برامج الصناعة المختلفة يعاونها في ذلك مهندسون وملاحظون وعمال متخصصون . ويلحق نزلاء السجون بالصناعات المنوعة على أساس مبدأين أساسيين : الأول هو سد حاجة الورش المختلفة من حيث مقراراتها للأيدى العاملة بها . وأما المبدأ الثاني فينصب على الخبرة الصناعية السابقة لمن يلحقون بالصناعات المنوعة على شرط أن تتوفر فيهم الشروط الإدارية الموضوعية لكل عمل من الأعمال والتي ترتبط إلى حد بعيد بأنواع الأحكام ومددها وعدد السوابق ودرجة الخطورة والاستعداد الذهني والصحي . وتراعى الإدارة الصناعية فيما تعده من برامج تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي عن طريق إنتاج ما تحتاج إليه مصلحة السجون وفروعها من منتجات ولقد نجحت في ذلك إلى حد كبير فأكثر ما يستهلكه المسجونون من الفراش واللباس والأواني والأدوات يصنعونه بأيديهم .

وتسعى مصلحة السجون حالياً إلى النهوض بالبرامج الصناعية وتنظيم ورش السجون وإدارتها بما يتفق مع تنظيم وإدارة الورش المماثلة بالمجتمع الحر واستبدال معداتها وأدواتها البدائية بالمعدات والآلات الميكانيكية للارتفاع بالإنتاج أولاً، وإلا مكان تأهيل المسجونين مهنيّاً للعمل بالورش المماثلة بالمجتمع بعد إخلاء سبيلهم . ولو أن الناحية المالية ما زالت تقف في سبيل هذا السعى . أما برامج القسم الثاني الخاص ببرامج الأعمال الزراعية فيشتمل على كل نواحي النشاط الزراعي الذي يقوم به نزلاء السجون والذي يتضمن زراعة الخضار ، وزراعة المحاصيل وزراعة الزهور ، وزراعة الفاكهة ، وزراعة الزيتون ، واستصلاح الأراضي ، وتربية الماشية ، وتربية النحل ، وتربية اللواجن ،

وما يتبع ذلك من صناعات زراعية كصناعة اللبن والمربي والقطر .

وتبلغ مساحة الأراضي الزراعية التي تملكها مصلحة السجون ٣١٢٢ فداناً تقريباً منها ٢٥٨٥ فداناً ما زالت تحت الإصلاح ، وأما الباقي وقدره ٥٣٧ فداناً فتستغل فعلاً في البرامج الزراعية المتنوعة وتقع في أنحاء متفرقة من القطر ، ويتفاوت النشاط الزراعي بين جهة وأخرى تبعاً لواقعها الزراعية وعدد المسجونين العاملين وتوفر الإمكانيات المالية والتقنية والإدارية ، فهو بصفة عامة نشاط متعدد النواحي في المساحات الكبيرة ويهدف إلى تدريب المسجونين وتأهيلهم من الناحية الزراعية .

وعلى العموم فإن نواحي النشاط الزراعي لتزلاء السجون المكون لبرامج الأعمال الزراعية يمكن أن يتلخص في :

١- زراعة الخضار : وهي الأساس في جميع مزارع السجون ، الملحقه بجميع السجون تقريباً لمد المسجونين بما يلزمهم من خضر ، أما الفائض فيباع للجمهور حيث يساهم أحياناً في تخفيف أزمة الخضار في بعض المدن .

ولقد بلغت كمية الخضار الناتج من جميع مزارع السجون خلال عام ٥٧ - ١٩٥٨ حوالي ١٨٣٠٩٨٩ كيلو جراماً قيمتها ١٠,٩٥٧,٣٩٠ جنيهاً مصرياً على أساس أن ثمن الكيلو جرام الواحد خمسة مليات .

٢- زراعة المحاصيل : ومنها ما يزرع في جميع مزارع السجون لتغذية الحيوانات ولتحسين تربة المزرعة كالبرسيم ، أما المحاصيل الأخرى كالقمح والشعير والسمسم والقول السوداني وأذرة المكائس فتقتصر زراعتها على مزرعة طره ويستفاد بالمحاصيل الناتجة في سد حاجة السجون والفائض يباع للجمهور .

٣- زراعة الزهور : وتزرع في بعض السجون لغرض التأهيل الزراعي والاستغلال عن طريق بيع الناتج منها في السوق الحر ويقتصر الهدف من زراعتها في السجون الأخرى على أغراض الزينة والتأهيل الزراعي .

٤- زراعة الفاكهة : أنشئت حلاتق للفاكهة في بعض مزارع السجون

وبياع إنتاجها في السوق الحر .

٥ - زراعة الزيتون : أنشئت مزرعة للزيتون مساحتها مائة وعشرة أفدنة تابعة لسجن مزرعة طره ، وبياع جزء من محصول ثمار الزيتون لمستخدى وموظفى المصلحة أما الجزء الباقى من المحصول فتقوم مصلحة البساتين التابعة لوزارة الزراعة بعصره لحساب مصلحة السجون واستخراج الزيت منه وتعبئته فى زجاجات تباع للجمهور كما يستخدم جزء من الزيت المستخرج فى صناعة صابون الوجه .

٦ - تربية الحيوان : تربي الحيوانات المتنوعة فى مزارع كثير من السجون فى الإقليم المصرى لعدة أغراض أهمها ، استخدامها فى أعمال الزراعة وفى تركيب الحراس والمشرفين ، وفى إنتاج الألبان اللازمة للاستهلاك المحلى للمسجونين وللاستهلاك الجمهور وفى صناعة اللبن والزبد كما يباع نتاج الحيوانات غير الصالح للتربية فى السوق الحر . ولقد بلغت كمية الألبان الناتجة خلال عام ٥٧ - ١٩٥٨ حوالى ١٨٨٤١ كيلو جراماً استهلك منها عملياً حوالى ٣١٨٥ كيلو جراماً كغذاء للمسجونين المرضى وبيع منها للجمهور حوالى ٣٤١٩ كيلو جراماً وصنع الباقى جبناً وزبداء عرض فى السوق الحر .

٧ - تربية الدواجن : تربي الدواجن (الدجاج والأرانب) بأنواعها الأجنبية والبلدية فى مزارع بعض السجون فى الإقليم المصرى لأغراض التلريب والاستغلال عن طريق بيع نتائجها فى السوق الحر .

٨ - تربية النحل : يربي النحل فى مزارع بعض السجون لأغراض التلريب والاستغلال عن طريق بيع العسل الناتج فى السوق الحر .

٩ - الصناعات الزراعية : أنشئت فى بعض السجون صناعات زراعية بصورة بدائية محدودة حيث تقوم صناعة المربى والشربات والعطور على مدى ضيق وتبايع المنتجات للجمهور عن طريق غرفة المبيعات بالمصلحة .

١٠ - استصلاح الأراضى : تقوم الإدارة الزراعية حالياً باستصلاح حوالى ألف فدان تقريباً بالوحدات الخارجة بواسطة المسجونين ، مخصص جزء منها لإنشاء حدائق للفاكهة لدى المصانع التى ستقام فى تلك الجهة بالفاكهة اللازمة لها وستستغل باقى المساحة فى زراعة الخضر والمحاصيل المناسبة . كما أن هنالك ١٦٠٠ فدان تقريباً بناحية القطا لم يبدأ العمل فى إصلاحها بعد ، حيث

مبنيًا سجن زراعي حديث .

وتم التصرف في المنتجات الزراعية السابق الإشارة إليها على أساس سد حاجة السجن وبيع الفائض منها للجمهور وتساهم الخضرة التي تنتجها مزارع السجن إلى حد ما في تخفيف أزمة الخضرة في بعض الأحيان .

وتضمن المنتجات الزراعية على أساس خمس مليات للكيلو جرام من الخضار الذي يصرف لاستهلاك المسجونين ، ونصف مليم ثمنًا للكيلو البرسيم الذي يصرف غذاء الحيوانات المصلحة . أما الخضار الفائض عن استهلاك المسجونين فيباع جزء منه لمستخدمي وموظفي السجن بسعر عشرة مليات للكيلو جرام ويبيع الباقي في السوق الحر بسوق الحملة بواسطة لجنة تشكل لهذا الغرض .

أما المحاصيل المختلفة والفاكهة فتباع لتجار الحملة بالمزاد العلني طبقاً للقواعد المالية الحكومية .

أما ثمار الزيتون الأخضر والأسود فتباع لموظفي ومستخدمي مصلحة السجن وللجمهور بسعر عشرين مليمًا للأخضر وثلاثين مليمًا للأسود ، أما الزيت المستخرج من ثمار الزيتون فيباع في زجاجات سعة كل لتر وتباع الزجاجات بعشرين قرشاً صاعاً .

أما الأزهار فتباع للجمهور حسب سعر السوق المحلي .

أما البيض فتباع لموظفي المصلحة وللجمهور بسعر عشرة مليات للبيضة الواحدة . وتباع الكتاكيت الزائدة عن حاجة التربية بأسعار تتراوح بين خمسين مليمًا ومائة مليم حسب عمرها .

أما الدجاج الكبير أو الغير صالح للتربية فإنه يباع حسب التسعيرة الرسمية للمنطقة .

أما الجبن فتباع لموظفي المصلحة وللجمهور بسعر اثني عشر قرشاً للكيلو .

أما الصناعات الزراعية كالمرنى والعطور . . . إلخ فتباع بعد إضافة ٢٠ ٪ من قيمة تكاليفها كأرباح لهذه المنتجات .

وتشرف الإدارة الزراعية بمصلحة السجن من الناحية الفنية على إعداد وتنفيذ البرامج المختلفة للنشاط الزراعي يعاونها في ذلك مهندسون وملاحظون وعمال متخصصون، ويراعى في اختيار المسجونين الريفيين وذوى الخبرة الزراعية للعمل في مزارع السجن على شرط أن تتوافر فيهم شروط إدارية معينة تنصب على

السن ونوع الحكم ومدته وعدد السوابق ودرجة الخطورة . وتراعى الإدارة الزراعية فيما تعدده وتنقله من برامج زراعية تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي عن طريق إنتاج ما تحتاج إليه السجون من خضر ومحاصيل زراعية . ولقد نجحت في ذلك إلى حد كبير فكل ما يستهلكه المسجونون تقريباً من منتجات زراعية يزرعونه بأيديهم .

وتسعى الإدارة الزراعية حالياً إلى النهوض بالبرامج الزراعية وتنظيم مزارع السجون وإدارتها وفق أحدث الأساليب العلمية المعترف بها، ورغبة منها في الارتفاع بالإنتاج الزراعى والحيوانى أولاً ولإمكان تأهيل المسجونين تأهيلاً زراعياً يستفيدون منه عند عودتهم إلى مجتمعاتهم تدعيماً للاقتصاد القوي في المدى الطويل .

وبجانب برامج العمل الصناعية والزراعية توجد برامج للصيانة والإعاشة والخدمات المنزلية كأعمال البياض والترميم وغسيل الملابس ورتقها ورفها وإعداد وتجهيز الطعام والحيز وأعمال النظافة . . . إلخ ولم تنظم هذه البرامج بعد في السجون في الإقليم المصرى تنظيماً يقوم على أساس الاستفادة منها لتدريب المسجونين وتأهيلهم حرفياً ، كما هو الحال في السجون المتقدمة ، ولكنها أوجدت فقط كأداة لخدمة المسجونين لأنفسهم فيما يتعلق بالأكل والمشرَب وغسل الملابس . وتنظيف الحجرات وأحواش السجن وترميم مبانيه وبياضها وغير ذلك من أعمال تتعلق بمعيشتهم داخل السجن .

ويلحق نزلاء السجون بأعمال الصيانة والإعاشة والخدمات المنزلية وفق أسس إدارية ثابتة يراعى فيها السن ونوع الجريمة والحكم ومدته وعدد السوابق والحالة الصحية .

ثانياً - برامج العمل في سجون الإقليم المصرى وما تتطوى عليه من كفاءة العمل للمسجونين بعد الإفراج عنهم

يتبين لنا من الاستعراض السابق لأهداف العمل في سجون الإقليم المصرى وبرامجه المتنوعة أنه على الرغم من الجهود التى يبذلها القائمون على أمر السجون للنهوض ببرامج عمل المسجونين الصناعية والزراعية حتى تكون أداة طيعة لتأهيلهم

التأهيل المهني الذي يكفل لهم العمل الشريف بعد إخلاء سبيلهم ، فإن افتقار جهاز السجون المصرية إلى الموظفين المتخصصين ، وإلى الوسائل والأساليب العلمية المعترف بها يجعل من تلك البرامج مهما ارتفعت وارتقت أداة عقيمة تأثيرها الإيجابي في هذا الشأن تأثير محدود غير مضمون العواقب نتيجة لعدم وجود جهاز للتصنيف العلمي بمعناه الإصلاحى السليم الذى يتضمن التعرف عن طريق الأساليب العلمية على الاحتياجات الفردية لكل مسجون ومحاولة سد تلك الاحتياجات الفردية وفق المعايير المتفق عليها في علم الإصلاح الحديث ، وانعدام تخصص وتنوع السجون ، والاقتصار في إلحاق المسجونين ببرامج العمل على معايير بدائية تقوم على أساس من السن ونوع الجريمة وطول مدة الحكم وعدد السوابق ، وقيام التدريب عليها على أساس المحاكاة الروتينية ودفع المسجونين على أدائها عن طريق الإرغام لا عن طريق الرغبة والميل ، وعدم إيجاد المشجع والمحفز للمسجون على الإقبال على العمل والتوفر عليه نتيجة لعدم الاعتراف له حتى اليوم بأجر مقابل عمله ، والتركيز على الصناعات الكبيرة التى لا تبغى سوى الإنتاج لسد احتياجات الدولة بدلا من أن تهدف إلى سد احتياجات المسجون نفسه ، وعدم تجهيز ورش السجون ومصانعها ومزارعها وتنظيمها وإدارتها على نفس الأسس المتبعة في المجتمع الحر حتى الآن ، كل ذلك يجعل برامج العمل بالسجون برامج أقل مما يجب أن تكون عليه أو تساهم فيه ، كما يحذر من فاعليتها كأداة لكفالة العمل للمسجونين بعد إطلاق سراحهم وذلك على الرغم من أن تلك البرامج الصناعية والزراعية تستغرق معظم ساعات اليوم . ويزيد الأمر تعقيدا أن النظرة إلى العمل في السجون كجزء متمم للعقوبة ما زالت قائمة حتى اليوم . كما وأن عدم وجود سياسة إيجابية فعالة تسعى إلى تسهيل سبل العيش للمفرج عنهم من المسجونين وإصرار المجتمع أفراداً وهيئات على الخوف والحرب والابتعاد عن سبق دخولهم السجن يحذر إلى درجة كبيرة من كفالة العمل للمفرج عنهم من المسجونين كما يحذر من جعلهم مصلداً لأيدٍ عاملة جديدة تساهم في بناء الاقتصاد الوطنى . ومع ذلك فإن في إنشاء ثلاث جمعيات أهلية لرعاية المفرج عنهم من المسجونين منذ عام ١٩٥٤ في القاهرة والإسكندرية والمنصورة للمدعاة للتفاوض على الرغم من أن نشاط تلك الجمعيات في مساعدة المفرج عنهم للالتحاق بأعمال تتناسب مع قدراتهم

وما اكتسبه من تأهيل وإعداد مهني داخل السجن ما زال غير ملموس الأثر . ومن أمثلة نشاط تلك الجمعيات أن جمعية رعاية المفرج عنهم بالقاهرة قد نجحت خلال عام ١٩٥٧ في عمل مشروعات صناعية وتجارية صغيرة لائة من المفرج عنهم في دائرة مدينة القاهرة ، ولو أن اختيار تلك المشروعات لم يتم على أساس دراسة قدرات المفرج عنه المهنية ومدى ما أفاده من تأهيل حرفي داخل السجن ولكنه تم عن طريق الاجتهاد والارتجال إذ أن بعض المشروعات قد تمت حسب اختيار أربابها ، بينما تمت المشروعات الأخرى على أساس ما كان يقوم به المفرج عنه من عمل داخل السجن أو قبل دخوله فيه .

ثالثاً - الأساليب المتبعة في الإقليم المصرى لتحديد مكافأة المسجون وكيفية انفاقها والتصرف فيها

مع أن لائحة السجن الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ أخذت بالاتجاه الحديث الذى يرى أن يكون للمسجونين قدر من ثمرة الأعمال التى يؤدونها داخل السجن ، وذلك لتشجيعهم على إجادة الصناعات وحسن السلوك ولكى يتاح لمن يقضى مدة طويلة فى السجن أن يجد عند خروجه منه مبلغاً من المال يتمكن من الإنفاق منه إلى أن تسمح له الفرصة للإندماج فى الحياة العاملة ، فجاء الفصل السابع من تلك اللائحة وجعل المكافأة نوعين نوع منها يمنح عن حسن السلوك والآخر يمنح عن العمل الذى يؤديه المسجون ، على ألا يمنح أية مكافأة عن السنتين الأوليين فى السجن . كما نصت مواد هذا الفصل على أنه لا يجوز أن يزيد مجموع هاتين المكافأتين على ثلاثين جنيهاً مهما طالت مدة السجن ، وأجازت للمسجون الحق فى أن يتصرف فى جزء مما يتجمع منها لحاجاته المسموح بها داخل السجن أو لأسرته بشرط ألا يتجاوز ذلك كله نصف ما تجمع له من هذه المكافأة ليستعين بالنصف المتبقى منها على مواجهة مطالب الحياة عند خروجه من السجن ، كما قضت بأن يكون تقدير ما يندفع لأمره المسجون بناء على توصية إدارة السجن وتصديق مدير عام السجن ، ونصت كذلك على صرف المكافأة المتجمعة لورثة المسجون فى حالة وفاته ، وعلى أنه لا يجوز الحجز على مكافآت

المسجونين وذلك دون الإخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون ، إلا أن كل هذه النصوص الجميلة ظلت — للأسف — معطلة ولم تنفذ إلى أن ألغيت تلك اللائحة بصدور القانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ الخاص بتنظيم السجن ، الذي خصص الفصل الخامس منه لأجور المسجونين . ولقد تضمنت مواد هذا الفصل أحكاماً مستحدثة تعترف للمسجون بأجر مقابل عمله تشجيعاً له على الإقبال على العمل والتوفر عليه ، ولكي يتاح له تدبير المال اللازم لمواجهة أعباء الحياة ومطالبها عند إخلاء سبيله ، ولسد حاجاته الشخصية في حدود المرنخص به داخل السجن ؛ فجاءت المادة ٢٥ من ذلك القانون ونصت على أن تحدد اللائحة الداخلية شروط استحقاق المسجون لأجر مقابل العمل الذي يقوم به في السجن وأوجه صرف هذا الأجر ؛ ومنعت المادة ٢٦ الحجز على أجر المسجون وذلك دون الإخلال بحق إدارة السجن في خصم مقابل الخسائر التي يتسبب فيها المسجون ؛ ونصت المادة ٢٧ على أن يصرف أجر المسجون لورثته الشرعيين في حالة وفاته . غير أن هذه النصوص لم تنفذ بعد لعدم صدور اللائحة الداخلية لهذا القانون .

والمتبع حالياً ألا يتقاضى المسجونون المحبسون احتياطياً أو المحكوم عليهم « بالأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل أو بالحبس البسيط » أجراً أو مكافأة عن الأعمال التي يقومون بها مهما كانت تلك الأعمال ، وكل ما ينالونه إنما هو علامات عن حسن السلوك أو بالأحرى عن الخلو من الجزاءات تقلد عنها مكافآت مالية ضئيلة لا تتجاوز في مجموعها عادةً ومهما طاللت مدة السجن أربعة جنيات ، وذلك على شريطة أن تزيد مدة الحكم على سبع سنوات . وتصرف مكافأة حسن السلوك هذه عند الإفراج إفرجاً شرطياً عن يستحقها طبقاً لقيود إدارية محددة . وذلك تطبيقاً لنص المادة ١٣١ (الجزء الأول) والمادة ٨٩ (الجزء الثاني) من النظام الداخلي للسجون الصادر تطبيقاً لللائحة السجون لعام ١٩٠١ وتقضيان بأن « يعطى إلى كل مسجون محكوم عليه نهائياً بعقوبة أكثر من سبع سنوات مكافأة مالية لحسن السلوك بعد أن يمضي سبع سنوات من حكمه باعتبار ملزم واحد عن كل خمس علامات يكتسبها من تاريخ انقضاء السبع سنوات على ألا تزيد هذه المكافأة في مجموعها على أربعة جنيات مهما طاللت مدة السجن » .

ومع ذلك فقد تحاليل القائمون على أمر السجون فابتكروا نوعاً جديداً من المكافآت الاستثنائية التي تقدر وتصرف إدارياً دون سند من القانون ، وتعطى هذه المكافآت الاستثنائية لمن يقومون بأعمال ممتازة في الصناعات والحرف التي تشرف عليها الجامعة الشعبية بالسجون والتي تحقق أرباحاً مجزية (وهي الصناعات والحرف التي أوجدت كهوايات واستخدمت كأداة للتأهيل المهني كما سبق الإشارة إليه) فمثل هؤلاء يحصلون على مكافآت تستقطع من تلك الأرباح تقوم إدارة السجن بتقديرها . وتعتبر تلك المكافآت الاستثنائية هبة لا حقاً مكتسباً للمسجون والغرض منها تشجيعه وحثه على العمل وشغل وقت فراغه بما يفيد . وتحفظ هذه المكافآت للمسجون في أمانات السجن حيث يكون له — بموافقة إدارة السجن — حرية التصرف فيها ، إما بصرفها في شراء ما يحتاج إليه من الكانتين أو بإرسالها إلى أسرته أو بادخارها لنفسه لاستلامها عند إخلاء سبيله .

هذا فيما يتعلق بالمسجونين المحبوسين احتياطياً أو المحكوم عليهم بعقوبة الأشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع الشغل أو بالحبس البسيط . أما بالنسبة للمسجونين المحبرين معتادى الإجرام على حد ما أسماهم القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ وهم المحكوم عليهم طبقاً لهذا القانون الذى ألغاه القانون رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٥٦ فتصرف لهم مكافآت مالية عن حسن السلوك والتعليم وأجور عن الصناعة تزداد فئاتها تدريجياً كلما زاد اتقان المجرم لعمله وتحسن سيره وتقدم في تعليمه . وقد يصل مجموع المكافأة عند نهاية المدة إلى عشرين جنياً في بعض الأحيان إذا كان المجرم ممن قضى في سجنه عشر سنوات . وللمجرم الحق في ابتياع ما يشاء من المأكول والملبس من مقصف (كانتين) اللبان مع خصم الثمن من أصل المكافأة التي يستحقها . وما يتبقى له منها بعد ذلك يصرف له عند الإفراج عنه للاستعانة به ريثما يجد من الأعمال ما يصل به رزقه .

رابعاً — برامج العمل في سجون الإقليم المصرى وأثرها في السياسة العقابية

من الواضح أن برامج العمل في سجون الإقليم المصرى لم تبلغ بعد شأواً يجعلها تؤثر تأثيراً واضحاً في السياسة العقابية للدولة ، وأن العكس هو الواقع الملموس

إذ أن السياسة العقابية للدولة كانت وما زالت ذات أثر بعيد المدى لا يمكن تجاهله في وضع العمل في السجون وفي صيغ برامج بصيغة عقابية وجعله أداة من أدوات تنظيف العقوبة . ومع أن النظرة السطحية للمشكلة قد تشير إلى أن برامج العمل في السجون والسياسة العقابية للدولة في صراع لا أمل فيه ، إلا أن المشكلة في الواقع ليست على هذه الخطورة إذا ما تفاضى أصحاب السلطة ورجال السجون عن حرفية السياسة العقابية الموضوعة وكبحوا جماحها ومهلوا الطريق أمام برامج العمل في السجون لتتقوى وتحتل مكان السيادة حتى يمكنها أن تحد من تأثير تلك السياسة العقابية التي ظلت صاحبة الغلبة حتى وقت قريب ، والتي لم تعد تتمشى لا مع المنطق ولا مع مبادئ الإصلاح المعاصر ، كما حدث ذلك فعلاً عندما تحايّل رجال السجون في عام ١٩٢٥ وأنشأوا سجناً على مقربة من ليمان طره حوله ما يقرب من ستمائة فدان من الأراضي الصحراوية غير المعبدة ، وكانت الفكرة الأصلية من إنشائه تخصيصه لهؤلاء الذين يحكم عليهم بالأشغال الشاقة لأول مرة ولم تكن الجريمة حرقهم أو متاعبة في نفوسهم ، وهم من يطلق عليهم اسم مجرمي الصدفة . غير أن صدور قانون إحراز المخدرات للاتجار في عام ١٩٢٨ الذي شدد من عقوبة المحرز لها بقصد الاتجار حداً بمصلحة السجون أن تتظاهر بمساهمتها مع المشرع في الضرب على أيدي المتجرّين فأفردت هذا السجن الجديد لاستيعابهم وأخذت في حشد كل من حكم عليه بالجريمة الاتجار في تلك المواد السامة بأكثر من سنة في ذلك السجن وتشغيلهم في تعبيد الأراضي الصحراوية المحيطة به رداً كبيراً من مدد أحكامهم . وما أن عيّدت بعض الأراضي الصحراوية المحيطة به وأصبحت مهيأة وصالحة للزراعة حتى جمع في هذا السجن المسجونون الريفيون ذوو الأحكام الطويلة وذو الخبرة والميل للزراعة فظهر بذلك في مصر أول سجن زراعي متخصص أطلق عليه اسم (سجن مزرعة طره) . وتقتصر برامج هذا السجن على العمل الزراعي وحده وما يتصل به من حرف زراعية كترية الحيوان والدواجن والنحل والزهرة وأشجار الزينة . إلخ . وكانت هذه أول صورة من صور تأثير برامج العمل في السياسة العقابية في الإقليم المصري . وما أن صدرت لائحة السجون طبقاً للقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ ونصت المادة ٦٩ منها على أنه «إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه بالسجن على خمس

سنتين وجب قبل الإفراج عنه أن يمر بفترة انتقال لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة وتحدد اللائحة الداخلية كيفية معاملة المسجون في هذه الفترة مع مراعاة التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا ونصت المادة ٨٠ منها على أنه « إذا زادت ثلاث أرباع المدة على خمس سنين وجب أن يمر المسجون قبل الإفراج عنه بفترة انتقال لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة . وتحدد اللائحة الداخلية كيفية معاملة المسجون في هذه الفترة مع مراعاة التدرج في تخفيف القيود أو منح المزايا » . وما أن ظهرت توصيات حلقة دراسات الشرق الأوسط لمكافحة الجريمة ومعاملة المسجونين التي عقدت في مدينة القاهرة في ديسمبر ١٩٥٣ والتي طالبت فيها بالأخذ بفكرة المؤسسات المفتوحة حتى أخذ رجال السجون في دراسة موضوع السجون المفتوحة . ولما وضح لهم أن هنالك أكثر من عائق يحول دون تطبيق هذه الفكرة تطبيقاً سليماً في ذلك الوقت اتجهوا إلى حل وسط كخطوة أولى نحو الأخذ بتلك الفكرة في الوقت المناسب ، فصدر قرار وزاري في مارس ١٩٥٥ قضى بأن يلغى سجن الجيزة العمومي وينشأ مكانه سجن سمي بسجن الجيزة متوسط الحراسة مع تخصيص هذا السجن الجديد لبعض فئات المسجونين الذين يتخون بشروط خاصة حيث يقضون فترة انتقال لا تقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة سابقة لموعد الإفراج الشرطي يتمتعون خلالها ببعض المزايا مع تخفيف قيود الحراسة والتحفظ وتبعد عنهم أثناءها مظاهر السجون التقليدية وتقتصر برامج عملهم على البرامج الزراعية وما يتصل بها من حرف ريفية وصناعات زراعية ، وذلك لغرض تسهيل عملية تكيفهم وإعادة اندماجهم في المجتمع الواسع تنفيذاً لما قضت به المادة ٦٩ والمادة ٨٠ من القانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ .

وكانت هذه الصورة الثانية من صور تأثير برامج العمل في السياسة العقابية في الإقليم المصري . ولقد نقل هذا السجن في عام ١٩٥٦ إلى المريج وأصبح يسمى بسجن المريج متوسط الحراسة .

أما الصورة الثالثة والأخيرة من صور تأثير برامج العمل في السياسة العقابية في الإقليم المصري فقد قامت على أثر صدور قراراتين وزاريتين في عام ١٩٥٥ قضيا بإنشاء معسكرين للمسجونين على مقربة من واحة سيوة والخارجة للقيام بمشروعات استصلاح الأراضي الصحراوية ، وللنظر في منح من يصلحون ويرغبون في

الإقامة هنالك من المسجونين قطعة أرض يفلحها ويحني ثمارها تحقيقاً لسياسة استصلاح أراضي الصحراء وتعميرها .

وإجمالاً يمكن القول أنه على الرغم من أن برامج العمل في سجون الإقليم المصري لم تبلغ بعد شأواً يجعلها تؤثر في السياسة العقابية للدولة على مدى واسع ، وأن العكس هو الصحيح فالسياسة العقابية كانت وما زالت تؤثر إلى حد كبير في وضع العمل في السجون وصيغته بصيغة عقابية وجعله أداة لتنظيم العقوبة ؛ إلا أن ذلك لم يمنع برامج العمل وأهدافه من أن تؤثر تأثيراً محدوداً في السياسة العقابية للدولة فظهرت السجون والمسكرات الزراعية التي تقتصر برامج العمل فيها على البرامج الزراعية وما يتصل بها من حرف ريفية وهي على وجه الحصر سجن مزرعة طره وسجن المرج متوسط الحراسة ومعسكرى واحى سيوه والخارجة .

خامساً - العمل في سجون الإقليم المصري وصلته بالعمل الحر وعلاقته بالاقتصاد الوطنى

ترتكز برامج العمل في سجون الإقليم المصري - كما سبق أن أوضحنا - على حرف يدوية وصناعات آلية موزعة على ورش صناعية بدائية أنشئت بالسجون المتنوعة منذ وقت بعيد وظلت غالبيتها على حالها دون أن تتطور وتساير الزمن . كما ترتكز برامج العمل أيضاً على النشاط الزراعى بالمزارع الملحقة بالسجون . وتقوم هذه الورش وتلك المزارع بتشغيل المسجونين وفقاً للبرامج والتنظيم الفنى والإدارى - السابق شرحه - لغرض إنتاج ما يلزم مصلحة السجون وفروعها ونزلائها وموظفيها من منتجات تحقيقاً لنوع من الاكتفاء الذاتى ، ولغرض تزويد بعض الجهات الحكومية الأخرى بجزء من حاجاتها ، وعرض بعض تلك المنتجات في حلود ضيقة جداً على الجمهور .

فالهدف الأساسى للإنتاج الزراعى هو مد السجون جميعها بالخضروات اللازمة لغذاء المسجونين ، ويبلغ متوسط الإنتاج اليومى منها حوالى ١٠٣٠٨ كيلو جراماً من الخضروات يصرف أغلبها غذاء للمسجونين ويبيع الباقي لموظفى السجون وللأهالى . وكان من أهم أوجه النشاط المتصل بالبرامج الزراعية استصلاح الأراضي المجاورة لبعض السجون بغية مدّها بما تحتاج إليه من

خضروات لغذاء نزلاتها . أما ما عدا ذلك من برامج زراعية وأعمال ذات صلة بالزراعة كالإنتاج الحيواني وزراعة الأشجار وإنتاج المحاصيل والزهرة وتربية الدواجن والنحل وصناعة الجبن . . . إلخ مما زال في الواقع في مرحلة الأولى .

أما الإنتاج الصناعي فهو يخطو بثبات ولكن ببطء نحو إدخال الصناعات الحديثة في السجن . وأكثر الصناعات انتشاراً صناعة النسيج لغرض تحضير الأقمشة اللازمة للملابس المسجونين وفراشهم وبعض الملابس الداخلية للحراس والجند . وبيع بعض إنتاج ورش النسيج في حدود ضيقة جداً للجمهور . أما ورش التريزة فتقوم بتفصيل وحياكة جميع ملابس المسجونين وملابس المستخدمين العسكريين الداخلية والخارجية . وتتولى ورش التجارة تشغيل جميع ما يلزم المصلحة وفروعها من أثاث وأدوات خشبية بالإضافة إلى تشغيل بعض الأصناف الخاصة بالجمهور بكميات غير محسوسة وعلى نحو محدود . وكذلك الحال بالنسبة للورش الأخرى تهدف برامج العمل فيها أساساً إلى تحقيق نوع من الاكتفاء الذاتي لمصلحة السجن وفروعها .

ولا تتبع السجن نظام المقابلة ولكن النظام المطبق نظام يجمع بين نظام الاستهلاك الحكومي State use system ونظام الاستهلاك العمومي Public account system «على مدى ضيق» بصورة تجعل الدولة تشرف إشرافاً مباشراً على الإنتاج والتوزيع حتى تحقق هيمنة الهيئات العامة على توجيه العمل في السجن نحو الأهداف المنشودة .

ولكن ما هو أثر الإنتاج الحالي على السوق الحر ؟ الواقع أن العمل والإنتاج في سجون الإقليم المصري لا يعتبر في حلوده الحالية منافساً للسوق الحر كما بدا لنا من الاستعراض السابق . فإلجزء الأعظم من الإنتاج يخص الاستهلاك الداخلي للسجون . كما أن الدولة تتبع تنظيمياً معيناً في توزيع منتجات السجن من أهم مظاهره قصر التوزيع على هيئات محددة بطريق الأولوية فيبدأ مثلاً بمصالح الدولة المركزية . ويعطينا توزيع الصابون الناتج من تشغيل المسجونين مثلاً واضحاً ، فالطاقة الإنتاجية لمصنع الصابون موجهة بأكملها تقريباً لإشباع حاجيات مصلحة السجن وسلاح خلدمة الجيش .

فإذا قامت الدولة بتوزيع بعض الإنتاج — داخل تلك الحدود الضيقة — على الجمهور فإن ذلك يتم بواسطة غرفة للمبيعات ويراعى أن تمنع المنتجات

على أساس سعر السوق الحر ومن ثم فثمن السلعة لابد وأن يكون مساوياً لثمن مثيلاتها في السوق المحلي .

ولذلك فلا محل للقول بأن العمل على زيادة الإنتاج وتشييد برامج تصنيع السجون - وهما من الأهداف الحالية لمصلحة السجون - يؤديان إلى منافسة الصناعات الأخرى في السوق المحلي بل إننا لا نكون مبالغين إذا نقينا وجود أثر لهذا الإنتاج على السوق الحر .

ولما كان الأمر كذلك فإن مسألة إدماج العمل العقابي في الكيان الاقتصادي العام لم تثر بعد في الإقليم المصرى بشكل ملحوظ . فالإنتاج في المصانع والمزارع العقابية لا زال في بداية الطور والحصول على معاونه أشخاص من غير موظفي إدارة السجون وبخاصة الاقتصاديين وممثلى منظمات العمال وأرباب الأعمال محدود على الأقل - بالنسبة للوقت الحاضر . وعلى ذلك يمكن القول بأن العمل لم يصبح بعد في سجون الإقليم المصرى وحدة إنتاجية ذات أثر واضح في الإنتاج القوي .

ولما كانت الدولة تسير الآن قدماً نحو سياسة تصنيع السجون والعمل على تنمية الإنتاج لذلك كان لابد من رسم سياسة وإعداد برامج تتفق مع الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الإقليم المصرى - وهو ما زال يمر الآن بمرحلة التخطيط - حتى يمكن إدماج هذه الوحدة الاقتصادية الناشئة في الجهاز الاقتصادي العام للدولة .

PLACE OF PRISON LABOR IN THE NATIONAL ECONOMY AND REWARDING PRISONERS FOR THEIR WORK IN PRISON

In addition to the regular maintenance works in prisons, there are two main programs of prison labor in Egypt : The industrial and semi-industrial work program, and the agricultural work program. Both programs are supervised by special Sections in the Prisons' Administration and are managed locally by the prison staff including specialized experts and technicians. Generally, products of prison labor in Egypt aims primarily at satisfying the prisons' needs, then comes the demands of the governmental departments, and the remainder is usually sold to the public at the free market prices.

In 1954, a private organization was established in Cairo for the welfare of released prisoners (Prisoners After-Care Association) The association has been able to arrange small industrial and commercial projects for only a limited number of the ex-prisoners. Two other committees were recently established in Alexandria and Mansourah for the same purpose and other attempts are being made to establish similar committees in the other Egyptian districts. While the after-care services in Egypt are still limited the future expectations in this concern are quite promising.

Products of prison labor in Egypt are by no means competitive to the free market as long as the majority of these products are locally consumed for the inmates' use and most of the rest are for the use of governmental departments. Until the present time, prison labor in the penal institutions is not yet an influential productive unit to play an observable role in the country's economy. Future plans, however, tend toward the industrialization of prisons and the increase of their products so that penal institutions can take part in the development of the national economy.

Labor in the Egyptian prisons did not reach the extent of influencing the penal policy in the country. On the contrary, it was the penal policy that affected prison labor, gave it a punitive outlook, and made it an instrument of hardening the punishment. The only influence on prison labor by the penal policy appeared

recently when the Prisons Administration applied the idea of medium-security in two of its penal farms where the nature of the inmates' work require continuous going out in the farms.

Prison labor in Egypt is still considered as a part of the punishment implied under the sentence of imprisonment and therefore the inmates are not paid wages for their work. The inmate, however, receives a small financial reward for his good conduct if he is imprisoned for more than seven years. Another kind of rewarding is made specially to encourage inmates who make outstanding pieces of work. They receive exceptional financial rewards as a gift and not as an acquired right. It should be mentioned here, that the law in '1956 ensured the payment of wages to the inmates for their work in prison. Arrangements are being made for this new development.

صور إجرام الأحداث

في الإقليم المصرى *

قام بهه الدراسة- كفريق- أعضاء قسم بحوث
الجريمة بالمعهد القومى للبحوث الجنائية .

أولاً: المقدمة :

إن اصطلاح إجرام الأحداث أو جناح الأحداث أو انحراف الأحداث اصطلاح فيه الكثير من الغموض ، فضلاً عن أنه اصطلاح فضفاض . ومن ثم نجد له معانى متعددة . وسنقتصر هنا على المعنى القانونى .
ويقسم المشرع المصرى صور الإجرام ، عادة إلى ثلاثة أنواع : الجنائيات والجناح والمخالفات وهو تقسيم ملحوظ فيه جسامتها النسبية فيما بينها . أى أن الضابط فى التفرقة بينها هو العقوبة التى يقررها القانون للفعل .
ولقد حرصنا على أن نبين بالتفصيل صور الجنائيات والجناح التى ارتكبتها الأحداث .

وقد بدأت الإحصاءات الخاصة بالأحداث المجرمين والمشردين بشكل منظم فى سنة ١٩٠٤ بعد سن قانون العقوبات للمحاكم الأهلية فى نفس السنة .
ويلاحظ أنه لم ينشر تصنيف لجرائم الأحداث إلا ابتداء من سنة ١٩٢٥ ، ولم يشمل التصنيف إلا جرائم أحداث مدينتى القاهرة والإسكندرية فقط ^(١) .
ومنذ عام ١٩٥٣ شمل التصنيف جرائم أحداث القطر كله .

وقد قام الفريق بجمع المعلومات الخاصة بصور إجرام الأحداث من ثلاثة مصادر هى :

١ - الإحصاء القضائى الذى تصدره وزارة العدل .

(١) كتاب « فى علم الاجتماع الجنائى » المذكور حسن الساعاتى ص ٦٤ الطبعة الأولى ١٩٥١

- ٢ - مكتب الإحصاء الآلى بوزارة الداخلية فى أول يناير سنة ١٩٥٨ .
 ٣ - كتاب « فى علم الاجتماع الجنائى » للدكتور حسن الساعانى الطبعة الأولى ١٩٥١ .

وعلى ضوء ما تيسر من جمع المعاومات ، وعلى ضوء طبيعة هذه المعلومات
 تمكن الفريق من عرضها - فى شئ من التعسف - على ثلاث فترات :

الفترة الأولى (١٩٢٥ - ١٩٤٤)

الفترة الثانية (١٩٤٥ - ١٩٥١)

الفترة الثالثة (١٩٥٣ - ١٩٥٨)

وقد تعذر الحصول على المعلومات الخاصة بعامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٢ .

وقد اهتم أعضاء الفريق بعرض صور لإجرام الأحداث - الجنح والجنائيات
 منها فقط - فى كل فترة . وعرض عددها والصور الجديدة - إن وجدت -
 والصور التى كانت موجودة فى فترة ثم اختفت فى الفترة التى تلتها ، وأكثر
 الصور ارتكاباً وأقلها .

وانتهز الفريق فرصة وجود معلومات تكاد أن تكون شاملة عن صور إجرام
 الأحداث (جنح وجنائيات) فى خلال عام ١٩٥٨ فبينها وحدها على ضوء
 المنهج الذى اتبع فى الفترات . ولكنه أضاف توزيع صور لإجرام الأحداث
 على المحافظات والمديريات .

وتتضمن هذه الدراسة موضوعين آخرين هما : أنواع برامج الوقاية من
 إجرام الأحداث فى الإقليم المصرى ، وأنواع برامج العلاج من إجرام الأحداث فى
 الإقليم المصرى مع محاولة نقد هذه البرامج . وقد أفرد لكل موضوع ملحق خاص .

ثانياً - عرض المعلومات :

(١) - صور لإجرام الأحداث فى خلال الفترة (١٩٢٥ - ١٩٤٤)^(١)

١ - صور الجنائيات وعددها :

(١) المعلومات عن هذه الفترة مستقاة من كتاب « فى علم الاجتماع الجنائى » صفحات ٦٥ وما بعدها .

الصور : قتل - شروع فى قتل - ضرب أفضى إلى الموت - ضرب نشأ عنه عاهة - سطلو - إحداث حريق عمداً - تزوير - هتك عرض - عود .

العدد : تسع صور .

ب- صور الجنح وعددها :

الصور : ضرب - سرقة - نصب وخيانة أمانة - تشرد - إصابة خطأ - الاتجار فى المخدرات - الفعل القاضح - إتلاف الزراعة - القتل الخطأ - القذف - تسميم المواشى .

العدد : إحدى عشرة صورة .

ج- أكثر صور لإجرام الأحداث وأقلها :

بالنسبة للجنايات : (مجموع الجنايات ١٥٩ جنابة) .

كان أكثر الجنايات ارتكاباً هى جنابات الضرب الذى ينشأ عنه عاهة (٥٢) ثم هتك العرض (٣٤) ثم العود (٣٢) .

وكانت أقل الجنايات ارتكاباً هى جنابات القتل (جنابتان) ثم إحداث حريق عمداً (٣) ثم الشروع فى القتل (٤) ثم الضرب المفضى إلى الموت (٧) ثم التزوير (١١) .

بالنسبة للجنح : (مجموع الجنح ٢٢٣٩٨ جنحة)

كانت أكثر الجنح ارتكاباً هى جنح السرقة (٩٧١٥) ثم الضرب (٧٢٧٦) . وكانت أقل الجنح ارتكاباً هى جنح النصب وخيانة الأمانة (٦٥٧) ثم الإصابة الخطأ

(٢) : صور لإجرام الأحداث فى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١١٥١ .

١- صور الجنايات وعددها :

الصور : قتل - شروع فى قتل - ضرب أفضى إلى موت - ضرب - سرقات - شروع فى سرقة - حريق - عمد - تسميم المواشى أو الإضرار بها - تقييع مزروعات - رشوة - تزوير - فسق - هتك عرض - اغتصاب -

تهديد - اختلاس - تعطيل مواصلات - عود - السلاح - مبادئ هدامة -
تزييف مسكوكات - جواهر مخدرة - جنائيات أخرى .
العدد : اثنان وعشرون صورة .

ب- صور الجنح وعددها :

الصور : هروب من المراقبة - رشوة - تعد ومقاومة - تزوير - قتل
خطأ - ضرب - إصابة خطأ - هتك عرض وفعل فاضح - شهادة زور وبمين
كاذبة - قذف وسب - بلاغ كاذب - سرقات - نصب وخيانة - تسميم
المواشى والإضرار بها - إتلاف مزروعات - انتهاك ملكية - تشرد - جواهر
مخدرة - إلقاء قاذورات - رخص الراديو - الضرائب - المحلات الصناعية -
السيارات - السكة الحديد - جنح أخرى .
العدد : خمس وعشرون صورة .

ج- صور إجرام الأحداث الجديدة :

(١) صور الجنائيات الجديدة وعددها .

الصور : شروع في سرقة - تسميم المواشى أو الإضرار بها - تقليب
مزروعات - رشوة - فسق - اغتصاب وتهديد - اختلاس - تعطيل مواصلات -
السلاح - مبادئ هدامة - تزييف مسكوكات - جواهر مخدرة - جنائيات
أخرى .

العدد : ثلاث عشرة جنابة جديدة .

(٢) صور الجنح الجديدة وعددها :

الصور : هروب من المراقبة - رشوة - تعد ومقاومة - تزوير - شهادة
زور وبمين كاذبة - بلاغ كاذب - انتهاك ملكية - إلقاء القاذورات -
رخص الراديو - الضرائب - المحلات الصناعية - السيارات - السكة الحديد -
جنح أخرى .

العدد : أربع عشرة جنحة جديدة .

د- أكثر صور لإجرام الأحداث وأقلها :

بالنسبة للجنايات : (مجموع الجنايات ١٥٢ جناية)

كانت أكثر الجنايات ارتكاباً هي جنابات الضرب (٧٨) ثم التزوير (١٦) وكانت أقل الجنايات ارتكاباً هي جنابات الضرب المفضى إلى موت ، وتعطيل المواصلات والعود (لكل منها جناية واحدة) ثم الحريق العمد (جنائتان) ثم السرقات (٣) .

(ويلاحظ أن تسع صور من الجنايات لم ترتكب في خلال هذه الفترة على وجه الإطلاق وهي : شروخ في سرقة - تسميم المواشى أو الإضرار بها - تغليب مزروعات - رشوة - اغتصاب وتهديد - السلاح - مبادئ هدامة - تزييف مسكوكات - جواهر مخدرة) .

بالنسبة للجنح : (مجموع الجنح ٣٣٢٣٨ جنحة) .

كانت أكثر الجنح ارتكاباً هي جنح السرقات (٨٠٥٥) ثم الضرب (٤٨١٥) ثم التشرد (٤٤٧٨) . .

وقد تبين أن بند جنح أخرى يحتوى على ١٤٦٧٩ جنحة .

وكانت أقل الجنح ارتكاباً هي جنح البلاغ الكاذب (جنحتان) ثم جواهر مخدرة (٦) ثم التزوير (٨) ثم القتل الخطأ (٩) ثم التعدى والمقاومة (١٢) . ويلاحظ أن عشر صور من الجنح لم ترتكب في خلال هذه الفترة على وجه الإطلاق وهي : هروب من المراقبة - رشوة - شهادة زور ويمين كاذبة - تسميم مواشى أو الإضرار بها - إلقاء القاذورات - رخص الراديو - الضرائب - المخلات الصناعية - السيارات - السكة الحديد .

(٣) : صور لإجرام الأحداث في خلال الفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٧)

١- صور الجنايات وعددها :

الصور : هي نفس الصور المصنفة إليها الجنايات في الفترة السابقة ، غير أن جناية الفسق وجناية هتك العرض ، كانتا جنائتين مستقلتين ولكنهما أدمجتا في هذه الفترة وأصبحتا جناية واحدة .

العدد : إحدى وعشرون صورة .

ب- صور الجنح وعددها .

الصور : هي نفس الصور المصنفة إليها الجنح في الفترة السابقة ، غير أنه قد أضيفت جنحة جديدة في خلال هذه الفترة وهي جنح التنظيم .

العدد : ست وعشرون صورة .

ج- صور لإجرام الأحداث الجديدة :

(١) صور الجنايات الجديدة وعددها .

لا توجد صور جديدة .

(٢) صور الجنح الجديدة وعددها .

صورة جديدة واحدة هي جنحة التنظيم .

د- أكثر صور لإجرام الأحداث وأقلها .

بالنسبة للجنايات : (مجموع الجنايات ٣٠٦) جنابة .

كانت أكثر الجنايات ارتكاباً هي جنابات الضرب (١٠٦) ثم فسق وهتك عرض (٤٥) ثم جواهر مخدرة (٤١) .

وكانت أقل الجنايات ارتكاباً هي جنابات الاغتصاب والتهديد (جنابة واحدة) ثم الحريق العمد (٤) ثم القتل (٩) .

(ويلاحظ أن سبع صور من الجنايات لم ترتكب في خلال هذه الفترة على وجه الإطلاق وهي : تسميم المواشى أو الإضرار بها - تقليع مزروعات - رشوة - اختلاس - تعطيل مواصلات - مبادئ هدامة - تزييف مسكوكات) .

بالنسبة للجنح : (مجموع الجنح ٣٢٥٣٣ جنحة) .

كانت أكثر الجنح ارتكاباً هي جنح التشرد (١٠٣٠٧) ثم ضرب (٨٠٩٤)

وقد تبين أن بند جنح أخرى يحتوى على ٤١٨٣ جنحة :

وكانت أقل الجنح ارتكاباً هي جنح الشهادة الزور واليمين الكاذبة (جنحة

واحدة) ثم التنظيم (جنتان)، ثم الجواهر المخلدة (٣) ثم الضرائب (٣) .
ويلاحظ أن هناك صورة واحدة من الجنت لم ترتكب في خلال هذه الفترة
على الإطلاق وهي: جنتة المحلات الصناعية .

(٤) : صور لإجرام الأحداث في خلال عام ١٩٥٨^(١) :

١ - صور الجنائيات وعددها :

الصور : مخدرات - هتك عرض - ضرب أففى إلى عاهة - إحراز
سلاح - شروع في قتل - قتل عمد - حريق عمد - سرقة - انتحار -
ضرب أففى إلى موت - تزوير - اختلاس - تعطيل قطارات - تعطيل
مواصلات تليفونية - رشوة .
العدد - خمس عشرة صورة :

ب - صور الجنت وعددها :

الصور تشرد - ضرب - سرقة - ركوب قطار بدون تذكرة - إصابة
خطأ - إتلاف - حريق بإهمال - بيع ألبان بدون رخصة - باع بدون رخصة -
التخلف عن مدرسة نحو الأمية - هروب - تبديد - غش ألبان - سائق بدون
رخصة - دخول جمرك بدون رخصة - عرض مأكولات بدون غطاء - تسميم
مواشى - دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة - إخفاء أشياء مسروقة - قتل
خطأ - عدم تسجيل أجنبي - مخالفة شروط القانون - إلقاء قاذورات - غش
موازين - النصب والتحايل - عدم الإعلان عن الأسعار - معاكسة في
الطريق العام - مزاحمة في الطريق العام - جمع القمامة - تجاوز حق
الدفاع الشرعى - عرض لحوم بأكثر من التسعيرة - التعدى على رجال الأمن -
الاتصال بالمساجين - جرائم القذف بين الأهالى - فض الأختام - إهمال
المحافظة على سندات الحكومة - الامتناع عن البيع - تعريض طفل للخطر -
زراعة بعد الميعاد - إدارة مكبر الصوت بعد الميعاد - دخول معسكرات الجيش .

(١) مطلوبات عام ١٩٥٨ مستقاة من إحصاءات مكتب الإحصاء الكلى بوزارة الداخلية .

العدد - إحدى وأربعين صورة :

حـ صور إجرام الأحداث الجديدة :

(١) صور الجنايات الجديدة وعددها :

الصور : الانتحار - تعطيل مواصلات تليفونية .

العدد - صورتان .

توزيع صور الجنايات الجديدة حسب المديرات والمحافظات :

المحافظة أو المديرية	الانتحار	تعطيل مواصلات تليفونية	المجموع
مصر	٤	—	٤
الجيزة	١	—	١
المنيا	—	١	١
المجموع	٥	١	٦

(٢) صور الجنح الجديدة وعددها :

الصور - حريق بإهمال - بيع ألبان بدون رخصة - بائع بدون رخصة -
التخلف عن مدرسة نحو الأمية - هروب - تبديد - غش ألبان - دخول
جمرك بدون رخصة - دخول معسكرات الجيش - عرض مأكولات بدون
غطاء - دخول منزل بقصد ارتكاب جريمة - إخفاء أشياء مسروقة - عدم
تسجيل أجنبي - مخالفة شروط القانون - غش موازين - عدم الإعلان عن
الأسعار - جمع قمامة - تجاوز حق الدفاع الشرعي - عرض لحوم بأكثر من
التسعيرة - الاتصال بالماساجين - فضي الأختام - إهمال المستندات الحكومية -
الامتناع عن البيع - تعريض طفل للخطر - زراعة بعد الميعاد - إدارة مكبر
صوت بعد الميعاد - معاكسة بالطريق العام .

العدد - سبع وعشرون صورة .

توزيع صور الجنح الجديدة حسب المديرات والمحافظات :

٤- أكثر صور إجرام الأحداث وأقلها

بالنسبة للجنايات : «مجموع الجنايات ١٦١ جنائية»
كانت أكثر الجنايات ارتكاباً هي جنابات المخدرات (٤٤) ثم هتك العرض (٢٥) ثم ضرب عاهة (٢٢) .
وكانت أقل الجنايات ارتكاباً هي جنابات الرشوة (جنائية واحدة) وتعطيل المواصلات التليفونية (جنائية واحدة) ثم تعطيل القطارات (جنائتان) ثم الاختلاس (٣) .

(وتلاحظ أن جميع صور الجنايات قد ارتكبت في خلال هذه الفترة)
بالنسبة للجنح : (مجموع الجنح ١٤١٣٣ جنحة)
كانت أكثر الجنح ارتكاباً هي جنح التشرذ (٥٣٥٢) ثم الضرب (٣٤٤١) ثم السرقة (٢٦١١) ثم ركوب قطار بدون تذكرة (٧٩٥) .
وكانت أقل الجنح ارتكاباً هي جنح إدارة مكبر صوت بعد الميعاد، وزراعة بعد الميعاد، وتعريض طفل للخطر، والامتناع عن البيع، وإهمال سندات الحكومة وفرض الاختام والقذف بين الأهالي والاتصال بالمساجين (لكل منها جنحة واحدة) .

(ويلاحظ أن جميع صور الجنح قد ارتكبت في خلال هذه الفترة)

ثالثاً - محاولة تفسير بعض المعلومات السابقة :

(١) : بعض الدلالات الاجتماعية لصور الجرائم الجديدة للأحداث :
إن أول شيء نلاحظه حين نستقري البيانات السابقة ونستعرضها فترة بعد فترة هو استحداث المشرع لصور جديدة من الجرائم لم تكن موجودة من قبل .
ومعنى هذا أن أنماطاً من السلوك كانت تمارس وتعتبر أموراً مقبولة في فترة من الفترات (مثلاً من عام ١٩٢٥ - عام ١٩٤٤) ، ثم رأى المشرع أن أنماط السلوك هذه تضر بصالحي المجتمع فأدخلها داخل نطاق الأفعال المحرمة وأصبحت تلتزم تحت أنماط السلوك الإجرامى .

ونقف قليلاً لنستقري الدلالة الاجتماعية لبعض هذه الصور الجديدة .
ففي الفترة من عام ١٩٢٥ - ١٩٤٤ نجد في تصنيف الجنايات والجنح والجرائم

التقليدية مثل القتل والشروع فيه والسرقة . . . إلخ .

فإذا تأملنا في تصنيف الجرائم في الفترة من عام ١٩٤٥ - ١٩٥١ لوجدنا بين الجنايات الجديدة مثلاً : جنائى تعطيل المواصلات ، والمبادئ الهدامة . وفي هاتين الجنايتين يتبين التطور في اتجاهات المشرع الجنائى ، فبعدما كان لا يعنى في القديم إلا بالأفعال الإجرامية التى تقع من الفرد اعتداء على حياة الفرد أو على ماله أو عرضه أو اعتباره أى بالسلوك المنحرف الذى ينجم عنه ضرر فردى ملموس ، إذا به يعنى بأنماط السلوك التى ينجم عنها الضرر الاجتماعى الذى يعود بصفة عامة على المجتمع ككل ، وإن لم يصب فرداً معيناً في وقت معين بالذات .

ويبدو هذا مثلاً في اتجاه المشرع إلى كفالة حسن سير المرافق العامة ومن بينها مرفق المواصلات . فلكل جدير بتأمين مصالح الأفراد، وضمان حسن مساهمتهم في الإنتاج الذى يعود بالخير على المجتمع .

أما في جنائية المبادئ الهدامة فيظهر فيها حرص المشرع على كفالة ثبات نظام اجتماعى معين له أسسه الاقتصادية وله قيمه الأخلاقية ، ولذلك جرم كل دعوة إلى نقض هذه الأسس .

وفي الجناح الجديدة في هذه الفترة (١٩٤٥ - ١٩٥١) تظهر جنحة رخص الراديو .

وتكمن الدلالة الاجتماعية في تجريم استعمال راديو بدون ترخيص إلى شيوخ جهاز الراديو وذيوخ استعماله بين مختلف الطبقات حتى الدنيا منها ، ولم يعد الراديو ترفاً مقصوراً على الخاصة كما كان من قبل . فعملية التغيير الاجتماعى قلبت كثيراً من الأوضاع السابقة وأصبح كثير بما كان يعد كالياً في الماضى من الحاجات الأساسية للأفراد .

ونجد بين الجناح الجديدة التى ظهرت عام ١٩٥٨ جنحتى الامتناع عن البيع ، وإثراعة بعد الميعاد .

وفي الجنحة الأولى يبدو تدخل المشرع سافراً في الحياة الاقتصادية والتجارية فالنظرة القديمة التى كان مقتضاها ترك الأفراد يتنافسون في مجال التجارة والاقتصاد بغير تدخل الدولة ، تغيرت في المجتمعات الحديثة ، ووجد المشرع

أن من واجبه التدخل لكفالة مصالح الأفراد وحمايتهم من الاستغلال .

أما جنحة الزراعة بعد الميعاد فتثير مرة أخرى فكرة تطور اتجاه المشرع الجنائي في التجريم . فمجرد زراعة أحد الفلاحين بعد الميعاد يعتبر ساوفاً إجرامياً يعاقب عليه ، فقد أراد المشرع حماية التدخل القوي فنظم مواعيد الزراعة وأصناف النباتات التي تزرع لكي تقوم الحياة الاقتصادية على أساس تخطيطي سليم .

والخلاصة أن هذه الصور الجديدة للجرائم إنما تكشف بالفعل عن التطورات التي لحقت بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والأخلاقية للمجتمع .

(٧) : بعض الدلالات لتوزيع جرائم الأحداث في المحافظات والمديرية : من الحقائق المسلم بها أن أسلوب الحياة في الحضر يختلف اختلافاً أساسياً عنه في الريف .

فتلّا نجد أن العادات والتقاليد أشد رسوخاً في الريف عنها في الحضر ، ونجد أيضاً أن الأسرة أشد تماسكاً حيث تسود الروح القبلية ، ومن ثم فأى اعتداء على أحد أعضاء الأسرة يعتبر اعتداء موجهاً للأسرة كلها ، مما يقتضي أن يهيب جميع أعضاء الأسرة لرد الاعتداء ولعل أثر ذلك يظهر — كما سنبين فيما بعد — في كثرة ارتكاب جرائم الاعتداء على الأشخاص في الريف عنه في الحضر .

أما بالنسبة للحضر فيبدو أن روح الفردية تسود . فاهتمام الفرد بنفسه وافتخائه إلى مشاكله الخاصة ، وعدم تماسك الأسرة ، كل هذا يؤدي إلى نتائج في ميدان الإجرام — مغايرة لتلك التي تحدث في الريف .

ونستعرض فيما يلي الجنايات التي ارتكبتها الأحداث عام ١٩٥٨ ، وسنعتبر أن المحافظات وهي مصر والسويس والإسكندرية والقنال ودمياط تعبر عن الحياة الحضرية وأن المديرية تعبر عن الحياة الريفية .

وواضح أننا أقمنا هذا التقييم على أساس تعسفي ، لأن غرضنا أن نعطي صورة عامة تقريبية .

ونجد في إحصاءات عام ١٩٥٨ بالنسبة لجرائم الاعتداء على الأشخاص ما يلي :

القتل : ارتكبت جنابة في المحافظات ، (٩) جنابات في المديرية .

شروع في قتل : لم ترتكب أى جناية في المحافظات وارتكبت (١٥) جناية في المديرية .

ضرب أحدث عاهة : ارتكبت (٧) جنایات في المحافظات ، (١٥) جناية في المديرية .

ضرب أفضى إلى الموت : ارتكبت جنایتان في المحافظات ، (٣) جنایات في المديرية .

وبين مما سبق أن الاتجاه في جرائم الاعتداء على الأشخاص تميل إلى الكثرة في المديرية .

وبالنسبة لجرائم الاعتداء على الأموال : نجد أن الحريق العمد: ارتكبت جنایتان في المحافظات ، بينما ارتكبت (٦) جنایات في المديرية .

وبالنسبة لجرعة إحراز سلاح : نجد أن جناية واحدة ارتكبت في المحافظات بينما ارتكبت (١٥) جناية في المديرية .

ولذلك هذا يرجع إلى أن طبيعة الحياة في الريف تحتم على الأشخاص أن يحملوا سلاحاً ليحرسوا زراعتهم ويأمنوا شر اللصوص وانقام أعدائهم ، وواضح أن احتياجات الأفراد هذه غير موجودة في الحضر .

وبالنسبة للتزوير : ارتكبت (٤) جنایات في المحافظات بينما ارتكبت جناية واحدة في المديرية .

وربما يرجع ذلك إلى أن التزوير جريمة تحتاج إلى الخلق مما قد لا يتوفر كثيراً في أهل الريف .

وبعد ، فهذه الدلالات المختلفة التي حاولنا استخلاصها من بعض البيانات التي توفرت لنا ليست غير محاولة للتفسير ، ولا يمكن أن نزعم أنها دلالات نهائية تكشف عن عوامل السلوك الإجرامى بين الأحداث .

TYPES OF JUVENILE DELINQUENCY IN EGYPT

The concept of juvenile delinquency is somewhat vague, and has various meanings. In this study, we have confined ourselves to the legal meaning.

In Egypt there is no special definition of juvenile delinquency given in the law, but reference is made to the definition of juvenile offenders. Also is made a distinction between a juvenile who is an offender and one who is vagrant. The age limits fixed by the Egyptian Penal Code with respect to juvenile offenders do not apply to vagrant minors.

The Egyptian legislator has classified the types of crime or delinquency in three categories : felonies, misdemeanours and contraventions. The difference of these categories is based upon the nature of the punishment imposed by the law for each of them.

This study is devoted to find out, in detail, only the types of felonies and misdemeanours committed by juveniles in Egypt.

It may be observed that statistical data concerning juvenile offenders and vagrant minors have been published since 1904. The classification of their types of delinquency, however, has only appeared in publication since 1925. The classification covered only the types of delinquency of those juveniles who lived in Cairo and Alexandria. Since 1953, the classification covered the types of delinquency of all the juveniles all over the country.

In the light of the data collected and their nature, it has been possible to put them, arbitrarily, in three periods :

First period : from 1925 to 1944.

Second period : from 1945 to 1951.

Third period : from 1953 to 1957.

Statistical data of both the years of 1947 and 1952 were not available.

In each period the types of juvenile delinquency — felonies and misdemeanours only — have been mentioned : their number, the new types, the types mentioned in one period and disappeared in the other, and the most types and the least ones committed.

Complete statistical data about the types of juvenile delinquency for the year of 1958 have been included in the study, in accordance with the above mentioned plan. It has been added, however, the distribution of the types of juvenile delinquency among the Provinces and the Muderiahs.

فئات الدم الأربع الأصلية وطرق تعيينها

للكمثر محمد محمد سليمان

أستاذة الطب، باحثة، كلية الطب - جامعة القاهرة

كان اكتشاف فئات دم الإنسان - في أول القرن الحالى - من الاكتشافات العلمية الثقلية التى لم يصل إليها الإنسان مصادفة بل توصل لاندشتير Landsteiner العالم النمى الشهور إلى معرفة تلك الفئات نتيجة أبحاث قصد بها إنارة الطريق أمام مشكلة هامة حيرت الباحثين منذ قرون - تلك هى مشكلة نقل الدم وما يصحبه أحياناً من أخطار كانت عقبه كأداء اعترضت تقدم هذه العملية الضرورية - عملية نقل الدم . ولقد بدأ ظهور هذه العقبة الخطيرة أمام عملية نقل الدم بعد وقت قصير من بداية استعمالها بصورتها الحالية سنة ١٦٦٧ حين بدأ الدكتور جان دنيى طبيب الملك لويس الرابع عشر الخاص، تلك المرحلة المشرقة فى التاريخ الطبى وذلك حين عالج الدكتور دنيى بعض المرضى بنقل دم الخراف إليهم .

ولكن هذه الفترة المشرقة لم تدم إلا عاماً واحداً ثم مات أحد المرضى بين يلى دنيى وهو ينقل إليه الدم مما دفع زوجته إلى أن تهم دنيى بتسميم زوجها فى العملية وسارت القضية سيرها فى المحاكم الفرنسية واتخذت أهمية بالغة حتى انتهت بحكم محكمة الاستئناف ببراءة دنيى من تهمة القتل ولكن المحكمة طالبت بتحريم عملية نقل الدم إلا إذا وافق عليها أطباء كلية طب باريس .

ولقد كان هذا الحكم سبباً فى وضع خاتمة لهذا الفصل المزدهر من حياة عملية نقل الدم بأن قرر مجلس النواب الفرنسى عام ١٦٧٨ تحريم إجراء هذه الحماية تحريماً تاماً، وحذت إنجلترا وإيطاليا حذو فرنسا فى منع هذه العملية، بعضها بالقانون وبعضها بالشعور العام القوى الذى كان نائراً على هذه العملية ثورة عنيفة أوقفت استعمالها أكثر من قرن ونصف من الزمان .

وفى سنة ١٨١٨ أى بعد حوالى مائة وخمسين عاماً من آخر عمالية أجريت

لنقل الدم بدأ جيمسى بلوندل James Blundell وهو طبيب إنجليزى لم يستطع أن يسكت على رؤية الموت وهو يعتصر حياة الولادات من نزف الدم - فقرر أن يصنع شيئاً لإتقاذ حياتهن وبذلك عادت الحياة إلى عملية نقل الدم بما نشره هذا الطبيب عن العملية الجديدة التى نشر عنها أبحاثاً قيمة، وأعد لها جهازاً معقد التركيب، كما نشر أبحاثاً أخرى عن خصائص الدم والتغيرات التى تطرأ عليه بعد خروجه من الأوعية الدموية . وقد أثمر نشر هذه الأبحاث ثمرته ونبه كثيراً من الباحثين إلى متابعة أبحاث بلوندل فأدخلت تحسينات عديدة على العملية حتى اكتملت لها عناصر النجاح واستعمل دم الإنسان بدلاً من دم الحيوان ولكن على الرغم من النجاح العظيم الذى لقيته العملية والنتائج الباهرة التى أدتها لإتقاذ حياة كثير من الجرحى والمرضى - على الرغم من ذلك فقد كانت العملية سبباً مباشراً فى وفاة بعض المرضى الآخرين مما أدى إلى تنبيه الباحثين لاستجلاء غوامض هذا الموضوع .

ولقد كان لاندشتينر ضمن هؤلاء الباحثين الذين استهوتهم دراسة الدم وخواصه ومحاولة البحث عن الأسباب التى من أجلها تؤدي عملية نقل الدم إلى الوفاة رغم نجاحها المنقطع النظير فى شفاء غالبية الجرحى والمرضى، وفى إتقاذ حياة كثير من المصابين .

بدأ لاندشتينر أبحاثه من أقرب طريق فأخذ عينات من دماء اثنين وعشرين شخصاً من معارفه ثم أخذ يضيف بعضها إلى بعض فى الأنابيب، فوجد ظاهرة عجيبة - ذلك أن الدماء كانت فى بعض الأحيان تمتزج كأنها دم واحد وفى بعضها الآخر كانت كريات الدم تتجمع وتلتصق فى كتل كبيرة ترسب فى قاع الأنبوبة - وعندئذ عرف لاندشتينر لماذا كان نقل الدم مفيداً لبعض الناس وميئاً للآخرين، فقد استنتج الباحث الشهير أن تجمع الكريات هو السبب المباشر للوفاة بما يؤدي إليه من انسداد الأوعية الدموية الصغيرة الهامة فى القلب والمخ والكليتين وغيرها من الأعضاء .

ثم أعاد لاندشتينر تجارب مزج الدماء على نفس العينات، ولكن بعد أن فصل المصل عن الكريات، وما كان أشد عجبه حين وجد أن مزج الكريات

كلها لم يؤد أبداً إلى تجمعها وتكتلها كما كان يحصل عند مزج الدم كله وزال عجيبه عندما أضاف الأمصال إلى الكريات فرأى أن بعضها يمتزج دون أى تأثير، وبعضها يؤدى إلى تجمع الكريات وتكتلها تماماً كما كان يحصل عند مزج الدماء الكاملة .

وقد سمى لانلشتينر ظاهرة تجمع الكريات هذه agglutination وأفضل تسمية لها بالعربية كلمة (التلازن) التى اختارها مجمع اللغة العربية — إذ هى ليست مجرد (تجمع) الكريات كما يسميها البعض، بل أن الكريات تلتصق التصاقاً شديداً يصعب معه فصلها أو تمييز الكريات المفردة إحداها عن الأخرى — وفى سورية يسمونها (التراص) وهذه التسمية تشبه التجمع فى المعنى ولا تؤدى المعنى الصحيح للظاهرة وهو التصاق الكريات بعضها مع بعض .

وقد وجد لانلشتينر أن ظاهرة التلازن هذه لا تحصل جزافاً بين الدماء بل إنه وجد لها نظاماً ثابتاً استطاع به أن يقسم عينات الدماء التى فحصها إلى ثلاث فئات groups ونحن نقبل استعمال كلمة فئات التى اختارها مجمع اللغة العربية بدلاً من كلمة فصائل التى شاعت خطأ إذ الأخيرة تستعمل فى التقسيم البيولوجى للكائنات لتدل على الكلمة الإفرنجية family ولا يجوز استعمالها تبعاً لذلك لتدل على مجموعة أشخاص من نوع واحد وهو الإنسان . وكانت الفئات الثلاث التى وصفها لانلشتينر فى أول أبحاثه كالاتى :

١ — الفئة الأولى تتميز بأن كرياتها تمتزج بكل الأمصال دون أن تتلازن وفى نفس الوقت إذا أضيف مصلها إلى كريات أى فرد من الفئتين الآخرين أدى إلى تلازنها .

٢ — الفئة الثانية تتميز بأن كرياتها تتلازن إذا أضيف إليها مصل الفئتين الأولى والثالثة، وفى نفس الوقت فإن مصلها يلزن كريات الفئة الثالثة وحدها .

٣ — الفئة الثالثة تتميز بأن كرياتها تتلازن بمصل الفئتين الأولى والثانية ومصلها يلزن كريات الفئة الثانية وحدها .

وبعد عام واحد من اكتشاف لانلشتينر هذا وصف اثنان من زملائه هما ديكاستالو وستورلى Decastello & Sturli وجود فئة رابعة تتميز بأن

كرياتها تتلازن إذا أضيف إليها مصل أى من الفئات الثلاث السابقة وفي نفس الوقت فإن مصلها لا يلزن أى كريات من هذه الفئات .

وقد تبين أن السبب في ظاهرة تلازن بعض الكريات ببعض الأمصال ، هو وجود مادة في الكريات سميت agglutimogen أى (مولدة التلازن) أو (الزيرين) ومادة في المصل سميت agglutinin أى (الملزن) فإذا اجتمع الملزن واللازيرين معاً أدى ذلك إلى تجمع الكريات والتصاقها ببعضها ببعض في ظاهرة التلازن هذه — وطبيعى أن الزيرين ليس على نوع واحد، بل لابد أن يكون على نوعين أطلقت عليهما الأحرف اللاتينية A و B أى أ ، ب ولكل من هذين الزيرين ملزن خاص به يؤثر عليه ولا يؤثر على سواه . ويسمى الملزنان بالحروف اليونانية A و B وأفضل من ذلك استعمال التسمية الحديثة anti A و anti B أى ضد أ ، ضد ب — وعلى ذلك فإن الكريات التى تحتوى على الزيرين أ لا تتلازن إلا إذا وجد معها ملزن ضد أ . وطبيعى أنه لا يمكن اجتماع هذين المادتين في دم أحد من الناس وإلا لتلزنت كريات ومات .

وبذلك يتضح أن السبب في نجاح عملية نقل الدم في بعض الأحيان وخطورتها في الأحيان الأخرى راجع إلى توزيع هذه الزينات والملزونات في دم مانع الدم ومتلقيه على حد سواء .

وقد سميت فئات الدم الأربع السابقة تسمية عديدة بالأرقام من ١ إلى ٤ ولكن الاضطراب الذى نشأ عن اختلاف الأعداد بين أوروبا وأمريكا وتعبص كل فريق لتسميته أدى إلى خلط كثير وعدم تفاهم — ذلك أن الفئة التى سميت الأولى في أوروبا كانت تسمى الرابعة في أمريكا والعكس بالعكس . وقد حسمت اللجنة الصحية بعصبة الأمم هذا الخلاف سنة ١٩٣٠ بأن قررت أن تسمى فئات الدم تبعاً لأسماء الزيرين في الكريات وفي حالة عدم وجود أى من الزيرين في الكريات سميت الفئة O وكان اختيار هذا الحرف لأنه رقم صفر في نفس الوقت وذلك كي يدل على انعدام الزيرين . ثم تبين بعد ذلك أن كريات الفئة O ليست خالية من الزينات كما كان يظن بل أن بها لزينا ثالثاً أطلق عليه الحرف O الذى نرمز له بالحرف O وعلى ذلك فإن الجدول التالى يبين

توزيع الازينات والملازات فى هذه الفئات الأربع وأسمائها المختلفة :

التمسية اللولية	تمسية أوروبا	تمسية أمريكا	اللازىن فى الكريات	الملازىن فى المصل
و	١	٤	—	ضداً ، ضلب
أ	٢	٢	أ	ضلب ب
ب	٣	٣	ب	ضداً
أب	٤	١	ضداً ، ضلب	—

ومن هذا الجدول يتضح أن بعض الأمصال بها ملازات لبعض الكريات ويمكن أن نبين نتائج إضافة كل الأمصال إلى كل الكريات فى الجدول التالى حيث علامة (+) تدل على حصول تلازن وعلامة (—) تدل على عدم حصوله .

مصل من فئة	الكريات من فئة			
	و	أ	ب	أب
و	—	+	+	+
أ	—	—	+	+
ب	—	+	—	+
أب	—	—	—	—

وعلى ذلك يكون تحديد فئة دم أى إنسان سهلاً متى فحصت كرياتة بأمصال معروفة الملازات أو فحص مصله بكريات معروفة الازينات .

١ — طريقة تحديد فئة الدم

هناك طريقتان لتحديد فئة دم أى إنسان ، الطريقة الأولى تكون بفحص كرياتة وهى الأسهل والأكثر استعمالاً والطريقة الثانية تكون بفحص مصله وقد يلزم إجراء الاختبار بالطريقتين قبل التأكد من تحديد فئة الدم وخاصة عند فحص البقع الدموية .

(١) طريقة فحص الكريات :

قبل البدء فى الفحص يازم وجود مصبل معروف أنه يحتوى المزلن أ وآخر معروف أنه يحتوى المزلن ب ويمكن الحصول على هذه الأمصال الاختبارية من المعامل المعروفة لتحضير الأمصال وأفضل من ذلك تحضيره من دماء أشخاص معروف أنهم من فئة أ وفئة ب بشرط وجود المزلن فى أمصالحهم بدرجة كافية من التركيز تكفى لجعلها صالحة كأمصال اختبارية . وفى كل معامل فئات الدم يوجد أشخاص كثيرون معروفه فئات دمائهم، وتركيز المزلن فى أمصالحهم وتستعمل أمصالحهم تبعاً لذلك فى إجراء اختبار التنوع - غير أننا يجب أن نلفت النظر هنا إلى أن الأمصال التى يقل تركيز المزلن فيها عن ١٦ / ١ لا تصلح للتنوع بل يجب أن يزيد تركيز المزلن عن هذا الحد الأدنى وإن كانت معظم الأمصال المستعملة يزيد تركيز المزلن فيها عن ١ / ١٢٨ أو ١ / ٢٥٦ .

ويعرف تركيز المزلن فى المصل بأخذ عشر أنابيب صغيرة بوضع فى كل منها ٠,١ سم^٣ من محلول الملح الفسيولوجى (٩ فى الألف) ثم يضاف إلى الأولى ٠,١ سم^٣ من المصل ويخلط جيداً بمحلول الملح ويؤخذ من الخليط ٠,١ سم^٣ يضاف إلى محلول الملح فى الأنبوبة الثانية وهكذا . وبذلك تحتوى الأنابيب على مصبل مخفف ١ / ٢ ، ١ / ٤ ، ١ / ٨ ، ١ / ١٦ ، ١ / ٣٢ ، ١ / ٦٤ ، ١ / ١٢٨ ، ١ / ٢٥٦ ، ١ / ٥١٢ ، ١ / ١٠٢٤ . ثم يضاف إلى كل أنبوبة ٠,١ سم^٣ من الكريات المناظرة لهذا المصل (إذا كان المصل محتوياً على المزلن ضد أ يضاف كريات من فئة أ) معلقة فى محلول الملح ثم تترك الأنابيب لمدة ساعة أو تدار فى النابذة centrifuge لمدة دقيقتين ثم تقرأ النتائج (كما سيأتى ذكره فيما بعد) ويؤخذ أكبر رقم تخفيف للمصل الذى يعطى نتيجة إيجابية ويعبر به عن قوة تركيز المزلن فى المصل فإذا أعطت الأنبوبة الأولى وحدها نتيجة إيجابية قلنا أن قوة التركيز ١ / ٢ وإذا أعطت الأنابيب العشرة نتائج إيجابية قلنا أن قوة التركيز ١ / ١٠٢٤ وهكذا .

ولتحضير هذه الأمصال الاختبارية تؤخذ كمية من دم الشخص الصالح لذلك (بعد قياس قوة تركيز المزلن فى مصبله والتأكد من أنها تزيد عن ١ / ١٦)

بطريقة معقمة في أنبوبة معقمة وترك فيها في الثلجة لمدة ٢٤ ساعة وفي ذلك الوقت تكون الكريات قد فصلت عن المصل بتجلط الدم وانكماش ألياف الليفين fibrin في الوسط تاركة المصل رائقاً على السطح - وفي اليوم الثاني يفصل المصل بشفطه بماصة معقمة ويوضع في أنابيب نظيفة معقمة ويحسب أن تكون أنابيب صغيرة، أو أمبولات كالمستعملة في تعبئة الحقن، وتغلق الأمبولات وتحفظ في الثلجة - ومثل هذا المصل يبقى صالحاً للاستعمال بضعة سنوات وتفضل بعض المعامل إضافة مادة مطهرة للمصل تمنع نمو البكتريا عليه وفي نفس الوقت تعطيه لوناً مميزاً . وتستعمل ألوان مختلفة مع الأمصال المختلفة حتى تنفع في تمييز كل مصل عن الآخر دون قراءة المكتوب عليه، فيلون مصل ضد أ بالون الأزرق مثلاً ومصل ضد ب بالون الأصفر وهكذا .

إذا أردنا أن نفحص دم أي إنسان نأخذ عينة من دمه وذلك بوخز الأصبع أو شحمة الأذن (بعد تعقيمها بالاثير وتركها حتى يجف الاثير) بأبرة معقمة حتى تسيل نقطة أو اثنتان من الدم تؤخذ في أنبوبة صغيرة بها ١ سم^٣ من محلول الملح مضافاً إليه ١ ٪ سترات البوتاسيوم (لمنع تخثر الدم) وبذلك نحصل على عينة من الكريات الحمر معلقة في محلول الملح .

ويفضل كثير من الباحثين استعمال الدم بأكمله بدلاً من معلق الكريات ويعللون ذلك بأنه أوضح تلازماً من المعلق - غير أن هذه الطريقة لا تخلو من مضار خطيرة ناجمة عن ظهور ما يسمى (بالتلازن الكاذب) الذي قد يظن خطأ أنه تلازن حقيقى ويلتصق بذلك تحدد فئة الدم خطأ . ولذلك فإننا لا ننصح أبداً باستعمال الدم الكامل إلا للخبر المحرب الذي يستطيع أن يميز بين التلازن الحقيقى والتلازن الكاذب .

ويجرى الاختبار عادة على شريحة زجاجية نظيفة تقسم إلى نصفين بقلم الزجاج ويكتب على النصف الأيسر أ وعلى النصف الأيمن ب . ثم توضع نقطة من مصل ضد أ في النصف الأيسر ونقطة من مصل ضد ب في النصف الأيمن مع ملاحظة عدم لمس الشريحة بقطارة المصل . ثم توضع نقطة من معلق كريات الدم إلى جوار كل نقطة من المصل مع مراعاة عدم لمس قطارة الدم للشريحة

أو للمصل . ثم تقلب نقطة الدم مع نقطة المصل في كل جانب من الشريحة بمروء زجاجي نظيف أو بشوكة خشبية نظيفة معقمة (مما يستعمل في تنظيف الأسنان) ، واستعمال الشوكة الخشبية أفضل إذ أن الشوكة تلتق بمجرد استعمالها مرة فلا يوجد أى خطر تلويثها للمصل بمصل آخر تكون استعملت فيه قبل ذلك ، كما يحصل مع المارود الزجاجية عندما يهمل تنظيفها بعد كل تجربة . ثم تترك الشريحة الزجاجية بضعة دقائق وتقرأ النتيجة بوضع الشريحة على ورقة بيضاء فيظهر التلازن واضحاً بظهور كتل حمراء من الكريات في نقطة المصل بدلا من بقاء الكريات موزعة سابحة في كل نقطة المصل . ويمكن التأكد من ذلك عند الشك بوضع الشريحة تحت العدسة الصغيرة للمجهر حين يظهر التلازن بتكتل الكريات الحمراء في كتل كبيرة حمراء لا تظهر فيها الكريات المفردة ، أما عدم التلازن فتظهر فيه الكريات سابحة . كل كرة على حدة .

وتعرف فئة دم الشخص من نتيجة تلازن كرياتة بالمصلين الاختباريين كما يوضح ذلك الجدول التالي :

مصل ضد أ	مصل ضد ب	فئة دم الشخص
—	—	و
+	—	أ
—	+	ب
+	+	أب

ويمكن أن يجرى هذا الاختبار في أنابيب بدلا من الشريحة وعندئذ تستعمل أنابيب صغيرة ذات حافة ملونة يخصص كل لون منها لمصل خاص فتستعمل أنابيب ذات حافة حمراء للمصل ضد أ مثلاً وأنابيب ذات حافة زرقاء للمصل ضد ب . ويحسن أن لا يكتفى بذلك بل يكتب على الأنبوبة بالقلم الزجاج الحرف أ والحرف ب أيضاً زيادة في التأكيد — ثم يوضع في الأنبوبة نقطة من مصل ضد أ وفي الأنبوبة ب نقطة مصل ضد ب ويضاف لى الأنبوبتين نقطة من معلق الكريات المراد فحصها ثم تترك الأنبوبتان لمدة

ساعة، أو تدارا في التابذة مدة دقيقتين وبعدئذ تجد أن الكريات قد تجمعت في قاع كلا الأنبوبتين - فتؤخذ كل أنبوبة بين الإبهام والسبابة اليسرى وتطرق طرفاً خفيفاً بسبابة اليد اليمنى كي ترج رجاً خفيفاً يؤدي إلى تعلق الكريات غير الملزنة وعودتها إلى السباحة في المصل وتلوينه باللون الأحمر، ولا يؤدي إلى مثل ذلك في الكريات الملزنة التي تبقى كتلة حمراء في قاع الأنبوبة تحت كمية من المصل الراق الأبيض أعلاها - وتقرأ النتائج تبعاً للجدول السابق نفسه .

وفي حالة الشك في صحة النتائج يمكن أخذ عينة من كل أنبوبة ووضعها على شريحة زجاجية وفحص الكريات بالمجهر لمعرفة إن كانت ملزنة أم غير ملزنة كما سبق بيانه .

(ب) طريقة فحص المصل :

المعروف أن الملزانات في المصل توجد بصورة عكسية لثريونات في الكريات بمعنى أنه إذا وجد الثرين أ في كريات شخص فإن مصله لا يحوي الملزّن ضد أ بل الملزّن ضد ب ولذلك فإننا نكتفي عادة عند تحديد فئة الدم بفحص المصل أو الكريات إذ أن النتائج دائماً واحدة .

فإذا أريد فحص المصل لمعرفة الملزانات فيه أمكن ذلك بنفس طريقة فحص الكريات، غير أن ذلك يستلزم وجود كريات اختبارية معروفة فئتها وهذه لا يمكن حفظها في الثلجة كالمصل بل يجب أن تؤخذ صابحة عند كل اختبار إذ أن الكريات المحفوظة تتلف في فترة قصيرة لا تتجاوز بضعة أيام .

تؤخذ عينة من دم الشخص المراد معرفة فئة دمه وتترك في الثلجة ٢٤ ساعة حتى يفصل المصل عن الكريات وما حولها من الليفين ويصفى المصل في أنبوبة معقمة نظيفة ثم توضع الأنبوبة في حمام مائي درجة حرارته ٥٦ م لمدة عشر دقائق (وذلك لإتلاف المكمل compliment الذي قد يؤدي وجوده إلى حل الكريات) ثم تضاف نقطة من هذا المصل إلى نقطة من معلق كريات حمر معروف فئتها ، ب إما على شريحة زجاجية مقسومة إلى نصفين أو في أنبوبتين مرقومتين كما سبق وصفه، وتقرأ النتيجة بنفس الطريقة السابقة غير أن تحديد الفئة يكون تبعاً للجدول التالي :

كريات أ	كريات ب	فتة الدم
+	+	و
-	+	أ
+	-	ب
-	-	أب

وقد تبين من مئات الملايين من الاختبارات التي أجريت أن هناك بعض الأخطاء التي قد تحصل من التنوع — ولا كان حصول هذه الأخطاء ذا خطر كبير وخاصة عند استعمال التنوع في نقل الدم أو في الطب الشرعي لذلك كان من اللازم شرح هذه الأخطاء تفصيلاً مع بيان طرق تلافيها وطرق تمييزها عن النتائج الحقيقية .

٢ — أخطاء التنوع وطرق تلافيها

إن الطريقة التي وصفناها لتصنيف الدم بلغت هذه الدرجة من الاتقان بعد أن عرفت مصادر كثيرة للخطأ واتباع الطرق السالفة يجنب الباحث الوقوع في كل الأخطاء تقريباً، إلا أننا رأينا من اللازم شرح مصادر الخطأ هذه لتكون حاضرة في ذهن كل باحث فيحمل على تجنبها من أول الأمر ويعرف مصدرها إن وقع فيها فلا تلتبس عليه أو تعزل بنتائجه .

ومن الواضح أن الخطأ في النتائج قد يحدث عن حصول تلزّن حيث كان الواجب أن لا يحصل أو العكس، أي عدم حصول تلزّن حين يجب أن يحصل، والخطأ الناشئ عن السبب الأول أكثر شيوعاً وأعظم خطراً من الخطأ الناشئ عن النوع الثاني، ولذلك سنقوم بدراسته أولاً .

أولاً : الخطأ الناشئ عن حصول تلزّن غير صحيح أو النتائج الإيجابية الخاطئة .

ويرجع السبب في هذا إلى واحد من الأسباب الآتية :

١ — التلزن الكاذب أو التراص Pseudo-agglutination or Rouleaux

formation وهذه ظاهرة معروفة قبل معرفة ظاهرة التلزن الحقيقي إذ وصفها

شاتوك سنة ١٨٩٩ في الكريات المعلقة في دماء المرضى بالالتهاب الرئوي واختلط على بعض الباحثين وصفه حتى زعموا أنه أول من وصف التلزن الحقيقي قبل لاندشتينر بسنة أو اثنتين .

وقد درست هذه الظاهرة دراسة وافية بعد ذلك ونشر ويلتشر (Wiltshire) في مجلة الباتولوجي والبكتريولوجي وصفاً دقيقاً لها سنة ١٩١٢ ذكر فيه أن تركيز المصل وارتفاع درجة الحرارة هي العوامل الهامة اللازمة لحصول هذه الظاهرة وأن سببها هو وجود مادة في دم المريض تسبب زيادة لزوجة . والبحث المسمى بسرعة ترسيب الدم مبنى على هذه الظاهرة .

وقد لاحظ شاتوك من أول الأمر أن هذه الظاهرة لا تحصل أبداً مع المصل المخفف بمثل حجمه من محلول الملح ولذلك فإن طريقة فحص الدم في الأنابيب تمنع بتاتا احتمال حدوث هذه الظاهرة، وكذلك الحال حين يستعمل معلق الكريات بدل الدم الكامل في طريقة الفحص على الشرائح وبذلك يتخفف المصل بمحلول الملح فيمنع لزوجه ووصه للكريات .

ويجب أن لا يغيب عن البال أن التراص قد يحصل رغم ذلك إذا تركت الشرائح مدة طويلة معرضة للهواء قبل فحصها، إذ أن تبخر الماء يركز المصل ثانية مما يساعد على ظهور التراص ولهذا السبب يفضل معظم الباحثين استعمال الدم الكامل في الشرائح لتقوية التفاعل الحقيقي بعد إذ صعب تلافي التراص الكاذب بطريقة التخفيف .

وتتميز التراص عن التلزن سهل ميسور حتى للمبتدئين: ذلك أنه يزول تماماً بمجرد إضافة نقطة من محلول الملح إلى الشريحة أو بضغط شريحة صغيرة عليها أو بتقليب الدم والمصل بمروء زجاجي، ولا تؤثر كل هذه الإجراءات في التلزن الحقيقي .

كما يمكن التمييز بينهما أيضاً بسهولة بالفحص تحت العدسة الصغيرة للمجهر فتظهر الكريات في حالة التلزن ككتلة حمراء واحدة لا أثر لحدود الكريات فيها، أما في حالة التراص فإن الكريات المفردة تظهر في الكتلة الدموية كأنها صفوف متراصة كصفوف العملة ومن هنا كانت تسميته بالتراص Rouleaux formation والتلزن الكاذب قد يظهر إذا استعمل المصل المخضر من دم الحبل السرى

في التنوع ، وذلك لأن جزءاً من الملام الموجود بالحبل السرى يتفصل مع المصل فيزيد من لزوجه ويؤدى إلى هذه الظاهرة ولذلك لا يجوز تحضير أمصال التنوع من هذا الطريق أبداً .

٢ - التلزن الذاتى (Auto-agglutination) وهى ظاهرة تتميز بتلزن كريات شخص ما بنفس مصله وقد تكون بمصل غيره بسبب وجود ملزن في المصل ولزبن في الكريات وقد ذكر لاندشتينر شيوع هذه الظاهرة وبخاصة إذا أجرى المزج في درجة حرارة منخفضة .

وقد أحدث هذا التفاعل الشاذ أخطاء عديدة أول الأمر بسبب شيوع هذا الملزن في الأمصال . ومن الملاحظ أن هذا الملزن الذاتى لا يؤثر على كريات الشخص وحده فحسب، بل يؤثر أيضاً على كريات كل الدماء الأخرى بغض النظر عن أنواعها . وقد أثبت لاندشتينر أن هذا التفاعل ناتج عن وجود مادة ملزنة واحدة يمكن امتصاصها تماماً من المصل وإزالة كل أثر لها بأى كريات آدمية، وذلك هو السبب فيما سبق أن ذكرناه عند تحضير الأمصال المستعملة في تنوع الكريات من ضرورة إبقاء المصل مع الكريات في الثلجة مدة ٢٤ ساعة وذلك كى يتم للكريات امتصاص كل المادة الملزنة الذاتية فلا يتخشى بعد ذلك من حصول أخطاء بسبب وجودها في المصل .

ولعل أبرز مظهر للتمييز بين التلزن الذاتى والتلزن النوعى أن الأول لا يحصل إلا في درجة الحرارة المنخفضة ويزول تماماً بمجرد وضع الدم في درجة حرارة الجسم أو حتى وضع الشريحة في راحة اليد ويعود للظهور ثانية إذا بردت الشريحة وهكذا .

وهذا هو سبب عدم ظهور أثر لهذا التلزن الذاتى في الشخص الحى . وقد استطاع لاندشتينر أن يحصل على محلول لهذا الملزن بأن أخذ الكريات التى تركت مع المصل ٢٤ ساعة في الثلجة ثم أضاف إليها محلول ملح دافئ ووضعها في التابذة خمس دقائق مما سبب زوال تلزنها وعند فصل محلول الملح عنها وجد أنه يؤثر على كل الكريات فيلزنها في درجات الحرارة المنخفضة فقط . وقد أثبت كثير من الباحثين أن هذا المازن الذاتى يوجد في كل الأمصال

الآدمية بكميات مختلفة ولكنه يزداد ويكثر بدرجة عظيمة في بعض حالات مرضية حتى أن أثره ليظهر بغير حاجة إلى تبريد، بل في درجات الحرارة "عادية" (١٠ - ٢٠ مئوية) وفي هذه الحالات يسهل حصول الخطأ في تنوع الكريات وبخاصة إذا استعمل الدم كله أو الكريات غير المغسولة في التنوع . ذلك أن مثل هذه الكريات يكون عالقاً بها جزء من المصل المحتوى على الملمز الذاتي فيجعلها دائماً التلمز مع أى مصل حتى أنها لتظهر كأنها من النوع أ ب .

ولذلك يوصى كثير من الباحثين بإعادة فحص الكريات التي تظهر كأنها من النوع أ ب بمصل من نفس الشخص حتى إذا تلمزت معه كان ذلك دليلاً على أن هذا تلمز ذاتي وحيثئذ يعاد التنوع بعد غسل الكريات جيداً بمحلول الملح الدافئ (٣٧ مئوية) .

وقد يحصل التلمز الذاتي مع التلمز الكاذب أو التراص في وقت واحد فيزيد الأمر تعقيداً ولكن اتباع النصائح التي أسلفناها يمنع دائماً هذه الأخطاء ويميزها .

والحلول التالية تبين نقط الخلاف بين التلمز الكاذب والتلمز الذاتي والتلويح :

التلويح	التلمز الذاتي	التلمز الكاذب	
يمكن لا يتأثر بتغير الحرارة من صفر إلى ٣٧° لا يتأثر خاص لنوعه	يمكن يحصل عادة في الحرارة المنخفضة فقط لا يتأثر عام	غير ممكن لا يقل بل يزداد في درجة حرارة الجسم ٣٧° يزول بأقل تخفيف عام	١ - امتصاص المادة الفعالة ٢ - أثر الحرارة على التفاعل ٣ - أثر تخفيف المصل ٤ - نوعية التفاعل

٣ - التلمز الشاذ - وهي ظاهرة نادرة الحصول وسببها وجود مواد ملزمة شاذة في دماء بعض الناس لا علاقة لها بالملمزين ضد أ ، ضد ب وقد لاحظ لانشتير وتومسون أن هذه الملمزات الشاذة أكثر ظهوراً في درجات الحرارة المنخفضة ولذلك خلطها بعض الناس مع الملمز الذاتي تحت اسم واحد هو (الملمز البارد

(Cold agglutinin) ولكن الحقيقة أن الملزقات الشاذة تختلف كلية عن الملزق الذاتي في أنها لا تؤثر إلا على بعض الكريات دون الكل كما يفعل الملزق الذاتي .

وقد وصف لاندشتاين ولفين (Levine) أربعة أنواع لهذه الملزقات الشاذة :
(أ) الملزق ضد A_1 أو المميز للنوع A_1 وهو أكثر الأربعة شيوعاً ويوجد في أمصال بعض أفراد من النوع A_1 أو A_2 ب .

(ب) الملزق A_2 أو ضد (و) وهو يؤثر بشدة على كل كريات النوع (و) وأقل تأثيراً على كريات النوع A_1 ويوجد في أمصال بعض أفراد من النوع A_1 أو A_2 ب أو ب فقط .

(ح) الملزق الإضافي أو ضد خ أو الملزق رقم ١ وهو الذي يؤثر على اللزق خ ويوجد في جميع الأشخاص من النوع خ سلبى .
(د) ملزقات أخرى شاذة غير معروفة .

وهذه الأنواع الأربعة توجد طبيعياً في أمصال بعض الناس ومن الممكن إضافة نوع خامس إليها يشمل الملزقات التي قد تكون صناعاً في الإنسان نتيجة حقنة بدم أجنبي أو في النساء نتيجة حمل جنين دمه مخالف لنوع أمه وأشهر هذه الملزقات تلك التي تسمى ملزقات العامل الريصي Rh agglutinins وقد وصف بعض الباحثين تكوين ملزقات ضد A ، ضد B ، ضد M ، ضد N وغيرها في مثل هذه الحالات ومن البديهي أن وجود هذه الملزقات الإضافية لا يؤثر مطلقاً على كريات الشخص نفسه حين تنوعها فهي مازالت تعطي التفاعلات الصحيحة مع الأمصال إلا أن مثل هذه الأمصال المحتوية على مازنات شاذة يجب أن لا تستعمل مطلقاً في التنوع حتى لا تعطي نتائج خاطئة . ولذلك فإن أفضل طريق للحصول على أمصال التنوع هو شراؤها من المعامل المعروفة أو تحضيرها من أشخاص معروفين فحصت دماؤهم فحصاً دقيقاً لتجنب وجود مثل هذه الملزقات الشاذة وغيرها

٤ - التلازن البكتيرى (Bacterial haemo agglutination) وهى ظاهرة لا يمكن حصولها ما دامت خطوات العمل قد تمت بطريق معقم واستعمل فيها مصل وكريات صابغة (fresh)

وأول من وصف هذه الظاهرة هو بئر (Hobner) وشيف (Schiff) عند فحص الدماء القديمة أو دم الحيض ودم الجثث فلقده وجد هؤلاء الباحثون أن الدم إذا ترك مدة طويلة قد يصبح من النوع أ ب أى أن كرياتة تتلازن بالمصلين ضد أ، ضد ب بل تتلازن أيضاً بمصل نفس الشخص. وقد وجد تومسون (Thomson) أن هذه الظاهرة تنتقل إلى الكريات الحديثة أيضاً بإضافة نقطة صغيرة من كريات قديمة إليها وتركهما لمدة ١٢ - ٢٤ ساعة ثم أثبت فريد نريخ (Friedenreich) أن هذه الظاهرة سببها باسيالات متعددة الأنواع إذ وجدت إلى جوار الكريات كونت فيها مولدة للتلازن (لزيئا) سماها (T) تتأثر بمزمن موجود في كل أمصال الآدميين إلا أمصال صغار الأطفال قبل سن سنة . ولذلك فإن هذه الكريات المصابة بالباسيالات سائلة الذكر تتلازن بإضافتها إلى أى مصل من أمصال التنوع سواء كان ضد أ أو ضد ب أو غيرهما . ومن السهل ملافاة ذلك باستعمال مصل من النوع أ ب في أمحات التنوع فهذا المصل لا يحوى أى ملزن من الملزئات ضد أ ، ضد ب ويجب أن لا يازن أى نوع من الكريات إلا أن الكريات المصابة بهذه الباسيالات تتلازن بهذا المصل نفسه وبكل مصل سواء فيسهل بذلك معرفة مصدر هذا الخطأ .

وهذا التلازن البكتيرى ناتج عن تفاعل ملزن ولزبن ودليل ذلك أن هذه الكريات نفسها تعطى التفاعلات العادية مع المصل الذى امتص منه الملزن البكتيرى قبلا، وهذه الطريقة يمكن تنويع هذه الدماء القديمة المصابة بالبكتيريا سائلة الذكر . ولتلافى حصول هذا التلازن البكتيرى يجب دائماً إجراء التجارب بطريقة معقمة بعيدة عن أى تلوث بكتيرى كما يستحسن دائماً إضافة مادة معقمة للأمصال المنوعة تمنع نمو هذه الباسيالات فيها وأشهر المواد المستعملة لذلك هى :

١ : ١٠,٠٠٠	فورمالين	(Formalin)
١ : ١٠٠٠	أكريفلافين	(Acridflavin)
	مرثيوليت	(Merthiolate)
١ : ١٠٠٠	الجنشيان البنفسجى	(Gentian violet)
	الأخضر اللامع	(Brilliant green)

وأحدث المواد المعقمة وأفضلها هو أزيد الصوديوم (Sodium Azide) ١ في ١٠٠٠ .

٥ - تختثر الدم الثانوي . قد تختلط هذه الظاهرة بالتلزن ويحصل التخثر إذا استعملت الكريات غير المغسولة أو الدم الكامل بغير مانع للتخثر وإن كان الفحص الدقيق بالمجهر يبينه بصورة لا يمكن خلطها بالتلزن الحقيقي . كما أن هذه الظاهرة لا يمكن حصولها متى استعملت الكريات المغسولة بالطريقة التي وصفناها آنفاً .

ثانياً : أما النوع الثاني من الأخطاء فهو عدم ظهور التفاعلات الإيجابية وظهورها بالمظهر السلبي فيكاد يكون مستحيلاً متى استعملت أمصال قوية إلا أن هذه الأمصال قد تفقد جزءاً كبيراً من قوتها بمضي الزمن أو بتلوثها عند حفظها ولذلك يجب دائماً فحص أمصال التنوع بكريات معروفة النوع قبل استعمالها .

وكما يتصور ضعف المواد الملزنة في المصل قد يتصور قلة حساسية مولدات التلزن في الكريات وهذا يحصل حقيقة في كريات الأطفال حديثي الولادة كما يحصل في كريات الكبار إذا حفظت في صورة معلق مدة طويلة . وقد يحصل الخطأ رغم ذلك كله عند فحص دماء الكبار بمصل قوى في حالات أشهرها النوع القرعى أ_٢ ب حيث يكون الازين أ_٢ ضعيفاً للدرجة قد لا يظهر معها تجمعاً واضحاً إذا أضيف إليه الملزن ضد أ ولكن فحص المصل في مثل هذه الحالات بالإضافة إلى فحص الكريات يعطى النتيجة الصحيحة للنوع .

٣ - طريقة تنوع البقع الدموية

إن طريقة الفحص السابق وصفها لا يمكن استعمالها لتنوع البقع الدموية ولذلك يلزم إجراء بعض التحوير فيها لتبقى صالحة لهذا التنوع - ويلاحظ أن الازينات تبقى ثابتة في بقع الدم لا تتأثر بالقدم أو التعرض للمؤثرات الخارجية مدة طويلة جداً على خلاف الملزونات التي قد تتأثر بالعوامل الجوية وبخاصة

الحرارة فيقل أثرها أو ينمحي تماماً مما قد يسبب أخطاء في تنويع الدم من البقع — ولذلك ففي حالات تنويع البقع يجب أن تفحص البقع عن الملزانات وعن الزينات في وقت واحد ولا تعتبر النتائج ذات قيمة إلا إذا اتفقت نتيجة الفحصين .

١ — البحث عن الملزانات : يؤخذ جزء من البقعة وينقع في محلول ملح فسيولوجي لمدة ٢٤ ساعة ثم يؤخذ المحلول الناتج ويفحص تأثيره على كريات معروفة من فئة أ ، ب تماماً كما يفحص المصل — وظهور تلزن في أى من الكريات يدل على وجود الملزن المناظر في بقعة الدم ولكن عدم تلزن الكريات لا يدل على انعدام الملزن من الدم إذ أن الملزن قد ينمحي بمرور الوقت كما قلنا .

٢ — البحث عن الزينات : يؤخذ جزءان صغيران من البقعة ويوضع كل جزء في أنبوبة صغيرة ويضاف إلى إحداهما كمية من مصل ضد أ وللأخرى كمية من مصل ضد ب وتترك الأنبوبتان لمدة ٢٤ ساعة في الثلاجة ثم تدار الأنبوبتان في النابذة لفصل المصل الراقى ويضاف إلى كل مصل كمية من الكريات المناظرة له بمعنى أن تضاف كريات أ إلى مصل ضد أ وكريات ب إلى مصل ضد ب فإذا لم تتلزن الكريات أ دل ذلك على أن الملزن ضد أ قد امتص من المصل بسبب وجود اللزين أ في بقعة الدم وهكذا .

ويلاحظ أن النتائج الإيجابية هي وحدها ذات القيمة أى أن عدم العثور على اللزين في البقع ليس دليلاً على انعدام وجوده أصلاً بل قد يكون بسبب اختفائه أو زواله بالوقت أو غير ذلك من العوامل .

ولذلك فإن نتائج الاختبارات على البقع يجب أن تذكر بالصيغة الآتية :
(عثر في البقع على اللزين كذا أو الملزن كذا أو لم يعثر عليها) ولا يجوز مطلقاً استعمال صيغة (وجدت بقع الدم من فئة كذا) .

TECHNIQUE OF GROUPING THE FOUR BLOOD GROUPS

The discovery of the blood groups was first made in 1901 by Landsteiner. He found that when the serum and cells of different human beings are mixed, the erythrocytes of one person may be clumped together by the serum of another person. This agglutination reaction was known, long before Landsteiner's discovery, to occur between cells and sera of different species of animals, but not of the same species. Thus, he called this type of agglutination "iso-haemo-agglutination".

Landsteiner also found that this reaction did not take place at random, but there existed definite relationships between the bloods of various human beings — which he classified into four groups. This classification depends upon the presence or absence of two agglutinogens A and B in the erythrocytes, and two corresponding agglutinins a (anti-A) and b (anti-B) in the sera, where A is specific for a and B is specific for b.

Numerical nomenclature of the four blood groups was proposed by Janskey and by Moss separately but to obviate confusion, an international system of nomenclature, based on the agglutinin content of the erythrocytes, has been made thus :

BLOOD GROUP	AGGLUTINOGENS IN CELLS	AGGLUTININS IN SERUM
O	—	a and b
A	A	b
B	B	a
AB	A and B	—

By using known sera of A and B groups against blood cells of any individual, one can easily find out the blood group of this person. The following two tables represent the reactions that take place, when sera of the different groups are mixed with different cells; the occurrence of agglutination is represented by the mark

"+" :-

PERSON OF GROUP	CELLS OF PERSON TESTED AGAINST SERUM OF GROUP		SERUM OF PERSON TESTED AGAINST CELLS OF GROUP	
	A	B	A	B
O	—	—	+	+
A	—	+	—	+
B	+	—	+	—
AB	+	+	—	—

SERUM OF GROUP	WITH CELLS OF GROUP			
	O	A	B	AB
O	—	+	+	+
A	—	—	+	+
B	—	+	—	+
AB	—	—	—	—

(a) Technique of Blood Grouping

Stock sera can be obtained from individuals of groups A and B, where the agglutinins in the sera are of high titre. The blood is taken aseptically and kept in sterile test-tubes in the ice-chest for 24 hours. The clear supernatant serum is then aseptically pipetted off into sterile 1 cc. ampoules and sealed. Such high-titred sera if properly taken, can be kept potent in the ice-chest for a long time. A preservative, in the form of 0.5 per cent phenol, 0.1 per cent flavine or 1 : 5000 merthiolate solution, may be added to the serum.

Few drops of blood are obtained from the individual through a finger prick and suspended in several cubic centimetres of normal saline solution, containing 1 per cent sodium citrate. One drop of this cell suspension is mixed with one drop saline and one drop of each of the two testing sera, in two small test-tubes. These are left standing for one hour, when a positive reaction can be clearly seen in the form of clumping of the erythrocytes in one mass at the bottom of the tube. Clumping may be hastened by centrifuging the tubes for few minutes instead of simple standing. The tubes are then shaken lightly when erythrocytes in the negative tube immediately become uniformly suspended, while in the positive tube the cells remain clumped in one or more masses in the bottom.

The test may be done on glass slides, when clumping should be tested both by the naked eye and the microscope, so that pseudoagglutination, which is liable to occur with this technique, can be excluded.

b) ERRORS IN GROUPING

Blood grouping is not so simple as it appears, but there are many conditions where a false reaction is obtained, thus giving rise to errors in the grouping, viz. : —

(i) FALSE NEGATIVE REACTIONS These may occur due to one of the following conditions : —

1. The use of a concentrated cell suspension or whole blood with weak agglutinins or low-titred sera. This frequently occurs with the slide technique, where the suspension may be concentrated by evaporation.

2. Sometimes the agglutinin in the cells is so weak that it needs a very high-titred agglutinin to react with it. This is particularly the case in some bloods of group A (viz. A₂).

3. Rarely, particularly if fresh serum is used, haemolysis of the erythrocytes occurs. This can be obviated either by keeping the serum in the ice-box for few days or by heating it to 56°C. for 30 minutes to destroy the complement (which is necessary for the haemolysis to occur).

(ii) FALSE POSITIVE REACTIONS These are more common than false negative ones and they include : —

1. Pseudo-Agglutination or Rouleau Formation. — This pseudoreaction is due to a very high sedimentation rate of the blood, and so it is found in certain pathological disturbances, e.g. rheumatic fever, active tuberculosis, pneumonia and cardiac diseases; and in certain physiological conditions, e.g. menstruation and pregnancy.

The differentiation of this pseudo-reaction from true agglutination is easily made by microscopical examination of the agglomerate which shows the difference quite clearly.

2. Cold Agglutination and Auto-Agglutination. — This is another phenomenon of true agglutination, which only occurs at low temperatures (0 to 5° C.) so under certain conditions it may

become a possible source of error in blood grouping. This agglutination may occur between the serum and cells of the same person and is then called "auto-agglutination", or between serum and cells of different persons of the same group and is then called "cold agglutination". Presence of a definite agglutinin and agglutinogen, which act only or mainly at low temperatures.

To obviate auto-agglutination, the serum, before being separated from the clot, is left therewith in the ice-chest for overnight, to give time for the corpuscles in the clot to absorb the auto-agglutinins in the serum.

3. Bacterial Heamo-Agglutination. — Thomsen described the presence of a certain transmissible agent which may be found in the cells and cause erythrocytes of any group to be agglutinated with the two sera, i.e. react like cells of group AB. It was later found by Friedenreich that this reaction is due to a bacillus which sensitizes the cells to an agglutinin in all sera. This can easily be avoided by the use of sterile sera and cells only.

4. Secondary Coagulation. — This may occur if whole blood or unwashed cell suspension is used. Although it may be mistaken for true agglutination, this can be easily avoided by using a weak cell suspension preferably in citrated saline.

5. Irregular Iso-Agglutination. This is a rare phenomenon which is due to the presence in the sera of iso-agglutinins for factors other than A and B. These agglutinins are only rarely present, even when the corresponding agglutinogens are absent from the cells. Landsteiner and Levine described three varieties of these agglutinins, thus : —

- a) Agglutinin a_1 or Anti- A_1 reacts with most bloods of group A (A_1 cells) and may be present in very few sera of group A (A_2).
- b) Agglutinin a_2 or anti-O reacts with all group O bloods and less intensely with few group A (A_2) cells. This agglutinin may be found in blood sera of groups A, AB and sometimes B.
- c) Agglutinin anti-P specific for blood cells containing agglutinogen P. It occurs among P negative individuals of all blood groups.

The presence of these irregular agglutinins in the serum does not interfere with the determination of the blood group of the cells, as these will give typical reactions with the typing sera. On

the other hand, the use of such sera for typing results in errors in grouping. Therefore, such sera must not be used for routine blood typing.

Apart from these irregular agglutinins present normally in the sera, there are certain other iso-agglutinins, which may occur due to immunization by the corresponding agglutino-gen through transfusion or pregnancy. These immune agglutinins may occur against the Rb factor, and scarcely against, P, M, A or O agglutinogens.

المراجع العربية :

١ - أصول الطب الشرعى وعلم السموم - ١٩٥٩ - للمؤلف

— المراجع الاfrنجية :

1. Forensic Medicine and Toxicology by M.A. Soliman, 1957.
2. Blood Groups and Transfusion by Alexander Wiener, 1943.
3. Blood Group Techniques by Schiff, 1944.
4. Blood Groups in Man by Race and Sanger, 1954.
5. Lehrbuch der Blutgruppenkunde, by Ludvig Rasch, 1954.

ميكولوجية الخطوط العربية والخطوط اللاتينية
بحث بياني مقارن
الدكتور محمد الشريف

مقدمة في الخطوط العربية :

يتبع الخط العربي إلى فصيلة الخطوط السامية العربية ؛ أما تاريخه فلا يعرف بالضبط ، فالآثار الخطية التي تحت يدينا ترجع إلى العصور الحديثة نسبياً .^(١) فيانسن يذكر لنا ثلاثة آثار ترجع إلى ما قبل الإسلام . ولقد تطور الخط العربي في العصور ؛ المختلفة فالآثار الأولى^(٢) خطها أشبه ما يكون بالخط الكوفي وهو المعبر عنه بالجرات المتصلة القوية الزاوية التي تميل إلى الأشكال الهندسية . وعندما تريد أن تبعث هذه الصفات إلى صلابة الحجر التي كتبت عليه تلك الكتابة (من البازلت) أو إلى عدم وجود أشكال تميل إلى الاستدارة فإننا لا نجد جواباً شافياً .

وفي القرن العاشر بعد الميلاد لوحظ انتشار الأشكال المعبر عنها بالأرييسكا حيث اتخذت نهاية الكلمات كثيراً من الزينات . ثم انحدرت الكتابة في العصر الحادى عشر والثاني عشر وبالأخص في سوريا إلى اتخاذ أشكال خيالية قبيحة المنظر .

وفي نهاية القرن الثاني عشر اختفت الكتابة الكوفية من الحياة العملية وأصبح الخط المستدير في القمة بالنسبة للاستعمال اليوى ؛ فالقشندى^(٣) يسوق لنا ستة أنواع مختلفة للخط المستدير التي عم استعمالها في القرن الرابع عشر وهى :

١ - قلم طومار الجميل . ٢ - مختصر الطومار .

(١) JENSEN, Hans : Die Schrift

(٢) حجر زيد ٥١٢ ميلادية

(٣) Enzyklopadie des Islam

٣- التثنية . ٤- الطوق . ٥- الرقعة . ٦- الجبار .

ولقد انتشر الخط العربى بانتشار الإسلام فكان على هذه الشعوب المختلفة الغربية عن بعضها أن تربطها رابطة واحدة ولا أقوى من رابطة الخط والكتابة كما كان الحال فى إيران وتركيا والهندوس ، والسواحل . . إلخ . وبذلك تعرض الخط مرة أخرى إلى كثير من التغيرات مثل :

الخط الكروانى فى شمال أفريقيا وبعض أجزاء من أفريقيا الوسطى ويتميز بأشكاله الصلبة .

الخط الأندلسى أو الكروفانى فى أسبانيا وأشكاله مستديرة .

الخط السودانى ويتميز بأشكاله السمكية والكبيرة الحجم .

أما الأشكال المستعملة حالياً فهى :

الخط الديوانى .

الخط الثلث .

الخط الطلق والنسخ .

الخط الرقعة .

والخط العربى فى اتساع رقعته يأتى فى المرتبة الثانية بعد الخط اللاتينى ؛ أما الآن فقد وقف إنتشاره فى تركيا والملايا والسواحل قد بلغت إلى استعمال الحروف اللاتينية .

فى أصل الحروف الخطية والحروف العربية :

إن الأصل فى جميع الحروف الخاصة بأى لغة كانت ولأى شعب كان تكبى بقلم ما مهما تعددت هو الخط المستقيم الذى يتخذ كقطر لدائرة والقس الذى ينشأ عن هذه الدائرة ؛ فالحروف تكون بصفة عامة من أحد هذين الخطين أو منهما معاً . والخط الجميل أو الحسن التركيب هو الذى تكون فيه مقاييس الحروف بالنسبة لبعضها فى نسبة جيدة . فعندما وضع المؤلف هذه الحروف

اتخذ أساماً هندياً يرجع إلى المحرر^(١) . فالقاعدة أن من يريد أن تكون كتابته حسنة في الخط العربي فليخذ الألف أساماً بأية حجم ؛ فسمك الألف بالنسبة لطولها يكون ١ — ٨ ثم يتخذ هذه الألف لقطر لدائرة، أما بقية الحروف فنشتق من هذه الألف والدائرة .

والمؤلف يعطينا قواعد ثلاث يجب ملاحظتها أو توفرها للحكم على مادة الأشكال ونوعها والخطوط التي تكون الأشكال والطريقة التي يرتبط بها حرف بحرف آخر بالاستعمال تمثيلاً مع القواعد العامة الرياضية التي وضعها المحرر وهي :

١ — أشكال جميع الحروف الخاصة بأى شعب من الشعوب أو لغة من اللغات والمكتوبة بأى قلم من الأقلام يجب أن تتكون من القوس ومشتقاته . وعلى ذلك فإن الألف اتخذت في الخط العربي .

٢ — يجب أن يتناسب سمك الحرف مع ليونته .

٣ — يجب أن يكون اتصال جميع الزوايا محددة .

وإذا كان فنانون الخطوط قد اختلفوا في طريقة كتابة الحروف وتركيبها وطريقة اتصالها فإنهم جميعاً تمشوا مع القاعدة العامة التي وضعها فيلسوف العرب الرياضى .

إنه لمن الطبيعى أن أعم الأعمال انتشاراً وأثبت الأشكال وأجمل التراكيب التي تكون أجزائها تحقق النسبة المتوالية $1 : \frac{1}{4} : \frac{1}{8}$. وهي النسبة المشاهدة في تركيب الإنسان .

في اتجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار .

على الإنسان أن يفرق عند فحص الخطوط العربية ما بين اتجاه عملية الكتابة وسير الكتابة نفسها مثل السير إلى الأمام أو السير إلى الخلف . فهو على عكس الخط اللاتينى الذى تتجه فيه عملية الكتابة من اليسار إلى اليمين .

(١) المحرر هو أحد علماء العرب في الرياضة

الوضع القيمي للاتجاه من اليمين إلى اليسار :

لقد تطور استعمال اليد اليسرى إلى استعمال اليد اليمنى على مر العصور الجيولوجية كما يدل لنا على ذلك علماء الجيولوجيا منذ فجر التاريخ .

وكذلك الحال بالنسبة لقدماء المصريين حتى أصبح مع الوقت لليمين معنى خاصاً وكذلك لليسار فاليمين يحمل الصواب والجودة والشمال أو اليسار الخطأ أو الرذيلة . . إلخ .

ولأنه لمن الطبيعي عندما يفضل استعمال اليد اليمنى أن تكون عملية الكتابة بهذه اليد أيضاً نحو اليسار أما لماذا فضل الإنسان في بادئ الأمر الكتابة إلى هذا الاتجاه فإن بوكورنى^(١) يرجع ذلك إلى العوامل الدينية — أما الأعشى^(٢) فيعزو ذلك إلى علم الفلك الذى لعب دوراً كبيراً في نشأة تكوين الحروف العربية وأشكالها الأصلية فثلاث ترتيب التتقيط سواء بأعلى الحرف أو بأسفله وضع تبعاً لموضع القمر بالنسبة للأرض .

فللقمر معنى هام في ذلك الوقت عند العرب فإن حرارة الجو بالصحراء نهاراً جعلت أسفار العرب ليلاً والقمر خير هاد لأصحاب القوافل — وقد تكون لأسباب اقتضتها الضرورة من الناحية العملية فالكتابة على الصخر والصلب تتطلب أن يمسك الكاتب بالقادوم باليد اليمنى أما الأزميل فباليد اليسرى — ثم يحدثنا بوكورنى أيضاً عن اليونانيين الذين أخذوا الخط السامى واتجهوا به أيضاً إلى اليسار في الكتابة وكذلك اللاتينيون الذين كانوا يكتبون نحو اليسار حتى القرن الرابع قبل الميلاد ثم جاء وقت اختل فيه اتجاه الكتابة المحدد فاتخذ سطرأ اتجاه اليسار والسطر التالى يتجه نحو اليمين حتى جاء اليونانيون الذين كانوا أول من اتخذوا في الكتابة الاتجاه نحو اليمين وبعزوتغير اتجاه الكتابة نحو اليمين عند اليونانيين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسباب دينية — ثم يحدثنا فرانك^(٣) فكتور أن الشعوب التى تكتب جهة اليمين تستعمل التقويم الشمسى والشعوب

POKORNY, R. (١)

(٢) صبح الأعشى — الجزء الثالث

VIKTOR, Frank. (٣)

التي تكتب نحو اليسار تستعمل التقويم القمري والشعوب التي تكتب من أعلى لأسفل تحتسب الزمن بالنسبة للشمس والقمر كما يبدو أن لقانون الأم أو الأب تأثيراً في اتجاه الكتابة .

مشكلة اتجاه الكتابة :

وإذا كان بوكورنى فسر الحركة إلى الداخل أو إلى الخارج بالنسبة لوضع الورقة والشخص الكاتب في كل من الكتابة اللاتينية والخطوط السامية والتشابه بينهما في حالة الكتابة في الوضع الطبيعي فإن تفسيره وقف عند هذا الحد ولم يحاول إيضاح مبدأ الاتجاه نحو اليسار في أصله والواقع أنه في جميع أوضاع الكتابة ظلت حركة اليد اليمنى إلى اليسار وعليها أن تعالج هذه النقطة ففرنز ولف^(١) يذكر أننا بطبيعة الحال لا نستطيع تشخيص اتجاه معين لحركة ما حيث إن كل صفة تأخذ قيمتها من وصفها بالنسبة لما حولها — فليس من الصواب أن تفصل اتجاه الكتابة من الحروف النموذجية واتجاهاتها الأصلية لتغيرها إلى الداخل أو إلى الخارج إذ تتعلق كل تتعلق بالنموذج الأصلي — والأمثلة عديدة تؤيد هذه الظاهرة وقد وصلنا في النهاية إلى عاملين :

أولاً : أن اتجاه الكتابة لم يتكون من العوامل الحيوية أو نشأ من عملية الكتابة في أول الأمر ولكن يبحث عنه في تطور العقائد الدينية على مر الأيام .

ثانياً : إنه إذا كان الاتجاه في الخط العربي من اليمين إلى اليسار سابق لعملية الكتابة فإننا نتوقع أن تكون خواص الكاتب للاتجاهين اليمين واليسار في الخط العربي هي معكوس خواصها بالخط اللاتيني .

الاتجاه العكسي — عكس الاتجاه — أى إلى اليمين .

الاتجاه الأمامى — مع الاتجاه — أى إلى اليسار .

الميل مع الاتجاه .

المنفرج أى عكس الاتجاه .

الهامش المبلق — اليمين .

الهامش النهائي - اليسار .
فإذا كانت هذه هي وقائع الأمر فعلينا إثباتها علمياً .

التشخيص واختبارى فارتج ومورى WZT andTAT :
إن ما سنؤليه البحث هو كما يعبر عنه فلك^(١) شخصية الشخص كما هو
إذ سنحاول أن نخرج من التجربة العملية (الاختبار Test) إلى تحليل التعبيرات
(تشخيص الخطأ أو الجرافولوجى) ومن الاختبارات الاستعراضية Projektiv Teste
اختبرنا اختبارين من اختبارات الجشتالت وهما W.Z.T. وهو من ابتكار
Tat B. Wartegg وهو من ابتكار Murrey . ومهمتنا الأساسية هى محاولة
البحث عن العناصر الجرافولوجية فى إطار تركيب الشخصية - بمعنى أننا
نرى نسبة النوافع الداخلية إلى قوة المقاومة - نسبة الشعور إلى قوة الإرادة
والذكاء من ناحية - إننا نبحث عما إذا كان هناك توازن فى التركيب
النفسانى - فنحن لا نبحث عن الصفات الأخلاقية كما هى عامة منفردة
ولكل فى حدود التركيب النفسانى للشخص وتتلخص طريقتنا فى الآتى :

اختبار T.A.T.

يعطينا عينات خطية وكذلك منح لتركيب الشخصية كما يعطينا أيضاً
فكرة عامة إذا كانت الشخصية أكثر ميلاً إلى الناحية الإيجابية أو الناحية
السلبية .

اختبار W.Z.T.

كوسيلة مساعدة للتعرف على المميزات الخطية والتركيب الداخلى مثل نسبة
الشعور إلى التصور - الذكاء وقوة الإرادة - وكذلك كوسيلة لتشخيص .

نموذج Müller-Euskat

يعطينا المميزات الفردية أو ما يعبر عنه بالعناصر المميزة، كذلك المميزات

الأكثر غالبية والمميزات الخاصة — والطبقات^(١) المختلفة .

(جداول وتلشون) B. Wittlich

للتعرف على مدلول العناصر .

ونحن نرمي بهذه التجربة لإيجاد طريقة واحدة يمكن تطبيقها على كل من الخط اللاتيني والخط العربي على ٦٠ شخصاً اختيروا من مائة وضعوا موضع الاختبار .

اختبار T.A.T.

يذكر M. Stein^(٢) أنه إذا كان هناك فارق بين العلم والفن فإنه ليظهر بوضوح في استعمال الاختبارات الاستعراضية .

فكلما اتسعت نظرتنا في استعمال هذه الطرق كلما ازدادت القيمة العلمية لتجاربنا من ناحية الدقة واتقان التعليق على النتائج ، ففي كثير من الحالات التي يعطى الشخص المراد فحصه اختبار روفر فقط فإن الفاحص يشعر أنه قد حصل فقط على هيكل لشخصية المحتن وليس للجسد بأكمله ولذلك فقد لحأ كثير من علماء النفس إلى استعمال T.A.T. كوسيلة أخرى مكملية للرواية الشخصية وهو المعروف بنظام (الضغط — الرغبة) need-press وهو النظام الذي وضعه المكتشف — وإن كان كثير من السيكلوجيين قد حصلوا على نتائج باهرة دون الالتجاء إلى هذا النظام (من الضغط والرغبة) . فالباحث عليه أن يتخير الصور التي تلائم تجربته والتي يعتقد أنها مع الوقت تعطيه جميع المعلومات التي يصبو إليها — وأن عملية التقدير تتركز على عاملين أساسيين :

١ — أن الناس يظهرون شخصياتهم ومشاكلهم عندما يتحدثون عن غيرهم من الأشخاص وعندما ينشئون المواقف التي لم تنشأ بعد .

٢ — القواعد التي تستعمل في تقدير الظروف والحوادث اليومية تستعمل أيضاً في تحليل المادة .

(١) LERSCH, Philipp.

(٢) STEIN, M.: The Thematic Apperception Test.

وقد يلجأ المرء إلى مقارنة نتيجة اختبار تجريبي بآخر. فالطريقة التجريبية بلاشك طريقة خالية من الأخطاء فإذا ما حاول الشخص استعمالها في دراسة الشخصية فإنه لا يجد مفراً من الالتجاء إلى بعض الطرق الأخرى للحصول على النتائج التي يصبو إليها. فالتحليل الغيبي Blind-analyse والمقصود به دون رؤية الشخص المختبر قيمة أى طريقة لا تكون باعتمادها على طريقة أخرى أو مقياس آخر نلجأ إليه - فقارنة نتائج T.A.T. لمجاميع مختلفة معرفة الفروق بينها يكون هناك اتفاق في النتائج بغض النظر عما إذا كان التحليل غيبياً Blind-analyse أو يكون مع معرفة كنه وطبيعة خلاف كل مجموعة.

ويمكن باختصار القول بأننا من اختبار الصفات قبل اختبار T.A.T. تكون كل من الطريقتين مكتملة للأخرى.

ويحدثنا هارتمان^(١) إنه بتحليل نتائج اختبار T.A.T. کیا يمكن الاهتداء إلى شيئين مهمين لنظرية الشخصية :

- ١ - إن اختبار T.A.T. يعكس الشخصية بدرجة واضحة وأيضاً يمكن قياسها .
 - ٢ - إن سهولة تكوين إجابات اختبار T.A.T. تتفق مع مميزات الشخصية .
- ولقد استعمل الاختبار في تجربتنا هذه أيضاً للحصول على عينات من الخطوط المختلفة لتحليلها فيما بعد دون أن ينتبه الكاتب وقت كتابته أن خطه سوف يحلل بعد ذلك والطلبة الأجانب يكتبون بلغتهم الأصلية أى بالألمانية أما الطلبة العرب فبالخط العربي وبذلك لا تكون هناك عوائق لغوية تقف حائلاً بين تسلسل الأفكار بصورة طبيعية في كلتا المجموعتين .

اختيار الأشخاص موضع الاختبار :

روعى في اختيار مجاميع الأشخاص الذين وضعوا موضع الاختبار العاملين الأساسيين :

- ١ - أن تكون المجموعة ممثلة بقدر الإمكان بطبيعتها حتى يتجنب الأخطاء التي تكون نتيجة التغاضي عن جميع الاحتمالات .

٢ - التجانس بين المجموعة لتحاشي الفروق التي قد تظهر عند استعمال التجارب الاستعراضية ولذلك فقد اتخذنا قوام المجموعة من الراشدين الذكور حيث إن تراكيبهم الشخصية أكثر نضجاً وثباتاً وكذلك مدى اختلافهم أما أعمارهم فتفاوتة وكذلك مدى ثقافتهم - ولقد اختل العدد إلى ٦٠ شخصاً وكان أصغر المجموعة يبلغ ١٩ عاماً في حين أن أكبرهم سناً يبلغ ٣٨ سنة وجميعهم من الجامعيين ويتبعون بالنسبة لجنسياتهم وعلم تخصصهم بالترتيب الآتي :

ألمان (السن من ٢١ إلى ٣٨) عرب (السن من ١٩ إلى ٣٧)

الطب	٢	١١
القانون	١٠	٠
اللغات	٢	٠
هندسة	١٣	١٣
كيمياء	٣	٦
المجموع	٣٠	٣٠

وتنقسم المجموعة العربية بالنسبة لجنسية أعضائها بالترتيب الآتي :

سوريون	٦
أردنيون	٦
عراقيون	١
مصريون	١٧
المجموع	٣٠

ولقد اختبر جميع هؤلاء الأشخاص باختبار فارنيج واختبار Wzt and Tat

التجربة الأصلية :

في اختبار T.A.T. استعملت الصور المعدلة عن ما كليلاند^(١) ومساعديه . ولقد اختيرت ستة صور فقط وفقاً للغرض المطلوب ثم أعطيت التعليمات الواجب

اتباعها حيث استمر في عرض الصور واحدة بعد الأخرى وعلى الأشخاص المختبرين أن يقوموا بكتابة قصة كاملة من الخيال يشرحون فيها الأسباب التي أدت إلى المواقف التي ترى بكل من هذه الصور وبعد الانتهاء من عملية العرض يتبعها عملية استكشافية مختزلة تشمل تاريخ الميلاد ومحل الميلاد والجنسية والديانة وعدد ومن الأخوة والحالة الاجتماعية للوالدين والهواية والمستوى الثقافي وثلاثة أفلام تكون موضع إعجاب المختبر والآن المفضل والمهنة المحببة للشخص التي تلى هدف الدراسة الحالية والمؤلف الموسيقي المحبب والتقيض .

تقدير النتائج :

قدرت نتائج الاختبار بطريقتين :

(أ) طريقة كليبانوف^(١) .

(ب) طريقة هارتمان^(٢) .

١ - طريقة كليبانوف :

حللت النتائج نوعياً وكياً بواسطة نظام التسجيل النموذجي والذي هو من ابتكار رودنك ، كليبانوف والذي ابتكر خصيصاً للأبحاث وبالأخص حالة دراسة مجموعة أو عدة مجاميع ومقارنتها حيث قسمت مجموعة من القيم عددها ٤١ إلى خمسة مجاميع :

١ - التخلص من الحياة : وتشمل القتل والموت والانتحار .

٢ - الاعتداء المادى : وتشمل استعمال القوة - الحوادث - المرض - العقاب - السجن . . إلخ .

٣ - الاعتداء غير المادى : وتشمل الخناق - حب السيطرة - العداء - الخيانة - الكراهية - الانتقام .

٤ - التوتر الشعورى : وتشمل العقد الداخلية - الانفصال - الغيرة - الخوف - الجزاء - الهيبة .

KLEBANOFF, Seymour G. (١)

HARTMANN, A. (٢)

٥ - القيم الإيجابية : وتشمل التأمين - الجنس - الصداقة - الحب - السعادة - الشعور بالواجب . . . الخ .

ثم حسبت النسبة المئوية لكل مجموعة من هذه المجاميع بالنسبة لكل شخص ، على أن النتائج قد قدرت بطريقة أخرى بالنسبة للنجاح والفشل للشخص في القصص وهذه لها علاقتها بمركب النقص فقسمت القيم إلى أربعة أقسام :

١ - اقتصادياً ٢ - اجتماعياً ٣ - القوة ٤ - الحب

وهذا التقسيم ساعدنا على معرفة موضع الخطأ أو الضعف في نشأة الشخص ، ويعتمد على التقصي في القصص دون الالتجاء إلى الطرق السيكولوجية العميقة . كما أننا لا نلجأ إلى طريقة التحليل المعقدة المعروفة بطريقة موري والحدول الآتي يعطينا نظرة واحدة لإستعراض النتائج :

مجاميع القيم	الطلبة الألمان		الطلبة العرب	
	متوسط النسبة	الانحراف المعياري	متوسط النسبة	الانحراف المعياري
التخلص من الحياة	٢,١	٢,٩	٣,٥	٥,٧
الاعتداء المادى	١٣,٧	٦,٦	١٢,٢	٤,٤
الاعتداء غير المادى	١٣,٤	٧,٧	١٧,٩	١٤,٣
التوتر الشعورى	٣٦,٢	١٨,٢	٣٠,٣	١٥,٩
القيم الإيجابية	٣٤,٦	١٤,١	٣٦,١	١٤,٥

فالجداول (الأعلى) يشير إلى أن الطلبة العرب يتميزون بقلّة النسبة المئوية لمجموعة الاعتداء المادى والتوتر الشعورى عن نظيرهم لمجموعة الطلبة الألمان ولكن هذه النسبة ترتفع في حالة فقدان الحياة والاعتداء غير المادى وفي حالة مجموعة الطلبة العرب يرتفع مجموع تكرار القيم بالنسبة للبند الثلاثة - التخلص من الحياة والاعتداء المادى والاعتداء غير المادى عن نظيرها ببند التوتر الشعورى وهذه النسبة تعادل ٢٤٠ إلى ٢١٦ ومجموع قيم الموت ، العقاب ، حب السيطرة العداء - الانتقام - الغضب - الكراهية تكون في مجموعها ٣٣,٣ ٪ من مجموع

العدد السابق أما في مجموعة الطلبة الألمان فإن عدد قيم بنود الاعتداء الثلاثة هو ٢٠٥ وللتوتر الشعوري ٢٥٤ — أما قيم الجريمة — العقاب — حب السيطرة — العداء — الانتقام — الغضب — الكراهية تظهر فيه ١٨ ٪ من مجموع قيم القتال الثلاثة أى بما يعادل نصف قيمة نظيرتها لمجموعة الطلبة العرب .

الطلبة العرب		الطلبة الألمان		النجاح والفشل
الانحراف المعياري	متوسط النسبة المئوية	الانحراف المعياري	متوسط النسبة المئوية	
١٣,٥	٤٧,٦	١٥,٩	٤٦,٣	الفشل الشخص الأساسي
٩,١	١٣,٢	١١,١	٢٥,٥	النجاح ^١ الشخص الأساسي
٤,٣	١٧,٦	٢,٧	٩,٣	الفشل الأشخاص الثانويين
١٥,٣	٢١,٦	١٣,٨	١٨,٩	النجاح الأشخاص الثانويين

ثم حلت نتائج النجاح والفشل على منوال الطريقة السابقة .

وكان علينا أن نفسر هذه الظاهرة المشاهدة لمجموعة الطلبة العرب من الارتفاع الواضح بينود الاعتداء — فألبورت^(١) يذكرنا أن طبيعة النمو إنما تتكون من تلاحق لإقناع الاتزان وعدم الاتزان — فقد تكون هناك عدة عوامل مثل الجوع أو تغير الحرارة أو رغبة اجتماعية تسبب عدم التوازن هذا وغالباً عندما يكون الفشل سارياً بدرجة كبيرة دون منفذ فإن توتراً ينشأ في مثل هذه الحالات يكون على أتم استعداد ليسبب الآلام عندما تعود الرغبة للهدف المتعذر الوصول

إليه ونتيجة لذلك ينشأ شعور عميق بالنقص وقد ينتج هذا عن عدة أسباب مثل عدم المقدرة الطبيعية - المرض - نقص الحيوية - الرغبة الجنسية - ضعف الذاكرة - الشعور بالتأنيب . . إلخ أما هان^(١) فيحدثنا عن مبدأ تضارب اختلاط اللذة بعدم اللذة والتي ينشأ عنها بعض التأثيرات مثل الغضب - الكراهية - الغيرة - وهذه عبارة عن لذات مشحونة حتى درجة الانفجار الذي يولد الإشباع وهنا تنشأ اللذة . أما هل^(٢) فيستبعد كل البعد فرض (الحرمان - القتال) فالسيكولوجيون وعلماء الاجتماع يعزون الحروب إلى أسباب اقتصادية أو سياسية أو أسباب اجتماعية أو لأنهم تلقونها في طفولتهم ولكن ليس لوجود شيء في طبيعة البشر يسبب القتال ونظرية فرويد^(٣) أن القتال تكويني لا تلقى صدئ عند الأشخاص البعيدين عن دائرة التحليل النفساني . على أن الفرض القائل بأن القتال إنما هو من أصل وراثي فقد أثبت بالتجربة كل من هل وكلاين^(٤) عدم صلاحيته وأكدت جميع هذه التجارب بتناقضها أن الاعتداء إنما هو صفة مكتسبة وليست مورثة .

وإذن فليس بالمتحدث أن تعزى هذه الرغبة القوية في الاعتداء وارتفاعها في مجموعة الطلبة العرب بالنسبة للطلبة الألمان إلى الاختلاف في النواحي الاجتماعية من ناحية ومن ناحية أخرى إلى العامل الخاص باختلاف درجة الحرارة واختلاف الجو .

التقدير بطريقة هارتمان A. Hartmann

ولقد بلحنا هذه الطريقة لتعطينا فكرة عامة مبدئية عن الشخص موضع الاختبار وذلك للمقارنة من ناحية للتقدير الأول ومن ناحية أخرى للناحية الجرافولوجية حيث إن كل شخص يختبر لمعرفة ما إذا كان أكثر إيجابية أو سلبية .

فقد قسم هارتمان جميع الصفات إلى ٢٨ صفة منهم ١٤ صفة تعتبر

HAHN, W.D. (١)

HALE, G.S. (٢)

FREUD, Sigmund. (٣)

KLEIN (1942) GINSBURG and ALLEE u. A. (٤)

إيجابية ، ١٤ صفة سلبية وكان علينا أن نختبر كل شخص بالنسبة إلى الثمانية والعشرين صفة لمعرفة ما إذا كان أكثر إيجابية أم سلبية . فثلا علو الأسلوب ولياقته والسلاسة والاعتزاز بالنفس والصدقة وتفضيل المستقبل أو الماضي ووضوح نهاية القصة كلها من الصفات الإيجابية في حين أن الحرمان والخوف والزمن الحالى والتعلق المستند من الصور وإظهار القتال وقد الصورة — كل هذا يشير إلى السلبية .

اختبار فارتج W.Z.T.

في اختيار اختبارات الرسم للتحليل أو التشخيص لا توجد بأية حال من الأحوال علاقة بين المقدرة أو الملكة على الرسم فإن الرسوم إنما تحلل بالنسبة إلى القيمة التعبيرية لها وهذه الاختبارات الرسمية لها ميزة أنها لا تتعرض لكثير من العوامل المؤثرة كما في الاختبارات الكلامية — فلهذا لا تدخل اللغة في الحساب وأحد هذه الاختبارات هو المكتشف من Ehrig Wartegg والمسمى Wartegg- Zeichen-Test ويعتمد في أساسه من أشكال وتكوينات الرسوم المختلفة نستطيع الاهتداء إلى النقط الأساسية في اكتشاف وشرح الشخصية . وفي هذا الاختبار يكون الشخص المتمكن تحت عامل المفاجأة المستمرة والتسليية التي تبلغ حداً بعيد المدى .

تسجيل الاختبار :

النموذج الذي استعمل في هذا الاختبار DIN-A4-Format على نفس الأشخاص الذين اختبروا T.A.T. وعلى مجاميع تحت نفس الظروف المتشابهة واقتصر الاختبار على تكملة الرسوم فقط دون تسجيل الشعور والإحساسات أثناء الرسم وعلى ذلك فإن أشكال الرسومات النهائية هي موضع بحثنا وتقديرنا وهي كما يقرر فارتج Wartegg كافية لتحليل شخصية الكاتب وصفته التركيبية .

ولقد فائنا أن نذكر ماهية هذا الاختبار فالنموذج الخاص عبارة عن ثمانية مربعات مرسومة متساوية الأطوال ويضاء على أرضية سوداء مرتبة في صفين

ويشتمل كل منها على عدة أشكال مختلفة يتخلها الممتحن أساساً ضمن الرسم الذى يقوم برسمه فيها ما هو نقطة ومنها ثلاثة مستويات متوازية ومنها ما هو أشبه بمربع صغير أسود . . إلخ كما فى الرسم الخاص بذلك .

تقدير النتائج :

يعطينا اختبار W.Z.T. فكرة واضحة عن التركيب النفسانى للشخص من الناحية العملية حيث ينقسم إلى الأجزاء الأربعة الآتية : الشعور - التصور - التفكير - الإرادة .

وفى هذا الاختبار يرتبط كل من هذه الأقسام بالآخر فهو يختلف بذلك عن بقية اختبارات الشخصية التى تكون فيها الصفات مستقلة بذاتها . والغرض من هذا الاختبار فى بحثنا هذا هو تحليل مقدار كل من هذه الأقسام الأربعة بالنسبة للآخر فمثلاً معرفة ما إذا كان شخص من الأشخاص أكثر انطواء على نفسه أو على العكس من ذلك ومقدار ذلك تقريباً .

أما لتقدير النتائج التى حصلنا عليها فلقد لجأنا إلى طريقة كنتجت (١) - وليس هنا المجال لشرح الاختبار بالتفصيل تاركين ذلك إلى فرصة منفردة نظراً لما له من أهمية فى التشخيص النفسانى الحديث .

فالمصور التى تحصل عليها لكل شخص تقدر كماً بمقياس ١ إلى ٣ بالنسبة إلى المعاملات المتعددة المختلفة المرتبة بطريقة خاصة كما هو ثابت بالنموذج المعد لذلك مثل الحياة - الفسيولوجى - الزينة - الحركة - الفراغ - الانحناء والاستقامة والقوة والضغط والتماثل وعدم التماثل والتكرار . . إلخ ثم تجمع الأعداد الخاصة بكل من هذه العوامل - وتنقسم إلى المجموع الثابتة والتى بينها وبين البعض علاقات مترابطة والتى تمثل أجزاء التركيب النفسانى للشخص ثم يرسم الخط البيانى لكل شخص وتحلل البروفيل فكل من المكونات يجتبر بالنسبة لباقي المكونات فمثلاً قطب عدم الانطوائية من الشعور (منفرد على نفسه - منطو

على نفسه) يمكن فهمه على ضوء القطب المقابل للتركيب وهو التصور فنثلاً الشخص المنفرد على نفسه والواسع الخيال يختلف بطبيعة الحال عن الشخص الذى لا يملك قوة التصور وهكذا استمرت عملية التشخيص ، وهكذا حلت بروفيلاات الأشخاص الستين وكذلك حصلنا على بروفيلا عام لكل من المجموعتين على حده - مجموعة العرب ومجموعة الألمان- ولقد ظهر لنا من تحليل البروفيل العام أن الطلبة العرب أكثر انفراداً على أنفسهم (open) aufgeschlossen عن الطلبة الألمان - فى حين أن بالطلبة الألمان عامل الغريزة يتميز بالمقدرة على السيطرة عليه (controlled) gehemmt أما باقى البروفيل فهو متشابه فى الحالتين تقريباً وهذه النتائج تمشى مع النتيجة التى وصلنا إليها من اختبار T.A.T. من ارتفاع نسبة صفة الاعتماد لمجموعة الطلبة العرب وهذه تسير إلى جانب خاصية عدم الانطوائية المشاهدة فى الطلبة العرب وقلة التحكم ومن الناحية الاخلاقية لا يوجد بين المجموعتين أية فروق واضحة كما دلنا أيضاً أخيراً !

وإذا كنا قد ذكرنا فى مبدأ بحثنا إلى العلاقة بين اليمين واليسار فى عملية الكتابة وهى الفارق بين الخطين اللاتينى والعربى أنها لا تتصل بأخلاق الشعوب المختلفة التى تكتسب هذه الخطوط - وهذا رأى أيدته نتائج كل من T.A.T. und W.Z.T. فنحن لم نجد فروقاً ملموسة من الناحية الأخلاقية بين المجموعتين وبعد ذلك لا يبقى لنا سوى محاولة نقل وتطبيق القوانين الخاصة بالكتابة اللاتينية على الخطوط العربية .

تسجيل المميزات الخطية :

اقتضت الضرورة وبعد محاولات عديدة أن نوجد نظاماً واحداً - استعملناه فى كل من الخط العربى والخط اللاتينى مقتبسين طريقة Müller-Enskat و B. Wittlich جميع المميزات يلزم تسجيلها بالضبط وبطريقة منظمة تبعاً للحركة والشكل والفراغ - فسجلت المميزات على شكل أزواج مضادة مثل : كبير - صغير - منظم - غير منظم . إلخ بمقياس ١ إلى ٣ أيضاً وقد راعينا عند تطبيق هذا النظام على الخط العربى أن يكون الأمام (مع اتجاه

النموذج المدرسى للخط) والوراء هو العكس من ذلك أى فى الاتجاه المضاد للقاعدة المدرسية وبترتيب هذه المميزات الخطية ترتيباً رأسياً نحصل على منحني . وفى عملية فحص الخطوط تبدأ دائماً بالخواص الكلية أو العامة للخط والتي هى أساسها درجة الذاتية فى الخط *Eigenartsgad* والإيقاع *Rhythmus* فليهما يتوقف تحليل الخط فى أساسه، فالخواص التعبيرية تأتى أولاً ثم تليها المميزات العنصرية لتأييد المعانى — فالإيقاع هو أول خيط نهتدى به فن مقدار تميز الطبقات واختبار الإيقاع يمكننا إضاءة الطريق وبمساعدة التركيب الطبقي واستيعابه كياً ونوعياً وكذلك المرونة يمكننا تفسير الخواص الكلية . فالكمية هى نتيجة القوة والسرعة والغزارة وتشمل الطبقة الحيوانية وهى بمثابة الدافع الغريزي المحتلى* قوة .

أما غزارة الحركة وهو بمعنى آخر التفاعلات الشعورية النفسية يعتبر الناحية الكمية للنفس وفى النوع *Qualitat* تظهر طبيعة الحوادث الشخصية ، فهى تنتج من دنيا الشعور والعاطفة (الطبقة النفسية *Seelische Schicht* أما الطبقة الروحية فهى تظهر فى الكمية والنوعية — أما الإرادة فهى تميل إلى ناحية الكمية فى حين أن الوضوح *Klarheit* تتبع النوعية ومن الإيقاع العام نحصل على نقطة البداية للتحليل أولاً إلى النوع والكمية وهذه تعطى تحليل تركيبى للإيقاع كلية وأيضاً يشير إلى ما إذا كان هناك فرق أو اضطراب داخلى ويقسمان الإيقاع العام فى الكتابة إلى نواح مختلفة كل منها تحت وجهة نظر خاصة مثل ناحية الحركة والشكل والفراغ فيظهر إيقاع متحرك — إيقاع صوري أو إيقاع فراغى وبمساعدة نظرية الطبقات *Schichtengedanken* الإيقاع الحركى يكون أكثر وضوحاً أما من ناحية الجزء الشعورى أو الغريزي من الطبقة الجسدية والإيقاع الصوري يظهر أما التعبير أو التأثير ويكوّنان الطبقة الأنثويكم *Endothymer Grund* وفوق هذه الطبقة تقع الطبقة العقلية والمعبر عنها *Geistiger* والتي تشمل قوة الإرادة والتفكير والتي يوضحها لنا الإيقاع الفراغى *Verteilungsrhythmus* فالإيقاع الحركى بغير درجة التصلب — عدم اضطراب الحركة — أو استمرار الحركة التى تتميز بانسحابها وتقومتها وانسحابها فإن انعلمت هذه الصفات

فيها اتصفت الحركة بعلم الإيقاعية، كما في الحركة الناعمة، أو المضطربة أو الجافة أما الإيقاع الصوري فيتعرف عليه من تماثل الأشكال الخطية في حيز محدد واضطرابه يكون إما بتغير الأشكال أو التكرار الستيريوتيب stereotyp أو التكرار على غرار واحد monoton وطبيعة الأشكال ودرجة تماسكها تكون حدية التكوينات الشكلية ، وفي حالة الإيقاع الفراغي تكون الفراغات بين الكلمات والأسطر واحدة وهنا أيضاً يخل تماثل الأشكال أو خلافاً ، فإن المساحة المكتوبة وتوازنها مع الفراغ (فراغ الأسطر والكلمات) يحددها توزيع مناطق الكتابة الثلاثة (العلوى - الأوسط - السفلى) .

وبعد الكلام عن المميزات الكلية يمكننا القول بأن تحديد الإيقاع وفهمه يعد الأساس الأول في تشخيص الكتابة فبوجه عام جميع الاضطرابات في الإيقاع إنما تشير إلى عدم الاضطراب وكذلك إلى العقد . فبعض الاضطرابات في الإيقاع الحركي تشير إلى الاضطراب في الأعماق في الطبقة الحيوية vitale Schichten ، أما اضطراب الإيقاع الصوري فيشير إلى ضعف الشعور الذاتي Selbstgefühl واضطراب الإيقاع الفراغي يشير إلى العقد الخارجية أى بالنسبة للوسط الذي يعيش فيه الشخص .

قراءة المنحنى :

وهو الناتج عن تسجيل المميزات العنصرية وتقديرها بمقياس ١ - ٢ - ٣ ثم وصلها ببعضها والتي سيأتى شرحها .

المجموعة الأولى (العليا) وترتبط بدرجة الذكاء - فالمنحنى عندما يسير في هذه المنطقة (ناحية اليسار) يمكن للمرء أن يستنتج قدرة على التفكير وعلى العكس من ذلك عندما يسير المنحنى جهة اليمين فتقل درجة التفكير ، أما المجموعة الثانية فهي تشير إلى إظهار الذات في ناحية اليسار والناحية اليمنى فتشير إلى إظهار العالم الخارجى (وهنا المقصود بالعالم الخارجى كل ما هو غير النفس) والجزء الأخير من المنحنى (الأسفل) يعطينا فكرة عن الغريزة وحالة التوتر والمنحنى غير المنتظم يشير إلى الأخلاق الشاذة في حين أن المنحنى المنتظم يشير

إلى المارمونية . وإذا ظهر في المنحنى السائر من اليمين إلى اليسار عدد كبير من الازدواج Ambivaianz فإن هذا يشير إلى العقد وعدم المارمونية وكما سبق الكلام فإن العلاقة بين العناصر وبين الصفات العامة إنما هي في الواقع عند تحديد معنى المميزات العنصرية وحصرها كما أنه يجدر بالذهن أنه علينا ألا ننسى أن معنى كل مجموعة إنما يتوقف على المجاميع الأخرى والعلاقة بينها وكذلك الميزة الواحدة في المجموعة بالنسبة لباقي المجاميع فالشكل مثلا يظهر في الحركة الواقعة أو المتصلبة أو الانسيابية أو الإيقاعية مثال ذلك - الزاوية تشير إلى ازدواج الشخصية - النشاط - البرود فإذا عرفنا من الصفات العامة أننا في صدد شخصية الطبعة النفسية فيها مختلة فلنأخذ نؤكد صفة البرود Mangel an Gemüt فإذا كانت الطبقة الروحية تظهر بتعبيرات مثل الصلابة والخشونة .. إلخ يمكننا أيضاً أن نضع صفة النشاط بصورة الاحتمال - فإذا كانت الكمية واضحة بقوة الغريزة أو مؤثر أو صلابة الإيقاع الحركي فإن معنى النشاط يكون أيضاً بصفة التأكيد .

تحليل المميزات العنصرية في الخط والرسم :

كان من فوائد W.Z.T. أن حلت رسومه بمثل الطريقة التي اتبعها شكل (١) فبذلك أوجدنا الطريقة التي يمكن بها مراجعة المميزات العنصرية والتأكد منها بالنسبة للخط العربي واللاتيني وفضلاً عن ذلك وضعنا أمام الشخص الذي لا يقرأ الخط العربي وليس له سابق معرفة بأشكال حروفه وسيلة سهلة يمكن بها متابعة هذه المميزات وجميع هذه المميزات العنصرية واحدة سواء في الكتابة أو الرسم .

فثلاً عندما تكون الكتابة منتظمة أو غير منتظمة يقابلها في الرسم الوضع أو عدم الانتظام . إلخ مع استبعاد (٢) مميزات قوة الضغط وضعفه الاستدارة والزاوية - التعجين والحلدية .

SCHENKEL, R. (١)

ZUBERBIER, E. (٢)

الخط العربي :

مناطق الكتابة :

إن الحروف العربية مختلفة الأطوال على أن المرء يمكن أن يقسمها كما في الحروف اللاتينية إلى ثلاثة أقسام حتى يمكن مقارنتها بها .

١ - متوسطة الطول وهذه تشمل :

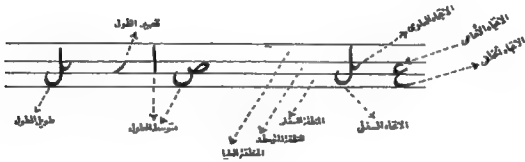
(أ) الحروف مرتفعة الطول كالألف والطاء والظاء .

(ب) الحروف منخفضة الطول مثل السين والصاد .

٢ - حروف قصيرة الطول - مثل الراء والذال والفاء .

٣ - حروف طويلة الطول - مثل اللام المتصلة بنهاية الكلمة .

كما هو ظاهر بالرسم التالى :



المميزات الخطية :

اقتضى البحث أن تولى المميزات الخطية بالخط العربي اهتماماً خاصاً

وتسجيلها بالنموذج المعد لذلك الغرض مرتبة على طريقة Müller-Enskat

١ - التوزيع Gliederung

ويتوقف التوزيع أساسياً على كبر المسافات بين الأسطر بعضها البعض وكذلك المسافات بين الكلمات وكلما كبرت المسافات كان الخط أقرب ما يكون لهذه الخاصية وتدخل هنا الهوامش وسير الأسطر والبعد عن الحافتين

العليا والسفلى موضع الاعتبار . فالتوزيع يعرف عامة بنسبة المكتوب إلى غير المكتوب (الفراغ) حيث تكون هذه النسبة ذات هارمونية مساحية وهذه تسوق عادة إلى الإيقاع القراخي .

وعلى العكس من ذلك فإن قباحة ملء الفراغ وهذه الأخيرة تنتج من كبر المسافات المتروكة بين الأسطر — الفجوات . . . إلخ تعمل على عدم انسجام التوزيع وهو المعبر عنه — Zeilenverstückelung oder Zeilenverhedderung
و ينتج سوء التوزيع من تعدى الحروف المابطة إلى الأسطر التالية لها وهي المعبر عنها بالأسطر المتداخلة Vereinfachung - Bereicherung

٢ — التبسيط — التنميق :

المفهوم بالتنميق هو التجميل أو كل ما هو زيادة عن النموذج المدرسي للحرف ، أما التبسيط هو ترك أو ضمور بعض أجزاء من الشكل النموذجي للحرف أما إذا كان التبسيط للدرجة الإهمال والاتصال الشعري Faden فإن الحروف المتشابهة كثيراً ما يصعب قراءتها .

٣ — الامتلاء — الانتحال Magerkeit - Volle

يعبر بأن الحرف يخيل عندما تكون المساحة المحصورة بمحدود قليلة وكذلك الانحناءات والاستدارات أقل عن نظيراتها بالأشكال النموذجية للحروف وهذه تعطى شكلاً خطياً أقرب ما يكون إلى الأشكال المرسومة .

أما الامتلاء أو الحرف المملوء هو الذى يحصر بين جوانبه مساحة كبيرة ويلتخل هنا أيضاً اتساع الأشكال البيضاء والالتفاتات وكثرتها وتأخذ الأشكال صفة المساحة المزينة .

٤ — الحدية والتعجن : Scharfe - Teigigkeit

يتعرف المرء على التعجن من الجرة ذات اللون والعصارة والمشرشرة والالتفاتات والزوايا تكون عادة ممتلئة وكثيراً ما يشاهد بعض بقع الحبر والحدية تنشأ عندما يكون الحبر المتدفق على الورقة قليلاً فتظهر الكتابة كأنها ناتجة عن آلة حادة

وعليتنا ألا ننسى ما يذكره هايس^(١) في هذا الخصوص لتحديد الجرة وتفرقتها .

نوع الجرة	ضعيفة المرونة	مرنة
الجرة السميكة الجرة الرفيعة	معجنة ضعيفة الضغط	حاددة قوية الضغط

٥ - الصغير - الكبير : Klein - Grob

إن كبر الكتابة أو صغرهما يقاس بتحديد طول الجرة الهابطة للحروف قصيرة الطول في الاتجاه الأساسي لسير الكتابة مثل حرف الراء مثلاً وذلك بإسقاط عمود من نهاية الراء العليا إلى أسفل وقياس المسافة المحصورة أو المسقط من ٣ - ٤ ملليمتر يعتبر متوسط أكبر من ٤ ملليمتر يعتبر كبير وأقل من ٣ ملليمتر يعتبر^(٢) صغير (في الخطوط الرقعية والنسخية) .

تقسيم الأطوال : Langenteilung

وهو نسبة الحروف الصاعدة (ط ، ظ) للحروف الهابطة (ع ، ج) بأخر الكلمات، ويقال أن الحروف الهابطة مميزة Beton عندما تكون طويلة نسبياً أما الحروف الصاعدة فتكون بامتلائها أو تنميقها .

فوق الأطوال : Langenunterschied

وهي نسبة كبر الحروف القصيرة (الراء - الزاي) بالنسبة لكبر الحروف الطويلة اللام عندما تتصل بحرف سابق لها والنسبة المتوسطة بين صغر فرق الأطوال وكبره ١ - ٢ - ٣

(١) KLAGES, L.

(٢) هذه النسبة وضعت بمرئتنا

الضيقي - الاتساع : Enge - Weite

كبر الحروف القصيرة بالنسبة لارتفاعها (يقاس بالحروف المنفصلة
أو بالحروف المتصلة من الأمام والنسبة ١ : ١ تعد متوسطة الاتساع أى
الارتفاع = المسافة (الكبر)

أما الاتساع الثانوى فيكون عندما تكون الحروف ضيقة واتصال الحروف
نفسها متسع فإذا كان الارتفاع أكبر من قاعدة ظاهر الحرف فلنأنا نعبّر عنها
بالضيقي .

ميل الكتابة Schriftlage

هى زاوية الميل للحروف الصاعدة أو الحروف القصيرة التى تعملها مع
قاعدة الأسطر فنحن نميز بين الميل إلى الأمام أو اليمين .

وعلىنا أن نتذكر فى هذا الخصوص أن الميل إلى اليسار يكون فى اتجاه
سير الكتابة (المزوج الأصيل للحروف) والميل إلى اليمين عكس اتجاه
الكتابة .

خاصة الاتجاه : Richtungscharakter

معنى الاتجاه فى الخطوط اللاتينية هو سير اتجاه الكتابة نحو اليمين
أو اليسار وكما سبق أن ذكرنا يمين أى مع النموذج الأصيل Vorlage بمعنى إلى
الأمام واليسار ضد النموذج الأصيل أى إلى الخلف أو بمعنى آخر اتجاه اليمين
يكون عندما تتخذ الحركات المقروص فى النموذج الأصيل أن يتجه يساراً اتجاه
اليمين والعكس من ذلك فى الخط العربى توجد بعض الحروف التى فى نموذج
الكتابة تسير فى اتجاه الكتابة إلى الأمام مثل (ب - ت - س - ث) وبعضها
الآخر يتجه فى النموذج جهة مضادة لسير الكتابة والمسماة عكسية الاتجاه

Rückläufigkeit .

الضغط : Druck

هو القوة التي تعمل بها الآلة أو الأداة المستعملة في الكتابة على الورقة وهو الفرق بين قوة سلك الحجرة بين أجزاء الكتابة المميزة بضغطها والأجزاء عديمة الضغط وعادة بين الحجرة الأساسية والحجرة الخيطية (٨ - ١٠ - ١٤) وللضغط الضعيف .

الارتباط وعدم الارتباط : Verbundenheit - Unverbundenheit

يقال إن الخط مرتبط عندما تكثر اتصال حروفه ببعضها والخط العربي على عكس الخط اللاتيني نجد به بعد الحروف التي يتحتم عدم اتصالها بالنسبة لموقفها في الكلمة بعكس الخط اللاتيني مثل الألف في أول الكلمة أو عندما تتوسط الكلمة فإنها تتصل فقط بالحرف السابق لها - ويعد الاتصال شديداً عندما تتصل أكثر من خمسة حروف وبعد متوسط الاتصال من ٣ - ٥ أحرف وغير متصل عندما تقل الحروف المتصلة عن ٣ أحرف على أنه توجد بعض التوقيعات لا تعد عديمة الاتصال مثل الحروف التي يصعب اتصالها (ط ، ظ ، ك) كما هي الحال بالنسبة للحروف الإفرنجية (D, F, P) .

السرعة : Geschwindigkeit

المقصود بالسرعة مقدار مرعة الريشة على السطح المكتوب عليه - فليس لها علاقة بمقدار الكتابة وعلى ذلك فليس في الإمكان قياس السرعة دون استعمال الأجهزة وعلى ذلك فيشير إلى السرعة في الكتابة مجموعة من الدلائل التي تتبع صور الحركة في الخط .

ومن مميزات السرعة : الحجرة النشطة - التغير في درجة ميل الحروف الطويلة - الاختصار في طرق الكتابة - أن النقطة تأخذ شكل شرط - الخط المقوس kurvig الاتصالات الخيطية درجة الاتصال الشديدة - الاتساع .
ومن مميزات البطء : الجرات المتكاملة - الحروف الطويلة ثابتة الميل - عدم

الانتحاء إلى الاختصار — الخط الزاوى — النقط وهمزات الوصل إلخ . تقع في مواضعها بالضبط — عدم وجود الاتصالات الخطية الخاصة بالسرعة — كثرة القطعات — الضيق .

وبصفة عامة يكون عادة في الحروف العربية الانتحاء إلى الأمام مصحوباً بالسرعة ويمكن تمييزه بعدة مميزات وهي — الاتساع — الجارلاند — الاتصال الخيطي (فادن Faden) الانتحال — اتساع الهامش الأيمن (الابتداء)

التناسق Regelmäßigkeit

وهي تماثل أشكال الحروف وذلك فيما يختص بالكبر والاتساع — الضغط — اتجاه الأسطر — الميل — وكلما زاد التفاوت كلما زادت درجة عدم التناسق^(١) — التصلب — Versteifungsgrade وهو عكس الارتخاء Lockerheit اصطلاح وضع أصلاً في فسيولوجية الكتابة وهذه تعتمد على البحث في الاتجاه عما إذا كانت الحركة حرة طليقة رخوة أما أنها متصلبة ومتحجرة وفيما يلي نذكر الدرجات الخمسة للتصلب في الحركة :

١ — غير كافية — بدون توقف — قليلة التحكم — نائمة — ضعيفة الضغط .
٢ — ضعيفة — رخوة — طليقة — انسيابية — حركة مرنة — إيقاعية — الأشكال انسيابية .

٣ — متوسطة — متوقفة — التوقف عند الضرورة — الحركة العامة — نشطة — جامدة — شعرية الأشكال والتكوينات واضحة — الضغط غير مرتفع القوة وغير عديم التنسيق .

٤ — قوية — الكتابة متوترة — التوقف بدون قصد — التوقف عموماً .
تدفق الكتابة يميل إلى الصلابة والجمود — الزاوية — عدم المرونة — عدم الإيقاع الأشكال متصلبة .

٥ - مكسر - أكثر توقفا - إلى درجة التكرس - الأشكال تفقد أوصافها - انعدام . التماسك - غير مطمئنة - متينة لا حياة فيها - مضلعة - مقطعة .

التنقيط : Ober-und Unterzeichen

كما سبق أن ذكرنا من أن الـ ٢٨ حرفاً المكونة للحروف العربية منها ١٦ تحمل نقطاً في أوضاع مختلفة - كما أنه يتبع لهذه الظاهرة أيضاً الهمزة - الشدة - والوصلة وهذه إما تتخذ موضعاً أعلى أو أسفل الحرف مثل الألف . وما يجب ملاحظته هو وضعها وطريقة رسمها واتصالها وما إذا كانت مرتفعة أو هابطة - بقوة أو بضعف . . إلخ .

اتجاه الأسطر : Zeilenführung

ويحدد اتجاه السطر ليس بسيره ولكن بتحديد مبدأ ونهايته - ويمكن تقسيمها إلى :

١ - الأسطر المستقيمة

٢ - الأسطر الصاعدة

٣ - الأسطر الهابطة

٤ - الأسطر الهابطة السطح .

٥ - الأسطر الصاعدة السطح .

٦ - الأسطر المخدبة .

٧ - الأسطر المقعرة .

٨ - الأسطر الموجهة .

عملية تشخيص الخطوط :

لتشخيص الخطوط ، الخطوط العربية واللاتينية كان علينا أولاً تحديد مرتبة الشكل الكلية ثم درجة التنسيق كميزة مساعدة ومعرفة ما إذا كان الخط يميل إلى التقوس أو إلى الزاوية ثم الإيقاع الحركي وتحديد ما إذا كان سليماً أو مضطرباً

وكذلك الإيقاع الشكلي وإيقاع الفراغ بعد ذلك يحدد المستوى العام للخط وما إذا كان جيداً أو رديئاً ثم تحديد تعبير الخط وتعين ما إذا كان شدة التوتر هي الغالبة أو الاسترخاء فعلى هذه الظاهرة تضيق حلقة اختبار الصفات المناسبة كما أنه لا يغيب على الذهن أن مميزات الخط الخاصة *Besonderkeiten* ونقيضاتها تكون أيضاً موضع اعتبارنا أما فيما يختص بازدواجه الميزة الخطية كما يحدثنا في ذلك كلاجى ^(١) فإن تحديد الصفة المناسبة إنما يتوقف على المستوى العام .

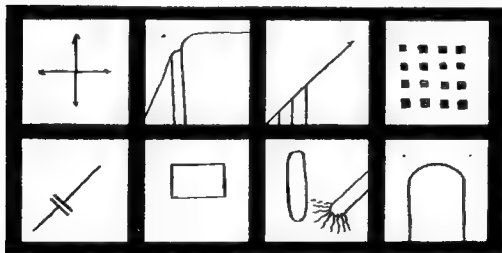
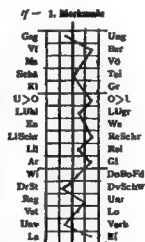
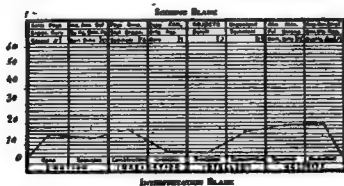
وفيما يلي نذكر بعض الأمثلة لخطوط عربية وأخرى ألمانية وقد اخترناها من الثلاثة فصائل من :

- ١ — الخطوط تسير مع اتجاه الكتابة أى إلى الأمام في اتجاه النموذج الخطي (في حالة الخط العربى يتجه نحو اليسار) .
 - ٢ — الخطوط تسير ضد اتجاه الكتابة أى إلى الخلف في اتجاه مضاد للنموذج الخطي (في حالة الخط العربى يتجه نحو اليمين) .
 - ٣ — الخطوط تشير في الاتجاهين أى في اتجاه الكتابة وكذلك في الاتجاه المضاد للكتابة .
- على أنه لم تشخص ضمن باقى المميزات ميزة الاتجاه حيث إن صورة الشخصية تحددها الصفات العامة وكذلك صفات باقى المميزات .

أولاً : الطلبة الألمان :

الخط رقم ١

Die Arbeit am Schreibbrett
ist äußerst langweilig. Dort sitzen
heißt: stehen. Wer hinaus geht in
Natur und Welt; wer dort sein Leben
verbringt und etwas leistet, der ist
ein glücklicher Mensch. Ihm bietet
sich ein abwechslungsreiches Leben an
denn, der immer nur in der Schule
sitzt.



طالب هندسة فى السادسة والعشرين من عمره .

شخصية حاله سلبية يصعب عليه الحكم على الأمور أو البت فيها كما تشير إلى ذلك عدم انتظام السرعة والأشكال عديدة الوضوح ويشير منحني تركيب الشخصية فى W.Z.T. إلى حياة عاطفية تظهر أيضاً فى اختبار T.A.T. فى تغلب يتم Themen التوتر العاطفى أما فى الخط فإننا نلاحظ الحركة الإيقاعية الغير مضطربة كما هو ظاهر فى مرونتها وانسيابها فى حين أن الإيقاع الشكلى والإيقاع الفراغى قد اضطربا بشكل واضح - وفى التقسيم الطبقي فإن فى الطبقة الجسمية الغريزة فيها مملوءة قوة وديناميكية وحيوية وفى الطبقة الروحية عاطفة فائضة رخوة وإرادة فى الطبقة العقلية وهذه الغريزة المتزنة الصحيحة تنعكس فى أسفل المنحنى حيث يسير من ناحية لأخرى فى انتظام أما فى المنطقة الوسطى للمنحنى فإنه يسير فى الناحية اليمنى وهذه تشير إلى أن الحياة العاطفية للشخص إنما هى للخارج فى حين أن سير المنحنى فى المنطقة العليا على وتيرة واحدة مما يشير إلى قلة التحكم وقلة المقدرة على التركيز .

أما فى معان المميزات العنصرية فإن الضغط العالى يشير إلى قوة الغريزة وغزائرها .

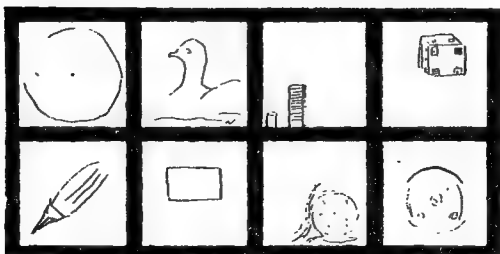
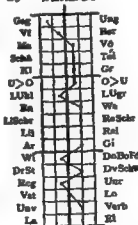
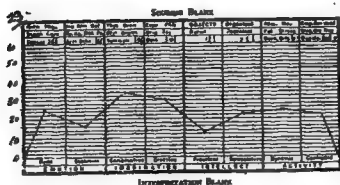
شخصية طالب عمره ٢٥ سنة يدرس الهندسة .

هذا يشير لضغط عال وحسن استعمال والأجزاء البدئية فى رسوم W.Z.T. وارتفاع المستوى إلى قوة الغريزة وواقعيتها وأنها شخصية مملوءة ثقة بنفسها مفتوح على نفسه ومنحنى تركيب الشخصية يسير إلى غزارة العاطفة مع حسن توزيعها وفى T.A.T. عدد كبير من Themen التوتر العاطفى وقليل من القيم الإيجابية والإيقاع الحركى لا يسوده اضطراب فالحركة مرنة أما الإيقاع الصورى فهو غير مضطرب ويرى ذلك فى الصور المتشابهة وفى الطبقة الجسمية غريزة ديناميكية كلها حياة والطبقة الروحية تتميز بتلفق العاطفة، أما الطبقة الروحية فتتميز بانفراد المقدرة على التفكير والاعتماد على النفس — والمنحنى الكتابى يؤيد هذه الوقائع حيث ينتقل من اليسار إلى اليمين فى سر ظاهر ويخلو من القفزات المفاجئة أما مدلول المميزات العنصرية ليتمشى مع واقع الأمور فقوة الضغط والتنسيق والامتلاء فى الحروف كلها تشير إلى شخصية كلها حياة وغريزة العاطفة والخيال مفتوح إلى الخارج — بالنسبة للمجتمع الذى يعيش فيه وهذا ما يؤيده أيضاً الميل إلى اليمين .

الحظ رقم ٣ :

- ١) ليس هناك من كان يمشي ، ولا
ميكانيكا واحدة موجودة !
- ٢) كيف يمكن أن يكون الفيلسوف
الذي كان يمشي في الجبال ؟
- ٣) كيف يمكن أن يكون الفيلسوف
الذي كان يمشي في الجبال ؟
- ٤) كيف يمكن أن يكون الفيلسوف
الذي كان يمشي في الجبال ؟

23 - 1. Merkmale



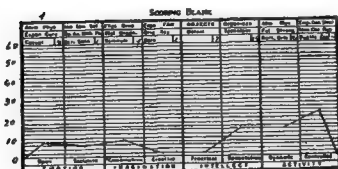
طالب هندسة ٢٧ سنة .

في W.Z.T. ملاحظ الضغط الخفيف مع جودة تكوين الرسوم تشير إلى أن الغريزة هنا والتحكم فيها يتمشيان مع بعضهما أما منحنى الشخصية فيتميز بغالبية الخيال في حين أن باقي المنحنى ليس بالقليل — وتوزيع القيم T.A.T. باختبار Themen تشير إلى اتزان وتناسق الشخصية .

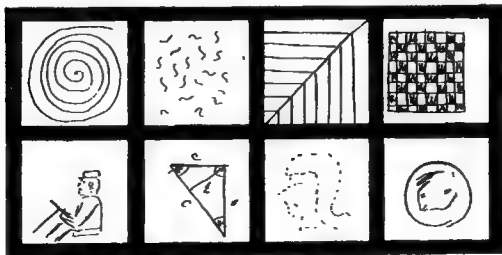
أما الخط فيشير إلى صورة موجبة فالحركة الناعمة السهلة تشير إلى علم اضطراب الإيقاع الحركي وكذلك الحال بالنسبة للإيقاع الشكلي والفراغي فالأشكال متماسكة مع بعضها والتوزيع المتناسق الهارموني — فالغريزة حية وحياة عاطفية شاملة صحيحة وإرادة ثابتة ومنحنى الخط يؤدي ذلك أن يسير أسفله يميناً يبرهن بذلك على قسوة الغريزة وكذلك بالنسبة لمنطقته الوسطى والتي تشير إلى تجاوب الشخصية مع عاملها الخارجي أما أعلى المنحنى فيسير جزء منه إلى اليمين وجزء إلى اليسار ويعبر بذلك على قوة شكل الإرادة .

فيما يختص بمعاني المميزات المنفردة فالكبر والانساع تشير إلى سعة الصدر والتسامح والبحرات الناعمة الهادئة تشير إلى الحركة وعدم الانطوائية أما سلامة التوزيع والتنسيق فيشير إلى المقدرة على العمل وقوة الإرادة والطموح وصفاء الذهن — النقط والخفيفة تشير إلى المشاركة الوجدانية والعطف ومن اختلاف وتعدد أشكال الحروف نستنتج الدبلوماسية والقدرة على التجديد .

Beim spielen hat ein Junge seinen Mitschüler erschossen. Da Junge scheint aber gar nicht berührt zu sein von dem was er angerichtet hat. Er kümmert sich nicht einmal wie seine Mitschüler den Toten aufzuheben. Kalt und störrisch schaut er in die Weite u. überlegt wie er sich aus seiner Situation heraus helfen könnte.



1- 1. Horizontale



طالب طب ألمانى الجنسية ٣٢ سنة .

شخصية مفعولة على نفسها فى اختبار W.Z.T تسقط رسوم الأشخاص كلية والجرة متصلة وواقفة والأشكال أشبه بالعارية أما T.A.T فهو بدوره يؤيد ذلك — فالتوتر العاطفى والقيم الإيجابية تستأثر على صورة الشخصية فى حين أن الاعتداء الغير مادى قد سقط كلية ومنحنى W.Z.T. يشير إلى حياة عاطفية فقيرة أما الإرادة ففقيدة وطريقة سير المنحنى يشير إلى الاضطراب فى الشخصية وهو كما يحددنا فلك (١) فى هذا الخصوص فى وصف ذلك النوع من الشخصية : « إن مادة عاطفته الفقيرة تركز نفسها فى أحسن الأحوال عندما تشتد تأثيرها إلى درجة كبيرة ولكن سطحية . »

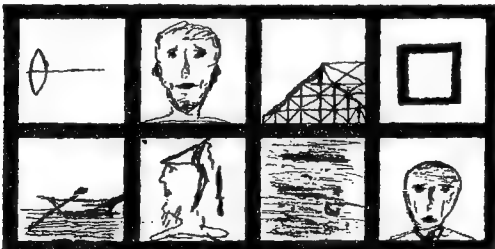
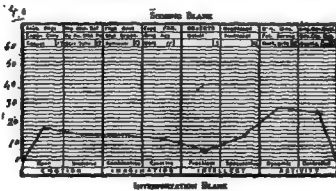
والخط فى مجموعه يشير إلى تصلبه وعدم مرونته وبذلك يضطرب الإيقاع الحركى للدرجة يؤثر معها على الإيقاع الشكلى . أما الإيقاع الفراغى فهو سليم . وفى المنحنى الخطى نرى الطبقة الجسمية ممثلة فى الإحساسات الثقيلة الملونة والطبقة الروحية ممثلة فى تعبيرات عزيزة أما الطبقة العقلية فتفكير واضح — ثابت المهدف وإرادة قوية . فحركة المنحنى فى أسفله متوقفة أما فى الوسط فيميل إلى اليسار وبذلك يشير إلى حب الذات فى حين فى الجزء العلوى متعادل فى سيره ميزة التفكير وقوة الإرادة .

أما المميزات المنفردة فيشير الميل القائم والتحول والتبسيط فى طريقة الاتصال وكذلك التنسيق والضغط الناشف والزاوية فى التراكيب شخصية منطوية على نفسها قليلة الخيال تتمتع بتفكير بارد شديد الحرص كما هو ظاهر فى طريقة التنقيط — قليل الاتصال فهو وحيد منطوى على نفسه كما يشير إلى ذلك عدم تناسق التوزيع ونهايات الحروف التى تنتهى فجأة .

ثانياً : الطلبة العرب .

الخط رقم ٥ :

انه يعلم نعم يعلم . يعلم ا- هذا الشباب المصنف .
 وله حاد ا- يصعب ان تقرأ في اصابته . ا- سبيل
 يصعب له . وحده هذا الشباب المصنف المصنف ا- يعنى
 بآلية يأسه منه المصنف . واما . المصنف م من ان لا يذوق
 بهيبي . ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- ا- a
 عنه . ا- ا- ا- ا- ا- ا- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a
 يعنى ا- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a
 رة ا- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a
 ا- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a- a
 انه يتبع هذا الشباب المصنف



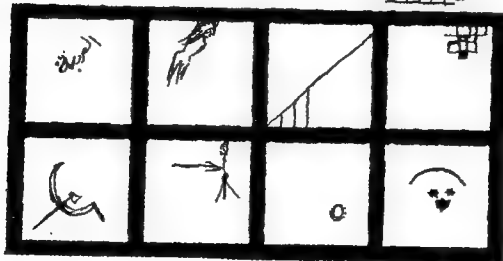
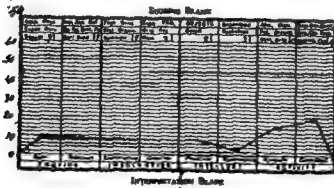
لطالب يدرس الطب عمره ١٩ سنة .

في W.Z.T. تشير قوة الضغط ونوع الجرة وكذلك مادية الأشياء المرسومة إلى الوثوق في النفس والتفكير الواقعي مع حيوية فائضة ، أما طريقة التظليل فتشير إلى حب الاعتداء — المنحني الخاص بالشخصية يشير إلى تدفق الحياة العاطفية أما توزيع القيم في اختبار T.A.T. فلأنها تؤكد صفة حب الاعتداء .

وفي الخط يلاحظ أن الإيقاع الحركي والشكل لم يعرضا إلى ما يشوهها في حين أن الإيقاع الفراغي به اضطراب نسبيا وسير المنحني الخطي بالجزء الأسفل مرة يمينا ومرة يساراً يؤكد التناسق بين الغريزة والتحكم فيها والجزء الأوسط يشير إلى عدم الانطوائية مع الثقة في النفس أما الجزء الأعلى فيشير إلى الصفاء ونضوج التفكير ومن المميزات الفردية نذكر الضغط القوي والتنسيق والسرعة كلها تشير إلى قوة الإرادة والحركة — أما الجرات الحادة والتنقيط المضبوط والتوزيع فيشير إلى القدرة على التركيز والمقدرة على النقد والتفكير الواضح .

الخط رقم ٦ :

انه مبرم عتيده ما انتمى به ربح وجه انهم لم .. ولكن
 له ما لا به به ربح ان يربح حيث انه يربح وجه ياد
 السريه وحيث انه في مقرة امام اثنين في المنزل
 مال لهذا سبب للذين انما ويكنه التمر يا ما به يملك
 به ما له عنة مركة وقد يتطوع لربح التمر انه سيور
 صبا به . انه متوكل لمرته تنده في سعي الحياة ولكن
 اياه يندسه لظيفة يتقدم به ربح وجهه وانتمى به
 الملة مستند من القول ما تنده لمرته وسيندر منه
 الحمر



لطلاب من الإقليم المصرى الجنسية عمره ٢٥ سنة يدرس الهندسة .

فى اختبار W.Z.T. يشير الضغط القوى وقبح الأشكال المرسومة وسوء استعمال أجزاء الابتداء إلى قوة الحيوية ولكن دون التحكم فيها والرسوم الصغيرة تشير هنا إلى الشعور بالعجز—أما منحى الشخصية فيشير إلى فقر العاطفة— واختبار T.A.T. يظهر بشكل واضح ظاهرة حب الاعتداء حيث تكون قيم القضاء على الحياة والقتال ٧٥ ٪ من مجموع القيم تقريباً — إذا كان هذا الإيقاع الحركى سليماً إلا أن الإيقاع الشكلى وكذلك الفراغى تعرضاً للاضطراب ويظهر ذلك فى إهمال كتابة أشكال الحروف — وفى المنحنى الخطى نرى الخط يسير يميناً يشير إلى قوة الغريزة وفى الوسط يشير إلى عدم مسيطرة الحياة فى حين أن الجزء الأعلى يشير إلى قلة نضوج التفكير .

أما معانى المميزات المنفردة فإن الضغط القوى والجارلاند والفادن والامتلاء الغير متناسق والتفاوت فى الحجم والحرات النهائية الطويلة والممتدة لأسفل تشير كلها إلى قوة الدافع الغريزى وحب الاعتداء وكذلك ضعف التفكير وضعف التحكم الزفرزة وعدم الثقة فهنا تأخذ صورة الكتابة عدم تحكم الإرادة فى الغريزة المتدفقة .

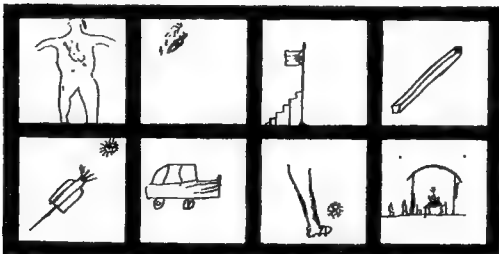
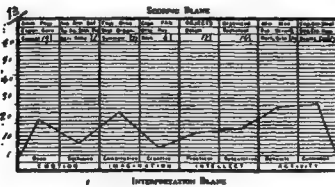
وهى ما يعبر عنها هان بحب الاعتداء الأسامى .

طالب من الإقليم المصرى الجنسية عمره ٣٠ سنة يدرس الكيمياء .
 يشير اختبار W.Z.T. إلى أن صاحب هذا الخط يتمتع بشخصية مترنة صحيحة
 شخصية الشخص الواثق من نفسه وشعور بالواقعية والتفكير العملى فى الرسوم
 المختلفة يشاهد الضغط الخفيف ورسم التفاصيل — أما منحى الشخصية فإنه
 يسير بطريقة منتظمة وفى اختبار تشير ارتفاع نسبة قيم Themen التوتر
 العاطفى إلى شخص منطو على نفسه .

أما الإيقاع بأكمله فلا يسوده اضطراب والمنحى الخطى يشير بأسفله إلى
 الإحساس الطبيعى المادئ والطبعة الروحية إلى العاطفة الخفيفة والطبقة العقلية
 إلى وضوح التفكير وسلامته وإرادة ذات هدف محدد أما معانى فى المميزات
 الفردية فإن ضعف الضغط ونوع الجرة والكبر والاتساع وكذلك التنسيق
 والحادية بنهاية الجرات والجارلاند قد تشير إلى سعة الصدر والتفكير وقوة الإرادة
 والبلى فى الأمور مع وداعة ورقة فى الشعور .

الخط رقم ٨ :
طالب أردني ٢٦ سنة يدرس الطب :

في غرفة المطالعة ، صديقته يذكّر أنه أخذهم من قبل
في الدراسة والآن يجرّ على منه الدراسة فلم يجد امانه
سوى صورة صديقه ينظر إليها وهي معلقة على الحائط
من غرفته فنتي المذاكرة وحام في عالم الخيال
صديقه وبدأ يسترجع الذكريات معلمي والايام الماحوه
لأنه ضاحا محط فوصف نغمه امام منكله أنك وحيد متعب
وصديقه بنا يسترجع عند صديقه وفضل الرشد واصبح



في اختبار W.Z.T. تشير التفاصيل في الرسوم إلى التفكير العملي وهذه تؤيدها
 نغعية الأشياء المرسومة أيضاً — التخطيط Schematisierungen يشير إلى ضعف
 الاحتكاك بالناس — أما طريقة التظليل فيشير إلى حياة عاطفية محبوسة — وفي
 قلة يتم التوتر العاطفي تشير إلى عدم التوازن في الشخصية وفي الخط نرى أن
 الإيقاع بأكمله قد اضطرب بصورة واضحة فالحركة متقطعة وغير نشيطة
 طابعها الثعب — والهوامش الرديئة والفراغات الآلية تشير إلى اضطراب الإيقاع
 الفراغي والمنحني الخطي في طريقة سيره وتنقله من اليمين إلى اليسار والعكس
 يشير إلى الشخصية التي فقدت توازنها ومن المميزات العنصرية تشير البطء مع
 التنسيق واختزال الحروف الهابطة إلى ضعف الغريزة وضعف الإرادة وعدم
 الحركة — أما الضغط القوي واختلاف الاتساع وتلاصق الأحرف تشير كلها
 إلى عدم التنبؤ وعدم المنطق في التفكير وحب القتال .
 الاتجاه مع سير الكتابة وكذلك الاتجاه الخلفي .

طالب من الإقليم المصرى عمره ٢٥ سنة يلرس المنلسة .
شخصية مملوءة بالحركة والاعتزاز بالنفس يشير إلى ذلك فى W.Z.T الضغط
ودرجة تكوين الرسوم واتقانها وتمثيل الأشياء العملية فقط .

فمنحنى الشخصية يسترعى النظر فى ارتفاع المقبرة فى التحكم فى الإرادة
وتوزيع القيم فى فيشير إلى استهلال العاطفة فى حب الاعتداء وفى الخط الإيقاع
الحركى غير مضطرب فى حين أن الإيقاع الشكلى والفراغى لم يسلم من الاضطراب
وفى المنحنى الخطى فيشير أعلاه واتجاهه نحو اليمين إلى التفكير الغير منطقى .

ومن قوة الضغط والجارلاند الغير متماسك والامتلاء والتنميق والجرات النهائية
التي تأخذ شكل الخطاف وعدم تنسيق التوزيع كل هذه تشير إلى قوة الغريزة
وحب المعارضة والأنانية وسطحية العلاقة بالآخرين أما الأجزاء المأبطة التي
تتسع جهة اليسار فهي تشير إلى شدة الحساسية وتذكرنا فى ماكس بولفار
فى وصف هذه الميزة بأنها تعبير عن الارتباط بالأمومة .

وبعد دراسة هذه الأمثلة العديدة استطعنا أن نجمع جميع المميزات
الفردية والخاصة المختلفة فى شكل جداول خاصة بذلك على غرار المتبع فى
الخطوط اللاتينية — كل ميزة وما تشير إليه من معان سواء بالموجب أو السالب
تبعاً للإيقاع السليم أو المضطرب .

التعليق على الجزء الجرافولوجي :

القاعدة الكتابية :

ونحن الآن في وضع يسمح لنا بمعرفة مدى اختلاف القاعدة الكتابية في الخط اللاتيني عن الخط العربي فإذا ما قارناها ببعضها نجد الفروق الآتية :

١ - في الخط العربي التبسيط الظاهر في الحروف للدرجة أنها أشبه ما يكون بحروف الاختزال فاللضافات قليلة بشكل واحد .

٢ - كثرة التقيط بالخط العربي سواء فوق أو تحت الحروف وهذه تقلل من سرعة الكتابة .

٣ - الخط العربي بحروفه ٢٨ كلها تكون اتصال الجارلاند ما عدا الميم بأخر فتكون أركاد .

٤ - الميل القائم بالحروف العربية .

٥ - الاتصال بالحروف العربية أقل من الخط اللاتيني فهناك بعض الحروف لا تتصل بالحروف التالية لها كالدال - والذال والراء والألف وهي ظاهرة التقطع .

٦ - بالخط العربي أحياناً تكتب بعض الكلمات من أعلى لأسفل كما هي الحال عند كتابة الكلمات ناجح ، حجر .

٧ - اتجاه الكتابة من اليمين إلى اليسار ونحن قد سبق لنا أن تناولنا في أثناء البحث هذه النقطة بالشرح والإسهاب لما لها من أهمية ووصلنا إلى النتيجة التي أخطأت بالبرهان الرياضي ما سبق أن ساقه ^(١) Max Pulver أن اليمين معناه الدافع الداخلى - الأمام المستقبل - الواقع والحقيقة - الابتعاد عن النفس - إلى الحياة - أما أولئك الذين يكتبون من اليمين إلى اليسار السائين يرجعون إلى اؤراء من الكل إلى الواحد من الخارج إلى الداخل من الحقيقة والتكوين إلى الأصل اللاصورى » .

وعلى ذلك يمكننا أن نصوغ الآتى :

إن اتجاه الكتابة إنما هو بدائى يتمشى مع الثقافة سواء كان من اليسار إلى اليمين أو من اليمين إلى اليسار — وجميع المميزات الخطية التى تتعلق بالاتجاه (اتجاه الكتابة) إنما تكون فى الخطوط اللاتينية عكسية وهى مميزات الفراغ بمعنى أن السير إلى الأمام كالاتجاه نحو اليسار . والسير إلى الوراء كالالاتجاه نحو اليمين .

فالميل الفوق قائم (المنفرج) بالخط العربى يعادل الميل إلى اليسار فى الخط اللاتينى

الميل إلى اليسار بالخط العربى يعادل الميل إلى اليمين بالخط اللاتينى .

هامش الابتداء بالخط العربى يعادل الهامش اليسارى بالخط اللاتينى .

الهامش النهائى بالخط العربى يعادل الهامش الأيمن بالخط اللاتينى .

إظهار مبدأ الكلمات أو نهايتها بالخط العربى يعادل مقابوها بالخط اللاتينى .
أما باقى المميزات فإنها تأتى فى الخط العربى بنفس الطريقة التى تأتى فيها بالخط اللاتينى وهى مميزات الحركة (الضغط — السرعة — الاتساع) مميزات الشكل (الزاوية — الجارلاند — الأركاد — الفادن) وكذلك مميزات النظام والمسافات والهامش وسير الأمطر .

وبنفس الطريقة التى يوصف بها المستوى الكتابى والإيقاع وحروفه الكتابة فى الخطوط اللاتينية يمكن أيضاً اتباعها فى الخطوط العربية .

الخلاصة

في هذا البحث كان هدفنا محاولة وضع أساس لتحليل الخطوط العربية وسيكولوجيتها معتمدين على الأصل في الخطوط اللاتينية ولهذا الغرض اخترنا مجموعتين متشابهتين من العرب والألمان لاختبارهما بكل من اختبار T.A.T. ، W.Z.T. ، وذلك لأخذ فكرة موجزة عن شخصية كل . أما الحكمة في اتخاذ اختبارين فهي إمكان مقارنة النتائج ببعضها واستعملت قصص T.A.T. كعينات من الخطوط اتخذت موضع الفحص الجرافولوجي حيث أن كل مجموعة كتبت بلغتها الأصلية دون أن يتنبه أحد إلى أن هذه الخطوط ستكون موضع فحص . أما اختبار W.Z.T. فكان المقصود به أن يعطى للشخص الذي لا يقرأ العربية الفرصة للاستدلال وهضم المميزات الخطية بالخط العربي علاوة على قيمته كاختبار في فحص تركيب الشخصية وكان الموضوع الأسامي هو اتجاه الكتابة في الخط العربي حيث يسير من اليمين إلى اليسار تلك التي تناولها كثير من الباحثين بالإظهار كما كس بولفار (Max Paluer) مثلاً في التعبيرات السيكلوجية بالميل إلى الداخل (Zentripetal) ولما كنا قد افترضنا عدم وجود اختلافات جوهرية في إطلاق الشعوب المختلفة تستند على اتجاه الكتابة بل علينا أن نبحث عن ذلك في النواحي الثقافية وأيدت نتائج تجربتنا هذا الفرض جرافولوجياً . أن اتجاه الكتابة إنما هو في النموذج الأصلي للحروف ، فعليه يتوقف الميل إلى الداخل أو إلى الخارج للشخص الكاتب في الخط العربي واللاتيني معكوساً بالنسبة لبعضها . Spiegelbildlich (فلك وآخرين^(١)) وبعد إيضاح هذه النقطة أمكننا نقل وتطبيق القوانين والقواعد الخاصة بسيكولوجية الخطوط اللاتينية على الخطوط العربية ، المستوى الكتابي — اللبونة — ومميزات الحركة والشكل والفراغ على أن بعض المميزات الخاصة يجب ملاحظتها وهذه تتوقف على الاتجاه الأصلي في اتجاه الكتابة — والمميزات الآتية تأتي بالمعكوس (اتجاه سير الحرة — الميل — زاوية الكتابة) وكذلك الهوامش وبذلك نكون قد وضعنا حجر الأساس لجرافولوجية الخطوط العربية .

THE PSYCHOLOGY OF ARABIC AND LATIN HANDWRITING

This experiment is a trial to establish the first steps towards an arabic graphology with the help of the european graphology. For this reason two groups of the same power as regards the Subjects, one german and the other arab, were to be tested with the Drawing Completion — Test (WZT) and the Thematic Apperception Test (TAT) to build up a general survey of the characterological structure of the tested persons. The main aim of choosing two tests is to check the results against one another. The TAT moreover gave us the handwriting samples to be analysed — with the main idea that the Germans as well as the Arabs wrote in their mother language without previous knowing that the handwriting will be tested. By this means we succeeded in overcoming all the problems arising due to language difficulties. The WZT is chosen because of the possibility of its graphical diagnoses like the handwriting and also as a control for the determination of the different handwriting signs (Merkmale) of the latter (ex. small handwriting correlates with small drawing).

The main problem was the direction; as we already know that the arabic handwriting runs from right to left. This problem was considered from different authors (ex. Max Pulver) as centripetal.

Opposite to this hypothesis was our opinion that the differences due to the direction of writing if exist are only to be searched for in the circles of cultural psychology and not in the characterology of the nations. Our experimental results in the graphological part confirms our supposition.

The direction of writing is an important factor of the school standard of the system of writing and on it depends the orientation of the centripetal or centrifugal tendencies of the writer. The latin handwriting in comparison to the arabic writing are mirror picture to one another.

In this meaning writes A. Wellek : The expression and leibbild (representation) laws in the meaning of Klages as concerning the arabic handwriting are transferred as reflected images. The representation rule for the space with its own specifications is reflected oppositely in the arabic handwriting with regard to the european writing.

After clearing this problem we could transfer the rules and laws of the european graphology in general analogy to the arabic handwriting; Niveau, movement, form and space rhythm as well as movement, form and space signs (Merkmale) on condition to notice some special space signs. These are the writing angle and the writing direction. The following marks are in formal opposite way (mirror picture), fluency (Laufigkeit), the angle of writing (Lage), the margins (Rand).

By this way the object of this experiment is fulfilled and the first basis of an arabic graphology is achieved.

ينشر هذا الباب مخلصاً للبحوث والدراسات
الحالة سواء ما يجرى أو ينشر منها في الجمهورية
العربية المتحدة أو في الخارج .

المسئولية الجنائية والحالة العقلية^(١)

معايير المسئولية الجنائية :

وضع براكتن Bracton في خلال القرن
الثالث عشر قاعدة لتقدير المسئولية الجنائية
وأطلق عليها « قاعدة الوحش الكاسر »
Wild beast Test وتقوم هذه القاعدة على امتناع
مسئولية المجرم نظراً إلى أنه ينقصه الإدراك
الكامل وعلى ذلك فهو لا يختلف عن الحيوان .

وحيث بدأ الأخذ بفكرة التقصيد الجنائي في
بداية القرن السادس عشر ، ووجهت الأهمية
نحو دراسة شخصية الجاني عند تقدير مسؤوليته
وذلك إذ اعتبر من أسباب امتناع المسئولية ،
عدم القدرة على التمييز بين الخير والشر .

مقياس الخطأ والصواب :

ظلت القاعدة السابقة إلى أن استبدل بها
مقياس الخطأ والصواب ويطلق عليه كذلك قاعدة
ما كنتن نسبة إلى القضية التي وضع على أثرها
هذا المقياس، وكان ذلك عام ١٨٤٣ ويضمن
امتناع المسئولية إذا كان الجاني وقت ارتكابه
الجريمة يعاني قصوراً في الإدراك والتمييز بسبب
مرض عقلي أفقده القدرة على معرفة طبيعة
أو صفة الفعل الذي ارتكبه، أو إذا لم يكن في
وصفه معرفة أن الفعل خطأ .

وقد أثار هذا المقياس كثيراً من الملاحظات
في تطبيقه. فطبيعة العمل تختلف عن صفته .
ويقصد بها الصفات الطبيعية لهذا العمل كأن
يدرك مثلاً أن طعن آتس يسكين من شأنه أن

حتى صحيح المسئولية الجنائية عن أي
جريمة يجب أن تتوفر لدى الجاني عنصر
الإدراك ونصير الإرادة ، فالجاني لا يكون آمناً
إلا إذا كان متمتعاً بملكة الإدراك ، وأن يملك
فوق ذلك الإرادة التي تمكنه أن يختار التصرف
الذي يملكه عليه إدراكه .

ولقد جرت كثير من التشريعات على
استعمال اصطلاح « جنون » للتصير عن الحالة
العقلية التي يترتب عليها انعدام المسئولية ،
إذ أن الإصابة بمرض عقلي لا تعتبر قرينة
قاطعة على انعدام المسئولية . فالأمراض العقلية
تكون على درجات من حيث مدى تأثيرها على
القوى العقلية .

على أن يبان ما إذا كان الشخص مصاباً
بمرض عقلي أو نفس مريض ليس له أهمية في
نظر رجال القانون ، فكل ما يهمهم ما إذا
كان المتهم وقت ارتكابه الجريمة مصاباً
باضطراب في ملكاته العقلية له أثر في قدرته
على الإدراك والاختيار .

وبناء على ذلك فالأمر يحتاج إلى وضع
حد فاصل لحالة الجنون هذه التي يفترض
المشرع أن عنها تنتفي المسئولية الجنائية .

وعلى هذا مست الحاجة إلى وضع مقياس
قانوني للمسئولية الجنائية حتى يمكن على أساسه
تقدير ما إذا كان المتهم مسئولاً عن أعماله
أو غير مسئول، ومدى مسئولية .

(١) قام بهذه الدراسة الأستاذة آمال عثمان الباحثة المساعدة بالمعهد القومي للبحوث الجنائية .

وكان بالتالى يستبعد تأثير العاطفة والإرادة .

وفى عام ١٩٢٢ شكلت لجنة فى إنجلترا لإعادة النظر فى أحكام المسؤولية الجنائية. وانتهت إلى التوسع فى تطبيق المعيار السابق واستكمال ما فيه من نقص . إذ رأت أن يضاف حكم جديد، ويتضمن إعفاء المتهم من المسؤولية إذا ارتكب الجريمة تحت تأثير دافع جبرى لا يستطيع مقاومته . وقد استندت فى ذلك إلى أن القانون الجنائى يقوم على حرية الإرادة ، ظنين من المدك مؤاخذه شخص عن فعل ارتكبه ولم يكن لإرادته دخل فى حدوثه .

ولم يعلم هذا المعيار من أوجه النقد كذلك . إذ قيل بأنه يصعب التمييز بين الدافع الجبرى والدوافع الإجرامية الأخرى . كما ذهب البعض إلى أن الوظائف العقلية متكاملة، وكل ذلك فلذا : الحق الاضطراب الجانبي الإدراكي فلا بد وأن يكون له تأثير على الجانب الانفعالي . إلا أن هذا الرأى غير سليم . فقد ثبت أن بعض الأمراض العقلية والنفسية لا تؤثر على الجانب الإدراكي للمريض حيث يظل قادراً على معرفة طبيعة وصفة العمل، قادراً على التمييز بين الخطأ والصواب ، ومع ذلك يكون مدفوعاً نحو ارتكاب الجريمة إذ يفقد حرية الاختيار فى تصرفاته .

والواقع أن الاعتراض الأساسى الذى يمكن توجيهه إلى هذا المعيار هو أنه فى بعض الحالات المرضية لا تتمتع الإرادة تماماً وعلى ذلك يبدو عجز هذا المعيار فى تقدير مدى مسؤولية المتهم الجنائية .

ومن الحالات المرضية التى كانت محل جدل هى حالة إصابة المتهم بالبارانويا وهى إحدى الأمراض العقلية التى يكون الجانب الإدراكي فيها سليماً. إنما تسيطر على المريض عقيدة وهمية كأن يعتقد أن شخصاً يحاول القضاء

بحدث جروحاً فى جسمه . أما صفة البهل فهى النتيجة التى يحدثها هذا الفعل . فلذا قطع شخص رأس إنسان يسكين فهو يعلم طبيعة الفعل إذا كان يقصد أن يرى ماذا يفعل هذا الشخص إذا استيقظ ولم يجد رأسه ، وهو فى هذه الحالة لم يعلم صفة هذا العمل إذ ينتج منه إزهاق الروح فلا يقطع بعد ذلك .

أما معرفة أن الفعل خطأ فإن ذلك يدعو إلى التساؤل عن ما إذا كان المقصود الخطأ القانونى أم الأدبى . والرأى الراجح أن المسؤولية الجنائية تتطلب علم الجاني أن الفعل مخالف للقانون . أما الاعتراض الذى يقوم على أساس أن الجهل بأحكام القانون لا يصلح دفاعاً للمتهم فإنه يمكن تفنيده، إذ أن أحكام قانون العقوبات لا توجه إلا إلى أشخاص يشتمون بقوى عقلية سليمة وقت ارتكاب الجريمة، وكل ذلك فلا يجوز التمسك بالاعتراض السابقة فى هذه الحالة حيث تكون بعهد شخص يقوم الشك فى سلامة قواه العقلية . فلذا تبين أنه يستطيع إدراك أن الفعل محرم قانوناً، ورغم ذلك ارتكبه معتقداً أن واجبه الأدبى يتطلب منه ذلك فلا يعنى من المسؤولية حيثئذ، وقد تعتبر هذه الحالة من الظروف القضائية المخففة .

مقياس الدافع الجبرى :

هكذا نجد أن المعيار السابق كان محل خلاف بل ومحل نقد كذلك . فليقاً لهذا المعيار لا يعنى المتهم من المسؤولية الجنائية إلا إذا تبين أنه كان مصاباً باضطراب عقل وقت ارتكاب الجريمة مما كان له تأثير على الجانب الإدراكي وقد كان ذلك يضيق مع المعرفة لعقل الإنسانى حيثئذ، فكانت تسود نظرية لوك الارتباطية، أو ملهوب لوك فى التلألى الذى يقوم على أن الأفكار هى الظواهر الرئيسية للنشاط العقل

أن الأخط بالمعيار الأخير يتفق مع الآراء الحديثة في النظر إلى العقل والعمليات العقلية كوحدة .

هذا وهناك وجه آخر لتبرير اندماج المسؤولية الجنائية إذا كان ذلك يرجع إلى حالة المتهم العقلية . إذ أن المسؤولية الجنائية تتطلب أن يتوافر لدى المتهم وقت ارتكاب الجريمة القدرة العقلية التي تأهله لأن يعلم طبيعة ما قام به من أفعال والنتائج التي تترتب عليها . كما يجب أن يتوافر لديه العلم بأن هذه الأفعال لا تتفق مع مقتضيات الاجتماعية وأنها محرمة قانوناً . ولا يقتصر الأمر على ذلك بل يجب أن يكون ارتكاب هذه الأفعال بناءً على إرادته المطلقة .

وعلى ذلك إذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة مصاباً بعاقة عقلية من شأنها أن أفقدته القدرة على إدراك طبيعة أو صفة العمل أو أنه خطأ فهو في هذه الحالة يتطرق سببه بالواقع ignorant of Facts والجهل بهذا يصلح دفاعاً عنه حيثه نظراً إلى أنه يرجع إلى حالته المرضية .

وفي الحالة الأخرى أي إذا ارتكب الجريمة بناءً على دافع جبري لم يسلم عقوبته لأن امتناع المسؤولية حيثه يكون بطريق القياس . فقد نص المشرع في المادة ٦٢ من قانون العقوبات على الإحصاء من المسؤولية في حالة النيبوبة الناشئة عن سكر أو تماطى عقاقير مخدرة إذا كان ذلك جبراً عنه أو على غير لهم منه بحقيقتها . وعلى ذلك فالأمر لا يختلف بالنسبة للحالة التي نحن بصدها إذ أن فقد القدرة على ضبط أعمال المتهم ترجع إلى حالته المرضية وبالتالي فليس لإرادته دخل في حلولها .

المسؤولية الجزئية :

ظل الأمر في مجال المسؤولية الجنائية يقتصر على البحث فيما إذا كان المتهم مسئولاً

على حياته فيسرح بدونه نحو قتله ويبرر قتله هذا بأنه كان في حالة دفاع شرعي . والواقع أنه يكون غير مسئول في هذه الحالة . إذ أن شروط الدفاع الشرعي متحققة . فهناك خطر جسيم على النفس يمثل في التهديد بالقتل . أما القول بأن الخطر غير حقيق فيمكن الرد على ذلك بأن اعتقاد المتهم في هذه الحالة يرجع إلى الاضطراب الذي لحق قواه العقلية وعلى ذلك فهو يقوم على أسباب مقبولة ولم يكن لإرادته دخل في حلوله .

ويجب تحري الفقه في فحص الحالة العقلية للمتهم ، فإن وجود عقيدة فاسدة ليست دليلاً على إصابته بمرض عقل إذ أن كثيراً ما يبلغ الخافى نحو ارتكاب الجريمة اعتقاده بأن الخبي عليه قد أعرضه أو سبب له أذى وقد يكون هذا الاعتقاد سبباً على معلومات كاذبة ومضللة .

وهكذا نجد اختلاف الآراء في تحديد للمسؤولية الجنائية . ولم تنص بعض القوانين على الشروط العامة لتحميل المسؤولية كما هو الحال في القانون المصري . فقد اقتصر على بيان الحالات التي تنعدم فيها المسؤولية الجنائية ومن بين هذه الحالات تلك التي يكون فيها المتهم وقت ارتكاب الجريمة عاجزاً عن الإدراك أو الاختيار بسبب إصابته بالجنون أو عاكة عقلية . والمشرع يقصد من وراء هذا النص استبعاد تلك الفئة من نطاق تطبيقه حتى يقتصر في توجيه أحكامه على الأشخاص القابلين لردع والإصلاح وبالتالي يمكن أن تحقق العقوبة الأغراض المقصودة .

وعلى ذلك فالقانون المصري يأخذ بمقياس المسؤولية : مقياس السواب والخطأ ومقياس الدافع . وقد تابع في ذلك أغلب التشريعات الحديثة فقد جمعت بين هذين الميادين نظراً لأن كل منهما يكمل الآخر والواقع

بالشخصية السيكوباتية محل جدل فيها يتعلق بمدى مسئولية المتهم حيث أنه من الوجهة الجنائية . وصدرت بعض القوانين نصت صراحة على تخفيف العقوبة بالنسبة لهذه الفئة من المرضى وذلك على أساس أن هذه الحالة هي إحدى حالات الاضطراب العقلي التي تؤثر على القوى العقلية للشخص وإن كان هذا لا يصل إلى حد انعدام القدرة على الإدراك أو حرية الاختيار . (مثل قانون Michigan الذي صدر سنة ١٩٣٧ وكذلك قانون Milinoux الصادر سنة ١٩٣٩)

وتميل أغلب التشريعات إلى تأييد تلك النظرية كما في إنجلترا وأمريكا . أما القانون المصري فلم ينص صراحة على المسئولية الجنائية في هذه الحالة، إلا أن المحاكم كثيراً ما تقضى بتخفيف العقوبة إذا ثبت أن المتهم مصاب بالشخصية السيكوباتية .

وقد اختلفت الآراء كذلك فيما يتعلق بمسئولية المتهم الجنائية إذا ارتكب الجريمة وهو في حالة غيبوبة ناشئة عن تعامل عقاقير مخدرة . ويستبعد من هذا المجال حالة الإدمان على تعامل المخدرات نظراً إلى أنها تعتبر من الماهات العقلية لذلك يسرى عليها المعايير السابقة في المسئولية الجنائية .

هذا والإجماع متفق كذلك على امتناع المسئولية إذا كان أغد تلك المادة المخدرة جبراً عن المتهم أو على غير علم منه بمحتوياتها إذ تعتبر هذه من حالات الضرورة . كما لا يشور الجدل إذا كان تناول تلك المادة يقصد تمهيد ارتكاب الجريمة ، فقد توافرت لديه الإرادة قبل وجوده في هذه الحالة ، وعلى ذلك تكون مسئوليته كاملة بل أن بعض التشريعات تقضى بتشديد العقوبة في هذه الحالة . أما الحالة محل الخلاف فهي التي يفقد عندها الشخص القدرة على الإدراك أو الاختيار بصفة مؤقتة وعارضة على أثر تعامله

مع الجريمة التي ارتكبها أم أنه غير مسئول . ولما كان القانون والعلوم الإنسانية يكمل كل منهما الآخر ، لذلك كان لتقدم هذه العلوم في العصر الحديث اكتشاف بعض الأمراض النفسية والعقلية التي يكون لها تأثير على الحالة العقلية للشخص، ولكن لا يصل هذا التأثير إلى الدرجة التي عندها تمتنع المسئولية طبقاً للمعايير السابقة . كما أثبت الطب العقل أن الأراض العقلية والنفسية تظهر على درجات ، وعلى ذلك يكون تأثيرها على الشخص طبقاً لذلك . كل هذه الاعتبارات دعت إلى الأخذ بفكرة المسئولية الجزئية . وقد بدأ ذلك في اسكتلندا خلال القرن التاسع عشر حيث توصل ماكزى إلى وضع قاعدة Rule of proportion التناسب ومتضاها أن المسئولية الجنائية يجب أن تكون متناسبة مع درجة الاضطراب العقلي . وأنه في فترة الصحو تكون مسئولية المتهم جزئية عن الجرائم التي يرتكبها حيث أنه إذا أن المرض العقلي يؤثر على القوى العقلية للمريض، وعلى ذلك إذا أثبت فترة الهياج فإن القوى العقلية لا تكون سليمة تماماً وبالتالي يكون تأثيرها على قدرة الشخص على الإدراك أو الاختيار .

وكانت هذه القاعدة محل نقد إذ يرى البعض أنه يصعب على السلطة القضائية تقدير درجات الاضطراب العقلي وبالتالي يصعب تقدير المسئولية في كل حالة . واتجه رأى آخر إلى أن تخفيف العقوبة لا يحقق الغرض المطلوب نظراً إلى أن الحبس لمدة قصيرة من شأنه أن يعود بالضرر على المتهم في هذه الحالة .

وعلى الرغم من ذلك فقد اتجهت التشريعات الحديثة إلى الأخذ بهذه الفكرة . فقد تعتبر تلك الحالة من الظروف القضائية المخففة . كما نجد أن بعض القوانين قد نصت على تخفيف المسئولية في هذه الحالة .

وقد كانت حالة المرضية المعروفة

المقويات وتقضى بمقابلة الزوج بالحبس إذا قتل زوجته وشريكها عند مفاجأتهما . كذلك المادة ٢٥١ الخاصة بمن يتجاوز بمسئولية حدود حق النفع الشرعي .

هكذا نجد أن القوانين الحديثة تأخذ بنظرية المسئولية الجزئية وقد تنص على تخفيف العقوبة في هذه الحالة أو ترك ذلك لتقدير القاضي حيث يدخلها في اعتباره على أساس اعتبار تلك الحالة من الظروف القضائية المخففة . إذ أن المرضى يتفاوتون في درجة الاضطراب العقلي ويصعب وضع حد ثابت بين العقل الكامل والجنون . وكثيراً ما يقرر الخبراء في الطب العقل عند فحصهم المتهمين في القضايا الجنائية أن إرادتهم لم تكن معنوية بالكلية كما لم يكن لها كامل الحرية . إذ أن العبوة بالحالة العقلية التي يكون فيها الشخص . فأسباب الانفعالات النفسية وتغير الشخصية متعددة ، وتبدأ بدرجات خفيفة من الانحراف أو الشذوذ ثم يبدأ في التزايد حتى يصل الأمر إلى شخصية جديدة . ومع ذلك فيصعب تحديد تلك الحالات دون إجراء فحص لبيان حالة المتهم العقلية . إذ قد لا تبدو أعراضاً خارجية تدل على هذا التغير الداخلي . فالاضطرابات النفسية قل أن يغلو منها عقل مها بدت درجته سلباً . لذلك نلحظ الخطأ الاعتدال على تلك الأعراض الظاهرة التي تبدو في حالة الاضطرابات العقلية وذلك عند تهديد المسئولية الجنائية . فهناك عوامل يكون لها تأثير على القوى العقلية وبالتالي على ملكية الإدراك والإرادة دون أن يصل الأمر إلى حد انعدام أحدهما . فلا يحق لنا القول بأن الشخص إذا لم تظهر عليه أعراض تلك الأمراض العقلية فهو مسئول من أعماله ، بل الأمر يحتاج إلى بيان درجة

لكية من المادة المخدرة . إذ يرى البعض أن المتهم يكون مسئولاً عن الجرائم التي يرتكبها حينئذ وذلك على أساس الإهمال وعدم الاحتياط . ويذهب رأي آخر إلى أن المتهم يكون مسئولاً عن كافة الجرائم التي يرتكبها سواء في ذلك العمدية وغير العمدية وذلك على أساس أنها تدخل في قصد الاحتمال ، وتتجه بعض القوانين إلى جعل السكر من الأعذار القانونية المخففة إذ أن إقبال الشخص إلى الإكثار من تعاطي هذه العقاقير قد يكون سبباً ما يصادفه الشخص من عقوبات في حياته أثناء عهد الطفولة وذلك بما كان له أثر على شخصيته .

أما قانون الإقليم المصري فتنص المادة ٦٢ من قانون المقويات على أن المتهم لا يكون مسئولاً إذا كان وقت ارتكاب الجريمة قد فقد القدرة على الإدراك أو الاختيار بسبب غيبوبة ناشئة عن تعاطي مواد مخدرة إذا لم يكن لإرادة المتهم دخل في هذه الحالة . وفي غير ذلك يكون المتهم مسئولاً . ويرى قضاء النقض على انعدام المسئولية في الجرائم التي تتطلب تواضع قصد خاص . أما إذا كان الفعل يمكن أن يطلق عليه وصف آخر فتستحق حينئذ مسئولية المتهم . (نقض ٣٠ - ٥٤٦ أحكام للنقض عدد ٧ س ٥ ص ٨٤١) .

وقد جرى البحث كذلك بشأن المواقف الجالحة ومدى أثرها في مجال المسئولية الجنائية . ففي أغلب الجرائم العمدية يكون المتهم مدفوعاً بموافقة خاصة مثل الجشع أو الانتقام . وقد تتمكن هذه من نفس الشخص حتى تشمل إرادته فيجد نفسه مدفوعاً نحو ارتكابها . ويذهب أغلب أنصار المذهب الوضعي إلى القول بعدم مسئولية المجرم بالموافقة . والمتفق عليه أن المواقف لا يكون لها أثر في المسئولية الجنائية إلا أنها قد تبصر من أسباب تخفيف العقوبة ، وذلك كما بالنسبة للمادة ٢٣٧ من قانون

الاضطرابات العقلية والنفسية وعلى هذا الأساس تتحدد مسئولية الجنائية .

المسئولية الجنائية في قانون الإقليم المصري :

نصت المادة ٦٣ من قانون العقوبات القديم على أنه « يعاقب المتهم بفعل جنائية أو جنحة من الحكم عليه بالمعقوبة المقررة إذا ثبت أنه كان معتمداً وقت فعلها » . كما نصت المادة ٦٤ على أنه « إذا طرأ المتهم على المتهمة بجنحة أو جنحة بعد ارتكابها يؤول الحكم عليه إلى أن يحصل له البرء منه » . ثم وضعت المادة ٥٧ من قانون تحقيق الجنائيات وكان ذلك في ضوء بعض المواد التي تضمنتها القوانين الأجنبية . وتقتضى بأنه لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل إما بجنون أو عاهة في العقل أو غيبوبة ناشئة من عواقب مخدرة . وعلى ذلك كان امتناع المسئولية في بادئ الأمر قاصراً على حالة العته . أما المعاهات العقلية الأخرى فلم يكن لها أثر في المسئولية وذلك كما في حالة الحمق والسفه إذ ليس من شأنها رفع التكليف عن وصف بها نظراً لأنها تختلف عن حالة العته (بحكمة الاستثناء الأهلية ٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء ٦ ص ٧٦ عماد المراجع عباس فضل ص ٨٦١) . وعندما صدر قانون سنة ١٩٣٧ حلت المادة ٦٢ محل المادة ٥٧ وقد نصت على أنه « لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في علمقت ارتكاب الفعل إما بجنون أو عاهة في العقل » . وعلى ذلك فإن المسئولية الجنائية تتطلب أن يتوافر لدى المتهم القدرة على الشعور والاختيار وقت ارتكاب الفعل . وقد استعمل المشرع اصطلاح « جنون » وأضاف « عاهة في العقل » وهذه عبارة عامة يمكن أن يدخل تحتها كل ما يستبعد في الطب العقل

أو النفس من أحوال الاخلال العقل أو الأمراض النفسية التي من شأنها إعدام الشعور أو الاختيار . ولم ينص المشرع على تعريف الجنون بل ترك تحديد ذلك إلى الإخصائيين وهذا ما جرت عليه التشريعات الحديثة . وأن عاهة العقل عبارة عامة واسعة المعنى يدخل في مدلولها كل ما يصيب العقل ويخرجه عن حالته الطبيعية وعلى ذلك فهي تشمل حالة الجنون وكذلك صوراً أخرى من الاضطرابات العقلية . وقد تكون تلك العاهة عامة فتكون قوى المصاب العقلية مضطربة بصفة عامة ، ومنها ما يكون جزئياً أي متعلقاً بناحية معينة يبدو الشخص فيها خرج عنها معافياً . وهي قد تصيب جانب الإرادة أو الإدراك .

وإذا دفع المتهم بالجنون فإن المحكمة عليها أن تثبت من قيام تلك الحالة . ويعتبر تقرير مسئولية المتهم الجنائية من المسائل الموضوعية التي تختص بها محكمة الموضوع دون أن يكون بحكمة التقضى رقابة عليها . فإذا ادعى المتهم أن له أطواراً وأنه ارتكب الجريمة وهو في غير وعيه فلم تعمل المحكمة على قوله هذا واستنتجت من مجموع ظروف الدعوى أنه كان وقت ارتكاب الجريمة في حالة طبيعية ، وأنه ارتكبها وهو مطمئن ويعد ترو وتدير وحكمت بناء على ما تقدم بإدانته كان تقديرها نهائياً ولا رقابة عليها من محكمة النقض . (نقض . دائرة جنائية . ٤-١-٣٥ (١٦-٨-١٧٩) المجموعة الرسمية للمحاكم الأهلية والشرعية . الجلول العشري الرابع سنة ١٩٣٩) .

وقضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم لم يرفع أمام محكمة الموضوع بأنه كان فاقد الشعور وقت ارتكاب الجريمة متى كان يتعين عليها أن تحقق هذا الدفاع وتفصل فيه موضوعاً وكان الحكم لم يتبين منه إن المتهم كان فاقد الشعور بفعل السكر فلا يكون له أن يثير ذلك أمام محكمة النقض . (نقض ١١-١٢ -

المتهم إلى القول بأنه لم يقدم دليلاً لأن من واجب المحكمة في هذه الحالة أن تثبت من أنه لم يكن مجنوناً وقت ارتكاب الحادث ولا تطلبه إقامة الدليل على دعواه .

أما من تقدير مسؤولية المتهم في حالة الجريمة التي تستلزم عدة أفعال كما هو الشأن في جرائم الاختياد فالعبرة بما تكون عليه حالة المتهم العقلية وقت ارتكاب كل فعل مما يلزم لتكوين الجريمة .

وإذا أصيب المتهم بالجنون بعد ارتكاب الجريمة فلا يمنع ذلك من قيام المسؤولية الجنائية . والمسألة موضوعية لقاضي الموضوع الرأي للفصل فيها . وأن ثبوت الجنون قبل أو بعد الجريمة بعد قرينة موضوعية على كونه في حالة جنون وقت ارتكاب الفعل .

الخاتمة

لقد أشرنا في خلال البحث إلى أن التشريعات الجنائية بصفة عامة ترفض اتخاذ المسؤولية المادية أساساً لقيام المسؤولية الجنائية وذلك في العصر الحديث . فهي تفترض حرية الإنسان في الاختيار إلا أنها تختلف في الطريقة التي تجري عليها .

فبعض التشريعات لا تتعرض لذكر الشروط العامة لقيام المسؤولية الجنائية وتكتفي بذكر الأحوال التي تتمتع فيها ومن هذا القبيل القانون الفرنسي والهولندي والبلجيكي والمصري . والبعض الآخر يبين الشروط العامة للمسؤولية مثل القانون الإيطالي والألماني . كما نجد أن أغلب التشريعات وصل الأخص الحديثة تتحاشى لفظ حر وحرية وذلك تجنباً لإثارة الجريمة والاختيار وتشترط لقيام المسؤولية الجنائية أن

- ١٩٥٠ مجموعة أحكام النقض للمعد ١٠ الستة الثانية ص ٣٦٥ .

وأن العبرة في تقدير المسؤولية الجنائية هي بحقيقة حالة الجاني العقلية وقت ارتكاب الجريمة لا بما كان عليه قبل ذلك . فإذا كان الجاني قد أصيب مجنون قبل الحادثة فلا تأثير لذلك في مسؤوليته الجنائية إذا زالت عنه حالة الجنون ولم يكن وقت ارتكاب الجريمة فاقد للشعور أو الاختيار . هـ (نقض ١-٤-٣٥ المحبوبة الرسمية للمحاكم الأهلية والشريعة . القهرس المشرى الرابع ٣٠-٣٩) .

ويرى بعض الإخصائيين في الأمراض العقلية والنفسية أنه إذا ثبت لدى المحكمة أن المتهم أصيب مجنون في فترة سابقة على ارتكاب الجريمة فإنه يجب إثبات توافر الإدراك والاختيار لديه وقت ارتكاب الفعل ، ويتقلب عبء الإثبات في هذه الحالة . إذ يفترض أن مسؤوليته ليست كاملة وذلك على أساس افتراضهم أن المرض العقلي الذي يبلغ تأثيره إلى حد امتناع القدرة على الإدراك أو الاختيار لا بد وأن يكون له تأثير على القوى العقلية بوجه عام وعلى ذلك تكون قواه العقلية غير سليمة تماماً . ويبدو أن محكمة النقض عدلت عن اتجاهها وبدأت تأخذ بهذا الرأي . ففي إحدى القضايا تدور وقائعها حول أن المتهم قد دفع أمام المحكمة بأنه في حالة جنون وأنه خرج من مستشفى الأمراض العقلية أخيراً وأنه كان يتردد عليها ولا يزال مريضاً وقدمت للمحكمة لإثبات ذلك . ولكن المحكمة لم تأخذ بهذا الدفع واستندت في ذلك إلى أنه لم يتم لديها دليل على صحة ما دفع به المتهم من أنه كان مجنوناً وقت ارتكاب الحادثة . وأنه مما يؤيد عدم صحة هذا الدفاع أن المتهم لم يسبق أن أبداه قبل الجلسة الأخيرة . وقد ألفت محكمة النقض هذا الحكم وذكرت أنه لا يحق للمحكمة أن تستند في إثبات عدم جنون

المهم مسئولاً أم غير مسئول بل تميل أغلب التشريعات إلى جعل المسؤولية الجنائية على درجات حتى تتناسب وما تكون عليه حالة المتهم العقلية وقت ارتكاب الجريمة . فقد نصت بعض التشريعات صراحة على حالات المسؤولية الجزئية كما في حالة الشخصية السيكوباتية ، حالة السكر الاختياري أو غير ذلك . بينما اتجهت تشريعات أخرى إلى ترك هذا التقدير للسلطة القضائية حيث يمكن القاضي تخفيف العقوبة في حدود الحد الأدنى والأقصى وغير ذلك من الوسائل التي تتسع بها السلطة القضائية في حالة توافر الظروف القضائية المخففة .

وعلى ذلك فالمسؤولية الجنائية موضوع قانوني من اختصاص السلطة القضائية وحدها وهي التي تحدد قيام المسؤولية أم انقضاءها أو درجة المسؤولية . وفي ضوء ذلك تعدد العقوبة التي تتوقف على هذا . ولما كانت المسؤولية الجنائية تتطلب الإسناد المادي والمعنوي كما وأن الأخير يتنى إذا لم يتوافر لدى المتهم الإرادة والشعور الكامل وقد يرجع ذلك إلى إصابته بمرض عقل أو عاهة عقلية بوجه عام لما كان تقدير مدى سلامة القوى العقلية في هذه الحالات من المسائل الفنية التي تبرز السلطات القضائية من الوصول إليها لذلك ترجع إلى انتداب الإخصائيين ، ولا يكون الهدف حيث هو معرفة ما إذا كان المتهم مصاباً بمرض عقل أو نفسى ، إذ أن ذلك يعتبر من المسائل الفنية التي ليست لها أهمية من الوجهة القانونية ، إنما يكون الغرض هو معرفة إلى أى حد كان لذلك تأثير على القوى العقلية للمتهم أى على جانب الإرادة والشعور وفي ضوء ذلك تحدد السلطة القضائية مدى مسؤولية المتهم الجنائية وبالتالي العقوبة التي يستحقها .

وبذلك نرى أن الاقتراح الذى ينادى به

يتوافر لدى الخالق الشعور *conscience* والإرادة *Volonté* مثل القانون الإيطالى والبولونى والسويسى . فالتشريعات بوجه عام تفترض أن الإنسان متى بلغ سناً معيناً أصبحت لديه القدرة الكافية على الشعور والتمييز وتوجيه إرادته الناحية التي يختارها وبذلك يكون مسئولاً عما يأتيه بإرادته من الجرائم وهو مدرك لما . فإذا ثبت غير ذلك فلا مسؤولية وبالتالي فلا عقاب .

وذكرنا كذلك أن قانون الإقليم المصرى يتناول تحديد الشروط اللازمة لقيام المسؤولية الجنائية إنما أكتفى بذكر عدة أسباب تؤدي إلى انعدام المسؤولية الجنائية ومنها نص المادة ٦٢ عقوبات . فهي تتضمن انعدام المسؤولية وذلك إذا كان المتهم وقت ارتكاب الجريمة مصاباً بجنون أو عاهة عقلية من شأنها أن أفقدته إحدى عناصر المسؤولية الجنائية وهما الإرادة والشعور . فالمرء إذاً ليست بالإساية بجنون . إذ هو ليس إلا مريضاً من الأمراض العقلية التي تشمل بالشخص إلى حد انعدام إحدى القدرات السابقة . كما أوضحنا أن اصطلاح الجنون قانوني وليس له مدلول من الوجهة الطبية . وقد يكون المتهم مصاباً بمرض نفسى أو كانت حالته العقلية غير سليمة بسبب أو لآخر مما كان من شأنه حرمانه إحدى هذه العناصر .

وهذا ما يتفق مع صريح نص هذه المادة . إذ قد ورد ذكر عاهة عقلية وهذه ينتلج تحبها كل ما من شأنه التأثير على القوى العقلية للشخص أيما كان سببه . فليست إذاً كل الأمراض العقلية تؤدي إلى انعدام المسؤولية .

والمرض العقل على درجات ففي بداية المرض يكون تأثيره خفيفاً وبالتالي يكون مسئولاً عن ما يأتيه من أفعال وإن كان هذا مما يدعو إلى تخفيف العقوبة حيثئذ . فالالاتجاه الحديث لا يقتصر على البحث فيما إذا كان

معبراً عن تلك الحالات من الأمراض العقلية التي عندها تمتنع المسؤولية ، كما وأن الإصابة بمرض عقل معين ، هذا من اختصاص الطب العقل إذ يجب عن الناحية القانونية ، لذا نرى أنه يجب أن يكون النص القانوني خالياً من مثل تلك الاصطلاحات الفنية وأن يكون قاصراً على بيان وجه نظر المشرع بالنسبة للحالة العقلية التي عندها تمتنع المسؤولية دون التعرض إلى الأمراض العقلية أو النفسية التي يقال إن لها تأثيراً على الشخص، وفي ذلك نرى أن يكون نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات على الوجه الآتي :

« لا عقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار في عله وقت ارتكاب الفعل لحالة عقله . . . إلخ » .

البعض والخاص بتعديل نص المادة ٦٢ من قانون العقوبات حتى تشمل الأمراض النفسية هذا في الواقع تتضمنه المادة بوضعها الحالي . إذ أن تقدير ما إذا كان المتهم مصاباً بمرض نفسي أو عقل أو غير ذلك مسألة فنية متعلقة بالوقائع وليست قانونية . كما أن المشرع قد قص صراحة على « الجنون » ولم يعرف المقصود به وهو في الواقع ليس إلا مرضاً من الأمراض العقلية . ثم أضاف « عاهة عقلية » لتشمل كافة الصور الأخرى من أمراض وعلافة والتي من شأنها التأثير على إحدى جوانب العقل وبالتالي فلم يكن المتهم إزاء ذلك متمتعاً بالشعور أو الإرادة الكاملة وقت ارتكاب الفعل هذا ولما كان اصطلاح « جنون » اصطلاحاً جرت أغلب التشريعات على إدراجه باعتباره

المراجع العربية

- ١ - مبادئ القانون الجنائي . على أحمد راشد الجزء الأول الطبعة الثانية ١٩٥٠ .
- ٢ - المسؤولية الجنائية . محمد مصطفى النقال .
- ٣ - قانون العقوبات السعيد مصطفى السعيد .
- ٤ - شرح قانون العقوبات القسم العام . محمد كامل مرسى . الطبعة الثانية ١٩٢٣
- ٥ - الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي . محمد أبو زهرة . القسم العام . الجزء الأول
- ٦ - صمد المراجع . نصوص ومبادئ قانون العقوبات في الإقليم المصري . جمع وتلخيص عباس فضل .
- ٧ - أصول علم النفس الجنائي والنفساني . أحمد محمد خليفة .
- ٨ - مشكلة السلوك السيوكيائي . صبرى جرجس . الطبعة الثانية .
- ٩ - علم النفس الجنائي . الجزء الأول والثاني محمد نحمى .

المراجع الأجنبية

1. Psychiatry and the Law, by Manchred S. Cruttmacher and Henry Weittohen 1953.
2. Mental Abnormality and Crime 1944.
3. The Journal of ciminal Science. by L. Radzinomis and J.W.C. Turner 1948.
4. Crime and Psychology, by Claud Mullins.
5. Crime and Carrection, by Sheldon Clueck. 1952.
6. Psychiatry for every man. by J.a.c. Beown. 1947.
7. A Text-book of Psychiatry by Henderson and Crillespie.
8. Psychiatry and the Law by Hoch-Zubin. N.J. London. 1955.
9. Psychiatrist and the Law. Winfred Overholser. M.P.Sc. D.-N.J. 1955.
10. Forensic Psychiatry, by Henry. A. Davidon. M.D.N.J. 1952.
11. The Guilty mind, by John. Biggs. J.R.N.J. 1955.F
12. Society and the Criminal By. Sir Norwood East., M.D.E.R.C.P. 1949.
13. The Criminal, The Judge. and the Public by Franz Alexander, M.D. and Hugo stout. 1950.
14. K. Menninger, Human Mind. London.
15. Droit Pénal et Criminloogie Par Robert Vouin et Jacques Leauté Paris 1956.
16. Code Pénal Annoté. Par Emile Garçon. Tome Premier 1952.



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مكمل
لأحدث وأهم الكتب الجنائية والتنبؤ بما يظهر
أو يرسل للمجلة من مؤلفات .

التنشئة في المدينة

دراسة لجناح الأحداث في حي حضري^(١)

تأليف : جون بارون مايز

GROWING UP IN THE CITY

A Study of Juvenile Delinquency in an Urban Neighbourhood

By J. B. MAYS, Liverpool 1954

[قام بإجراء هذا البحث الأستاذ مايز المشرف على المدينة الجامعية
في ليفربول للحصول على درجة الماجستير . وقد كان - حتى انتهائه
من هذا البحث - رائداً للشباب في بعض الهيئات الأهلية المهتمة
بشئون تنظيم نشاط للشباب في الحي الذي أجرى فيه البحث مما يسر
له الحصول على اعترافات الأحداث، سواء منهم من اتهموا أو حوكموا
أو وضموا تحت المراقبة أو لم تصل إليهم يد رجال الأمن .]

وقد أجرى البحث في الفترة بين سنتي
١٩٥٠ ، ١٩٥٣ في أحد أحياء مدينة ليفربول
بريطانيا .

تخطيط البحث :

غاية البحث : كان هدف الباحث دراسة
سلوك الجانحين في كيانهم الاجتماعي للكشف
عن مدى علاقة سلوكهم بالعوامل الحضارية
في هذا الحي وذلك لاعتبارين :

- جانبية البحوث التي أجريت على الجناح
وتركيبتها على عوامل جزئية .
- قلة البحوث التي أجريت على جناح
الأحداث في بريطانيا .
- والجناح ، عنده ، سلوك سوى في أسامه ،

يشتمل البحث على مقدمة تتضمن
استعراضاً نقدياً للدراسات السابقة ، مصنفة
تصنيفاً ثنائياً (فردية واجتماعية) ودواحي إجراء
هذا البحث . يتلوها ستة فصول أخرى عرض
فيها الفرض من البحث ونطاقه والمنهج المتبع
والأدوات التي استخدمت فيه ، ثم تبعها بعرض وصفي
عام للحي وأمناء الحياة الاجتماعية فيه وتقييم
للمؤسسات والهيئات الاجتماعية وبرايمها وعلاقة
كل هذا بالجناح . ويختم البحث بنتائج وتوصيات
للقائمين بالجناح ومكافئته . ثم ضمن للبحث أربعة
ملاحق عن جوانب نشاط كرة القدم في الحي ،
وقسم البوليس فيه ، وعرض تاريخ عشر حالات
غتارة ، ومقالا عن الجناح سبق أن نشره
الباحث .

(١) قام بعرض هذا البحث والتعليق عليه الأستاذ مكرم سمعان خليل الباحث بالمعهد القوي
للبحوث الجنائية .

ولكنه في سياق اجتماعي عاملي" (٢٨) »

وقد تأثر الباحث تأثراً عميقاً بتوجيهات ماتهايم K. Mannheim وخصوصاً في قوله « إن الجناح لا يمكن أن يدرس دراسة ذات دلالة إلا في الكيان الاجتماعي الذي يعيش في نطاقه الأحداث ، والذي يترقون فيه أصنام التي يمنحها القانون ».

فطاقة البحث :

ولذلك يقوم البحث على دعامتين :

١ - عينة عشوائية من الأحداث المقيمين في حى مختلف دون أى معرفة سابقة عن اهتمامهم أو سوابقهم .

وقد ارتكز البحث فعلاً على ٨٠ حدثاً ذكرنا من بين أعضاء « نادي شباب المدينة » G.Y.O. كان من بينهم ٣٤ جانباً والباقيون بعضهم من اقترافاً أنماطاً غير قانونية ولم يوجه إليهم اتهام والبعض الآخر من لم يقرّف إنمّا (٢٧) .

٢ - دراسة السمات الأيكولوجية (العمرانية) والاجتماعية والحضارية لهذا الحى . وقد اختار الباحث المنطقة الواقعة جنوب ميناء ليفربول المتصلة مباشرة بمركز الأعمال والتجارة في المدينة .

سمة البحث :

والبحث في عموه إيكولوجى اجتماعى حضارى ، بمعنى أنه يهتم بدراسة الجناح في منطقة ، يدور أن الجناح فيها كثير جداً بالنفيس إلى الأحياء الأخرى ، وإرتباط ذلك بعدد وكفاية مؤسسات وهيئات رعاية الشباب ، ونوع العلاقات السائدة في الحى والأنماط السلوكية في الجماعات الصغيرة فيه وجهاز القيم والتقاليد السائدة واللبن المتخمة ونوع ومدى الكفاية والمهارة فيها .

المنهج وأدوات البحث :

اتبع الباحث أسلوب تاريخ الحالة أساساً وصمى إلى تطبيقه بأداتين :

(أ) الاستبصار غير الموجه ، وكان يعتمد على أفراد البينة ، ولم يلجأ إلى مصدر آخر إلا نادراً .

(ب) الملاحظة المشاركة . وقد اقتضتها طبيعة عمله كزائد الشباب ، ومن خلال ما تقتضيه ظروف علاقاته بالأحداث وأسره .

مادة البحث :

اتخذ الباحث أسلوب الوصف الكيفي Qualitative-Description في عرض المادة التي جمعها ، وقد غطى العرض الموضوعات التالية :

• وصف عام لأفراد البينة ، فقد وجد أن بينهم ٣٠ جانباً وارتفع عددهم إلى ٣٤ أثناء إجراء البحث أى ٤٢,٥ ٪ من المجموعة . وكان أقصى عدد مرات الاتهام للفرد ٥ مرات بمتوسط ١,٧ تهمة .

• كما كان متوسط السن بالتقريب عند ارتكاب أول جريمة ١١,٢ بحدى ٧ - ١٧ . ومتوسط السن بالتقريب عند ارتكاب آخر جريمة ١٤,٦ بحدى ١٢ - ١٨ .

• وكان عدد القضايا ٦٢ قضية ، منها ٤١ قضية نصب واحتيال .

• ومن بين البينة ٢٢ صبياً أتموا ولم يصلوا إلى المحكة أى ٢٧,٥ ٪ من المجموعة .

• وصف تاريخى للحى .

• الجماعات الحضارية المختلطة (أيرلنديون ،

ملونيون - زنجي وصينيون) .

• المذاهب الدينية (كاثوليك - أنجليكان

بروتستانت) .

• الماديات السيئة والعصب الصغيرة .

• الأعياد الدينية والمواسم القومية .

النتائج :

١- يعد جناح الأحداث أحد جوانب أنماط السلوك في الأحياء المختلفة .

٢- سمات الحى المتخلف :

- الفقر المزم .
- عدم انتظام العمل وقلة الأجر .
- رداءة المساكن وازدحامها
- صراع ثقافى ، وانقسامات دينية .
- قصور النشاط الترويحي الصحى .

٣- تعد هذه الأحياء مناطق منتجة

للجناح

٤- نشاط جماعات الزقاق وصعب الصغار من بين أسباب جناح الأحداث .

٥- السلوك الجانح تمرير عن تكيف مع التنافس الخاصة ، وهذه بدورها في صراع مع ثقافة المدينة ككل . فالجناح سلوك أبيع إتيك في إحدى مراحل النمو المبكرة ونشأ عليه الحدث ، ولما اقترفه في مرحلة متأخرة قوبل بالصد ، ويطبق عليه القانون ويسمى جناح .

وأخيراً قدم الباحث مجموعة من التوصيات العامة وشرحها بالتفصيل . وهى توصيات يمكن أن نقال في أى مجال على سبيل إبداء الرأى لمواجهة مشاكل التنشئة .

- أكثر الباحث من الاقتباس من الجرائد اليومية (٣٦، ٣٧، ٨٦، ٩٩، ١٢٣) وهذا أسلوباً ما يوجب البحث الجدى .

- تضمن البحث بعض الاقتباسات دون إشارة إلى مراجعها ، وفاض باقتباسات أخرى لم يشر إلى مراجعها الإشارة الأكاديمية المتعارف عليها .

• انخفاض المستوى الاقتصادى وازدحام المساكن والمخلاف .

• مؤسسات الرعاية الاجتماعية وقصور برامجها .

• تنظيم فرق كرة القدم في الشوارع والأماكن الخربة .

• النوادى الرياضية - الرعاية الصحية - الكنائس والمدارس .

• ظروف العمل : عدم انتظام العمالة

- قلة الدخل - انخفاض مستوى الأجور .

وبين الباحث أثر كل هذه الظروف على

العلاقات الاجتماعية القائمة وأنماط

الحياة الاجتماعية والجناح ، وقد شمل وصفه :

- اتجاه الأفراد والأسر نحو الإقامة

في هذا الحى عامة ، والسكن في

المحلات بوجه خاص .

- التمسك الشديد بالعلاقات والعصائدات

القديمية .

- دور كل من الرجل والمرأة في الأسرة ،

واتجاهاتهم نحو التناسل .

- نشاط الكبار والصغار في أوقات الفراغ

- مشاكل تكوين الأسر الجديدة ،

والعلاقات الجنسية غير المشروعة .

- مدى انتشار التدخين .

- مستوى المهارات وفنية مهن الأحداث .

- انتشار المصائب واتجاه الأحداث

نحو الجناحين والمجرمين .

- القدوة السيئة ، وسوء العلاقات في الأسرة .

ثم أفرد الباحث فصلاً ضمنه تقريرا

للمؤسسات والمؤسسات الاجتماعية المتنوعة في الحى ،

ومدى قصورها من حيث : عددها ، وتأثيرها ،

وتضارب وتعدد أهدافها ونشاطها . وأفراد فقرة

خاصة بهيئة تسمى « لجنة ضبط الاتصال

بالأحداث » وهى هيئة مؤقتة استحدثت نظامها

من أمريكا .

تعليق

معالجته لهذه الموضوعات أكثر وضوحاً ونتائجه أكثر دقة وتحديداً .

وبما يؤخذ عليه في عرض معلوماته ونتائجه أنه لم يتبع خطة في عرضها فبما هي مجملة في بعض الأحيان ، مهمة وغامضة في بعض آخر ، عامة وغير محددة في كثير منها . وعلى الرغم من أن الأيكولوجية والحضارية من سمات البحث الرئيسية ، فإن البحث جاء خلواً من أي بيان بتوزيع المنشئات والمؤسسات والمهيات الاجتماعية ومدى كفايتها لحاجات شباب الحى ، كما خلا البحث من أي إشارة ذات دلالة واضحة عن القيم والمعادن والتقاليد السائدة ، بل اكتفى بمجرد الإشارة إلى الواقع دون سبر غوره .

وبرغم اقتصاره على الأسلوب الوصفي ، فإنه كثيراً ما انزلق إلى ذكر قضايا عامة دون أي بيان إحصائي يساندها ، كان أولى به أن يترجم بحجة عنها : ولكنه إذ يأخذ على من احتموا بالتصنيف الإحصائي ، أنهم يمرضون « عظاماً مجردة دون اللحم والروح على أنها إنسان » فإنه باقتصاره على طريقة عرضة هذه أفقد الإنسان حتى عظامه التي يستند إليها .

أما النتائج التي وصل إليها فتقبلو ذاتية وصابقة على البحث حيث إنه لم يقدم في المعلومات التي ضمنها البحث ما يمكن الاستناد إليه في إثبات هذا النتائج .

ومهما يكن من أمر فالبحث يكشف عن الجهد الذي بذله الباحث ، وعن جرأته في محاولته لأن تشمل دراسته مجموعة من الأحداث غير الجانحين قانوناً ، وقد نجح في رسم صورة أسيانة الظروف والإمكانات التي نشأ وعاش فيها أحداث أحد الأحياء المختلفة .

استفاد الباحث كثيراً من مهنته والوظيفة التي شغلها كرائد للشباب في دراسة أحوالهم والظروف التي نشأوا فيها وعاشوها فألقى بعض الضوء على جانب من جوانب مشكلة جناح الأحداث ولإيضاح بعض المفاهيم المتعلقة بها . وعلى الرغم مما يبدو في البحث من جهه ، فلنا بعض الملاحظات نوردتها في نقطتين :

١ - التعلق بالشكل :

— كان عنوان البحث عاماً ، وغير مركز على المشكلة موضع البحث .

٢ - التعلق الموضوعي :

— كانت العينة متحيزة - وليست ممثلة - من جانبين :

• تقصن اختيار أفراد العينة افتراضاً ليس بالبحث ما يبرره ، بأن الجناح لصيق بالذكور دون الإناث .

• اقتصر اختيارها على ناد واحد من فواحي الحى .

— لم تكن المنطقة المختارة تمثلياً واحداً ، بل شملت أجزاء متداخلة من أحياء متقاربة .

— لم يستفد الباحث من تاريخ الحالة كنهج استفاده كاملة ، إذ لم يبلغ كل المصادر الممكنة - وثائقية وإنسانية - حتى تكون دراسته أكثر شمولاً وعمقاً . وإنما اقتصر فقط على استبار الحالة لا غير ... إلا في النادر .

وإذا كان الباحث قد استن خطة طيبة للدراسة الحى وسكانه ، فإنه وقف عند حد الملاحظات الذاتية ولم يستفد بكل أداة منهجية تحقق موضوعية المعلومات (وذلك مثل استبيان - أو استخبار أو ما أشبه) . ولو فعل لكانت

كتب ونشرات أهديت مكتبة المعهد

- ١ - تمهيد في علم الاجتماع تأليف الدكتور عبد الكريم اليافي
- ٢ - في علم السكان تأليف الدكتور عبد الكريم اليافي
- ٣ - شرح المبادئ العامة في قانون العقوبات تأليف الدكتور عدنان الخطيب
- ٤ - نظرية البطالان تأليف الدكتور أحمد قصى سرور
- ٥ - القصد الجنائي (تحديد عناصره وبيان أحكامه) تأليف الدكتور محمود نجيب حمى
- ٦ - عقم الملعب التاريخي تأليف كارل بوتر وترجمة الدكتور عبد الحميد صبره
- ٧ - التصنيع والعمران تأليف الدكتور حسن الساعاتي
- ٨ - Le Lien de Canselité en Droit Pénal Par. Dr. Naguib Hosni.
- ٩ - "Evaluation d'une notion : La Delinquance Junenile"
Centre D'Etude De La Delinquance Junerule, Bruxelles, 1958.
- ١٠ - "La Delinquance Junivile", Centre d'Etude De La
Delinquance Junenile, Bruxelles, 1959
- ١١ - "Yonthful Offenders at Highfields", H. A shiley Weeks.
Michigan, The University of Michigan Press, 1953.

مؤتمرات وندوات علمية

المؤتمر الدولي الأول للوقاية من الجريمة

وهذه هي تفاصيل هذا الموضوع :

تعريف : المدنية - التقدم الفني .

أولاً : التغيرات التي أحدثها التقدم الفني في تكوين الطبقات الاجتماعية .

ثانياً : أسلوب الإنتاج في الوضع الحالي التصنيع والصناعة الآتية automation والمشاكل الاجتماعية والنفسية والسلبية النفسية التي تنتج عن ذلك وآثارها على الإجرام .

١ - أحوال المعيشة : العمل والسكن والغذاء وأوقات الفراغ .

٢ - للتواشي الاقتصادية وأثارها على الإجرام .

٣ - للتواشي العمرانية والسكانية وأثارها على الإجرام .

٤ - رد الفعل لدى بعض الجماعات إزاء الأساليب الفنية .

٥ - التواشي التجارية والإعلانية .

٦ - الحاجات الحقيقية وغير الحقيقية واطاقة الاستهلاك .

٧ - الآداب العامة .

٨ - التقدم الفني والتنظم :

(أ) التنظيم القضائي .

(ب) المؤسسات العقابية .

(ج) تكوين الشباب .

دعت الجمعية العمومية للوقاية الاجتماعية إلى عقد المؤتمر الدولي الأول للوقاية من الجريمة . وتهدف الجمعية الدولية للوقاية الاجتماعية ، التي يرأسها الميسر تيوكولينون Theo Collignon إلى تحقيق هدف مزدوج : الوقاية من الجريمة والوقاية من السيكوباتية . وهي ترى إلى توحيد جهود الجمعيات التي تهدف إلى نفس الغرض في البلاد المختلفة . ولما كان هدف هذه الجمعية هو الوقاية فصب ، فإنها تنى باستخدام الحقائق الحديثة التي تسفر عنها جهود علماء الإجرام والأطباء النفسيين .

ولا تقتصر الجمعية - لما لها من صيغة عملية - على التوجه إلى المتخصصين في العلوم الإنسانية فقط ، بل إنها تتوجه كذلك إلى القضاة والمحامين والأطباء وموظفي الإدارة العقابية والمساعدين الاجتماعيين ، ورجال البوليس وكل من لوظائفهم اتصال بالحقائق الاجتماعية كرجال التربية والتعليم ورؤساء بلديات المشروحات والمسؤولين عن الأعمال الاجتماعية وجماعات المساعدة والجمعيات الأسرية .

ويعقد هذا المؤتمر أيام ٢٧ - ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٥٩ في باريس .

وموضوع المؤتمر : « التقدم الفني Civilisation technique والوقاية الجنائية » وأثار التقدم الفني على الإجرام » .

- (ب) كيف أدى هذا التغيير إلى زيادة أو نقص الإجرام ؟
 (١) عل أي وجه غير التقدم الفني القطاع المرصود ؟
 (٢) الملوّات الإحصائية .
 الخاتمة : التوصيات .

أنباء موجزة

الندوات العلمية بالمعهد القومى للبحوث الجنائية

- ١٠ - سيكولوجية التصابة وأفرادها .
 ١١ - جناح الأحداث في منهب التحليل النفسى .
 ١٢ - مشكلة الانتحار .
 ١٣ - القبط الاجتماعى .
 ١٤ - علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة .
 ١٥ - الاضطرابات الهرمونية وأثرها في السلوك الإنسانى .
 ١٦ - مواسم الإجرام في مدينة القاهرة .
 ١٧ - كيفية اختيار رجل المباحث .
 ١٨ - الوظائف الاجتماعية لبوليس .
 ١٩ - اختبار وتدريب موظف السجون .
 وقد أودعت هذه البحوث بمكتبة المعهد لتسهيل الاطلاع عليها .
- عقد المعهد القومى للبحوث الجنائية عشر ندوات علمية لمناقشة البحوث المكتنية التي أمتها السادة أعضاء الهيئة الفنية بالمعهد . وقد قام بمناقشة هذه البحوث خبراء من المعهد ومن خارجه حسب موضوع كل بحث . وهذه البحوث هي :
- ١ - النطاق القانونى للبحث الجنائى
 - ٢ - المسئولية الجنائية وحالة العقلية .
 - ٣ - نظام مراقبة البوليس .
 - ٤ - جريمة الاختباء .
 - ٥ - العقوبة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية
 - ٦ - العقوبة غير المحددة المدة في القانون المصرى
 - ٧ - الاختبار القضائى .
 - ٨ - البحث السابق للحكم للأحداث الجانحين
 - ٩ - جرائم الخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية .

قسم الدفاع الاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة

- بالقاهرة المذكورة التالية لهيئة الأمم المتحدة تعبيراً عن رأيه في هذا الموضوع :
- بعد الاطلاع على تقرير اللجنة الخاصة للبراءة في الوقاية من الجريمة ومعالجة الملتزمين المتقدمة في نيويورك من ٥ إلى ١٥ مايو سنة ١٩٥٨ وعلى ملاحظات السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة على هذا التقرير .
- عرض على اللجنة الاجتماعية بهيئة الأمم المتحدة في أول أبريل الماضى موضوع قسم الدفاع الاجتماعى Social Defense Section التابع للمكتب الاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة، وهل يظل على حاله أم يلقى وتلمج أعماله في المكتب الاجتماعى .
- وقد أرسل المعهد القومى للبحوث الجنائية

نريد أن نقيس رأينا في المسألة موضوع البحث فيما يلي :

إن مسألة الدفاع الاجتماعي مشكلة هامة فضلاً عن أنها تزود أهمية في مجتمعاتنا المعاصرة بحيث لا يمكن اعتبارها من المسائل التي لا تحتاج إلى المبادرة بالعناية بها .

وتبدو أهمية المشكلة سواء في المجتمعات المتقدمة أو المتطورة إذا ما نظرنا إليها في صورتها الكاملة التي تتضمن كل الأنواع والنزعات المضادة للمجتمع أو التي تنم عن عدم التكيف مع الأوضاع الاجتماعية . ومن ناحية أخرى فإن زيادة أهمية هذه المسألة يوماً بعد يوم حقيقة تكشف عنها كل الوسائل المتبعة في دراسة هذه الظاهرة .

ولهذا فإننا نريد أن نوجه النظر إلى أهمية النقاط الآتية :

١ - إن اهتمام هيئة الأمم بهذه المسألة منذ وقت مبكر كما يدل على ذلك قرار الجمعية العام رقم ٤١٥ (٥) له ما يبرره .

وإن تزايد أهمية المسألة يدل على خطأ أي محاولة للتقليل من هذا الاهتمام سواء بتخفيض عدد الموظفين أو تخفيض الميزانية المخصصة لها .

٢ - إن الاتجاه إلى اللامركزية في القيام بشئون قسم الدفاع الاجتماعي اتجاه سليم ومفيد . ونحن نؤيد تماماً إقامة معاهد إقليمية تابعة لهيئة الأمم المتحدة وربط الهيئات الاستشارية والجمعيات بهذا القسم .

٣ - ولكننا نعتقد مع ذلك أن اللامركزية لا تعني سحب اختصاصات قسم الدفاع الاجتماعي وإنما تعني نقل بعض نشاطه إلى المنظمات الإقليمية .

٤ - ونعتقد أيضاً أن اللامركزية تستلزم استبقاء القوة الحالية للقسم لمواجهة ما يتطلبه العمل من تخطيط وإرشاد وتنسيق بين نشاط المنظمات المحلية .

ونختتم ملاحظتنا بالتنبؤ بأن أي تراجع من هيئة الأمم في حق الدفاع الاجتماعي قد يؤثر في الجهود التي تبذل حالياً بما في ذلك الجهود الداخلية التي تبذلها الدول المختلفة .

١ العون العاجل OPERATION HELP

أسلوب جديد في الوقاية من الحناج

تنطلق الشرارة . إن عمله ليس وفقاً على الحيلولة دون وقوع الكارثة أي خروج الصبي على القانون فحسب بل وأن يسبر غور ما تعانيه الأسرة من صراع ويبلغ حاجتها إلى النصح والإرشاد والعلاج . إن هذا الاخصائي عضو في هيئة « المون العاجل (Operation Help) » وهي وحدة جديدة أنشئت في قسم الرعاية الاجتماعية بمنزولولو وتعمل في تعاون وثيق مع قسم البوليس ومحكمة الأحداث .

وقد بدأت الفكرة في يوليو سنة ١٩٥٥

في أحد أحياء منزلولو كانت سيارة البوليس تقف أمام أحد المنازل وينزل منها رجلان ، ويتجهان إلى إحدى شقق هذا المنزل حيث يتصل صياح أفراد أسرة يتشاجرون فقد كان الابن الذي يبلغ الخامسة عشرة من عمره يهدد والديه اللذين استدعيا البوليس . وليس جديداً أن يلجأ البوليس للتدخل التليفوني عندما ينشب شجار ولكن الجديد هو هذا النوع من الخدمات إذ يسارع الاخصائي الاجتماعي إلى الأسرة التي يسودها التوتر - كما في المثال السابق - قبل أن

تدليل المعقات الإدارية والقانونية . وكان أن خرجت الفكرة إلى الوجود في أبريل سنة ١٩٥٦ ويرافق « إحصائى السن » رجال البوليس في عرباتهم المزودة بالراديو أحياناً ، عندما يوجه إليهم قداء . وأحياناً أخرى يقرر الضابط الذى يتسلم طلب السن ما إذا كان الأمر يستلحق ذهاب « إحصائى السن » أم لا .

ونجح المشروع ، وأصبح يسهر على تنفيذة الآن إحصائيان اجتماعيان يعمل أحدهما نهراً والآخر ليلاً ، ويبحثان في المتوسط خمسين حالة كل شهر ، كما يحول إليهما البوليس ما بين ١٥ ، ٢٠ حالة شهرياً .

ينشر ثلاث مقالات ، دعت فيها كاتبها إلى إنشاء هيئة بلدية جليظة لخدمة الأسرة في الحالات العاجلة على أن يشترك في ذلك هيئة من الإحصائيين الاجتماعيين ورجال البوليس وكتبت تقول :

« إن مشكلة جناح الأحداث هي مشكلة التفكير العتيق والتنظيم البالى والأساليب التى ولي عصرها . إن من واجبنا - إذا أردنا أن نحول دون تفكك الأسرة - أن نقدم المساعدة العاجلة الجديفة قبل ارتكاب الأفعال الجانحة » .

وحظيت هذه الفكرة بقبول مدير البوليس وقاضى محكمة الأحداث الذى أخذ على عاتقه

دروس جنائية بجامعة الرباط

بالقاهرة واعتبر ذلك أخذاً بأحدث وسائل مكافحة الجريمة عن طريق الرقابة بالتفرع على البحث والدراسة الواقعيين لكشف عوامل الإجرام ثم رسم سياسة القضاء على هذه العوامل في مهدها . وقد ختم محاضراته هذه بأن الأفاق متسعة أمام المغرب المستقل الناهض للمشاركة بجهوده في مكافحة الإجرام على المستوى العربى وعلى المستوى الدولى وذلك فضلاً عن جهوده الداخلية التى يرمى أن يتوجهها إنشاء معهد للبحوث الجنائية على غرار المعهد الذى أنشأته الجمهورية العربية المتحدة وبالتعاون معه .

سافر السيد الدكتور على راشد الأستاذ بكلية الحقوق بجامعة عين شمس إلى الرباط في شهر يناير الماضى لإلقاء سلسلة من الدروس والمحاضرات بجامعة الرباط . وقد أتى خلال مدة إقامته التى استمرت حوالى ستة أسابيع منهجاً في النظرية العامة للقانون الجنائى على طلبية كلية الحقوق . وألقى محاضرة على طلبية المدرسة الإدارية عن دور الإدارة في مجرى العدالة الجنائية . وألقى محاضرة عامة في موضوع « مظاهر التعاون الدولى في مكافحة الإجرام » نوه فيها بإنشاء المعهد القوى للبحوث الجنائية

ينشر هذا الباب تعليقات لأساتذة القانون
الجنائي على أهم الأحكام المتصلة بقانون
المقوبات وقانون الإجراءات الجنائية الصادرة
من محاكم الجمهورية العربية المتحدة .

المسئولية الجنائية عن أخطاء الهدم والبناء

« إذا كان كل ما أورده الحكم في تقرير إدانة الطاعن هو أنه
المغالول المتعهد بالبناء ، وأنه الذي يصدر أوامره المتهم الأول دون
أن يبين الحكم توفر الخطأ الذي وقع منه ، وهل كان سبباً مؤدياً
لجرمة القتل الخطأ ، . . فإنه لا يكون قد مضى باستظهار الخطأ
الذي ارتكبه الطاعن ، ولا علاقة هذا الخطأ ب وفاة المني عليه ،
ويكون قد افترض مسئولية الطاعن افتراضاً ، الأمر الذي يجعله
مشوباً بالقصور متعيناً نقضه » (١) .

اليسير بحسب الرأى الذى يبدو أنه لا زال
سائلاً في بلادنا والخارج .

أما في المسئولية عن أخطاء الهدم والبناء ،
فإن من المسلم به تقريرها في جميع الأحوال ،
يستوى في ذلك الخطأ المني مع المادى ،
واليسير مع الجسم . ولعل ذلك لأن أصول الهدم
والبناء تتميز عن الأصول العلاجية بأنها أكثر
استقراراً وأقل تراوحاً ، وأدعى إلى العمل في
في تريت وحيلة . وقد يموت المريض بين يدي
جراح مهمل ويكون موته مع ذلك قضاء وقدر ،
أو قد يقال : خطأ الطبيب إصابة الاقدار ،
أو قد يشفع للطبيب في النهاية رغبته في المبادرة
والعمل على عجل لإققاذ حياة مريضه ، وربما
يكون ذلك في ظروف غير مواتية . وقد يستعين
بطريقة علاجية حذيفة ، أو بمقار لم يستقر
أثره الاستقرار المطلوب بعد . ولكن إذا مات
الإنسان من سقوط جدار - أو حجر من
جدار- على رأسه فوراً موته يكمن دائماً خطأ
جنائى يستوجب البحث عن المسئول . ومريض
المريض أو إهماله في المبادرة إلى العلاج كثيراً
ما يتقاسم المسئولية عن الموت مع خطأ الطبيب ،

هذا قضاء حديث لمحتنا العليا لا يفسح
مهداً جديداً ، ولكنه يثير موضوعاً عملياً تزداد
أهميته وضوحاً على مر الأيام ، هو موضوع
المسئولية الجنائية عن أخطاء الهدم والبناء ،
لأنه قد ازدادت حوادث القتل والإصابة للناجمة
عنها بقدر ازدياد حركة العمران في صوره
المختلفة .

والقاعدة هنا هي تقرير المسئولية في نطاق
المبادئ العامة وحدها ، فلا بد من توافر خطأ
في حق المتهم ، وإصابة تالك من جسم المني
عليه أو صمته ، أو تكدى إلى وفاته ، ورابطة
سببية بين الأمرين : الخطأ من جانب والإصابة
أو الوفاة من جانب آخر .

فلم يثر أحد في نطاق المسئولية عن أخطاء
الهدم والبناء شيئاً من الاعتراضات التي أثارت
مثلاً في شأن مسئولية الأطباء ، بما أدى إلى تعدد
النظريات في شأنها ، والقول بالتفرقة بين خطأ
طبي مادى matériel وآخر مهنى أو فنى
professionnel . وبين خطأ طبي بسيط
 وآخر جسم ، القول بالمسئولية عند توافر الخطأ
المادى ، أو المهنى الجسم . دون الخطأ الذى

(١) نقض ٣٠ / ١٢ / ١٩٥٨ طعن رقم ١٢٣٣ لسنة ٢٨ ق غير منشور

لا يدرك إلا بيمين القنّى المختص (١) . ولا شك أن هذا القضاء يتضمن تطبيقاً سليماً لقاعدة أنه لا مسئولية جنائية بنهر خطأ شخصي محقق لا اقتراف فيه ، أما المسئولية المدنية التي تقع على حارس البناء فلها شأن آخر على ما سيلي فيما بعد .

والملك مسئول أيضاً عن أعمال الهدم والبناء التي يجرها بمرقته أو تحت إشرافه الخاص (٢) . ولذا حكم بأن صاحب البناء الذي يشرع في هدمه سواء بنفسه أم بواسطة عمال يكلفهم بذلك تحت ملاحظته مسئول جنائياً ومدنياً عما يصيب الناس من الأضرار بسبب عدم اتخاذ الاحتياطات المعقولة التي تقى الأنفس والأموال ما قد يصحبها من الأضرار . ويعتبر العمل جارياً تحت ملاحظته وإشرافه متى ثبت أنه كان عالماً بمجسوله ، ولم يثبت أنه عهد به فضلاً لأشخاص عن يقومون عادة بمطه تحت مسئوليتهم شخصياً (٣) .

بل إنه إذا قتل أحد سكان المنزل خطأ نتيجة عدم اتخاذ مالكه الاحتياطات اللازمة لحماية السكان عند إجراء إصلاحات به فإنه لا يشترط لمسئولية صاحب المنزل أن تكون هناك رابطة قانونية بينه وبين المخطئ عليه ، ومن ذلك أن يكون الأخير مستأجراً من باطن أحد المستأجرين . كما أنه لا يثنى مسئولية الملك أن يكون قد نهى عن إجراء الإصلاحات كان عليه أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لتقوية السقف الذي سقط وعدم إخطار المخطئ عليهم لطالب الإخلاء الموجه إليهم بفرض حصوله لا يثنى عنهم الخطأ الموجب لمسئولية الحادث ، إذ

إنما خطأ المهنس أو الملك قلما يجد شيئاً يتقاسم معه المسئولية من تصرف المخطئ عليه .

والقاعدة في تعيين المسئول هنا ، هي أن كل من يشترك في أعمال الهدم والبناء يسأل عن نتائج خطئه للشخصي ، وذلك سواء أكان اشتراكه فيها بصفة مالك أم مهنس أم مقاول أم ملاحظ عمال أم عامل . إلا أن لكل مسئولية نطاقاً معيناً لا تتعداه ، على التفصيل الآتي :

نطاق مسئولية الملك :

الملك هو المسئول الأول عن إجراء الترميمات بمنزله . بل قضى بأنه إذا كان صاحب البناء مع إعلانه بوجود خلل فيه يخشى أن يؤدي إلى سقوطه المفاجئ قد أهمل في صيانته حتى سقط على من فيه ، فلا يثنى مسئوليته عن ذلك أن يكون الخلل راجعاً إلى عيب في « السفل » غير الملوك له « فإنه كان يتعين عليه حين أعلن بوجود الخلل في ملكه أن يعمل على إبعاد الخطر عن كافوا يقيمون فيه سواء بإصلاحه أو بتكليفهم إخلاءه ، وما دام هو لم يفعل فإن الحادث يكون قد وقع نتيجة عدم احتياطة وتلزمه تبعته » (١) .

أما إذا اتفق كل خطأ في الصيانة فلا مسئولية عليه . ولذا قضى بأنعدام مسئولية مالك المنزل في قضية كالت وأقمها أن سقط المنزل وأصاب امرأة مارة في الطريق وتبين من التحقيق أن مهنس التنظيم كان قد عاينه ووجده آيلاً للسقوط قبل الواقعة بأربع وعشرين ساعة فقط فطلب إخلاءه ، ولكنه أثار قبل مضي الفترة المحددة ، وكانت حالة الداعي ما

(١) نقض ١٩٤٥/٢/١٩ مجموعة القواعد للأستاذ محمد عمر ج ٦ رقم ٥٠٧ ص ٦٥٠ .

(٢) نقض ١٩٣٩/١١/٢٧ المجموعة الرسمية ص ٤١ عدد ١٣٣ ص ٣٣١ .

(٣) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرسمية ص ٩ عدد ١٢٠ .

(٤) نقض ١٩٢٩/٢/٧ مجموعة القواعد للأستاذ محمد عمر ج ١ رقم ١٥٤ ص ١٦٣ .

هو ، وذلك كله في نطاق التواعد العامة إذ لا مسئولية جنائية بغير خطأ ، ولا خطأ على المالك إذا توافر في جانبه ما ذكرنا من اعتبارات .

نطاق مسئولية المهندس والمقاول :

قد لا يكون الخطأ في صيانة البناء ، بل في نفس تصميمه . وحيث تنتمي مسئولية المالك كبا تحمل محلها مسئولية المهندس الذي قام بعمل التصميم . وكذلك الحال أيضاً إذا كان الخطأ قد وقع في التنفيذ دون التصميم . فيسأل المقاول الذي قام بالتنفيذ دون المهندس الذي قام بالتصميم . . . وهكذا . وتكون مسئوليتهما نافية حيث لا لمسئولية المالك إلا إذا تولى إدارة العمل أو تدخل فيه ، أو اختار مهندساً غير حاصل على المؤهلات المطلوبة للقيام بعمل العمل الذي قام بتصميمه ، أو مقاولا تنقصه التجربة أو المرات ، أو مشهوراً بعدم الكفاءة ، أو لا يظهر من حالته ما يحتمل على الثقة فيه (٢) .

وبن ذلك أن مالكا قام ببناء دور ثان في منزله رغم معارضة المهندس له لأن البناء لا يتحمل ، ولكن قام الأخير تحت إلحاح المالك بعمل التصميم اللازم كما قام مقاول بتنفيذه ، ثم انهار البناء وقتل شخصاً فاعتبر المالك مسئولاً بمفرده عن القتل الخطأ دون المهندس أو المقاول (٣) . وهذا الحكم محل نظر بالنسبة للمقاول على الأقل لأنه انقادت عند التنفيذ لرأى خاطئاً صادر من غير مختص ، على الأقل إذا ثبت أنه كان يعلم بأن الدور الأول لا يتحمل دوراً آخر . وقد يقال إنه حق إذا كان يعلم بذلك ، فقد كان عليه أن

يصح في القانون أن يكون الخطأ الذي أدى إلى وقوع الحادث مشتركاً بين المتهم والمخني عليه ، فلا ينشئ خطأ أحدهما مسئولية الآخر (١) .

ومقتضى هذا الحكم أنه إذا وجدت وسيلة فنية لحماية السكان مع إجراء ترتيبات المنزل في حضورهم وجب على المالك اتباعها ، ولا يعفيه من المسئولية أن ينيه على السكان بالإخلاء . أما إذا تمذرت حمايتهم ، أو كانت الترتيبات من الحسامة بحيث لا غنى عن إخلاء المنزل للممكن من إجرائها لوجب أن يلغوا لطلب الإخلاء ، وإلا فلا محل للقول ببقاء مسئولية المالك عندئذ ولوجب أن يستند الحادث إلى رفض الإذعان لطلب الإخلاء متى توافرت مبرراته القانونية والفعلية الصحيحة ، وهذه مسألة موضوعية .

ومثل ذلك يصح القول به أيضاً عندما يكون المنزل آيلاً للسقوط ويرفض الساكن الاستجابة إلى طلب الإخلاء أو تمكين المالك من القيام بالتعميم المطلوب في الوقت المناسب لمثل منع انهيار البناء . ذلك أن مسئولية المالك ليست مطلقة وينبغي أن يكون رائد الساكن معاونة المالك على صيانة المكان ودرء أخطاره عن ساكنيه وعن المارة ، يستوي في ذلك أن يكون مستأجراً من المالك مباشرة أم من باطن مستأجر آخر . فإذا امتنع المستأجر عن إبداء المعاونة رغم طلبها منه وإطلاعه على أسبابها ، وكانت هذه الأسباب صحيحة قائمة ، وأعطى المهلة التي تسمح بها حالة البناء ، ولكنه رفض إبداء المعاونة على الترميم لغير سبب مقبول ، أو من قبيل التصرف ، أو من باب أولى بسوء نية انتفت مسئولية المالك الجنائية ، لتحل محلها مسئولية الساكن من إصابة من قد يصاب بسبب خطئه

(١) تقص ١٢/١٢/١٩٥٥ أحكام التقص من ٦ رقم ٤٣٢ ص ١٤٦٣ .

(٢) محكمة مصر الابتدائية في ١١/٥/١٩٢٧ المجموعة الرسمية من ٢٩ عدد ١٢ ص ٢٥ .

(٣) استئناف الإسكندرية في ١٨/٤/١٩٠٦ المجموعة الرسمية من ٧ ص ١٣٣ .

تاريخ حديث نسبياً ، إذ حدث أن مهتمساً لتنظيم أسند إليه أنه كان قد أرسل إلى ناظرة وقف إخطاراً ينبه عليها فيه بإزالة حائلين من حوائط بناء مقوق مشمول بنظرها لخطورة حالتهما . ثم لم يحرك ساكناً بعد ذلك ، وقصر في رفع تقرير إلى رئيسه عن المائدة التي أجراها للنظر فيما يتبع من إجراءات ، ولم يسع إلى استكشاف الخلل في باقي أجزاء البناء بعد مشاهدة الخلل في الحائطين لتصرف على ما كان بمجالس داخل من تآكل وانحراف . سقط الجداران عما أدى إلى وفاة المحي عليهما أثناء مرورهما بالطريق العام ، وإصابة آخرين . أقيمت دعوى القتل والإصابة الخطأ على ناظرة الوقف لإهمالها في صيانة الجدارين وعدم اتخاذها الاحتياطات الكفيلة بوقاية المارة منهما ، حتى بعد إخطارها بمعرفة مهتمس التنظيم . كما أقيمت الدعوى على هذا الأخير بوصفه مسئولاً عن الحادث أيضاً لما صدر منه من خطأ وتقصير على النحو المبين آنفاً فحكم بإدانته ابتدائياً واستئنافياً .

إلا أن محكمة النقض رأت أن هذا الحكم بالنسبة له في غير محله فنقضته لما استظهرته من أن خطأ المهتمس لم يساهم بتسبب ما في انهيار البناء وبالتالي في قتل من قتل وإصابة من أصيب من المحي عليهم بل حصرت المسؤولية في القائمين بالنظرة على جهة الوقف التابع لها هذا البناء ، لأن التقصير الذي صدر من مهتمس التنظيم وليس هو العامل الذي أدى مباشرة إلى وقوع الحادث أو ساهم في وقوعه ، وكان إهمال الحائط أمراً حاصلًا بغير هذا التقصير نتيجة حتمية لعدم البناء ، وإهمال ناظرة الوقف في إصلاحه وترويمه ، وعدم تحرزها في منع أخطارها من المارة . ولذا فإن تقصيره لا يتحقق به رابطة

يتحقق أولاً من صلاحية اللور الأول لأن يتحمل دوراً جديداً فوقه . أما بالنسبة للمهتمس فقد يقال إن الخطأ ليس في نفس التصميم على أية حال ، بل هو في فكرة الارتفاع بالمحى في حد ذاتها ، وهي التي اعترض عليها ، وهو لم يقيم على أية حال بدور ما في عملية البناء .

ولذا يمد أقرب إلى الصواب من هذا حكم آخر في قضية شرفة منزل سقطت وقطعت من كان بها ، وتبين أن سبب السقوط يرجع إلى خطأ فني في عملية الأسمت المسلح نشأ من تداخل المالك في عمل المقاول بمنه من تركيب الكواويل فاعتبرت المحكمة المالك والمقاول مسئولين معاً ، وأن هذا الأخير كان ينبغي ألا يقدم على عمل يخالف الأصول الفنية ، ويتقاد إلى رأى خاظم صادر عن غير مختص (١) .

فهنا تعددت الأخطاء من مخطين متعددين وساهمت كلها بقسط مألوف وقدر متقارب في إحداث نفس النتيجة ولذا وجب اعتبار أصحاب هذه الأخطاء جميعها مسئولين عن النتيجة ، فلا يجب خطأ أحدهم خطأ باقهم ، ما دام ليس بينها سبب كاف وحده لإحداثها ، وسبب آخر عارض fortuit مما يمكن إهماله في حساب المسؤولية بحسب نظرية السبب الملائم أو الكافي cause adéquate مما أتى يبدو أنها تسود قضائاً الجنائي في الغالب منه . ففي مثل واقعة الدعوى الآتفة الذكر لا يصح للمقاول أن يطرد بحسب المالك ، إذ كان عليه أن يرفض رفضاً باتاً تركيب الشرفة على خلاف الأصول الفنية لإرضاء لرغبة المالك . وإلا كان مسئولاً عنه عما تسبب من أضرار جنائياً ، وبغنى بطبيعة الحال . فهذه من صور الخطأ المشترك La faute commune بين جانبيين أو أكثر . وقد أثبت هذا البحث نفسه في صورة منازعة في واقعة دعوى عرضت على قضاتنا الجنائي في

وملاحظتهم ، ومستولاً بالتالى عما قد يقع منهم من أخطاء . وعادة يقوم بهذا العمل شخص متفرغ للملاحظة العمال ، فيصح أن يسأل هذا الأخير جنائياً - دون المالك أو المهندس أو المقاول بحسب الأحوال - مع العامل المسئول عن سقوط الجسم الصلب وبشرط أن يثبت في حقه إهمال أو تقصير في عملية الملاحظة ، إن لم يكن قد اشترك اشتراكاً مباشراً في الخطأ . وتقدير وقائع الاشتراك مسألة موضوعية^(١) . فلا يفترض الخطأ في حقه لأن المسئولية الجنائية لا تعرف الخطأ المفترض على أية حال .

وقد حدث في هذا الشأن أن اعتبر القضاء ناعلاً أصلياً في إصابة خطأ شخصاً كان يلاحظ عمالاً يقومون بهدم منزل وهو واقف في الطريق العام ، فأمرهم بإلقاء خشبة في الطريق بعد أن ظنه خلواً من المارة ، ولكنها سقطت على سيدة جالسة في مكان قريب فأصابها ، فساوى بذلك بين خطئه وبين خطأ العمال الذين نقلوا أمره بإلقاء الخشبة بشير تبصر^(٢) .

وإذا اتخذت الاحتياطات المطلوبة لمنع الاقتراب من المكان الذى يجرى فيه الهدم أو البناء ، فلم يأت به أحد المارة واخترق السياج الموضوع لأى سبب كان ، تلمذ القول بمسئولية أحد من إصابته أو وفاته ، لأن اختراق السياج الموضوع في مثل هذه الظروف أولى أن يعد عاملاً غير مألوف ، وخطأ من المصاب جسيمياً ، وكافياً بالتالى لتحمل تبعة الحادث وحده . أما وضع إعلان فحسب بمنع الاقتراب من المكان فلا يكفى وحده لأن يعد احتياطاً كافياً يحول دون ملاحظة العمال والإشراف عليهم أثناء عملهم . ودون اتخاذ الاحتياطات العادية

السببية اللازمة لقيام المسئولية الجنائية ...^(١) ويمكن أن يقال في هذا الصدد إن التقصير الذى صدر من مهتس التنظيم في رفع تقرير إلى رئيسه عن المراقبة التي أجراها البناء بما أظهرته من خلل فيه ، وفي استكشاف الخلل في باقي أجزاء البناء أمر ليس مقطوع الثبوت بالحدث تماماً ، ولكنه أولى أن يعتبر عاملاً عارضاً فيه دون أن يكون سبباً محدثاً له . فيحسب نظرية كنفريه تماثل الأسباب *équivalence de causes* كان يصح مساءلة صاحبه أيضاً عن جرمي القتل والإصابة خطأ اللتين ولدهما اشتراك هذا الخطأ مع خطأ ناظرة الوقف المسئولة من سياقة البناء . أما بحسب نظرية السبب الملائم أو المناسب - وهو الذى يبدو أنها توجه السائد في حلول قضائنا الجنائي والمذنب على السواء - فقد أمكن استبقاء تقصير ناظرة الوقف وحده باعتباره السبب المألوف المنتج للحادث وحده . واستبعاد ما عداه من أسباب عارضة باعتبارها ظروفًا ليست مؤثرة في النتيجة بدور واضح ولا ثابت .

نطاق مسئولية العمال وملاحظتهم :

أكثر ما تكون أخطاء العمال وملاحظتهم في صورة المسئولية عن سقوط جسم صلب على رأس أحد المارة أثناء عمليات الهدم والبناء . وللمسئول الأول هنا هو العامل الخطي المتسبب في سقوط هذا الجسم الصلب . ويكون المالك مستولاً أيضاً إذا ثبت أنه كان مشرفاً إشرافاً مباشراً على عملية الهدم أو البناء ، ملاحظاً العمال بنفسه أثنائها . أما إذا عهد بمسئولية الهدم أو الترميم أو البناء إلى شخص مختص كان هذا الأخير مختصاً بدوره بالإشراف على العمال

(١) نقض ١٩٥٥/٤/٢٦ أحكام للنقض من ٦ رقم ٢٦٣ ص ٨٧١ .

(٢) نقض ١٩٠٨/٣/٢٨ المجموعة الرعية من ٩ عدد ١٢٠ .

(٣) استئناف طنطا في ١٩١٤/٦/٤ مج ١٥ رقم ١٠٨ ص ٢١٥ .

أما القانون الجنائي فلا يعرف خطأ مفترضا من أى نوع كان ، ولا توجد به قرائن قانونية في الإثبات من نوع ما ذكرنا ، قاطعة كانت أم غير قاطعة ، فمن يعنى بصدر خطأ من الجاني مكلف بإثباته ويكونه خطأ شخصياً منه تسببت عنه إصابة الجاني عليه أو وفاته . والمحكمة مطلق الحرية في تقدير الدليل وفي النهاية قبوله أو استبعاده . ولهذا عني الحكم موضوع التعلق الحالى أن يقرر في غير ما غموض أنه إذا كان كل ما أورده الحكم المظنون فيه في تبرير إدانة الطاعن « هو أنه المقاتل المتعهد بالبناء ، وأنه هو الذى يصدر أوامره للمتهم الأول دون أن يبين الخطأ الذى وقع منه وهل كان سبباً مؤدياً بجرمة القتل الخطأ ، خاصة وقد أثبت أن الطاعن عين ملاحظاً للعلية هو المتهم الأول الذى قضى بإدانته . إذا كان ما تقدم فإنه لا يكون قد عني باستظهار الخطأ الذى ارتكبه الطاعن ، ولا علاقة هذا الخطأ ب وفاة الجاني عليه ويكون قد افترض مسئولية الطاعن افتراضاً الأمر الذى يحمله مشوباً بالقصور متعيناً نقضه » .

حجية الحكم الجنائي على الدعوى المدنية :
كان القضاء في بلدنا قبل سنة ١٩٣٩ يعيل إلى القول بازديواج الخطأ إلى جنائي ومضى ، فيجيز الحكم بالبراءة في الدعوى الجنائية على أساس تقاطع الخطأ المستد إلى المتهم ، ثم يتحصي له المسئولية المدنية على أساس أنه لا يلزم فيها قدر معين من جسامه الخطأ . ومن ذلك أن سيدة أمحت في صيانة منزلها فسقط على شخص قتله فحكم ببرائتها لانعدام الخطأ المستوجب المسئولية الجنائية ، ولكن المحكمة المدنية رأت إلزامها بتعويض ورثة القتيل (١) . وقد كانت محكمة العليا ترد في

المألوفة لمنع تساقط الأجسام الصلبة على رؤوس المارة . فإذا سقط شيء منها رغم ذلك انحصرت المسئولية الجنائية في العامل المتسبب في هذا السقوط وحده . أما المسئولية المدنية فلها حكم آخر .

المسئولية المدنية عن أخطاء الحفم والبناء :

يعرف القانون الملقى صورا شتى للمسئولية عن أفعال الغير . نعتينا منها هنا ما نصت عليه المادة ١٧٤ منه على أنه « يكون المتبوع مسئولاً عن الضرر الذى يحدثه تابعه بعمله غير المشروع متى كان واقعاً منه في حالة تأدية وظيفته أو بسببها » . وما نصت عليه المادة ١٧٧ / ١ التي تجبل حارس البناء ولو لم يكن مالكا مسئولاً عما يحدثه انهدام البناء من ضرر » وما نصت عليه المادة ١٧٨ التي تجبل « كل من تولى حراسة أشياء تتطلب حراستها عناية خاصة أو آلات ميكانيكية مسئولاً عما تحدثه هذه الأشياء من ضرر » . ومن هذه الأشياء بطبيعة الحال آلات حفر الأساسات ، ورفع الأجسام الصلبة .

هذه المواد تقيم قرائن قانونية على إهمال المسئول مدنياً وهو المالك أو المهندس أو المقاتل بحسب الأحوال وتستوجب مساوئته مدنياً فحسب على هذا الأساس . وهذه القرائن على نوعين ، نوع قاطع لا يقبل إثبات العكس كما هي الحال في المسئولية عن فعل التابع (م ١٧٤) ، ونوع غير قاطع أى يقبل إثبات العكس كما هي الحال في المسئولية عن حراسة البناء (م ١٧٧) والآلات الميكانيكية (م ١٧٨) . وهى مواد تنظم في الواقع عملية الإثبات ، أو بالأدق تنقل عبء من المدعى إلى المدعى عليه .

بعض قضائها القديم القول بأنه « لأجل وجود الجائحة يجب أن يكون القتل أو الخطأ أشد خطورة من الفعل الذي تترتب عليه المسؤولية المدنية » (١) .

ولكنها مالت منذ سنة ١٩٣٩ حتى الآن إلى القول بوحدة الخطأ في نطاق المستولين الجناية والمدنية في أكثر من حكم (٢) ، بما يترتب على ذلك من « أن الحكم الجنائي متى نفي الخطأ عن المتهم وقضى له بالبراءة يكون في ذات الوقت قد نفي الأساس المقامة عليه الدعوى المدنية ، ولا تكون المحكمة في حاجة لأن تتحدث في حكمها عن هذه الدعوى وتورد فيه أسباباً خاصة بها » (٣) .

وذهبت محكمة النقض الفرنسية كذلك منذ ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٨ إلى القول بوحدة الخطأ في التلقين الجنائي والمدني ، وأن أي قدر منه يكتفى للمسئولية الجناية ، مهما كان يسيراً . كما استقر على هذا المبدأ القضاء البلجيكي - قبل مصر وفرنسا - ثم أقره الشارع هناك بنص صريح .

ولذا فإنه متى قصت المحكمة الجناية براءة المالك أو الممتنع أو المقاول عن تهمة القتل أو الإصابة خطأ لا تنفاه أي خطأ يمكن إسناده إليه تمذر الحكم عليه بتعويض مدني عن نفس الفعل . إلا أنه يجوز الحكم على هذا أو على ذاك من المحكمة المدنية وحدها بتعويض في نطاق مسئولية حارس البناء (م ١٧٧ ١ مدني) ، أو مسئولية المتجرع عن خطأ تابعه (م ١٧٤) بحسب الأحوال وهكذا . . . إذ المسئولية المدنية تكون عندئذ مفترضة بقرائن مدنية لا صلة لها بنطاق المسئولية الجناية . أما إذا قصت المحكمة الجناية بإدانة هذا أو ذاك لتوافر الخطأ الشخصي المحقق قبله ، فإن هذا الحكم يقيّد قاضي الدعوى المدنية فيما يتعلق بوقوع الخطأ ونسبته إلى فاعله (م ٤٥٦ إجراءات) بما يلزمه بالحكم على المخطئ بتعويض الضرر الذي سببه بخطئه (م ١٦٢ مدني) طبقاً للقواعد العامة .

رؤوف عبيد
أستاذ بكلية الحقوق
جامعة عين شمس

(١) مثلاً نقض ١٩١٦/٩/٢٣ المجموعة الرسمية من ١٨ عدد ٢٧ .

(٢) راجع نقض ١٩٣٩/١٢/١٤ المحاماة من ٢٠ رقم ٢٩٤ ص ٧٦١ .

وسكماً من النقض المدني في ١٩٣٩/١/١٢ المحاماة من ١٩ رقم ٤٤٣ ص ١١١٦ .

(٣) نقض ١٩٤٣/٣/٨ مجموعة القواعد القانونية للأستاذ محمود عمر ج ٦ رقم ١٣٣ ص ١٩٣ .

خطأ مفاجئ مفعج

من القرن السابع عشر

«آلاف وآلاف من الأخطاء يزخر بها تاريخ القضاء في كل مكان وزمان . ولن ينتهى ذلك حتى يتولى القضاء صنف من غير البشر !»

سيدته إلى المنزل وذهب ليشاول عشاءه عند أحد أصدقائه ، أما السيدة مازل فقد تناولت عشاءها كما دأبت كل يوم مع القس بولارد الذى يقيم لديها منذ اثني عشر عاماً وإن كان أحياناً يتردد على شقة يستأجرها في الشارع نفسه . وفي الحادية عشرة مساء أوت السيدة مازل إلى فراشها ، وما لبث أن سمع طرق على الباب الخارجى وكان لوبرين هو الطارق . وفي صباح اليوم التالى ذهب لوبرين إلى القضاء - الذى قرر فيها بعد أن لوبرين كان مادناً جداً - وحاملاً عاد إلى المنزل أعلى الخدم بعض الأخشاب لكى يضموها في مدفأة حجرة السيدة ، غير أن ملاصق الجميع - وهو أيضاً - كانت تنطق بالدمعة المشوبة بالانزعاج إذ رغمًا عن أن الساعة كانت قد جاوزت الثامنة إلا أن سكوتاً مرئياً كان ينجح على حجرة السيدة مازل التى اعتادت أن تستيقظ في الساعة من صباح كل يوم. فهرعوا إلى باب حبرتها يقرعون وينادونها..

ولكن لم يجهج سوى صمت رهيب وهدوء مزيج أثار هواجسهم وزاد من حيرتهم فلم يحدوا ما يقلقونه سوى الاستنجااد بأبنتها السيد دى سافونير - ويعمل مستشاراً في بلاط

تقطن السيدة مازل Mazel في منزل مكون من أربعة طوابق بشارع دى ماسون بالقرب من السربون . وفي الطابق الأول من هذا المنزل وفي حجرة متصلة منه كان ينام خادمها جاك لوبرين Jacques Le Brun بينما كانت هي تنام بالطابق الثانى في حجرة تطل على الفناء تقابلها حبرتان ، الحجرة الأولى ، وتقع بجوار السلم الكبير ، وهذه كانت مفتوحة ليل نهار ، بينما كان الخدم يقومون بفتح الحجرة الثانية إثر دغاب السيدة مازل إلى فراشها بتركين مفتاحها على مدفأة الحجرة الأولى ، أما مفتاح حجرة النوم فكانوا يضعونه على مقعد من الداخل بجوار الباب الذى كان يفتح بعد ذلك . وفي الطابق الثالث كانت توجد حجرة نوم القس بولارد Poulard بينما ينام في الطابق الرابع كل من تابيها ووسيفتها .

وفي يوم الأحد الموافق ٢٧ نوفمبر سنة ١٦٨٩ وبعد أن تناولت السيدة مازل غذاءها قام لوبرين باصطحابها إلى فير عند رهبان دى بريمونترية ثم تركها وذهب إلى أحد ملاعب الكرة . وسوالى الثامنة مساء عاد فاصطحب

قام بعرض وقائع هذه القضية الأكسمة ناهد حسين صالح الباحثة المساعدة بالمعهد القوي للبحوث الجنائية .

أن يقوم بربط أحبال الناقوس حتى يمنع السيدة مازل من الاستغاثة ؟ .. كلا .. لا بد وأن يكون الحافي أحد خدم المنزل بل هو لوبرين بالذات إذ هو وحده الذى يستطيع تخفى كل العقبات نظراً لثقة سيده به .

حقاً لقد كان من حق القضاة أن يمتدحوا أن القاتل هو أحد خدم المنزل ولكنهم جانبوا الصواب حين حصروا كل شكهم فى لوبرين فى حين أنه عند استجواب الوصيفتين ورد اسم شخص يسمى بىنى ورفم أنه لم توجد على ملابس لوبرين نقطة دم واحدة ورفم أن أداة الجريمة وربطة العنق الممزقة التى وجدت على سرير المجنون عليها وللتقيص الملوث بالدماء الذى وجد بالخزان لم يكن أى منها يخص لوبرين .

وبع أن الأدلة ضد لوبرين كانت واهية جداً إلا أن القضاء أصدر حكمه فى ١٨ يناير سنة ١٦٩٠ بإدانة لوبرين بقتل السيدة مازل وبتهمة حيا على دولاى التعذيب بعد أن تطبق عليه أولاً طريقة التعذيب البسيطة والقاسية إلى أن يعترف على شركائه بالإضافة إلى مصادرة كل أملاكه وحرماته من أملاك السيدة مازل التى كانت قد أوصت بها له وإلزامه بمصاريف القضية .

وقد وافق جميع القضاة الذين نظروا القضية وعلهم أحد عشر قاضياً على إجراء تحقيق أدق ووافق اثنان منهم على انتزاع اعترافات المتهم بالتعذيب ووافق ستة على تهمة حيا .

وصد نظر القضية أخذ الاتهام يضيئ الحقائق على لوبرين فدل على أن هناك احتمالاً قوياً فى أن يكون لوبرين هو الذى قام بربط أحبال الناقوس إذ سبق له أن قام بنفس هذا الفعل الذى حله إذ ذاك السيدة مازل بأن

الملك - الذى استلمى بدوره أحد الحدادين لفتح باب الحجرة متقداً أن والدته ربما تكون قد أصيبت بالسكتة القلبية. ولكن لوبرين استبعد هذه الفكرة قائلاً أنه يشعر أن هناك خطأ جلالاً كان عليه أن يتوجه منذ أن رأى الباب الخارجى للمنزل مفتوحاً فى منتصف الليلة الماضية . وما أن تم فتح باب الحجرة حتى انفتح لوبرين إلى داخلها متادياً سيده . . ولكن الحق لا يخبون .

وبإجراء الكشف على جثة السيدة مازل اتضح أن الوفاة نجمت عن نزيف حاد من جراء خسین طعنة سكين . وبمناينة مكان الجريمة وجدت الخزانة مغلقة ولم يوجد مفتاح الحجرة فى مكانه المعتاد على المقعد خلف الباب كما لم يوجد أى أثر لخدش على بابي الحجرة والحجرة الداخلية . وهنا أمر الضابط القضائى بتفتيش لوبرين فوجد معه مفتاحاً صمياً وقد أثار الشك على هذا المفتاح أقوى شبهة ضد لوبرين . وبقياس المنشفة التى وجدت عليها حول رأس لوبرين اتضح أنها تطابقه تماماً ، وعندئذ أمر الضابط القضائى بإرسال لوبرين إلى السجن وإلقاء القبض على زوجته.

وقد جاءت تقارير الخبراء متضمنة أن المفتاح الذى عثر عليه مع لوبرين يمكن أن يستخدم فى فتح باب حجرة نوم القتيلة وأن السكين الذى ارتكبت به الجريمة صنع فى نفس المصنع الذى صنع به السكين الذى فى حوزة لوبرين . ولكن لم يوجد شبه ما بين القميص الملوث بالدماء الذى عثر عليه بالخزان وبين قميص لوبرين .

وقد انحصر الاتهام فى عدم المنزل إذ كيف يستطيع أحد الغرباء دخول المنزل والخروج منه دون أن يحدث غيضاً ما بالأبواب ؟ .. كيف يستطيع شخص من خارج المنزل

إلى شخص عامل كالقس يولارد الذي أقر أن يمتلئ من اللير ليلظ بمنزل السيدة مازل بدلاً من أن يمتلئ من أحد المنازل التابعة لهذا اللير . رجل كهذا كان مصيره سحاً إلى التشرذ ما لم تقويه هذه السيدة . أتيت كل هذه الحقائق مدعاة لإثارة شهبائنا نحو هذا القس وخاصة إذا ألمعنا على وصية السيدة مازل بتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٨٥ التي أوصت فيها بكامل ثروتها للسيد دى سافوير على شرط أن يقوم بإطعام ولديها هذا القس . ألا يحتفل أن يولارد أراد أن يبيع صيلة اللير ويحظى بهذا المال ؟

لماذا يركز الاتهام إذن على شخص لا غبار عليه مثل لويرين، ويتجاهل شخصاً لا ذمة له مثل يولارد . . ؟ ولماذا يتجاهل السيدة دى سافوير التي تعد من ألد أعداء السيدة مازل إذ كانت الأخيرة سبباً في إبداعها - اثني عشرة عاماً - في أحد الأديرة بأمر ملكي . وقيل ثلاثة أشهر فقط هربت السيدة دى سافوير من اللير وذكرت لأحد - وهو سيشهد بها - أنها ستكون حرة بعد ثلاثة أشهر وستعيش مع زوجها ثانية . وقد قتلت السيدة مازل فضلاً بعد ثلاثة أشهر من هذا التاريخ . ثم لماذا لا يكون يرى تابع السيدة مازل السابق هو القاتل على فرض أن لويرين هو الشريك . خاصة وقد سبق له أن سرق سيده في شهر مارس الماضي وباتخاذ أمره طرد من غلمتها فضلاً عن أن يباط المتق الممزق الذي وجد على سرير المجنى عليها يشابه رباط عتيق يرى كما ذكرت الوصيفتان فوق ذلك فإن يرى رأى في باريس في الفترة التي وقعت فيها الجريمة .

هذا وقد عرضت هذه القضية أمام اثني وعشرين قاضياً أقر اثنان منهما فقط حكم الإعدام وطالب أربعة بإجراء تحقيق أدق أما الستة عشر قاضياً الباقون فقد قرروا تعذيب لويرين إلى أن يعترف .

الأجراس تعوقه عن تنظيم السرير .

ثم أخذ الاتهام يكشف عن وجوه التناقض في أقوال المتهم، فذكر أن لويرين قرر أولاً أنه كان بالمنزل من الساعة السابعة حتى الثامنة ولكنه لم يصر جواباً عندما سئل عما كان يفعله خلال هذه الفترة، وباستجوابه ثانية عدل عن أقواله وذكر أن كلما فعله هو أنه دخل المنزل ثم خرج منه مباشرة .

وذكر الاتهام أن لويرين قرر أنه رأى الباب الخارجي مفتوحاً في منتصف الليل فأغلقه ثم ذهب ليلنام مباشرة . وهنا تسائل الاتهام عن مدى سلامة هذا السلوك، ألم يكن التصرف الطبيعي للمتهم أن يوقظ الخدم وأن يقوم بتفتيش المنزل ليرى ما هناك . . ؟ خاصة وأنه ذكر في يوم اكتشاف الجريمة أن رؤيته الباب مفتوحاً قد أثار رييته فهل يعقل بعد هذا أن يذهب مباشرة ليلنام . . . ويؤمن أن يبدل أي محاولة لإجلاء هذه الريب عن نفسه ؟ . . . وأضاف الاتهام أيضاً أنه في يوم وقوع الجريمة وقبل اكتشافها ذهب لويرين إلى زوجته وكان في حالة واضحة من الاضطراب عزاهها المتهم فيما بعد إلى قلقه الناتج عن تأخر سيده في الاستيقاظ .

وما أن انتهى دور الاتهام حتى ابتدأ المحامي في الدفاع عن موكله مستنداً في دفاعه على التقاط التي أثارها الاتهام ومن توجيه الألفاظ نحو الأشخاص الذين قد يستفيدون من وراء مقتل السيدة مازل . فقرأ يتسائل عن الدليل الذي استند إليه حكم الإعدام . هل مجرد وجود احتمال بأنه في إمكان المتهم فتح الباب الخارجي للقاتل يعني أنه شريك له . . ؟ ألا تقف مصلحة المتهم حائلاً دون قتل السيدة التي أوصت له بجزء من ثروتها والتي يعلم يقيناً أنه يقتلها سيفقد هذه الثروة حالاً يكشف أمره . . ؟ أليس من الأصوب أن تنتج الشكوك والشبهات

والحكم بتعليقه حياً على أن يعذب أولاً حتى يعترف على شركائه .

وفي اليوم التالي بدأ تلميب يرى فقرر أنه وبأمر من السيدة دى سافيتير اتفق مع لوبرين على قتل وسرقة السيدة مازل وأن لوبرين بمفرده هو الذى تولى ارتكاب الجريمة إذ دخل حجرة سيدته وطمعها بالسكين فى الوقت الذى كان هو فيه يقف على باب الحجرة للمراقبة حتى يمنع وقوع أى مفاجأة تحول دون تنفيذ خطتهما . ولكن الأدلة المادية (القميص الملوث بالدماء وكذلك رباط العنق) أثبتت كذب واختلاق هذه الرواية .

وعندما سبق يبرى إلى ميدان دى جريف لإعدامه فى جميع ما قاله بخصوص السيدة دى سافيتير ولوبرين وقرر أنه هو بمفرده مرتكب الجريمة . فذكر أنه وصل إلى باريس فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٦٨٩ بقصد القيام بسرقة السيدة مازل . وفى يوم الجمعة تسلل إلى منزل السيدة من الباب الخاريجى الذى كان مفتوحاً فى ذلك الحين ولم يقابله أحد فى الفناء فصعد إلى المخزن الصغير وظل به حتى يوم الأحد . وكان طوال هذه المدة يتخلى بما معه من تفاح وخيزر .

وفى الساعة الحادية عشرة من صباح ذلك اليوم ، وكان يعلم أن السيدة مازل تنهب إلى الكنيسة فى هذا الموعد ، تسلل يبرى من المخزن إلى حجرة نوم السيدة مازل، وكانت مفتوحة، إذ أن الوصيفتين كانتا قد فرغتاً تَوّاً من تنظيفها فاختبأ تحت السرير . وبعد أن تناولت السيدة مازل غذاءها خرجت من حجرتها لتذهب إلى فيبر فخرج يبرى بدوره من تحت السرير وأخذ إحدى المناشف واتخذ منها قناعاً كما قام بهند أحيال النقوش فى أحد أعمدة السرير . ثم جلس بجوار المفءة إلى أن سمع صوت عربة السيدة مازل تملن عدتها فاختبأ ثانية تحت السرير

وفى ٢٣ فبراير بدأ تنفيذه ولكن رغم هول ما قاساه فقد أصر على أنه بريء .

وفى ٢٧ فبراير وبحضور جميع القضاة طلب أحد القضاة من كان من وأهم الحكم بالإعدام على لوبرين، أن تخفف العقوبة إلى الأشغال الشاقة المؤبدة نظراً لعدم كفاية الأدلة التى تمكنهم من إلزامه بأن لوبرين هو القاتل وأخيراً استقر رأى القضاة على إلغاء حكم الإعدام والأمر بإجراء تحقيق أدق والإفراج عن زوجة لوبرين .

ولكن القدر لم يمهل لوبرين إلى حين أن يثبت براءته إذ ما لبث أن توفى من جراء ما قاساه من تلميب ففاقت روحه بعد أن أشهد الله على براءته .

وكانت نهاية لوبرين المفجعة ولكارثة التى لحقت أسرته شغل الرأى العام الذى كان وافقاً من براءته أشهد على نهايته . ولم تلبث أن انتشرت الشائعات التى تؤكد براءة لوبرين فأعيد التحقيق الذى أدى إلى اكتشاف الخاطئ .

فى يوم ٢٧ مارس أمر حاكم سويس ~~و~~ بإلقاء القبض على يبرى التابع السابق للسيدة مازل وبفتيشه وجدت معه ساعة كانت عند السيدة مازل حتى اليوم الذى سبق مقتلها . وما لبثت أن تشابكت شبيوط الاتهام حول يبرى والى توقيده ارتكابه الجريمة . فذكر الشهود أنهم رأوه فى باريس فى الفترة التى أحاطت بمقتل السيدة مازل . تقدم شاهد آخر يشهد بأنه رآه يخرج من منزل القتيلة بعد منتصف الليل . وذكر أحد الحلاقين أن المهمل ذهب إليه فى اليوم التالى لوقوع الجريمة وكانت يديه إصابات عزاها يبرى إلى قطة كان يريد قتلها وأخيراً ثبت أن القميص ورباط العنق الملوثن بالدماء يخصانه .

وفى يوم ٢١ يوليو سنة ١٦٩٠ صدر قرار بإدانة يبرى بقتل السيدة مازل وسرقها

وكالصليب الذى يحسكه بيديه .

وبعد هذا الاعتراف الذى أضاء نهايتها ظروف مقتل السيدة مازل سيق يبرى إلى ساحة الإعلام .

وفى ذكرى وفاة لوبرين طلبت زوجته بالاشتراك مع السيد فرانسوا ماريه الوصى على أطفالها الخمسة من لوبرين إعلان براءة زوجها من التهمة التى لصقت به ، واتى اتهام بها ظلماً ، واسترجاع ما صودر من أملاكهم وإلزام السيد دى سافونير بصرف ميراث لوبرين المنصوص عليه فى وصية السيدة مازل ، ودفع تعويض لها ولأبنائها . فضلاً عن مصاريف القضية .

وفى ٣٠ مارس سنة ١٦٩٤ أجيبت أرملة لوبرين إلى طلبها فصدر قرار ملخصه أن المحكمة رداً للحق إلى نصابه تمن براءة لوبرين وزوجته من التهمة وتقرر أن حبيسهما كان إهانة وتعذيباً وجهلاً ، كما أمرت بحسب كل ما كتب عنهما فى سجن الشاتيليه وفى سجن السراى . ورفض دعوى السيد روفيه رى سافونير مستشار البلاط عن طلبه المقدم بتاريخ ١٤ يناير سنة ١٦٩٠ والذى ينص على حرمان لوبرين من الميراث الموصى له فى وصية السيدة مازل بتاريخ ٩ أكتوبر سنة ١٦٨٥ . وأمرت بدفع ستة آلاف جنيه لورثة لوبرين وألزمت السيدين رويته وميشيل دى سافونير بدفع هذا المبلغ فضلاً عن تعويض الضرر .

وبعد ساعة من ذهاب السيدة مازل إلى فراشها وفى منتصف الليل خرج من مخبئه ولكنه فوجئ بها مستيقظة فطلب منها إعطائه نفقوداً ولكنها صرخت فهددها بالقتل إذا صرخت ثانية وعندئذ أرادت أن تدق الأجراس فأنهال عليها طمناً بالسكين ، ومع ذلك ظلت تقاومه إلى أن خارت قواها ورغم ذلك ظل يطعنها حتى تأكد من موتها . ثم أساء إحطى للشعوع وأخذ مفتاح الدولار من جانب السرير ، ومن داخل الدولار أخذ مفاتيح الخزانة ففتحها دون صعوبة ، ثم أخذ كل أكياس الذهب التى بداخلها ، ووضعها فى كيس من التيل كان بداخل الخزانة ، التى أطلقها بعد ذلك ووضع مفتاحها داخل الدولار وأخذ منه الساعة الذهبية التى ضبطت معه ، ثم أعاد مفتاح الدولار إلى مكانه الذى كان يرميه إبان خدمته للسيدة ، ثم أتى بالسكين فى المدفأة حيث وجدت فيما بعد . وذكر يبرى أيضاً أنه كان يرتدى رباناً للمقل لا يدرى أين ذهب ، كما أنه ترك القناع الذى صنعه من المنشقة على السرير ، وبعد ذلك خرج من الحجرة التى كان مفتاحها على مقعد مجوار الباب ، وقد استعمل هذا المفتاح فى غلقها . وبعد ذلك قذف بالمفتاح فى البوابة بشارع دى ماسون وعاد ثانية إلى الفندق الذى ينزل به ونام . واختم يبرى اعترافه بأن جميع ما قاله الآن هو الحقيقة كحقيقة وجود الرب فى السماء

طريقة لتقدير كميات أشباه القلويات

السامة والمختلرة في عينات حالات التسمم

٣- جميع أشباه القلويات السامة والمختلرة التي استعملت في هذا البحث وهي الأتروين - الهيسين - الاستركتين - الكوكايين - البروكايين - البنزوكايين - الهيدروين - الكتين والمورفين تفاعلت مع الأصباغ التي ثبت صالحيتهما واختيرت للاستعمال ما عدا المورفين فإنه لم يعط نتائج إيجابية لوجود مجموعة فينولية في تركيبه ذات صفات حامضية تنطى على الصفات القاعدية الأصلية للمورفين والتي يعتمد عليها هذا التفاعل .

ولما كانت النتائج الأولية مباشرة بدقة وحساسية هذا التفاعل فإن هذه الطريقة درست على نطاق واسع لإمكان تطبيقها بطريقة كمية Quantitative لتقدير كميات أشباه القلويات في عينات التسمم .

ولقد اختير الاستركتين كنموذج لهذه المجموعة من السموم . وطريقة تقدير كمية الاستركتين الموجودة في عينة تتلخص في الخطوات الآتية :

يستخرج الاستركتين من المحلول بواسطة البنزين ثم يبرج الأخير مع كمية من محلول صبغة بروم ثيمول أزرق Brom thymol Blue الذي يتفاعل مع الاستركتين مكوناً مركباً خاصاً يذوب في البنزين الذي يفصل عن محلول الصبغة - بعد ذلك تؤخذ كمية معلومة من طبقة البنزين وتبرج مع حجم معروف من محلول مخفف من الصودا الكاوية نجد أن محلول الصودا الكاوية قد اكتسب لوناً أزرق (وقد ثبت علماً أن درجة تركيز اللون الأزرق

من المعروف أن أشباه القلويات السامة والمختلرة (alkaloids) تشترك جميعها في خاصية وجود ذرة نيتروجين في تركيبها مما يكسبها صفات قاعدية (أي سهولة اتحادها مع مواد ذات صفات حامضية مثل الأحماض وغيرها) . وكذلك عند دراسة تركيب وصفات عدد من الأصباغ أمكن تقسيمها إلى أصباغ ذات صفات قاعدية وأخرى ذات صفات حامضية والمجموعة الأخيرة هي التي تهتمنا في الموضوع وهي التي درس تفاعلها مع عدد من أشباه القلويات في هذا البحث .

ولقد أصطلت الأبحاث الأولية النتائج الآتية :

١- وجد أن مجموعتين فقط من الأصباغ التي اختيرت للدراسة هي التي تعتبر صالحة للاستعمال في هذا الغرض وهما :

(أ) الأصباغ التي تحتوي على مجموعة حامض السلفونيك وكلها مجموعة هالوجين (كلور أو بروم) وهي ما تعرف باسم Halogenated sulphonic phthalcin dyes

(ب) الأصباغ التي تحتوي على مجموعة الأزو وهي تعرف باسم الأدلة الكشافة والتي مجال تغير لونها في الوسط الحامض Acid-base indicators (ph range below 7)

٢- من الملاحظات الضمنية المختلفة وجد أن البنزين وكلوريد الأثيلين هما أصح للذيات المركبات الناتجة من اتحاد أشباه القلويات مع الأصباغ الحامضية .

٩٦ - ١٠٠ ٪ من الكمية المحسوبة نظرياً -
ولما كانت عينات التسمم عادة ما تكون عبارة
عن دم - بول - قه أو أحشاء فقد درس
تطبيق الطريقة المذكورة على عينات من المواد
السابقة أضيفت إليها كيات مطبوعة من
الاستركين وأعطت نتائج مرضية .

تناسب مع كمية الاستركين) وبقياس درجة
تركيز اللون الأزرق يمكن حساب كمية
الاستركين الموجودة في العينة .
وباستعمال هذه الطريقة لتقدير كمية
الاستركين في المحاليل المائية ذات تركيز
معروف وبعد أن النتائج كانت في حدود من

SUMMARY

The conditions suitable for the method of estimation of strychnine (and other alkaloids) based on the alkaloid-dye addition compounds were studied. Bromthymol blue-benzene and metanil yellow-ethylene chloride were found to be the most favourable dye-solvent combinations for this method. The accuracy of the method was examined by the recovery of known amounts of strychnine from aqueous solutions. Proving a sensitive and accurate method it was applied to urine and plasma with good recoveries.

Adjustment of the urine to pH 8.0-8.6 was essential to eliminate the extraction of the non-specific substances (present in normal urine which react with bromthymol blue), together with strychnine. This was not important with plasma.

Thanks are accorded to Dr. Y. Sherif F.R.C.P.E. Prof. of Forensic Med. Dept., for permission to publish this communication.

REFERENCES :

- Brodie, B.B. and Udenfriend, S.J.; *Biol. Chem.* 1945, 158, 203.
Brodie, B.B. and Udenfriend, S., Dill, W.J., *Biol. Chem.* 1947, 168, 335.
Gronheim, G. and Ware; P.; *J. Pharm. Exptl. Therap.* 1948, 92, 98.
Lehmann, R.A. and Aitken, T.; *J. Lab. Clin. Med.* 1942, 28, 787.
Marshall, P.B. and Rogers, R.W., *Biochem. J.*, 1945, 39, 258.
Prudhomme, R.O., *J. Pharm. Chim.*, 1940, 1, 8.

RECOVERY OF STRYCHNINE :

Plasma containing 5 ug. strychnine per ml. was prepared by diluting 2.5 ml. strychnine standard (0.2 mg-ml) to 100 mls with plasma.

PROCEDURE :

— Shake 10 ml. plasma (made alkaline to pH 8-9 with 25 ml. benzene for 10 minutes. Stand till the two layers separate, decant the benzene layer and centrifuge it.

— Transfer 20 ml. of the benzene layer to a tube (30 ml. capacity) containing 0.5 ml. bromthymol blue solution, shake for 10 minutes and centrifuge.

— use 15 ml. of the benzene layer with 4 ml. of 0.1 N sodium hydroxide for colour production.

— Read at 610 mμ.

— Perform a blank with plasma containing no strychnine to set the zero of the instrument.

RESULTS :

The recovery of strychnine added to plasma could be regarded as satisfactory. Although the average percentage of the recovery of 15 ug. was 87.6% and that of 30 ug. was 91.2%, yet the recovery of 50 ug was 99.0%.

THE RECOVERY OF STRYCHNINE ADDED TO PLASMA

ug strychnine added	ug Recovered	% Recovered
50 ug	49.5 ug	99.0%
	49.5	99.0
	48.0	96.0
	50.0	100
	50.5	101.0
30	28.0	93.3
	29.0	96.6
	24.5	81.6
	28.0	93.3
15	12.0	80
	14.0	93
	13.5	80

TABLE IV.

THE RECOVER OF STRYCHNINE FROM URINE AFTER STORING

Strychnine was added to urine and then placed in a refrigerator at 3-5°C. The Strychnine content was determined at 0, 1 day and 7 days later. The analysis were carried out in triplicate. Strychnine present in each sample 50 ug.

Time of analysis	ug strychnine Recovered	% Recovery
1. 0 day	51.1	102.2
	61.0	102
	50	100
2. 1 day later	50.0	100
	50.0	100
	51.5	103
3. 7 days later	49.5	99
	50	100
	50	100

B. — ESTIMATION OF STRYCHNINE IN PLASMA

The alkaloid dye compound formation method was applied to plasma to which known amounts of strychnine was added. The solvent used was benzene on the basis of experience with urine as well as Brodic (1947) recommended its use for the extraction of cinchonidine from biological material on account of its low blank compared with that of ethylene chloride.

Preliminary investigations on plasma blank showed that whole plasma and the protein free filtrate gave negligible readings (equivalent to 1-3 ug strychnine for 10 ml. plasma) which could be safely ignored when quantities of alkaloid above 50 ug were in question. For smaller amounts a blank value was required, and was incorporated in the procedure. In actual toxicological analysis the amount of the alkaloid present is not likely to be known in advance, but only an arbitrary blank would be possible.

Solvent	:	Benzene
Indicator	:	Bromthymol blue
Instrument used	:	Unicam G.P. 350
Wave length	:	610 mμ.

RECOVERY RESULTS :

Fresh urine to which strychnine was added so that 1 ml. urine contained 10 ug. strychnine was prepared by diluting stock strychnine standard with urine (5 ml. of this urine containing 50 ug. strychnine were used in each experiment. The extent of recovery was 96.0% to 101.0%. Table III.

The effect of storage on the strychnine content of the urine was studied and the recovery was found to be 101.1% after 24 hours and 99.6% after 7 days. (Table IV). This shows that :

- a) the strychnine content was not changed on standing due to its stability; and,
- b) the extraction of urine at pH 8.0 - 8.6 was still practically colourless in contrast to Lehmann and Aitken (1942), who stated high blank values on standing due to basic products resulting from the ageing of urine in the course of study of demerol excretion in man using the above method.

TABLE III.
RECOVERY OF STRYCHNINE ADDED TO URINE

No.	ug Strychnine added	ug Strychnine Recovered	% Recovered
1 Specimen I.	50	44.4	88.8
2	50	50.0	100.
3	50	49.5	99.
4 Specimen II.	50	51.1	102.2
5	50	51.0	102.
6	50	50.0	100.
7 Specimen III.	50	51.1	102.2
8	50	45.0	90.

- c) All the adsorbents tried removed both the interfering substances & strychnine from benzene extract of urine to which strychnine was added.

3. It was found that there was a relation between the pH of extraction and the depth of the colour of the urine blank.

Adjusting to pH 8.0 - 8.6 the foreign substances present in urine were no longer extracted with benzene. Table II A & B.

TABLE II A.

Application to Urine not containing Organic Basic Drugs.
The effect of pH of Extraction upon Separation of Non-specific Substances.

<i>pH of Extraction</i>	<i>% Transmission</i>
8.0	99.0
8.6	98.0
9.0	99.0
9.5	90.0
11.0	76.0
12.0	60.0

TABLE II. B.

Experiments to illustrate that Minimal amounts of Non-specific substances are separated by extraction at pH 8.6 in contrast to extraction at pH 12.0 :

Values obtained for the "Urinary Blank" expressed in Anti-log transmission.

	A	B
	<i>Extraction at pH 12.0</i>	<i>Extraction at pH 8.6</i>
I.	0.240	0.012
II.	.195	.005
III.	.195	.022
IV.	.060	.000
V.	.222	.012
VI.	.102	.010

20 ml. of the benzene extract with 0.5 ml. bromthymol blue solution.

Shake 15 ml. of the benzene layer with 4 ml. O. In sodium hydroxide solution and centrifuge. Remove as much as possible of benzene by aspiration then transfer the sodium hydroxide layer by a dropper to a colorimeter tube. Read at 610 mm. (Unicam G.P. 350).

The zero of the instrument is to be adjusted with a blank using water instead of the strychnine solution.

RECOVERY RESULTS :

A series of estimation was performed on different concentrations of strychnine, for amounts equivalent to 10, 15, 20, 25, 30, 35, 40, 45 and 50 micrograms. The average recoveries were 92.5%, 96%, 98.7%, 94%, 98, 101.1%, 100%, respectively.

ESTIMATION OF STRYCHNINE IN BIOLOGICAL MATERIAL

In toxicological analysis the samples subjected to the detection and estimation of the suspected alkaloid are mostly vomit, urine, blood or tissues. To test the efficiency of the method for its application to biological material, the recovery of added amounts of strychnine to samples of urine and plasma was studied.

A. — ESTIMATION OF STRYCHNINE IN URINE

Applying this method to urine it was found that normal urines containing no alkaloids gave coloured blanks of appreciable value which could not be neglected. The urinary blank varied from one person to another in both normal and pathological cases.

REMOVAL OF INTERFERING SUBSTANCES FROM URINE :

1. Treatment of the urine (prior to alkaline extraction) with immiscible organic solvents (ether, petroleum ether, benzene, chloroform, ethylene chloride) at an acid pH was not effective.

2. Adsorption of the interfering substances on charcoal, Keisulgulr and Fuller's earth was tried without success as :

- a) Urine made alkaline and treated with the different adsorbents still gave coloured blanks in all cases.
- b) Treating the benzene extract of the urine with the different adsorbents removed the interfering substances.

1. SENSITIVITY OF THE DIFFERENT DYES :

A fixed amount of quinine was treated with the different dyes in turn using benzene and ethylene chloride.

It was found that bromthymol blue gave the highest colour intensity with benzene while with ethylene chloride the dye was metanil yellow.

Fig. 1, proved that certain dye-solvent combinations, i.e., benzene-bromthymol blue and ethylene chloride-metanil yellow are recommended for use in quantitative analysis.

II. — EXTRACTION METHOD :

Extraction of alkaloids from aqueous solution, after being rendered alkaline, by shaking with immiscible organic solvent was satisfactory. The ratio between the volume of the organic solvent and the aqueous solution was usually about 3 : 1 and was kept the same throughout each series of experiments to avoid any variation in the partition of the extracted alkaloid between the two solvents.

III. — TIME REQUIRED FOR THE REACTION :

It was found that the reaction between the dye and quinine proceeded readily. The results obtained for a range of time between 2 - 15 minutes were the same. Shaking for 5 minutes was the usual time in all the estimations.

IV. — AMOUNT OF THE DYE :

0.5 ml. of 2% solution of bromthymol blue (pH 7.2), could be used for quantities of alkaloid up to 100 micrograms. It is advisable to use small volume of a concentrated dye solution rather than large volume of dilute dye solution as the alkaloid-dye compounds are soluble in water to some extent (sparingly soluble).

ESTIMATION OF STRYCHNINE IN AQUEOUS SOLUTION

PROCEDURE :

Adjust the pH of the required volume of strychnine solution to pH 8.6 complete to 10 ml. using phosphate buffer pH 8.6.

Shake with 25 ml. of benzene for 10 minutes, centrifuge. Treat

PHOTOMETRIC METHOD FOR THE ESTIMATION OF ALKALOIDS IN TOXICOLOGICAL ANALYSIS

Dr. Z. I. EL DARAWY

Ph.D. (Edin.)

A photometric method for the determination of alkaloids based on the reaction between acidic dyes and basic drugs used by Prudhomme was adopted for its application to a number of alkaloids hoping ultimately to get a routine general method for the estimation of alkaloids in toxicological analysis.

The qualitative examination of the method using a number of dyes and indicators with different chemical structure, solvents and various alkaloids showed that : (a) Only sulphonated acid-base indicators reacted with quinine the azodye indicators with pH range in the acid side of neutrality were found suitable. The non halogenated sulphone phthalein dyes did not react while the halogenated members of this group gave positive reaction with quinine. (b) Ether was found to be unsuitable solvent for the alkaloid-dye addition compounds. Benzene and ethylene chloride proved satisfactory. (c) All the alkaloids tested except morphine (due to a free phenolic group in the molecule) reacted with the suitable dyes.

TABLE I.

List of indicators which appears to be suitable since a colourless blank could be obtained and which were active with Alkaloids.

Indicator	Solvent Used	pH of the buffered solution	Maximum Wave Length
Bromcresol purple	Benzene-Ethylene Chloride	6.5	580
Bromcresol green	Benzene-Ethylene Chloride	5.5	620
Bromthymol blue	Benzene	7.2	610
Bromthymol blue	Benzene	5.0	580
Methyl orange	Benzene-Ethylene Chloride	5.0	515
Metanil Yellow	Benzene-Ethylene Chloride	4.6	550

The conditions for the quantitative technique were studied on the following lines :

THE NATIONAL INSTITUTE OF CRIMINOLOGY — CAIRO.

BOARD OF DIRECTORS

Chairman

Mr. Hussein El-Shafei

Minister of Social Welfare and Labour

Members

Mr. Hafez Sabeck

General Prosecutor.

Mr. Aly I. El Zainzamy

*Director-General, Administration of Courts,
Ministry of Justice.*

Mr. Ibrahim Mazhar

*Under-Secretary of State,
Ministry of Social Welfare and Labour.*

Mr. Abd El-Aziz Mefreh

*Deputy-General, Department of Public
Security, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad Z. Shoukry

*Director-General, Prison Department,
Ministry of the Interior.*

Dr. Mahmoud M. Moustafa

*Dean of the Faculty of Law, Cairo
University.*

Dr. Aly A. Rashed

*Professor, Faculty of Law, Ein Shams
University.*

Dr. El-Said M. El-Said

Rector of Cairo University.

Mr. Mahmoud I. Ismail

Counsellor, High Court of Cassation.

Mr. Mohamad Fathy

*Professor, Institute of Criminal Science,
Cairo University.*

Dr. Mohamad Zaki

*Ex. Director-General, Identification De-
partment, Ministry of the Interior.*

Mr. Ahmad M. Khalifa

*Counsellor, Director of the National
Institute of Criminology.*

<p><i>Editor-In-Chief</i> Ahmad M. Khalifa <i>Director, The National Institute of Criminology</i></p> <p style="text-align: center;">*</p> <p><i>Executive Officer</i> Mohsen A.E. Ahmed <i>The Technical Secretary of the Institute</i></p>	<p>The National Review of Criminal Science 15, Kasr-el-Aly Str., Garden City, Cairo</p> <p style="text-align: center;">* *</p> <p><i>Issued three times yearly</i> March-July-November</p>	<p>Annual Subscription <i>Three issues</i> Fifty Piasters</p> <p style="text-align: center;">* * *</p> <p><i>Single Issue</i> Twenty Piastres</p>
--	---	---

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo

RESEARCH

Place of Prison Labor in The National Economy
Types of Juvenile Delinquency in Egypt

ARTICLES

- Technique of Grouping the Four Blood Groups *Dr. M.A. Soliman*
The Psychology of Arabic & Latin Handwriting *Dr. A. El Sherief*
Photometric Method for the Estimation of
Alkaloids in Toxicological Analysis *Dr. Z.I. El Darawy*

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME



المجلة الجنائية القومية

يصدرها
المعهد القومي للبحوث الجنائية
الجمهورية العربية المتحدة
القاهرة

البحوث

التزيلات المحكوم عليهن بسبب الأتيم المصري

المقالات

استظهار القصد في القتل العمد

دراسة مقارنة بين بولاق وروكسبري (بالإنجليزية)

تطبيقات لطريقة الكروماتوجرافي في تحليل

مخدرات السموم (بالإنجليزية)

الدكتور رؤيف عبيد

الدكتور سيد عوض

الدكتور زكريا الدوي

الأبواب

دراسات . آراء . كتب . أنباء . أحكام . جرائم



المركز القومي

للبحوث الاجتماعية والجنائية

صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ قاضياً بأن يكون المعهد القومي للبحوث
الجنائية اعتباراً من ١٦ أكتوبر ١٩٥٩

« المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية »

رئيس مجلس الإدارة

السيد الوزير حسين الشافعي

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل المركزي

المجلة الجنائية القومية

سكرتير التحرير

دكتور حسن عبد الحميد أحمد

رئيس التحرير

دكتور أحمد عبد خليفة

خمسون قرشاً مصرشياً
عن ثلاثة أعداد

تصدر ثلاث مرات في العام
مارس . يوليو . نوفمبر

ثمانى العدد
عشرون قرشاً مصرشياً

المجلة الجنائية القومية

محتويات العدد

صفحة

بحوث :

الزلازل المحكوم عليهن بسجون الإقليم المصري ٣٠٥

مقالات :

استظهار القصد في القتل العمد ٣٣٨
دراسة مقارنة بين بولاق وروكسييري (بالإنجليزية) ٤٤٨
تطبيقات لطريقة الكروماتوجرافي في تحليل عينات السموم (بالإنجليزية) . . . ٤٣٠

دراسات :

مشكلة التعريف الاجتماعي الجريمة ٣٧٥

آراء :

رأى في حوادث المرور ٣٨٤
رأى الطب العقل في قاتل أمه ٣٩٠
رأى في تنظيم النسل ٣٩٣
رأى عن الانتحار ٣٩٣

كتب :

النوائم ٣٩٤

أنباء :

مؤتمرات وندوات علمية ٤٠١
أنباء موجزة ٤٠٥

جرائم :

قضية رشوة ٤٠٧

التزيلات المحكوم عليهم بالسجون الإقليمى المصرى دراسة إحصائية تحليلية

قام بهذه الدراسة بالمركز القوى للبحوث الإجتماعية والجنائية
الدكتور الراحل بدر الدين على والأستاذ سمير الجوزى بإشراف
المعيد يس الرفاعى الخبير بالمركز .

المشكلة موضوع الدراسة

كثيراً ما ظهرت فى السنين الماضية نشرات مختلفة بها بيانات وإحصاءات عن المسجونين والمسجونات بالسجون المصرية ، وكانت هذه البيانات تجمع فى الماضى بطرق اجتهادية يعتمد فيها على جهود غير مركزة وموحدة ، ثم أنشئت إدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون من حوالى عامين وبدأ منذ ذلك الحين تنسيق عملية جمع البيانات عن التزلاء على أسس إحصائية فنية . ولا كانت مجهودات تلك الإدارة تقتصر إلى حد كبير على جميع البيانات وعرضها فقد طرأت لنا فكرة تناول بعض هذه البيانات المتعلقة بتزلاء السجون المصرية بالفحص والتحليل والاختبار الإحصائى لمحاولة انوصول إلى المعانى والمفاهيم التى تنطوى عليها تلك البيانات .

ولقد رأى البدء بالقيام بهذا البحث الإحصائى التحليلى لتزلاء السجون ، الذى يعتبر الأول من نوعه فى الإقليم المصرى ، فى حيز محدود كخطوة أولى وهو حيز التزيلات الأناث المحكوم عليهم بالسجون المصرية (ويقدر عددهن حالياً بحوالى ٨٠٠ نزيلة) ، على أن يجرى البحث على نطاق أوسع مستقبلاً ليشمل التزلاء الذكور المحكوم عليهم بالسجون المصرية (ويقدر عددهم حالياً بحوالى ٢٠ ألف نزيلة) كخطوة ثانية ، على أن يتبع ذلك دراسة إحصائية مقارنة بين التزلاء الذكور والتزيلات الأناث كخطوة ثالثة وأخيرة . وعلى هذا يقتصر بحثنا الحالى على الخطوة الأولى المتعلقة بالتزيلات المحكوم عليهم بالسجون المصرية .

خططة البحث

استقر الرأي في هذا البحث على ألا يكون هناك فرض أو فروض معينة لاختيار مدى صحتها . فهذه الدراسة جديدة في نوعها بالنسبة للسجون المصرية ولا تخرج كثيراً عن كونها دراسة استطلاعية في ميدان بكر مليء بالمادة البشرية الخام التي لم يتناولها البحث العلمي بمعناه المفهوم . فليس لدينا ما يكفى من المعلومات عن نزلاء ونزيلات السجون المصرية لافتراض ظاهرة ما أو علاقة معينة ومحاولة اختيار مدى صحة هذه العلاقة أو الظاهرة .

وعلى هذا الأساس الاستطلاعى ينحصر هدف البحث الحالى في ثلاثة أغراض رئيسية محددة تتلخص فيما يلى :

أولاً : عرض عام ووصف وتحليل للبيانات المتعلقة بنزيلات السجون المصرية .
ثانياً : عرض واختبار إحصائى وتحليل للعلاقة بين سن التزيلات عند إيداعهن السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهن الجنائية والاجتماعية .

الثالث : عرض واختبار إحصائى وتحليل للعلاقة بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات وبين بعض العوامل الأخرى الخاصة بأوضاعهن الجنائية والاجتماعية .

وقد رؤى بعد عدة محاولات أن تكون عينة التزيلات مجال البحث شاملة لكافة التزيلات المحكوم عليهن المودعات بجميع السجون المصرية وذلك في صباح يوم أول ما يو سنة ١٩٥٩ ، ويلاحظ أن هذا التاريخ يقع تقريباً في منتصف الطريق بين فصل الشتاء وفصل الصيف ، وربما يكون في هذا الاختيار ابتعاداً عن بعض العوامل الموسمية التي قد تؤثر على نوع وتكوين نزيلات السجون المصرية موضوع الدراسة .

وقد استعملت طريقة الإحصاء الآلى في إعداد الجداول الخاصة بتقسيم وتصنيف العوامل المختلفة المتعلقة بالتزيلات موضوع الدراسة ، وأجرى الاختيار

الإحصائي كـ^٢ (Chi Square) لقياس وتحليل مدى أهمية العلاقة بين سن التزيلات ونوع الواقعة التي ارتكبها وبين العوامل الأخرى المختلفة حيث استقر الرأي على اعتبار العلاقة بين أى عاملين علاقة جوهريه وذات أهمية علمية إذا كانت قيمة الاختبار الإحصائي لتلك العلاقة ذات دلالة إحصائية تقابل أو تفوق درجة الثقة .

لإجراءات البحث

كان أماننا ثلاث خطوات تمهيدية لازمة لقيام هذا البحث بأهدافه الثلاثة السابق تحديدها ويمكن تلخيص هذه الخطوات فيما يلي :-
الخطوة الأولى :

وتختص بمحصر وتحديد كافة البيانات المتعلقة بالتزيلات موضوع الدراسة ، وقد تم إجراء هذه الخطوة بإدارة السجلات والإحصاء بمصلحة السجون وذلك بتخريم وتجميع جميع البطاقات الإحصائية الخاصة بالتزيلات موضوع الدراسة وقد بلغ عددها ٨٢٤ بطاقة يمثلن ٨٢٤ نزيلة المحكوم عليهم المودعات بجميع السجون المصرية صباح أول مايو ١٩٥٩ .

وتحتوى البطاقات الإحصائية على كافة البيانات التي أمكن جمعها عن التزيلات موضوع الدراسة وهى تنحصر فى العوامل الخمسة عشر التالية :

- ١ - توزيع التزيلات على السجون المصرية .
- ٢ - المديریات والمحافظات جهة ميلاد التزيلات .
- ٣ - نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها التزيلات .
- ٤ - الوصف القانونى للواقعة الأخيرة التي ارتكبها التزيلات .
- ٥ - نوع الحكم الصادر فى الواقعة الأخيرة التي ارتكبها التزيلات
- ٦ - مدة الحكم الصادر فى الواقعة الأخيرة التي ارتكبها التزيلات .
- ٧ - عدد سوابق التزيلات قبل إيداعهن السجن فى الواقعة الأخيرة التي ارتكبها .
- ٨ - سن التزيلات عند إيداعهن السجن فى الواقعة الأخيرة التي ارتكبها .
- ٩ - جنسية التزيلات عند إيداعهن السجن فى الواقعة الأخيرة التي ارتكبها .

- ١٠ - ديانة التزيلات عند إيداعهن السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها .
 ١١ - الحالة الزوجية للتزيلات عند إيداعهن السجن في الواقعة الأخيرة .
 ١٢ - عدد الأشخاص المعولين بواسطة التزيلات قبل إيداعهن السجن مباشرة في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها .
 ١٣ - المهنة التي كانت تراوفا التزيلات قبل إيداعهن السجن مباشرة في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها .
 ١٤ - الحالة التعليمية للتزيلات قبل إيداعهن السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها .
 ١٥ - الحالة الصحية للتزيلات عند واثناء ايداعهن السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها .

الخطوة الثانية :

ويتعلق بتقسيم عامل السن إلى الفئات المختلفة التي تم على أساسها اختبار علاقة السن بالعوامل الأخرى وقد أجريت في سبيل ذلك عدة محاولات كان الغرض منها البعد عن التحيز من جهة وحصر فئات السن في أقل عدد ممكن من الوحدات لتسهيل عملية الاختبار الإحصائي من جهة أخرى ، وانتهى الرأي إلى تقسيم عامل السن إلى خمس فئات رئيسية (كما هو مبين بالجدول رقم ١) تم على أساسها اختبار علاقة عامل السن بالعوامل الأخرى المختلفة .

جدول رقم (١)

أعمار التزيلات المحكوم عليهن المودعات بالسجون المصرية صباح يوم أول مايو ١٩٥٩ مقسمة إلى خمسة فئات رئيسية

النسبة المئوية	عدد التزيلات	فئة العمر بالسنين
١٢,٩	١٠٦	أقل من ٢٣
٣٠,٢	٢٤٩	من ٢٣ إلى ٣٢
٢٦,١	٢١٥	من ٣٣ إلى ٤٢
١٦,٦	١٣٧	من ٤٣ إلى ٥٢
١٤,٢	١١٧	فوق ٥٢
١٠٠	٨٢٤	المجموع

الخطوة الثالثة :

وتنقضى بتقسيم عامل نوع الواقعة إلى الفئات المختلفة التي تم على أساسها اختبار علاقة نوع الواقعة بالعوامل الأخرى ، وقد تم ذلك بعد محاولات عديدة في سبيل الوصول إلى هذا التقسيم . فقد استبعد من أول الأمر التقسيم القانوني الذي يقسم الجرائم إلى خمس مجموعات : جرائم ضد النفس ، جرائم ضد المال ، جرائم العرض والاعتبار ، جرائم أمن الدولة ، وجرائم بقوانين خاصة وذلك لجمود هذا التقسيم وعدم دقته وافتقاره إلى الروابط المنطقية والسلوكية ، ثم جرت بعد ذلك ثلاثة محاولات رئيسية : الأولى خاصة بتقسيم سلوكي يقسم نوع الجريمة بناء على الباعث لها إلى مالية وشخصية وجرائم أخرى وقد استبعد هذا التقسيم لما يتطلبه من دراسة فردية شاملة لحالات التزيلات موضوع الدراسة مما لا تسمح به إمكانيات البحث ، والمحاولة الثانية خاصة بتقسيم موضوعي يقسم نوع الجريمة بالنسبة لموضوعها إلى مالية وشخصية وجرائم حالة وقد استبعد هذا التقسيم لتجاهله للدافع للجريمة من جهة ومشابته للتقسيم القانوني الذي سبق استبعاده من جهة أخرى ، أما المحاولة الثالثة فهي خاصة بتقسيم جنائي يقسم أنواع الجرائم بناء على أهميتها من الناحية الجنائية وقد انتهى الرأي إلى الأخذ بهذا التقسيم لاختبار علاقة نوع الواقعة بالعوامل الأخرى وذلك لبساطته ووضوحه وبعده عن التحيز .

وقد صار تقسيم الجرائم التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة (عدد ٨٢٤) حسب أهميتها الجنائية ، حيث اتضح أن ٧١٧ نزيلة قد ارتكبن جرائم هامة من الوجهة الجنائية كجرائم القتل والسرقة والإنجاز في مخدرات ، وأن الجرائم الأخرى التي ارتكبتها باقي التزيلات (عدد ١٠٧) يشمل معظمها الجرائم الغير هامة من الوجهة الجنائية كجرائم التسميرة ومخالفة شروط المراقبة وغش الألبان ويشمل الباقي الجرائم التي ارتكبتها عدد قليل جداً من التزيلات مما يصعب معه اختبارها إحصائياً كوحداث مستقلة بذاتها .

وقد أمكن تجميع الجرائم الهامة من الناحية الجنائية (عدد ٧١٧) في ثمانية

وحدات رئيسية متجانسة كما هو مبين بالجدول رقم ٢ .

جدول رقم (٢)

جرائم التزيلات المحكوم عليها المدوعات بالسجون المصرية
صباح أول مايو ١٩٥٩ مقسمة حسب أهميتها الجنائية بعد
تجميعها في وحدات رئيسية متجانسة .

النسبة المئوية	عدد التزيلات	الجرائم الهامة من الناحية الجنائية
٢٥,٧٣	٢١٢	اتجاز في مخدرات
١٩,٥٤	١٦١	جرائم الآداب (دعارة، تحريض، فعل فاضح)
١٧,٧٢	١٤٦	سرقة بأنواعها وشروع فيها وإخفاء مسروقات
٩,٢٢	٧٦	قتل وشروع فيه
٦,٨٠	٥٦	تعاطى مخدرات
٣,٦٤	٣٠	تسول
٢,٦٧	٢٢	ضرب بأنواعه وأحداث عامة
١,٧٠	١٤	تزوير
٨٧,٠٢	٧١٧	مجموع الجرائم الهامة جنائيا
١٢,٩٨	١٠٧	مجموع الجرائم الأخرى المستبعدة
١٠٠	٨٢٤	المجموع الكلى

ملخص نتائج الدراسة

أولا : نتائج التحليل الوصفي العام للبيانات الإحصائية المتعلقة بتزيلات
السجون المصرية :

اتضح لنا من جداول الإحصاء المستخدمة في تقسيم وتصنيف وعرض
وتحليل البيانات الخاصة بالتزيلات موضوع الدراسة فيما يتعلق بالعناصر الخمسة
عشر السابق ذكرها ما يأتي :

١ - توزيع التريالات على السجون المختلفة :

اتفح أن تعداد المحكوم عليهن المودعات بالسجون المصرية جميعها قد بلغ في صباح أول مايو ١٩٥٩ ٨٢٤ نزيلة ، وأن توزيعهن على السجون المختلفة تقيدته تعليقات إدارية تقوم على أساس عدة اعتبارات منها مكان ارتكاب الجريمة ، والمحكمه التي أصدرت الحكم ، ونوع الحكم ومدته ، والمقرر الصحي للسجن .

وقد اتضح أن أكثر من نصف المجموع الكلي لأولئك التريالات (عدد ٤٥٣ بنسبة ٥٤,٩٨ ٪) مودعات بالمؤسسة العقابية للنساء بالقناطر الخيرية ، وقد يرجع ذلك إلى أن تلك المؤسسة علاوة على كونها أكبر مؤسسة للنساء في مصر ، فإنها هي السجن الوحيد بالإقليم الجنوبي المخصص للنساء وحدهن ، أما بقية سجون النساء في مصر فلا تعلق أن تكون أجزاء ملحقة بسجون الرجال .

وبلى ذلك من حيث التعداد والنسبة تريالات سجن الإسكندرية (١٠١ ، ١٢,٢٦ ٪) ثم سجن أسبوط (٧,٠١ ، ٥٨) ٪ ثم سجن طنطا (٣٥ ، ٢٥,٢٥ ٪) ثم سجن بور سعيد (٢٨ ، ٣,٤٠ ٪) ثم سجن المنصورة (٢٧ ، ٣,٢٨ ٪) ، ثم سجن الزقازيق (٢٦ ، ٣,١٦ ٪) ثم سجن قنا (٢٠ ، ٢,٤٣ ٪) ثم سجن شين الكوم (١٩ ، ٢,٣١ ٪) ثم سجن بنى سويف (١٣ ، ١,٥٨ ٪) ثم سجن سوهاج (١٠ ، ١,٢١ ٪) ويتساوى سجنى دمنهور والقنوم في تعداد التريالات المحكوم عليهن ونسبتهن المئوية (٩ ، ١,٠٩ ٪) وكذلك الحال بالنسبة لسجنى بنها والمنيا (٨ ، ٠,٩٨) .

ويلاحظ أن عدد ونسبة التريالات المحكوم عليهن المودعات بسجون المحافظات (٥٨٢ ، ٧٠,٦٣ ٪) يزيدان كثيراً على عدد ونسبة تريالات سجون الوجه البحرى (١٢٤ ، ١٥,٥ ٪) وتريالات سجون الوجه القبلى (١١٨ ، ١٤,٣٢ ٪) كما لوحظ أن عدد تريالات السجون المختلفة يزيد بصفة عامة على مقرراتها الصحية حيث تتناسب هذه الزيادة مع المقرر الصحي لكل سجن .

٢- المديریات والمحافظات التى ولدت بها التریلات^(١) :

ظهر أن أكبر عدد وأعلى نسبة من التریلات موضوع الدراسة (٣٤٦ ، ٤١,٩٩٪) من موالید المحافظات ، وبلى ذلك موالید مديريات الوجه البحرى (٢٨١ ، ٣٤,١٠٪) فوالید الوجه القبلى (١٨٤ ، ٢٢,٣٣٪) . وقد يرجع ذلك إلى ازدياد عدد سكان المحافظات على عدد سكان مديريات الوجه البحرى الذى يزيد على عدد سكان مديريات الوجه البحرى ، كما قد يعزى ذلك إلى الرأى السائد بأن نسبة اجرام النساء ترتفع كلما زادت مساواة المرأة بالرجل فى حقوقه وواجباته الاجتماعيه ، إذ أنه من الملموس أن المرأة بالمحافظات أكثر تحرراً ومساواة بالرجل منها بمديريات الوجه البحرى وبمديريات الوجه البحرى أكثر منها بمديريات الوجه القبلى .

وقد لوحظ أن أكبر عدد وأعلى نسبة بين التریلات موضوع الدراسة هن من موالید محافظة القاهرة (٢٠٥ ، ٢٤,٨٨٪) تليها محافظة الإسكندرية (٨٠ ، ٩,٧١٪) ثم مديرية الغربية (٦٥ ، ٧,٨٩٪) فالدهلية (٥٧ ، ٦,٩٢٪) فالشرقية (٥٥ ، ٦,٦٧٪) ثم محافظة القنال (٥٣ ، ٦,٤٣٪) ثم مديرية المنوفية (٤٥ ، ٥,٤٦٪) تليها مديرية سوهاج (٣٨ ، ٤,٦١٪) فديرية الفيوم (٣٤ ، ٤,١٣٪) ثم مديرية أسيوط (٣١ ، ٣,٧٦٪) ، فالجيزة (٣٠ ، ٣,٦٤٪) فالقليوبية (٢٧ ، ٣,٢٨٪) ثم بنى سويف (٢٢ ، ٢,٦٧٪) فالجيزة (٢١ ، ٢,٥٥٪) فالمنيا (١٢ ، ١,٩٤٪) وتتفق مديرتى كفر الشيخ وقنا (١١ ، ١,٣٣٪) وتأتى بعد ذلك محافظة دمياط (٥ ، ٦,٦١٪) وتتفق محافظة سيناء مع مديرية أسوان (٢ ، ٢,٢٤٪) .

٣- نوع الواقعة الأخيرة التى ارتكبها التریلات :

لعل أهم ما يلفت النظر فيما يتعلق بنوع الواقعة الأخيرة التى ارتكبها التریلات موضوع الدراسة أن عدد مرتكبات جريمة الاتجار فى المخدرات

(١) لوحظ أن عدد ١٣ نزيلة (١,٥٨٪) من موالید دول عربية أخرى .

(٢١٢) ونسبتين (٢٥,٧٣٪) يزيدان على ربع المجموع الكلى للتريلات ، وقد يعزى ذلك إلى أن غالبية النسوة المحكوم عليهن في جرائم الاتجار في المخدرات متزوجات من رجال يجتفون تلك التجارة المحرمة وأنه كثيراً ما يحدث أن تمتدى المرأة زوجها عند اكتشاف الجريمة حتى يبقى حراً طليقاً يتابع تجارته وينفق عليها وعلى الأسرة ، كما قد يعزى ذلك إلى أن الأرباح الخيالية التي تحققها تلك التجارة الغير مشروعة كثيراً ما تدفع المرأة وتغريها بالمخاطرة والانغماس فيها ويلى ذلك عدد ونسبة مرتكبات جرائم الآداب^(١) (١٦١ ، ١٩,٥٤٪) وارتفاع هذا التعداد وتلك النسبة أمر متوقع حيث أن هذه الجرائم من الصور التي تميز لإجرام النساء لا في مصر وحدها بل وفي جميع دول العالم .

وتأتى بعد ذلك جرائم السرقة بأنواعها والسرور فيها وإنشاء الأشياء المسروقة (١٤٦ ، ١٧,٧٢٪) ثم جرائم القتل والسرور فيه (٧٦ ، ٩,٢٢٪) ، تليها جريمة تعاطي المخدرات (٥٦ ، ٦,٨٠٪) فجريمة التسول (٣٠ ، ٣,٦٤٪) فالضرب بأنواعه واحداث عاهة (٢٢ ، ٢,٦٧٪) وأخيراً تأتي جرائم التزوير (١٤ ، ١,٧٠٪) .

٤ - الوصف القانوني للواقعة الأخيرة :

لوحظ أن عدد ونسبة التزيلات اللاتي ارتكبن جريمة وصفها القانون جنابة (٤٣٤ ، ٥٣,٦٧٪) قريبان مع زيادة بسيطة من عدد ونسبة التزيلات اللاتي ارتكبن جريمة وصفها القانوني جنحة (٣٩٠ ، ٤٧,٣٣٪) ، وذلك على الرغم من أن عدد الجرائم التي توصف قانوناً بأنها جنح في قانون العقوبات المصري والقوانين الخاصة أكثر من تلك التي توصف بأنها جنابات ، ولعل السبب في ذلك هو اعتبار الاتجار في المخدرات وتعاطي المخدرات جنابات وهي الجرائم التي يرتفع عدد مرتكباتها (٢٦٨) ونسبتين (٣٢,٥٣٪) بين التزيلات موضوع الدراسة .

٥ - نوع الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة :

انضح أن عقوبة الحبس قد حكم بها على أكبر عدد من التزيلات موضوع الدراسة (٣٨١) بنسبة (٤٦,٢٤٪) ولى ذلك عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة

(٢) تشمل جرائم الآداب في هذا البحث ثلاثة أنواع من الجرائم وهي التحريض على الفسق والدعارة والقفل الفاضح .

(٢٧٧ ، ٣٣,٦٢٪) ثم انخفض العدد والنسبة بعد ذلك في عقوبة السجن (٧٥ ، ٩,١٠٪) ، ثم الأشغال الشاقة المؤقتة (٦٣ ، ٧,٦٤٪) وفي النهاية عقوبة الحبس بدل الغرامة (٢٨ ، ٤٠ ، ٣٪) .

وإذا جمعنا بين التزيلات المحكوم عليهن بعقوبات الأشغال الشاقة بنوعها والسجن (وهي العقوبات التي يحكم بها في الجنايات) لوجدنا أن عددهن (٤١٥) ونسبتهن (٥٠,٣٦٪) يقتربان بشكل واضح من عدد ونسبة الأحكام الصادرة بالحبس والحبس مع الغرامة (٤٠٩ ، ٤٩,٦٤٪) وهي العقوبات التي يحكم فيها في الجنح . وقد لوحظ هذا التقارب بين عدد ونسبة التزيلات المحكوم عليهن في جنابات وبين عدد ونسبة اللاتي حكم عليهن في جنح في البند السابق (رقم ٤) ومن الجائز استخدام نفس التفسير الوارد بذلك البند لتبرير هذا التشابه . كما لوحظ ارتفاع عدد ونسبة التزيلات المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة المؤبدة (٢٧٧ ، ٣٣,٦٢٪) ويبدو أن لذلك ارتباطاً وثيقاً بارتفاع عدد ونسبة التزيلات المحكوم عليهن لإرتكابهن جرائم الاتجار في المخدرات . كما قد يعزى ذلك إلى طول المدة التي تقضيها التزيلات المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة المؤبدة وارتفاع تعدادهن على مر السنين بالمقارنة بالعقوبات الأخرى ذات المدد القصيرة .

٦ — مدة الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة :

وجد أن عدد ونسبة المحكوم عليهن بمدة تزيد على ١٠ سنوات بين التزيلات موضوع الدراسة (٢٧٤ ، ٣٣,٢٥٪) يقرب من ثلث المجموع الكلي للتزيلات ، وبلغ عدد ونسبة التزيلات المحكوم عليهن بمدة أقل من ثلاثة شهور (١٧٧ ، ٢١,٤٨٪) ، يلي ذلك فئة المحكوم عليهن بمدة سنة إلى أقل من ثلاث سنوات (١٤٢ ، ١٧,٢٣٪) ، يليها فئة المحكوم عليهن بمدة ٣ شهور إلى أقل من سنة (١٢٢ ، ١٤,٨١٪) ، يليها فئة المحكوم عليهن بمدة ٣ سنوات إلى أقل من ١٠ سنوات (١٠٩ ، ١٣,٢٣٪) .

ويلاحظ ارتفاع عدد ونسبة فئة التزيلات المحكوم عليهن بأكثر من ١٠

سنوات وقد يرجع هذا إلى ارتفاع عدد ونسبة التزيلات المحكوم عليهن في جرائم الأتجار في المخدرات ، وكما يلاحظ كثرة أحكام الحبس القصيرة التي تتراوح مدتها بين أسبوع وثلاثة شهور (عدد ١٧٧ بنسبة ٢١,٤٨٪) .

٧ - عدد سوابق التزيلات :

لقد تعلم إماكن التعرف بصورة واقعية كاملة على ظاهرة العود ونسبها المختلفة بين التزيلات موضوع الدراسة لعدم توافر معظم هذه البيانات بأوامر التنفيذ الواردة من النيابة أو بسجلات الإدارة المختصة بمصلحة السجون . ويكفي أن نعلم أن عدد ونسبة التزيلات غير المعلومة سوابقهن هو ٦٨٢ أى بنسبة (٨٢,٧٧٪) من المجموع الكلى للتزيلات .

أما التزيلات المعلومة سوابقهن (عدد ١٤٢ بنسبة ١٧,٢٣٪) فقد تبين أن أكثر من نصفهن (٨٠ ، ٥٦,٣٤٪) قد دخلن السجن لأول مرة أى ليس لديهن سوابق ، والباقي (٦٢ ، ٤٣,٦٦٪) نرددن على السجن أكثر من مرة أى من ربات السوابق .

واتضح من تحليل فئة ربات السوابق (٦٢ نزيلة) أن ٣١ نزيلة أى (٥٠٪) لمن أقل من ٥ سوابق ، وأن ١٩ أى (٣٠, ٦٥٪) لديهن من ٥ إلى ١٠ سوابق ، وأن ١١ أى (١٧,٧٤٪) لديهن من ١١ إلى ٢٠ سابقة، ونزيلة واحدة (١,٦١٪) لديها أكثر من ٢٠ سابقة .

٨ - من التزيلات :

بتقسيم التزيلات موضوع الدراسة بحسب أعمارهن إلى خمس فئات وجد أن أكبر عدد وأعلى نسبة هي فئة التزيلات اللاتي تقع أعمارهن بين ٢٣ ، ٣٢ سنة (٢٤٩ ، ٣٠,٢٢٪) وقد يعزى ذلك إلى أن المرأة المتحرقة تبلغ ذروة نشاطها وحيويتها خلال تلك المرحلة من العمر فتتوافر لديها الفرص والإمكانات والجرأة للدفاع في النشاط الإجرامى بوجه عام وممارسة الدعارة وغيرها من جرائم الآداب بوجه خاص لما يتوفر لديها في هذا السن من صفات جثمانية

أثوية قد لا تتوافر في مراحل العمر الأخرى . كما ظهر أن أصغر عدد وأقل نسبة هي فئة التزيلات اللاتي تقل أعمارهن عن ٢٣ سنة (١٠٦ ، ١٢,٨٦٪) ، ويبدو أن صغر السن قد يكون له أثر في الحد من النشاط الإجرامى للأثبات بسبب خضوعهن لسلطة وأشراف أسرهن وتمسكهن بالمثل العليا بصورة أكثر وأبعد أثراً منها في المراحل التالية من العمر ، كما قد يرجع انخفاض عدد ونسبة هذه الفئة من التزيلات إلى أن الأثبات المنحرفات اللاتي تقل أعمارهن عن خمسة عشر عاماً لا يودعن السجون طبقاً لنصوص القوانين الجنائية المصرية .

أما مرحلة العمر التي تقع بين ٣٣ ، ٤٢ سنة فقد بلغ تعداد التزيلات فيها ٢١٥ ونسبتهن ٢٦,٠٩٪ ، وهذه الفئة ملاصقة لفئة العمر من ٢٣ ، ٣٢ سنة وتليها في التعداد والنسبة المئوية وتكون المرأة عادة ما زالت محتفظة بشبابها خلال تلك المرحلة من العمر . ويأتى بعد ذلك عدد ونسبة التزيلات من ٤٣ إلى ٥٢ سنة (١٣٧ ، ١٦,٦٣٪) وفي هذه المرحلة من العمر تأخذ حيوية المرأة عادة في الذبول التدريجي وتدخل في نطاق سن اليأس . وأخيراً تأتي فئة العمر من ٥٢ سنة فأكثر وتعداد التزيلات فيها ١١٧ بنسبة ١٤,٣٠٪.

ويلاحظ بصفة عامة ، إذا ما استثنينا فئة العمر الأولى تحت ٢٣ سنة ، أن هنالك تناسباً عكسياً بين فئات الأعمار وبين تعداد التزيلات ، أى أنه كلما قلت فئة السن زاد تعداد التزيلات ونسبتهن المئوية ، وكلما زادت فئة السن قل تعداد التزيلات ونسبتهن المئوية .

وهذه الظاهرة طبيعية ومنطقية لإرتباطها بحيوية المرأة ونشاطها الجسماني والعقلي ، فالمرأة تصل عادة خلال مرحلة العمر من ٢٣ إلى ٣٢ سنة إلى أوج حيويتها ونشاطها وأنوثتها ثم تأخذ حيويتها ونضارتها وأنوثتها في الذبول التدريجي بتقدمها في السن ، وقد ينعكس ذلك على ما تتميز به المرأة المنحرفة من ألوان النشاط الإجرامى الممثلة في جرائم الدعارة والتحريض على الفسق وغيرها من تلك الجرائم التي يتطلب ارتكابها احتفاظ المرأة بنضارتها وأنوثتها وما يصاحبها من عوامل الإغراء .

٩ - جنسية التريلات :

اتضح أن الغالبية العظمى من التريلات موضوع الدراسة (٨١١) بنسبة ٩٨,٤٣٪) هن من المصريات الأصليات بينما لا يزيد عدد التريلات المصريات بالتجنس على ٣ (٠,٣٦٪) والتريلات اللأى يتمتعن بجنسية إحدى الدول العربية (غير مصريات أو سوريات) على ٧ (٠,٨٤٪) ، والأجنيات وجميعهن لإسرائيليات) على ٣ (٠,٣٦٪) . ويمكن تعليل انخفاض عدد ونسبة التريلات غير المصريات بشكل واضح بما هو معروف عن قلة عدد الأجنيات المقيات في الإقليم الجنوبي .

١٠ - ديانة التريلات :

اتضح أن عدد ونسبة المسلمات بين التريلات موضوع الدراسة هو ٨١٠ ، ٩٨,٣٠٪ ، وغير المسلمات ١٤ ، ١,٧٠٪ - منهن ١٠ مسيحيات (١,٢١٪) ، و ٤ يهوديات (٠,٤٩٪) ويلاحظ هنا ارتفاع نسبة التريلات المسلمات (٩٨,٣٠٪) وانخفاض نسبة التريلات المسيحيات (١,٢١٪) بشكل يلفت النظر ولا يتمشى مع النسب السائدة في المجتمع الحر بالإقليم الجنوبي ، حيث تقلر نسبة المسلمين والمسلمات بحوالى ٩١٪ والمسيحيين والمسيحيات بحوالى ٨٪.

١١ - الحالة الزوجية للتريلات :

اتضح أن عدد ونسبة المتزوجات بين التريلات موضوع الدراسة (٥٠٢ ، ٦٠,٩٤٪) يزيد زيادة كبيرة على عدد ونسبة غير المتزوجات منهن (٣٢٢ ، ٣٩,٠٦٪) ، وتجمع فئة غير المتزوجات بين الأرامل (عدد ١٨٠ بنسبة ٢١,٨٤٪) ، والمطلقات (١٠٤ ، ١٢,٦٢٪) ، واللأى لم يتزوجن إطلاقاً (٣٨ ، ٤,١٠٪) .

وقد يعزى ارتفاع عدد ونسبة المتزوجات بين التريلات موضوع الدراسة إلى ما لوحظ من ارتفاع عدد ونسبة التريلات مركاتبات جرائم الاتجار في

المخدرات بالنسبة للجرائم الأخرى التي ارتكبتها ، وإلى تفسيرنا السابق بالبند رقم ٣ عن احتمال كون مرتكبات جرائم الإتجار في المخدرات من المتزوجات .

١٢ - عدد الأشخاص الممولين بواسطة التريلات :

وجد أن أكثر من ثلاثة أرباع التريلات موضوع الدراسة (٦٥٦) بنسبة (٧٩,٦١٪) لا يعلن أحداً ، وأن ١٦٨ أى (٢٠,٣٩٪) يعلن فرداً أو أكثر ، وقد يعزى ذلك إلى أن غالبية التريلات (٧٠٠ ، ٨٤,٩٥٪) لم يكن يزاولن أى مهنة ، كما قد يعزى ذلك إلى ما جرت عليه سجلات مصلحة السجون من قيد التريلة المتزوجة على أنها لا تعمل أحداً - على أساس أن الأصل أن يعمل الزوج زوجته ، وقد ظهر لنا بالبند السابق رقم ١١ ارتفاع عدد ونسبة المتزوجات بين التريلات موضوع الدراسة .

وبتحليل فئة التريلات اللاتي يعلن فرداً أو أكثر وجد أن ١٤١ نزيلة (١٧,١١٪) يعلن أقل من خمسة أشخاص ، ٢٧ نزيلة (٣,٢٨٪) يعلن خمس أشخاص فأكثر . وقد لوحظ بوجه عام أن عدد التريلات اللاتي يعلن أفراداً آخرين يتناسب تناسباً عكسياً مع عدد الأفراد الممولين ، فبينما توجد ٤٣ نزيلة تعمل كل منهن فرداً واحداً لا توجد سوى نزيلة واحدة تعمل ٩ أفراد .

١٣ - المهنة التي كانت تزاولها التريلات :

اتضح أن أغلب التريلات موضوع الدراسة لم يشتغلن بأى مهنة أو عمل (عدد ٧٠٠ بنسبة ٨٤,٩٥٪) ، ولا يخرج هذا عن كونه إنعكاساً للوضع الخارجى في المجتمع الحر ، حيث لا يزال لإقبال النساء على الاشتغال بالمهن المختلفة قليل .

أما التريلات اللاتي كن يزاولن مهنة (عدد ١٢٤ بنسبة ١٥,٠٥٪) فقد اتضح أن أكبر عدد وأعلى نسبة يبين (٦٠,٨٠,٥٦٪) يقمن بأعمال تجارية ، ويلي ذلك فئة الفلاحات (٣٢ ، ٣,٨٨٪) ، ثم عاملات الخدمات (٨ ، ٠,٩٨٪) ثم الحائكات (٨ ، ٠,٩٨٪) ثم عاملات خدمات ، موظفات

بالمصالح الحكومية أو بالجهات الأهلية (٣ ، ٣٦ ، %) كما ظهر أن ٣ نزيلات (٣٦ ، %) يقمن بأعمال أخرى .

١٤ - الحالة التعليمية للنزيلات :

انضج أن ٧٩٠ نزيلة (٩٥,٨٨ %) أميات ، ٢٦ (٣,١٠ %) هن للمام بالقراءة والكتابة ، ٣ (٠,٣٦ %) يحملن مؤهلاً أولياً أو ابتدائياً أو إعدادياً ، نزيلة واحدة (٠,١٢ %) تحمل مؤهلاً متوسطاً أو ثانوياً ، ٤ نزيلات (٠,٤٩ %) تحمل مؤهلاً عالياً أو جامعيًا .

ويلاحظ أن نسبة الأمية بين النزيلات موضوع الدراسة (٩٥,٨٨ %) تفوق نسبة الأمية بين النساء في المجتمع الحر بالإقليم المصري (٨٧,٢٤ %) طبقاً للإحصاء العام (١٩٤٧) وقد يعزى ذلك إلى وجود بعض العلاقة بين الأمية والانحراف .

١٥ - الحالة الصحية :

انضج أن غالبية النزيلات موضوع الدراسة (٧٧١ أو ٩٣,٥٧ %) يتمتعن بصحة جيدة ، والأقلية من ذوات الصحة المتوسطة (١٥ أو ١,٨٢ %) والصحة الضعيفة (٣٨ أو ٤,٦١ %) . ويبدو أن تلك النسب تفضل كثيراً ما يقابلها في المجتمع المصري من حيث الصحة العامة للنساء ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة احتمال الانحراف بين النساء ذوات الصحة الجيدة عنه بين النساء ذوات الصحة الضعيفة أو المتوسطة .

ثانياً : نتائج الاختبار الإحصائي والتحليل للعلاقة بين سن النزيلات والعوامل الأخرى :

استعمل الاختبار الإحصائي كافي^٢ لاختبار مدى أهمية العلاقة بين سن النزيلات موضوع الدراسة عند إبداعهن السجن في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها وبين اثني عشر عاملاً من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها بعد استبعاد ثلاثة عوامل : سن النزيلات ، وتوزيعهن على السجون ، وجهة ميلادهن .

وقد استدعى إعداد الجداول المتعلقة بالسن والعوامل الأخرى للاختبار الإحصائي كا^٢ في كثير من الأحيان إدماج (Condensation) بعض فئات السن أو فئات العوامل الأخرى وذلك إذا كانت قيمة التكرار النظرى المتوقع (Expected Frequency) فى أى خانة (Cell) من خانات الجداول كا^٢ أقل من خمسة (وذلك بناء على الاشتراطات الخاصة باستعمال الاختبار الإحصائي كا^٢) (٣). ويمكن ملاحظة عملية الإدماج هذه فيما يخص بالعلاقة بين سن التريلات وبين نوع الحكم عليهن فى الجدول رقم ٣ (قبل الإدماج) حيث تمثل ك التكرارات الملاحظة تجريبياً (Observed Frequencies) ك التكرارات المتوقعة نظرياً (Expected Frequencies)، وحيث يظهر جلياً أن قيمة بعض التكرارات المتوقعة نظرياً تحت خانة الحبس بدل غرامة أقل من خمسة مما جعل هذا الجدول غير صالح للاختبار الإحصائي كا^٢ واضطرونا بالتالى إلى إدماج خانة الحبس مع خانة الحبس بدل غرامة للتخلص من التكرارات النظرية التى تقل قيمتها عن خمسة، حيث يظهر أثر ذلك الإدماج بالجدول كا^٢ رقم (٤).

جدول رقم (٣)

نوع الحكم الصادر فى الواقعة الأخيرة التى ارتكبتها التريلات المحكوم عليهن المودعات فى السجون المصرية صباح أول مايو ١٩٥٩ (موزعات حسب فئات أعمارهن)

فئات الأعمار بالسنين	أشغال شاقة مؤقتة		سجن		حبس		حبس بدل غرامة		الجملة		
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك			
أقل من ٢٢	٥	٣٥,٦٣	٧	٨,١٠	٦	٩,٦٥	٨١	٤٩,٠١	٧	٣,٦٠	١٠٦
٢٢ - ٢٣	٥٥	٨٣,٧١	١٨	١٩,٠٤	٢٧	٢٢,٦٧	١٤١	١١٥,١٣	٨	٨,٤٦	٢٤٩
٢٣ - ٢٤	٩٢	٧٢,٢٨	٢٠	١٦,٤٤	٢١	١٩,٥٦	٧٨	٩٩,٤١	٤	٧,٣١	٢١٥
٢٤ - ٢٥	٥٥	٤٦,٠٥	٩	١٠,٤٧	١١	١٢,٤٧	٥٨	٦٣,٣٥	٤	٤,٦٥	١٣٧
٥٢ فما فوق	٧٠	٣٩,٣٣	٩	٨,٩٥	١٥	١٠,٦٥	٢٣	٥٤,١٠	٥	٣,٩٨	١١٧
الجملة	٢٧٧	٦٣	٧٥	٣٨١	٢٨	٨٢٤					

(٣) للإلمام أسس استعمال الاختبار الإحصائي كا^٢ انظر كتاب «الإحصاء» تأليف الدكتور السيد محمد خيرى، دار الفكر العربى، سنة ١٩٥٦، ص ٣٦٦ - ٣٦٨.

جدول كا^٢ رقم (٤)

نوع الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات
المحكوم عليهن المودعات في السجون المصرية صباح يوم أول
مايو ١٩٥٩ حسب فئات أعمارهن بعد إدماج أنواع الأحكام .

فئات الأعمار بالسنين	أشغال شاقة مؤقتة		أشغال شاقة مؤبدة		سجن		حبس وجس بطل غرامة		الحملة	(ك-ك) ^٢ ك
	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك		
أقل من ٢٣	٥	٣٥,١٣	٧	٨,١٠	٦	٩,٦٥	٨٨	٥٢,٦٢	١٠٦	٥١,٦٥
٢٣ - ٢٣	٥٥	٨٣,٧١	١٨	١٩,٠٤	٢٧	٢٢,٦٧	١٤٩	١٢٣,٥٨	٢٤٩	١٥,٩٦
٢٣ - ٢٣	٩٣	٧٢,٢٨	٢٠	١٦,٤٤	٢١	١٩,٥٦	٨٢	١٠٦,٧٢	٢١٥	١١,٩٨
٢٣ - ٢٣	٥٥	٤٦,٠٥	٩	١٠,٤٧	١١	١٢,٤٧	٦٢	٦٨,٠١	١٣٧	٢,٦٥
فوق ٥٢	٧٠	٣٩,٣٣	٩	٨,٩٥	١٠	١٠,٦٥	٢٨	٥٨,٠٧	١١٧	٣٢,٢٦
الحملة	٢٧٧	٦٣	٧٥	٤٠٩	٨٢٤	١١٤,٥	كا ^٢			

ويلاحظ من الجدول كا^٢ رقم ٤ ما استقر عليه الرأي من استعمال المعادلة
كا^٢ $\frac{(ك-ك)^2}{ك}$ للحصول على قيمة كا^٢ ، كما يتضح من هذا المثال أن
العلاقة بين نوع الحكم وبين السن هي علاقة هامة وذات دلالة إحصائية لا
يمكن أرجاعها إلى محض الصدفة ، فقيمة كا^٢ (١١٤,٥) أعلى بكثير من
قيمة كا^٢ التي تقابل درجة الثقة (Level of Confidence) ٠,٠١، تحت ١٢
درجة من درجات الحرية (Degrees of Freedom) وهو عدد درجات
الحرية الملائم للجدول كا^٢ رقم ٤ .

وعلى هذا الأساس تم اختبار جميع الجداول الخاصة بالعلاقة بين أعمار
التزيلات والعوامل الأخرى الاثني عشر ، حيث اتضح من نتائج الاختبار
الإحصائي كا^٢ أن هناك علاقة هامة وذات دلالة إحصائية تفوق درجة الثقة
٠,٠١، ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة بين سن التزيلات موضوع الدراسة
وبين ثمانية من تلك العوامل الاثني عشر وهي :

- ١ - نوع الواقعة
- ٢ - الوصف القانوني للواقعة
- ٣ - نوع الحكم
- ٤ - مدة الحكم
- ٥ - الحالة الزوجية
- ٦ - عدد الأشخاص المعولن
- ٧ - المهنة
- ٨ - الحالة الصحية

كما اتضح من نتائج الاختبار الإحصائي ك^٢ أن العلاقة بين سن التزيلات وموضوع الدراسة وبين ثلاثة من العوامل الأثنى عشر هي علاقة غير هامة وليس لها دلالة إحصائية إذ لا تصل درجة الثقة بها إلى مستوى ٠.٥ ، أى أنها علاقة يمكن إرجاعها إلى الصدفة المحضة وهذه العوامل الثلاث هي :

- ١ - الجنسية ، ٢ - الديانة ، ٣ - الحالة التعليمية .

أما بخصوص العامل الخاص بعدد سوابق التزيلات فقد تكرر القيام بالاختبار الإحصائي وتحليل العلاقة بين هذا العامل وبين سن التزيلات لعدم توافر البيانات الخاصة بعدد سوابق الأغلبية العظمى من التزيلات موضوع الدراسة (حوالي ٨٣٪ منهم) .

وفيما يلي عرض مختصر للنتائج الهامة التي أمكن الوصول إليها بخصوص العلاقة بين سن التزيلات وبين العوامل الثمانية المذكورة أعلاه (العلاقة التي اتضح من نتيجة الاختبار الإحصائي ك^٢ إنها ذات أهمية إحصائية ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة) مع تفسير موجز لهذه النتائج :

- ١ - العلاقة بين السن ونوع الواقعة :

لقد اتضح بأن معظم مرتكبات جرائم الآداب (دعارة ، تحريض على الفسق ، فعل فاضح) ، وجرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء المسروقات ، وجرائم التزوير . يقعن في فئة السن التي تقل عن ٣٣ سنة . ويبدو ذلك بشكل ملفت للنظر بالنسبة للتزيلات التي تقل أعمارهن عن سن ٢٣ سنة فيما يتعلق بجرائم الآداب والسرقة والشروع فيها وإخفاء المسروقات .

ومن الجائز تفسير ذلك بأن جرائم السرقة والشروع فيها تستدعي بطبيعتها نشاطاً جباناً وفرصاً للعمل والاختلاط يحتمل توافرها للمنحرفات الصغيرات التي تقل أعمارهن عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة أكثر من توافرها للمنحرفات

الكثيرات نسبياً أى اللاتى تزيد أعمارهن على ٣٣ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة ، سنة ، وبأن جرائم الآداب تستدعى مفاثن وإغراءات جهانية معينة تتوافر عادة للمنحرفات الصغيرات اللاتى تقل أعمارهن عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة أكثر من توافرها للمنحرفات الكثيرات نسبياً (سن ٣٣ سنة فما فوق وخاصة فوق ٥٢ سنة) ، وبأن جريمة التزوير قد ينهأ ظروف ارتكابها للمنحرفات الصغيرات نسبياً (تحت ٢٣ سنة) أكثر من المنحرفات الكثيرات نسبياً (سن ٣٣ فما فوق) على أساس أن فرص وظروف العمل وخاصة الأعمال الكتابية تتوافر للفئة الأولى أكثر من توافرها للفئة الثانية ، وهذا مجرد ظن قد يظهر بعده عن الصحة إذا ما درست الحالات دراسة فردية .

ولقد اتضح أيضاً أن معظم مرتكبات جرائم الاتجار فى مخدرات ، والقتل والشروع فيه ، والضرب بأنواعه ، وأحداث عاهة ، وتعاطى المخدرات ، والتسول ية من فى فئة السن ٣٣ سنة فأكثر ويبدو ذلك واضحاً بين التزيلات اللاتى تزيد أعمارهن على ٥٣ سنة فيما يتعلق بجرائم الاتجار فى مخدرات ، والقتل والشروع فيه . ومن الممكن تفسير ذلك بأن جريمة الاتجار فى المخدرات تقتضى بطبيعتها خبرة ودراسة ودهاء ، كما قد تستدعى فى بعض الأحيان اشتراك المرأة مع زوجها فى ارتكابها ، كما أن تجار المخدرات من الرجال لا يعهدون عادة إلى المرأة بلور أسامى فى تلك الجريمة إلا إذا حصلت المرأة على ثقتهم الكاملة — كل هذا مما يحتمل توافره للمنحرفات سن ٣٣ سنة فأكثر وخاصة فوق ٥٢ سنة أكثر من احتمال توافره بالنسبة للصغيرات نسبياً اللاتى تقل أعمارهن عن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة ، وبأن جرائم القتل والشروع فيه والضرب وإحداث عاهة بحكم خطورتها وشناعتها يحتمل ارتكابها بواسطة المنحرفات العربقات فى الإجرام كبيرات السن نسبياً (سن ٣٣ فما فوق وخاصة فوق ٥٢ سنة) أكثر من احتمال ارتكابها بواسطة المنحرفات حديثات العهد بالإجرام والصغيرات نسبياً (تحت سن ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة ؛ وبأن جريمة تعاطى المخدرات يحتمل ارتكابها بواسطة المنحرفات كبيرات السن نسبياً (٣٣ سنة فما فوق) أكثر من المنحرفات صغيرات السن نسبياً (تحت ٣٣ سنة) إذ لا تتاح لفئة السن الأولى المدة الكافية للتعلم بتعاطى المخدرات

وإدماجها كما تتاح لفئة السن الثانية بحكم العادة وتمكنها نتيجة طول المدة ؛ وبأن جريمة التسول يحتمل ارتكابها من المنحرفات كغيرهن من نسيباً (٣٣ سنة فما فوق) أكثر من المنحرفات الصغيرات نسيباً (تحت ٣٣ سنة) على أساس أن المنحرفات كغيرهن من السن يقل احتمال حصولهن على عمل يتعيشن منه وبالتالي يزيد احتمال ارتكابهن لجريمة التسول كوسيلة التعيش عنه بالنسبة للمنحرفات الصغيرات .

٢ - العلاقة بين السن والوصف القانوني للواقعة :

اتضح أن معظم التزيلات مرتكبات الجرائم ذات الوصف القانوني « جنائية » يقعن في فئة السن ٣٣ سنة فما فوق وخاصة فوق ٥٢ سنة ، وأن معظم مرتكبات الجرائم ذات الوصف القانوني « جنحة » يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة .

ويبدو أن هذه العلاقة بين السن والوصف القانوني للواقعة ترتبط إلى حد بعيد بنوع الواقعة المرتكبة ، إن أن الوصف القانوني للواقعة في قانون العقوبات المصري يتوقف إلى حد كبير على نوع الواقعة المرتكبة .

ولقد سبق أن اتضح أن معظم التزيلات مرتكبات جرائم الاتجار في المخدرات وتعاطي المخدرات والقتل والشروع فيه والضرب المفضي إلى موت وأحداث عامة (وهي جرائم وصفها القانوني عادة جنائية) يقعن في فئة السن ٣٣ سنة فما فوق وخاصة بين من تزيد أعمارهن على ٥٢ سنة ، وأن معظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها والدعارة والتحريض على القسوة (وهي جرائم وصفها القانوني عادة جنحة) يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة بين من تقل أعمارهن عن ٢٣ سنة .

وعلى هذا الأساس من الممكن تفسير العلاقة بين سن التزيلات والوصف القانوني « جنائية » بما سبق إيرادها من تفسير عن العلاقة بين سن التزيلات وبين نوع الواقعة فيما يتعلق بالاتجار في مخدرات وتعاطيها والقتل والشروع فيه والضرب المفضي إلى موت وأحداث عامة ، وتفسير العلاقة بين سن التزيلات والوصف

القانوني «جنحة» بما سبق أن فسرت به العلاقة بين سن التزيلات وبين نوع الواقعة فيما يتعلق بالسرقة والشروع فيها والدعارة والتحريض على الفسق .

٣ - العلاقة بين السن ونوع الحكم :

اتضح أن معظم التزيلات المحكوم عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة يقعن في فئة السن ٣٣ سنة فما فوق وخاصة فوق ٥٢ سنة ، وأن معظم التزيلات المحكوم عليها بالحبس يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة . ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين نوع الحكم الصادر في الواقعة التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة وبين فئات أعمارهن ترتبط إلى حد كبير بطبيعة الوصف القانوني للواقعة المرتكبة والذي يرتبط بدوره بنوع تلك الواقعة . فغالبية التزيلات مرتكبات جرائم الاتجار في مخدرات والقتل والشروع فيه وهي وقائع وصفها القانوني «جناية» ويحكم فيها عادة بالأشغال الشاقة ، يقعن في فئة السن ٣٣ سنة فأكثر وخاصة فوق ٥٢ سنة ، ومعظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها والدعارة والتحريض على الفسق والفعل الفاضح وهي جرائم وصفها القانوني في العادة «جنحة» ويحكم فيها عادة (بالنسبة للمنحرفات الأناث^(٤)) بالحبس يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة .

وعلى هذا الأساس من الممكن تفسير العلاقة بين نوع الحكم الصادر في الواقعة وبين سن التزيلات مرتكباتها بما سبق أن فسرت به العلاقة بين سن التزيلات وبين نوع الواقعة اللاتي ارتكبتها .

٤ - العلاقة بين السن ومدة الحكم :

اتضح أن معظم التزيلات المحكوم عليها بمدد قصيرة نسبياً أي أقل من سنة بوجه عام وأقل من ٣ شهور بوجه خاص يقعن في فئة السن أقل من ٣٣

(٤) فجرائم السرقة والشروع فيها لا يحكم فيها بالسجن أو الأشغال الشاقة إلا إذا لابتها ظروف مشددة كالإكراه وحمل السلاح وظرف الليل والتعدد وهي ظروف يندر تواجدها بين النساء مرتكبات هذه الجرائم .

سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة ، وأن معظم التزيلات المحكوم عليهن بمدة طويلة أى ٣ سنوات فأكثر وخاصة أكثر من ١٠ سنوات يقعن فى فئة السن ٣٣ سنة فما فوق وخاصة فوق ٥٢ سنة .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين مدة الحكم الصادر فى الواقعة وبين سن التزيلات اللاتى ارتكبنها ترتبط إلى حد كبير بنوع الحكم الصادر فى تلك الواقعة الذى يرتبط بدوره بالوصف القانونى لهذه الواقعة الذى يرتبط بالتالى بنوع هذه الواقعة .

فعظم التزيلات مرتكبات جرائم الاتجار فى المخدرات والقتل والشروع فيه وهى وقائع وصفها القانونى « جنابة » ، ويحكم فيها عادة بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ومدة الحكم فيها تزيد عادة على ثلاث سنوات وخاصة فوق عشر سنوات ، يقعن فى فئة السن ٣٣ سنة فأكثر وخاصة فوق ٥٢ سنة ، وأن غالبية التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها والدعارة والتحريض على الفسق ، وهى وقائع وصفها القانونى فى العادة « جنحة » ، ويحكم فيها عادة بالحبس ومدة الحكم فيها تقل عادة عن سنة بصفة عامة وتقل عن ثلاثة شهور بصفة خاصة ، يقعن فى فئة السن أقل من ٣٣ سنة بوجه عام وتحت ٢٣ سنة بوجه خاص . وعلى هذا الأساس من الممكن تفسير العلاقة بين مدة الحكم الصادر فى الواقعة وبين سن التزيلات اللاتى ارتكبنها بما سبق أن فسرت به العلاقة بين سن التزيلات ونوع الواقعة اللاتى ارتكبنها .

٥ - العلاقة بين السن والحالة الزوجية :

اتضح أن أكبر نسبة للتزيلات المتزوجات تقع فى فئة السن من ٢٣ إلى ٤٢ سنة ، وأن أكبر نسبة للتزيلات اللاتى لم يتزوجن إطلاقاً تقع فى فئة السن تحت ٢٣ سنة وأن أكبر نسبة للتزيلات المطلقات تقع فى فئة السن تحت ٢٣ سنة ، وأكبر نسبة للتزيلات الأرامل تقع فى فئة السن فوق ٤٢ سنة .

ويبدو أن العلاقة بين الحالة الزوجية للتزيلات موضوع الدراسة وبين فئات أعمارهن تتأثر إلى حد كبير بالظروف المحيطة بوجدات السن المختلفة

بالنسبة للإناث عامة . فاحتمال كون التزيلات صغيرات السن (تحت سن ٢٣ سنة) غير متزوجات أو مطلقات أكثر منه بالنسبة للتزيلات متوسطات وكبيرات السن (٢٣ سنة فأكثر) ، واحتمال تحمل التزيلات كبيرات السن (فوق ٤٢ سنة) أكثر منه بالنسبة للتزيلات متوسطات وصغيرات السن (٤٢ سنة فأقل) .

٦ - العلاقة بين السن وعدد الأشخاص المعولين :

اتضح أنه كلما قل سن التزيلات عن ٣٣ سنة (وخاصة تحت ٢٣ سنة) كلما زاد احتمال كونهن « لا يعلن أحداً » ، وقل احتمال كونهن « يعلن أقل من ٣ أشخاص » ، وقل جدا احتمال كونهن « يعلن ٣ أشخاص فأكثر » ، وكلما زاد سن التزيلات عن ٣٣ سنة (وخاصة فوق ٥٢ سنة) كلما قل احتمال كونهن « لا يعلن احداً » ، وزاد احتمال كونهن « يعلن شخصاً أو أكثر » .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين عدد الأشخاص المعولين بواسطة التزيلات موضوع الدراسة وبين فئات أعمارهن تتعلق إلى حد كبير بالظروف التي يحتمل توافرها للنساء الكبيرات السن نسبياً أكثر من احتمال توافرها بالنسبة لصغيرات السن نسبياً كاحتمال الزواج واحتمال إنجاب الأطفال واحتمال إنجاب عدد أكبر من الأولاد (بحكم طول مدة الزواج) وكذا احتمال تحمل مسئولية إعالة آخرين (وذلك بحكم السن) .

٧ - العلاقة بين السن وبين المهنة :

اتضح أن احتمال مزاوله التزيلات موضوع الدراسة اللاتي تتراوح أعمارهن بين سن ٢٣ ، ٣٢ سنة لمهنة مشروعة أقل منه بالنسبة للتزيلات التي تتراوح أعمارهن بين سن ٣٣ و ٤٢ سنة والعكس بالعكس .

ويبدو أن هذه العلاقة قد ترجع إلى ما سبق ملاحظته من زيادة عدد التزيلات اللاتي لا يعلن أحداً في السن من ٢٣ إلى ٣٢ سنة عما هو متوقع نظرياً وبالتالي عدم تقيدهن بمسئولية الأعالة مما قد لا يضطرهن لمزاولة مهنة ،

ومن زيادة عدد التزيلات اللأى يظن واحداً أو أكثر من سن ٣٣ إلى ٤٢ سنة وبالتالي تقيدهن بمسئولية الإعالة الأمر الذى قد يضطرهن للعمل ومزاولة إحدى المهن .

٨ - العلاقة بين السن والحالة الصحية :

اتضح أن احتمال الصحة الضعيفة أو المتوسطة بين التزيلات تحت سن ٤٣ سنة أقل بكثير من احتمال وجوده بين التزيلات فوق ٥٢ سنة ، وأن احتمال الصحة الجيدة بين التزيلات تحت سن ٤٣ سنة أكثر بكثير من احتمال وجوده بين التزيلات فوق سن ٥٢ سنة .

ويبدو أن العلاقة بين حالة التزيلات الصحية وبين فئات أعمارهن ترجع منطقياً إلى العلاقة الوثيقة بين حالة الجسم الصحية وبين السن ، فاحتمال الصحة الجيدة بين صغيرات السن نسبياً (تحت ٤٣ سنة) أكثر منه بين كبيرات السن نسبياً (فوق ٥٢ سنة) واحتمال الصحة الضعيفة أو المتوسطة بين من هن أقرب إلى الشباب (تحت سن ٤٣ سنة) أقل منه بين من هن أقرب إلى الشيخوخة (فوق ٥٢ سنة) .

ثالثاً : نتائج الاختبار الإحصائى والتحليل للعلاقة بين نوع الواقعة والعوامل الأخرى :
استعمل الاختبار الإحصائى كـ^٢ لاختبار مدى أهمية العلاقة بين الواقعة الأخيرة التى ارتكبها التزيلات موضوع الدراسة وبين اثني عشر عاملاً من العوامل الخمسة عشر السابق ذكرها بعد استبعاد ثلاثة عوامل : نوع الواقعة توزيع التزيلات على السجون ، وجهة ميلاد التزيلات .

ولقد صار اتباع نفس الإجراءات السابق إتباعها فيما يختص باختبار العلاقة بين سن التزيلات والعوامل الأخرى ، حيث اتضح من نتائج الاختبار الإحصائى كـ^٢ أن هناك علاقة هامة وذات دلالة إحصائية تفوق درجة الثقة ١٠٠ ، ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة بين نوع الواقعة الأخيرة التى ارتكبها التزيلات موضوع الدراسة وبين ثمانية من العوامل الاثني عشر وهى :

١ - الوصف القانونى للواقعة ٥ - الحالة الزوجية

٢ - نوع الحكم ٦ - عدد الأشخاص المعلنين

٣ - مدة الحكم ٧ - المهنة

٤ - السن ٨ - الحالة الصحية

كما اتضح من نتائج الاختبار الإحصائي كاً^٢ أن العلاقة بين نوع الواقعة وبين ثلاثة من العوامل الأتني عشر هي علاقة غير هامة وليس لها دلالة إحصائية إذ لا تصل درجة الثقة بها إلى مستوى ٠.٥، أى إنها علاقة يمكن إرجاعها إلى الصدفة المحضة . وهذه العوامل الثلاث هي :

١ - الجنسية ٢ - الديانة ٣ - الحالة التعليمية

أما بخصوص العامل الخاص بعدد سوابق التزيلات فقد تعذر القيام بالاختبار الإحصائي وتحليل العلاقة بين هذا العامل وبين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات لعدم توافر البيانات الخاصة بعدد سوابق الأغلبية العظمى من التزيلات موضوع الدراسة (حوالي ٨٣٪ منهن) .

وفيما يلي عرض مختصر للنتائج الهامة التي أمكن الوصول إليها بخصوص العلاقة بين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات وبين العوامل الثمانية المذكورة أعلاه (العلاقة التي اتضح لنا من نتيجة الاختبار الإحصائي كاً^٢ إنها ذات أهمية إحصائية ولا يمكن إرجاعها إلى محض الصدفة) مع تفسير موجز لهذه النتائج .

١ - العلاقة بين نوع الواقعة والوصف القانوني لها :

لقد اتضح أن الأغلبية الساحقة من جرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه وتعاطي المخدرات والتزوير التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة وصفها القانون « جنابة » وأن الأغلبية العظمى من جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات وجرائم الآداب (دعارة ، تحريض على الفسق ، فعل فاضح) والتسول التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة وصفها القانوني « جنحة » ويرجع ذلك إلى أن العلاقة بين الوصف القانوني للواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة وبين نوع هذه الواقعة هي علاقة منطقية تعتمد أساساً على التكييف القانوني الذي يخضعه المشرع على الجرائم المختلفة .

٢ - العلاقة بين نوع الواقعة ونوع الحكم الصادر فيها :

اتضح أن جميع التزيلات مرتكبات جريمة التسول محكوم عليهم بالحبس أو الحبس بدل غرامة ، وإن الغالبية العظمى من التزيلات مرتكبات جرائم

الإنجار في المخدرات والقتل والشروع فيه محكوم عليهن بالأشغال الشاقة ، وأن معظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات وجرائم الآداب (دعارة ، تحريض على القس ، فعل فاضح) محكوم عليهن بعقوبة الحبس ، وأن عدد المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة أو السجن من جهة وعدد المحكوم عليهن بالحبس من جهة أخرى بين التزيلات مرتكبات جرائم تعاطي المخدرات والتزوير يكاد يطابق ما هو متوقع نظرياً ، وأن عدد المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة أو السجن من مرتكبات جرائم الضرب بأنواعه وأحداث عامة أقل مما هو متوقع نظرياً ، وأن عدد المحكوم عليهن بالحبس أو الحبس بدل الغرامة في جرائم الضرب بأنواعه وأحداث عامة أكثر مما هو متوقع نظرياً .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين نوع الحكم في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات موضوع الدراسة وبين نوع تلك الواقعة ترتبط إلى حد كبير بطبيعة الوصف القانوني لهذه الواقعة وما ينص عليه قانون العقوبات المصري بخصوصها من أحكام ، فجرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه وصفها القانوني «جناية» وبالتالي يكون نوع الحكم فيها في العادة بالأشغال الشاقة ، ومعظم جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات وجرائم الآداب والتسول وصفها القانوني «جنحة» (فيما عدا بعض السرقات المصحوبة بظروف مشددة) وبالتالي يكون نوع الحكم فيها «الحبس» .

كما أتضح أن العلاقة المذكورة بين نوع الحكم ونوع الواقعة قد ترتبط في بعض الأحيان بالظروف الملازمة للوقائع المرتكبة ، فجرائم السرقة والشروع فيها مثلاً لا يحكم فيها عادة بالأشغال الشاقة إلا إذا لابتها ظروف مشددة كالإكراه وحمل السلاح والتعدد وظرف الليل وهذه الظروف المشددة من النادر تواجدها بالنسبة لمرتكبات هذه الجرائم من الأثام (موضوع الدراسة) .

٣- العلاقة بين نوع الواقعة ومدة الحكم الصادر فيها :

اتضح أن الغالبية العظمى للتزيلات مرتكبات جرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه قد حكم عليهن بـ ١٠ سنوات فأكثر ، وأن معظم

التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والسرور فيها وإخفاء مسروقات قد حكم عليهن بـ ١٠ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات وأقل من سنة ، وأن غالبية التزيلات مرتكبات جرائم الآداب (دعارة ، تحريض على الفسق ، فعل فاضح) قد حكم عليهن بـ ١٠ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات ، وأن جميع التزيلات مرتكبات جريمة التسول قد حكم عليهن بـ ١٠ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات وبنوع خاص بـ ٣ سنوات ، وأن معظم التزيلات مرتكبات جرائم الضرب بأنواعه وأحداث عامة قد حكم عليهن بـ ٣ سنوات ، وأن عدد التزيلات مرتكبات جرائم التزوير والمحكوم عليهن بـ ٣ سنوات فأكثر .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين مدة الحكم الصادر في الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها التزيلات وبين نوع تلك الواقعة هي علاقة منطقية وترتبط إلى حد كبير بنوع الحكم في تلك الواقعة الذي يرتبط بدوره بالوصف القانوني لهذه الواقعة طبقاً لقانون العقوبات المصري . فان جرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه وصفها القانوني « جنائية » ونوع الحكم فيها هو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو السجن وقد تزيد مدة الحكم فيها في أحيان كثيرة على ١٠ سنوات ، وأن معظم جرائم السرقة والسرور فيها وإخفاء المسروقات وجرائم الآداب والتسول وصفها القانوني « جنحة » بالنسبة لغالبية المنحرفات اللاتات موضوع الدراسة ونوع الحكم بالنسبة للغالبية هو « الحبس » كما أن مدة الحكم تقل في العادة عن ١٠ سنوات بصفة عامة وتقل بنوع خاص عن ٣ سنوات .

٤ - العلاقة بين السن ونوع الواقعة :

وقد سبق تقديم مضمون هذه العلاقة في البند رقم ١ من الجزء الثاني لمخلص نتائج الدراسة .

٥ - علاقة نوع الواقعة بالحالة الزوجية :

اتضح أن عدد المتزوجات والأرامل بين التزيلات مرتكبات جريمة الاتجار

في المخلدات أكثر مما هو متوقع نظرياً وأن عدد اللاتى لم يتزوجن أقل مما هو متوقع نظرياً ويمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته من أن معظم التزيلات مرتكبات جرائم الاتجار في المخلدات يقعن في فئة السن فوق ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة ، وأن أكبر نسبة للتزيلات المتزوجات عامة تقع في فئة السن من ٢٣ إلى ٤٢ سنة ، وأكبر نسبة للتزيلات الأرامل تقع في فئة السن فوق ٤٢ سنة .
واتضح من عدد أن لم يتزوجن بين التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإنخفاء مسروقات أكثر مما هو متوقع نظرياً وأن عدد التزيلات الأرامل أقل مما هو متوقع نظرياً ويمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته من أن معظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة وهي السن التي يكثر فيها عدد التزيلات اللاتى لم يتزوجن إطلاقاً ويقل فيها عدد التزيلات الأرامل .

واتضح أن عدد المتزوجات والأرامل بين التزيلات مرتكبات جرائم الآداب (دعارة ، وتحريض على القس ، فعل فاضح) أقل مما هو متوقع نظرياً ، وأن عدد التزيلات المطلقات أكثر مما هو متوقع نظرياً — وأنه يمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته من أن معظم مرتكبات جرائم الآداب تكثر فيها نسبة التزيلات المطلقات وتقل فيها نسبة التزيلات الأرامل (تحت ٣٣ سنة بصفة عامة) وكذا تقل فيها نسبة التزيلات المتزوجات (تحت سن ٢٣ سنة بنوع خاص) .
واتضح أن عدد المتزوجات بين التزيلات مرتكبات جريمة تعاطي المخلدات أكثر مما هو متوقع نظرياً ، وأن عدد غير المتزوجات أقل مما هو متوقع نظرياً ويمكن تفسير ذلك بما سبق ملاحظته من أن معظم التزيلات مرتكبات جريمة تعاطي المخلدات يقعن في فئة السن ٣٣ سنة فما فوق وهي السن التي تزيد فيها نسبة التزيلات المتزوجات على نسبة التزيلات غير المتزوجات .

واتضح أن عدد المتزوجات بين التزيلات مرتكبات جريمة التسول أقل مما هو متوقع نظرياً وأن عدد غير المتزوجات أكثر مما هو متوقع نظرياً ويمكن تفسير ذلك بأن المنحرفات اللاتى يحترفن التسول هن عادة غير متزوجات أى لا يعلن أحدًا ، كما أن التسول يعتبر من أساليب الإنحراف السهلة والبسيطة التي لا تحتاج عادة لمساعدة أو إرشاد الزوج كما هو الحال في جرائم الاتجار في المخلدات مثلاً .

واتضح بالنسبة للتزيلات مرتكبات جرائم القتل والشروع فيه والضرب بأنواعه وإحداث عاهة أنه لا توجد فروق تذكر بين عدد المترجات أو عدد غير المترجات وبين ما هو متوقع نظرياً .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين الحالة الزوجية للتزيلات موضوع الدراسة وبين نوع الواقعة التي ارتكبتها ترتبط إلى حد كبير بفترة السن التي تقع فيها التزيلات مرتكبات كل نوع من الجرائم وما يحيط بتلك السن من ظروف تتعلق بالنساء عامة والمنحرفات منهن بنوع خاص .

٦ - العلاقة بين نوع الواقعة وعدد الأشخاص المولدين :

تبين أن معظم التزيلات مرتكبات جرائم الإتيار في مخدرات والقتل والشروع فيه يعلن شخصاً واحداً أو أكثر ، أن معظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء المسروقات وجرائم الآداب (دعارة ، تحريض على الفسق ، فعل فاضح) وجريمة التسول لا يعلن أحداً على الإطلاق . ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين عدد الأشخاص المولدين بواسطة التزيلات موضوع الدراسة وبين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبتها تتعلق إلى حد كبير بفترة السن التي تقع فيها التزيلات مرتكبات الواقعة وما يتعلق بتلك السن من ظروف وملابسات .

فمعظم التزيلات مرتكبات جرائم الإتيار في مخدرات والقتل والشروع فيه يقعن في فئة السن فوق ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة وهي السن التي يزيد فيها احتمال إعالة شخص أو أكثر عن احتمال عدم إعالة أحد على الإطلاق ، ومعظم التزيلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء المسروقات وجرائم الآداب يقعن في فئة السن تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة وهي السن التي يزيد فيها احتمال عدم إعالة أى شخص على الإطلاق على احتمال إعالة شخص أو أكثر .

كما يبدو أن العلاقة المذكورة قد تتعلق أحياناً بالظروف المحيطة بمرتكبات واقعة معينة ، فمثلاً تبين من الدراسة أن معظم التزيلات مرتكبات جريمة التسول

لا يعلن أحداً على الإطلاق ، ويمكن إرجاع هذه الظاهرة إلى ما سبق ملاحظته من أن غالبية مرتكبات هذه الجريمة غير متروجات - الأمر الذي يحتمل فيه كونهن لا يعلن أحداً على الإطلاق أكثر من احتمال كونهن يعلن شخصاً أو أكثر .

٧- العلاقة بين نوع الواقعة والمهنة :

نبين أن احتمال مزاولة التريلات موضوع الدراسة مرتكبات جرائم الاتجار في المخدرات والقتل والشروع فيه لمهنة مشروعة أقل من احتمال عدم اشتغالهن والعكس بالعكس ، وأن احتمال مزاولة التريلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات لمهنة مشروعة أكثر من احتمال عدم اشتغالهن والعكس بالعكس .

ويبدو بصفة عامة أن من الجائز وجود علاقة ما بين زيادة احتمال عدم مزاولة معظم مرتكبات جريمة الاتجار في مخدرات لمهنة مشروعة وبين كون معظمهن متروجات وبالتالي اعتمادهن على أزواجهن في معيشتهم ، كما أنه من الجائز وجود علاقة ما بين زيادة احتمال عدم مزاولة معظم مرتكبات جريمة القتل والشروع فيه لمهنة مشروعة وبين ما تستدعيه طبيعة هذه الجرائم من تفكير وتقدير قد يتوافر لغير المشتغلات أكثر منه للمشغلات ، وليس لدينا حالياً تفسير مقبول للإحتمال الضئيل في مزاولة مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات لمهنة مشروعة عن عدم مزاولتهن لمهنة .

٨- العلاقة بين نوع الواقعة والحالة الصحية :

اتضح بالنسبة للتريلات مرتكبات جريمة الاتجار في مخدرات أن عدد التريلات اللاتي يتمتعن بصحة جيدة أكثر مما متوقع نظرياً وأن ذوات الصحة الضعيفة أو المتوسطة أقل مما هو متوقع نظرياً ، كما اتضح بالنسبة للتريلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات وجرائم الآداب (دعارة ، تحريض على القسوة ، وفعل فاضح) أن عدد التريلات ذوات الصحة الجيدة أقل مما هو متوقع نظرياً وذوات الصحة الضعيفة أو المتوسطة أكثر مما هو متوقع نظرياً .

ويبدو بصفة عامة أن العلاقة بين الحالة الصحية للتريلات وموضوع الدراسة وبين نوع الواقعة الأخيرة التي ارتكبها هي علاقة منطقية ترتبط إلى حد كبير بمن التريلات وبالتالي بحالة الجسم الصحية التي يزيد احتمال كونها جيدة كلما قربت السن من الشباب — وهي السن التي يقع فيها معظم التريلات مرتكبات جرائم السرقة والشروع فيها وإخفاء مسروقات وجرائم الآداب (تحت ٣٣ سنة وخاصة تحت ٢٣ سنة) ، ويزيد احتمال كونها متوسطة أو ضعيفة كلما قربت السن من الشيخوخة — وهي السن التي يقع فيها معظم التريلات مرتكبات جريمة الأتجار في مخدرات (فوق ٣٢ سنة وخاصة فوق ٥٢ سنة) .

خاتمة

وفي النهاية نود أن نلفت النظر إلى نقاط ثلاثة :

أولهما : أن هذا المقال ليس إلا عرضاً مختصراً لبحث طويل شامل لكثير من الجداول والتفصيلات الوصفية والتحليلية ، وموضح لكافة الدقائق الإحصائية الفنية التي تناولتها الدراسة .

وثانيهما : أن هذه الدراسة الإحصائية التحليلية للتريلات المحكوم عليهن بالسجون المصرية التي تعتبر الأولى من نوعها في الميدان العقابي بالإقليم المصري لا تخرج عن كونها دراسة استطلاعية تمهيدية ، ولا تعلق أن تكون نتائجها نتائج أولية تحتاج إلى تعزيز وتأكيد ببحوث أخرى مستقبلية .

وثالثهما : أن هذه الدراسة رغم إمكان الاستفادة منها كوحدة مستقلة بذاتها — ما هي إلا خطوة أولى للدراسة أوسع وأعم ، إذ تليها خطوة ثانية للدراسة التزلاء الرجال المحكوم عليهم بالسجون المصرية ، خطوة ثالثة لمقارنة المنحرفين الرجال بالمنحرفات النساء في الإقليم المصري .

WOMEN CONVICTS IN EGYPT, U.A.R.

A STATISTICAL ANALYTICAL STUDY

While many statistical data concerning prisons inmates in Egypt have been collected, recorded, and published during the few passing years no research study, in the scientific sense, has ever been conducted in this field. The present study is the first to present a statistical test and analysis of some data that deal with the human material in the Egyptian prisons.

This study is based on a sample of 824 female inmates that includes all the women convicts in the Egyptian prisons on May 1st, 1959. The only source of data in this work are the 824 inmates statistical (BTM) cards that were already rectified, sorted, and kept at the Administration of Records and Statistics in the Department of Prisons.

The purpose of the present research is three-fold : (a) to present a descriptive analysis of the available data on the 824 women convicts; (b) to present a statistical test and analysis of the relationship between the age of the female convicts (at the time of their admission in prison for last offense) and some other social background factors : (c) to present a statistical test and analysis of the relationship between the type of last offense committed by the subjects of study and some other social background factors.

Concerning the first purpose, data on fifteen social background factors were thus classified, described, and analysed. The items are : 1. Distribution of women inmates in Egyptian prisons, 2. Place of birth, 3. Type of last offense committed, 4. Legal classification of last offense, 5. Nature of sentence in last offense, 6. Length of sentence in last offense, 7. Criminal record on admission in prison for last offense, 8. Age on admission for last offense, 9. Nationality on admission for last offense, 10. Religion on admission for last offense, 11. Marital status on admission for last offense, 12. Number of persons dependent upon inmate before admission for last offense, 13. Occupation before admission for last offense, 14. Educational level on admission for last offense, 15. Health condition on admission for last offense.

In respect to the second purpose of the study, the chi square test of significance was utilized to test the relationship between the age-factor and 12 out of the above listed 15 social background factors (excluding items No. 1, 2, and 8). In 8 out of the 12 tested social background items the relationship with age was found to be statistically significant beyond the 0.01 level of

confidence. These factors are: type of offense, legal classification of offense, nature of sentence, length of sentence, marital status, number of dependents, previous occupation, and health condition. Three items, namely, nationality, religion, and educational level, turned out to be statistically nonsignificant in relation to age. The relationship between the remaining item (criminal record) and age could not be tested or analyzed because the criminal record of most inmates was not available.

Regarding the third purpose, the chi square test was again used to test the relationship between the type of offense committed by the inmates and 12 of the 15 factors listed above (excluding items No. 1, 2, 3). Here again, 8 out of the tested social background items turned out to be statistically significant beyond the .001 level of confidence in relation to type of offence. These items are : legal classification of offense, nature of sentence, length of sentence, age, marital status, number of dependents, previous occupation and health condition.. The relationship between type of offense and three items : nationality, religion, educational level, was found to be statistically nonsignificant. The criminal record item was not tested because of incomplete data

Generally speaking, one can say that the significant relationship found between type of offence and three factors namely, legal classification of offense, nature of sentence, and length of sentence is due to legal considerations connected with the Egyptian Penal Code and other laws in concern. The other significant relationships between age on one hand, and type of offense on the other, and other social background factors seem to be related to certain environmental, biological, and/or psychological considerations that are characteristic of the female sex in general, and women delinquents in particular within the general frame of the Egyptian traditions and social systems

It should be mentioned here, that this study of women convicts in Egyptian prisons, inspite of its probable usefulness as an independent research unit in itself, is just one part of a more comprehensive study. The step expected next is a statistical analytical study of men convicts in Egyptian prisons, and the third and last part is a comparative study of male and female convicts in the Egyptian society.

Finally, it is understood that the present study is merely explanatory. All interpretations given here are preliminary and tentative. Additional studies need to be made in this field for further confirmation.

استظهار القصد في القتل العمد

للدكتور رؤوف عبد حميد
أستاذ علم العقوبة - جامعة مصر

تمهيد :

القصد الجنائي هو العنصر المميز لجميع الجرائم العمدية عن الجرائم غير العمدية . والأولى تفوق الثانية عدداً - بمراحل كثيرة - في جميع الشرائع . وهي بطبيعة الحال أشد خطورة منها على المجتمع ، وأقوى منها كشفاً عن نفسية الجاني . والأصل في الجريمة أن تكون عمدية إلا إذا نص التشريع صراحة على أنها غير ذلك . وقد أشارت إلى هذا المبدأ بعض الشرائع إشارة صريحة ، ومن ذلك المادة ٤٢ من قانون العقوبات الإيطالي .

واستظهار القصد أدق بطبيعة الحال من استظهار الخطأ أو الإهمال مع أن كليهما يقعان من الجريمة في ركنها المعنوي دون المادي . ولكنه في الحالين من أهم واجبات القاضي التي لا يستقيم بغيرها إمكان تطبيق قانون ، ولا تقدير عقوبة . وهو يتفاوت في دقته من جريمة إلى أخرى تفاوتاً كبيراً . فحين نراه قد بلغ من اليسر درجة تقارب الافتراض في أغلب جرائم الأموال كالسرقة والنصب وخيانة الأمانة ، إذ به قد بلغ من العناء مبلغاً كبيراً في جريمة من جرائم الأشخاص كالقتل العمد .

بل لعل استظهار القصد قد أثار في القتل العمد من المشكلات العملية ما لم يفعله في أية جريمة أخرى ، حتى لتجد بين أحكام النقض عدداً ضخماً قد قبل الطعن في الحكم الصادر في هذا النوع من الجرائم لحيد القصور في استظهار القصد أو في التدليل على توافره . وهو ما لا تقابله في استظهار ماديات الجريمة ، أو في التدليل عليها سواء في القتل العمد أم في غيره .

والقصد الجنائي هو على أية حال حجر الزاوية في البنيان العقابي كله في الشرائع الحديثة . ذلك أن الجريمة ، ولئن كانت تقوم أصلاً على نشاط مادي

من الجاني بالإضافة إلى حالة معنوية معينة ، إلا أن العناية بالناحية المادية أخذت تخلى السبيل تدريجياً في هذه الشرائع - وفي الدراسات التي تقوم عليها - للعناية بالناحية المعنوية بشكل متزايد شيئاً فشيئاً .

ولا غرابة في هذا إذا لوحظ أن القصد الجنائي يقع في الأساس من كل نشاط آثم ويكشف وحده عن مدى خطورة صاحبه . وهو من الأمور التي عنيت به أجل عناية المدرسة الوضعية الإيطالية إلى حد أن جعلت الباعث - على وجه عام - من ضمن عناصره ، وجعلت من الباعث الشريف ما يكفي لأن يحول دون قيام القصد ، وبالتالي دون مساءلة من كان يمكن أن يعد جانباً بحسب المدرسة التقليدية . وتشريعنا الجنائي لا زال عند المدرسة التقليدية لا يحيد عنها في هذا الشأن . وحسناً فعل إذ أن تقدير البواعث مما يتسع لاعتباره وتقديره نظام الأعدار القانونية^١ والظروف القضائية المخففة . ولأن يترك الأمر لقطنة القاضي وحسن تقديره يقضى بالعقوبة المناسبة حسب شرف الباعث أو خيئه خير على أية حال من أن يخضعه الشارع لاغراضات معينة قد تؤدي إلى إفلات الجاني من العقوبة كلية مع أنها - مهما كانت هينة - لا تخلو من توبيخ الجاني وإنذار المجتمع له .

ولسنا نهدف بالإشارة في التمهيد الحالي إلى هذا الخلاف الضخم بين المدرستين التقليدية والوضعية الإيطالية إلى أكثر من توجيه نظر القارئ إلى الخطورة التي قد يبلغها الكلام في القصد الجنائي ، وكيف أنه قد يصلح أن يكون في ذاته من الزوايا الهامة التي تعالج منها الدراسات المتصلة بمكافحة الجريمة وعلى وجه خاص الدراسات التي تقوم على علمي النفس والإجرام ، وهي التي اضطلع بها على أروع وجه في بلادنا المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية رغم حداثة عهده بها .

هذا وقد رأينا أن نتناول هنا موضوع « استظهار القصد في القتل العمد » في ثلاثة جوانب متوالية . مخصصين الجانب الأول منه للكلام في ماهية القصد المطلوب في القتل العمد ، وثانيها للكلام في واجب القاضي إزاء استظهاره ، وثالثها للكلام في رقابة التقص على هذا الاستظهار والرد على الدفع بانتقائه .

الجانب الأول

في ماهية القصد المطلوب في القتل العمد

القتل العمد يتطلب ابتداء توافر القصد الجنائي العام ، أى انصراف إرادة الجاني إلى تحقيق وقائع الجريمة مع العلم بأركانها كما يتطلبها القانون . أو على حد تعريف مشروع القانون الموحد للجمهورية العربية المتحدة : « هو توجه إرادة الجاني إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة عالماً بعناصرها القانونية » :

ويتطلب الرأى السائد في القتل العمد أن يتوافر أيضاً لدى الجاني قصد خاص أو نية محددة هي إرادة إزهاق روح المحنى عليه دون غيره من النتائج . فهو يتطلب تحقيق وضع لإجرائى معين ، فإذا لم تثبت إرادة تحقيق هذا الوضع بالذات فلا تقوم الجريمة . فكان علة تخصيص عنصر القصد هنا هي إرادة إزهاق الروح دون غيرها من النتائج ، وبصرف النظر عن الباحث إليها . فالباحث — أيا كان نوعه — ليس ركناً في القتل ، ولا في غيره من الجرائم بحسب الأصل .

على أن هذا الرأى وإن كان شائعاً ، ليس مجمعاً عليه . والمعارضون عليه قسمان أساسيان : قسم ينشئ استلزام قصد خاص في القتل العمد بالذات على أساس أن توافر القصد العام فيه يعنى انصراف إرادة الجاني إلى إزهاق روح المحنى عليه ذلك أن القصد العام يتطلب انصراف إرادة الجاني إلى ارتكاب الجريمة عالماً بعناصرها القانونية . فبا دام إزهاق الروح من عناصر القتل العمد ، فإن مقتضى توافر القصد العام فيه هو انصراف إرادة الجاني إلى إزهاق الروح بالإضافة إلى عناصر الجريمة الباقية ، وهو نفس القصد الخاص فيها عند القاتلين بأن فيها ثمة قصد خاص . فهذا القسم الأول من المعارضين لا ينكر فكرة القصد الخاص في ذاتها ، ولا إمكان تحديد النية في بعض الجرائم بإرادة تحقيق نتيجة معينة دون غيرها . ولكنه ينكر الحاجة إليها في جريمة القتل العمد بالذات .

وفى هذا الاتجاه نقرأ للدكتور عبد المهيم بكر سالم إن «مادية القتل هى إزهاق الروح ، ويكفى أن يكون الجاني قد ارتكب نشاطه وهو عالم بأن من شأنه أن يؤدي إلى إزهاق الروح ، فليس من اللازم أن ينتهى تحقيق هذه النتيجة كغاية له من وراء فعله ، وإنما يكفى أن يقارفه ، ولو لغاية أخرى مع علمه بأنه يؤدي إلى هذه النتيجة . فمن ينسف طائرة فى الجو ليحصل على المبلغ المؤمن به عليها يعتبر قاصداً قتل الركاب والملاحين ولو أن نيته لم تتجه إلا إلى تعجيل عوض التأمين . لذلك كان من المعقول نقد فكرة القصد الخاص فى جريمة القتل» (١) .

أما القسم الثانى من المعترضين فينكر فكرة القصد الخاص من أساسها سواء فى القتل العمد أم فى غيرها من الجرائم . وفى نطاق القتل العمد — وهو الذى يعيننا دون غيره هنا — نقرأ فى هذا المعنى للمرحوم الدكتور حسن أبو السعود ما يلى :

«يقول كل الشراح فى فرنسا ومصر كما تقول المحاكم بأنه فى القتل العمد هناك قصد خاص هو نية القتل animus necandi وأن هذا القصد يوجد إلى جانب القصد العام آنف الذكر . بل ويذهب البعض إلى القول بأن القصد فى القتل العمد هو قصد خاص جداً dol très special . وهم يقولون إن بعض الجرائم الأخرى تشبه القتل فى ذلك : كالسرقة فيشترط فيها إلى جانب القصد العام نية التملك ، واتلاف المنقولات (م ٣٦١) إذ يشترط فيه قصد الإساءة .

«ورغم إجماع الفقه والقضاء منذ وضع التقنيات إلى اليوم على هذه الفكرة فإننا نرى أنها فكرة غير صحيحة لأنها لا يمكن أن تستقيم مع تعريف القصد العام كما هو مجمع عليه . فلما أن نعرف بهذا أو بذلك ، ولكن الجمع بينها مستحيل .

«ذلك أنه ما دام من المسلم به بلا خلاف أن القصد العام هو تعمد ارتكاب

(١) « القصد الجنائي » رسالة الدكتوراه ١٩٥٩ ص ٢٧٠ - ٢٧٤ . والشارح متفق مع نفسه لأنه من أضرار نظرية كفاية العلم representation دون الإرادة volonté فى تحديد عناصر القصد الجنائي . ويشيق نطاق هذا المقال دون تفصيل هذا الموضوع الفقهي اليبست .

الجريمة بالشروط التي حددها القانون ، فتحى يمكن القول بتوافره يجب بداهة أن نرجع إلى النص المنشئ للجريمة لنعرف أركانها .

« فإذا رجعنا إلى نصوص القتل العمد نجد أن المشرع يشترط لكي يعتبر الشخص مستولاً عن هذه الجريمة أن يأتى فعلاً يقصد به إزهاق الروح . فشرط نية إزهاق الروح إذن من بين الشروط الأساسية للعقاب على الفعل بوصفه قتلاً عمداً ، فإذا تخلف هذا الشرط لم يقع الفعل تحت هذا الوصف ، ومعنى هذا أن القصد العام نفسه قد تخلف وبالتالي لا يمكن أن نتكلم عن قصد خاص لأن الفرض أنه لا يقوم وحده ، وإنما يقوم إلى جوار القصد العام .

« بعبارة أخرى لكي يتوافر مجرد القصد العام يجب أن يكون الجاني قد قصد إزهاق الروح ، فإذا سلمنا بذلك فأين القصد الخاص ؟ . وإذا قلنا إن هذه النية هي التي تكون القصد الخاص فأين القصد العام ؟ .

« ظاهر أنه لا يمكن الجمع بينهما وأنه لا مناص من اطراح هذه الفكرة نهائياً لا لأنها يترتب على الأخذ بها وعدم الأخذ بها اختلاف كبير في النتائج العملية ، ولكن لأنها لا تستقيم من الوجهة الفقهية النظرية مع القواعد الأساسية في القصد العام ، وبداهة لا محل لوضع شروط جديدة إذا ما أغنتنا عنها القواعد العامة . هذا فضلاً عن أن الأخذ به قد أدى إلى تفسير غير صحيح لبعض النصوص : كالمادة ٣٦١ التي فسرت تفسيراً خاطئاً استمر وقتاً طويلاً إلى أن قضت عليه محكمة النقض بحكمها الصادر في ١١/١١/١٩٤٦ . . لكل هذا نرى أنه ليس ثم إلا قصد واحد في القتل وفي غيره من الجرائم العمدية هو القصد العام ، على أن يفهم بالمعنى المجمع عليه والمحدد فيما سبق »^(١).

وجلى من هذه المناقشة أن استلزام توافر فعل إزهاق روح المجنى عليه في جرائم القتل العمد ليس محلاً لأي خلاف . إنما موطن الخلاف هو في تكيف نية الجاني لإزاء الفعل ، وهل تعد من عناصر القصد العام أم الخاص . وفي الواقع إن الخلاف لفظي أكثر منه فقهي فيما يبدو لنا . ذلك أن من المتفق عليه أن توافر القصد الخاص في جريمة يستلزم بالضرورة توافر القصد

(١) قانون العقوبات المصري القسم الخاص ص ٨٢ - ٨٥ فقرة ٧٠ و ٧٠ مكررة .

العام فيها . فالعلاقة بينهما ليست كالعلاقة بين جسمين صليين لا يمكن أن يشغلا نفس الحيز من الفراغ بحيث لا يمكن الجمع بينهما كما ذهب الأستاذ صاحب الاعتراض الأخير . بل على العكس من ذلك إن موقع القصد الخاص من القصد العام أن الأول يقع في المركز من الثاني . فإذا قيل إن القتل العمد يستلزم قصداً خاصاً هونية لإزهاق روح المجنى عليه فإن مقتضى ذلك أنه يستلزم بالضرورة توافر القصد العام ، « أى انصراف إرادة الجاني أولاً إلى ارتكاب الأمر المكون للجريمة عالماً بعناصرها القانونية » فلا محل للقول بأن جريمة من الجرائم تستلزم قصداً خاصاً — من أى نوع كان — دون القصد العام . أما القصد العام فقد لا يستلزم توافر أى قصد خاص ، إذ قد لا يكون من طبيعة الجريمة تحديد نية الجاني بأية نتيجة محددة يريدها — دون غيرها — وذلك كما في الضرب أو الجرح عمداً ، وهنا لا منلوحه من القول بأن القصد يكفى فيها ولو كان عاماً فحسب .

فتعبير « القصد الخاص » لا يشير إلى شيء آخر مختلف في عناصره وميزاته عن تعبير « القصد العام » ، إنه يلتقى معه في جميع عناصره ولكنه يضيف إليه ثقلًا جديدًا — إذا صح هذا التعبير — هو رغبة تحديد الإرادة الإجرامية لدى الجاني إما بنتيجة محددة يريدها وإما بياث معين يدفعه إلى الجريمة بحسب الأحوال . وحكمة هذا التحديد هو رغبة توضيح حدود الجريمة على صورة أكثر جلاء واستقراراً ، وتمييزها عن غيرها من الجرائم التي تشترك مع الجريمة محل التحديد في عنصر أو أكثر من عناصرها المادية .

وهذا الفهم لفكرة القصد الخاص لا يبنى في نفس الوقت أهمية فكرة القصد العام وضرورتها تمييز الجرائم العمدية عن تلك غير العمدية . لأن القصد الخاص على هذا النحو يقوم على أساس من القصد العام . فلسنا نذهب كما ذهب البعض مثلاً إلى أن القصد العام فكرة جوفاء اصططنعتها المدرسة التقليدية . أو أن الألوان قد أن لمجرها والاستعاضة عنها بفكرة القصد الخاص وحدها^(١) . فإن توافر القصد الخاص في جريمة معينة يفترض توافر القصد العام . أما توافر

(١) راجع مثلاً ليجرو Legros عن « الناصر المنوى في الجرائم » باريس ١٩٥٢ ص ١٧١ -

القصد العام فلا يفترض توافر القصد الخاص . وفي أغلب الجرائم العمدية يكفي وحده للقول بقيام العمد المطلوب ، فلا محل إذاً للقول بأنه فكرة جوفاء اصطفتها مدرسة من المدارس العقابية ، وأنه يمكن — على وجه مضطرد — الاستغناء عنه بفكرة القصد الخاص . وفي النهاية لا مفر من القول بالتمييز بين القصدين العام والخاص مع الأبقاء على الفكرتين معاً على النحو الذى أقامه الفقه التقليدى والذي لا زال سائداً حتى الآن ، بغير ما مصلحة ولا سبب قوى يدعو إلى توضيح فكرة القصد العام لحساب الخاص ، ولا توضيح فكرة القصد الخاص لحساب العام .

• • •

والقول بأنه يلزم فى القتل العمد توافر قصد خاص هو نية لإزهاق روح المحنى عليه له — أيضاً — مزية تميزه عن الجرح أو الضرب المفضى إلى الموت الذى لا يلزم له سوى القصد العام فحسب . وبغير هذا التمييز — وموطنه ركن القصد — سنجد أن أركان الجريمتين قد اختلطت اختلاطاً تاماً . ففيهما معاً يلزم توافر فعل مادى هو فعل الاعتداء على المحنى عليه . ونتيجة معينة دون غيرها هى وفاته ، ورابطة سببية — واحدة فى طبيعتها فى جميع الجرائم — هى ارتباط الفعل المادى بالوفاة برابطة العلة بالمعلول . والجريمتان فى النهاية عمديتان ، فليست هناك واحدة عمدية والأخرى تعد مثلاً من جرائم الخطأ أو الإهمال . ومثل هذا الوضع يصدق على العلاقة بين جريمة الشروع فى القتل وبين الجرح أو الضرب المفضى إلى عاهة مستديمة ، أو إلى مرض ، أو عجز عن الأشغال الشخصية لمدة تتجاوز العشرين يوماً . أو حتى مع الضرب البسيط . فكأنه بدون استعمال تعبير « القصد الخاص » فى وصف نية الجانى فى جرائم القتل العمد والشروع فيها يمكن أن يختلط هذا النوع من الجرائم مع أية صورة من الجرح أو الضرب بحسب الأحوال . إذ فى هذه الجرائم الأخيرة ينبغي أن تنصرف إرادة الجانى إلى ارتكاب الفعل المادى ثم نتيجته المباشرة وهى إصابة المحنى عليه . أما فى القتل العمد فيلزم أن تنصرف إرادة الجانى إلى ارتكاب الفعل المادى ونتيجته المباشرة وهى الإصابة ، ثم نتيجته الأخيرة المقصودة وهى إزهاق الروح أيضاً .

فالقصد الخاص هو إذا في نهاية المطاف مجرد وصف من الأوصاف التي التي يصبح أن تلحق ركن العمد في الجريمة عندما يراد تحديده على صورة واضحة بغير لبس ولا غموض . وهو على هذا الوضع لا يصبح أن يكون محلاً لاعتراض جدى ، أو مناقشة تنال من قيمته عندما يستعين به الفقه الجنائى في تحديد نوع الإرادة المطلوبة في الجنائى في جريمة معينة بالذات ، وفي جنائية القتل العمد أو الشروع فيه على وجه خاص .

وهذا هو ما تذهب إليه محكمتا العليا في قضائهما المستقر عندما تقرر مثلاً أن « جرائم القتل والشروع فيه تتميز قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل ولزهاق الروح ، وهذه تختلف عن القصد الجنائى العام الذى يتطلبه القانون في سائر الجرائم العمدية . . . » . وهى في هذا لا تحيد عن رغبة الدفاع عن فكرة القصد الخاص في جرائم القتل العمد لتمييزها عن غيرها من الجرائم ، إلى حد أنها تتطلب دائماً من القاضى فيها « أن يعنى عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التي تدل عليه وتكشف عنه »^(١).

العمد المباشر وغير المباشر في القتل العمد :

الأصل في القانون المصرى أن العمد في جرائم العمد ينبغى أن يكون مباشراً . فينبغى أن يثبت بصورة جازمة أن إرادة الجنائى قد انصرفت مباشرة إلى تحقيق الأمر المكون للجريمة مع العلم بأركانها قانوناً ، حتى يؤخذ بعقوبتها . إنما هناك أحوال استثنائية يشدد فيها الشارع مسئولية الجنائى بحسب جسامة النتيجة ولو لم يثبت أن الجنائى قد تعمدها ، وذلك كما في الضرب أو الحرح المفضى إلى الموت (م ٢٣٦ ع) . وكما في الحريق العمد إذا أدى إلى وفاة الجنئى عليه فإنه تصبح عقوبته مساوية للقتل العمد المقترن بظرف مشدد (م ٢٥٧)

(١) نقض ١٩٥٨/١١/١٧ طعن رقم ١١٧٢ سنة ٢٨ ق .

(٢) الحكم السابق . وراجع في نفس المعنى نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤٥ ص ٩٥٥ ، و ١٩٣٩/١/٢ رقم ٤٦ ص ٩٥٥ و ١٩٤٢/١٠/٢٥ رقم ٤٩ ص ٩٥٦ و ١٩٥٠/١/١٧ رقم ٥٠ ص ٩٥٦ و ١٩٥٢/١١/١٧ رقم ٥٦ ص ٩٥٧ و ١٩٥٥/١٢/٥ رقم ٥٩ ص ٩٥٧ . وأحكام كثيرة بهذا المعنى في نفس المجوعة ص ٩٥٥ - ٩٦٥ .

وكذا في تعذيب متهم إذا أدى التعذيب إلى وفاته (م ١٢٦) ، وكما في تعريض المواصلات للخطر إذا ترتب عليه وفاة شخص أو أكثر فإنه تصبح عقوبته الإعدام أيضاً .

وقد ذهب الرأى السائد إلى القول بأن هذه الأحوال الاستثنائية تعد من ضمن تطبيقات القصد الاحتمالى أى غير المباشر . ولكن ينبغى أن يلاحظ أن نظرية القصد الاحتمالى تتطلب فى النتيجة الجسيمة التى يسأل عنها الجانى أن تكون — بحسب الرأى السائد فى هذه النظرية — مقبولة من الجانى أو بالأقل متوقعة منه ، ولكنه يمضى مع ذلك فى نشاطه الإجرامى . فإذا لم تكن كذلك تعذر القول بتوافر القصد الاحتمالى لديه ، وبالتالي تعذر أن تكون المسئولية عنها بمقتضى هذه النظرية بالذات .

ولكن قانوننا المصرى يشدد العقوبة فى الأحوال المبينة آنفاً — وأمثالها — بحسب جسامه النتيجة وبصرف النظر عما إذا كانت مقبولة من الجانى أم لا ، متوقعة منه أم لا . ولذا فإن جانب آخر من الرأى يعلل تشديد المسئولية على الجانى فى مثل هذه الأحوال بنظرية المسئولية عن الجريمة المتعدية قصد الجانى *délit préter-intentionnel* التى أخذها القانون الإيطالى (م ٤٢ منه) ^(١) .

إلا أن هذا التعليل كان — فيما يبدو — بعيداً عن ذهن واضع نصوص قانوننا المصرى التى استمدها مباشرة من القانون الفرنسى لا الإيطالى . هذا فضلاً عن أنها تسوى فى جميع الصور — عدا الجرح أو الضرب المفضى إلى الموت — بين عقوبة الجريمة التى أرادها الفاعل مباشرة والجريمة التى تحققت فعلاً فى النهاية وهو ما لا يتفق مع نظرية المسئولية عن الجريمة المتعدية قصد الجانى ، والتى تقرر عقوبة وسطاً بين العقوبة المقررة للحالين — حالة تعدد النتيجة الجسيمة وحالة عدم تعددها .

لهذا يبدو أن تشديد المسئولية فى هذه الأحوال ينبغى أن يختلف تعليله من حالة إلى أخرى بحسب ما يثبت من ظروفها :

(١) من هذا الرأى الأستاذ ديولوجو : *T. De Logu : la culpabilité dans la theorie generale de l'infraction* مذكرات مطبوعة على الروليو : القاهرة ١٩٤٩ فقرة ٤٦٨ من ٢٤٥ .

— فإذا ثبت أن الجاني قد أراد إحداث النتيجة الحسيمة بالجريمة الأولى أو الأساسية فالقصد مباشر .

— وإذا ثبت أن هذه النتيجة كانت من الجاني متوقعة أو مقبولة فحسب فالقصد احتمالي بالنسبة لها .

— أما إذا كانت هذه النتيجة غير متوقعة منه ولا متعمدة ، فالأقرب إلى الصواب هو القول بأن العمد بالنسبة لها مفترض بمقتضى قرينة قانونية قاطعة . والأمر محل الخلاف هو على أية حال في محاولة لإرجاع علة التشديد إلى أصل قهقى معين دون غيره من أصول تشديد المسؤولية . أما التشديد نفسه فهو مفروض بنصوص صريحة فلم يكن محللاً لأي خلاف ^(١) .

كما أنه ليس محللاً لأي خلاف أن قصد القتل — فيما عدا هذه الأحوال الاستثنائية — لا يمكن أن يكون مفترضاً . على أن الأمر بحاجة إلى تفصيل : —
فبالنسبة للقصد العام فهو مكون من عنصرين : أولهما علم الجاني بأركان الجريمة في القانون ، وهذا علم مفترض لا سبيل إلى نفيه ولا حاجة إلى إقامة الدليل عليه . وثانيهما انصراف إرادته إلى تحقيق الواقعة الإجرامية مع العلم بتوافر أركانها في الواقع ، وهذا علم غير مفترض ، فلذا لا بد من إقامة الدليل عليه .
أما بالنسبة للقصد الخاص وهو انصراف إرادة الجاني إلى إزهاق روح المحبى عليه دون غيره من النتائج فهو أيضاً قصد غير مفترض ، ولا بد أن يستظهره القاضي في قضائه ويمزج بتوافره . وعند الشك فيه عليه أن يأخذ الجاني بالقدر المتيقن في حقه ، وهو عند وفاة المحبى عليه بسبب إصابته ، اعتبار الواقعة جرحاً — أو ضرباً بحسب الأحوال — أفضى إلى الموت (م ٢٣٦) .

وقد وجدت هذه الفكرة صدها في قضاء محكمتنا العليا بالنسبة لمسئولية السكران الذى يعتدى على المحبى عليه إذا مات الأخير بسبب الاعتداء . فإن هذه المحكمة استقرت على أنه ينبغي على قاضى الموضوع أن يستظهر توافر نية إزهاق الروح بالنسبة للسكران وإلا وجب اعتبار الواقعة مجرد جرح

(١) للمزيد راجع مؤلفنا عن « السببية في القانون الجنائى » للقاهرة ١٩٥٩ ص ٦٧ - ٨٥ .

أفضى إلى الموت ، لأنه « متى كان السكران فاقد الشعور أو الاختيار في عمله فلا يصح أن يقال عنه إنه كانت لديه نية القتل ، وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه ، أم كان قد أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه » (١) . ولذا ذهبت أيضاً إلى أنه « إذا كانت المحكمة قد استدلت على توافر نية القتل لدى المتهم بظروف الحادث واستعمال آلة قاتلة ، وطعنه بها الجنى عليه في مقتل معرضة عن حالة السكر التي تملك الدفاع عنه بقيامها عنده ، بمقولة إنه تعاطى الخمر باختياره فيكون مستولاً قانوناً عن فعله . فإن حكمها يكون معيباً » (٢) .

وأحياناً يثار موضوع نوع القصد في القتل العمد عند الحيدة في الهدف أو عند الخطأ في شخصية الجنى عليه . والصورة الأولى منهما تفترض أن يعمد الجاني إلى قتل زيد من الناس فيطلق عليه عياراً نارياً مثلاً ولكن يخطئه ويصيب بكرةً الذي يقف إلى جواره . أما الصورة الثانية فتفترض أن يعمد الجاني إلى زيد من الناس فيخطئ في شخصيته ويصيب بكرةً باعتبار أنه هو المقصود بالقتل نظراً إلى حالة الظلام مثلاً أو للتشابه فيما بينهما .

وقد عللت محكمة النقض ذات مرة بنظرية القصد الاحتمالي قيام القتل العمد عند الحيدة عن الهدف (٣) . إلا أن ذلك يتنافى مع ما سبق ذكره من أن قانوننا لا يأخذ بفكرة القصد الاحتمالي كماعدة مضطردة ، بل في أحوال استثنائية ، والاستثناء لا يكون إلا بنص صريح . لذا سرعان ما عدلت عن هذا التعليل إلى القول بأن أساس المسؤولية هنا هو توافر العمد المباشر ، إذ أن إرادة الجاني قد انصرفت إلى إزهاق روح الجنى عليه ، ولا أهمية بعد ذلك في نظر القانون لأن يكون القتل يدعى بكرةً من الناس أو زيداً ودون ما حاجة إلى

(١) نقض ١٩٤٦/٥/١٢ مجموعة القواعد ج ٧ رقم ١٥٣ ص ١٤٠ .

(٢) نقض ١٩٤٦/١١/٢٣ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٠٤ ص ٩٦٣ .

(٣) نقض ١٩٣٠/١١/٢٠ مجموعة القواعد ج ٢ رقم ١٠٩ ص ١٢٥ .

(٣) راجع مثلاً نقض ١٩٤٢/٥/١٨ مجموعة القواعد ج ٥ رقم ٤١٠ ص ٢٦٤ و ٥/١٠/

١٩٤٣ ج ٦ رقم ١٨٣ ص ٢٥٢ و ١٠/٤/١٩٤٤ ج ٦ رقم ٣٢٢ و ٤٥٥ و ١٠/٢٤/١٩٥٥ أحكام النقض ٦ رقم ٣٦٨ ص ١٢٥٥ .

الاستعانة بنظرية القصد الاحتمالى . وذلك بالإضافة إلى توافر جميع أركان القتل الأخرى من فعل ومحل وسببية بين نشاط الجانى وبين إصابة المجنى عليه الذى أصيب بالفعل ، أو وفاته بحسب الأحوال .

وهنا أيضاً - إذا أصيب شخص غير المقصود بالقتل العمد - ينبغى على القاضى أن يستظهر توافر نية لإزهاق الروح لدى الجانى بالنسبة للمجنى عليه الذى قصده بالذات . وقد عبرت محكمتنا العليا عن هذا المعنى قائلة :-

« إنه وإن كان صحيحاً أنه يكفى للعقاب على القتل العمد أن يكون الجانى قد قصد بالفعل الذى قارفه لإزهاق روح إنسان ولو كان القتل الذى انتواه قد أصاب غير المقصود - سواء أكان ذلك ناشئاً عن خطأ فى شخص من وقع عليه الفعل ، أو عن خطأ فى توجيه الفعل - إلا أنه يجب بالبداية أن تتحقق نية القتل بادئ ذى بدء بالنسبة إلى الشخص المقصود إصابته أولاً وبالذات ، فإن سكّ الحكم عن استظهار هذه النية كان معيباً^(١) . »

* * *

قصارى القول إذاً أن جناية القتل العمد تحتاج فى كل صورها وأوضاعها إلى توافر قصد خاص لدى الجانى هو نية لإزهاق روح المجنى عليه . وذلك على حد تعبير محكمة النقض « لأن الأفعال التى تقع من الجانى فى جرائم القتل العمد والضرب المفضى إلى الموت والقتل الخطأ تتحد فى مظهرها الخارجى ، وإنما الذى يميز جريمة من هذه الجرائم عن الأخرى هى النية التى عقدها مفارف الجريمة عند ارتكاب الفعل المكون لها . ففى كانت الجريمة المعروضة على المحكمة جريمة قتل عمد وجب على المحكمة أن تتحقق من توافر هذا العمد وأن تدلل عليه التذليل الكافى حتى لا يكون هناك محل للشك فى أن الموت هو نتيجة جريمة ضرب أفضى إلى الموت أو إصابة خطأ ، وحتى يتمر لمحكمه النقض مراقبة صحة تطبيق القانون^(٢) . » وواجب القاضى فى أن يتحقق من توافر هذا العمد والتدليل عليه هو ما جعلناه موضوع الجانب الثانى من هذا المقال .

(١) نقض ١٩٥٧/٣/٢٥ أحكام النقض س ٨ رقم ٧٩ ص ٢٧٨ .

(٢) نقض ١٩٣٨/١٢/١٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٤٥ ص ٩٥٥ .

الجانب الثاني

واجب القاضى

فى استظهار قصد القتل لدى الجانى

لا يلاقى القاضى فى استظهار الركن المادى للجريمة إلا مشقة تحقيق الواقعة بما لديه من وسائل الإثبات المختلفة ، ليقتنع منها بما يستريح إليه وجدانه ، ويرفض مالا يستريح إليه منها . أما فى استظهار ركن معنى كركن القصد المطلوب فى القتل العمد فإن عليه فضلاً عن مشقة إسناد الفعل المادى إلى المتهم عناء البحث عن حقيقة نواياه من هذا الفعل . والنية أمر داخلى يبطنه الجانى ويضمه فى نفسه مع خائنة الأعين وما تخفى الصدور . لذا كان استظهاره بأدلة ناسئة تدل عليه من الدقة بمكان كبير ، وكان القاضى عندما يحكم بإدانة متهم فى قتل عمد أو شروع فيه بحاجة إلى بذل غاية الجهد فى التثبت من حقيقة نواياه وإبرازها فى حكمه بما يؤدى إلى القول بتوافر القصد المطلوب فى غير ما إعانت للواقع ، ولا شلوذ فى التخريج .

خصوصاً إذا روى مدعى جسامة المسئولية فى هذا النوع من الجرائم وفداحة العقوبة المقررة لها ، ثم مدعى احتمال اختلاطها بجرائم أخرى أخف منها بكثير ولا يميزها عنها سوى نوع العمد المطلوب فيها — وقد لا يكون فيها ثمة عمد مطلوب — كالقتل الخطأ .

لذا نجد محكمتنا العليا توجب على القاضى أن يعنى فى حكمه فى القتل العمد والشروع فيه بالتحدث عن القصد الخاص المطلوب فيه استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التى تدل عليه وبيانها بياناً يوضحها ويرجعها إلى أصولها من أوراق الدعوى ، وألا يكفى بسرد أمور دون إسنادها إلى أصلها من هذه الأوراق ، إلا أن يكون ذلك بالإحالة إلى ما سبق بيانه عنها فى الحكم^(١) .

(١) نقض ١٩٥٠/١/١٧ أحكام النقض س ١ رقم ٨٤ ص ٢٥٩ وراجع نقض

١٩٥١/١٢/٢١ س ٣ رقم ١٣٤ ص ٣٥٢ .

فإذا أغفلت المحكمة بيان قصد القتل كان هذا عيباً جوهرياً موجباً لبطلان الحكم^(١). ولذا قضى مثلاً بأنه إذا كانت الواقعة تثبت أن ما وقع من المتهمين هو ضرب الخنجر عليه على رأسه بالعصا ، ومع أنها ذكرت ذلك في جملة مواضع لم تذكر مطلقاً أن هذا الاعتداء قد وقع بنية إحداث القتل فإنه يجب نقض الحكم^(٢). وما أكثر ما نقضت أحكاماً للقصور في بيان توافر نية القتل لدى المتهم على ما سنبيته فيما بعد .

والآن كيف يستظهر القاضي توافر هذه النية ؟ النية تمثل لدى الجاني حالة ذهنية لأنها في نهاية المطاف مجرد لإرادة وعلم : لإرادة نتيجة معينة ، وعلم بواقعة أو بوقائع معينة . والطريق الطبيعي لاستظهار هذه الحالة لدى المتهم هو استنتاج المجهول من المعلوم ، هو الاستناد إلى القرائن الفعلية أى « الصلات الضرورية التي ينشأ القانون بين وقائع معينة ، أو هي النتائج التي يتحتم على القاضي أن يستنتجها من وقائع معينة^(٣) » .

وأكثر القرائن شيوعاً في استظهار قصد القتل هي قرينة الوسيلة المستعملة ، وكيفية استعمالها ، وباقى ظروف الاعتداء ، وعلى وجه خاص باعث الجريمة وملاساتها المختلفة ، وذلك على التفصيل الآتى :

الوسيلة المستعملة :

وسائل القتل متعددة منها ما يكون قاتلاً بطبيعته ، ومنها ما قد لا يكون كذلك ، ولكنه يؤدي إليه استثناء في ظروف خاصة .

وقد كان بعض أئمة الشريعة وعلى وجه خاص الإمام أبى حنيفة يستدلون بوسيلة القتل على توافر العمد عند القاتل . ولذا فالقتل عندهم أقسام أربعة :

قتل عمد وشبه عمد وخطأ وبالتسبب . فالقتل العمد هو ما يكون بسلاح مفرق

(١) نقض ١٩٢٥/١١/٣ المحللة س ٦ عدد ٢٤٥ و ١٩٥١/١/١ أحكام النقض س ٢ ص ٤٣٦ و ١٩٥١/٣/١٩ ص ٧٨٥ و ١٩٥٠/٦١/١٢ من ٥ رقم ٨١ ص ٥٤٥ و ١٩٥٤/٢/١٦ رقم ١١٤ ص ٣٤٦ .

(٢) نقض ١٩٢٧/١٢/٧ المحللة س ٨ عدد ٥١٦ .

(٣) دوليدى دى فاير فقرة ١٢٦٧ ص ٧٣٠ .

للأجزاء أى للأعضاء كالسيف والسكين . والقتل شبه العمد لا يكون سلاح مفرق للأجزاء أو ما يجرى مجراه . أما الخطأ فى القتل فيكون بعدم الاحتياط فى الصيد أو فى غيره . أما القتل بالتسبب فيكون بالفعل كحفر بئر أو وضع حجر فى الطريق بما يترتب عليه من قتل إنسان ، ويكون الجانى مريداً هذه النتيجة فيعد معتدياً .

أما الآن فن السائد فى الفقه الجناى أنه يستوى أن يقع القتل بسلاح قاتل أم غير قاتل فى شأن القول بتوافر الفعل المادى فى القتل من جهة ، واستظهار نية القتل من جهة أخرى ، وإن كان للوسيلة المستعملة قيمة خاصة فى استظهار هذه النية فحسب . أو بعبارة أخرى أن للوسيلة المستعملة أثرها فى ثبوت النية لا فى وصف الواقعة ، أو فى مقدار العقوبة الواجبة لها .

ومن أمثلة الوسائل القاتلة بطبيعتها استعمال سلاح نارى أو آلة حادة أو راضة أو السم أو الحرق أو الخنق أو الصعق بالكهرباء أو الإلقاء من علو أو فى اليم . . . والوسائل غير القاتلة بطبيعتها نادرة وقلما يستعملها القاتل . ومن أمثلتها لكم المحجنى عليه على صدره أو ضربه بعصا رفيعة على رأسه . وهى لا تحول دون القول بتوافر الجريمة قبل الجانى متى قام الدليل المقنع على توافر قضية القتل لديه .

فالتفرقة بين الأسلحة بطبيعتها *armes par nature* والأسلحة بالاستعمال *armes par l'usage qui en est fait* ليس لها أثر ما فى هذا الشأن. فبيان أن تكون الوسيلة سلاحاً بطبيعته كالمسدس أو السكين ذات الحدين ، أم سلاحاً بالاستعمال كالأدوات التى تستعمل فى أغراض الحياة المتنوعة المشروعة ، ولكنها قد تصلح للقتل عند الزوم . فالعصا والمطواة وسكين المائدة والفأس كلها تصلح للقتل ، وبالتالي لاستظهار القصد الجنائى المطلوب . بل سنرى فيما بعد كيف أن استعمال حذاء خشبياً لم يمنع من استظهاره .

فلأن تكون الآلة القاتلة سلاحاً بطبيعته أم بالاستعمال ، ولأن تكون الوسيلة قاتلة بطبيعتها أولاً ، أمر لا تأثير له لا على توافر الركن المادى للجريمة ، ولا على إمكان استظهار توافر الركن المعنوى فيها بالتالى . بل إن كل الفارق بين

النوعين هو أن الوسيلة القاتلة بطبيعتها غالباً ما تكون الدليل الأول في إثبات قصد القتل ، حين أن الوسيلة غير القاتلة بطبيعتها قد تكون الدليل الأول في نفي هذا القصد^(١).

ولذا قضى بأنه :

— يكفى لبيان نية القتل القول بأنها مستفادة من استعمال المتهم في عدوانه على المجنى عليه آلة حادة وطعنه إياه في مواضع عدة من جسمه ، وإحداها وهي إصابة البطن تعتبر في مقتل وخطرة ، فهذا القول يؤدي إلى ما رتب عليه^(٢).

— كما يكفى قول المحكمة في حكمها إن نية القتل مستفادة من استعمال المتهم آلة حادة مدببة في الاعتداء على المجنى عليه وضربه في مقتل في مقابل القلب والرتة اليسرى ، وبشكل جعل الضربة تغور في جسم المجنى عليه إلى مسافة عشرة سنتيمترات حتى أصابت الرتة وشریان القلب^(٣).

— كما يكون استخلاصاً سائفاً وبياناً كافياً في إثبات توافر نية القتل لدى المتهمين قول الحكم إن المتهمين قصداً باعتدائهما على المجنى عليهما إزهاق روحهما من تعدد ضربهما بالآلة قاتلة ، وطعنهما بها بقوة في مقتل طعناً أحدث جرحاً خطيراً . وليس من شأن قول المجنى عليه إنه لا يعرف حقيقة قصد الجاني أن يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصده من كافة ظروف الدعوى^(٤).

— وأنه إذا كان الحكم قد تعرض لنية للقتل فقال إنها متوافرة عند الطاعن من استعمال آلة قاتلة بطبيعتها وهي « فرد » مما يطلق الرصاص ومن تصويبه هذا « الفرد » إلى الغلام المجنى عليه في مقتل منه (بطنه) وإصابته بهذا الإصابة التي مزقت أحشائه وترتب عليها وفاته في اليوم التالي — فإن هذا الذي قاله

(١) راجع نقض ١٩٥٠/١٠/٩ أحكام النقض س ٢ رقم ٥ ص ١٢ ، ١٦/١٠/١٩٥٠ نفس المجموعة رقم ٢٦ ص ٦٠ .

(٢) نقض ١٩٥٠/٦/١٢ أحكام النقض س ١ رقم ٢٤٥ ص ٧٥١ .

(٣) نقض ١٩٥٠/١١/٢٠ أحكام النقض س ٢ رقم ٨٠ ص ٢٠٥ . وراجع نقض ١٩٥١/٣/١٩ س ٢ ص ٧٧٣ و ١٩٥٣/١٢/٢٨ س ٦ رقم ٦ ص ١٩٢ و ١٩٥٤/١٢/٢٢ س ٥ رقم ١٦ ص ٣٥٤ .

(٤) نقض ١٩٥١/١١/٥ أحكام النقض س ٣ رقم ٥٤ ص ١٤٣ .

الحكم يكون سائماً في استخلاص نية القتل وصحيحاً في القانون^(١) .
وكما قلنا إن استعمال آلة قاتلة ليس بشرط . فقد تستظهر المحكمة قصد القتل رغم استعمال أداة غير قاتلة بطبيعتها إذا استعملت بطريقة تقطع وجوده ، كما إذا كرر الجاني الضربات بعصا على الرأس حتى تهشم^(٢) . أو ما دامت هذه الآلة قد تحدث القتل وما دام الطبيب قد أثبت حدوث الوفاة نتيجة لإصابة رضية يجوز أن تكون من الضرب بعصا^(٣) .

— ولذا قضى أيضاً بأن استخلاص المحكمة نية القتل من ظروف الدعوى وملاساتها ومن حداثة سن المني عليه ، ومرضه وهزاله ، ومن ضربه بشدة وعنف بجذء خشبي ضربات متوالية في مواضع قاتلة من جسمه الضئيل واستمرار التهمة في الضرب إلى أن حضرت الشاهدة وانتزعت المني عليه منها ، هو استخلاص سائق سليم يكفي في إثبات توافر نية القتل^(٤) .
— وأنه قد يستفاد قصد القتل لدى الجاني ولو لم يستعمل سلاحاً ما كما إذا ارتكب القتل بطريق الخنق أو الضغط باليد أو بالرجل على جسم المني عليه^(٥) .

وعلى العكس من ذلك قد يكون السلاح قاتلاً بطبيعته ، ولكنه لا يكفي في استظهار نية القتل عند الجاني . ولذا نجد محكمتنا العليا تقرر :-
— أنه إذا كان الحكم حين تحدث عن نية القتل قد قال إنها مستفادة من ملاحظة المهمل للمجنى عليه وتهديده إياه بإطلاق النار عليه إن لم يقف ، فلما لم يصغ إليه بالوقوف أطلق عليه المقتوف عامداً من البندقية التي كان يحملها والتي لا تستعمل لغير القتل فأصابه في مقتل لولا أن أسعف بالعلاج ، فإنه

(١) نقض ١٩٥٤/١٠/١٩ أحكام النقض من ٦ رقم ٣٤ ص ٩٩ .

(٢) نقض ١٩٤٢/١٠/٢٧ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٢٨٩ ص ٥٦٢ .

(٣) نقض ١٩٥٣/١/١ أحكام النقض من ٤ رقم ١٢٨ ص ٣٣٢ .

(٤) نقض ١٩٥٧/٥/٧ أحكام النقض من ٨ رقم ١٣٣ ص ٤٨٣ .

(٥) استئناف مصر في ١٩٠٤/٤/٢٨ المجموعة الرسمية ص ١ ص ٥٩ . وراجع أيضاً في استظهار القصد نقض ١٩٥٥/١١/١ أحكام النقض من ٦ رقم ١٤٠ ص ٤٢٥ و ١٩٥٥/١٠/٣ رقم ٣٤٩ ص ١١٩٥ و ١٩٥٧/٢/١٨ ص ٨ رقم ٤٥ ص ١٥٢ و ١٩٥٧/٤/١ رقم ٨٨ ص ٣٣١ ورقم ١١١ ص ٤١١ و ١٣٣ ص ٤٨٣ و ١٤١ ص ٥٣٠ و ١٦٤ ص ٥٩٥ و ٢٢٧ ص ٨٣٨ و ٢٥٨ ص ٩٣٩ و ٢٦٩ ص ٩٨٣ و ٢٧٩ ص ١٠١٦ .

يكون قاصر البيان ، لأن مجرد ملاحقة شخص لآخر وتهديده بإطلاق النار عليه إن لم يقف ، ثم إطلاق النار عليه من بندقية معمرة بالرش قد يحصل دون أن يكون قصد الجاني قد انصرف إلى قتل الجاني عليه وإزهاق روحه^(١).

— وإذا كان الحكم قد اكتفى بقوله إن نية القتل « ثابتة ثبوتاً قاطعاً من الإصابات المتعددة القاتلة التي لحقت الجاني عليه فقد بلغت في مجموعها خمساً وأحدثت تهشماً في الجمجمة وتهكاً في المخ ونشأت عنها الوفاة في الحال » فإنه يكون قاصراً ، لأن هذا الذي قاله لا يؤدي بذاته إلى ثبوت قصد القتل^(٢).

— وأنه إذا كان الحكم إذ تعرض لبيان نية القتل عند الطاعنين قال إنها متوافرة من حيازة السلاح الذي استعمل وهو بندقية ، ومن تكرار إطلاق النار على الجاني عليه دون أن يبين كيف استدل على أن الطاعن الأول كان يطلق النار على الجاني عليه تكراراً مع ما أثبتته في موضع سابق من أن العيارين الأول والثاني لم يصباه ، وأن ما أصابه من العيار الثالث هو رشة واحدة أصابته في عضده ثم سقطت ودون أن يبحث مدى اتساع دائرة الإصابة من بندقية تطلق الرش ، وكان ضاربها على بعد كبير ، وهل لا يصيب رشها إلا هدفاً كانت مصوبة إليه ، فإن الحكم إذ استخلص نية القتل مما أورده مما تقدم يكون قاصر البيان ويتعين لذلك نقضه^(٣).

— ومن أحدث الأحكام في هذا النطاق ما قضى به أخيراً من أنه إذا كان الحكم المطعون فيه قد ذهب في التدليل على نية القتل وإزهاق الروح إلى القول « إن نية القتل متوافرة من استعمال المتهم لسلاح قاتل بطبيعته وهو مطواة ومن انهياره بالطعنات المتعددة على الجاني عليه فإنه يكون مشوباً بالقصور ، إذ أن ما أثبتته الحكم لا يفيد سوى مجرد تعدد المتهم ارتكاب الفعل المادى وهو ضربات مطواة . ولا يكفي بذاته استعمال سلاح قاتل بطبيعته وتعدد الضربات لثبوت نية القتل ، ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجاني^(٤) .

(١) نقض ١٩٥٣/١٠/١٩ أحكام النقض س ٥ رقم ١٤ ص ٤٢ .

(٢) نقض ١٩٥٠/١١/٢٧ أحكام النقض س ١ رقم ١٠٣ ص ٢٧٦ . ورقم ٩٩ ص ٩٦٢ و ١٩٤٦/٢/٢٥ رقم ١٠١ ص ٩٦٣ و ١٠٦ - ١١٣ نفس المجموعة ص ٩٦٤ ، ٩٦٥ .

(٣) نقض ١٩٥٤/١٠/١٩ أحكام النقض س ٦ رقم ٣٣ ص ٩٦ .

(٤) نقض ١٩٥٨/١١/١٧ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٢٧ ص ٩٣٠ . وراجع في التصور

أيضاً نقض ١٩٥٥/٥/١٠ رقم ٦ ص ٢٨٨ و ٩٦٥ و ١٩٥٧/١١/٢٥ رقم ٨ ص ٢٥٤ و ٩٦٦ .

وينبغي أيضاً استظهار نية القتل بالنسبة للشريك — فضلاً عن توافر أركان الاشتراك الأخرى . وقد قضى بأنه لا يكفي في استظهارها لدى الشريك قول الحكم بأن المتهم الطاعن أمسك بالمجنى عليه بقصد تمكين المتهم الأول الذي كان قادماً خلفه من ضرب المجنى عليه ، فوَقعت جريمة القتل نتيجة محتملة لهذه المساعدة دون أن يبين الوقائع التي استخلص منها أن ما فعله من إمساك المجنى عليه على هذا النحو قد قصد به تمكين المتهم الأول من ارتكاب الجريمة ، ولم يكن من قبيل الاعتداء الشخصي منه عليه المقصود لذاته — متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر البيان متعيناً نقضه ^(١) .

* * *

هذه الأحكام قد تبدو غريبة في مجموعها ، متناقضة لأول وهلة . فقد ذهبت الطائفة الأولى منها إلى القول بأنه يكفي في استظهار نية القتل القول بأنها مستفادة من استعمال المتهم في اعتدائه على المجنى عليه آلة قاتلة سواء أكانت عبارة عن سلاح ناري أم آلة حادة أم راضة . وذهبت الطائفة الثانية إلى القول بأنه لا يكفي لبيان نية القتل القول بأنها مستفادة من استعمال المتهم في اعتدائه على المجنى عليه آلة قاتلة سواء أكانت عبارة عن سلاح ناري أم آلة حادة أم راضة فاعلة هذا التناقض ؟ . . .

إنه مع إيمان النظر فيها تزول شبهة التناقض ، وعلة الاستغراب . فالآلة المستعملة وحدها لا تصلح لاستظهار قصد القتل . ولكنها قد تصلح لذلك إذا أضيفت إلى باقي قرائن الدعوى وظروفها الأخرى ، وظهر من تحرير أسباب الحكم أن محكمة الموضوع عند تقديرها لتوافر القصد المطلوب من عدم توافره أدخلت في اعتبارها فعلاً هذه القرائن كلها مجتمعة معاً .

فاستعمال سلاح ناري مثلاً « حتى مع إلحاق إصابات متعددة بمواضع خطيرة من جسم المجنى عليه قد لا يفيد حتماً توافر قصد إزهاق الروح » على حد تعبير محكمة النقض ^(٢) . حين أنه في واقعة أخرى قد تستظهر المحكمة توافر هذا القصد ولو استعمل الجاني آلة لم تصنع أصلاً للاعتداء كفأس ، أو لو

(١) نقض ١٩٥٤/١/١٩ أحكام النقض من ٥ رقم ٨٩ من ٢٦٩ .

(٢) نقض ١٩٥٨/١/٢١ أحكام النقض من ٩ رقم ٢٠ من ٧٩ .

لم يستعمل سلاحاً ما كما في الخلق باليد .

فليس المطلوب من القاضى هو مجرد الإشارة إلى نوع السلاح المستعمل للتدليل على توافر القتل : بل ينبغي التدليل بمجموع الأدلة والقرائن القائمة في الدعوى وعلى شرط أن يكون التدليل مستساغاً متفقاً مع المنطق ، وإلا كان الحكم معيباً لفساد الاستدلال . ولنا عودة إلى ذلك في الجانب الأخير من هذا المقال .

كيفية استعمال وسيلة القتل :

بالإضافة إلى طبيعة الوسيلة المستعملة فإن من أهم القرائن التى تشير إلى توافر نية القتل من عدم توافرها كيفية استعمال هذه الوسيلة .

فمثلاً للمسافة التى قد يطلق منها العيار النارى أثرها في هذا الشأن . فإذا كانت المسافة أبعد من مدى السلاح فمن الجائز أن يقال إن قصد الجانى كان مجرد التهديد لا القتل ، هذا فضلاً عن صعوبة التصويب كلما بعدت المسافة بين الجانى والمجنى عليه^(١) . وهذه كلها أمور نسبية .

وأهم القرائن فى استظهار قصد القتل هى — على الإطلاق — القرينة المستفادة من مكان التصويب من جسم المجنى عليه . فمن الجلى أن التصويب إلى مقتل من جسمه كالرأس أو الرقبة أو الصدر أو البطن يشير إلى توافر هذا القصد ما لم يبين أن الجانى قد أخطأ التصويب . أما التصويب فى غير مقتل كالنراع أو الساق — متى ثبت أن الجانى تعمده — فهو أدعى لنى توافر هذه النية أو لإثارة الشك فيها بالأقل . وفى هذا المعنى نقرأ لحكمتنا العليا أنه :

— إذا دلت المحكمة على توافر نية القتل العمد لدى المتهم من استعماله آلة قاتلة (هى آلة نارية) وتصويبها نحو المجنى عليه إلى مقتل من جسمه ، ثم ذكرت فى الوقت نفسه أن — الجريمة لم تتم بسبب خارج عن إرادة المتهم هو انفراج ساق المجنى عليه صدفة عند إطلاق العيار عليه مما جعل المقلوب يصيب جليابه فقط دون جسمه — ولم تبين الموضع الذى اعتبرته مقتلاً ، فإنها تكون

(١) راجع نقضاً بتاريخ ١٩/١٠/١٩٥٤ أحكام النقض ص ٦ رقم ٣٣ ص ٩٦ سبقت

الإشارة إليه .

قد استنتجت نية القتل من واقعة غير مبيّنة ، إذ من الممكن أن يكون المتهم قد أطلق العيار نحو ساق المجنّي عليه . ومع عدم بيان المحكمة في هذه الحالة علة اعتبارها هذا الموضع من الجسم مقتلاً تكون محكمة النقض عاجزة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة الثابتة تطبيقاً سليماً ، وهذا يقتضى نقضه ^(١) .

— إذا كانت المحكمة في استدلالها على توافر نية القتل لدى المتهم لم تعتمد إلا على ما قالته من استعمال آلة قاتلة وتصويبها نحو المجنّي عليه في الرأس وهو مقتل ، وكان ما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبي هو أن العيار أصاب المجنّي عليه بالوجه الخلفي للكتف الأيسر ، وأن اتجاه المذخوف في جسم المصاب كان من أسفل إلى أعلى لأنه كان عند إصابته مثني الجزء الأعلى من جسمه إلى الأمام ، فهذا الذي جاء به الحكم ليس من شأنه أن يؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها المحكمة من أن تصويب العيار كان نحو المجنّي عليه إلى الرأس ، وهو مقتل ، الأمر الذي بنت عليه قولها بتوافر نية القتل ، إذ أنه متى كان المجنّي عليه ثانياً بالجزء الأعلى من جسمه — كما أثبتته الحكم نقلاً عن الكشف الطبي — فإن اتجاه الإصابة وهو على هذا الوضع من أسفل إلى أعلى لا يفيد أن تصويب العيار كان إلى الرأس . ولهذا يكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه ^(٢) .

— إذا كانت المحكمة حين تحدثت عن نية القتل لم تقل إلا أنها « ثابتة من استعمال المتهم مسلماً صالحاً للاستعمال وهو آلة قاتلة بطبيعتها ومحشو بمذخوف ناري ثم تصويب المسلس على هذه الصورة إلى المجنّي عليه وإطلاقه على عضده الأيسر وهو جزء واقع في منطقة خطيرة من جسم الإنسان يترتب عليه قتل المجنّي عليه » ، فذلك لا يكفي في إثبات هذه النية ، إذ أن استعمال آلة قاتلة لا يكفي وحده لأن يتخذ دليلاً على نية القتل إذ يجوز أن يكون القصد منه مجرد الإيلاء . وإطلاق المسلس على عضد المجنّي عليه لا ينهض دليلاً على وجود هذه النية لأن العضد ليس بمقتل ^(٣) .

(١) نقض ١٩٣٧/٦/٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٩٧ ص ٩٦٢ .

(٢) نقض ١٩٤٤/٣/٢٧ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ٩٨ ص ٩٦٢ .

(٣) نقض ١٩٤٦/٥/١٣ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٠٢ ص ٩٦٣ .

— إذا كانت المحكمة بعد أن ذكرت ما جاء بتقرير الكشف الطبي الأول من أن المجنى عليه أصيب من فردة محشوة بالبارود مع الحشار ، وأن إصاباته هي حروق نارية فوق الحاجب الأيسر ونمش بارودي منتشر بالرقبة ومقدم الصدر ، وما جاء بتقرير الطبيب الشرعي الذي أعاد الكشف عليه من آثار الإصابات ، ومن أنه ليس ثمة ما يمكن من الجزم بأن العيار الذي أصابه كان معمرًا بالبارود فقط ، ومن الجائز أنه كان به قطعة رصاص واحدة وأن العيار الموصوف يجوز أن يحدث وفاة المصاب — إذا كانت بعد ذكرها ذلك قد قالت إن الذي قرره الطبيب الشرعي يؤيده ما أثبتته العلم من أن البارود كاف بنفسه لإحداث الموت ، وعلى الأخص إذا أصاب العنق ثم انتهت إلى القول بأن نية القتل ثابتة على المتهم من استعمال ذلك السلاح وتصويبه إلى المجنى عليه وإطلاقه عليه وإصابته به في موضع من جسمه هو مقتل — فذلك لا يكفي للقول بثبوت توافر هذه النية في حق المتهم — ويكون حكمها قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه^(١) .

• • •

أشارت هذه الأحكام كلها إلى استعمال الجاني أسلحة قاتلة بطبيعتها ، سواء أكانت نارية أم بيضاء أم راضية . كما أشارت إلى إصابة المجنى عليه في مكان ما من جسمه ، وقد كان هذا المكان مما يوصف بأنه مقتل في بعض القضايا حين كان مما لا يمكن وصفه بأنه مقتل في بعضها الآخر . ومع ذلك اعتبرت جميعها قاصرة في استظهار قصد القتل لأنها خلت جميعها من الإشارة إلى أن التصويب كان في مقتل .

فإصابات المجنى عليه ، ولو كانت متعددة ، لا تكفي وحدها في استظهار قصد القتل . بل قد يقال — على العكس من ذلك — إن تعدد ضربات الجاني مع تصويبها نحو ذراع المجنى عليه أو قدمه في نفس الوقت الذي كان يمكن للجاني أن يصوب نحو البطن أو الصدر أو الرأس أولى أن يستثير الشك في توافر نية القتل لديه من أن يدعمها .

وفي نفس الوقت لا يكفي مجرد الإصابة في مقتل إذا لم يكن القتل مقصوداً

(١) نقض ١٩٤٩/٥/٩ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٠٥ ص ٩٦٣ .

بالذات . فقد يقال إن المقتل لم يكن هو الهدف ، وأن الإصابة فيه كانت من قبيل الخطأ في التصويب بسبب حركة من الحركات المبالغية . فالعبرة في النهاية هي بمكان التصويب لا بمكان الإصابة .

يؤكد هذا المعنى ما ذهبت إليه المحكمة العليا في طائفة أخرى من الأحكام من مثل القول بأنه « إذا تحدث الحكم عن نية القتل في قوله إنها متوفرة لأن أحد المتهمين الثلاثة هاجم المحنى عليه وطعنه في قلبه طعنة قوية نفلت خلال البطن الأيمن ومزقت الشريان التاجي الأيمن وهو يقصد من ذلك القضاء عليه وإزهاق روحه بعد أن أفصح المحنى عليه عن شخصيته كضابط بوليس وذلك حتى لا يقبض عليه ولا يتم عنه بعد ذلك . وهذه الطعنة القوية وتحديدها في أهم أعضاء الجسم وهو القلب مع ظروف الحادث والرغبة في السرقة ، والخوف من القبض عليه بعد إعلان شخصية الضابط ، جعلت المتهم يوطد العزم على القتل فطعنه وهو مدفوع بذلك القصد وتلك النية التي انتهوا في الحال وأودت تلك الطعنة بحياة المحنى عليه ، فإن ما أورده الحكم من ذلك تتوافر به نية القتل لدى المتهم ويستقيم به التدليل على قيامها »^(١).

ففي هذا الحكم كانت إصابة المحنى عليه في مقتل وهو القلب ، كما كان التصويب في مقتل وقد استدلت المحكمة بذلك على توافر نية القتل مع قرائن أخرى . على أنه لا يشترط مع ذلك أن تكون الإصابة دائماً في مقتل حتى يقال بتوافرها . فقد يكون التصويب في مقتل ولكن الإصابة في غير مقتل ، كمن يصوب عياراً إلى القلب فيصيب النزع الأيسر بسبب عدم إحكام الرماية ، أو بسبب حركة المحنى عليه . كما قد يحصل العكس بأن يصوب الجاني سلاحه إلى ذراع المحنى عليه لمجرد شل حركته مثلاً وبغير نية قتله فيصيبه في مقتل^(٢) . ومن ذلك أن يصوب شرطى عياراً نارياً إلى قدم لص لينعه من الفرار فحسب ، فيصيب العيار بطن اللص أو صدره بسبب انحناءه فجأة أو بسبب حركة

(١) نقض ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض س ٩ رقم ٢٣٥ ص ٩٦٥ .

(٢) راجع مثالا في نقض ١٩٥٥/٥/١٠ أحكام للنقض س ٦ رقم ٢٨٨ ص ٩٦٥

و ١٩٥٧/٤/١٥ س ٨ رقم ١١١ ص ٤١١ .

الفرار . أو تصويب العيار إلى يده ليسقط منها سلاحاً نارياً فيصيبه في صدره .
 ففي الحالين^(١) لا محل للقول بتوافر نية القتل مع أن الإصابة في مقتل .
 فالعبرة قبل كل شيء هي بمكان التصويب لا بمكان الإصابة ، وهذا
 هو بيت القصيد في استظهار قصد القتل : فاستظهاره سهل متى كان
 التصويب في مقتل حتى ولو كانت الإصابة في غير مقتل ، حين أنه يلقى
 إلى حد كبير إذا كان التصويب في غير مقتل ، ولو كانت الإصابة في مقتل .
 ولذا قضى بأنه يجب أن تثبت المحكمة أن مطلق العيار قد صوبه إلى الجني
 عليه في الموضع الذي يعد مقتلاً^(٢) . أما الإصابة نفسها فلا يشترط أن تكون
 في مقتل ما دام من الثابت أن الوفاة ترجع إلى الإصابات التي أحدثها الجاني
 متعمداً القتل^(٣) .

وبالنسبة للأسلحة البيضاء قد يستدل أحياناً على توافر نية القتل —
 فضلاً عما تقدم — بمدى عمق الإصابة من جسم الجني عليه . ولذا
 جرى العمل في روتين النيابة على أن تصف ضربة السكين النافذة إلى التجويف
 الصدري أو البطن بأنها جناية شروع في قتل إذا نجا الجني عليه من الموت
 لإسعافه بالعلاج مثلاً . حين تصف نفس الإصابة ولو كانت في نفس المكان
 بأنها مجرد جرح (م ٢٤٢ أو ٢٤١ ع بحسب الأحوال) إذا تبين من الكشف
 الطبي أنها غير نافله . وجلى أن نفاذ الإصابة من سكين أو مطواة أو عدم
 نفاذها أمر لا يكتفى وحده في استظهار توافر قصد القتل أو عدم توفره . بل
 إنه من أو هي القرائن في هذا الشأن ، إذ يتوقف عمق الإصابة على جملة
 اعتبارات مثل حركة الجني عليه ومقاومته ، ومدى حدة السلاح المستعمل وطول
 فصله مما قد لا يمت بصلة كبيرة إلى نية الجاني . ولكنه على أية حال قرينة من
 جملة القرائن الأخرى التي قد تحيط بظروف الحال إثباتاً أو نفيًا .

فتلا إن إعداد السلاح الأبيض للاعتداء به مع عناية الجاني بأن يكون

(١) نقض ١٩٤٤/٤/١٠ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٣٢ ص ٤٥٤ .

(٢) نقض ١٩٣٤/٣/١٢ مجموعة القواعد ج ٣ رقم ٢٢١ ص ٢٩٢ و ١٩٥٥/١/١١ .

أحكام النقض ص ٦ رقم ١٤٠ ص ٤٢٥ .

مشحوداً أدل على نية القتل من الاعتداء بسلاح أبيض يتصادف وجوده في جيبه أو بالقرب منه . ومكان التصويب أدل على هذه النية من عمق الإصابة . وتعدد الطعنات ولو لم تكن نافذة قد يكون أدل على النية من طعنة واحدة ولو كانت نافذة . والسلاح ذو الحدين أدل على نية القتل من السلاح ذو الحد الواحد . . وهكذا . وكل ذلك بالإضافة إلى باعث الاعتداء وملابساته المختلفة .

بأق ظروف الاعتداء :

قلنا إن نية القتل قد تثبت أو لا تثبت من الوسيلة المستعملة ، وكيفية استعمالها ، ومكان التصويب ، والمسافة بين الجاني والجنى عليه فضلاً عن ظروف الحال الأخرى .

وبأق الجريمة قد يكون - مع مكان التصويب - من أحسن القرائن في هذا الشأن . فالتأثر والانقسام والمرض بواعث تشير إلى نية القتل حين قد لا يشير إلى ذلك مجرد الخلاف العابر أو المشادة الوقعية إذا لم تعززها ظروف أخرى . ولذا نجد محكمتنا العليا تقرر أنه « إذا كان كل ما ذكرته المحكمة في صدد إثبات نية القتل قبل المتهمين هو أنهما كانا مدفوعين بعامل الانتقام لما وقع من الاعتداء على أحدهما فهذا القول المرسل بغير دليل يستند إليه لا يكفي ويكون الحكم قاصراً قصوراً يعيبه » (١) .

فالعبرة كلها بظروف الاعتداء ، لأنه في أحوال معينة قد يتوافر قصد القتل حتى ولو كان الخلاف عابراً أو المشادة وقتية كما شوهد في بعض القضايا في بيئات ريفية حيث يمكن أن يحصل فيها القتل لأسباب صغيرة عابرة، تحت تأثير الغضب والانفعال أو الأحقاد الدفينة في الصلور لأمر سابقة ، وهذه على أية حال مسألة نسبية . فالأمر الذي لا يصلح باعثاً للقتل في بيئة معينة قد يصلح له في بيئة أخرى . وما قد يصلح باعثاً للقتل بالنسبة لجنى عليه معين قد لا يصلح له بالنسبة لجنى عليه آخر ، ولو كانت الواقعة واحدة .

ولذا قضى بأنه بعد استخلاصاً سائفاً قول الحكم بتوافر نية القتل لدى

(١) نقض ١٩٥٠/٥/٢ قواعد محكمة النقض ج ٢ رقم ١٠٧ ص ٩٦٤ .

الجاني بالنسبة لأحد المجني عليهما وانفائها بالنسبة للآخر ، رغم وقوع الاعتداء عليهما من نفس المتهم وبنفس الآله وفي وقت واحد، وذلك بالنظر إلى عدم وجود ضغينة تدعو إلى الشروع في قتل الأخير ، وإن سبب الاعتداء عليه هو وقوفه في طريق الجاني لينتقم من الاعتداء على المجني عليه الأول فطعته الجاني طعنة واحدة وخفيفة قصد بها أن يجيفه ويزيحه عن طريقه^(١) .

ثم هناك ملاسبات الاعتداء السابقة والمعاصرة وربما اللاحقة لوقوعه . فقد تتكشف عن قرائن لها قيمتها في هذا الشأن حتى بصرف النظر عن الوسيلة المستعملة ، أو عن الباعث إليه ، بحسب ظروف الدعوى وما أسفر عنه التحقيق .

ومن ذلك نوع العلاقة بين الجاني وبين المجني عليه ، وتصرفات الجاني على وجه عام في الفترة السابقة مباشرة على ارتكاب جريمته ، فضلاً عن أخلاق الجاني ونفسيته ، وسوابقه إن كان له ثمة سوابق في هذا النوع من الجرائم . والسوابق وحدها لا تصلح قرينة على الثبوت ، ولكن لا مانع من اعتبارها قرائن تكميلية يعزز بها القاضي ما بين يديه من أدلة أخرى .

ومن ذلك أيضاً تهديد المجني عليه قبل القتل أو استدراجه أو مطاردته أو إعداد وسائل القتل ، أو الاتفاق السابق عليه بين جناة متعددين ، فكلها أمور يصح أن تستمد منها قرينة أو أكثر على نية القتل .

ولا تناقض بين قيام نية القتل عند المتهم وبين قول الحكم إنه ارتكب فعلته تحت تأثير الغضب إثر مشادة وقتية^(٢) ، ذلك أن الغضب ينفي سبق الإصرار دون نية القتل . والإصرار السابق أمر مستقل عن قصد القتل ، فقد يتوافر أحدهما دون الآخر^(٣) . ولذا يعد الإصرار السابق ظرفاً مشدداً في القتل العمد وفي الكثير من جرائم الاعتداء على الأشخاص كجريمة الجرح والضرب في جميع صورها (م ٢٣٦ ، ٢٤٠ - ٢٤٢) . ومثله الرصد . ولذا فلا يصلح أيهما - سبق الإصرار ولا الرصد - كقرينة على توافر نية القتل إذ قد يتوفر

(١) نقض ١٩٥١/٥/٢٨ أحكام النقض من ٢ رقم ٤٢٧ ص ١١٦٦ .

(٢) نقض ١٩٣٧/٢/٨ مجموعة القواعد القانونية ج ٤ رقم ٦٥ ص ٥٥ .

(٣) نقض ١٩٥١/٥/١٤ أحكام النقض من ٢ رقم ٣٦٨ ص ١٠٩٢ .

أيهما لجرد الجرح أو الضرب دون القتل .

وكون المتهم بالقتل العمد في حالة دفاع شرعى لا ينفي عنه توافر نية القتل ولو توافرت لحالة الدفاع الشرعى جميع أركانها القانونية ، ولكن هنا يصبح القتل مباحاً ، مع التقرير بتوافر نية القتل . ولذا قضت محكمتنا العليا بأنه « إذا قال الحكم حين عرض لنية القتل إنها ثابتة قبل المتهم من استعماله في اقتراف جريمته آله من شأنها إحداث الموت (بندقية) وقد أطلقها من مسافة قريبة (ثلاثة أمتار) على مقتل من الهجنى عليه هو رأسه ، مدفوعاً إلى ذلك بحقه عليه لاعتقاده أنه كان يسرق وهو سبب يكفى في عرف بعض النفوس المستهزة المتهوره لإزهاق الروح ، ثم قال الحكم رداً على دفع المتهم بقيام حالة الدفاع الشرعى « بأن الثابت من مجموع أقوال الخفيرين والمتهم نفسه أن الهجنى عليه حين ضبط كان أعزل ولم يحاول الهرب بنفسه ولا بالمسروقات ولم يكن هناك ما يدعو المتهم للاعتقاد بوجود أى خطر حال على النفس والمال يجعله في حالة دفاع شرعى » . فإن هذا الذى قاله الحكم رداً على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى ليس فيه تعرض لنية القتل بما ينفي توافرها وتعارض لما أثبتته الحكم في شأنها بما يؤدى إلى قيامها لدى المتهم (١) » .

• • •

ففي هذا الحكم استظهرت المحكمة توافر نية القتل استظهاراً كافياً من الآلة المستعملة وهي سلاح نارى ومن المسافة القريبة بين الجانى والهجنى عليه ، ثم من التصويب في مقتل والإصابة فيه ، وأخيراً من توافر باعث القتل ، وفي نفس الوقت نفت عن المتهم قيام حالة الدفاع الشرعى من انتفاء الخطر على نفسه أو على ماله ، وانتفاء ما يدعوه للاعتقاد بوجوده . ولم يكن هناك تعارض بين التقريرين : توافر نية القتل وانتفاء الدفاع الشرعى ، على غير ما ذهب إليه الطاعن . وعلى ملاحظته — على أساس من الصواب — المحكمة العليا . وهذا لا ينفي في نفس الوقت أنه من الجائز في صور أخرى أن تتوافر نية القتل وأن تتوافر في نفس الوقت حالة الدفاع الشرعى .

(١) نقض ١٩٥٨/١١/١٨ أحكام النقض من ٩ رقم ٢٣٤ من ٩٦١ .

الجانب الثالث

في رقابة النقص على استظهار القصد

والرد على الدفع بانتفائه

من البيانات الجوهرية بغير نزاع في أحكام الإدانة في القتل العمد أو الشروع فيه بيان قصد لإزهاق الروح ، فيترتب على إغفاله بطلان الحكم . كما يبطل الحكم إذا أغفل الرد على الدفع بعدم توافره ، لأنه يترتب على الأخذ به — إذا كان في محله — تغيير وصف الواقعة من جنابة قتل عمد إلى جنابة ضرب أو جرح أفضى إلى الموت . أو من جنابة شروع في قتل عمد إلى جنابة ضرب أو جرح أفضى إلى عاهة مستديمة إذا تخلفت عن الإصابة عاهة مستديمة . أو ربما إلى جنحة جرح أو ضرب فحسب .

وإذا نجح الجاني في نفي توافر القصد بشرطيه العام والخاص معاً انقلبت الواقعة إلى جنحة قتل أو إصابة خطأ بحسب الأحوال . وإذا نجح في نفي الخطأ كلية إلى جانب نفي العمد فقد امتنع إمكان مساءلته ، لأنه حيث لا عمد ولا خطأ فلا مسئولية جنائية .

فعدم بيان توافر القصد المطلوب في القتل العمد بياناً كافياً صحيحاً يعد من أسباب قبول الطعن بالنقص في الحكم بما يقتضى إلغاؤه وإعادة الفصل في الدعوى مجدداً بمعرفة دائرة أخرى . واستظهار توافر القصد من عدم توافره مسألة موضوعية تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، ولكن المحكمة العليا تبأشر — حتى في تقدير المسائل الموضوعية — رقابة متعددة المظاهر يمكن تلخيص ضوابطها فيما يلي :—

أولاً : أن تقدير هذه المسائل — ومن بينها قصد القتل — ينبغي أن يكون بأدلة مستمدة من الأوراق فعلاً . فإذا أسند الحكم إليها دليلاً معيناً على توافره ، وتبين من الاطلاع على الأوراق أنه غير موجود فيها كان الحكم معيباً للخطأ في

الإسناد. يستوى في ذلك أن يكون الإسناد إلى مثل اعتراف المتهم، أو شهادة شاهد، أو تقرير خبير . أو غير ذلك من الأدلة التي قد تكون المحكمة استمدت منها خطأ قريئة أو أكثر من القرائن الدالة - في تقديرها - على توافر نية القتل لدى الجاني .

- ولذا قضى مثلاً بأنه متى كان الثابت في الحكم الذي أدان المتهم في جناية شروع في قتل عمد أنه استدل على توافر نية القتل لدى المتهم بقوله « إن نية القتل مستفادة من استعماله مطواة كبيرة طول نصلها ٨ سم ، وهي مشحونة ومديبة الطرف وطعنه بها الخنجي عليه في الجنب والبطن وهي مواضع قتالة وإحداثائه بها إصابات خطيرة » ، وكان الكشف الطبي المتوقع على الخنجي عليه كما هو ثابت في الحكم يدل على غير ذلك فإن الحكم يكون قد أخطأ في الاستدلال بما يعينه ويوجب نقضه^(١).

ثانياً : أن يذكر الحكم مؤدى الدليل الذي استخلص منه توافر نية القتل ولو إجمالاً ، ولكن بطريقة يبين منها مدى تأييده لتوافرها . إذ يشترط في سرد الدليل على وجه عام ألا يقع فيه غموض ولا إبهام ، وإلا كان الحكم مشوباً بالقصور أو بالاضطراب بحسب الأحوال .

ومن صور الاضطراب اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فيما يراد بالتدليل عليه من توافر العمد المطلوب ، أو غيره من عناصر الموضوع .

- ولذا قضى في حكم حديث أنه إذا أثبت الحكم في موضع منه حال بيانه للواقعة « أنه وقع احتكاك بين بعض الأهالي وجنود البوليس وأن المتهم وهو أحد أفراد القوة المربطة أطلق عمداً على الخنجي عليه أثناء مروره في الطريق عياراً نارياً قاصداً قتله معتقداً أنه أحد المتشاجرين مع جنود البوليس » ثم نقل عن نائب العمد ، وهو ممن أخذ بشهادتهم أنه رأى المتهم « وهو في حالة ارتباك وقد اختل هتداه وأخبر رئيسه بأن بعض الأهال تجمعوا وأنه أطلق عياراً نارياً

(١) نقض ١٩/٣/١٩٥١ قواعد محكمة النقض ج ١ رقم ٢٦٥ ص ٥٢٥ .

من بندقته فأصاب أحد الأهالي كما أكد الحكم في موضع آخر أنه لم يكن بمحل الحادث وقت حصوله من جنود البوليس غير المهتم .

ثم عاد في حديثه عن نية القتل فقال « إن هذه النية قبل المهتم واضحة من السلاح المستعمل في الحادث ومن محاولته لإطلاق النار قبل ذلك على الخفير وتصميمه على صرف الأهالي المجتمعين في الشارع بالسلاح الذي كان يحمله ومنعهم من المرور بما يعتبر دليلاً كافياً على أن القصد الجنائي لدى المهتم كان منصرفاً للقتل » . إذا أثبت الحكم ما تقدم فلان ذلك يبين منه أن واقعة الدعوى لم تستقر في ذهن المحكمة ولم تك واضحة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في فهم حقيقة الموقف ، ومدى مسئولية المهتم ولا يطمان منه إلى أن المحكمة قد أنزلت حكم القانون على الواقعة على وجهه الصحيح مما يتعين معه نقض الحكم ^(١) .

ثالثاً : ويعيب سرد الأدلة أيضاً أن يقع فيه تناقض بين بعضها والبعض الآخر ، ولا يصبح الحكم كما لو كان خالياً منها . فلا يصح أن تسرد المحكمة أدلة متناقضة يشير بعضها إلى توافر قصد القتل حين يشير بعضها الآخر إلى عدم توافره ، دون ترجيح جانب منها على الجانب الآخر لأسباب سائفة ، أو دون تفسير مقبول لهذا التناقض .

وقد يؤدي التناقض إلى الإبهام . وتخاذل الحكم من صور التناقض الذي يعيب التسبب إلا أنه تناقض ضمني أو مستتر ، حين أن التناقض عبارة عن تعارض واضح بين .

— ولذا قضى بأنه إذا كانت المحكمة قد أثبتت في موضع من حكمها « أن التهمة المسندة إلى المهتم (وهي شروع في قتل) ، ثابتة قبله ثبوتاً كافياً من شهادة المحنى عليه (وهو مشبه هارب من المراقبة مطلوب القبض عليه) الدالة على أن المهتم أطلق عليه العيار الناري قاصداً قتله بسبب الضغائن المستحكمة بين أسرة العمدة وأبيه . ثم قالت عند تقرير العقوبة « إنها ترى استعمال الرأفة معه لعدم وجود سوابق له ، ولأنه فيما اقترفه كان مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض

(١) نقض ١٩٥٨/١٠/٢٠ أحكام النقض من ٩ رقم ١٩٥ من ٨٠١ .

على المحنى عليه المارب ، فهذا منها لا يسمح لمحكمة النقض أن تتعرف حقيقة الواقعة ، هل كان المتهم يقصد الانتقام من المحنى عليه بسبب الضغائن التي أشارت إليها ، أو أنه كان يؤدي واجبه عندما أطلق العيار مدفوعاً بعامل الرغبة في القبض عليه — وهذا التضارب يعيب الحكم^(١) .

— كما قضى بأنه إذا كان الحكم وهو يتحدث عن الواقعة الجنائية قد قال إن المتهم ضرب المحنى عليه بالبلطة على رأسه أرداه قتيلاً مما يفيد أن الضربة كانت شديدة وقاتلة بذاتها . ثم قال عند تكييفه الواقعة التي أثبتتها على المتهم إنه قتل عمداً المحنى عليه بأن ضربه على رأسه بآلة حادة ثقيلة (بلطة) قاصداً قتله فأحدث به الجروح والإصابات الموضحة بالكشف الطبي والتي سببت الوفاة . مما يفيد تعدد الضربات على المحنى عليه وأنها حصلت بالجزء الحاد من البلطة ، ثم نقل عن الكشف الطبي الذي اعتمد عليه ما يفيد أنه لم يقع على المحنى عليه سوى ضربة واحدة وأنها حصلت بالجزء الراض من البلطة وأنها لم تكن السبب المباشر للوفاة التي حصلت من الاختناق بالتيء الذي حصل للمحنى عليه على إثر إصابته . وإن ذكر الحكم لكل هذا الذي يجعله متخاذلاً في أسبابه ، متناقضاً بعضه مع بعض بحيث لا يمكن أن يعرف منه إن كانت محكمة الموضوع قد كونت عقيدتها في توافر ركن قصد القتل على أساس ضرب المحنى عليه ضربة واحدة أو أكثر ، أو أنه ضربه بنصل البلطة الحاد أم برأسها الراض ، أو أن الضربة شديدة وقاتلة في ذاتها أم لا ، وكل ذلك يعيب الحكم ويرجى بطلانه^(٢) .

رابعاً : أن تكون الأدلة التي ساقها الحكم على توافر نية إزهاق الروح لدى الجاني تصلح لأن تكون أسباباً سافنة للقول به . أو بعبارة أخرى أن يكون الدليل مؤدياً لما رتبته المحكمة عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ، ولا تنافر مع حكم المنطق ، وإلا كان الحكم معيباً لفساد الاستدلال .

(١) نقض ١٩٤٤/٣/٢٧ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٣٢١ ص ٤٤٠ .

(٢) نقض ١٩٣٨/١١/٢١ مجموعة القواعد ج ٤ رقم ٢٧٦ ص ٣٤٠ .

— ولذا قضى . بأنه إذا كان الحكم فى بيانه واقعة الدعوى قد أثبت أن الحادث وقع فى وضوح النهار وأن المسافة بين المتهم وبين من أصابها العيار الذى أطلقه لم تكن بعيدة ، وأن إصابته كانت فى الساعد ، وأن العيارات التى أطلقها وهو بمكان الحادث كانت متعددة ، وأن تلك العيارات كلها ما عدا ذلك الذى سبب الإصابة كانت فى الهواء ، وأن هذا المتهم كان بجانيه زميل له يحمل سلاحاً لم يستعمله ، وأن غريمه الذى حمّله على ارتكاب فعلته بضربه لإياه وتعتنه معه لم تصله أية إصابة ، وأن ساعد المجنى عليه كان مرفوعاً إلى أعلى وقت أن صادفه المظلوف ، ومع ما أثبتته من كل ذلك قد انتهى إلى القول بقيام نية قتل المجنى عليها لدى المتهم على أساس أنه كان فى استطاعته لو لم يكن متورطاً فى القتل أن يطلق البندقية إلى أعلى للتخويف ، فهذا فساد منطق لا يصلح أساساً للحقيقة القانونية التى أقامها الحكم عليه لأنه يؤدي إلى نقيضها^(١) .

— وبأنه متى كان الحكم قد اعتمد ضمن ما اعتمد عليه فى ثبوت نية القتل لدى الطاعن على موضع الإصابة الرضية من جسم المجنى عليه باعتبارها ناشئة عن العيار النارى الذى أطلقه عليه ، وكان الحكم لم يبين كيف حصل الكدم الرضى الذى أثبت وجوده بصدر المجنى عليه من العيار النارى الذى أطلقه الطاعن مع كون طبيعة العيار النارى أن يحدث إصابة نارية لا رضية ، وأن الجرح الرضى يحدث عادة من آلة راضية — متى كان ذلك فإن الحكم يكون قاصر الاستدلال مما يعيبه ويستوجب نقضه^(٢) .

خامساً : وغنى عن البيان أن تقدير توافر نية إزهاق الروح ينبغي أن يكون بأدلة جاءت وليدة إجراءات صحيحة . فبطلان الإجراء يطل الدليل المستمد من هذا الإجراء مباشرة ، وإلا كان الحكم معيباً أيضاً لفساد الاستدلال ومن ذلك أن يستدل الحكم على توافر النية المطلوبة باعتراف مشوب بإكراه ، أو بدليل أسفر عنه قبض أو تفتيش باطلين أو محرر مسروق . ويضيق

(١) نقض ١٩٤٥/١١/١٥ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٥ ص ٤ .

(٢) نقض ١٩٥٣/١٠/٢٠ أحكام النقض س ٥ رقم ١٥ ص ٤٤ . وراجع الأحكام التى

سبق لإيرادها فى إغائب الثانى من المقال فإنها تنضم جملة أمثلة القصور فى تسبب توافر نية القتل ، ولعدم القصور فيه .

موضوع المقال الحالى بطبيعة الحال عن الكلام فى الضمانات المختلفة التى أحاط القانون الإجرائى بها قواعد تعقب الأدلة فى مختلف مراحل الدعوى ، وما قد يترتب على مخالفتها من بطلان مطلق أو نسبي .

• • •

ولإنما ينبغى أن يراعى أن الأدلة فى المواد الجنائية متماسكة مترابطة يشد بعضها بعضاً ويكمل بعضها البعض الآخر فتتكون عقيدة القاضى منها مجتمعة ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنتهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

ولذا فإن محكمة النقض إذا أبطلت دليلاً من الأدلة التى استظهرت منها محكمة الموضوع توافر نية القتل لدى القاتل أو لدى الشارع فيه ، أو أبطلت تسبب الحكم ولو بالنسبة إلى دليل واحد منها فحسب نقضت الحكم كله واعتبرته معيباً يقتضى إعادة النظر فى كفاية باقىها لدعم الإدانة . ويستوى فى ذلك أن يكون إبطال الدليل لما شابه من إجراءات معيبة ، أم لأنه وهمى لا أصل له فى الأوراق ، أم حتى لقصور فى البيان الواجب فيه . ولا يغير من ذلك شيئاً أن يكون فى الدعوى دليل آخر صحيح أو أكثر استند إليه الحكم المطعون فيه فى استظهار هذه النية .

• • •

كما ينبغى أن يكون للطاعن — فى جميع الأحوال — مصلحة من نقض الحكم وإلا فلا يقبل طعنه ولو لمثل القصور فى استظهار نية القتل ، مهما كان هذا القصور جلياً واضحاً . ذلك أن مقتضى نظرية العقوبة المبررة (م ٤٣٣ إجراءات و ٤٠ من ق.ق. رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩) أن الخطأ فى وصف الواقعة لا يكون له تأثير فى سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة بسبب هذا الخطأ لم تستطع أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذى لا يصح القول به إلا إذا كانت قد أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ .

فثلاً استظهرت المحكمة توافر نية القتل لدى الجاني فى جنابة شروع فى

قتل عمد خال من الظروف المشددة فقصت على المتهم بالسجن خمس سنوات فقط ، فإن مثل هذه العقوبة يمكن الحكم بها عليه ، حتى ولو كان ينازع في صحة وصف الواقعة ويرى اعتبارها مثلاً مجرد ضرب أفضى إلى عاهة مستديمة لعدم توافر نية القتل لديه (راجع المادة ١/٢٤٠ ع بالمقارنة مع المادتين ٤٦ ، ٢٣٤/ع١) . ومن ثم لا يقبل منه الطعن في مثل هذا الحكم بالخطأ في تطبيق قانون العقوبات لعدم توافر المصلحة من الطعن . كما لا يقبل منه — لنفس السبب — لو وقع في هذا الحكم قصور في استظهار قصد القتل أو فساد في الاستدلال عليه ، أو على وجه عام لو لحق الحكم سبب يبطله .

فشرط توافر المصلحة من الطعن شرط عام يحكم هذا النطاق كما يحكم غيره كلما وقع من المحكمة خطأ في تطبيق قانون العقوبات ، أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه . ومن أهم التطبيقات التي عرضت على محكمتنا العليا في شأن الخطأ في استظهار قصد القتل ما يلي :

— إذا أدانت المحكمة المتهم على أساس أنه شريك في جناية القتل ، ولم ترد في حكمها الأدلة المثبتة لتوافر نية القتل لديه ، فإن حكمها يكون معيباً . ولكن إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه داخلة في نطاق العقوبة المقررة بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات لجناية الضرب المفضى إلى الموت التي يتعين في هذه الحالة حمل الحكم عليها لعدم لزوم تعمد القتل فيها ، فإن هذا الحكم لا يجوز نقضه لانقضاء مصلحة المتهم من وراء ذلك^(١) .

— متى كان المتهم قد أدين في جرمين الشروع في القتل والسرقة بالإكراه ، وكانت العقوبة المحكوم بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة لجناية السرقة بالإكراه فلا يجديده تمسكه بأن الحكم قد اعتبر إطلاقاً الأعمرة النارية بقصد القتل ، لا بقصد تعطيل مقاومة المجنى عليه وتسهيل الحرب بالسروق ، كما يدل عليه محل الإصابة والمسافة بين الضارب والمضروب^(٢) .

— لا جدوى للطاعن مما ينهيه على الحكم من قصور في التدليل على

(١) نقض ١٩٤٠/١٠/٢١ مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ١٢٨ ص ٢٤٩ .

(٢) نقض ١٩٤٩/١/٢٤ مجموعة القواعد القانونية ج ٧ رقم ٧٩٨ ص ٧٥٨ .

توافر نية القتل لديه إذا كانت العقوبة المحكوم بها تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الضرب العمد المنطبقة على المادة ١/٢٤٢ ع^(١).

— لا جلوى للمتهم من القول بأن أحد الجاني عليهما لم يكن مقصوداً بإطلاق العيار ، وأن إصابته حدثت خطأ ، ما دامت محكمة الموضوع قد أثبتت عليه ارتكاب جنائية الشروع في قتل الجاني عليه الآخر ، ولم توقع عليه إلا عقوبة واحدة وهي المقررة لجريمة الشروع في القتل تطبيقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٢ ع^(٢).

— متى كانت العقوبة المقضى بها تدخل في الحدود المقررة لجريمة الضرب المقضى إلى الموت المنصوص عليها في المادة ٢٣٦ ع فلا جلوى للمتهم بالقتل العمد مما يثيره من قصور الحكم في بيان نية القتل^(٣).

— لا جلوى للمتهم في جرمي الشروع في قتل الجاني عليها وولدها في شأن الوصف القانوني لفعل الاعتداء الذي وقع منه على الطفل الجاني عليه الثاني ما دامت المحكمة قد أنزلت به عقوبة واحدة عن جنايتي الشروع في القتل العمد المسندين إليه ، وهي العقوبة المقررة للجريمة الأولى ، وذلك تطبيقاً للمادة ٣٢ ع^(٤).

• • •

وعلى هذا النحو يسير قضاؤها في اضطراد استناداً إلى شرط توافر المصلحة في الطعن . ولا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون بسبب عدم استظهار ركن القصد في القتل العمد ما دامت العقوبة المحكوم بها كان يمكن الحكم بمثلها حتى مع عدم توافر القصد المطلوب ، أو مع تطبيق غير النص الذي كان ينبغي أن يطبق على الواقعة . أو بعبارة أخرى إن الخطأ في الوصف القانوني لا تأثير له على سلامة الحكم إلا إذا كانت المحكمة لم

(١) نقض ١٩٥٥/٣/١٩ أحكام للنقض من ٦ رقم ٢١٥ من ٦٦١ .

(٢) نقض ١٩٥٥/١٠/٢٤ أحكام للنقض من ٦ رقم ٣٦٨ من ١٢٥٥ .

(٣) نقض ١٩٥٦/١١/٢٧ أحكام للنقض من ٧ رقم ٣٣٦ من ١٢١٢ .

(٤) نقض ١٩٥٧/٥/٢٧ أحكام للنقض من ٨ رقم ١٥٢ من ٥٥٠ .

تستطع — بسبب هذا الوصف — أن تنزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت ، الأمر الذى لا يتحقق إلا إذا كانت أوقعت أدنى عقوبة يسمح بها القانون على أساس الوصف الخاطئ^(١) . ويقصر موضوع البحث الحالى عن التعرض لموضوع شرط المصلحة فى النقض الجنائى بمزيد من التفصيل^(٢) .

بيان الإشارات

أحكام النقض = مجموعة الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية والى يصدرها دورياً المكتب الفنى بمحكمة النقض .

قواعد محكمة النقض = مجموعة القواعد القانونية التى قررتها الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى لجنة وعشرين عاماً (١٩٣١ - ١٩٥٥) . والى أصدرها المكتب الفنى بها فى جزئين .

مجموعة القواعد = مجموعة القواعد القانونية الجنائية للأستاذ محمد أحمد عمر فى سبعة أجزاء .

(١) راجع مثلاً نقض ١٩٤٢/١٢/١/٤ مجموعة القواعد ج ٦ رقم ٤١ ص ٦١ و ٣/٨/

١٩٤٨ ج ٧ رقم ٥٦٠ ص ٥٢٠ .

(٢) راجع بحثاً متسلسلاً لنا فى هذا الموضوع فى مجلة المحاماة ابتداء من عدد أكتوبر سنة ١٩٥٩

L'INTENTION DELICTUELLE

EN MATIERE DE MEURTRE

Par

M. RAOUF EBEID

Professeur à la faculté de droit, université Ain-Chams

Cet article soulève trois importantes questions relatives à l'intention délictuelle en matière de meurtre.

1. En premier lieu, il discute sa nature. Tout en étant d'accord que l'agent doit avoir la volonté de donner la mort à sa victime, certains auteurs de droit pénal, en Egypte et à l'étranger, tendent à considérer cette volonté comme faisant élément du dol général, tandis que l'opinion dominante la considère comme constituant une sorte de dol spécial. L'article conclut en faveur de cette opinion dominante et déclare sa nécessité pour pouvoir bien distinguer le meurtre des autres crimes apparentés, et surtout des coups et blessures ayant occasionné la mort sans intention de la donner. Et pour distinguer la tentative de meurtre de simples coups et blessures.

2. En deuxième lieu, l'article aborde la question de l'appréciation de l'existence chez l'agent du dol exigé en discutant la force probante des différentes présomptions que peuvent présenter les circonstances de fait. Notamment le moyen utilisé, la manière de son utilisation, l'objectif visé dans le corps de la victime, le motif déterminant chez l'agent, et les autres circonstances du crime.

3. En troisième lieu, on aborde la question de la constatation judiciaire de l'intention délictuelle en matière de meurtre. On dessine les limites du contrôle exercé par la Cour de cassation sur la Cour d'assises en son appréciation de cet élément moral de l'infraction. Cette appréciation est une question de fond et non de droit, mais elle se soumet pourtant au contrôle de la Cour Suprême dans les limites établies par celle-ci pour contrôler en général l'appréciation des ces questions. Ainsi l'article dessine les lignes essentielles de ce contrôle, en offrant des nombreux exemples de la jurisprudence égyptienne, ancienne et récente.

ينشر هذا الباب ملخصاً للبحوث والدراسات
الهامة سواء ما يجرى أو ينشر منها في الجمهورية
العربية المتحدة أو في الخارج

مشكلة التعريف الاجتماعي للجريمة

للأستاذ السيد يس السيد

الباحث المساعد بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والإنشائية

مقدمة :

يلعب بعض المؤلفين الثقافات إلى أن علم
الإجرام لم يصبح بعد علماً بالمعنى اللغوي
النفيس ؛ فهو لا يبدو أن يكون دراسة للسلوك
الإجرامي تجاهد لكي تصبح علماً كاملاً .
(سلزلانه ٩ - ١٩ ، تافت ١١ - ١٣) .
ولقد واجه علم الإجرام دائماً - وهو يسيل
محاولاته لكي يصبح علماً - مشكلة تعريف
السلوك الذي يجب أن يتدرج داخل نطاقه .
ولذلك أشار كثير من الباحثين إلى الأهمية
القوى لتعريف الجريمة باعتبارها الوحدة التي
يقوم على أساسها علم الإجرام . (تابان ١٢ -
٣٩ ، هورفيتز ٦ - ٣٦٩) . وهذا الاهتمام
بتعريف الجريمة ليس غريباً ، فكل علم من
العلوم التي تعنى بالحقائق التجريبية تهتم على مر
تطورها بمسألة اختيار الأشياء والحقائق التي
تهدف إلى دراستها والتي تنتمي إلى ميدان بحثها
الخاص .

ومشكلة تعريف السلوك الذي يدرسه علم
الإجرام يعب عنها عادة بالتشكيك في الدلالة
العلمية للتعريفات القانونية للسلوك الإجرامي على
وجه العموم ، أو للتعريفات القانونية لبعض
الأنماط المحددة للسلوك الإجرامي . (كرسي
٤ - ٥٤٦) . وهذا الاتجاه يكشف عن
الاعتقاد الذي يسود بين علماء الاجتماع والذي

يشتمل في أن القانون الجنائي لم يحرم كل أنماط
السلوك المضادة للمجتمع ، كما أنه ليس كل
عرق للقواعد التي ينص عليها القانون الجنائي
يعتبر في حقيقة مضاد للمجتمع (انظر مثلا :
هورفيتز ٦ - ٢٢) .

ومن هنا وجه فريق من علماء الاجتماع النقد
إلى التعريف القانوني . فقررُوا أنه لا يصلح
لأغراض البحث العلمي طالما أن القواعد التي
ينص عليها - ولو أنها قد تحدد بدقة - ليست
فضيلة متجانسة فيما بينها إلا على أساس المعنى
اللغوي القانوني . (كرسي ٤ - ٥٤٧) . وعلى
ذلك استبعدت الدراسات التي أجراها علماء
الإجرام القدامى باعتبار أن ليس لها دلالة
حقيقية ولا يمكن الاستفادة منها من الناحية
الوصفية أو العلمية . وقد ذهب الباحثون الذين
يمارضون التعريف القانوني التقليدي للجريمة إلى
أن طبيعة القانون التنبؤية التيسيرية هي بمثابة
حاجز يوقى نمو نظام على للفروض يتميز
بسموية صلبة . (تابان ١٢ - ٤٠) .

هكذا نشأت مشكلة التعريف الاجتماعي
لجريمة . فبعد ما وجه النقد إلى التعريف
القانوني ، كان لا بد من اصطلاح تعريف
اجتماعي للجريمة يكون أساساً للبحوث
التجريبية في علم الإجرام .

وبينما - في هذه المقدمة - أن نشير إلى
نقطة هامة ، هي أن بعض الباحثين يفرق

المبحث الأول :

مناقشات نظرية حول التعريف الاجتماعي

للجريمة

وجه علماء الاجتماع النقد إلى التعريف القانوني لقصوره عن الوفاء بمطالبات البحوث التجريبية في علم الإجرام . غير أنهم اختلفوا في تحديد للقاعدة التي على أساسها ستدرس الجريمة على وجه العموم . وقد استعرض تابان (١٢) - (٤٣) ثلاثة اتجاهات معاصرة تناولت الموضوع استعراضاً نقدياً ستعتمد عليه أساساً في بياننا لهذه الاتجاهات .

الاتجاه الأول : دراسة كل أنماط السلوك المضادة للمجتمع :

يلهب بعض علماء الإجرام المعاصرين إلى أن مجرد مخالفة قواعد القانون الجنائي ليست إلا معياراً مصطنعاً للإجرام . ويشيرون إلى ذلك أن الفئات التي وضعها القانون لا تنق بمطالب العلماء لأنها ذات طبيعة مبنية على الصدفة ؛ إلى جانب أنها لا تنتج حقيقة من طبيعة الموضوع محل البحث . وصدق هذا القول يجب أن يعتمد بالطبع على تحديد ماهية الموضوع محل البحث . وهكذا يقرر هؤلاء الباحثون أن علم الإجرام باعتباره جزءاً من الدراسة العامة للسلوك الإنساني يجب أن يهتم اهتماماً واسعاً بكل أنماط السلوك المضادة للمجتمع . وهذا السلوك المضاد للمجتمع معناه أن نمطاً من أنماط السلوك يضر بمصلحة اجتماعية .

ولكن ما هي هذه المصالح الاجتماعية ؟ وأما التي سترجح كتابها لكي تستحق اهتمام عالم الاجتماع ولكي يصبح الاعتداء عليها جريمة ؟ وما الأفعال التي ستعتبر خرقاً لها أو اعتداء عليها ؟ خصوصاً إذا كانت هذه المصالح متعارضة فيما بينها كما هو الأمر بالفعل في أي مجتمع متد غير متكامل ؟

يبن مشكلة تعريف « الجريمة » وبين مشكلة تعريف « المجرم » . ولكن يبدو لنا أن تعريف الجريمة وتعريف المجرم وجهان لمشكلة واحدة . ففريق من المؤلفين يعتبر الشخص مجرمًا إذا ما ارتكب جريمة . والفريق الآخر يعتبر للشخص مجرمًا إذا ما مارس سلوكاً مضاداً للمجتمع ، والفريق الثالث لا يعتبر كل الذين ارتكبوا جرائم مجرمين بل جزءاً صغيراً منهم فقط . (كريس ٤ - ٤٧ هـ هامش ٩) .

فالفرق الأول يأخذ بالتعريف القانوني للجريمة ، والفريق الثاني يرفض التعريف القانوني ، أما الفريق الثالث ولو أنه لا يرفض التعريف القانوني إلا أنه يقيم داخل دائرة الأفعال المجرمة نمطاً على أساسه يعتبر الفعل جريمة أولاً بالمعنى الاجتماعي . وصل ذلك فستعتبر أن تعريف الجريمة وتعريف المجرم وجهان لمشكلة واحدة .

والواقع أن مشكلة التعريف الاجتماعي للجريمة من المشكلات المنهجية الهامة الملقة ، ولإننا إذ نتعرض لها بالبحث فإنما لإحساننا على أهميتها وتأثيرها على تصميم البحوث التجريبية في علم الإجرام . وقد أشار إلى أهميتها البروفيسور ثورستن سكين في تقريره المقدم المؤتمر الدولي الثاني لعلم الإجرام الذي عقد ببريس ١٩٥٠ ، فقد أوصى بضرورة التوصل إلى تعريف للسلوك الإجرامي أكثر شمولاً من التعريف القانوني له . (سكين ٨ - ١٣٠) .

خطة الدراسة :

ستقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث وخاتمة :

المبحث الأول : مناقشات نظرية حول

التعريف الاجتماعي للجريمة .

المبحث الثاني : التعريف الاجتماعي للجريمة

في التطبيق .

المبحث الثالث : معارضة فكرة التعريف

الاجتماعي للجريمة .

خاتمة : نفرض فيها وأبنا في المشكلة .

White - Collar Crime

وقد بدأ هذا الحركة إدوين سذرلاند في خطاب شهير له سنة ١٩٣٩ أنقذ أمام الجمعية الاجتماعية الأمريكية . وهذا الاتجاه الذي ساندته كليتا وهارتوتنجر هدف إلى توسيع مفهوم الجريمة لتتدرج تحت كل المخالفات التي تعاقب عليها الدولة والتي تعتبرها ضارة اجتماعياً . وبمثل ذلك لا يفرق بين الأفعال الجنائية والأفعال المدنية .

وقد عارض هذا الاتجاه بعض علماء الإجرام ورجال القانون . فيقرر ثابان أن المرد يفضل إذا ما حاول أن يجد تعريفاً واحداً متفقاً عليه لجريمة الخاصة ، وحتى بالنسبة لنفس الباحث فإن تعريفاته تختلف من حين لآخر ويضرب مثلا على ذلك سذرلاند . ويذهب إلى أن هذه التعريفات جميعاً فشلت في التمييز بين المجرم وغير المجرم لأنها اعتمدت على ألفاظ مطلقة غير محددة ؛ ولذلك فصل مصطلح « جرائم الخاصة » لا يخلو في أغراض البحث التجريبي أو الوصف الموضوعي .

المبحث الثاني :

التعريف الاجتماعي للجريمة في التطبيق

١ - عرض عام لبعض التطبيقات :

كان أحد أوجه النقد الهامة التي وجهت إلى التعريف القانوني أنه تتدرج تحتها أفعال غير متجانسة . فبرغم أن السرقة والتزوير والاختصاص كلها جرائم ، إلا أنه من الواضح أن هذه الجرائم ليست متجانسة ، إذا نظر إلى الظروف المسببة لها ، إلى جانب أن التعاريف القانونية المحددة لهذه الجرائم لا تتحدد الفئات المتجانسة لهذه الجرائم بالنظر إلى سماتها العلنية والعلنية .

الواقع أن استعمال مصطلح السلوك الضار اجتماعياً ولو أنه مستحب في أغراض تقنين القواعد أو الوصف الجرد ؛ إلا أنه لا يضع تعريفاً للضرر ، وهو لا يقيم قواعد ولا يميز بين الحالات ، وإنما هو يدعو الباحث صراحة إلى أن يستعمل أحكامه القيمية الذاتية .

ويرى ثابان أنه إذا لم تتحدد فكرة السلوك الضار اجتماعياً على ضوء معيار محدد أو قاعدة موضوعية - كما هو الحال في النظام القانوني - فإن هذه الفكرة لن يكون لها جلوى في أغراض البحث التجريبي .

الاتجاه الثاني : دراسة قواعد السلوك بصفة عامة

هناك فئة من علماء الإجرام تنهج نهجاً مختلفاً فيذهبون إلى أنه يجب دراسة « قواعد السلوك » Conduct Norms بدلا من دراسة الجريمة أو السلوك المضاد للمجتمع . ففي رأيهم أن هناك حاجة ملحة تدعو للبحث في القواعد العامة للسلوك وغرق هذه القواعد . ويرون أنه من الأفضل أن تصنف القضايا المختلفة لهذه القواعد وتحدد العلاقات فيما بينها ، وكذلك يجب تفهم أوجه الشبه أو أوجه الاختلاف فيما ، وذلك بالنظر إلى القواعد ذاتها ومصادرها وطرق فرضها والنتائج التي ترتب عليها .

ويتطرق بعض أخصائ هذا الاتجاه مثل ثورستن سلاين ، فيقترحون أن يضع نطاق علم الإجرام ليشمل قواعد السلوك القانونية المتضمنة في القانون المدني .

الاتجاه الثالث : اصطلاح مفاهيم خاصة للجريمة

هناك حركة أخرى تزايد انتشارها تهذب إلى إعادة صياغة تعريف الجريمة ، وقد تركزت حول مصطلح « جريمة الخاصة »

(١) انظر عرضاً تفصيلاً لكتاب سذرلاند White-Collar Crimes ، لانتة آدل عيان بالمجلة الجنائية القيمية ، العدد الثالث من المجلد الأول ، نوفمبر سنة ١٩٥٨ - ص ١١٥ .

هذه هي الاتجاهات العامة لبعض المحاولات التطبيقية التي أجريت لدراسة الجريمة على أساس تعريف يختطف في قليل أو كثير من التعريف القانوني التقليدي . غير أننا نلاحظ أن هذه الاتجاهات رغم تشعب مناهجها واختلاف مشاربها تكاد تتفق في أمر واحد . ذلك أنها - بصفة عامة - لم تضع معياراً مجرداً يمكن على أساسه دراسة الجريمة بوجه عام من وجهة النظر الاجتماعية . فقد اقتصرت كل محاولة على تناول جريمة من الجرائم على حدة واجتهدت في دراستها على مدى معيار قد لا يصدق في باقي الجرائم . غير أن هناك من علماء الاجتماع من حاول وضع معايير عامة مجردة تصطب في دراسة جميع الجرائم وتعرض لمحاولاتهم فيما يلي .

٢- عرض نقلي لبعض التعاريف الاجتماعية العامة :

نعرض في إيجاز ثلاث محاولات :
الأولى : قام بها سدلاند ، فقد وضع تعريفاً للجريمة أقام على أساسه دراسته المشهورة عن جرائم الخاصة .
الثانية : تعريف اجتماعي للمجرم وضعه بيرجس .

الثالثة : نمط إجماعي اجتماعي للمجرم حدد سماته مارشال كلينارد .

أولاً : تعريف سدلاند
يرى سدلاند أن أهمية تعريف الجريمة تنبع في أنه سيساعد ما إذا كان نمط معين من أنماط السلوك يمكن أن يتدرج في نطاق نظرية السلوك الإجرائي أولاً . (سدلاند ١٥ - ٣٠)
وقد انتهى سدلاند إلى تعريف الجريمة بأنها : « السلوك الذي تحرمه الدولة لضرره بها ، والذي قد تتدخل لمنه بمقاب مرتكبه » . (٢٦ - ٣١) . ويرى أن هناك معيارين يحرم رجال القانون على تظرفها في عناصر تعريف الجريمة وهما : الوصف القانوني لفعل ما بأنه ضار

(كرسى ٤ - ٥٤٨ ، تافت ١١ - ١٤) .

ويقدم اقتراح بعض علماء الاجتماع وضع إجراءات لدراسة « الوحدات الاجتماعية » بدلاً من « الوحدات القانونية » داخل نطاق الميدان المتسع للجريمة ، وكذلك داخل تعاريف بعض الأنماط المحددة للجرائم . فـ « ميز » و « ريمير » Riemer بين ستة أنماط اجتماعية للجرائم داخل جريمة الاختلاس Embodement بالمعنى القانوني كما هي معروفة في القانون الجنائي السويدي . وكذلك ميز لوتير Lotier بين جرائم الاختلاس التي يرتكبها مجرمون منفردون ، وتلك التي ترتكبها مجموعات من المجرمين . (انظر : كرسى ٤ - ٤٤٨) .

وقد أتبع علماء الاجتماع نهجاً آخر في تقسيم الجريمة إلى وحدات متجانسة ، يتمثل في دراسة والأنظمة السلوكية و Behavior Systems (انظر : هورفيتز ٦ ، ص ٣٧٤ - ٣٧٦) وتعرف هذه الأنظمة السلوكية الإجرائية بطريقة تجعلها متجانسة داخل نطاق التعريف القانوني للجريمة ، بحيث لا تتبدل من التعريف التقليدي المفهوم . « فالسقة المحترفة Professional theft على سبيل المثال تعتبر نظاماً سلوكياً داخل نطاق السقة بالمعنى القانوني الواسع .

ويقرر كرسى أن هذا النهج أثبت أن له قيمة في دراسة تعاملات المخدرات وفي جرائم الخاصة . (كرسى ٤ - ٥٤٨) . غير أنه يعقب بأنه لا يمكن أن تدوس الجريمة على وجه العموم على أساس هذا النهج إذ أن أي نظام سلوكي في الجريمة يفترض وجود وحدة متكاملة تتضمن : تقاليد ، وشعور بالالتزام ، وقوانين السلوك ، وسريان روح الجماعة بين الشركاء . وكل هذه السمات لا تتوافر بالطبع في كل الأنماط الإجرامية . وإلى جانب ذلك فهذا النهج قد يصلح لتفسير النظام كوحدة ، ولكنه لا يفسر العمليات أو الآليات المتضمنة عند ما ينضم شخص إلى النظام .

الخاصة ، والتي إلى علم اعتبارهم مجرمين ، لأن التعريف لا ينطبق عليهم بشقيه . فهم من ناحية لا يعتبرونه أنفسهم مجرمين ومن ناحية أخرى لا يعتبرهم المجتمع كذلك . وقد عقب هارتويج على بيرجس ويقعد هذا التعريف ، واستنكر أن يدافع عالم اجتماعي عن تعريف غير شكل الجريمة . فالجرم في نظره لا يمكن أن يميز عن غيره إلا على أساس المعنى الذي للقانون . ويرى أن على علماء الاجتماع أن يطرحوا حين البحث في الجريمة اصطلاحات مثل « الأفعال الاجتماعية » أو « الأفعال المخالفة للأخلاق » وطهيم أن يقتنوا بالتعريف القانوني للجريمة . (هارتويج ٣٢ - ٣٣) .

والواقع أن أحد مزاي التعريف الذي قدمه بيرجس أنه يثير فكرة « نظرة الشخص لنفسه » The Self Concept وهي فكرة هامة استحدثت في نطاق علم الإجرام وقامت على أساسها عدة بحوث تجريبية . (انظر مثلا : موريس ٧) . ولكن هذا التعريف يقصر عن أن يكون تعريفاً اجتماعياً يمكن أن تقوم عليه البحوث التجريبية الإجرامية . فهو وإن كان يضمته فكرة نظرة للشخص لنفسه ومع تسليمنا بأهمية هذه الفكرة في صياغة تعريف اجتماعي للجريمة ، إلا أن الشق الثاني من التعريف والذي مقتضاه أن المجرم يجب أن يعتبره المجتمع كذلك ينقصه التحديد . فإطلاق كلمة المجتمع هنا مع ما تتميز به من عمومية يتناقض والفة الواجبة في التعريفات العلمية .

ثالثاً : تعريف كليبارد

قام مارشال كليبارد بدراسة عن التحضر والجريمة (كليبارد ٢ ، ٢٣٨ - ٢٤٦) ، وقد توصل إلى أن التباين الذي يسود المجتمع الحضري ووجود ثقافة إجرامية Criminal Culture كان من شأنه أن ينتج نمط إجرائي اجتماعي Criminal Social Type له سمات محددة هي :
١ - دعاية المجرم بالوسائل والقنن الإجرامية .

اجتماعياً ، والنمط القانوني الذي يقضى بتوقيع عقوبة على ارتكاب الفعل .

وقد طبق سزولاند هذا التعريف في بحثه « جرائم الخاصة » الذي بحث فيه الجرائم التي ارتكبها ٨٥ أتعاداً من الاتحادات التي تقسم عدداً كبيراً من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية . ويرى سزولاند أن المعيار الأول الذي يطالبه رجال القانون في تعريف الجريمة وهو الوصف القانوني لفعل ما بأنه ضار اجتماعياً متوافر بالنسبة لجرائم الخاصة التي ارتكبها الشركات التي خالفت القانون . ويمكن استقراء ذلك من نصوص القوانين التي تشمل تعريفات وتصيغات مثل « جريمة » ، « جنحة » ، « بغير وجه حق » ، « مخالفة للقانون » . أما عن المعيار الثاني وهو العقوبة فهو متوفر أيضاً .

ويتعد ثابان هذا التعريف ، ويقرر أن مصطلحات مثل « بغير وجه حق » ، « مخالفة للقانون » ، و « الضرر بالمجتمع » ، إلى آخر هذه التصيغات لا يمكن أن تميز بين المجرم وبغير المجرم اللهم إلا إذا صيغت بدقة لتشير إلى أفعال خاصة محددة . (ثابان ١٢ - ٤٤) .

والواقع أن تعريف سزولاند لا يصلح في رأينا أساساً سلباً لبحوث التجريبية الإجرامية فلا يمكن أن يوصف الفعل بأنه ضار اجتماعياً ، فهذه عبارة مطاطة وليست لها دلالة محددة . ولكن لعل خير ما في تعريف سزولاند أنه لم يشأ أن يعتمد على التعريف القانوني فهو يشترط أن يكون الفعل من الأفعال الضارة التي نص عليها القانون .

ثانياً : تعريف بيرجس

لم يقدم بيرجس - على خلاف سزولاند - تعريفاً للجريمة ، بل قدم تعريفاً اجتماعياً للمجرم مقتضاه : « أنه الشخص الذي يعتبر نفسه مجرماً ويعتبره المجتمع كذلك » . (بيرجس ١ - ٣٤) .

وقد طبق بيرجس ذلك التعريف على مجرمي

٢ - استعمال مصطلحات إجرامية .

Criminal argot

٣ - أن يكون له تاريخ حياة حافل بالإجرام .

وفي دراسة أخرى عن المجرم الرقيق (٣) ،
٢٤٦ - ٢٥٦) عدل كليارد من سمات النمط
الإجرامي الإجتماعي ووضعا في صيغتها النهائية
كالتالي :

١ - الممارسة المبكرة للسلوك الإجرامي .

٢ - الدراية الكبيرة بالفنون الإجرامية .

٣ - امتنان الجريمة باعتبارها الوسيلة
الوحيدة للعيش .

٤ - نظرة الشخص لنفسه Self Concept

باعتباره مجرمًا .

وقد خلص كليارد من دراسته الأولى إلى أن
مجرمي المدن يتميزون بهذا النمط الإجرامي
الاجتماعي (٢ - ٢٤٣ وما بعدها) . أما عن
دراسته الثانية فلم نتيجة خرج بها هي أنه بعد
دراسة البيانات الإحصائية وتواريخ حياة
المجرمين الرقيقين وجد أنهم لا يتطابقون مع هذا
النمط الإجرامي الإجتماعي ، فهم لا يتميزون
أنفسهم مجرمين ، ولا يسمون أنفسهم أفعالاً
إجرامية .

ولعل أهم ما يقرره كليارد أن السمات التي
وضعاها النمط الإجرامي الاجتماعي يجب توافرها
في الشخص لكي يعتبر مجرمًا من وجهة النظر
الاجتماعية فإن لم تتوفر فلا يمكن اعتباره مجرمًا
إلا على أساس المعنى الفني القانوني . (٢ -
٢٤٤) .

وفي رأينا أن النمط الإجرامي الاجتماعي الذي
وضعه كليارد قد يبدو قاصراً عن أن يكون
تعريفًا اجتماعياً شاملاً للمجرم يسمح بالقيام
ببحوث تجريبية على أساس منهجي سليم ، غير
أن ذلك لا ينفي أن هذا التعريف يرفع قصوره
قد يصلح للاستهداء به في وضع تعريف أم وأشل .

المبحث الثالث :

معارضة فكرة التعريف الاجتماعي للجريمة

لم تلق فكرة التعريف الاجتماعي للجريمة
قبولا لدى كل علماء الاجتماع ، فقد عارضها
بعضهم مثل هارتوج ؛ غير أنه يبدو أن تابان
هو المعارض الأصيل للفكرة كما يبدو من رأيه
الذي بسطه في مقالته الشهيرة « من هو المجرم »
(تابان ١٢ - ٤٧) ، وسنعرض لرأيه بمنتهى
الإيجاز ، ولو أننا كنا نود أن نعرض له تفصيلا
لأهميته في إبراز رأي الجانب المعارض ولكن
المقام لا يسمح بالتفصيل .

يرى تابان في الجريمة بالمعنى القانوني مجالا
له دلالة للدراسة الاجتماعية . ويقرر أن الرأي
المعارض يبدو أنه يقيم اعتراضه على أساس
حجتين هما :

١ - أن المجرمين المحكوم عليهم طبقاً لأحكام
القانون الجنائي لا يمثلون كل المجرمين .

٢ - أن مخالفة القانون الجنائي (وبالتالي
المجرم نفسه) ليست لها دلالة بالنسبة لعالم
الاجتماع لأنها مبنية على أساس مجموعة من الفئات
القانونية غير الاجتماعية التي لا تغنى في فهم
السلوك البشري والضبط الاجتماعي .

ويذهب تابان إلى أنه يمكن الرد على هاتين
الحجتين اللتين يذهبهما عالم الإجرام - في العادة -
للتشكيك في صحة الإطار المرجعي التقليدي
القانوني .

أولاً : المجرمون المحكوم عليهم كميته ضئيلة
القوانين :

يمكن القول أن المجرمين المحكوم عليهم يمثلون
كعدد التقريبي الممكن الحصول عليه لغزاة الذين
خرقوا القانون في الواقع ، وقد اختيروا بدقة عن
طريق الإجراءات القانونية المنقبة ، وليس
هناك مجال من مجالات الضبط الاجتماعي يحاول
التثبت من خرق القواعد يمثل هذه الشدة والتدقيق .

علم الإجرام أكثر من أن يكفل الاتساق لبحوثه. ونحن ننظر المشكلة من زاوية أخرى على أساس تحديدنا للوظيفة التعريف الإجتماعي للجريمة . هذه الوظيفة في نظرنا هي بناء قاعدة منهجية سليمة تبنى على أساسها البحوث التجريبية الإجرامية . فلم الإجرام باعتباره علماً أو دراسة سلوكية يحاييه صموية كبرى ، وذلك التباين الكبير لأنماط السلوك التي تواضع المشرعون على تجريدها والعقاب عليها باعتبارها جرائم . (تافت ١١ - ١٤) . فإلى جانب الجرائم التقليدية مثل القتل والضرب والتزوير والسرقة ، اقتضى التفكير الاجتماعي تجريم أنماط معينة من السلوك كانت مباحة من قبل . فنجد في التشريع المصري مثلاً جرائم جديدة منها : جرائم الامتناع عن البيع ، الزراعة بعد الميعاد ، إدارة راديو بدون ترخيص لإعمال مستندات الحكومية ، عدم الإعلان عن الأسمار . . . إلخ . فهل يعنى بعد ذلك - في نطاق البحوث الإجرامية التجريبية - الاعتماد المطلق على التعريف القانوني ؟ وهل يمكن أن نعتبر جميع الذين ارتكبوا جريمة من الجرائم التي نص عليها القانون مجرمين يسلطون لأغراض البحث التجريبي ، فنجمع عنهم البيانات المختلفة وندرس شخصياتهم دراسة متكاملة لتتعرف على ديناميات السلوك الإجرامي ؟

إن مصطلح الجريمة مصطلح فضفاض ويصعب إخضاعه للتحليل والتحديد . واستعماله على سبيل التجريد يثير الخلط ولا يتيح لعلم الإجرام فرص التقدم العلمي . وهذا التجريد كان الخلط المبهج الذي وقعت فيه كثير من البحوث التجريبية في علم الإجرام .

فن البحوث التجريبية الكلاسيكية التي وقعت في هذا الخلط بحث « سيرل برت » Cyril Burt المشهور « السقمير المانع » The Young Delinquent . فقد درس فيه جناح الأحداث كنفهم عام بما يطوى عليه من أنماط سلوكية متعددة متغايرة. ورغم ما أسهم

هذا إلى جانب أن المجرمين المحكوم عليهم يقعون عينات كبيرة متغايرة من جميع الأنماط ويمكن دراسة أصولهم وديناميات نموهم والآثار المترتبة على علاجهم ، والاستفادة من ذلك كله في أغراض الوصف والفهم والفضبط .

ثانياً : صلاحية معايير خرق القانون الجنائي : لا شك أن القانون الجنائي ينشئ قواعد أساسية للسلوك ، وهذه القواعد أكثر تعيناً وتحديداً وتقصيلاً من أي قواعد في أي فئة أخرى من فئات الضبط الاجتماعي . ورغم أن هناك هوات تشريعية وقضائية تقلل من القيمة الاجتماعية للقواعد القانونية ، ورغم أن هذه الهوات سمة هامة من سمات القانون ، إلا أنها لا تقلل من صلاحية القانون كجبال للبحث الاجتماعي . والقانون يصبح بمرور الوقت وسيلة للضغط المنفردة الهامة لضمان المطابقة للمحد الأدنى من قواعد السلوك التي تعتبر ضرورية لكفالة مصلحة الجماعة في حين تهاوى باقي أنظمة القواعد وآليات الضبط .

ويذكر تابان في النهاية أن القواعد ونحوها وآليات التعامل مع المخالفين تكون مجالات رئيسية من مجالات علم الاجتماع القانوني وهي أساسية أيضاً للإطار النظري لعلم الإجرام الاجتماعي.

خاتمة :

استعرضنا في الصفحات السابقة وجهات النظر المختلفة التي تعرضت لمشكلة التعريف الاجتماعي للجريمة . ويمكن القول بصفة عامة أن وجهات النظر التي تشجع للتعريف الاجتماعي للجريمة تدور حول محوريناه قصور التعريف القانوني عن أن ينجح في البحوث الاجتماعية . وقد نادى البعض بوجوب صيغة تعريف اجتماعي للجريمة أوسع نطاقاً وأكثر شمولاً للأفعال الاجتماعية . (سالين ٨ - ١٣٠) .

غير أننا في الواقع لا ننظر للمشكلة من هذه الزاوية . ونرى أن هذا الاتجاه سيثير الخلط في

به يورت ببسته هفا ، فإنه كان من الطبيعي ألا يستطع التعرف على ديناميات السلوك الإجرامى عند الجنانين لأن ذلك يقتضى عزل كل نمط سلوكى على حدة ومحاولة دراسته وتفسيره .

ونفس الخطأ وقع فيه - من بعد - بحث بعد من أحدث البحوث فى جناح الأحداث ، وهو بحث إيلانور وشلدون جلويك : محاولة لتفسير جناح الأحداث *Unraveling Juvenile Delinquency*

فقد درس الباحثان أيضاً جناح الأحداث كنههم عام يندرج تحته أنماط سلوكية متعددة متباينة ، ولم يكن ينتظر والأمر كذلك الوصول إلى تفسيرات محددة للجناح .

ولننقد أنه من الأسلم أن يتوفر الباحثون على دراسة نمط سلوكى معين يتميز بذاته عن الأنماط السلوكية الأخرى . ونفق مع ما يقرره تافت من أن البحوث التى تنمى بأنماط محددة من الجرائم ، وبعمليات وعمليات إجتماعية متجانسة قد تسهم بقسط كبير فى تقديم علم الإجرام . (تافت ١١ - ١٣ ، ١٤) . فلذا ما تمتدت مثل هذه البحوث فربما استطعنا - فى يوم ما - عن طريق تحليل وتفسير البيانات المتركة عن هذه الأنماط السلوكية المتصدة ، أن نصل إلى نظرية عامة تقسر السلوك الإجرامى .

ولعله بنا من العرض السابق أننا نميل إلى تضيق مجال البحث فى علم الإجرام . فنحن لا نذهب مع المغالين الذين يريرون أن يسطروا نطاق الجريمة لتشمل كل الأنماط المضادة للمجتمع ولو لم يجرها القانون ؛ كما أننا لا نقر المتطرفين الذين يمسكون بأعذاب التعريف القانونى ويعتبرون كل من ارتكب جريمة بالمعنى القانونى مجرماً . بل إننا نذهب مذهبا وسطا يمكن أن يميل فى النقاط الآتية :

١ - إننا لا نستطيع دراسة نمط من أنماط السلوك باختياره سلوكاً إجرامياً ما لم يجرمه المشرع مهما كان ضرره بالمجتمع .
فقد أشرنا من قبل إلى أنه من الصعوبة بمكان

- إن لم يكن من المستحيل - وضع معيار للضرر الاجتماعى . فى المجتمعات الحديثة المتقدمة تتعدد المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتتضارب فيما بينها وتتصارع ومن الصعب تحديد الأنماط التى تضر بمصلحة معينة من هذه المصالح ، لأن الأمر لن يخرج فى هذه الحالة عن أن يكون حكماً تقييماً ذاتياً للباحث .

٢ - نستطيع أن نحدد نطاق البحوث الإجرامية فى داخل دائرة السلوك الإجرامى كما حدده المشرع . وليس معنى هذا أن نعلم تسليماً كاملاً بالمعيار القانونى لتحديد السلوك الإجرامى بل إننا نستطيع أن نطلق يدنا فى انتخاب الأنماط التى يصح اعتبارها أفعالا إجرامية من وجهة النظر الاجتماعية على أساس تعريف اجتماعى نفسه ، ونستبعد الأنماط التى ولو أنها إجرامية بالمعنى القانونى إلا أنها لا تندرج تحت التعريف الاجتماعى .

٣ - الوظيفة الأساسية للتعريف الاجتماعى للجريمة هى بناء قاعدة منهجية سليمة تبنى على أساسها البحوث التجريبية الإجرامية . فالباحث فى علم الإجرام يجب عليه أن يبحث أنماطاً متجانسة من السلوك إذا كان يهدف إلى أن يشرحها باتساق . (تافت ١١ - ١٣) .

٤ - ويثور بعد ذلك تساؤل هام : على أى أساس نضع التعريف الاجتماعى ؟

إننا نعتز باجتهاد أن الأمر ليس سهلاً ولا ميسوراً ، ولكن صعوبة وضع تعريف اجتماعى للجريمة والمجرم يجب ألا يصرفنا عن العناية بالمشكلة ومحاولة حلها . ويمكن الاسترشاد فى ذلك بالمحاولات السابقة التى استرضتها سابقاً ، وإلى رغم قصورها من بعض الجوانب إلا أنها تلقى أضواء قوية على الاتجاه الذى يمكن أن يسير فيه الباحثون حين يسمون إلى صياغة تعريف اجتماعى للجريمة .

هنا فى رأينا هو الطريق الذى يقودنا نحو بناء نظرية تحكم السلوك الإجرامى قد تسمح فى

المستقبل بالتنبؤ عن سمات شخصيات الأفراد الذين قد يصبحون مع الزمن مجرمين ، لترسم برامج الوقاية من الجريمة على أساس علمي سليم .
والتنبؤ ولا شك هو الغاية التي تسببها - وإلى
تتبعها - العلم ، وترجع إليها في يوم ما - العلوم
الاجتماعية على وجه العموم .

المراجع

1. Burgess, E.W., Concluding Comment, *The American Journal of Sociology*, 1950, v. LVI, 34.
2. Clinard, Marshall. B., Urbanization and Crime, in Clyde B. Vedder & Others, *Criminology : A Book of Readings*, New York : The Dryden Press, 1953, 238-246.
3. Clinard, Marshall. B., The Rural Criminal, in Clyde B. Vedder & others, *Criminology : A Book of Readings*, 246-256.
4. Cressy, Donald R., Criminological Research and the Definition of Crimes, *The American Journal of Sociology*, 1951, v. LVI, 546-551.
5. Hartung, Frank. E., Rejoinder, *The American Journal of Sociology*, 1950, v. LVI, 33-34.
6. Hurvitz, Stephan, *Criminology*, Copenhagen : G.E.C. Gad Publisher, 1952.
7. Morris, Albert, As the Criminal Sees Himself, in Clyde B. Vedder & Others, *Criminology : A Book of Readings*, 68-76.
8. Sellin, Thorsten M., L'étude Sociologique du Crime, *Actes Congrès du 2ème International de Criminologie*, Paris, Septembre 1950, Presses Universitaires De France, 1953, Vol. 4-, 109-130.
9. Sutherland, Edwin H. and Cressy, Donald R., *Principles of Criminology*, New York : J.B. Lippincott Company, 5th edition, 1955.
10. Sutherland, Edwin H., *White-Collar Crimes*, New York : The Dryden Press, 1949.
11. Taft, Donald, *Criminology*, New York : The Macmillan Company, 3ed. edition, 1956.
12. Tappan, Paul W., Who is the Criminal ? in Clyde B. Vedder & Others, *Criminology : A Book of Readings*, 39-48.

يرحب هذا الباب بكل ما يرد إليه من آراء فيها تتعرض له المجلة من موضوعات . والآراء التي تنشر تعبر عن رأى كاتبها .



رأى فى حوادث المرور

محاضرة للأستاذ جراسبرجر مدير معهد العلوم الجنائية بفينا^(١)

السيارات ، وقد أورد بعض الإحصائيات على سبيل المثال ذاكراً :

فى عام ١٩٥٦ كانت حوادث المرور محسوبة لكل ١٠٠.٠٠٠ من السكان هى ٦٩٤ فى ألمانيا الغربية ٨٢٠ فى سويسرا ، ٧٦١ فى النمسا . وأن ارتفاع النسبة فى سويسرا يرجع إلى سيادة هذه الدولة فى نواحي السياحة فى أوروبا وفى عام ١٩٥٥ اختبرت حدود هذه الدولة أكثر من ٦ ملايين عربة .

وهناك طريقة أخرى لمعرفة أهمية الحوادث ، فبدلاً من معرفة حساب المصابين بمجروح نفوق بحساب الأشخاص الذين قتلوا نجحهم بسبب هذه الحوادث . فى عام ١٩٥٧ كانت الضحايا لكل ١٠٠.٠٠٠ عربة محسوبة كالآتى .

النمسا	٢٤,٥	قتيل
ألمانيا الغربية	٢٢,٨	»
سويسرا	١٦,٧	»
إيطاليا	١٥,٦	»
الولايات المتحدة	٦,٠	»

وقد أظهرت الستين الاخيرة فى أوروبا أن حوادث المرور قد زادت من ١٠ إلى ١٥٪ كل سنة فى البلاد التي لم يتم فيها استكمال استخدام العربات على نطاق واسع .

استهل الأستاذ جراسبرجر محاضرته مبيناً الفرض من انعقاد المؤتمر قائلاً إن الهدف هو تبيان الظروف الهامة التي تحقق العدالة فى مسائل المرور وحوادثه إلى كل من رجال الشرطة التي مهمتهم هى منع الحوادث ، وكذلك إلى القضاة ورجال النيابة والدفاع .

وقد عمل المحاضر على استبدال مبدأ المسؤولية المادية للفعل بالمسئولية المنوية R. Monele المؤسسة على خطأ Qualpflicht مرتكب الحادثة وبين كذلك أنه حتى يمكن مناقشة جميع المشكلات المتعلقة بحوادث المرور فقد قسم برنامج المؤتمر إلى المواضيع الآتية .

١ - أهمية حادثة المرور وخاصة فيما يتعلق بأمن الأشخاص والأموال .

٢ - مخاطر الحوادث المرتبطة بنفس وظروف المرور .

٣ - الخطر المرتبط بالسيارات .

٤ - الخطر المرتبط باستعمال الطرق العمومية .

٥ - تبيان ومعالجة الاستعمال الخطر .

وقد قرر المحاضر أن فى أوروبا وعلى عكس الولايات المتحدة فقد أصبحت حوادث المرور تكون خطراً جسيماً على المكان به الحرب العالمية الثانية . ومن المشاهد أن حوادث المرور قد زادت فى البلاد التي نشطت فيها صناعة

(١) ألفت هذه المحاضرة فى المؤتمر الدولي السابع لعلم الإجرام الذي عقد بفينا من ٧ إلى ١٢ أكتوبر لسنة ١٩٥٧ . وقد كان موضوع المؤتمر هو حوادث المرور . وقد اشترك فى المؤتمر ١٦٠ وفداً بعضهم من سويسرا وألمانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا .

مجبرين على ذكر سبب واحد عند تسجيل الحادثة ورفضها إلى الجهات المختصة فإن الفرد منهم يضمن ويسطى لهذا أو ذلك من الظروف المسببة بناء على معيار شخصي بحث .

وقد قام جراسبرجر بتقسيم الحوادث إلى تلك التي تنتج من ديناميكية المرور غير المناسب والحوادث التي بناء على الإحصائيات ليس لها علاقة بالتحرك الدائم للسيارات . وذكر أن هذا التقسيم له أهمية بالنسبة لمنع جرائم المرور وللقاية منها .

وقد أورد بعض الأسباب التي ترجع إلى النوع الأول منها السرعة الزائدة ، المبالغة في السرعة ، وعدم مراقبة جوانب الطريق والدوران بمرعقة . وذكر أنه بصفة عامة لا يمكن مراقبة هذه التحالفات إلا إذا تيمت قوة البوليس السائر الخائف لمسافة طويلة .

وأضاف أنه من السهولة بمكان الحكم على التحالفات أثناء توقف السيارات ، ويمكن حصر هذه التحالفات على سبيل المثال في سوء كتابة اسم وعنوان ومهنة صاحب السيارة بالنسبة إلى عربات النقل ، والوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف فيها ، والإشارة غير الكافية . وفي مثل هذه الحالات يكون من السهل تقديم الدليل على المخالفة .

وقد ألقى الأطباء بعض الضوء على طبيعة التحالفات والحوادث وطبقاً لوجهة نظرم فإنه يمكن أن تدخل في الحساب الإصابات الجسدية عند تقدير الضرر ، ذلك أن كل إصابة جسدية يقرن بها إصابة نفسية باعتبار أن الشخص وحدة نفسية - جسدية . فقد توالى الحادثة حالة عصبية تحدث أضراراً معضلة للشفاء .

أما فيما يتعلق بمخاطر المرور المرتبطة بنفس وظروف السير ، فإنها قد نُقِشت من المؤتمر بالتفصيل . وقد قام بمناقشة تلك المشاكل الأشخاص الذين يقومون ببناء الطرق ، وكذلك رجال المرور والاختصاصيين النفسانيين ومستخد

كذلك يمكن استخلاص نتائج مهمة من الناحية الاقتصادية وبالأخص من مبالغ التأمينات على الحوادث في عام ١٩٥٦ سببت حوادث المرور في انمسا ، التي يبلغ تعدادها ٧ ملايين نسمة ، خسائر بمبلغ ٤٠٠ مليون شلن أي حوالي ١٥ مليون دولار .

وقد ذكر الأستاذ جراسبرجر أنه يمكن الاستخلاص من جميع المحاضرات التي أُلقيت في المؤتمر أن التصلد الحاصل لحوادث المرور يمر أولاً عن عدم الملائمة أو التكيف غير الكافي للاستعمال بالنسبة للسيارات ، وثانياً العيب الجسدي أو النفسي .

كما ذكر أن تطبيق نظام التأمين الإجباري للقانون المدنى لتعويض المصابين عن خطأ قائلى السيارات قد أقص من الشعور بالمسئولية ، وقد يكون من الأوفق تحميل هذه الطائفة جزء من المسئولية الأدبية بجانب المسئولية المدنية .

هذا وقد أوجب المحاضر معرفة أسباب الحوادث وذلك لخارجيتها ، وذكر أن الإحصائيات المتخذة من الدول وتلك التي قامت بها الهيئات المتخصصة تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي أن حوالي ٧٥ إلى ٨٠ ٪ من مجموع حوادث المرور سببها أخطاء يرتكبها الإنسان ، وأن من ١٢ إلى ١٥ ٪ سببها عطب الطريق وأن حوالي ٦ ٪ بسبب خلل السيارات أو الظروف الجوية .

وفيما يتعلق بالأخطاء البشرية التي تسبب حوادث المرور فلنأخذ نتحدث بمعدل ٤ إلى ٥ من السائقين بين مستخدمى الطرق الآخرين . وقد ذكر على سبيل المثال أن ١١,٥ ٪ من حوادث المرور في فيينا في عام ١٩٤٦ كان سببها المراهلون .

وقد أظهرت المناقشة في المؤتمر أن إحصائيات رجال البوليس غالباً ما تعطى صورة مشوشة عن الأسباب المحددة لحوادث المرور ، ففي أغلب الأحيان لا تكون واقعة واحدة حادثة بل لا بد من توافق عدة عوامل وإذا كان رجال البوليس

المروور متأخرة في الظهور فإنها لا تحقق الهدف منها . وإذا كانت مقبلة فإن تفسيرها يحتاج إلى قدر من النشاط النفسي *energie* من المستحسن استخدامه في عملية رد الفعل والتصرف عند الأزمة .

كما وجد من الضروري تحرير جزء واسع من الطريق لضمان نتائج تجاذب السيارات ، ولذلك لا بد من تحديد مواقف السيارات على جانبي الطريق وتوسيع الملتصقة منها .

٣ - تقليل الضرر الناتج عن الحوادث :

لقد أظهر المثل الذي شربته سويسرا أنه من طريق استبعاد بعض القطع الخطرة من السيارات يصبح من الإمكان تقليل الضرر الناتج عن التصادم . فن الواجب وجود منع عام لقطع الزينة التي توضع على مقدمة السيارة والتي تكون سبباً في جرح وقتل الأشخاص . ومن رأى الأستاذ جيراسبرجر أنه إذا سن إجراء جنائي لحماية الجسدية أو إجراء مدني لتعويض الضرر عند متسببي هذه القطع الممتدة فإن ذلك يؤدي إلى نفس الغرض المقصود من المنع السابق الذكر .

وقد ذكر أيضاً أن تحديد السرعة أهمية هامة لتقليل الحوادث . فبالرغم من أن مثل نوادي السيارات والذين على شاكلتهم يعترضون على تحديد السرعة بصفة عامة ، إلى أن رجال المرور وكذلك المحاكم متفقة على وجوب تحديد السرعة وبخاصة في المناطق الآهلة بالسكان . وقد بين الفينيون والإحصائيون النفسانيون أهمية تحديد السرعة لسلامة الطريق . ذلك أنه كلما زادت السرعة كلما ضاق ميدان النظر . ولقد قرر الفينيون أن التأخر في عملية ضبط السيارة (التفريل) يرجع إلى السرعة ، ولذلك إذا كانت السرعة بمعدل ٢ فإن طريق الوقوف يكون بمعدل ٤ .

هذا وإن طراز العربة ليس له أهمية تجاه الحوادث ، ومع ذلك فتوجد رابطة غير

الطرق من المارة وقائى السيارات . وعلى هذا فإن النتائج الأساسية التي وصل إليها المؤتمر يمكن تلخيصها فيما يلي :

١ - تبسيط المرور

٢ - تصحيح القواعد المخصصة للمرور .

٣ - تقليل الضرر الناتج عن الحوادث .

وقد قام بشرح كل من هذه النتائج على حدة كما يلي :

١ - تبسيط المرور :

أثبتت التجربة أن نسبة الحوادث تزيد غالباً في الميدان الكبير حيث تعمل السيارات على اللبس إلى الشوارع القريبة وحيث تحاول كل سيارة مجاوزة الأخرى في تلك المسافة الضيقة . ولقد أثبتت الدراسة أن في الميدان الضيق يشعر المارة باحتمال الخطر وقربه ولذلك يكون دائماً على استعداد للمفاجآت .

ومع أن المسافة الواسعة تغطي المجال للاستمرار في التقدم إلا أن ذلك يصيب المارة باضطراب نفسي ، فبدلاً من أن يركز السائق أنظاره إلى مصدر الخطر إلا أنه يكون مجبراً على مراقبة المسافة الواسعة التي تحتفظ دائماً بالمفاجآت المتعددة . ويلاحظ أن من يحاول الهرب من الخطر المحقق به فإنه يكون في حالة تفاعل تؤثر على رد الفعل الذي يمتريه مما يحيره على ارتكاب الخطأ .

٢ - تصحيح *hygiene* العلامات والقواعد المخصصة للمرور :

إن علامات المرور لا تحقق الهدف منها إلا إذا كانت قليلة تنذر المارة في الوقت المناسب وتجنب انتباهه إلى خصائصها ، وفي نفس الوقت تكون سهلة التفسير وتوضح بطريقة ظاهرة الخطر حتى يمكن تجنبه . فإذا كانت العلامات كثيرة فإن علامة الإنذار بالخطر لا يمكن تمييزها بسهولة من المارة . وإذا كانت علامات

أو هيبة نفساني وكذلك وجود ضعف عقلي *faiblesse morale* . ولقد أظهرت التجارب أنه ليس هناك أهمية بالنسبة إلى الحوادث إذا كانت الأعضاء الشعورية لا تقوم بوظيفتها على الوجه الأكمل ، ذلك أن ضعف النظر أو تقليل السمع يستطيع تمويض نقصه إذا اتخذ الحذر والحيلة غير المادية أثناء السير .

أما الضعف الخلقى ذو الأهمية الكبرى فهو حب المخاطرة *goût du risque* الذى يظهر الميل إلى الانحدار إلى طرف خطر ومحاولة التصرف للخروج منه والسيادة عليه حتى يحقق إشباعاً لشخصياً غير عادى . وقد كشفت تحليل نفساني على سائقين مخالفين من نوعين مستقلين من الأسباب ، في إحداهما يفسر الخطأ المرتكب بواسطة *psychologie normale* وفى النوع الثانى يفسر الخطأ بواسطة سيكولوجية الأعماق *psychologie des profondeurs*

أما فيما يتعلق بالانفجرات التى أوردتها السيكلوجية العادية فإنه من المستحسن الإشارة إلى أن عملية القيادة بلا خطر لا تكون ممكنة إلا بشرط القيادة المسيطر على تحركاتها من السائق . وتكون القيادة معينة إذا كان السائق ناقص الخبرة أو غير متدرب . وبما أن السائق غير المتدرب يكون خطراً فإنه يقترح أن يثبت حرفة (يقابلها في اللغة العربية حرفة) بمعنى تعليم *Learning* على القيادة كما هو متبع في إنجلترا .

أما سيكولوجية الأعماق ، فقد فسرت الميل غير العادى إلى الحوادث بأنه نتاج حالة الضيق *angoisse* والعدوان الكامنة *Agressivité latente* وقد يولد الشعور بالدونية والآنحس لدى الشاب ميلاً دائماً إلى الإسراع أكثر من المعدل العفائى وإحداث ضجة زائدة . ذلك أن الشاب البالغ الذى بدأ حياته العملية يفقد تدريجياً الروابط العاطفية مع الأسرة ، ولا يمكن أن تشبع الحياة المهنية هذا الفراغ مما يحول اهتمام الشاب إلى

مباشرة بين أنواع العربات والحوادث . وقد لوحظ أن راكبي السجلات البخارية والموتوسيكل والسكوتر أقل نظاماً من سائقي السيارات ، ولكن فيما يتعلق بالحوادث فإن النوع الأول أقل تعرضاً لحوادث المرور من السيارات وذلك لسهولة قيادتها وسرعته في تلافى الخطر .

ومن الضروري معرفة طريقة القيادة لمجموعات وأنواع السيارات عند محاكمة مرتكب الحادث عند المسألة الجنائية . فقياً يتعلق مثلاً بتغيير الاتجاه لسائق الموتوسيكل فإنه لا يستطيع إلا الإشارة بيده لمدة قصيرة ، بينما يستخدم سائق السيارة طريقة للإشارة ذات أثر دائم . ذلك وحده يكفى لتبيان أن اجتياز الموتوسيكل يجب أن يكون بطريقة حلوة أكثر من محاولة المثل مع السيارة .

وقد ظهر أن نسبة الحوادث التى يرتكبها الجنس المذك ليست أقل من تلك التى يحققها الرجال . ولكن النساء الراجلات يحققن الضعف فيما يتعلق بالمسئولية عن الحوادث ، وهذا راجع إلى أن النساء غير العاملات يحملن الطرق جيئة وذهاباً أكثر من الرجال اللذين يمارسون وظيفة أو مهنة ، اللذين لا يتفرقون الطريق إلا في الصباح الباكر عند الذهاب إلى العمل وفى ساعات الرجوع إلى المنازل .

وذكر أن الأبحاث التى اعتمدت على الإحصائيات قد أظهرت وجود أشخاص لم يلب طبعياً إلى الحوادث . طبقاً لإحصائية أمريكية فإن ٣٩ ٪ من سائقي السيارات لمنطقة معينة مسئولون عن ٣٦,٥ ٪ من الحوادث لمدة ٦ سنوات . وطبقاً لإحصائية ألمانية فإن ٢ ٪ من سائقي السيارات المختصة للقل مسئولون عن ٢١ ٪ من الحوادث التى وقعت في منطقة معينة مدة معينة .

ومن وجهة نظر علماء النفس فإن هذا الاتجاه الطبيعى إلى الحوادث مرجعه وجود نقص

منع الحوادث ، ويجب أن تكون من موظفين بلباس مفضية ذلك أن الملابس الرسمية يضعج أثره' عند اختفائها ويمود الخائف إلى السرعة كما كان قبل ظهور اليباس الرسمي .

أما عن تثقيف المرور فيجب البدء بمنصر الشباب وخاصة بالمدارس الأولية .

أما عن العقوبات الرادعة فقد ذكر منها تطبيق العقوبة مباشرة بواسطة الجهاز التنفيذي أى بواسطة البوليس والعقوبة التى تقضى بها المحكمة والعقوبة من البوليس بمد إجراء إدارى يمثل فيه منصر المعارضة .

وقد اقترح المحاضر بالنسبة إلى المخالفين ذوى النقص الخلقى أن يشاركهم فى برنامج خاص للمخالفين . ذلك أن عقوبة الغرامة أو السجن لمدة قصيرة ، إذا قورنت بالملاج بواسطة الصدمات shock لا تنتج أثراً إلا إذا كان موضوعها مخالفين معينين بعيب طفيف فى الشخصية . وعلى هذا فيطبق على النوع الأول طريقة خاصة للملاج النفسى للمجموعة وذلك بدعوة المخالفين ، فى حضور أمثالهم ، إلى الشرح الكامل لجميع المخالفات التى ارتكبوها ، ثم يقوم بمد ذلك المشتركين الآخرون المحتاجون إلى التلهيب مع الموظفين المختصين بتنفيذ هذا البرنامج إلى إعطاء رأيهم فى القضية .

التعليق الذى لا تظهر شخصيته إلا عن طريق القيادة باعتبارها هدفاً لذاتها .

هذا ويكون السائقون تحت تأثير الشراب نوعاً خاصاً من مجرى حوادث المرور . ولا تتم إحصائيات البوليس بحالة السكر كسبب للحوادث إلا فى حالة عدم القدرة المطلقة على القيادة . ولهذا فإن نسبة الحوادث المتسببة عن حالة السكر منخفضة تبلغ من ٣ إلى ٥ ٪ . ويلاحظ أن شرب الخمر ذو أثر هام بالنسبة إلى الحوادث ، إذ أن السكر حتى الخفيف منه يحدث تنيراً فى زمن رد الفعل لنتائج عن الحركات التى يقوم بها السائق المخمور مما يعمل على إضاعة فرصة التصرف فى الوقت المناسب .

وقد وصل المجهزون إلى أن الوسائل الأساسية لمنع التصادم هى :

١ - المنع البات بالنسبة إلى السائقين المأجزين .

٢ - مراقبة المرور بواسطة أجهزة متخصصة .

٣ - تثقيف المخالفين بثقافة المرور . ويكون المنع البات للسائقين غير القادرين بواسطة رفض أو سحب رخص القيادة ، كما أن المخالفة المتكررة المبنية على تماطى الخمر يكون جزاؤها كذلك السحب .

وتكون الفرق السيارة من البوليس عاملاً فى

تعليق

على محاضرة البروفسور جراسبرجر

التي بدأ فيها العصر الفهمى لصناعة السيارات ، ليس فى الواقع والحقيقة مريباً . ذلك أن كثيراً من البلاد التى لم تنتج فيها السيارات والتى تستوردها حتى الآن تمانى الكثير من مشكلة الساعة كما هو الحال مثلاً فى الجمهورية العربية

لقد شغلت الأذهان فى الآونة الأخيرة ظاهرة اجتماعية خطيرة ألا وهى حوادث المرور . ولنا بميله عن الصواب إذ قلنا إن هذه الظاهرة عالمية تعاقبها كافة بلاد العالم . ولقول بأن هذه الظاهرة مقصورة فقط على البلاد

(١) التعليق للدكتور محمد إبراهيم حسن زيد - دكتوراه فى القانون الجنائى والعلوم الجنائية - حامية روما .

فعلا لا يحظى دائماً بالامتثال ، وللدليل على ذلك كثرة انتهاك القواعد نفسها التي ينهى عنها المخصصون كل يوم في شهر المرور الآن .

أما علاج الأسباب الاجتماعية فيعطل النظر إلى مشكلة المرور من زاويتين .

١ - زاوية هتاسية تتمثل في تخطيط الطرق العامة والميادين .

٢ - زاوية سلوكية تتمثل في نهج سير الأفراد والجماعات .

ففيما يتعلق بتخطيط الطرق والميادين فهي مسألة بلا شك تتعلق بعلم الهندسة ولستنا من ذوي الاختصاص للحليق عليها ، ولكن هناك مشكلة عامة في نظرها ولا بد للإشارة إليها الآن ألا وهي مسألة التخطيط الكلي للسيارات وخاصة سيارات نقل الأفراد التي تعتبر في نظرها المحور الأساسي لكل تخطيط عام في داخل المدينة . وحل هذه المشكلة لا بد أن تكون الخطوط التي تسير عليها قصيرة وتبدأ من مركز قلب المدينة وتتعلق إلى أطرافها ، لا أن يبدأ الخط من شال البلدة وينتهي في طرفها الجنوبي مما يؤثر على الجهاز العصبي السائق وينتج عن تصرفاته وسلوكه .

أما سلوك الأفراد والجماعات فيشمل سلوك قائدي العربات وسلوك القائمين على تطبيق لوائح المرور . ويجب ألا نلغى اليوم على فريقين دون الآخر ونؤكد بالبراهين الدامغة خطأ الأول دون الثاني وبالعكس . وفي نظرها أن الجميع مسؤولون كل المستولية عن معالجة مشكلتنا المالية ويجب التعاون معاً للوصول إلى الحل الواجب .

المتحدة وفي لبنان وغيرها من الدول التي يقال عنها الدول المتأخرة اقتصادياً بصفة عامة وفي صناعة السيارات بصفة خاصة .

ويستجيب المحاضرة السالفة الذكر للاستاذ جراسبر جرنج أن فكرة العيب النفسي وفكرة الضعف الخلق ، طبقاً للمذهب النفسي في تفسير الحوادث ، لا تكفي في تفسير الظاهرة . ذلك أن تأصيل ظاهرة إجرامية يربطها إلى عامل واحد هو من المشكوك فيه في مجال علم الإجرام على الأقل في المفهوم الحالي والمذهب السائد في العصر الحديث وهو المذهب التكامل في تفسير الظاهرة الإجرامية . ذلك أن انتهاك القاعدة الاجتماعية يمر من وجود حالة غشظة لمؤمل ثلاث بيولوجية ، نفسانية واجتماعية قد تفاعلت وأظهرت السلوك الإجرامي .

وقد بين الأستاذ جراسبر جرنج بوضوح ثلاث الأسباب البيولوجية كما هو ظاهر في المقالة .

أما تلك الإجراءات النفسية التي تتخذ في مواجهة ذوي النقص الخلق من منتهكى القواعد الآمرة للمرور فهي بلا شك نظرية لا توجد أثراً ملحوظاً عند التطبيق العملي خاصة في المجتمع الحديث ذلك المجتمع الذي يتصف بتنامي بعض الصفات الأخلاقية الأولية كتيويخ النفس مثلاً فالظواهر في عصرنا هذا أن الماديات قد تغلبت على المعنويات حتى إن غلبة النفس لا تؤثر قليلاً أو كثيراً عند محاولة الإصلاح الجماعي خاصة وأن هذا النوع من الجرائم بطبيعته يبيد الاتصال بالقيم الأصلية بمعنى أن تكون في ذاتها

رأى الطب العقلى فى قاتل أمه^(١)

ولما غادرت الطائرة ، تناول طعام الغداء مع زوجته وطفله فى بوفيه المطار . وأثناء ذلك علم بانفجار الطائرة والكارثة التى حلت بسبب ذلك فلم يتمكن من إخفاء مشاعره وانفجر باكياً

التاريخ الأسمى :

لم يكن هذا الشخص يتذكر شيئاً عن والده . فقد ترك والدته وهو فى الشهر الثامن عشر من عمره . وعلى أثر ذلك انتقلت إلى منزل والنتها كما عادت تستأنف حياتها العملية . أما عن شعورها قبل أولادها فقد كانت تنفى أغلب وقتها بمينة منهم أثناء فترة العمل وكانت تقسو عليهم ويطلب عليها اتجاهها نحو السيطرة عليهم أكثر من عطفها نحوهم . وأحياناً كانت تشر بتأليب الضمير بما ينفخها إلى الإكثار من شراء اللعب والأهدايا وتقدّمها لأولادها .

التاريخ للشخصى :

تبين وجود بعض أعراض المرض النفسى وذلك فى مرحلة الطفولة . ومنها القسوة نحو الحيوانات . وفى إحدى المرات أشعل النار فى جراج وذلك أننا لعبه بميدان الشطاب .

ولما توفيت جدته أودع إحدى مؤسسات الأيتام حيث أمضى فترة من سن السادسة حتى الحادية عشرة من عمره . إلا أنه لم يتمكن من

وقوع فى أول نوفمبر سنة ١٩٥٥ انفجار فى إحدى الطائرات وذلك بعد مفادرتها مدينةتوتفل بجولى عشر دقائق . وتربّى على ذلك وفاة أربع وأربعين راكباً . وبعد أسبوعين من وقوع هذا الحادث اعترف أحد الأشخاص ، وكان يبلغ من العمر حينئذ ثلاثة وعشرين عاماً بأنه قد وضع قبلة زمنية فى متاع والدته قبل سفرها على هذه الطائرة . وعلى إثر ذلك قدم للمحاكمة ودفع محاميه بطلب المسئولية بسبب الجنون وتقرر لإيداعه إحدى المؤسسات لفحص قوله العقلية . وقد تبين من الفحص أن الجانب الإدراكى للمتهم كان سليماً ، إذ كان فى وضعه أن يعلم بخطأ هذا الفعل من الوجهة القانونية والأدبية . وقد أكد بدوره أنه لم يكن مصاباً بمرض عقل أو نفسى وأنه قد أوصى إليه بأن يصنع بالجنون أثناء استجوابه أمام المكتب القدرالى للتحقيقات . وذلك حتى يثبت انعدام مسئولية الجنائية .

أما عن ظروف وقوع الحادثة ، فقد كانت والدته تستعد للسفر إلى الإسكندرية لأحد أقاربها ، فالتفت هذه الفرصة وعقد العزم على التخلص منها بوضع هذه القبلة فى متاعها . واضطجعت إلى المطار وهناك تبين أن الحمولة تزيد من القدر المسموح به بجولى ٣٧ وملاوحيناً حاولت والدته التخلص من هذه الزيادة ، أكد لها حاجتها لكل ما أمدهت وعلى ذلك فقد اطمأن إلى تنفيذ رغباته .

James A.V. Gradvin, M.D. and John M. Macdonale, M.D. The American Journal of Psychiatry, Volume 115, Number 12, p. 1057, June 1955 .

العمل له . وفي هذه الفترة اتجه إلى الإكثار من شرب الخمر والرقص .

أما عن سوابقه القضائية فقد اتهم في تزوير أربعين شيكاً في تكساس وأطلق سراحه على أن يبقى خمس سنوات تحت المراقبة ، كما قضى عليه بالحبس لمدة ستين يوماً وذلك لقيادة سيارة بسرعة غير قانونية .

وفي عام ١٩٥٣ تزوج من إحدى فصيلاته وكان شقيقه التعلق بها وذلك رغم سابق معرفته بكثير من الفتيات وكان شديد الذيرة عليها . ولكن كان لها تأثير على شخصيته بعد الزواج إذ بدأت تخف حدة تلك الأعراض .

وفي أكتوبر سنة ١٩٥٤ توفي زوج والدته وورثت منه فاشترت موقفاً للسيارات لمشاهدة الأفلام السينمائية التي تعرض في دور السينما الصيفية . وانتقلت لتعيش مع ابنها . وكانت كثيراً ما تتدخل في أعماله بما أدى إلى نفور الخلافات بينهما وانتهى به الأمر إلى أن أصبح حاد المزاج ، يبتا اعتاد أن يكون تابياً لها إلى حد كبير مما أقدته الثقة في نفسه وأضعف من شخصيته . أما عن الحالة الصحية فقد كان قوى البنية يتمتع بصحة جيدة .

شخصية المتهم قبيل القبض عليه :

كان له علاقات كثيرة بالآخرين ومع ذلك فلم يكن له إلا صديق واحد . وفي الجماعات كان يلعو في دور القاتل ولا يقبل أن يكون تابياً لأحد وكان يحاول الظهور وإثبات شخصيته أينما وجد . ولقد تأثرت شخصيته إلى حد كبير بمعاملة والدته له وبصفة خاصة حينما بدأت تعمل معه كما ازدادت الخلافات بينهما فأصبح مكتئباً متقلب المزاج منطوياً على نفسه .

التكيف مع هذا الوسط الجديد تماماً . ويتضح ذلك مما ورد في التقارير ، إذ كان يعتقد أن السبب في إبداءه هذه المؤسة هو رغبة والدته في التخلص منه نظراً لكرهيتها له .

وحينما بلغ التاسعة من عمره تزوجت والدته من شخص غنى يعمل في تربية الماشية والتجارة فيها . ومع ذلك فقد رفضت السماح له بالعودة إلى المنزل .

وقد حاول الهروب عدة مرات من هذه المؤسة . وفي إحدى المرات قبض عليه أثناء ارتكاب جريمة سرقة . وعلى ذلك قررت المؤسة تسليمه لوالدته لتحتل رعايته . ثم ألحقته بإحدى المدارس حيث أضحى مدة عامين چند بعدها في حرس السواحل . وقد ساءلته والدته على التزوير في حقيقة سته وإثبات أنه بلغ الثامنة عشرة من عمره وذلك لتسهيل قبوله في التجنيد . وبعد ستة أشهر طرد وأُخِي من الخمسة وذلك على أثر تنبيهه دون إذن سابق . ثم أرسل إلى إحدى المستشفيات في نيويورك وضمت قواه العقلية وبتين أن السبب في تقيبه أنه كان قد ضاق ذرعاً بالأوامر العسكرية والجزامات التي كانت ترفع عليه لأتفه الأسباب . وجاء في التقارير التي قدمت عنه حيثل بعد إجراء بعض الاختبارات العقلية أن هذا الشخص لم يكن كامل النضج ولم تتوفر لديه القدرة الكافية للتقدير والحكم ، ويميل إلى الانفعال في تصرفاته وأعماله كما كانت شخصيته ضعيفة تابياً لوالدته متحمداً عليها إلى حد كبير .

وبعد مفادته المستشفى انتقل إلى شيكاغو ثم واشنطن والاسكا ولم يكن مستمراً في حياته المهنية فقد تنقل بين خمس وشرين وظيفة مختلفة كان أغلبها بالبناء بقيادة السيارات . وكان يمزو هذا التغير إلى سوء الحالة المالية في هذه المهن المختلفة أو سوء معاملة أرباب

ريباً بالرماس وكثيراً ما كان يبكي حينما يتذكر أنه ملذّب ويشعر بتأنيب الضمير ، فقد كان يعتقد أن هذه الجريمة ستظل مجهولة ولم يكن يتوقع أن الذكري ستلذهبه مدى الحياة .

وكأنت تتنابه أحياناً مشاعر الارتداد نحو عهد الطفولة وما كان يمانيه من ماملة والدته له ، فقد كبنت تلك الانفعالات كيباً مرضياً ظهرت آثاره فيما بعد . فضلاً عن أنه كان محروماً من حطب والده ويشعر بالكره نحوه حتى إنه كان يرى في أساتذته صورة لوالده ويعتقد أن معاقبتهم له إنما كانت ظلماً فبدأ يشعر بالخقد والمداوة قبل المجتمع كما بدأت تدور في نفسه الرغبة في الانتقام .

وبعد زواجه بدأت شخصيته تزاد تكيفاً كد بدأت اتجاهااته ويموله العدوانية قبل المجتمع تخف حلتها ، إلا أن هذا الأثر لم يدم طويلاً فقد عادت والدته تتدخل في أموره مرة أخرى حينما شاركته العمل . وهكذا كان متقلب المزاج تبعاً عليه السعادة حيناً فإذا تذكر تلك الواقعة شعر باليأس والخوف من العقاب .

الخلاصة :

ليس هنا: أى دلالة على وجود مرض عقل صريح . وتشخيص الحالة على أنها شخصية سيكوباتية Psychopathic Personality متى على ما تبين من تاريخ الحالة من ضعف التكيف الاجتماعى Social Adjustment والحساسية للعقد والنظام ، والأفعال اللاجتماعية ، والميل للتنقل وعدم الاستقرار ، وضعف النشاط المهنى ، والتمركز حول الذات وعدم سداد الحكم .

وكأنت هوأته المفضلة هي الأعمال الميكانيكية وقراءة القصص وفى ذلك كان يعنى أوقات فراغه . ولم يكن له اعتقادات دينية راسخة وكان يتردد على الكنيسة مرتين أو ثلاث كل شهر ولم يكن من عادته تعاطي المخدرات .

الحالة العقلية :

تبين أنه كان دمث الأخلاق مهذباً فى سلوكه . كان يبدو متشرحاً فى بعض الأحيان ، قلقاً مكتئباً فى أحيان أخرى . ولم تكن تلك الانفعالات تتلاصق مع الظروف التى تبلى فيها . ولم يسفر الفحص العقلى عن وجود أى دليل على الحلاوس السمعية والهلوسات واضطرابات الفكر وأعراض الأمراض العقلية بوجه عام . أما عن التغيرات الإدراكية فكان متوسط الذكاء . وعلى ذلك فقد كانت قواه العقلية سليمة مما يقتضى رفض اللصغ الخاص بعدم المسئولية بسبب الجنون .

وبعد انتهاء الفحص وإعادة إلى السجن حاول الانتحار كما بدأت تظهر بعض أعراض الجنون المتصنع مثل فقد الذاكرة والادعاء بالاضطهاد . فقرر إعادته إلى المستشفى . وفى هذه الفترة بدأ يعترف بالجريمة التى ارتكبها والظروف التى دفعت إلى ذلك . فقد استاء من ماملة والدته له ، وأراد أن يتخلص منها حتى يستعيد حريته خصوصاً وأنه عاش محروماً من العطف والحنان الذى يتمتع به غيره ، مما أشعره بالسعادة بينما الطائرة تصعد وهى تحمل والدته لآخر مرة .

وفى الوقت الذى كان يصف فيه هذا الشعور الذى انتابه فى تلك الظروف ، كان يشعر بالضيق والغزن ويرى أنه يستحق القتل

رأى فى تنظيم النسل^(١)

على بعض الاعتبارات العملية مثل ازدياد عدد السكان وارتفاع نسبة الإجهاض ، وذهبت اللجنة إلى أن العلاقات الجنسية فى ظل الزواج أمر مرغوب فيه حتى ولو لم توجد القدرة عليه أو الرغبة العاجلة فى إنجاب أطفال .

ولقد كان لذلك التقرير صدىه فى أوساط الكنيسة الكاثوليكية وصبرت دوائر الفاتيكان عن أسفها لذلك ، ذهب البروفيسور « جون فوريه » أستاذ اللاهوت بجامعة واشنطن الكاثوليكية إلى أن فى استخدام الوسائل الصناعية لمنع الحمل اعتداء على القانون الطبيعى .

ومن المتوقع عند ما يعرض ذلك التقرير على الجمعية العامة للمجلس عام ١٩٦١ أن تعرض الكنائس الشرقية الأرثوذكسية عليه بحجة أن الرب حمل الآباء مسئولية الإنجاب وعلمهم أن يثقوا ثقة تامة فى العناية الإلهية التى سوف تكفل سائر احتياجاتهم .

واصل المجلس العالمى للكنائس خلال الشبر الحالى ذلك الجدل الأخلاقى التاريخى حول موضوع استخدام الوسائل الصناعية لتنظيم النسل وقد أكد ذلك المجلس الذى يمثل (١٧١) جمعية دينية بروتستانتية وإنجيلية وأرثوذكسية أنه ليس بصدد إصدار أية قرارات رسمية فى هذا الشأن . إلا أن سكرتارية المجلس فى جنيف صرحت بنشر تقرير حول هذا الموضوع أعدته فى إنجلترا لجنة من واحد وعشرين من المشتغلين باللاهوت والطب والاجتماع ، وجاء فى ذلك التقرير أن تنظيم النسل أمر مشروع ، وليس ثمة تفرقة - من الناحية الخلقية - بين الوسائل المعروفة الآن والتى تمارس فعلا عن طريق تحديد فترة التهيؤ للأخصاب وفترة الأمان وكذلك استخدام الوسائل التى تحول بين وصول الحيوان المنرى إلى البويضة ، وبين ما يسمى العلم إلى تحقيقه من استخدام عقاقير تحول دون اكتمال البويضة وسقوطها ، وأسست اللجنة تقريرها

رأى عن الانتحار^(٢)

الكاثوليكية من الانتحار بأنه الأثم الذى لا يمكن التوبة منه .

واليوم فى إنجلترا - ما زال الانتحار يعد جريمة . وقد أوسست اللجنة بإلغاء تجريم الانتحار وبإضافة مادة جديدة تجعل من تحريض أحد أو مساعدته على الانتحار جريمة . أما الذين يشربون فى الانتحار أو يحاولونه فيجب أن تمنى الكنيسة بأمرهم وأن يعد رجالاً كنيسة إعداداً خاصاً لهذه المهمة .

أصدرت الكنيسة الانجيليكية منذ أسابيع قليلة كتاباً عنوانه : هل يتعين أن يكون الانتحار جريمة ؟

وكانت اللجنة التى وضعت هذا التقرير مشكلة من رجال يمثلون الدين والقانون والفلسفة والطب . واثبتت إلى أن النظرة إلى الانتحار تحتاج إلى مزيد من التسامح والفضهم . وقد كان القديس توماس الأكوين يبرر الموقف القاطع الذى تتفقه الكنيسة الرومانية

(١) عن مجلة « تايم » الصادرة فى ١٩ أكتوبر ١٩٥٩ .

(٢) عن مجلة « تايم » الصادرة فى ٢ نوفمبر ١٩٥٩ .



يقوم هذا الباب بعرض مفصل أو مجمل
لأحدث وأهم الكتب الجنبائية والتنويه بما يظهر
أو يرسل المجلة من مؤلفات .

التوائم Twins (١١)

دراسة تتبعية لثلاثة أزواج من التوائم المتأثلة

دوروثى برلينجهام D. Burlingham

مؤسسة إيماجو للنشر Imago Publishing Co. LTD

لندن ١٩٥٢

هيئة البحث :

أشرقت على البحث وقامت بصياغته النهائية
الأستاذة « دوروثى برلينجهام Dorothy
Burlingham الإحصائية في سيكلوجية
الأطفال . وقد قام بجمع البيانات وتصنيفها
وتفسيرها عدد من الإحصائيات الاجتماعية
والنفسية وعل رأسهن « آنا فرويد Anna
Freud وروث توماس R. Thomas
وليفيا ستروس E. Stross

للمشكلة التي يدور حولها البحث :

هل التشابه في التكوين الجسمي والنفس
للتوائم المتأثلين Identical Twins يعود
إلى كونهما يحملان نفس الميراث من العوامل
الوراثية والقطرية أم لكونهما يشقان تقريباً
في بيئة واحدة ؟

الفرض من البحث :

القيام بدراسة تتبعية مستفيضة على عينة
صغيرة من التوائم المتأثلة (توائم البروزة الواحدة
Monozygotic twins) لتعرف على مدى
وجه التشابه أو الاختلاف بين أفراد كل مجموعة
من هذه العينة ، وذلك مع محاولة تحديد دور
العوامل القطرية والبيئية التي تساهم في إحداث
ما بين التوائم المتأثلة من تشابه أو فروق .

الفروض العلمية للبحث :

- ١- تنشئة التوائم عموماً تختلف عن تنشئة
غيرهم من الأطفال العاديين من غير التوائم .
- ٢- سلوك التوائم المتأثلين لا يكون
متوافقاً في معظم الأحيان .
- ٣- تختلف الشخصية والمزاج العام لدى
التوائم المتأثلين .
- ٤- تتشابه وتتفاضل العوامل المختلفة -
القطرية منها والبيئية في تشكيلها لشخصية وسلوك
التوائم .

مجال البحث :

- انحصر نطاق البحث عموماً في الأطفال
الذين تواجدوا في دور حضانة مؤسسة
« هامبستيد » ، وذلك في المدة ما بين عام
١٩٤٠ وعام ١٩٤٥ ، وهي المدة التي دارت
فيها رعى الحرب العالمية الثانية . وقد بلغ عدد
الأطفال الموجودين في هذه المؤسسة أثناء هذه
المدة ١٩١ طفلاً ، كان من بينهم :
- أربعة أزواج من التوائم المتأثلة -

(١) عرض وتعليق الأستاذ زين العابدين سليم الباحث بالمركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية .

بدراسة الخصائص الفيزيائية والبيكولوجية للأطفال التوائم ، وقد كان ذلك سبباً استطاع علماء الحياة أن يميزوا بين نوعين من التوائم :

الأول : هو التوأمين المتماثلين المنحدرون من بويضة واحدة -

Monozygotic or identical Twins
والثاني : هو التوأمين الغير المتماثلين أو الأخوان المنحدرون من بويضتين مختلفتين
Dizygotic or non-identical or Fraternal twins

ولقد أصبح في حكم المقرر لدى علماء الوراثة وفيريم أن التوأمين بصفة عامة يظهران صفات جينية وعقلية ومزاجية أكثر تشابهاً فيما بينهما من نظيرهما من الأخوين الشقيقين الغير التوأمين ، وأنه من ناحية أخرى يكون نصيب النوع الأول من التوائم في تكوينهما من النواحي الفيزيائية والمزاجية والعقلية أكبر تشابهاً منه في حالة التوائم من النوع الثاني . ولقد ثار الجدل عما إذا كان هذا التشابه الكبير بين التوائم - خاصة في حالة التوائم المتماثلة - يرجع إلى كون التوأمين يحملان تقريباً نفس الميراث من العوامل الوراثية . . . أم لكونهما ينشئان تقريباً في بيئة واحدة . . . أم أن ذلك يعود للعاملين الوراثي والبيئي معاً ؟؟
تلك في الواقع كانت المشكلة التي دفعت دوروثي - كما دفعت الكثيرين من قبلها - إلى إجراء بحثها على عينة مجموعة من التوائم المتماثلة لعل ذلك يلقى بعض الضوء على هذه المشكلة .

تصميم البحث ومضمونه :

وقع البحث في عشرة أبواب مفصلة بتلاتين جدولاً إحصائياً قسمت وصنفت حسب السمات العضوية والنفسية لكل توأم مقارنة بنظيرها لدى التوأم الآخر وذلك منذ مرحلة الميلاد حتى مرحلة الكون Latency Period . وقد خصص

Monozygotic Twins -

• زوجين من التوائم الأخوية أو الغير متماثلة -

Dizygotic Twins -

• مجموعة واحدة مكونة من ثلاثة توأم غير متماثلة - non-identical triplet

ارتكاز البحث :

تركز البحث بصفة رئيسية على ٣ أزواج فقط من التوائم المتماثلة ، منهم زوجان من الإناث ولزوج الثالث من الذكور .

العناصر التي لم يتناولها البحث :

لم يتناول البحث حالة التوائم الأخوية الغير متماثلة وكذلك حالة التوائم في المجموعة الثلاثية . ويلاحظ أن ذلك حرم البحث من عقد مقارنات بين معنى الاتفاق والاختلاف في السمات الجينية والسلوكية بين التوائم المتماثلة كمجموعة وبين غيرهم من التوائم الغير المتماثلة أو الأخوية .

الطريقة المستخدمة في البحث :

استخدمت الباحثة في إجراء بحثها طريقة الدراسة التجريبية الطويلة الأمد - Long term study method ، وذلك مع جمع البيانات عن الحالة العضوية والمزاجية والسلوكية في مفكرات يومية مؤرخة Daily Diaries تفرغ يومياً في جداول إحصائية مصنفة . وقد أثبت المؤلفه طريقة جمع البيانات عن كل طفل توأم بمعرفة عدة باحثين أو أخصائيين مختلفين ، وليس عن طريق باحث أو أخصائي واحد ، وقد كان ذلك منها محاولة للتقليل من خطر التحيز ومن خطر التفسير القسري أو الشخصي للملاحظات .

مبررات إجراء البحث :

منذ حوالي ٥٠ عاماً أو يزيد وكل من صحاب المدرسين الجولوجية والنفسية يهتمون

مما يجعلهما ينطويان أو ينسحبان من مجتمعهما إلى عالم خاص هما .

ثم انتقلت المؤلفة بعد ذلك إلى التصريف بمادة بحثها وهي العينة المكونة من ثلاثة أزواج من التوائم المتأثلة ثم استعرضت عدداً من الجدول الإحصائية الوصفية بينت فيها حالة كل زوج من الناحية الصحية والنفسية والاجتماعية وأبرزت كيف أن التشابه البيولوجي بين كل توأمن كان كبيراً لدرجة أن الأم نفسها كانت تجد صعوبة كبيرة في التمييز بين توأمين كل زوج .

نتائج البحث :

توصلت دوروثي من دراساتها التبعية السابقة إلى بعض النتائج الهامة فيما يتعلق بمشكلة التوائم المتأثلة، وذلك في حدود الطريقة والعينة التي استخدمتها . وهذه هي أهم النتائج :

١ - وسطت الباحثة أن التشابه بين توأمين كل زوج - من حيث المظهر والسلوك - كان كبيراً بعد الميلاد ثم أخذ بعض هذا التشابه يقل تدريجياً كنتيجة لطفيان الاختلافات المكتسبة (acquired differences) . وتقرر دوروثي أنه إلى الحد الذي وصلت إليه في دراساتها هذه العينة من التوائم المتأثلة تبين لها من عدم الاتفاق السلوكي بين كل توأمين ما يصل للدرجة التي قد يكون فيها أحد التوأمين إيجابياً نشطاً active ، في حين يكون التوأم الآخر على العكس سلباً خاملاً Passive .

٢ - تقرر الباحثة أنها لاحظت من جهة أخرى حدوث بعض نواحي التآلف أو الاتفاق في السلوك Concordance بين توأمين كل زوج خاصة في اقترافهما لبعض الأفعال الجانحة Acts of delinquency وفسرت ذلك الاتفاق بأنه يرجع :

إلى العاشر للخلاصة التي انتهى إليها البحث ، أما التسمية أبواب الأخرى فقد تناولت أولاً باب تمهيدى أتخلته المؤلفة كمدخل للموضوع تعرضت فيه لمشكلة التوأمين وكيف أنها ليست غريبة عن كل إنسان إن لم يكن في الواقع فهو في الخيال ، إذ ترى الباحثة أن كثرة الناس قد مروا في فترة من طفولتهم - خاصة في المرحلة الأديبية - صادفهم فيها الأوهام والتخيلات التوأمية Twin Fantasies حيث يخلق الطفل لنفسه توأمًا في غياله يشبهه في جميع الصفات ليبيته همومه وأحزانه ويملا عليه وحدته ومزله ويشركه حلول الحياة ويرها وذلك كنتيجة لصد وإحباط رغبات الطفل أثناء الموقف الأديبي، وكذلك كنتيجة لرد الفعل الذي يحدث من غيبة أمه في الحصول على الحب والطمأنينة من الوالدين .

ثم تعرضت المؤلفة بعد ذلك إلى المؤثرات البيئية والظروف الاجتماعية والثرورية التي يمكن أن تؤثر في التوأمين إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحيث يكون لها من الأثر ما يجعل للتوأمين سلوك خاص يتميز ويختلف عن سلوك باقي الأخوة في الأسرة الواحدة ومن ذلك :

١ - موقف الوالدين من التوأمين خاصة موقف الأم .

٢ - علاقة التوأمين بغيرهما من الإخوة أو الأخوات داخل العائلة .

٣ - علاقة التوأمين بأفراد المجتمع من خارج العائلة وكيف أنهما قد ينظر إليهما وكأنهما شيء غريب شاذ يثير الفضول والفضول .

٤ - الحالة الاقتصادية للأسرة وهي التي قد تجعل من التوأمين حملات ثقيل تنوء تحت أعبائه كواهل الوالدين وتجعلهما ينظران إليهما بشيء من الضيق والتبرم .

وهذه كلها ظروف قد يكون لها - في رأى المؤلفة - آثاراً انتكاسية على سلوك التوأمين

صغيرة group of two مكونة من شخصين حميمين متلازمين متضامين مع بعضهما خاصة عندما يتصرف على الآخرين فهمهما . وأنه لذلك إذا حدث وفصل أو أبعد أحد التوأمين عن الآخر كان لهذا رد فعل شديد على كل منهما وهذا للدرجة أن الواحد منهما كان يتنقبض ويتطوى على نفسه عند غياب توأمه عنه ثم لا يلبث أن ينسط وتشرح نفسه عند وجوده .

توصيات :

اختتمت المؤلفلة بحثها ببعض توصيات تنفيذ في حل مشاكل التوائم وفي تنشئتهم تنشئة صحيحة خاصة وأن العلاقة الوثيقة التي تتواجد بين التوأمين يصاحبها ضعف مقابل في علاقتهما بالوالدين ، وأنه قد يزيد من ضعف هذه العلاقة وتفككها مظاهر الصدم والتفوق اللذان يتأبانه الولدين عند إنجابهما لطفلين متآثرين هما صورة طبق الأصل من بعضهما ، وهو مما يرفع بالدرجة إلى تقليل حمية وحماية الولدين تجاه التوأمين وإلى إهمالهما وإحباطهما لرغباتهما . وهذا في مجمله يؤدي - في رأى دوروثى - إلى النمو الاجتماعى Dissocial development الطفلين التوأمين ، كما أنه يؤدي إلى مشاكل تربوية واضطرابات في عملية التكيف . لذلك فقد يحاول بعض الآباء أو المربين القضاء على هذه الاضطرابات والمشاكل التي تنشأ عن الموقف التوأمي بأن يعملون أولا على فهم حرى العلاقة الوثيقة الغير العادية التي توجد بين التوأمين المتآثرين عن طريق إبعاد وفصل التوأمين من بعضهما حيث يربى كل منهما مستقلا عن الآخر . ولكن ذلك - على حد قول المؤلفلة - ولو أنه قد يجنى في حالة الأطفال من غير التوائم - عندما يفصل الأخ الأصغر عن الأخ الأكبر مثلا - إلا أن ذلك ليس بطريقة مجدية لحل مشاكل التوائم إذ أن المشكلة تكمن في

(أ) إما إلى أن كلا من التوأمين يميل إلى تقليد ومحاكاة زيله في أى سلوك يسلكه .

(ب) وإما إلى ارتباط كل توأمين متآثرين بشدة عامل عاطفى مشترك Some common emotional Factor كالذى يتولد من إحباط Frustration و رغبات التوأمين أو من صد الولدين لما ثم فشلهما في تكوين علاقة والدية سليمة معهما . وهذا من شأنه - في رأى دوروثى - أن يوحده من قوى التوأمين ويفعها نحو العالم الخارجى لتظهر في ارتكاب بعض الأفعال الجانحة وذلك تميراً عن انتقامهما as an expression of revenge لا يقتصر في هذه الحالة على الولدين فقط بل يتعداهما إلى المجتمع بأسره (انظر الباب الخامس) .

(ج) وإما إلى أن التوأمين يستجيبان لنفس الموقف بطريقة متشابهة - Report similarly to the same situation - وتقرر بأن هذا التشابه في الاستجابة نحو الموقف الواحد هو نتيجة طبيعية في رأيها لشخصين لما نفس السن ونفس الإمكانات حيث يعيشان متقاربين تحت ظروف واحدة ومؤثرات واحدة - (انظر الباب الرابع والخامس والعاشر) .

٣ - خلصت المؤلفلة إلى أنها تبينت أن تنشئة التوائم تختلف في جوهرها عن تنشئة غيرهم من الإخوة العاديين ، وأنه لذلك يجب على المربين أن يأخذوا في احتسابهم حقيقة العلاقة التوأمية التي تنشأ بين توأمين كل زوج وكيف أنهما يميلان إلى تقليد بعضهما البعض بشكل صارخ ، للدرجة أنهما مثلاكافا يصران على ارتداء نفس الملابس وعلى حيابة نفس الشيء ونفس المقدار منه لا أكثر ولا أقل ؟ وذلك حتى لا يكون لأحدهما فضل أو ميزة على الآخر ؟ وهذا كله في الوقت الذى يؤلف فيه توأمين كل زوج ، في حد ذاتهما ، مجموعة

لأحدهما أن تكون له شخصيته المستقلة .
وهذا يؤدي - في رأي المؤلف - إلى تفسيح
العلاقة التي تجمع بين التوائم Engrossing of
the twins-relationship ، وهذا بدوره قد
يؤدي إلى انسحابهما من المجتمع وانطوائهما على
بعضهما ومن ثم انزاعهما من الوسط الذي يعيشان
فيه . الملك فهي ترى أن التبصر والتمتع في فهم
صعوبات التوأمة ومشاكلهما يساعد الوالدين
كثيراً في كيفية معاملتهما لتوأمهم ، وأنها إذا
كان لهما ما تنصحهم به في هذا المجال فهو :

١ - أن يعاملوا توأمهم كأفراد وليس
كمجموعة .

٢ - أن يأخذوا في اعتبارهم أن احتياجات
التوائم ليست واحدة وأن شخصياتهم ليست
متماثلة .

تعليق

أولاً :

الجوانب الشكلية :

لم يكن تبرير البحث موقفاً . فالملفلة
لم تبدأ بالمشكلة أو بإبراز جوانبها لقارئ ،
كما أنها لم تتعرض للمية التي أجرت عليها البحث
إلا في الباب الثالث بعد أن تكلمت قبل ذلك في
الباب الثاني عن بعض العوامل التي تؤثر في
تنشئة التوائم . هذا إلى جانب أن الباحثة لم
تتم بتعريف المصطلحات التي استخدمت عليها
كما كانت النتائج التي توصلت إليها الباحثة
مبشرة في ثنايا البحث وينقصها التجميع والترابط
ثم التطبيق عليها مجتمعة .

ثانياً :

الجوانب الموضوعية :

١ - البحث غلبت عليه الناحية النفسية

حقيقة التوأمة ذاتها . وهي تذكر توضيحاً
لكل حالة شخص بالغ كان توأماً לאחר
توق منه وهو طفل رضيع ومع ذلك فبدلاً من
هذا التوأم البالغ ظهر لها أن التوأم المتوق ظل له
أثر مستمر على أخيه ، فقد كان يملأ عليه
خيالاته وأحلامه ، كما كان يؤثر في علاقاته
وبعض أنماط سلوكه . كما ترى دوروثي من
واقع خبرتها في البحث أن الطريقة العكسية
ليست مجدية هي الأخرى ، فقد يحاول بعض
المربين القضاء على مشاكل التوأمة عن طريق
زيادة توثيق وتأكيده العلاقة التوأمية بين التوأمين
Over-emphasiz the twinship حيث
يعملون على عدم إبعادهما عن بعضهما بحال من
الأحوال ، مع معاملتهما كوحدة وشخصية واحدة لا
كشخصين منفردين ، فيلبسهما مثلاً نفس الملابس
ويطوّرهما نفس اللعب والهدايا ولا يسمحوا

تعتبر دراسة التوائم في الواقع طريقة جديدة
يتبعها بعض الباحثين حديثاً وذلك الدراسة عوامل
السلوك المتحرف عامة والسلوك الإجرامى خاصة ،
وما إذا كانت هذه العوامل يكمن وراءها
استعداد فطري ورأى أم أنها تتصل بالوسط أو
البيئة التي ينشأها الفرد ، وذلك عن طريق
إظهار مدى الاتفاق أو الاختلاف بين التوأمين
المثاليين في حالة تنشئتهما معاً وفي حالة فصلهما
أو إبعادهما عن بعضهما ينتشئة كل توأم على
حدة في بيئة مختلفة .

لذلك فهنا البحث الذي أجرته دوروثي
برلنجهام له أهمية خاصة في هذا المجال ولو أنه
أجرى على عينه مجموعة من التوائم المتماثلة .

وأهم الجوانب التي يمكن أن نأخذها على
هذا البحث يمكن إجمالها فيما يلي :

إلى العوامل البيئية . ولكن هذا الاعتقاد ثبت طبعاً أنه غير صحيح في ضوء علم الوراثة الحديث ، وأن الواقع هو أن التوأمين المتماثلين ، بالرغم من انفصالهما من بيضة واحدة ، إلا أنهما لا يتشابهان تمام التشابه في نصيب كل منهما من العوامل الوراثية (مرجع ١-٧) . حقيقة أن نصيبهما من هذه العوامل يفوق نصيب أى نوع آخر من التوائم أو الأخوة ، ولكن ليس معنى ذلك أنهما يحملان نفس النوع والعدد بالضبط من الإمكانات الوراثية .

ويتربط على ما تقدم أن علم الوراثة نفسه يسلم بوجود بعض الفروق في خصائص ومخات التوأمين المتماثلين ، ولكن دون أن يمنع ذلك من وجود أوجه شبه قوية بينهما . وهذا نفسه ما اعترفت به المؤلفة عرضاً في مجلها عندما ذكرت أن كل توأمين كان يصعب تمييزهما عن بعضهما ، حتى على الأم نفسها ، وأنها كثيراً ما كانا يستجيبان لنفس المؤثر بطريقة واحدة . وعلى ذلك فإنه يكون من التجنى فهم أن بعض الاختلافات التي قد توجد بين التوأمين المتماثلين ترجع كلية إلى البيئة وحدها . . . بل يمكن إرجاعها أيضاً إلى الاختلاف في بعض العوامل الوراثية .

لذلك فبعت دوروثي - بصورته الراهنة - لا يدعو أن يكون عبارة عن عدة تقارير مستفيضة متعلقة بدراسة حالة ثلاثة أزواج من التوائم المتماثلة الذين نشأوا معاً في بيئة واحدة ، وهو ما لا يمكن منه الخروج بأى نتائج يستدعيها أو يستلزمها عن شيء ذو بال فيما يخص دور الوراثة أو البيئة في تشكيله سلوك وشخصيات الأفراد .

٣- في الباب الرابع من البحث ذكرت المؤلفة أن الاتفاق في السلوك الذي لاحظته بين التوائم المتماثلة يرجع - في رأيها - إما إلى أن كلا من التوأمين يقلد زميله ، وإما إلى أنهما

الخالصة ولم يكن بحثاً تكاملياً بمعنى الكلمة .

٢- بالرغم من أن البحث قد توفر له قدر غير يسير من الحقائق الموضوعية عن التوائم المتماثلة إلا أن هذه الحقائق كان يمكن أن تكون بقدر أكبر وأكثر موضوعية لو أن الطريقة التي استخدمتها الباحثة تلاصت مع طبيعة المشكل المبحوث ، فالباحثة بدراستها للتوائم في مكان واحد وتمتعت ظروف بيئية واحدة لم تقم بتثبيت أحد العاملين الوراثي أو البيئي ، وترك الآخر متغيراً ، حتى يمكن أن ترجع إليه ما قد تصل إليه من نتائج فيما يختص بسلوك وشخصية التوائم المتماثلة . بل نجد أن الباحثة قامت بدراسة نفس الإمكانات الوراثية عندما توجد في نفس الظروف ووقت نفس المؤثرات ، وذلك بأن نشأت معاً ثلاثة أزواج من التوائم المتماثلة في إحدى دور الحضانة . وعليه فإن أى نتيجة تصل إليها لا يمكن في الواقع إرجاعها إلى أحد العاملين الوراثي أو البيئي . ولكننا على التقيض من ذلك نجد أن الباحثة تخرج بنتيجة تقول فيها أن الاختلاف الذي لاحظته بين التوأمين لابد أن يكون راجعاً إلى المؤثرات البيئية ، وقد كان عليها لأجل أن تقول ذلك بحق أن تبحث في تربية وتنشئة التوأمين المتماثلين منذ مولدهم في ظروف متباينة ويئات مختلفة .

والواقع أن دوروثي بنت مجلها منذ البداية على أساس أن التوأمين المتماثلين وراثياً هما صورة طبق الأصل من بعضهما وأنهما يحملان تماماً نفس العوامل الوراثية من حيث العدد والتنوع ، بحيث إن أخطأ بعد ذلك في أى من خصائصهما ، فإن ذلك لابد وأن يكون راجعاً لتأثير العوامل البيئية والاجتماعية - وقد تمثل ذلك في قولها في صفحة ٨٥ من البحث إنه بما أن التكوين الفطري للتوأمين المتماثلين يكون واحداً فإن أى اختلاف يوجد بينهما بعد الميلاد يمكن إرجاعه

الغالب على سلوك الفرد وتصرفاته . ومن ثم فلا يمكن الفصل بينهما أو تفضيل أحدهما على الآخر ، ولذلك فإن أى بحث يقوم على أساس تقدير التفاعلية النسبية لتأثير الوراثة أو البيئة - بمعنى أيهما الأكثر أهمية أو الأكثر تأثيراً - بحث لا جدوى منه وفكرة لا طائل من ورائها .

ويحضرني هنا ما غلص إليه كارتر - وهو أحد من عملوا طويلا في هذا الميدان - إذ يقول :

” يبدو أن كل ما اشتملت عليه الدراسة التوليمية يوحى بأن فكرة فصل مؤثرات الطبيعة (أو الوراثة) عن مؤثرات البيئة بقصد معرفة النسبة المئوية لما تسهم به كل منهما في حياة الإنسان بلئى معنى عام ، لمى فكرة تافهة لا طائل من ورائها .“ (٨)

يستجيبان للدور الواحد بطريقة متشابهة ، ولو أنه يرجح في رأيها العامل الأخير هكذا بدون أن تذكر ،! يبرر هذا الرأي . وهنا كان يمكن للباحث أن ترتب مواقف معينة وأن تجرى تجارب هادفة تلقى ضوءاً على الموضوع بحيث تبين ما إذا كان هذا التوافق في السلوك يرجع إلى عامل التقليد فضلا أم أن ذلك يرجع إلى أن استجابة التوأمين لنفس الموقف يتم بطريقة متشابهة وينتفس الكيف والكم . ولربما كان ذلك يظهر لها جلياً لو أنها فصلت التوأمين عن بعضهما واستبعدت عامل التقليد .

ونحن نرى أن الوراثة والبيئة عاملان متكاملان لا يمكن لأحدهما أن يعمل بدون الآخر ، كما أنهما في الواقع حقيقتان متلازمتان تتفاعل كل منهما مع الأخرى وتؤثر فيها وتتأثر بها ، ويؤدى النشاط الوظيفي القائم بينهما إلى تحقيق نوع من الاتزان يكون هو

مراجع

1. Twins : A Study of Heredity and Environment, The University of Chicago Press, Chicago, 1937.
2. Prof. Johannes Lange, "Crime as Destiny" 1931.
3. A.J. Rosanoff, "Criminality and Delinquency in Twins," Journ. of Crim. Law. and Criminology, XXIV, 1934.
4. E.L. Thorndike, "Measurements of Twins," New-York, 1905.
5. A. Gesell, "Mental and Physical Correspondance in Twins," Popular Science Monthly, XIV, 1922, 305-331, 415-428.
6. H.J. Muller, "Mental Traits and Heredity," The Journ of Heredity, XVI, 1925, PP. 433-448.
7. R.M. Maciver & C.H. Page, "Society", MacMillan & Co., London, 1955, PP. 91-93.
8. H.D. Carter, "Intelligence : Its Nature and Nurture", Vol. I, Chapt. VIII, Bloomington, 1940.

المؤتمر الثاني للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين

(لندن - من ٨ إلى ٢٠ أغسطس ١٩٦٠)

١ - نبذة

الإصلاحية ومؤسسات الأحداث الجنانين ،
ورجال القضاء ، والإخصائيين الاجتماعيين ،
وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات ،
والحاميين وغيرهم .

كما سيضم المؤتمر أيضاً خبراء أو ممثلين
لهيئات غير الحكومية من ذوي الخبرة بالبحث
العلمي في ميدان مكافحة الجريمة ومعاملة
المذنبين والذين سيوجه لهم السكرتير العام لجنة
الأمم المتحدة دعوة خاصة لحضور المؤتمر .

أوسست الجمعية العامة لبيئة الأمم المتحدة
في أول ديسمبر ١٩٥٠ بأن يقدر كل خمس
سنوات مؤتمر دولي لمكافحة الجريمة ومعاملة
المذنبين ، وقد عقد المؤتمر الأول في قصر الأمم
في جنيف في الفترة ما بين ٢٢ أغسطس ،
٣ سبتمبر ١٩٥٥ .

٢ - تاريخ ومكان انعقاد المؤتمر :

وسيقعد مؤتمر هيئة الأمم المتحدة الثاني
لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين في لندن في
الفترة ما بين ٨ ، ٢٠ أغسطس ١٩٦٠ .

ولن تشمل هيئة الأمم المتحدة نفقات
المشاركين .

٤ - البرنامج :

بناء على توصيات اللجنة الاستشارية
لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين واقتراحات
السكرتير العام للأمم المتحدة والمجلس الاجتماعي
في دورته الثانية عشرة ، أقر جدول أعمال
المؤتمر كما يلي :

١ - الصور الحديثة من جناح الأحداث ،
عواملها ووسائل مكافحتها وعلاجها .

٢ - الخدمات للبوليس المنخفضة للمكافحة
جناح الأحداث .

٣ - الوقاية من ظواهر الجريمة الناتجة عن
التغيرات الاجتماعية والمصاحبة لتطور الاقتصاد
في الدول المتطورة .

٤ - مدد الحبس القصير المدة .

٣ - العضوية :

وسيقسم المؤتمر ثلاث فئات من المشاركين :

(أ) ممثلو الحكومات من ذوي الخبرة في
ميدان مكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين ،
والذين لديهم إلمام خاص وخبرة بالموضوعات
المطروحة للنقاش في المؤتمر .

(ب) ممثلو الهيئات المتخصصة غير
الحكومية المدنية أو المتصلة بشئون الدفاع
الاجتماعي .

(ج) أعضاء بصفته الشخصية من
المعنيين بمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين ،
مثل رجال البوليس ، وموظفي المؤسسات

٥ - الوثائق :

وسرّح السكرتارية إلى المؤتمر تقريراً عاماً في كل موضوع من الموضوعات الستة التي يتضمنها جدول الأعمال بمدة مقرر عام يحين خصيصاً لهذا الغرض (١) ؛ وستمد السكرتارية أيضاً مذكرات في كل موضوع من موضوعات جدول الأعمال تتضمن بعضاً من وجهات النظر وتشير عدداً من الأسئلة يأخذها المؤتمر في اعتباره .

كما ستعد هيئات متخصصة كثيرة ومنظمات غير حكومية أبحاثاً في موضوعات جدول الأعمال ترفعها إلى المؤتمر .

وستوزع كافة البحوث والدراسات مقدماً حتى يتسنى دراستها بإيمان قبل المناقشة ، أما تلك التي ترسل إلى المشتركين قبل المؤتمر فلن يصاد توزيعها عليهم أثناء انعقاده .

٦ - التسجيل :

وعل من يرغب في الاشتراك في المؤتمر أن يطلب بطاقة اشتراك من رئيس قسم الدفاع الاجتماعي بجهة الأمم المتحدة بنيويورك .

Chief of the Section of Social Defense :
United Nations, New-York.

في ميماد لا مجاوز ٢٩ فبراير ١٩٦٠ بدون رسم اشتراك .

٥ - الإعداد للإفراج ، والرعاية اللاحقة ، وساعدة من يملم السجين .

٦ - التكامل بين العمل في السجون والاقتصاد القوي ، بما في ذلك مكافأة المسجونين على أعمالهم .

وسيتقسم المؤتمر - طبقاً لموضوعات جدول الأعمال - إلى لجتين رئيسيتين ، وتظم لجان أخرى إذا تطلب الأمر ذلك ؛ وستظم محاضرات وثيقة الصلة بموضوعات جدول الأعمال وستبع بمناقشات جماعية .

وسيقعد المؤتمر حوالي ست جلسات عامة ، عل أن تعرض تقارير اللجان في تلك الجلسات . وسترفع التوصيات والقرارات التي يتخلص إليها المؤتمر إلى السكرتير العام ، وإلى الأجهزة التي تضع السياسات في هيئة الأمم المتحدة :

واللغات الرسمية للمؤتمر هي الإنجليزية والفرنسية والألمانية ، وستعد ترجمات فورية من وإلى هذه اللغات في جميع الاجتماعات العامة واللجان الفرعية .

وسيتضمن برنامج المؤتمر - بالإضافة إلى ذلك - صوراً من النشاط المتصلة بأعماله ، كالمعارض وزيارات المؤسسات وعروض سينمائية وغيرها .

(١) وقد اعتمدت هيئة الأمم المتحدة السيد الدكتور أحمد محمد خليفة بصفته الشخصية ليكون المقرر العام للموضوع الثالث في جدول الأعمال وهو « القاية من تلوهر الجريمة الناشئة عن التنير الاجتماعي والمصاحبة لتطور الاقتصاد في الدول المتطورة » .

المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام

(لاهائى من ٥ إلى ١٢ سبتمبر ١٩٦٠)

الاجتماعات الفرعية

القسم الأول :

الموضوع - الفحص والعلاج
الرئيس : كورنيل (بلجيكا).

المقررون :

١ - المناهج الطبية النفسية
دينيركر (فرنسا)

٢ - المناهج الاجتماعية
كرستيانس (الاندرك)

٣ - الطب الشرعى والسياسة العلمية
ثن (سويسرا)

٤ - علم العقاب
مسيومازل (السويد)

القسم الثانى :

الموضوع - موضوعات خاصة
الرئيس : ريبايرو (البرازيل).

المقررون :

١ - «الصرع»

لم يحدد المقرر بعد.

٢ - «الجرائم الجنسية»

تاڤان (الولايات المتحدة الأمريكية)

٣ - «السرقة في الشاير العامة»
جيتز (المملكة المتحدة).

٤ - «العمر والشذوذ العقلى»
لم يحدد المقرر بعد.

يعقد المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام في مدينة «لاهائى» عاصمة «هولندا» في الفترة ما بين ٥ و ١٢ سبتمبر ١٩٦٠.

الموضوعات المطروحة للمناقشة في المؤتمر (الجوانب النفسية المرضية السلوك الإجرامى)

الجلسات العامة : برئاسة مستر تورستن سيلفى (الولايات المتحدة الأمريكية).

الجلسة الأولى :

الموضوع - «الطب العقلى والإجرامات الجنائية».

زلبورج (الولايات المتحدة الأمريكية).

الجلسة الثانية :

الموضوع - «القانون الجنائى والجائحين غير الأسوياء عقلياً»
مانهايم (المملكة المتحدة).

الجلسة الثالثة :

الموضوع - «المبادئ العلمية الجنائية عن الجائحين غير الأسوياء عقلياً»
مسيو ديجريف (بلجيكا).

الجلسة الرابعة :

الموضوع - «تنسيق السياسات الجنائية مع المادة العلمية المجموعة عن الجائحين غير الأسوياء عقلياً»
مسيو فان بلمن (هولندا).

القسم الثالث :

ولقارب الأعضاء) حوالي ٧٥ فلورين هولندي
وتتطلى نفقات حفل التمازف وحفل الافتتاح
والبرنامج الخاص بالسيدات والحفل الختامى .

الموضوع : « البحث العلمى »
الرئيس : مسيو بويوب (هولندا) .

الإقامة

المقررون :

وعلى من يرغب فى معرفة البيانات الخاصة
بإقامة الأعضاء والمهاجرين أن يكتب إلى
سكرتارية المؤتمر فى أقرب وقت ممكن .

١ - الوضع الحال للبحث فيما يتعلق بشخصية
الجانيخ غير السوى عقلياً »
- مسر مايو (كندا) .

المضوية :

وباب المضوية مفتوح للعلماء والأطباء
ورجال القضاء والمهاجرين والموظفين الذين يرتبط
عملهم بالجريمة وبالمجربين ، وضباط وموظفي
السجون ورجال البوليس والمباحث الجنائية ،
وضباط الاختبار القضائى ، والإحصائيين
الاجتماعيين وكافة المهنيين يعلم الإجراء بصفة
عامة . كما أن الجهات الحكومية والجامعات
العلمية مدعوة لإيفاد من يمثلها .

٢ - الوضع الحال للبحث فيما يتعلق بتقديم
المساعدة للجانيين غير الأسوياء دون
تجربتهم من الإحساس بمسئوليتهم
الشخصية »
- فرسل (بلجيكا) .

الاشتراكات

وقيمة الاشتراك المضوية حول ١٢٥ فلورين
هولندي (٩ قروش) ، ويتطلى ذلك نفقات
حفل التمازف فى ٤ سبتمبر ١٩٦٠ ، وحفل
الافتتاح ، والتمازير والبحوث ، والرحلات ،
والحفل الختامى .

السكرتارية

ومقر سكرتارية المؤتمر ، ١٤ شارع
« برجميستردى منشيلين » ، لاهاي ، هولندا .
14, Burgemeester de Monchyplein,
The Hague (de Nederlande).

وقيمة الاشتراك بالنسبة للمراقبين (زوجات

أنباء موجزة

المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية

وجود جهاز مختص بالبحوث الاجتماعية بصفة منتظمة وعلى أساس برامج محددة خاصة وأن بلادنا - كما جاء بالذكر الإيضاحي لقانون 'تجتاز اليوم مرحلة تطور خطير بشر التعليم في أوسع نطاق وفتح الأبواب للقضايا العالمية بغير تفرقة والمضي في سياسة التصنيع بخطى هائلة . ومع هذه العوامل تنشيط عناصر جديدة في حياة المجتمع خليفة بأن تحدث تغيراً عميقاً وانقلاباً شاملاً في الأوضاع الاجتماعية . ولن يسع الأمة أن تقف مكتوفة الأيدي أمام هذه الموجة الهائلة ولا مفر لها من أن تد لها العلة بالبحث والدراسة والكشف عن الحقائق التي لا غنى عنها لكل تخطيط سليم .

وسوف يكون المركز مسئولاً عن النهوض بصفة منتظمة بالبحوث التي تتناول أوجه الحياة الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة بما في ذلك مسائل السكان والتحضر والعمارة والتصنيع وذلك فضلاً عن إجراء البحوث الأساسية المهمة للنظم الاجتماعية التي يراد تطبيقها والتوسع في أنبعاها كالنظم التعاونية والتأمينات الاجتماعية ووسائل الرعاية والفلسفات الاجتماعية المختلفة .

صدر القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٩ بإعادة تنظيم المعهد القوي للبحوث الجنائية وتسميته «المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية» اعتباراً من ١٦ أكتوبر ١٩٥٩ .

وقد تناول التنظيم الجديد مسائل هذه أهمها : أولاً : اتسع الاختصاص النوعي للمركز فأصبح شاملاً للبحث العلمي في المسائل الاجتماعية عموماً .

ثانياً : اتسع الاختصاص المكاني فأصبح شاملاً لإقليمى الجمهورية .

ثالثاً : أصبح من اختصاص المركز إبداء الرأي في مشروعات القوانين الخاصة بالمسائل الاجتماعية والجنائية .

رابعاً : أصبحت اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة بلنتين : لجنة «البحوث الاجتماعية» ولجنة «البحوث الجنائية» .

خامساً : أجريت تعديلات في تشكيل مجلس الإدارة وفي شروط التعيين وجدول مرتبات أعضاء الهيئة الفنية .

وقد كان هذا التطور في نظام المعهد ضرورة حتمية لسد الفراغ النشأ عن عدم

المختار الجنائي Excerpta Criminologica

التي تصدر في العالم كله على أساس تقسيم علمي للمادة .

وقد عين مندوب المختار الجنائي في كل دولة يشرف على حصر وتلخيص وترجمة المادة العلمية في بلد .

تقرر أن يصدر اعتباراً من أول يناير المقبل المختار الجنائي على نسق المختار الطبي المعروف Excerpta Medica وبين الأستاذ ناجل الأستاذ بجامعة ليدن سكرتيراً عاماً له .

وسيتولى المختار الجنائي نشر مقتبسات وملخصات لكل البحوث والمقالات الجنائية

العلوم الجنائية في اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات

- ٣- أنشئ دبلوم جديد من دبلومات الدكتوراه بكلية الحقوق بجامعة القاهرة هو « دبلوم العلوم الجنائية » تدرس به المواد الآتية لمدة سنة واحدة : قانون العقوبات وقانون العقوبات الخاص وعلم الإجرام وعلم العقاب ومادة بالاختيار من المواد الآتية : الإجرامات الجنائية ، والقانون الجنائي الإسلامى والقانون الجنائي الدولى ، فضلا عن قاعة بحث .
- تضمنت اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الجديد أحكاماً جديدة تتصل بدراسة المواد الجنائية وهى :
- ١- أدخلت دراسة علم الإجرام كادة اختيارية فى مواد لدراسة بالسنة الرابعة بكليات الحقوق بالجامعات كلها .
- ٢- ألقى معهد العلوم الجنائية التابع لكلية الحقوق بجامعة القاهرة .

قضية رشوة^(١)

«... نبي يظل أغلب الأمر مخفياً وراء ستار... ذلك هو العناء الإنساني وراء الجريمة...»

توكل إسخوت للتجارة . وتهاوت في عدم انتظامه بالمدرسة ، ومع ذلك فقد حصل على الشهادة الابتدائية . ولما انتقل المرحلة الثانوية انضم إلى إخوان السوء من الطلبة ، ولم يجد من الأم تحليلاً ، بل كانت تهيه قدراً كبيراً من المصروف ... وكانت النتيجة فصله نهائياً من المدرسة !

وقضى عاماً بلا عمل ، ولكن أخاه الأكبر عرض عليه المساعدة في إدارة أحد المحلات التجارية وعلما استغل ملاحظته دون أن يبه أجرة . قضى (مجاهد) فترة في هذا العمل حتى بالغ السادسة عشرة من عمره فأحس باستغلال أخيه دون أن يوضح له معالم مستقبله . توجه (مجاهد) إلى أحد أقاربه من والدته وشكا له من وضعه وبين تصرفات أخيه ، فعرض عليه العمل بإدارة محطة بنزين يملكها ... ولم يكن يعطيه أجراً مشجعاً ، ولكن الشيء الذي جعله لا يشور مرة أخرى هو بداية اكتسابه خبرة عملية خاصة بميكانيكا السيارات . على أن (مجاهد) لم يستقر طويلاً في عمله هذا فهاجر مع أحد زملائه إلى الأديبية للعمل مع الإنجليز . وعمل هناك بأجر قدره خمسة عشر جنيهًا في الشهر ، وظل بمهنته هذه حتى عام ١٩٥١ . اعتبر من عمال القتال ، فعينته الحكومة

حدثت وقائع هذه القضية في إدارة حكومية بالقاهرة في غضون عام ١٩٥٥ . وكان المتهم الأول (مجاهد)^(٢) شاباً في الرابعة والعشرين من عمره ، قمى البشرة ، طويل القامة ، وبسم الطلبة . أتهم في جريمة رشوة مع آخرين . كانت أمه على جانب من الجمال وتتنسى لماتلة من السويس وتزوجت زوجها الأول وهي في الثالثة عشرة من عمرها وأنجبت منه ثلاثة أولاد . ولم يلبث أن توفي زوجها - وقد كان التفاوت بين عمرهما كبيراً - تاركاً لها ثروة تضاهي ثروتها الخاصة . وهكذا أصبحت موضع أنظار المفسدين بالسويس فمرعن ما تقدم لها الزوج الفاني ، وكان ملفوفاً بدافع الاستغلال المادى وللك ديب الخلاف بينهما وانفصلت عنه . وعين حينئذ شاب مهتمس ببلدية السويس وسكن بنفس الهى ، واستطاعت الأم أن تلفت نظره إليها حتى تمكنت من قبوله للزواج بها . كان التفاوض بين عمرهما كبيراً فهي تكبره سنًا . ولم تدم طويلاً هذه الحياة الزوجية ، ولكنها خلقت وراءها ثمرة (مجاهد) في حاجة لرعاية . كان وضع (مجاهد) وهو طفل شائعاً بين إسخوته ، فقد اعتبره دخليلاً عليهم ، بينما حاولت الأم تدليله أكثر من اللازم . وأرسلت الأم (مجاهد) إلى المدرسة ، بينما كانت

(١) قام بمرض وقائع هذه القضية الأستاذ يوسف عز الدين صبرى الباحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

(٢) لن تذكر الأسماء الحقيقية للمتهمين حرصاً على مبدأ سرية المظبوطات ، وآتري أن نضع بدلاً منها أسماء خيالية حتى تتضح العلاقات بين المتهمين في غير ما غموض .

يكون من الصعوبة أن يظهر (مجاهد) فجأة في حياتها فيسبب مشاكل جمة .

كانت الصدمة قوية على مجاهد بينما تحكم الولد في انفعالاته ، وأخرج من جيبه مبلغاً كبيراً مساعدة لولده في مشروع زواجه . ولم يكن (مجاهد) في حاجة لمبلغ يقدر حاجته إلى الاعتراف بأبوة . . . فرغس استلام المبلغ وخرج من مقابله الأولى والأخيرة لوالده حزيباً . وفي الإسكندرية هونت خطيبته عليه الأمر ، فقد أكدت لها أنها سوف تكون بديلة الأب والأم والأخوة .

وصاد (مجاهد) إلى القاهرة مع خطيبته وأحس والدها بما يعانيه فمرض عليه سرعة فقد القران حتى تستقر حياته . وصافر (مجاهد) إلى السويس وطلب من أمه مساعدته فاعتذرت إذ كانت تعاني أزمة مالية .

وكان (مجاهد) مرتبطاً بموعد عقد القران ، فاضطر إلى أن يرسل لوالده طالباً منه سرعة إنفاذه من الورطة ولكن لم يصله حتى الرد . ظل (مجاهد) يفكر في إيجاد حلول لمشاكله .

وأحس (بيوى) زميله بالإدارة بما يعانيه (مجاهد) ، فسأله عن مشكلته فقصها عليه . ولنترك (مجاهد) يقص له قصته ، بينما (ليوى) أيضاً قصته شكلت شخصيته سمات معينة .

فقد ثلاثة وثلاثين عاماً خرج (بيوى) للحياة في إحدى حارات حى القلعة بالقاهرة . وظلت طفولته تسير في نفس خطوط التنشئة الاجتماعية التي يتبناها أولاد البلد . . . ولكن شيئاً جديداً على الأسرة أن تحاول تعليم (بيوى) وما كادت فرصة الأسرة تتم بنجاحه في الشهادة الابتدائية حتى تفاجأ بوفاة عائلتها . تبددت أحلام (بيوى) في إكمال دراسته فقد أصبح مسئولاً عن حياة أمه وأختين وثلاثة أخوة . التحق بمحل بنزاوين ، ولم يستقر طويلاً انتقل إلى محل آخر بالمدينة ثم إلى أحد المحلات التجارية بمصر الجديد . . .

للمصرية سلاح الملود بمahme قدوها اثنا عشر جنياً ، ولكنه قتل بعد عدة شهور إلى إدارة حكومية أخرى في نهاية عام ١٩٥١ .

وأحس (مجاهد) يشعور فياض نحو إحدى جاراته ، وهي فتاة جميلة لم تبلغ الرابعة عشرة من عمرها ، وجمعتما الصداقة ثلاثة أعوام بعيداً عن أنظار أسرتهما . . . وشعر (مجاهد) أن من واجبه أن يحتم علاقته هذه بالزواج .

وعرض (مجاهد) على أمه مشروع زواجه فرفضت أولاً - إذ كانت تفكر في إحدى قريباتها - ثم قبلت أخيراً تحت إلحاح (مجاهد) على الزواج من أحب .

وكان قد بلغ حينئذ الحادية والعشرين من عمره ، وأصبح من حقه أن يتدخل من والده وصغيره ، فسأل والدته عنه وكشفت له قصة حياتها معه ، وقالت إن أخباراً تصلها تؤكد بأنه ما زال حياً وله أطفال من زوجة أخرى . واستقصى (مجاهد) كل الأخبار حتى علم بأن والده يعمل «باشمهندساً» ببلدية كفر الزيات . أرسل (مجاهد) إلى والده عدة خطابات فلم يصله الرد ، على أن إحصاءً داخلياً كان ينفذه إلى مقابلة والده المزعوم ، فلما سافرت خطيبته للأسكندرية طوف معها وبحثه لزيارتها ، وجد أن الفرصة أصبحت مواتية للمرور على كفر الزيات والتعرف على والده .

توجه (مجاهد) إلى كفر الزيات ، وسأل من بلديتها ، وطلب من الفرائش مقابلة «الباشمهندس» فخرجه إلى حجرة فخمة يجلس فيها شخص هو صورة مكبرة من ملاحه . وأحس (مجاهد) برغبة ملحة في الاندفاع إليه ، ولكن نظرة والده الحادقة حالت دون إشباع رغبته ، ظل الولد حائراً كيف يبدأ الحديث ولكنه قطع هذا الصمت معترفاً بأن جميع خطابات ابنه (مجاهد) قد وصلت ، ولكنه كان ينتظر اللحظة المناسبة للكشف عن حقيقة الأوضاع ، فقد أصبح مسئولاً عن حياة أسرة كبيرة ، وقد

ليصل إلى مصنع الحبة الصغير الذى يمتلكه أبوه . وفى العاشرة بدأ يساعد والده فى صناعة الألبان . وفى السادسة عشرة تزوج بإحدى فتيات القرية .

على أن السعادة التى كانت ترفرف على جوانب هذه الأسرة فى تلك القرية الحادثة لم تسلم من عاصفة الحرب العالمية الأولى ، فقد استحكمت الأزمات الاقتصادية المتوالية ، واضطرت الأسرة إلى أن تستدين من عائلة كبيرة بالقرية . ولم يتحمل الأب هذه الأزمات فتوفى وترك أبته الأكبر (رمضان) ليواجه بنفسه كارثة بيع المصنع نهائياً لملء الأسرة الدائنة

وما كان ليستطيع (رمضان) مواجهة هذا الموقف ففجر التفهية إلى القاهرة حيث عمل بمصنع جبن يمتلكه أجنبي، وظل يعمل بالمصنع سنوات عديدة حتى توفى صاحب المصنع وشرد عماله . ويمزى (رمضان) كل ما انتهت إليه حياته إلى هذا الحادث الذى أجبره على البحث عن عمل آخر فى خدمة الحكومة . إذ عين عام ١٩٥١ فراضاً بإدارة حكومية بمكتبه ثمانية جنيحات ، بينما كان أفراد أسرته سبعة بينهم أربعة أولاد و بنتان . وظلت حياته المهنية بالإدارة تسير على الوجه الذى يرضى رؤسائه فقد اشتهر بحسن السيرة إلا أنه تعرف بشاويش فى مصلحة أخرى يدعى (عوض) ، وقد استطاع (عوض) أن يقدم (لرمضان) خدمة جليلة إذ وجد عمالاً بزنانيين يطلبون (عوض) من (رمضان) أن يقدم له خدمة فى مقابل هذه الخدمة ، وذلك بأن يهرقه ببعض موظفى الإدارة التى يعمل بها ... وقد تبين فيما بعد أن (عوض) يقوم بدور الوسيط بين العملاء فى الخارج . ولترجع مرة أخرى إلى الموقف الذى توقفتنا عنه .

قلنا أن (مجاهد) توجه إلى منزل (بيوى) حسب دعوة الأخير ليهون عليه متاعبه ، وما كاد يستقر به المقام حتى هبط عليها

كان (بيوى) يشعر بقلق شديد نحو عمله وكان كل هذه أن تتاح له فرصة العمل فى خدمة الحكومة .

وعين فملا سنة ١٩٤٧ بإدارة حكومية بمكتب قدره خمسة عشر جنيحاً ، وكان يسلمها جميعها لوالدته بينما تنطيه مصروفاً صغيراً حتى توفر له جزءاً لمشروع زواجه .

وتزوج (بيوى) وأصبح مسئولاً أمام أسرته كما هو مسئول عن التزامات عمله ، وكان من حقه أن يتصالح عن سر فقور زواجه منه : هل لأن أغلهم - كما توهم فى البداية - من القرى بينما هو من أهل القاهرة ؟ ! أم لأنه لا يحمى بعض إخوانه فى معاونة البعض على مخالفة القانون ؟

وكان أن أنشاق بيوى إلى التیار الخطر فتصالح بأسلوب الفساد . . . وأحسن برضاه الكثيرين من إخوانه عنه ! !

ولكن ما زال هناك بعض الأشخاص لم يتكيفوا بعد ، من بينهم (مجاهد) . هل حالت للفرصة أمام (بيوى) لكى يتصيد ضحية جديدة ؟ هذا ما كان يدور فى ذهن (بيوى) حيناً أحسن بتفاصيل الأمم والياس ترسم على وجه (مجاهد) وطلب منه أن يقص له مشاكله ليجه لها حلاً .

أبدى (بيوى) لمجاهد مشاعر المشاركة الوجدانية لمتابعه التى يمانها . وفى اليوم الثانى دعى (بيوى) (مجاهد) لزيارته فى منزله ليديرها مشكلته . وتوجه (مجاهد) إلى منزله ، وما كاد يستقر به المقام حتى هبط عليها (رمضان) الذى يعمل معها فراضاً فى الإدارة . دار الحديث عادياً بينهم ، ولترك هذا الحديث المادى يدور ، بينما فرجع إلى اللواء بعيداً عن القاهرة إلى إحدى قرى مديرية التفهية حيث ولد (رمضان) عام ١٩٠٢ . . .

مرت حياة الطفل الرقيق حتى بلغ السابعة من عمره فاستطاع أن يسير عبر طرقات القرية

وحاول المحققون الوصول إلى اعترافات (مجاهد) - وخاصة أن الموضوع يخيم عليه الظلام - فأصر على الإنكار .

وصل إلى علم (عوض) - الوسيط - اكتشاف التزوير والقبض على (مجاهد) ، يخشى أن يعترف ، فتوجه سريعاً إلى (جان) - الراشي الأول - لكي يبلغه بالأمر . وطلب منه إذا استدعى التحقيق أن ينكر كلية معرفته به . قلق (جان) وأبته على مركزها ، فتوجه سريعاً إلى أحد المحامين فأشار عليها فسرعة تبليغ النيابة حتى تسقط مسئولية الرشوة ، ويتحول وضع (جان) من راشي إلى مبلغ . وبالفعل أبلغ النيابة ، وبهذا كشف عن دور (عوض) الذي بدوره كشف عن بقية المتهمين المجهولين وعن ظروف الجريمة الفاضحة . وسبق المتهمون الأربعة إلى المحاكمة ، وبعد أن استعرضت شهادة الشهود ، واعترافات المتهمين ، حكمت المحكمة على كل من المتهمين الأربعة بالسجن سبع سنوات وبغرامة قدرها ألف جنيه . أما (عوض) فلم يكن شخصاً سوياً يستطیع أن يواجه الأزمات فقد أتهارت أعصابه وأصيب بنوبة عقلية ، اضطرت المحكمة أن تحوله إلى مستشفى الأمراض العقلية ليقيض بين جذرائها بقية حياته .

أما (بيوى) و (ريضان) و (مجاهد) فن وراء أسوار السجن انفرطت العلاقة التي قامت بينهم لتنفذ جريمة منظمة ، وأصبح كل منهم يعيش في ضوء حياته الخاصة يتأملها خلال ظروفه السابقة .

(بيوى) التي اضطرت ظروف العمل أن يحول من أسلوب حياته لكي يضمن تكيفه مع جو العمل واكتساب صداقة زملائه ، ترى هل حقق الحلم الذي كان يراوده ؟ كان حلمه أن يحصل على قدر كبير من الأموال التي تصل إلى يديه من وراء الرشوة ثم يفتح محلاً تجارياً كبيراً يدر عليه أموالاً طائلة

(ريضان) ، وقد بدأ يستترجانه لينضم إليهما

رفض (مجاهد) أولاً الاتصاع بتبعيهما له في المخاطرة بهذه العملية ولكنه وعدهما بالتفكير في الموضوع . ورجع (مجاهد) إلى المنزل وهو يماض صراعاً عنيفاً حول القبول أو الرفض ، ولكن حاجته الملحة إلى المال مع ظروفه المضطربة دفعته لقبول التعاون مع زملائه .

ولما نجحت عملية التزوير المألوبة اتصل (عوض) تليفونياً بالراشي في ٨ أغسطس سنة ١٩٥٥ وقال له أن العملية انتهت ، واتفق معه على مقابلته بالمنزل وهناك سلمه الأوراق الدالة على إلتجاء المطلوب وأخذ مقابل ذلك ١١٠ جنيه .

وشر كل من (مجاهد) و (بيوى) براحة حيناً نجحت العملية ، وأسس (مجاهد) أن هذا السبيل قد قدم له حلاً جزئياً لأزمته الراهنة ، ومن ثم فلن يتعرض لصراع نفسي حيناً قدم له (عوض) عرضاً آخر ، ذلك أن تاجراً يمشهور اتفق معه على إجراء تزوير جديد .

وتأخرت عملية التزوير فطالب الراشي الثاني - التاجر المشهور - (عوض) ما يدل على السير في العملية . وفي اليوم الثاني قابل (عوض) (مجاهد) وطلب منه سرعة العمل .

فلما حمل (مجاهد) الأوراق المزورة إلى قسم الأرشيف ، شك موظف الأرشيف في أمره وصاح (الوراق ده مزور ... ألا حديدك في داهية !) ووجد (مجاهد) أن من الأصح أن يترك الموظف في صياحه دون أن يزع الأوراق من يده ويحاول تمزيقها وإلا سيلفت الأنظار إلى أنه الفاسد .

طلب المدير من (مجاهد) الاعتراف بشيء واحد هو أنه كان يحمل هذه الأوراق المزورة ثم أمر بتشميع مكتب (مجاهد) بما فيه من أوراق .

وشبابه ليكسب من العمل اللحل مالا حلالا .

وما هي اتجاهات (مجاهد) نحو المستقبل
هذا الشاب الذي كان مسحية ظروف تنشئة
اجتماعية مضطربة ؟ أم أسرفت في تدليله ،
وأخوة حقنوا عليه عطف الأم ، وحياة
الوحدة بالقاهرة دون توجيه ، وأب يصدمه
برغبته في عدم الظهور في حياته ثم يحسب عفيف
لا يستطيع الوصول به إلى شاطئ الزواج .

لقد كان مجاهد متشائماً لا يرتبط بأي أمل
إلا أمل وحيد هو الفتاة التي أحباها وأخلصت
له ، وما زالت محتفظة بوعودها ، سميدة بخاتم
الخطوبة الذي يحمل اسمه ، فهي تزوره بالسجن
من حين لآخر لتبته نفسه من الإيمان
بالمستقبل .

ثم يستقبل ، هل كان هذا مجرد تعبير نفسي
يعمى عينيه عن نهاية الطريق الذي يسير فيه ؟
لسنا ندرى وهو أيضاً لا يدري ، وإنما يلوم
كل اللوم زملاؤه (المخفلين - الجناد في
الكار) . إن الثمن الذي يدفعه اليوم قد علمه
أن الجريمة لا بد وأن يكتشف أمرها حتى لو
طال الزمن .

وماذا يدور في ذهن (رمضان) الآن بعد
أن ترك وراءه أسرة كبيرة تتميش من
بيع اللبن الزبادي الذي تقوم بهنسه زوجته
المخلصة ، لا شيء سوى الرجوع إلى الإيمان
- عل حد تمييزه - أن يصلي ويصوم
ويكتسب من زملائه بالسجن لقب (الحاج)
أما المستقبل فهو في عينيه مبحث أمل كبير ،
أن يمد لعله الأصل الذي قضى فيه صباه

• • •

امصت الشوائب فقط دون مادة الأتروپين وعند إضافة محلول البوتاسا الكاوية ظهر اللون البنفسجي بوضوح تام ولإتباع هذه الطريقة الجديدة أمكن الحصول على نتائج إيجابية قاطعة لمنتجات أصطنت ذات سمية بالطرق العادية المتبعة .

التطبيق الرابع :

استخدام طريقة الكروماتوجرافى على الورق للكشف على وتقدير كمية الاستركتين والبروسين فى مخلوط منهما .

يوجد الاستركتين Strychnine والبروسين Brucine معاً فى الطبيعة فى النباتات ولذلك يتواجد الإثنين معاً فى حالات التسمم ويجب فصلهما وتقدير كمية كل منهما على حدة . وفى هذه الحالات تستخلص أشباه القلويدات السابقة من المحلول بواسطة الفلوروسيل (التطبيق الأول) مع تطيل بسيط فى تركيب الكحول القلوى باستخدام محلول النشادر ١٠ ، بدلا من محلول كربونات الصوديوم . وبعد ذلك يهبط المحلول على حمام مائى ويذاب المتبقى فى ١ سم كحول الكلى يضاف إلى شريط ورق الترشيح ويعرض بعد ذلك لبخار لمدة عشر دقائق ثم يمسح فى كحول البيوتيل المشبع بالماء لمدة ٢٤ ساعة . يجفف بعد ذلك الشريط ويعرض بمحلول يود خاص .

ويتميز على كل من الاستركتين والبروسين بواسطة مكان كل منهما على الورقة . تقطع قطعة الورقة المحتوية على كل منهما ويستخرج منها أشباه القلويدات بواسطة محلول مخفف من حامض الأيدروكلوريك وتقدر كميته بعد ذلك كل على حدة .

الشمول الأزرق على مادة تعرف باسم السيليت celite ثم تكبير هذه المركبات وإعادة ادخالها مع أشباه القلويدات على مادة الألومينا alumina واستخلاصها بواسطة الكحول .

والغرض من هذه الطريقة هو التخلص من الشوائب التى تكون موجودة فى عينات التسمم وتستخلص مع أشباه القلويدات فى الطرق الأخرى المتبعة والتى تتداخل فى تفاعلاتها وسيدرس إمكان تطبيق هذه الدواصة التحديدية لاستخدامها فى عينات البول والدم والأحشاء فى بحث آخر .

التطبيق الثالث :

تعديل اختبار فيتال مورين Vitali-Morin لاستخدامه فى الكشف عن الأتروپين فى عينات التسمم المتفنة .

من المعروف عن هذا الاختبار شدة حساسيته وأنه اختبار مميز للأتروپين (من أشباه القلويدات المخدرة والسامة) وهو يستعمل فى الكشف عنه وتقدير كميته فى حالات التسمم بالذاتورة ولكن وجد عند تفنن هذه العينات وكثيراً ما يحدث ذلك بل هو الشائع إن هذا الاختبار يعطى نتائج سلبية أو إيجابية غير قاطعة فأصبح من اللازم دراسة تأثير نواتج التفتن على هذا الاختبار وإيجاد طريقة للتخلص منها .

وقد أثبتت التجارب فى هذا البحث أن نواتج التفتن تتدخل تتخللاً خطيراً وتمنع ظهور اللون البنفسجي وهو اللون المميز لإيجابية هذا الاختبار ويظهر بدلا منه لون ينى يشتد هذا اللون بازدياد درجة التفتن . وقد أمكن التخلص من هذه الشوائب بإمرار محلول الاسيتون* فى عمود يحتوى على مادة الألومينا التى

* طريقة إجراء التجربة : يهبط المحلول تحت الاختبار للكشف عن الأتروپين فى جفته على حمام مائى ثم يضاف إليه قطعتين من حامض النتريك المدخن ثم يمد تبخيره ويذاب المتبقى فى كمية صغيرة من الاسيتون ثم يضاف إلى محلول الاسيتون قطعتين من البوتاسا الكاوية المذابة فى كحول التيل فيظهر اللون البنفسجي ائمال على إيجابية الاختبار .

يمكن إجراء التجارب اللازمة للكشف عليه وتقديره والتي يستحيل القيام بها في حالة وجود مثل هذه المركبات بصورة مخففة . وقد ثبت عملياً نجاح استعمالها لهذا الغرض وذلك بإمرار المحلول الذي يحتوي على الاستركتين (٥٠ - ١٠٠ ميكروجرام في ٢٥٠ سم أو أى حجم حيث أن الطريقة المذكورة لا تعتمد على حجم المحلول إذ يمكن استخدام نفس كمية الاستركتين في حوالى لترين من المحلول) في الأنبوبة المملوءة بمادة الفلوريسيل *Florisil* فيلتصق بها الاستركتين ويخرج المحلول من الأنبوبة خالياً منه ثم يمرر بعد ذلك حوالى ٥٠ سم من الخليط (كحول ٨٠ جزء : ماء ٢٠ جزء : ٥ ٪ محلول كربونات صوديوم ٥ جزء) الذى يذيب الاستركتين ويخرج معه .

وقد نجحت هذه الطريقة لاستخلاص أشباه القلويدات المخدرة والسامة من البول والبلازما بعد إجراء تعديلات خاصة . ففى حالة البول وجد أن المواد الملوثة به انصقت مع الاستركتين على مادة الفلوريسيل ولكن أمكن التخلص منها بإمرار محلول ٥٠ ٪ نواشدر ومحلول استيون ٣٠ ٪ وبذلك تم إزالة هذه المواد الملوثة بدون التأثير على الاستركتين الملتصق على الفلوريسيل . أما فى حالة البلازما والدم فقد نشأت الصعوبة من وجود البروتينات التى تدخلت فى استرجاع الاستركتين وقد أمكن التغلب على تلك البقعة بالتخلص من هذه البروتينات بترسيبها وترشيحها ثم استخدام المحلول للتأثير بالطريقة السابقة .

التطبيق الثانى :

وهذه طريقة أخرى اتبعت لاستخلاص أشباه القلويدات المخدرة والسامة من الحمايل المائية وهى عبارة عن فصل هذه المواد بعد اتحادها مع أصباغ خاصة مثل صبغة بروم

النور وتعرف باسم *Partition paperchromatography* ويستخدم فى هذه الحالة شرائح من ورق الترشيح (نوع خاص لهذا الغرض) متفاوتة فى المقاسات حسب الغرض ونوع الجهاز المستعمل لذلك . وتوضع المادة المراد تحليلها (بعد تركيزها) على بعد حوالى ٥ سم من أحد الطرفين وعلى هيئة بقعة نصف قطرها حوالى ٤ سم ثم يعرض شريط الورق لبخار لمدة عشر دقائق ثم يملأ داخل الوعاء الخاص بذلك بحيث يكون طرف الشريط القريب من البقعة مغموراً فى المذيب الخاص ويترك لمدة تتراوح من ٢٠ - ٢٤ ساعة فينتشر المحلول بخاصية التشرب والانتشار على طول الورقة حاملاً معه مكونات البقعة التى تتحرك بسرعات مختلفة حسب درجة ذوبانها فى هذا المحلول وبعد ذلك يجفف الشريط ويرش بمواد كيميائية خاصة تعطى ألوان مع هذه المركبات وبذلك يمكن تحديد شكل ويكان البقع المختلفة وتحسب المسافة بين البقعة وبين نقطة البدء وهى قيمة ثابتة مميزة للمركب الواحد فى المذيب الخاص وتختلف باختلاف المركبات وهى تعرف باسم سرعة السريان أو التحرك ويرمز إليها *Rate of flow*

ونظراً لأهمية هذه الطريقة وحدثة تاريخ استعمالها فقد أجرى الكاتب عدة تطبيقات لاستخدامها فى مجال الكشف عن السموم بطريقة سريعة وفعالة .

التطبيق الأول :

استخلاص أشباه القلويدات المخدرة والسامة من عينات التسمم :
درس فى هذا البحث إمكان استخدام طريقة الكروماتوغرافى لاستخلاص أشباه القلويدات المخدرة والسامة (مثل الاستركتين) من الحمايل المخففة جداً حتى

تطبيقات لطريقة الكروماتوجرافى فى تحليل عينات السموم

درجة الانحصاص أو الالتصاق *adsorption* المركبات المختلفة على مواد خاصة تعرف باسم مواد الانحصاص *adsorbents* مثل الألومينا *alumina* الفلوريسيل *Florisil* والسيليت *celite* والسيليلوز *cellulose* . وتوضع إحدى هذه المواد فى أنبوبة زجاجية مفتوحة الطرفين يختلف قطرها وطولها باختلاف المواد المستعملة ثم يمرر خلال الأنبوبة محلول المواد المراد فصلها فتلتصق على مادة الانحصاص ثم يمرر بعد ذلك مذيبات ومحاليل خاصة يذيب كل منها أحد مكونات الخليط ولا يذيب الباقى وبذلك يتم فصل هذه المكونات كل على حدة وتعرف هذه الطريقة باسم *Adsorption Chromatography*

ويوجد نوع آخر لهذه الطريقة يعتمد فى فصل المواد على الاختلاف فى درجة ذوبان المركبات والمذيبات الغير مختلطة *immiscible* والمحاليل المائية التى عادة تكون محاليل قياسية منظمة *Buffersolvents* وفى هذه الحالة تثبت المحاليل المائية على مادة خاملة مثل النشا وبهذه ذلك يمرر المحلول المراد فصل مكوناته فتذيب هذه المكونات فى المحلول المائى المثبت على النشا ثم يمرر مذيبات غير مختلطة معينة تنتزع مكونات الخليط من المحلول المائى كل على حدة حسب درجة ذوبانه فى هذا المذيب وتعرف هذه الطريقة باسم *Partition chromatography*

وقد أمكن استبدال المادة الحاملة (النشا) بورق الترشيح حيث يقوم السيليلوز بنفس

الكروماتوجرافى *chromatography* ، طريقة تحليلية انتقائية وفصل المواد المضوية وغير المضوية ولها أهميتها فى فصل مكونات خليط من المواد والتاثير المتشابه جداً فى الصفات والتى لا يمكن فصلها بالطرق الطبيعية الأخرى مثل الترشيح أو التقطير أو التبلر أو التصعيد *Sublimation* .

وقد سميت هذه الطريقة باسم الكروماتوجرافى (أى فصل المواد الملونة) لأن أول من عمل بها العالم الروسى سويت *Tswett* الذى استخدمها فى فصل مكونات مادة الكلوروفيل وعلى المادة المنفصراه فى النبات وتتمكن من فصلها إلى عدة مواد ملونة وبذلك أثبت أنها عبارة عن خليط وليست مادة واحدة كما كان مرفوقاً من قبل وكذلك الحال فى الكاروتين وهو المادة البرتقالية الموجودة فى الجزر . وبهذه ذلك أمكن تطبيقها فى فصل المواد القديمة اللون حتى أصبحت تستخدم فى جميع فروع العلم والصناعة . وقد انتشر استخدام هذه الطريقة حديثاً وقامت بدور فعال فى الأبحاث التى أدت إلى تفتيت الذرة وإنتاج النظائر المشعة وقد اعتبرتها الدول وخاصة أمريكا من الأسرار العسكرية فلم تسمح بنشر الأبحاث التى تمت فى هذا المجال إلا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية . أما فى ميدان التحاليل الكيميائية وخاصة كيمياء السموم فلقد استخدمت هذه الطريقة فى استخلاص المواد الفعالة من النباتات وفصل مكوناتها كل على حدة .

وتعتمد هذه الطريقة على الاختلاف فى

29. Chromatographic separation of some local anaesthetics. Jaminet J. Pharm. Belg. 1951, 6, 181.
30. Chromatography of antiseptic quaternary ammonium salts. J. Garcia and J. Conerbe Chim. Anal. 1956, 38, 432.

PAPER CHROMATOGRAPHY OF SALICYLATE .

31. The paper chromatographic analysis of mixtures of caffeine, aspirin and phenacetin. A. Castiglioni and M. Vietti Z. anal. Chem. 1955, 144, 112.
32. Chromatographic separation and identification of aspirin metabolites. Quilley and Smith J. Pharm. Pharmacol 1952, 4, 625.

14. Alkaloidal estimation by chromatography II. Tincture opii camphorata and tinct. cinchonae compositae. è. Ramsbhandran Ind. J. Pharm. 1953, 17, 193.
15. Identification of alkaloids and other basic drugs by paper chromatography. L.R. Goldbaum and L. Kazyak. Anal. Chem. 1956, 28, 1289.
16. Note on the identification of alkaloids by paper chromatography G. Nadesu Clin. Chem. 1956, 2, 347.
17. Chromatographic separation of digitalis glycosides. G.J. Rigby and D.M. Bellis-Nature 1956, 178, 415.
18. Determination of glyco alkaloids of potato and their separation. V.A. Paseshnichenko and A.R. Guseva-Biokhimiya 1956, 21, 585.
19. The chromatographic separation of cocaine hydrochloride and its probable metabolites benzoylecgonine and ecgonine. V. Gastaneda and J. Chribogen-Bul. Soc. Quim Peru 1956, 22, 214.
20. New method for the determination of individual alkaloids in mixtures of alkaloids. H. Trabert—Naturwissenschaften 1956, 43, 351.
21. The paper chromatographic separation of alkaloids. J. Buchu and H. Schumacher Pharm. Acta. Helv. 1956, 31, 417.
22. The quantitative estimation of ergotamine and ergotoxine by paper chromatography. D.D. Jones et al. J. Amer. Pharm. Ass. Sci. Edi. 1957, 46, 426.
23. Use of paper chromatography with opium alkaloids and morphine derivatives. A.A. Abdel Rahman Arch. Pharm. Berlin 1957, 290, 321.
24. The paper chromatographic separation of methadone hydrochloride, ephedrine hydrochloride and hyoscyne hydro bromide. F. Abeffy and S. Kueder Acta Pharm. Jugoslav. 1956, 6, 207.
25. Paper chromatography of alkaloids. III. Identification and semiquantitative determination of (-) hyoscyne (in presence of morphine and ethyl morphine). J. Reischelt. Ceskosl Farm. 1957, 6, 249.
26. Extraction and characterisation of sympatho-mimetic amines. A. Hassan An. Acad. Brasil Cienc. 1959, 29, 27.
27. Paper chromatographic separation of narcotine and papaverine H. Haussermann Arch. Pharm. Berlin. 1956, 289, 303.
28. Paper chromatography of Local anaesthetics. J. Reischelt Ceskosl. Farmac. 1955, 4, 297.

2. "Paper Chromatography. A Laboratory Manual." 1952, R. Block, R.L. Le Strange and G. Zwerg.
3. "Paper Chromatography" 1953, F. Cramer.
4. "Chromatography. A Review of Principles and Applications." 1954, E. Lederer. and M. Lederer.

ARTICLES ON PAPER CHROMATOGRAPHY OF BARBITURATE :

1. "The isolation and identification of Barbiturates". F.J. Sabatino J. Ass. Off. Agric. Chem. 1954, 37, 1001.
2. "Paper Chromatographic Detection of Small Amounts of Barbiturates". C. Riebeling and H. Burmeister—Anal. Abstr. 1955, 2, 726.
3. "The identification of Barbiturates". G. Hubner and E. Preil. Hoppe-Seyl. Z. 1954, 296, 225.
4. "Phenobarbitone and diphenylidantoin, chromatography of". A.S. Curry—Analyst 1955, 80, 902.
5. "A new spray reagent for barbiturates". E. Hjelt, K. Lepenen and U. Tamminen Analyst 1955, 80, 706.
6. "Phenobarbitone, Metabolites of in human urine". E.J. Algeri and A.J. McBay—Science 1956, 123, 183.
7. "Identification of barbiturates by paper chromatography" R. Derninger. Anal. Abstr. 1956, 3, 820.
8. "Identification of barbiturates by paper chromatography" P. Relyveld. Pharm. Weekbl. 1957, 92, 621.
9. Paper chromatographic identification of barbituric acid derivatives in toxicological analysis. J. Bannler. Mitt. Lebensmitt Hyg. Barn 1957, 48, 135.
10. Identification of thiobarbituric acids in urine by paper chromatography. W. Dietz and K. Soehring.—Arch. Pharm. Berlin 1957, 290, 80

ARTICLES ON PAPER CHROMATOGRAPHY OF ALKALOIDS AND BASIC DRUGS:

11. Identification of some local anesthetics by paper chromatography. E. Schicbe—Wiss. Z. Humboldt Univ. Ber. 1952, 2, 15.
12. The separation of ergot alkaloids by paper chromatography. M. Pohn and L. Fuchs. Naturwissenschaften 1954, 41, 63.
13. The identification of morphine, codeine, papaverine, thebaine, narcotine in tincture of opium, A.A. Abdel Rahman—Arch. Pharm. Berlin 1955, 288, 53.

Apply 0.4 ml. of the above¹ solution to the filter paper, then expose to steam for 5 minutes and hang it in the chromatographic tank for 2-6 hours to attain equilibrium with the atmosphere (n. butanol and water vapours). Develop the chromatogram for about 20-24 hours.

Remove the paper strip from the tank, dry and spray it with the modified Dragendorff reagent to reveal the position of the alkaloids. Identify the strychnine and brucine spots by their Rf values.

Extract each spot with 3 ml. N HCl and estimate its alkaloidal content.

PROCEDURE FOR THE URINE

The procedure is that described above. use 250 ml. of urine, with the pH adjusted to 6. Before elution wash the column with 100 ml. 0.5% ammonia, 100 ml. water followed by 50 ml. 30% acetone to remove adsorbed pigments.

PROCEDURE FOR THE PLASMA

Into a flask measure 75 ml. plasma, 45 ml. Trichloro acetic acid in N HCl, complete to 500. Filter. Adjust the pH of 400 ml. of the filtrate to 6, proceed as described for aqueous solutions.

REFERENCES

BOOKS PUBLISHED ON CHROMATOGRAPHY:

1. "Chromatographic Adsorption Analysis" 1942, H.H. Strain.
2. "Principle and Practice of Chromatography" 1943, L. Zechmeister and L. Von Chohnoky.
3. "An introduction to Chromatography" 1946, T.I. Williams.
4. "Faraday Society Disc. Chromatography" 1949, No. 7.
5. "Progress in Chromatography" 1950 L. Zechmeister.
6. "Adsorption and Chromatography" 1951 N.C. Cassidy.
7. "Practical Chromatography" 1953, R.C. Brimley, F.C. Barrett.
8. "Chromatography, A Review of Principles and Application" 1954, E. Lederer and M. Lederer.

BOOKS PUBLISHED ON PAPER CHROMATOGRAPHY:

1. A Guide to Filter Paper and Cellulose Powder Chromatography." 1952, J. Balston and B.E. Talbot.

APPLICATION IV.

USE OF PAPER CHROMATOGRAPHY TO ENABLE THE ESTIMATION OF STRYCHNINE AND BRUCINE IN MIXTURE

Although the Alkaloid. Dye formation method* represents a sensitive and accurate method for the determination of a single alkaloid in biological materials, it lacks specificity. A separation of a mixture of alkaloid by paper chromatography and their subsequent elution and determination by the bromothymol blue-benzene technique, however, proved successful. Strychnine and brucine both of which form a benzene soluble complex with bromothymol blue, were used as test alkaloids. They form specially suitable test mixture, because in toxicological practice a mixture of the two alkaloids may be encountered and their separate determination may be an important factor in determining the source of toxic material.

REAGENT

1. Alkaline eluting agent : 80 parts ethanol : 1.5 parts ammonia sp.gr. 880 : 5 parts water.
2. Whatman filter paper No. 4 impregnated with 0.25 M. sodium dihydrogen phosphate.
3. Dragendorff reagent : Solution A : dissolve 0.85 g. bismuth subnitrate in 40 ml. water and 10 ml. gl. acetic acid. Solution B : dissolve 8 g potassium iodide in 20 ml. water. Before use, mix 5 ml. of solution A, 5 ml. of solution B and 20 ml. of gl. acetic acid to 100 ml. water.
4. n. Butanol saturated with water.

PROCEDURE FOR AQUEAN SOLUTION

Allow 200 ml of an aqueous solution of strychnine and brucine, pH value adjusted to 6, to percolate through a column of florasil, and wash the column with 100 ml. of water. When the water surface is 0.5 c.m. from the top of the column add 0.5 ml. of ammonia 0.880 to furnish a strongly alkaline medium for the elution of the alkaloids. Elute with 75 ml. of alkaline eluting agent. Evaporate to dryness and dissolve the residue in 1 ml. 96 percent ethanol.

* The National Rev. of Grim. Sc. 1959, II, 294.

PROCEDURE :

The technique adopted and found most suitable runs along the following steps :

1. Evaporate the final Stass-Otto chloroformic extract to dryness on a boiling water bath.
2. Add to the residue in the porcelain dish few drops of fuming nitric acid, mix and evaporate to dryness.
3. Allow to cool, and dissolve the nitration products in 10 ml. of acetone.
4. Prepare a column of alumina suspended in acetone of about 5 cm. in height.
5. Percolate the acetone solution through the column. When the acetone solution is about 0.5 cm. above the top of the column wash with 7.5 ml of acetone.
6. Collect the percolated solution, and in case of quantitative estimation complete the volume with acetone to 20 ml.
7. Add 0.1 ml. of 0.3% potassium hydroxide solution in methyl alcohol.
8. The colour obtained is the typical violet colour specific of the Vitali-Morin reaction for atropine.

CONCLUSION

A convenient modification of the Vitali-Morin reaction* is introduced to detect the presence of atropine in cases of putrefied specimens where the putrefactive products interfere seriously with the typical colour production. Such interference is eliminated by the percolation of the nitration products of the residue of Stass-Otto extract through alumina, which adsorbs the interfering substances quantitatively while the atropine passes through the column undisturbed.

The author wishes to draw attention to the great value of the given modification as it overcomes one of the main problems usually met with in the Medicolegal Dept., Cairo. Following this modified technique, positive results for atropine were obtained after previous negative reactions.

minute amounts 30 mu.) present resulting in a negative Vitali-Morin test.

2. *The use of alumina as a means of purification.*

a) Percolation of the whole urine through alumina was tried to show whether such interfering products could be removed from the urine before extraction with chloroform. Samples of the urine, of pH 6.8-7.0 were percolated through columns of alkaline, neutral and acid alumina without any adsorption on any of them.

b) Percolation of the chloroformic extracts of putrefied urine and blood, containing atropine, was next tried. It was found that the interfering products were partially adsorbed from chloroform together with atropine (which was quantitatively adsorbed) and was eluted together with the alkaloid. This resulted again in the interference with the colour production of Vitali-Morin reaction.

c) Adsorption on alumina of the nitration products in acetone was then applied. Preliminary experiments showed that alumina does not adsorb the nitration products of atropine from acetone solution, while the nitration products of the putrefactive substances were quantitatively adsorbed.

The Vitali-Morin reaction was then applied to the following specimens (Table I.).

TABLE I.

Showing the result of application of Vitali-Morin reaction to different specimens of acetone solution of the nitration products percolated through alumina.

No.	Specimen	Colour with KOH solution	
		Direct	After percolation through alumina
1.	Atropine	violet	violet
2.	Extract of putrefied urine	brown	colourless
3.	Extract of putrefied urine containing atropine.	wine red*	violet
4.	Extract of putrefied blood	brown	colourless
5.	Extract of putrefied blood containing atropine	wine red*	violet

* The wine red colour rapidly changing to brown.

The first aim of this work was to study the effect of putrefaction on this colour reaction, and secondly to find some adequate method for the elimination of the interfering factor or factors of such products of putrefaction.

THE EFFECT OF PUTREFACTION ON VITALI-MORIN REACTION :

Preliminary experiments carried along the following steps gave the given results noted with each step.

1. Putrefactive products, alone, extracted with chloroform from putrefied blood or urine (containing no atropine) after being rendered alkaline and when subjected to Vitali-Morin reaction gave a brown colour.
2. A simple atropine solution in chloroform gave the typical violet colour.
3. A mixture of a chloroformic extract of putrefactive products and that of atropine when tested, gave a wine red colour rapidly changing to brown.
4. If an aqueous solution of atropine sulphate is added to putrefied blood and urine and each immediately extracted and the extract tested for atropine, the result was a wine red colour rapidly changing to brown.

From the above, it can be concluded that the putrefactive products of blood or urine interfere to a very great extent with the nature and stability of the violet colour given by Vitali-Morin reaction for atropine. This is mainly due to the simultaneous extraction of such interfering bi-products and the alkaloid with chloroform from alkaline solutions.

REMOVAL OF INTERFERING SUBSTANCES :

The second object of the work was then tried. Such trials for removal of the interfering substances were done along the following lines :

1. *Repeated extraction.* This method was found unsatisfactory as repeated acidification and alkalinisation, though excluding the interfering products, caused the hydrolysis of the atropine (in

4. Alkaline celite, prepared by thorough mixing of 1 portion of celite with 3 portions of potassium carbonate.

5. Alkaline benzene : shake 250 ml. benzene with 20 ml. ammonia sp. g. 0.880 and dry the benzene layer with anhyd. sodium sulphate.

6. Ethanol 96%.

PROCEDURE :

1. Two chromatographic columns are connected in series. The upper one is packed with alkaline celite and a layer of anhydrous sodium sulphate on the top. The other column is packed with alumina.

2. Percolate the benzene solution of the quinine complex. In the upper column the complex is partially decomposed and the liberated quinine passes with the benzene to the alumina column where it is quantitatively adsorbed. The liberated bromothymol blue together with the undecomposed complex are adsorbed on celite.

3. Percolate alkaline benzene. This breaks down the undecomposed complex and carries the quinine to the alumina.

4. Disconnect the two columns and elute the alumina column with ethanol. The quinine is quantitatively eluted.

This method when applied to aqueous solutions and tinctures gave satisfactory results noting that the alcohol content of the tinctures should not exceed 10%. The application of this method to urine, blood, Stas otto final extract is to be investigated in detail in a further study.

APPLICATION III.

A CONVENIENT MODIFICATION OF VITALI-MORIN REACTION FOR THE IDENTIFICATION OF ATROPINE IN PUTREFIED SPECIMENS

The Vitali-Morin reaction is regarded as the classical and the most sensitive test for the detection of atropine and as well for its estimation in samples. However, in toxicological analysis a great difficulty is met with especially in applying this test on putrefied specimens suspected to contain atropine, as the typical violet colour characteristic of a positive reaction is not obtained, leading to many fallacies.

20 : sodium carbonate (5%) 5). Treat the collected solution with concentrated hydrochloric acid till the reaction is acidic.

4. Evaporate the alcohol on a water bath.

By this method a high degree of concentration of very dilute solutions could be achieved, where the quantity of the alkaloid present was 50-100 μ . irrespective to the volume in which it is contained.

PROCEDURE FOR URINE.

The procedure is that described above only with the addition of a slight modification to remove the urinary pigments adsorbed on florasil. Before elution of the adsorbed alkaloids, the column is washed with 100 ml. of 0.5% ammonia solution, 100 ml. water followed by 50 ml. 30% acetone. This succession of solvents removes all the adsorbed urinary pigments without disturbing the adsorption of the alkaloids on florasil.

PROCEDURE FOR PLASMA :

Treat 75 ml of plasma or blood with 45 ml. 20% trichloroacetic acid in Normal hydrochloric acid and, complete the volume to 500 ml. with water. Allow to stand for an hour then filter. Adjust the pH of 400 ml. to 6.0 and proceed as given for the aqueous solution.

APPLICATION II.

EXTRACTION OF ALKALOIDS AS THEIR DYE-COMPLEXES

The work given below is preliminary and exploratory to a proposed method based on the reaction of alkaloids and basic drugs with acidic dyes in aqueous solutions at a certain pH. The formed alkaloid-dye complex is extracted with benzene which is a suitable solvent for such a purpose. Thus the use of chloroform for the direct extraction of such compounds is avoided as it readily extracts as well other interfering substances which are not extracted with benzene.

REAGENTS :

1. A benzene solution of quinine-bromothymol blue formed from the reaction of bromothymol blue with quinine sulphate in aqueous solution at pH 7.2.
2. Anhydrous sodium sulphate.
3. Alumina.

is inconvenient and there must be a preliminary concentration before applying the direct extraction process.

CONCENTRATION METHODS

The following methods were studied to find the most suitable one for the above mentioned purpose.

1. *Evaporation method* : This method was found to be unsuitable as some alkaloids undergo hydrolysis e.g. atropine, cocaine and aconite, moreover the method is time consuming.

2. *Freezing followed by partial thawing* : If an aqueous solution of a salt be gradually cooled, comparatively pure ice separates first till the concentration of the salt reaches saturation. At this stage the saturated solution starts to freeze and the so called eutectic mixture is obtained. On allowing the solid mixture to thaw a saturated solution should be obtained first followed by comparatively pure water. Applying this method to a dilute strychnine solution, about 96% of strychnine was recovered in about half the original volume. This inefficiency is due to mechanical entangling of strychnine in the ice separated at beginning of the freezing process.

3. *Dehydration method* : Treating an aqueous solution with excess anhydrous sodium sulphate leads to the formation of sodium sulphate decahydrate. The method was found to reduce the volume to one third of the total volume.

4. *Chromatographic adsorption method* : As chromatography proved to be a useful method for the purification and separation of alkaloids from plant tissues, it was tried as a concentration method and gave excellent results.

PROCEDURE FOR AQUEOUS SOLUTIONS

1. Pack a column with florisil, wash with 100 ml. ammonia 10% followed by 200 ml. water.

2. Percolate the strychnine solution (200 ml. mg/ml) after adjusting its reaction to pH 5-6. Wash the column with 50 ml water, then add 5 ml. sodium carbonate solution 5% to furnish a strong alkaline medium for the dilution of the alkaloid.

3. Elute with 75 ml. of the alkaline eluant (ethanol 75 : water

and is the one dipping in the solvent present in the bottom of the jar. A fourth type, the Horizontal or Radial development, in which case circular discs of filter paper are used. The Two Dimensional Development technique is a very important variety and could be used when one solvent is incapable to resolve the mixture of substances to be separated. It is often possible to effect a separation by running the spot on a square sheet of filter paper with one solvent in one direction, then after drying off the first solvent, the sheet is developed with a second solvent at right angles to the first. This type is mainly used for the separation of amino acids but is expected to give promising results with mixtures of basic and acidic drugs.

The advantages of paper chromatography are :

1. The method offers a ready separation and comparison of similar compounds on a microgram scale, consequently in the case of toxicological specimens traces of drugs are easily separated from one another and from such impurities as fats and normal breakdown products.

2. The Rf values of the compounds under investigation in several solvents systems provide a set of numerical values, that taken into account are very specific.

3. After separation on paper, the different spots could be eluted and specific colour reactions could be applied for confirmation of identity.

4. Only micrograms of material are required, so a major part of the original quantity of material can often be retained, always a matter of great importance in forensic work.

Paper chromatography has proved not only, as a satisfactory means of separation and purification of closely related mixtures, but also as an approved technique of identification as the Rf values of different compounds in certain solvents are specific.

A fairly extensive list of references of published papers dealing with the application of paper chromatography in toxicological analysis is given below.

APPLICATION No. I.

CHROMATOGRAPHIC EXTRACTION OF ALKALOIDS FROM HIGHLY DILUTED SOLUTIONS

In toxicological practice, minute quantities of alkaloids may sometimes be present in a large volume as in case of urine, plasma or stomach wash. In such cases direct extraction with chloroform

PAPER PARTITION CHROMATOGRAPHY.

In its essentials, paper chromatography is the same as column partition chromatography, the only difference being that strips of cellulose i.e. filter paper, are employed as the supporting substance replacing silica gel, Keisulghur and celite employed in the above type. The damp cellulose constitutes the stationery phase along which moves the water immiscible phase.

The movement of a solute zone could be explained conveniently as follows : as the solvent flows through a section of paper containing the solute a partition of this compound occurs between the mobile organic phase and the stationary aqueous phase. Thus some of the solute leaves the paper and enters the organic phase, when the mobile phase reaches a section of the paper containing no solute, partition again occurs, this time the solute is transferred from the phase to the paper. With continuous flow of the solvent, the effect of this partition between the two phases is the transference of the solute from the point of its application on the paper strip to a point some distance along the paper in the direction of the solvent flow. The relation $\frac{\text{Distance travelled by the substance}}{\text{Distance travelled by the solvent}}$ is a constant known as Rf (rate of flow) which is a specific constant for each compound in a particular solvent.

In using the method, a pencil line is drawn across a strip of filter paper (special for chromatography) about 3×40 c.m. at about 5 c.m. from one end. Test solution, containing the mixture of substances to be separated is applied on the line from a micropipette forming a spot about 1 c.m. diameter. The strip is then suspended so that its upper end (near the spot) hangs over the edge of a trough and dips in the contained solvent, there in, the whole assembly being enclosed in a tightly covered specimen jar. The solvent will flow downwards and when its front almost reaches the edge of the strip the latter is removed and after marking the solvent front the strip is allowed to dry. This technique is known as the Descending Development. The Ascending Technique is easier in which case the paper strip is hung up with its lower end (near the spot) dipping in the solvent present at the bottom of the jar, and the solvent travels upwards.

The Ascending-Descending Technique is a combination of the above mentioned types in which method the paper strip is in the form of an inverted letter V with one arm longer than the other

The most thoroughly investigated and widely used adsorbent is alumina. Alumina is usually alkaline in reaction from which neutral or acid alumina is prepared for special cases. Among the other adsorbents used are florissil, magnesia, calcium oxide, charcoal together with those whose relative activity has not been thoroughly examined namely silica, cellulose and starch.

COLUMN PARTITION CHROMATOGRAPHY.

Partition chromatography is the second variety and the most important one. When a solution of a substance is shaken with an immiscible solvent, the solute will distribute itself between the two phases and when equilibrium is reached the $\frac{\text{concentration in solution A}}{\text{concentration in solution B}}$ is a constant known as partition coefficient. This phenomenon is used for the process of separating one solute from another, in solution, by shaking the solution with an immiscible solvent in which one of the solutes is more soluble than the other. Any desired degree of separation may be obtained by repetition of the process. Partition chromatography makes use of this principle but instead of working by discontinuous steps, the mixed solutes are applied to the top of a column of an inert solid substance which holds one of the two liquid phases (the polar phase usually buffer solution) stationary, while the second phase (non polar immiscible solvent) is allowed to flow continuously down the column, washing the components of the mixture out of the column each according to its partition coefficient between the stationary and mobile phases.

The chromatographic tube used is made of glass 1.5 c.m. in diameter and 30 c.m. long, with one end closed with a porous disc (12 pores). The supporting inert substance, which is usually silica gel, Keiselguhr or celite, is perfectly mixed with a calculated amount of the miscible polar phase and then made in the form of a slurry in the immiscible solvent. The slurry is poured in the tube and thoroughly mixed, then pressed evenly by few gentle strokes of a perforated metallic disc of the same diameter of the tube which is mounted by its centre on a long thin metal rod. Now, the concentrated solution of the mixture is applied at the top of the column followed by percolation of the immiscible mobile solvent. The eluent leaving the column is collected in fractions each containing the individual component of the mixture.

CHROMATOGRAPHY AS A RECENT ANALYTICAL TOOL AND ITS APPLICATION IN TOXICOLOGICAL ANALYSIS

Z. I. EL DARAWY, Ph. D. (Chem.)

The National Center of Social and Criminological Research
Cairo, U.A.R.

Chromatography could be defined as "a process for the fractionation of closely related mixtures by continuous partition between two phases one of which is passing past the other". In practice the most important application has involved a liquid mobile phase and a liquid or solid stationary phase. The method developed so far is usually on the micro, semi-micro or preparative scale, and has been applied to a great variety of problems in the field of forensic chemistry and toxicology.

The different types of chromatography are :

1. Adsorption chromatography.
2. Partition chromatography.
3. Electro-chromatography.
4. Exchange chromatography.

ADSORPTION CHROMATOGRAPHY.

In this type the partition of the chromatographed substances takes place between a liquid mobile phase (solvent) and solid stationary phase (adsorbent). The solution of the mixture to be fractionated is placed on the top of the column of the adsorbent and is slowly passed through. According to the affinity of the components of the mixture for the adsorbent, they are held in zones at the top of the column. Passage of the solvent through the column develops the chromatogram by separating the zones of adsorbed substances throughout the column and which are located by the ultraviolet light or by means of a reagent streaked along the extruded column. The different zones are separated by division of the column and extracted using the suitable solvent.

Fractionation of mixtures i.e. development of a chromatogram, is often accomplished by elution development with a series of solvents of increasing polarity which have powers of elution in the following ascending order : petroleum, ether, carbon tetrachloride, chloroform, ether, benzene, acetone, alcohols, buffer solutions and dilute acids or alkalis.

وقد تلخصت هذه المحاولات في المقال .
ويتضمن المقال أيضاً بعض المعلومات الجديدة التي أفرزتها الدراسة من حيث كون نماذج السلوك الجانح في كل من حي روكسبري وحي بولاق نماذج مختلفة ، ومن حيث أنه ليس بالضروري أن تكون نسبة عدد سكان موطن الجناح في مهبوط ، ومن حيث عرض فرض جديد عن أن الحياة الحضرية أنواع ، أي أن الحياة الحضرية في المجتمع الأمريكي تختلف عنها في المجتمع المصري ، وهي تختلف عنها في المجتمع الإنجليزى والمجتمع الروسى .
وكذلك عرض فرض آخر يحتاج إلى بحث علمي لإثباته ، وهو أن أعضاء الطبقة الدنيا من الناس - مثل الذين يعيشون في حي روكسبري وحي بولاق - ليسوا فقط في صراع دائم مع الحياة في سبيل الحصول على معاشهم بل هم أيضاً ، في نطاق قيمهم الاجتماعية ، في صراع دائم كذلك مع الأنواع الأخرى من القيم الاجتماعية التي يفرضها عليهم الأعضاء الآخرون من الطبقة الوسطى ومن الطبقة العليا في المجتمع الكبير .
وكذلك عن طريق مايسن هؤلاء من تشريعات وما يمنحون إليه من قيم اجتماعية أخرى لا تمت بصلة إلى قيمهم الاجتماعية التي نشأوا عليها في مجتمعاتهم الصغير .

وهما يختلفان في أن حي روكسبري مثلاً كانت زيادة عدد سكانه في خلال المدة من عام ١٩٤٠ إلى عام ١٩٥٠ نحو ٥٠ ٪ ، ولكن في خلال الأعوام الثلاثين الماضية نجد أن اتجاه الزيادة لم يكن ثابتاً . في حين نجد أن زيادة عدد سكان حي بولاق مستمرة منذ عام ١٨٨٢ ، وكذلك نجد أن كثافة السكان في حي روكسبري تبلغ نسبتها نحو ٤٨٥٩١ في الميل المربع ، في حين نجد أنها في حي بولاق نحو ٣٩٣٦ في الميل المربع .

ونجد أيضاً أن كلا من حي بولاق وحي روكسبري يشاهجان من حيث ارتفاع نسبة جناح الأحداث فيهما . ولكنهما يختلفان في أن أغلبية حالات الأحداث الجانحين في حي بولاق هي حالات ارتكاب جرائم اعتداء على الأشخاص . أما أغلبية حالات الأحداث الجانحين في حي روكسبري فهي حالات اعتداء على الأموال . وقد وجد أيضاً أن الجرائم الجنسية وشرب الخمر وجرائم سرقة السيارات ، لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في حي بولاق ، بينما نجد أن جميع أعقاب السجائر ، عملية لا يعرفها الأحداث الذين يعيشون في حي روكسبري .

وقد حاولت الدراسة تفسير هذه الاختلافات

على معظم مبانها ، وأن معظم مساكنها للإيجار ، وأنها غير مجهزة تجهيزاً كافياً من حيث وجود تيار الجاز وتيار الكهرباء والمياه الجارية . . .

ومن أمثلة أوجه الخلاف - في هذا الشأن - نجد أن ٧٩,٥ ٪ من مساكن حي روكبرى قد بنيت في عام ١٩١٩ أو قبله ، في حين أن ٤٠ ٪ من مساكن حي بولاك التي تبحث كانت قديمة لدرجة أنه لم يتمكن أصحابها من إدخال أنابيب المياه الجارية فيها . ونجد أيضاً أن متوسط قيمة إيجار المسكن في حي روكبرى يبلغ نحو ٣٢,٨٧ دولاراً ، ويعتبر هذا أقل متوسط قيمة إيجار المسكن في مدينة بوسطن ككل ، في حين أننا نجد في حي بولاك أن نحو ٣٩,٤ ٪ من الحالات كانت تلغ إيجاراً شهرياً لمسكنها أقل من ١ جنيه مصري أي ٢,٨٥ دولار ، وأن ١٣,٨ ٪ منها كانت تلغ أقل من نصف هذا المبلغ ، وأن ٤٦,٨ ٪ منها كانت تلغ جنباً مصرية أو أكثر . ونجد أيضاً أن نحو ٨٥,٦ ٪ من سكان حي روكبرى مستأجرين لمساكنهم ، في حين أن ٧٦ ٪ من سكان حي بولاك نجدهم مستأجرين لمساكنهم .

ونجد أيضاً أن الحيين - روكبرى وبولاك - متشابهان في أن معظم المستأجرين لا يستطيعون دفع إيجار عال ، وأن في الحيين نجد أن الدخول ضئيلة ونسبة البطالة عالية ، وكذلك أن معظم سكان كل من الحيين عمال غير مهرة .

ولكنهما يختلفان في مستوى متوسط الدخل في كل منهما ، وكذلك في نسبة البطالة وفي نسبة الأمية ، وفي نسبة العمال غير المهرة . والحيان أيضاً يشابهان في أن سكانهما في ازدياد وأن كثافة السكان فيها عالية .

حي روكبرى وهي بولاك بالنسبة البناء العام للوسط الحضري التي يقع كل حي فيه ، أي بالنسبة لمدينة بوسطن ومدينة القاهرة .

وتمكنت الدراسة من عزل المتغيرات المناسبة وإلى الوصول إلى بعض النتائج الأولية بخصوص صلاحية الفرض التي قامت عليه الدراسة ، ويتلخص هذا الفرض فيما يلي :

« إن الحياة الحضرية في مصر تكون مصحوبة بظهور أحياء مماثلة لمؤنح موطن الجناح كما حده وعرفه كليفورد ر . شو وآخرون بالنسبة للمجتمع الأمريكي . وذلك على الرغم من اختلاف البناء الاجتماعي لكل من المجتمعين » .

ومع الاعتراف بقصور هذه الدراسة في بعض نواحيها ، أمكن إثبات أن البناء الاجتماعي لكل من المجتمعين الأمريكي والمصري يختلف بصفة عامة ، كما يختلف أيضاً البناء الاجتماعي لكل من المجتمع الروكبرى والمجتمع البولاكي بصفة خاصة . كما أمكن إثبات - بصفة عامة - أن السمات الاجتماعية الأساسية (التي ناقشتها الدراسة) التي تميز من حي ما في المدينة موطن جناح - باستثناء عنصرين من هذه السمات - توجد في كل من حي روكبرى وحي بولاك . أما العنصران المشتبهان فهما ، فهما : إن نسبة عدد سكان كلا الحيين ليست في هبوط . وأن حي بولاك حي متجانس السكان نسبياً .

وقد وجد أن حي روكبرى وحي بولاك - كوطنين للجناح - يشابهان في كثير من الأمور ، كما يختلفان في أمور أخرى . وأن هذا الاختلاف غالباً ما يكون اختلافًا في الدرجة وليس اختلافًا نوعياً .

فتلا نجد أن الحيين ، روكبرى وبولاك - يشابهان في أن عوامل الإيجار تبدو

دراسة مقارنة بين بولاق وروكسيبري

للككتور سيد عويس
مدير مركز المشرق للبحوث والبحوث والمناهج

٤- سمات حركة السكان : ويتميز موطن الجناح بسرعة انتقال سكانه من مكان إلى آخر ، فدة الإقامة فيه تقل نسبياً عن غيره من الأماكن السكنية .

٥- انزوال الأفراد : ويتميز موطن الجناح بوجود عدد كبير من الأشخاص اللذين لا يتمكنون إلى أسر بل يعيشون كأفراد متزولين .

٦- ظاهرة جناح الأحداث : ويتميز موطن الجناح بوجود نسبة عالية من جناح الأحداث فيه .

وقد اتخذت الدراسة أربع مجموعات من السمات الموضحة أعلاه كأدوات المقارنة بين الحيين وهى :

١- السمات المادية .

٢- السمات الاقتصادية .

٣- السمات السكانية .

٤- ظاهرة جناح الأحداث .

أما المصنعتان الأخريان وهما : سمات حركة السكان ، وحالة الأفراد المنزليين ، فلم تتميز مقارنة لهما لعدم وجود سجلات كافية عنهما .

وكان الأسلوب الأساسى المستخدم فى الدراسة هو مقارنة المجتمعين الأمريكى والمصرى مع إشارة خاصة إلى الحين المختارين للدراسة . وقامت الدراسة بمحاولة اختيار كل من

يحتوى هذا المقال على تلخيص لأهم النقاط فى دراسة قام بها الكاتب لمحاولة تحديد مدى إمكان تطبيق واستخدام مفهوم موطن الجناح - كما حدده وعرفه كليفورد ر. شو Clifford R. Shaw وآخرون بالنسبة للمجتمع الأمريكى- بدراسة مقارنة بين حى روكسيبري بمدينة بولاق : ماساتشوست ، وبين حى بولاق بمدينة القاهرة : الإقليم المصرى .

وأهم السمات الاجتماعية لنموذج موطن الجناح كما حددتها الدراسة هى :

١- سمات مادية : إن موطن الجناح هو مكان تبدو على مبادئه عوامل الانحياز ، وتجد أن معظم مساكنه للإيجار أى لا يسكنها أصحابها ، وتجد أن شوارعها ضيقة وأزقتها مملوءة بالقاذورات التى تنبعث منها الروائح الكريهة ، كما تجد أن معظم المساكن ليس بها تيار الجاز وقيار الكهرباء وتليفونات وتلاجات ومياه مجارية .

٢- سمات اقتصادية : يسكن موطن الجناح عادة أشخاص لا يستطيعون دفع إيجار عال ، وهم عادة عمال غير مهرة ودخلهم ضئيل وغير ثابت .

٣- سمات سكانية : وموطن الجناح يكون عدد السكان فيه فى تناقص ، وإن كانت كثافتهم عالية نسبياً . وكذلك نجد فيه الاختلاف النوى للسكان ، فهم خليط من الناس غير المتجانسين .

BIBLIOGRAPHY

1. Breckinridge, Sophonisha P., and Abbott, Edith, "The Delinquent Child and the Home" (New York : Russel Sage Foundation, 1912, P. 31).
2. Cairo Social Service Association For Underprivileged Neighborhoods, "A Study of the State of the Dwelling Units of Boulac", (in Arabic) (Cairo : Thomas Press, 1951).
3. Faris, Robert E.L., and Dunham, H. Warren, "Mental Disorders in Urban Arcas", (Chicago : Univ. of Chicago Press, 1939, PP. 160-177).
4. Meunier, Henri, "The Problem of the Development of the National Economy", (in Arabic) (Cairo : El Alamiah Press, 1953, P. 44).
5. Morris, Albert, "Criminology", (New York : Longmans Green and Co., 1938, P. 75).
6. Morris, Albert, "Homicide : An Approach to the Problem of Crime" (Boston : Boston University Press 1955, P. 4).
7. Posniak, Edward G., "Does the Slum Breed Crime ?", Federal Probation, April — June 1941.
8. Robison, Sophia M., "Can Delinquency be Measured ?", New York : Columbia University Press, 1936, PP. 3-4).
9. Shaw, Clifford R., and Others, "Brothers in Crime" Chicago The University of Chicago Press, 1936 PP. 94-108).
10. Stevens, Stanley, "Dictionary of Sociology and Related Sciences" (Ames, Iowa : Littlefield, Adams and Co., 1955, P. 14).
11. Sutherland, Edwin H., "Principles of Criminology" (Philadelphia : J.B. Lippincott Company, 1947 P. 14).
12. Tecters, Negley K. and Reinemann. John OTTO, "The Challenge of Delinquency" (New York : Prentice-Hall, Inc., 1952 PP. 136-146).
13. Zorbough, Harnay W., "The Gold Coast and the Slum", (Chicago : University of Chicago Press, 1929, P. 25).

that of the Roxbury area. If we understand the process of urbanization as a continuum, we may find that in American society (or Roxbury society) and in Egyptian society (or Boulac Society), urbanization stands at different points on the continuum. It may be suggested that urbanization in American society (or Roxbury society) may be closer to the urban pole than that in Egyptian society (or Boulac society). Or we may think in terms of various types of urbanization, instead of one type only. We may say that the type of urbanization in Roxbury differs from that in Boulac.

This may explain the reason that while we have found that the Roxbury and Boulac areas are delinquency areas, we have also found that there are similarities as well as differences in both areas. These differences, one may suggest, are due to the differences in the degree or type of urbanization in both areas, as well as to the general socio-cultural differences between the American and Egyptian societies.

III. CONTRIBUTION OF THE STUDY :

1. We have found that the patterns of delinquent behavior in both the Roxbury and the Boulac areas are different.

The writer is inclined to suggest that because the social structures of both areas are different, the patterns of delinquent behavior are also different. Or we may put it in a different way : that is ; because the types of urbanization in both areas are different, the patterns of delinquent behavior are different. Thus if a hypothesis may be generally suggested, one may say : "Different types of urbanization produce different patterns of delinquent behavior."

2. We have found that neither the Roxbury area nor the Boulac area is an area of declining population. Thus, a delinquency area need not be an area of declining population.

3. The assumption that urbanization as a way of life may be of different types — that is, urbanization of American society is different from that of the Egyptian society, or may also differ from that of English society or Russian society — needs further study.

This study, however, has proved that urbanization in Egyptian society and in American society produces similarly delinquent areas.

4. The assumption needs to be further studied and empirically proved, that not only are lower-class people, such as those of the Roxbury and Boulac areas, in conflict with the hard facts of a very highly competitive life, but that also their values as a class are in conflict with other types of values which are imposed on them by outsiders from other classes - i.e., middle or upper class.

a crime as collecting cigarette butts is not known in the Roxbury area.

6. To conclude, we may say that while the basic hypothesis of this study has been generally proved, that is : urbanisation in Egypt is accompanied by the emergence of areas that conform to the pattern of delinquency areas as defined by Shaw and others for American society, in spite of differences in the general structure of the two societies, we have also found that there are similarities as well as differences between delinquency areas in both societies, as illustrated by a comparison of the Roxbury and Boulac areas.

II. A TENTATIVE EXPLANATION OF FINDINGS :

The major issue to be discussed under this heading is : Why have we found an area like the Boulac area in Egyptian society which can be labelled as a delinquency area, and as such, is — in many respects — similar to an area in American society like the Roxbury area, in spite of differences in the general structure of American and Egyptian society ?

The answer to this question is not at all easy. But this study may allow us to infer that the process of urbanization, in general, tends to produce delinquency areas in both American and Egyptian society, in spite of their differences, and that these differences can be vividly manifested in the patterns of delinquent behavior.

We may also say that the process of urbanization tends to reduce the differences of societies in general. Or we may say that the process of urbanization tends to overcome the effects of other differences, such as those which exist in the social structures of the Boulac and Roxbury areas.

However, if urbanization is seen as a way of life which includes all aspects that may make a way of life, we would expect it to produce similar characteristics in different societies. We have seen above that the characteristics of urban life, and in particular those of delinquency areas in Egyptian society, tend to be similar to those of delinquency areas in American society. They exert in both areas, such as Roxbury and Boulac, similar effects. But while this may be the case, one may have the impression that residents of the Boulac area have a different way of life from that of residents of the Roxbury area. This may be because the degree of urbanization in both areas is different. The process of urbanization in Egypt as a whole, and particularly in the Boulac area, may be different for two reasons : first, it is relatively new. Second, because it is relatively new, it has not reached the same intensity or degree as that of American society as a whole, and particularly

The Findings

1. SUMMARY :

From the study recognising its limitations, we find the following results

1. That the American and Egyptian social structures, in general, and the Roxbury and Boulac societies in particular are different.

2. That it has been generally proved that the major social characteristics (those which are discussed in the study) which make an area a delinquency area — with the exception of two characteristics — exist in both the Roxbury and the Boulac areas. The exceptions are; that both areas are not areas of declining population, and that the Boulac area is relatively homogeneous.

3. In comparing the Roxbury and Boulac areas, we have tried to compare only four general characteristics out of six. These four characteristics are :

- a) The physical aspects.
- b) The economic aspects.
- c) The demographic aspects.
- d) The state of Juvenile delinquency.

The other two characteristics are : the population mobility, and the state of detached individuals. Because of lack of sufficient data, we were not able to compare the latter two general characteristics.

4. As delinquency areas, the Roxbury and Boulac areas have much in common, but they are also different from each other. This difference is, in most cases, a difference in degree rather than in kind.

5. We have found, for example, that the majority of Juvenile delinquent cases in the Boulac area commit crimes against person, while the majority of cases in the Roxbury area commit crimes against property. We have given a broad interpretation of these differences. It is based on the fact that the individualism of Roxbury society is lacking in Boulac society. This may be due, as we shall see later, to the type of urbanization as a way of life which exists in Egyptian urban areas. But this interpretation is but a speculation which needs to be scientifically proved.

Also we have noticed that such crimes as sex, drunkenness, and motor vehicles are not known in the Boulac area; while such

the cause of any type of pressure could be accomplished by removing those persons who were believed to be the cause.

We also notice that such crimes as sex, drunkenness, and motor vehicles are not known in the Boulac area, while such a crime as collecting cigarette butts is not known in the Roxbury area. To venture an interpretation of this difference, we may say :

a) *Sex* : The writer is inclined to question the data on this crime. Sex is a taboo in Egyptian society as a whole (Boulac society is included), but it is so strong a taboo that people may not dare to face the facts. Thus, if a crime of this type is committed, and especially by minors the odds are that those who are responsible — whether they are parents, teachers, or police — may cover it up and keep it so dark that it may not find its way to the light.

b) *Drunkenness* : Ethically and morally, drunkenness is strictly forbidden in Egyptian society. However, in lower-class areas it is likely that a few adults may consume alcoholic drinks and, in particular, such a drink as "Boza"; but they do so privately, for fear of social condemnation.

c) *Motor Vehicles* : Egyptian children do not have a chance to steal cars or to violate the traffic laws, because there are not so many cars available for them as for the American children in general. It is estimated that for every 10,000 Egyptians you find only 29 private cars, or for every private car in Egypt you find 91.3 private cars in the United States.⁴ Such private cars, to be sure, are not expected to belong to any of the residents of the Boulac area.

d) *Collecting Cigarette Butts* : The collecting of cigarette butts in the Boulac area is part of the process of a trade. Children collect cigarette butts as a job. They work for an adult, usually a woman, in exchange for shelter and meals, or for money. This woman, in turn, prepares the tobacco out of the cigarette butts for resale. Poor people usually buy such tobacco because it is cheap.

The collecting of cigarette butts for processing and resale is not found in the Roxbury area, because of economic reasons. The standard of living is so high that one can get a package of cigarettes without much ado.

On the other hand, in Roxbury society, in general, success, status, and recognition can be attained only by accumulating material things. To the people of Roxbury, in general, what matters is what one owns. If one's success, status, and-or recognition are hindered or threatened, the way out is to acquire material things by any means. Property to one, is a symbol of success or status or recognition. Persons or personal relations, in themselves, are not relatively very important. One has a well-developed tendency to view one's relations with others in terms of what one can get out of them.

This broad interpretation may be supported by the following observations :

a) Egyptian society is still largely traditional. The relationships of people are generally close and their social interactions are personal. This description is very true of Boulac Society.

b) As an extended family, the family in Boulac society educates its members through experience, the appreciation of personal ties. The whole set-up is for each individual views himself as functionally associated with others in a common purpose. Persons — in themselves — are the most important things. A man is considered powerful, or has a high social status, because he is a member of a certain family.

The child in Roxbury society, however, is in a different situation. He lives in a nuclear family where he has only his own parents and siblings. Both parents have made love of supreme importance in their relations to the child : theirs for him, and his for them. If the child is rejected or even threatened to be rejected, he is at a real loss. Children are generally looked upon as liabilities rather than assets, in the sense that they represent a direct interference with most of the dominant value of Roxbury society : i.e. pecuniary success.

c) Until very recently, the Egyptian people in general and especially the lower-class people, have been exploited and oppressed by various rulers : native and foreign as well. These rulers were in a position to be able to be in the people's way to progress and develop. Thus persons such as these must have been considered very powerful, because they alone (people must have believed) controlled their destiny. A tendency must have been developed by the lower class people in general to believe that all pressures could be caused only by certain people. Therefore, to remove

male and female juveniles in both areas during the year 1952, we may conclude the following :

i) That the classes of crimes (*against person, against property, minor infractions, and miscellaneous against public order*) appear in both areas. In the Roxbury area, classes of crime such as *sex, drunkenness, and motor vehicles* appear alone. The percentage is 1.9, 0.3, and 12.9, respectively.

ii) In the Boulac area we find that 34.6 per cent of the cases *commit crimes against person*; while in the Roxbury area, 8.3 per cent of the cases commit the same types of crimes.

iii) In the Roxbury area we find that 64.8 per cent of the cases *commit crimes against property* while in the Boulac area, 25 per cent of the cases commit the same types of crimes.

iv) In the Boulac area we find that 14.9 per cent *commit minor infractions*; while in the Roxbury area, 9.1 per cent of the cases commit the same types of crimes.

v) In the Boulac area we find that 25.5 per cent of the cases *commit miscellaneous crimes against public order*; while in the Roxbury area we find that only 2.7 per cent of the cases commit the same types of crimes. However, in the Boulac area we find that 89.6 per cent of these cases commit the offence which is called "collecting cigarettes butts," 6.2 per cent are guilty of "vagrancy," and 4.2 per cent are guilty of "begging".

From the foregoing, we may infer that while the majority of cases in the Boulac area commit crimes against person (the majority are minor assaults), the majority of cases in the Roxbury area commit crimes against property. If one tries to find out reasons for this difference, one may venture to speculate as follows:

As a broad interpretation, it can be stated that in Boulac society, the individualism of Roxbury society is lacking. Thus, in order to succeed and achieve status and recognition, one should try to look to persons for support. Good personal relations with the members of one's family, one's neighbors, and one's colleagues, and the respect of the public in general, are considered very important. Persons, in themselves, are more important to an individual than their belongings. When an individual's success, or his status, or his recognition is hindered or threatened, he usually thinks in terms of such person or persons as hindering his success, or threatening his status, or discouraging his recognition. Thus he may try to revenge himself by removing the cause : in this case, the person concerned.

A — *Similarities :*

In the two areas we find that the population is increasing and its density is very high.

a) The population of Roxbury has increased from 1940 to 1950 by 5.5. per cent, but the trend within the last thirty years has been uneven. In the Boulac area the population has been continuously increasing ever since 1882.

b) The density of population in Roxbury, per square mile, is 48,591; while in the Boulac area it is 43,936.

c) While the population of the Roxbury area is more heterogeneous than that of the city of Boston (37.8 per cent of the population of Roxbury is composed of different ethnic groups, and only 23.3 per cent of the population of Boston), we find that the population in the Boulac area is less heterogeneous than that of the City of Cairo (in Boulac, 1.2 per cent of the population are foreigners and 6.0 percent are Christians; while in Cairo, the percentage is 2.8 per cent and 13.8, respectively).

d) There are more than fourteen different nationalities in the Roxbury area, and the Negroes, who comprise 22.3 per cent of the population. The lack of adequate statistics makes it impossible to determine the percentage of the ethnic groups in the Boulac Area. However, most of these ethnic groups in the Boulac area are of rural background and Middle and Near East background. This may indicate a difference in the backgrounds of the ethnic groups in both areas.

4. *Similarities and Differences in the State of Juvenile Delinquency in the Two Areas :*

A — *Similarities :*

a) The two areas are ranked among the highest delinquency areas in their cities. Boulac has the highest percentage of delinquent cases of all the Cairo areas. Roxbury is ranked among the highest three areas in Boston.

B — *Differences :*

We are here concerned with the differences between the types of crimes committed in the two areas.

If we compare the figures of the crimes committed by some

b) In both areas we find that the income is low and unemployment is high.

c) In both areas the people who live there are largely unskilled laborers.

B — *Differences :*

a) The median income in the Roxbury area is found, in 1949, to be about \$ 2,438, and Roxbury is ranked among the lowest six areas in Boston in this category.

We do not have any data of the incomes in Cairo per head or per family. But the Egyptian National income per head is \$ 39 00 per year. If we realize that the average size of the Egyptian family is five, we may conclude that the national income per family is \$ 195 per year. In Boulac area, we have found that 40.2 per cent of the cases have an income less than the national income. Those who earn, on the average, E.L. 36 or more (\$ 102.60 per head or \$ 513 per family) are only 23.4 per cent. In either case the difference between these incomes and those of the Roxbury area seems very great. It gives the idea that the average American family in Roxbury lives more than four times as well as 23.4 per cent of those who live in Boulac, or at least twelve times as well as 40.2 per cent of those who live in Boulac. But the comparison is misleading in more than one way. This does not deny the fact that there is a difference between the incomes in the two areas, but the difference is not so great as it looks at its face value.

b) Those who were unemployed in the Roxbury area in April 1950 were 8.3 per cent. while the percentage of unemployment in Boulac in 1947 was 12.7 per cent. The difficulty of making any comparison is quite clear, because the dates of collecting the data about this item are different.

c) In the Boulac area the illiterate are 68.2 per cent. In the Roxbury area, however, the median school years completed by adults twenty five years old and over is 9.4 years. The difference in this respect is very great.

d) Those who are classified as service workers in the Roxbury area form 15.6 per cent of the population. This is considered by the prevailing standards as an unusually large group. In the Boulac area, however, we find that 48.1 per cent of the people are engaged in personal services.

3. *Similarities and Differences in the Demographic Aspects of the Two Areas :*

ranked among the lowest six areas of Boston in this category.

In the Boulac area, however, 39.4 per cent of the cases pay less than E.L. 1 (\$ 2.85) per month; while 13.8 per cent pay less than half this amount, and 47.8 per cent pay E.L. 1 or more. This indicates that the median monthly rent in Boulac is very low, if we remember that the average person pays at least E.L. 5 (\$ 14.24) for rent per month.

c) In the Roxbury area, about 85.6 per cent of the people are tenants; while in the Boulac area, we find that 76 per cent of the cases are tenants. Both percentages are relatively high.

d) The Roxbury area, with a percentage of 16.2, is ranked among the highest six areas of Boston which have no private bath or running water. As to the Boulac area, the state of the dwelling units, in this respect, is very bad indeed. We find that about 67 per cent of the units investigated are without water; 90 per cent of these are dependent on the public water taps in the area (there are five public water taps in the area); and 10 per cent are dependent upon the goodwill of their neighbors. We also find that about 79 per cent of the units are without private bath. The disposal system in the Boulac area is very defective; 35 per cent of the families dispose of their water in the streets; 52 per cent, in trenches; and only 13 per cent enjoy the sewage system. Boulac is radically different from Roxbury in this respect.

d) The use of a means of central heating and refrigeration is known only in the Roxbury area. In the Boulac area, however, there is no great need for central heating, because of climatic conditions. As to refrigeration, the people in Boulac area are too poor to make use of it. They have their own simple ways of preserving their food, if any remains, or of cooling their drinks.

c) The streets of the Boulac area are very narrow : 44 per cent of the families investigated live in streets of four meters or less in width. In two cases the width of the street is not more than one meter. This is another difference between Roxbury and Boulac in this respect.

2. *Similarities and Differences in the Economic Aspects of the two Areas :*

A - *Similarities :*

a) In both areas we find that most of those who dwell there are not able to pay much for their housing.

those of the city of Boston as a whole, and to compare the characteristics of the Boulac Area with those of the city of Cairo as a whole. Whenever the data are available, we shall try to compare the characteristics of both the Roxbury and the Boulac areas with those of other sections of the city of Boston and the city of Cairo.

By adopting this procedure, the position of Roxbury and of Boulac can be seen in relation to the larger urban communities in which these areas are located. By considering the *relative* characteristics of the sub-areas in their respective cities, many of the difficulties which would be encountered in a direct cross-cultural comparison may be eliminated.

Mathematically, the percentage and median as units for comparisons are used. In very rare cases, the arithmetical average is used.

2. SIMILARITIES AND DIFFERENCES BETWEEN TWO AREAS :

In this study we have generally proved that the major social characteristics which make an area a delinquency area with two exceptions — exist in both the Roxbury area and the Boulac areas. The exceptions are :

That both areas are *not areas of declining population* and that the Boulac area is *relatively a homogenous area*.

As delinquency areas, the Roxbury and Boulac areas have much in common, but they are also different from each other. This difference is, in most cases, a difference in degree rather than in kind.

1. *Similarities and Differences in the Physical aspects of the two Areas :*

A — *Similarities :*

- a) The dwelling units in both areas are deteriorating.
- b) The dwelling units in both areas are largely converted tenements.
- c) The dwelling units in both areas are not well equipped.

B — *Differences :*

- a) In the Roxbury area we find that about 79.5 per cent of the dwelling units were built in 1919 or earlier; while in the Boulac area there are 40 per cent of the dwelling units investigated which are too old to install pipes for running water.

- b) The median monthly rent in the Roxbury area is \$ 32.87. It is lower than that of Boston as a whole. The Roxbury area is

Ecological Study of Roxbury and Boulac Areas

1. SOCIAL CHARACTERISTICS OF A DELINQUENCY AREA.

The following social characteristics are chosen as major ones that make an area a delinquency area. The reasons for this choice are determined by the fact that the data concerning the other characteristics are not available. Such data concerning for example, the persistence of delinquency rates in both areas, notwithstanding the fact that the composition of their population has changed, and the rate of recidivism, are very hard to get, especially those of the Boulac area. Also the fact that the chosen characteristics are generally comparable.

1. A typical delinquency area is a zone of deterioration. The dwellings are largely converted tenements, rooming houses, and alley dwellings. Visitors are impressed by the dirt, rubbish, smoke, noise, odors, and other marks of confusion and disorder. Gas, electricity, telephone, mechanical refrigeration, and running water are scarce. 1,9,11,22,

2. From the economic aspects of the delinquency area we find that most of those who dwell there are not able to pay much for their housing. They are largely unskilled laborers with low and irregular income. 11,12

3. Demographically, this is an area of declining population, partly because some dwellings are demolished, but chiefly because of the centrifugal flight. But in spite of the decline in actual numbers, the density of population is still relatively high. Heterogeneity also marks this area. 12,13

4. The population is also highly mobile in this area.

5. Sociologically, this area is characterised by large numbers of detached individuals. 3

6. Shaw and his colleagues make it quite clear that a definite relationship exists between these areas and juvenile delinquency. High rates of delinquency occur in the "areas which are characterised by physical deterioration and declining populations." 9

In trying to make the comparison clear and simple, we have attempted to compare the characteristics of the Roxbury area with

The Roxbury area is also known to the writer for the following reasons :

- a) The writer lived in this area from September 1953 to May 1956.
- b) As a resident of "Norfolk House Center" the writer worked as a group worker during the same period.

4. METHODS OF STUDY :

Basically, the method used is a comparison of American and Egyptian societies, with special reference to the two urban areas selected for study. By carefully examining the Roxbury and Boulac areas, each in relation to the general structures of the wider urban community in which it is situated, it has proved possible to isolate relevant variables and to arrive at tentative conclusions concerning the validity of the hypothesis.

Other methods have also been used : such as direct and indirect observation, social survey, interview, and statistical method.

The emphasis will be on those statistics — computed from the official censuses and other sources — which reflect the social characteristics of both areas and have relevance to the study.

The major Egyptian sources of data, other than the official census data are :

- a) Social Survey (by the writer).
- b) Official Reports of the Cairo Juvenile Social Service's Bureau (from 1942 to 1953).
- c) Official Reports of the Cairo Social Services Association for the Underprivileged Neighborhoods (from 1948 to 1953).
- d) A Survey of all the Cairo Juvenile offenses during the years 1949-1953.

The American sources of information used are :

- a) U.S. Department of Commerce — Bureau of the Census, "1950 United States Census of Population: Boston, Massachusetts".
- b) United Community Services of Metropolitan Boston, "Social Facts by Census Tracts" (Boston, 1953).
- c) Research Division, United Community Services of Metropolitan Boston, "Neighborhoods of Boston" (Boston, 1953).
- d) Greater Boston Community Council, "The People of Boston and its Fifteen Health and Welfare Areas" (Boston, 1944).
- e) Civic Department, Boston Chamber of Commerce, "Metropolitan Boston" (Boston, 1954).
- d) Official Reports of the "Special Youth Project" (Boston, 1954).

and usefulness of the concept of "delinquency area" in Egyptian society by means of a comparative study of the Roxbury area in Boston, Massachusetts, and that of Boulac in Cairo.

2. BASIC HYPOTHESES

Stated explicitly, the basic hypothesis of the study is :

"That urbanization in Egypt is accompanied by the emergence of areas that conform to the pattern of delinquency areas as defined by Shaw and others for American society, in spite of differences in the general structure of the two societies as illustrated by a comparative study of delinquency areas in Boston and Cairo."

3. SCOPE OF STUDY

The scope of the study covers a general comparison between two areas : the Roxbury area (Western area) and the Boulac area (non-western area). But the focus is the social characteristics which make an area a delinquency area, so that it may be demonstrated whether or not the two areas chosen for comparison are delinquency areas. The choice of these two areas was made for the following reasons :

1. Both areas are near the industrial and-or Commercial centres of their cities.
2. Both areas are somewhat deteriorated areas.
3. Both areas contain disproportionately large numbers of unskilled laborers.
4. Both areas seem to have a high rate of delinquency.

Added to these is the fact that the writer has firsthand knowledge of the two areas. The Boulac Area is known to him for the following reasons :

a) The writer has worked as the Director of the Cairo Juvenile Social Service's Bureau, and as the Senior Probation Officer of Cairo, since 1943.

b) The writer has been an active member of the Council of the Cairo Social Service's Association for the Underprivileged Neighborhoods ever since it was formed in 1948.

c) Under the auspices of the above mentioned Association, the writer undertook the first study of its kind in Egypt on the state of the dwelling units of Boulac.

A COMPARATIVE STUDY OF TWO DELINQUENCY AREAS : ROXBURY OF BOSTON MASS. AND BOULAC OF CAIRO, U.A.R.

By

Dr. SAIED EWIES, Ph. D. (Sociology)

The National Center of Social and Criminological Research Cairo, U.A.R.

AN INTRODUCTION

The concept of "delinquency area" denotes a social phenomenon. It is generally defined as an area of a city marked by an abnormal delinquency rate as compared with other areas of the city of similar size and population. Such areas are located in zones of transition, and are marked by industrial buildings, waterfronts and railroads, deteriorated buildings, and population of mixed nationalities¹⁰.

In spite of the criticisms of the concept of "delinquency area," it appears to serve a useful purpose. There is a danger that the concept may be used as an oversimplification of the problem of delinquency and crime, because of the extreme complexity of delinquency and crime causation and the inconclusive nature of most statistical data on this subject. Probably the concept of "delinquency area," if refined, would be of increasing use in research. However, it should be noted that delinquency may be of various types. Some of these types may exist in certain areas, and others may breed in others areas. If we wish to find out the dynamic factors that may cause a type or types of delinquent behavior, the concept will provide us with a starting point from which to look for these factors. For example : We may be able to find out the reasons why certain types of delinquency occur in certain areas of a city and do not occur in others; or why they occur more often in certain areas than in other areas of the same city.

1. STATEMENT OF PROBLEM :

The theories of urbanization and especially those of "delinquency area," as they exist today, have been developed with reference to Western societies. This study attempts to test them in a non-Western society. Broadly, it is an examination of the relation between certain aspects of urbanization and juvenile delinquency. More specifically, it is an attempt to determine the applicability

الصفحة العدد

كتب :	المناخ الحدث	١٠٩	الأول
	التنشئة في المدينة	٢٧٣	الثاني
	كتب ونشرات أهديت المعهد القوي للبحوث الجنائية	٢٧٧	الثاني
	التواصم	٣٩٤	الثالث
أنباء : بحوث :	مشكلة تعامل المحذرات	١١٩	الأول
	تشريعات : مشروع القوانين الوقائي للسويدي	١٢١	الأول
	مؤتمرات وقراءات علمية : المؤتمر الدولي الأول للقاية من الجريمة	٢٧٨	الثاني
	المؤتمر الثاني للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة ومعاملة المذنبين	٤٠١	الثالث
	المؤتمر الدولي الرابع لعلم الإجرام	٤٠٣	الثالث
أنباء موجزة :	تعاليم كلفورثيس والانتصار	١٢٤	الأول
	المذلة الاجتماعية واللبس العقل	١٢٥	الأول
	الكشف عن بصمات الأصابع بواسطة اختبار التينجيدرين	١٢٦	الأول
	التدوات العلمية بالمعهد القوي للبحوث الجنائية	٢٧٩	الثاني
	قسم الدفاع الاجتماعي هيئة الأمم المتحدة	٢٧٩	الثاني
	العون العاجل - أسلوب جديد في القاية من الجناح	٢٨٠	الثاني
	دروس جنائية بجامعة الرباط	٢٨١	الثاني
	المركز القوي للبحوث الاجتماعية والجنائية	٤٠٥	الثالث
	المختار الجنائي	٤٠٥	الثالث
	العلوم الجنائية في اللاحقة للتنفيذ لقانون تنظيم الجامعات	٤٠٦	الثالث
أحكام :	مناط مسئولية المتهم عن النتائج المحتملة ومبادئ أخرى متصلة		
	بالسببية وتقدير العقوبة	١٢٧	الأول
	المسئولية الجنائية عن أخطاء الحكم والبناء	٢٨٢	الثاني
جرائم :	مجرمات البيجوم	١٣٤	الأول
	خطأ قضائي مفرج	٢٨٩	الثاني
	قضية رشوة	٤٠٧	الثالث

المجلة الجنائية القومية

فهرس المجلد الثانى (١٩٥٩)

الصفحة العدد

بحوث :	دراسة فى التحضر والجريمة فى الإقليم المصرى	١	الأول
	مرتكبو الحريق العمد	٢١	الأول
	وضع العمل فى السجون من الاقتصاد القوى	١٤٩	الثانى
	صور إجرام الأحداث فى الإقليم المصرى	١٧٧	الثانى
	الزيفات المحكوم عليها بسجون الإقليم المصرى	٣٠٥	الثالث
مقالات :	معالم النظام العقابى الحديث	٥٣	الأول
	التحليل السيكلوبى للخطوط	٧١	الأول
	الاستجابات المتطرفة لدى مجموعة من الأحداث الجانحين	٨٩	الأول
	البحث فى الجريمة من الاتجاه العلمى إلى الاتجاه الاكلينيكى (بالفرنسية)	١٤٨	الأول
	البقاء والأمراض السرية (بالإنجليزية)	١٤٢	الأول
	فئات التم الأربع الأصلية	١٩١	الثانى
	سيكلوجية الخطوط العربية والخطوط اللاتينية	٢١٣	الثانى
	طريقة لتقدير كليات أشباه القلوبات السامة والمختدة فى عينات حالات التسمم (بالإنجليزية)	٢٩٤	الثانى
	استظهار القصد فى القتل العمد	٣٣٨	الثالث
	دراسة مقارنة بين بولاق وروكسبرى (بالإنجليزية)	٤٤٨	الثالث
	تطبيقات لطريقة الكروماتوجرافى فى تحليل عينات السموم (بالإنجليزية)	٤٣٠	الثالث
دراسات :	الاتجاه البيولوجى فى تفسير الدعارة	٩٦	الأول
	المسئولية الجنائية والحالة العقلية	٢٦٣	الثانى
	مشكلة التعريف الاجتماعى للجريمة	٣٧٥	الثالث
آراء :	اقتراح تعديل نص المادة (٦٢) عقوبات مصرى	١٠٤	الأول
	رأى فى حوادث المرور	٣٨٤	الثالث
	رأى الطب العقل فى قاتل أمه	٣٩٠	الثالث
	رأى فى تنظيم النسل	٣٩٣	الثالث
	رأى عن الاتصهار	٣٩٣	الثالث

**THE NATIONAL CENTER OF SOCIAL
AND CRIMINOLOGICAL RESEARCH**

By Virtue of the Act 221/59, the National Institute of Criminology
has been re-organized as to be

"The National Center of Social and Criminological Research"



Chairman of the Board

Mr. Hussein El-Shafei

Central Minister of Social Welfare and Labour



THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Editor-In-Chief

Dr. Ahmad M. Khalifa

Executive Officer

Dr. Mohsen A.E. Ahmed

* * *

Single Issue

Twenty Piasters

* * *

Annual Subscription

Fifty Piasters

Issued three times yearly

March -- July -- November

THE NATIONAL REVIEW OF CRIMINAL SCIENCE

Issued by
The National Institute of
Criminology
United Arab Republic
Cairo

RESEARCH

Women Convicts In Egypt, U.A.R.

ARTICLES

L'Intention Delictuelle En Matière *Dr. M.B. El*

De Meurtre.

A Comparative Study of Two Delinquency

Areas : Roxbury and Boulaq.

Dr. S. El

Chromatography and Its Application in

Psychological

Analysis

Dr. Z.I. El

STUDIES . NOTES . BOOK REVIEWS . NEWS . CRIME





Bibliotheca Alexandrina



0535418